مقدمة «الإتقان في علوم القرآن»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(1) يقولُ سيدنا وشيخُنا الإمام العالم العلاَّمة البحر الفهَّامة الرُّحَلة، جلال الدين، نجل سيدنا الإمام العالم العلامة كمال الدين، السيوطيّ، الشافعيّ، فسح الله في مدَّته(1):

الحمدُ للهِ الذي أنزل على عبده الكتاب؛ تبصرةً لأولي الألباب، وأودعه من فُنونِ العلوم والحِكَم العجَب العُجاب، وجعله أجلَّ الكتب قدراً، وأغزرها علمـاً، وأعذبها نظماً، وأبلغها في الخطاب؛ قرآناً عربيّاً غير ذي عِوَجٍ، ولا مخلوقٍ، لا شبهة(2) فيه ولا ارتياب.

(1 ـ 1) كذا في الأصـل، وفي (ط): «قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، الحبر البحر الفهامة، المحقق المدقق، الحجة الحافظ المجتهد، شيخ الإسلام والمسلمين، وارث علوم سيد المـرسلين، جلال الدين، أوحد المجتهدين، أبو الفضل عبدالرحمٰن ابن سيدنا الشيخ المرحوم كمال الدين، عالم المسلمين، أبو المناقب، أبو بكر السيوطي الشافعي». من هامش «الإتقان» (أبو الفضل).

(2) (ط): «ولا شبهة». من هامش «الإتقان» (أبو الفضل).

وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه، لا شريك له، ربُّ الأرباب، الذي عنتْ لقيُّوميَّتِه الوجوهُ، وخضعت لعظمته الرِّقاب.

وأشهد أنَّ سيدنا محمداً عبدُه ورسولُه المبعوثُ من أكرم الشعوب وأشرف الشِّعاب إلى خير أمَّةٍ بأفضل كتاب، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الأنجاب، صلاة وسلاماً دائمَيْنِ إلى يوم المآب.

وبعد؛ فإنَّ العلم بحر زخَّار، لا يُدرَك له من قَرار، وطَوْدٌ شامخٌ لا يُسلك إلى قُنَّته ولا يُصار، مَن أراد السبيل إلى استقصائه؛ لم يبلغ إلى ذٰلك وصولاً، ومَن رام الوصول إلى إحصائِه؛ لم يجدْ إلى ذٰلك سبيلاً، كيف وقد قال تعالى مخاطباً لخلقِه: ﴿وَمَا أُوتِيْتُمْ مِنَ العِلْمِ إلَّا قَلِيلاً﴾[1]؟!

وإنَّ كتابَنا القرآن لهو مَفْجَر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودع فيه سبحانه وتعالى علمَ كل شيء، وأبان فيه كلَّ هديٍ وغيٍّ، فترى كلَّ ذي فنٍّ منه يُستمدّ وعليه يَعتمِد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحويُّ يبني منه قواعد إعرابه ويرجع إليه في معرفه خطإ القول من صوابه، والبيانيُّ يهتدي به إلى حسن النظام ويعتبر مسالك البلاغة في صَوْغ الكلام. وفيه من القصص والأخبار ما يذكِّر أولي الأبصار، ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر به أولو الفكر والاعتبار، إلى غير ذٰلك من علومٍ لا يقدر قدرَها إلا مَن علم حصرها. هٰذا؛ مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب تبهر العقول وتسلب القلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علَّام الغيوب.

ولقد كنتُ في زمان الطلب أتعجَّب من المتقدِّمين إذ لم يدوِّنوا كتاباً في أنواع علوم القرآن؛ كما وضعوا ذٰلك بالنسبة إلى علم الحديث، فسمعت شيخنا

---

(١) سورة الإسراء: ٨٥.

أستاذ الأستاذين، وإنسان عين الناظرين، خلاصة الوجود، علاّمة الزمان، فجر العصر وعين الأوان، أبا عبدالله محيي الدِّين الكافيَجِيّ[1] ـ مدَّ الله في أجله، وأسبغ عليه ظلَّه ـ يقول: قد دونتُ في علوم التفسير كتاباً لم أُسْبَق إليه. فكتبته عنه، فإذا هو صغير الحجم جدّاً، وحاصل ما فيه بابان:

الأول: في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسُّور والآية.

والثاني: في شروط القول فيه بالرأي.

وبعدهما خاتمة في آداب العالم والمتعلِّم.

فلم يشفِ لي ذٰلك غليلاً، ولم يهدِني إلى المقصود سبيلاً.

ثم أوقفَني شيخُنا شيخُ مشايخ الإسلام، قاضي القضاة وخلاصة الأنام، حامل لواء المذهب المُطَّلبيّ، عَلَم الدين البُلْقِينيّ ـ رحمه الله تعالى ـ على كتاب في ذٰلك لأخيه قاضي القضاة جلال الدين[2] سمَّاه: «مواقع العلوم من مواقع النجوم»، فرأيته تأليفاً لطيفاً، ومجموعاً ظريفاً، ذا ترتيبٍ وتقرير، وتنويع وتحبير.

---

(١) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي، من كبار العلماء بالمعقولات، لازمه السيوطي أكثر من (١٤ عاماً)، وعرف بالكافيجي؛ لكثرة اشتغاله بـ «الكافية» في النحو، وولي وظائف بمصر، منها مشيخة الخالقاه الشيخونية، وانتهت إليه رياسة الحنفية بمصر، توفي سنة (٨٧٩هـ). «شذرات الذهب» (٧ / ٣٢٦). من هامش «الإتقان» (أبو الفضل).

(٢) هو عبدالرحمٰن بن عمر بن رسلان الكناني العسقلاني، أبو الفضل، جلال الدين، من علماء الحديث بمصر، وإليه انتهت رياسة الفتوى، وولي القضاء بالديار المصرية مراراً، مات بالقاهرة سنة (٨٢٤هـ). «سلك الدرر» (٢ / ٣٠٨).

وفي حاشية الأصل: «البلقيني؛ بضم الباء وسكون اللام وكسر القاف، ضبطه كذٰلك في كتابه الموضوع في الأنساب، وقد سمعته منه». من هامش «الإتقان» (أبو الفضل).

فصنَّفت في ذٰلك كتاباً سمَّيته «التحبير في علوم التفسير»، ضمَّنتُه ما ذكر البُلقينيُّ من الأنواع مع زيادة مثلها، وأضفت إليه فوائد سمحت القريحة بنقلها.

وقد تمَّ هٰذا الكتاب ـ ولله الحمد ـ من سنة اثنتين وسبعين، وكتبه مَن هو في طبقة أشياخي من أولي التحقيق.

ثم خطر لي بعد ذٰلك أن أؤلِّف كتاباً مبسوطاً، ومجموعاً مضبوطاً، أسلك فيه طريق الإحصاء، وأمشي فيه على منهاج الاستقصاء، هٰذا كله وأنا أظنُّ أني متفرِّد بذٰلك، غير مسبوق بالخوض في هٰذه المسالك، فبَيْنا أنا أُجيل في ذٰلك فكرا، أقدِّم رِجلاً وأؤخر أخرى؛ إذ بلغني أنَّ الشيخ الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزَّركشي[1]، أحد متأخِّري أصحابنا الشافعيِّين، ألَّف كتاباً في ذٰلك حافلاً، يسمى «البرهان في علوم القرآن»، فتطلَّبته حتى وقفتُ عليه.

ولما وقفتُ على هٰذا الكتاب؛ ازددتُ به سروراً، وحَمَدتُ اللهَ كثيراً، وقَويَ العزم على إبراز ما أضمرتُه، وشددتُ الحزم في إنشاء التَّصنيف الذي قصدتُه، فوضعتُ هٰذا الكتاب العليَّ الشان، الجليَّ البرهان، الكثير الفوائد والإتقان، ورتَّبتُ أنواعَه ترتيباً أنسب من ترتيب «البرهان»، وأدمجتُ بعض الأنواع في بعض، وفصلتُ ما حقُّه أن يُبان، وزدتُه ـ على ما فيه ـ من الفوائد والفرائد والقواعد والشوارد ما يشنِّف الآذان، وسميتُه بـ:

«الإتقان في علوم القرآن»

وسترى في كلِّ نوع منه ـ إن شاء الله تعالى ـ ما يصلحُ أن يكون

---

(١) هو الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، ولد بالقاهرة سنة (٧٤٥هـ)، وتفقه بمذهب الشافعي، ولازم جمال الدين الإسنوي رئيس الشافعية بمصر، وتخرج على الشيخ سراج الدين البلقيني والحافظ مغلطاي، وألف في الحديث والفقه الشافعي والأصول، وتوفي سنة (٧٩٤هـ). «حسن المحاضرة» (١ / ١٨٥). من هامش «الإتقان» (أبو الفضل).

بالتصنيف مفرداً، وستروَى مِن مناهله العذبةِ ريّاً لا ظمأ بعده أبداً، وقد جعلتُه مقدِّمة للتفسير الكبير الذي شرعتُ فيه، وسميتُه بـ «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية، ومن الله أستمدُّ التوفيق والهداية، والمعونة والرعاية؛ إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أنيب.

وغالب هٰذه الأنواع فيها تصانيف مفردة، وقفتُ على كثير منها.

ومن المصنَّفات في مثل هٰذا النَّمط ـ وليس في الحقيقة مثله ولا قريباً منه، وإنما هي طائفة يسيرة، ونبذة قصيرة ـ: «فنون الأفنان في علوم القرآن» لابن الجوزي، و«جمال القرَّاء» للشيخ عَلَم الدين السخاوي، و«المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز» لأبي شامة، و«البرهان في مشكلات القرآن» لأبي المعالي عزيزي بن عبدالملك المعروف بـ (شيذلة)، وكلها بالنسبة إلى نوع هٰذا الكتاب كحبَّة رمل في جنب رَمْل عالج، ونقطة قطر في حِيال بحر زاخر.

* * * * *

وهٰذه أسماء الكتب التي نظرتُها على هٰذا الكتاب، ولخصتُه منها:

ـ **فمن الكتب النقلية**: «تفسير» ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبي الشيخ بن حَيَّان، والفِريابيّ، وعبدالرزَّاق، وابن المنذر، وسعيد بن منصور ـ وهو جزء من «سننه» ـ، والحاكم ـ وهو جزء من «مستدركه» ـ، وتفسير الحافظ عماد الدين بن كثير، و«فضائل القرآن» لأبي عُبيد، و«فضائل القرآن» لابن الضُّريس، و«فضائل القرآن» لابن أبي شيبة، «المصاحف» لابن أبي داود، «المصاحف» لابن أشتة، «الرد على من خالف مصحف عثمان» لأبي بكر بن الأنباري، «أخلاق حَمَلة القرآن» للآجرِّي، «التبيان في آداب حَمَلة القرآن»

للنَّووي، «شرح البخاري» لابن حجر.

ــ **ومن جوامع الحديث والمسانيد**: ما لا يحصى.

ــ **ومن كتب القراءات وتعلُّقات الأداء**: «جمال القراء» للسخاوي، «النشر والتقريب» لابن الجزري، «الكامل» للهُذلي، «الإرشاد في القراءات العشر» للواسطي، «الشواذّ» لابن غلبون، «الوقف والابتداء» لابن الأنباري وللسجاوندي وللنحاس وللدَّاني وللعمانيّ ولابن النكزاوي، «قرة العين في الفتح والإمالة بين اللفظين» لابن القاصح.

ــ **ومن كتب اللغات والغريب والعربيّة والإعراب**: «مفردات القرآن» للراغب، «غريب القرآن» لابن قُتيبة وللعزيزي، «الوجوه والنظائر» للنيسابوري ولابن عبدالصمد، «الواحد والجمع في القرآن» لأبي الحسن الأخفش الأوسط، «الزاهر» لابن الأنباري، «شرح التسهيل والارتشاف» لأبي حيَّان، «المغني» لابن هشام، «الجَنَى الدَّاني في حروف المعاني» لابن أم قاسم، «إعراب القرآن» لأبي البقاء وللسمين وللسفاقِسي ولمنتجب الدين، «المحتسب في توجيه الشواذّ» لابن جنِّي، «الخصائص» له، «الخاطريّات» له، «ذا القدّ» له، «أمالي ابن الحاجب»، «المعرَّب» للجواليقي، «مشكل القرآن» لابن قتيبة، «اللغات التي نزل بها القرآن» للقاسم بن سلَّام[1]، «الغرائب والعجائب» للكِرمانيّ، «قواعد في التفسير» لابن تيميّة.

ــ **ومن كتب الأحكام وتعلُّقاتها**: «أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي ولبكر بن العلاء ولأبي بكر الرازي وللكِيا الهرَّاسي ولابن العربي ولابن

---

(١) في الأصول: «لأبي القاسم محمد بن عبدالله»، وهو خطأ، نبَّه عليه مصحح الطبعة الكاستلية لـ «الإتقان» الشيخ نصر الهوريني؛ قال: وكذا أول النوع السابع والأربعون (يعني: على ترتيب السيوطي)، وهو صاحب كتاب «الغريب» المصنف. من هامش «الإتقان» (أبو الفضل).

الفَـرْس[1] ولابن خويزمنـداد، «النـاسـخ والمنسـوخ» لمكّي ولابن الحصـار وللسّعيدي ولأبي جعفر النحاس ولابن العربي ولأبي داود السجستاني ولأبي عُبيد القاسم بن سلاَّم[2] ولأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي، «الإمام في أدلة الأحكام» للشيخ عز الدين بن عبدالسلام.

ـ **ومن الكتب المتعلِّقـة بالإعجـاز وفنـون البـلاغـة**: «إعجاز القرآن» للخـطّابي وللرمَّـاني ولابن سُراقـة وللقـاضي أبي بكـر البـاقلاّني ولعبدالقاهر الجرجـانيّ ولـلإمـام فخـر الدين، ولابن أبي الإصبع ـ واسمه «البرهان» ـ، وللزَّمْلَكـانيّ ـ واسمـه «البـرهان» أيضاً ـ، ومختصره له ـ واسمه «المجيد» ـ، «مجـاز القـرآن» لابن عبـدالسلام، «الإيجاز في المجاز» لابن القيِّم، «نهاية التأميل في أسرار التنزيل» للزَّمْلَكاني، «التبيان في البيان» له، «المنهج المفيد في أحكـام التـوكيد» له، «بـدائـع القرآن» لابن أبي الإصبع، «التحبير» له، «الخـواطر السوانح في أسرار الفواتح» له، «أسرار التنزيل» للشرف البارزيّ، «الأقصى القـريب» للتنوخيّ، «منهاج البلغاء» لحازم، «العمدة» لابن رشيق، «الصناعتين» للعسكريّ، «المصباح» لبدر الدين بن مالك، «التبيان» للطِّيْبي، «الكنايات» للجرجاني، «الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض» للشيخ تقيّ الـدين السبكيّ، «الاقتنـاص في الفـرق بين الحصر والاختصاص» له، «عروس الأفراح» لولده بهاء الدين، «روض الأفهام في أقسام الاستفهام» للشيخ شمس الـدين بن الصـائـغ، «نشـر العبير في إقامة الظاهر مقام الضمير» له، «المقـدِّمة في سر الألفاظ المقدَّمة» له، «إحكام الراي في أحكام الآي» له،

---

(1) ابن الفرس؛ بالفاء، وهو عبدالمنعم بن محمد، له ترجمة في «الأعلام» للزركلي، توفي في القرن السادس.

(2) في (ط): «رسلان»، وصوابه من الأصل. من هامش «الإتقان» (أبو الفضل).

«مناسبات ترتيب السور» لأبي جعفر بن الزبير، «فواصل الآيات» للطُّوفي، «المثل السائر» لابن الأثير، «الفلك الدائر على المثل السائر»[1]، «كنز البراعة» لابن الأثير، «شرح بديع قدامة» للموفق عبداللطيف.

ـ **ومن الكُتب فيما سوى ذٰلك من الأنواع**: «البرهان في متشابه القرآن» للكِرْماني، «درة التنزيل وغرَّة التأويل في المتشابه» لأبي عبدالله الرازيّ، «كشف المعاني في المتشابه المثاني»[2] للقاضي بدر الدين بن جماعة، «أمثال القرآن» للماورديّ، «أقسام القرآن» لابن القيِّم، «جواهر القرآن» للغزاليّ، «التعريف والإعلام فيما وقع في القرآن من الأسماء والأعلام» للسُّهيلي، «الذيل عليه» لابن عساكر، «التِّبيان في مبهمات القرآن» للقاضي بدر الدين بن جماعة، «أسماء من نزل فيهم القرآن» لإسماعيل الضرير، «ذات الرّشد في عدد الآي وشرحها» للموصليّ، «شرح آيات الصفات» لابن اللَّبَّان، «الدرّ النظيم في منافع القرآن العظيم» لليافعيّ.

ـ **ومن كتب الرسم**: «المقنع» للدَّاني، «شرح الرَّائيَّة» للسخاوي[3]، «شرحها» لابن جُبارة.

ـ **ومن الكتب الجامعة**: «بدائع الفوائد» لابن القيم، «كنز الفوائد»

---

(1) لابن أبي الحديد. من هامش «الإتقان» (أبو الفضل).

(2) كذا في المطبوعتين، وذكره في «كشف الظنون» بعنوان: «كشف المعاني عن متشابه المثاني»، وذكر جملة مما فيه ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٩ / ١٤٢ ـ ١٤٦).

ثم رأيته مطبوعاً بعنوان: «كشف المعاني في المتشابه من المثاني»؛ بتحقيق: د. عبدالجواد خلف، توزيع دار الوفاء، مصر، المنصورة.

(3) الرائية هي القصيدة المسماة: «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد»، في رسم المصحف، نظم قاسم بن فيرة الشاطبي. «كشف الظنون». من هامش «الإتقان» (أبو الفضل).

للشيخ عز الدين بن عبدالسلام، «الغُرر والدُّرر» للشريف المرتضى، «تذكرة» البـدر بن الصـاحب، «جـامع الفنون» لابن شبيب الحنبليّ، «النفيس» لابن الجوزي، «البستان» لأبي الليث السمرقندي.

ـ **ومن تفـاسير غير المحدِّثين**: «الكشاف» وحاشيته للطِّيبي، «تفسير» الإمام فخر الدين، «تفسير» الأصبهاني والحوفي وأبي حيان وابن عطية والقُشيري والمرسي وابن الجوزي وابن عَقيل وابن رَزين والواحدي والكواشيّ والماوردي وسُليم الـرازي وإمـام الحـرمين وابن بُرَّجـان وابن بزيزة وابن المنيِّر، «أمالي» الرافعي على الفاتحة، مقدِّمة «تفسير» ابن النقيب.

وهٰذا أوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود.

○○○○○



النوع الأول*

في معرفة أسمائه وأسماء سوره

قال الجاحظ: سمَّى الله كتابَه اسماً مخالفاً لمَّا سمى العرب كلامَهم على الجمل والتفصيل: سمى جملتَه قرآناً؛ كما سمَّوا ديواناً، وبعضَه سورةً؛ كقصيدة، وبعضها آيةً؛ كالبيت، وآخرها فاصلة؛ كالقافية.

قال العزيزي: سمَّى الله كتابه أسماءً كثيرة تبلغ خمساً وخمسين اسماً؛ منها: سمَّاه كتاباً ومبيناً في قوله: ﴿حمٓ . والكتابِ المُبِين﴾[1]، وقرآناً وكريماً في قوله: ﴿إِنَّهُ لَقُرآنٌ كَرِيمٌ﴾[2]، وذِكراً ومباركاً: ﴿وهٰذا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أَنْزَلْناهُ﴾[3]، وفرقاناً: ﴿نَزَّلَ الفُرْقانَ عَلى عَبدِهِ﴾[4].

ـ **فأما تسميته كتاباً**؛ فلجمعه أنواع العلوم والقصص والأخبار على أبلغ وجه، والكتاب لغة الجمع.

ـ **وأما القرآن**؛ فاختلف فيه:

---

* هو النوع السابع عشر على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الزخرف: ١ و٢.

(٢) سورة الواقعة: ٧٧.

(٣) سورة الأنبياء: ٥٠.

(٤) سورة الفرقان: ١.

فقال جماعة: هو اسم علم غير مشتق خاصٌّ بكلام الله، فهو غير مهموز، وبه قرأ ابن كثير، وهو مرويٌّ عن الشافعي.

وأخرج البيهقي[1] والخطيب[2] وغيرهما[3] عنه: أنه كان يهمز (قراءة) ولا يهمز (القرآن)، ويقول: القرآن اسم وليس بمهموز، ولم يؤخذ من قراءة، ولكنه اسم لكتاب الله؛ مثل: التوراة، والإنجيل.

وقال قوم منهم الأشعري: هو مشتق من قرنتُ الشيء بالشيء: إذا ضممتُ أحدهما إلى الآخر، وسمِّي به لقران السور والآيات والحروف فيه.

وقال الفراء: هو مشتق من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدِّق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً، وهي قرائن.

وعلى القولين بلا همز أيضاً، ونونه أصلية.

وقال الزجاج: هٰذا القول سهو، والصحيح أن ترك الهمز فيه من باب التخفيف، ونقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها.

واختلف القائلون بأنه مهموز:

فقال قوم منهم اللحياني: هو مصدر لـ (قرأتُ)؛ كالرجحان، والغفران، سمي به الكتاب من باب تسمية المفعول بالمصدر.

وقال آخرون منهم الزجاج: هو وصف على فَعْلان، مشتق من القرء؛ بمعنى الجمع، ومنه: قرأت الماء في الحوض؛ أي: جمعته.

---

(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١ / ٢٧٦ و٢٧٧)، و«الأسماء والصفات» (ص ٣٤٥).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢ / ٦٢).

(٣) «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص ١٤٣)، «مناقب الإمام الشافعي» للرازي (ص ١٩١).

قال أبو عبيدة: وسمي بذٰلك لأنه جمع السور بعضها إلى بعض.

وقال الراغب: لا يُقال لكل جمع قرآن، ولا لجمع كل كلام قرآن.

قال: وإنما سمي قرآناً لكونه جمع ثمرات الكتب السالفة المنزلة، وقيل: لأنه جمع أنواع العلوم كلها.

وحكى قطرب قولاً: أنـه سمي قرآناً لأن القارىء يظهره ويبيِّنه من فيه؛ أخـذاً من قول العرب: ما قَرَأت الناقةُ سَلا قَطّ؛ أي: ما رمت بولد؛ أي: ما أسقـطت ولـداً؛ أي: ما حملت قطّ، والقرآن يلقطه القارىء من فيه ويلقيه، فسمي قرآناً[1].

[قال السيوطي:] والمختار عندي في هٰذه المسألة ما نصَّ عليه الشافعي.

ـ **وأما الفرقان**؛ فلأنه فرق بين الحق والباطل.

ـ **وأما الذكر**؛ فلما فيه من المواعظ وأخبار الأمم الماضية، والذكر أيضاً: الشرف؛ قال تعالى: ﴿وإِنَّهُ لَذِكْرٌ لكَ ولقومِكَ﴾[2]؛ أي: شرف؛ لأنه بلغتهم.

فصلٌ
في أسماء السور

قال القتبي[3]: السورة تهمز ولا تهمز، فمن همزها؛ جعلها من (أسأرت)؛

---

(١) ولابن القيم تحقيق بديع يلتقي فيه مع ما حكاه قطرب، أورده في كتابه الفذ «زاد المعاد» (٥ / ٦٣٥)، وخلاصته: أن الذي هو مشتق من الجمع إنما هو من باب الياء من المعتل، من (قرى يقري)، وأما المهموز من (قرأ يقرأ)؛ فإنه من الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يظهره ويخرجه محدداً لا يزيد ولا ينقص.

(٢) سورة الزخرف: ٤٤.

(٣) «تفسير غريب القرآن» (ص ٣٤)، وتصرف السيوطي في النص.

أي: أفضلت، من السؤر، وهو ما بقي من الشراب في الإناء؛ كأنها قطعة من القرآن، ومن لم يهمزها؛ جعلها من المعنى المتقدم، وسهَّل همزها.

ومنهم من يشبهها بسورة البناء؛ أي: القطعة منه؛ أي: منزلة بعد منزلة.

وقيل: من سور المدينة؛ لإحاطتها بآياتها واجتماعها كاجتماع البيوت بالسور، ومنه السوار؛ لإحاطته بالساعد.

وقيل: لارتفاعها؛ لأنها كلام الله، والسورة: المنزلة الرفيعة؛ قال النابغة:

أَلَـمْ تَرَ أَنَّ الـلهَ أَعْـطاكَ سُورةً ... تَرَى كُلَّ مَلْكٍ دُونَهـا يَتَـذَبْـذَبُ[1]

وقيل: لتركيب بعضها على بعض، من التسوُّر؛ بمعنى: التصاعد والتركيب، ومنه: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾[2].

وقالَ الجَعْبَري: حدُّ السورة: قرآن يشتمل على آي ذي فاتحة وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات.

وقال غيره: السورة: الطائفة المترجمة توقيفاً؛ أي: المسماة باسم خاص بتوقيف من النبي ﷺ.

وقد ثبت جميع[3] أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار.

ومما يدلُّ لذلك: ما أخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة؛ قال: «كان المشركون يقولون: سورة البقرة، وسورة العنكبوت؛ يستهزئون بها، فنزل: ﴿إِنَّا

---

(١) «ديوانه» (ص ٢٨)، وهذه رواية «الديوان»، ورواه السيوطي بلفظ:

... ... ترى كل ملك حولها يتذبذبُ

(٢) سورة (صٓ): ٢١.

(٣) كلمة «جميع» موجودة في طبعة الحلبي، غير موجودة في طبعة أبي الفضل إبراهيم.

كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾[1]»[2].

وقد كره بعضهم أن يُقال: سورة كذا؛ لما رواه الطبراني[3] والبيهقي عن أنس مرفوعاً: «لا تقولوا سورة البقرة، ولا سورة آل عمران، ولا سورة النساء، وكذا القرآن كله، ولكن قولوا: السورة التي تذكر فيها البقرة، والتي فيها البقرة، والتي تذكر فيها آل عمران، وكذا القرآن كله».

وإسناده ضعيف، بل ادعى ابن الجوزي أنه موضوع، وقال البيهقي: إنما يُعرف موقوفاً على ابن عمر. ثم أخرجه عنه بسند صحيح.

وقد صح إطلاق سورة البقرة وغيرها عنه ﷺ.

وفي الصحيح[4] عن ابن مسعود أنه قال: «هٰذا مقام الذي أُنزلت عليه سورة البقرة».

ومن ثمَّ لم يكرهه الجمهور.

فصلٌ

قد يكون للسورة اسم واحد، وهو كثير، وقد يكون لها اسمان فأكثر؛ من

---

(١) سورة الحجر: ٩٥.

(٢) «الدر المنثور» (٥ / ١٠٤)، وليس في سياقه ما يدل دلالة واضحة على أنه سبب النزول، ولذا لم يورده السيوطي نفسه في «لباب النقول» (ص ١٣٢)، وما ها هنا من تصرف السيوطي، والله أعلم.

(٣) ضعيف جداً.

قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٥٧): رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عبيس بن ميمون، وهو متروك. اهـ. وانظر: «تنزيه الشريعة» (١ / ٢٩١)، و«الفوائد المجموعة» (ص ٣٠٥).

(٤) «صحيح مسلم»: كتاب الحج، باب رمي العقبة من بطن الوادي، (حديث رقم ١٢٩٦).

ذٰلك الفاتحة، وقد وقفتُ لها على نيِّف وعشرين اسماً، وذٰلك يدل على شرفها؛ فإن كثرة الأسماء دالة على شرف المسمَّى.

* تنبيه:

قال الزركشي في «البرهان»[1]: ينبغي البحث عن تعداد الأسامي؛ هل هو توقيفي أو بما يظهر من المناسبات؟ فإن كان الثاني؛ فلم يعدم الفطن أن يستخرج من كل سورة معاني كثيرة تقتضي اشتقاق أسماء لها، وهو بعيد.

قال: وينبغي النظر في اختصاص كل سورة بما سُمِّيت به، ولا شك أن العرب تراعي في كثير من المسمَّيات أخذ أسمائها من نادر أو مستغرب يكون في الشيء؛ من خلق أو صفة تخصه أو تكون معه أحكم أو أكثر أو أسبق لإدراك الرائي للمسمَّى، ويسمون الجملة من الكلام والقصيدة الطويلة بما هو أشهر فيها، وعلى ذٰلك جرت أسماء سور القرآن.

فصلٌ

وكما سمِّيت السورة الواحدة بأسماء؛ سمِّيت سور باسم واحد؛ كالسورة المسماة بـ ﴿الٓمٓ﴾، و ﴿الٓر﴾ على القول بأن فواتح السور أسماء لها.

خاتمة

قسِّم القرآن إلى أربعة أقسام، وجُعِل لكل قسم منه اسم:

أخرج أحمد[2] وغيره من حديث واثلة بن الأسقع: أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) (١ / ٢٧٠ - ٢٧١).

(٢) (٤ / ١٠٧)؛ دون قوله: «الطوال».

وأخرجه بها: الطبراني، والبيهقي في «شعب الإيمان»، وصححه الألباني في «صحيح =

«أُعطيتُ مكان التوراة السبع الطوال، وأُعطيتُ مكانَ الزَّبور المِئين، وأُعطيتُ مكان الإنجيل المَثاني، وفُضِّلْتُ بالمُفَصَّل».

وفي «جمال القراء»[1]: قال بعض السلف: في القرآن ميادين وبساتين ومقاصير وعرائس وديابيج ورياض، فميادينه ما افتتح بـ ﴿الٓمٓ﴾، وبساتينه ما افتتح بـ ﴿الٓمٓر﴾، ومقاصيره الحامدات، وعرائسه المسبحات، وديابيجه آل عمران، ورياضه المفصَّل. وقالوا: الطواسيم والطواسين، وآل ﴿حمٓ﴾ والحواميم.

[قال السيوطي]: وأخرج الحاكم[2] عن ابن مسعود؛ قال: «الحواميم ديباج القرآن».

قال السخاوي[3]: وقوارع القرآن: الآيات التي يُتَعَوَّذ بها ويُتَحَصَّن،

= الجامع» (١ / ٣٥٠).

والسبع الطوال: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويونس. «فضائل القرآن» لابن الضريس (ص ١٥٠)، «تفسير الطبري» (١ / ١٠١ - ١٠٢ - شاكر). وقيل غير ذلك.

والمئون: ما ولي السبع الطوال، سميت بذلك لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها.

والمثاني: ما ولي المئين؛ لأنها ثنتها؛ أي: كانت بعدها، فهي لها ثوان.

والمفصَّل: ما ولي المثاني من قصار السور، سمي بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة، وقيل: لقلة المنسوخ منه، ولهذا يسمى بـ (المحكم) أيضاً، واختلف في أوَّل المفصل على اثني عشر قولاً. انظر: «تفسير الطبري» (١ / ٤٥ - ٤٦ - دار الفكر)، «الإتقان» (١ / ٨٤ - الحلبي).

(١) «جمال القراء» (١ / ٣٥).

(٢) في «المستدرك» (٢ / ٤٣٧).

(٣) «جمال القراء» (١ / ٤٢).

سميت بذلك لأنها تُفزع الشيطان وتدفعه وتقمعه؛ كآية الكرسي والمعوِّذتين ونحوها.

[قال السيوطي]: وفي «مسند أحمد»[1] من حديث معاذ بن أنس مرفوعاً: «آية العز ﴿الحمدُ للهِ الَّذي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً﴾[2]... الآية».

ooooo

---

(1) (٣ / ٤٣٩).

قال في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٩٦): رواه أحمد، ورجاله وثقوا، على ضعف في بعضهم. اهـ.

وأخرجه الطبراني في كتاب «الدعاء» (٣ / ١٥٨٢) حديث رقم (١٧٣٢)؛ قال محققه: إسناده ضعيف. اهـ.

(2) سورة الإسراء: ١١١.

النوع الثاني*
في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه

أما سوره؛ فمائة وأربع عشرة سورة بإجماع مَن يُعْتَدُّ به، وقيل: وثلاث عشرة؛ بجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة.

فصلٌ
في عدد الآي

أفرده جماعة من القرَّاء بالتصنيف:

قال الجعبري: حد الآية: قرآن مركب من جمل ـ ولو تقديراً ـ، ذو مبدأ ومقطع، مندرج في سورة. وأصلها العلامة، ومنه: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ﴾[1]؛ لأنها علامة للفضل والصدق. والجماعة؛ لأنها جماعة كلمة.

وقال غيره: الآية طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها.

وقيل: هي الواحدة من المعدودات في السورة.

سميت به؛ لأنها علامة على صدق مَن أتى بها، وعلى عجز المتحدَّى

* هو النوع التاسع عشر على ترتيب السيوطي.

(١) سورة البقرة: ٢٤٨.

بها، وقيل: لأنها علامة على انقطاع ما قبلها من الكلام وانقطاعه مما بعدها.

قال الواحدي: وبعض أصحابنا قال: يجوز على هٰذا القول تسمية أقل من الآية: آية، لولا أن التوقيف ورد بما هي عليه الآن.

وقال أبو عمرو الداني: لا أعلم كلمة هي وحدها آية إلا قوله: ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾[1].

وقال غيره: بل فيه غيرها؛ مثل: ﴿وَالْفَجْرِ﴾[2]، ﴿وَالضُّحَى﴾[3]، ﴿وَالْعَصْرِ﴾[4]، وكذا فواتح السور عند مَن عدَّها.

قال بعضهم: الصحيح أن الآية إنما تُعلم بتوقيف من الشارع؛ كمعرفة السورة.

قال: فالآية طائفة من حروف القرآن، عُلِمَ بالتوقيف انقطاعها معنًى عن الكلام الذي بعدها في أوَّل القرآن، وعن الكلام الذي قبلها في آخر القرآن، وعما قبلها وما بعدها في غيرهما غير مشتمل على مثل ذٰلك.

قال: وبهٰذا القيد خرجت السورة.

وقال الزمخشري: الآيات علم توقيفيٌّ لا مجال للقياس فيه، ولذٰلك عدُّوا ﴿الٓمٓ﴾[5] آية حيث وقعت و﴿الٓمٓصٓ﴾[6]، ولم يعدُّوا ﴿الٓمٓر﴾[7] و﴿الٓر﴾[8]،

---

(١) سورة الرحمٰن: ٦٤.

(٢) سورة الفجر: ١، وفي المطبوعة: ﴿والنَّجم﴾، وهو تصحيف.

(٣) سورة الضحى: ١.

(٤) سورة العصر: ١.

(٥) جاءت في مفتتح سورة: البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة.

(٦) سورة الأعراف: ١.

(٧) سورة الرعد: ١.

(٨) جاءت في مفتتح سورة: يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر.

وعدُّوا ﴿حمٓ﴾[1] آية في سورها و﴿طه﴾[2] و﴿يسٓ﴾[3]، ولم يعدُّوا ﴿طسٓ﴾[4].

[قال السيوطي:] ومما يدل على أنه توقيفيٌّ ما أخرجه أحمد[5] في «مسنده» من طريق عاصم بن أبي النجود عن زر عن ابن مسعود؛ قال: «أقرأني رسول الله ﷺ سورة من الثلاثين من آل ﴿حمٓ﴾». قال: يعني الأحقاف. وقال: كانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين... الحديث.

وقال ابن العربي: ذكر النبي ﷺ أن الفاتحة سبع آيات[6]، وسورة الملك ثلاثون آية[7]، وصح أنه قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران[8].

قال: وتعديد الآي من معضلات القرآن، وفي آياته طويل وقصير، ومنه ما ينقطع، ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام، ومنه ما يكون في أثنائه.

وقال غيره: سبب اختلافهم[9] في عدد الآي: أن النبي ﷺ كان يقف عند

---

(١) جاءت في مفتتح سورة: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٢) سورة طه: ١.

(٣) سورة يس: ١.

(٤) سورة النمل: ١.

(٥) (٦ / ٣٥) (حديث رقم ٣٩٨١)؛ قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح. اهـ.

(٦) بمعناه عند: أحمد، والترمذي؛ بإسناد صحيح. «صحيح سنن الترمذي» (٣ / ٣) (٢٣٠٧)، «صحيح الجامع» (٦ / ١٠٠).

(٧) بمعناه عند: الطبراني في «الأوسط»، والضياء في «المختارة»؛ عن أنس. وحسنه الألباني. «صحيح الجامع» (٣ / ٢١١).

(٨) عن ابن عباس لما بات عند خالته ميمونة في «صحيح البخاري»: كتاب الوضوء، باب قراءة القرآن بعد الحدث، (حديث رقم ١٨٣).

(٩) كذا في طبعة الحلبي، وفي طبعة أبي الفضل: «سبب اختلاف السلف في عدد الآي».

رؤوس الآي للتوقيف، فإذا عُلِم محلُّها؛ وصل للتمام، فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلة.

وقد أخرج ابن الضريس[1] من طريق عثمان بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس؛ قال: «جميع آي القرآن ستة آلاف آية وست مئة آية وست عشرة آية، وجميع حروف القرآن ثلاث مئة ألف حرف وثلاثة وعشرون ألف حرف وست مئة حرف وأحد وسبعون حرفاً».

قال الداني: أجمعوا على أن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية، ثم اختلفوا فيما زاد على ذٰلك، فمنهم مَن لم يزد، ومنهم مَن قال: ومائتا آية وأربع آيات، وقيل: وأربع عشرة، وقيل: وتسع عشرة، وقيل: وخمس وعشرون، وقيل: وست وثلاثون.

قال الموصلي: ثم سور القرآن على ثلاثة أقسام: قسم لم يختلف فيه لا في إجمالي ولا في تفصيلي، وقسم اختُلف فيه تفصيلاً لا إجمالاً، وقسم اختلف فيه إجمالاً وتفصيلاً.

فصلٌ

وعدَّ قوم كلمات القرآن سبعة وسبعين ألف كلمة وتسع مئة وأربعاً وثلاثين كلمة، وقيل: وأربع مئة وسبعاً وثلاثين، وقيل: ومائتان وسبع وسبعون، وقيل غير ذٰلك.

وقيل: سبب الاختلاف في عدِّ الكلمات أن الكلمة لها حقيقة ومجاز،

---

(1) (ص ٧٣ ـ ٧٥)، وهٰذا جزء من أثر طويل.

وإسناد ابن الضريس ضعيف جدّاً؛ فيه عمر بن هارون؛ قال في «التقريب» (ص ٤١٧): متروك، وكان حافظاً. اهـ. وفي المتن نكارة لا تخفى على المتأمِّل.

ولفظ ورسم، واعتبار كل منها جائز، وكل من العلماء اعتبر أحد الجوائز.

فصلٌ

وتقدَّم عن ابن عباس عدد حروفه، وفيه أقوال أخر، والاشتغال باستيعاب ذٰلك مما لا طائل تحته، وقد استوعبه ابن الجوزي في «فنون الأفنان»[1]، وعدَّ الأصناف والأثلاث إلى الأعشار، وأوسع القول في ذٰلك، فراجعه؛ فإن كتابنا موضوع للمهمَّات لا لمثل هٰذه البطالات.

وقد قال السخاوي: لا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة؛ لأن ذٰلك إن أفاد؛ فإنما يفيد في كتاب يمكن فيه الزيادة والنقصان، والقرآن لا يمكن فيه ذٰلك.

ومن الأحاديث في اعتبار الحروف: ما أخرجه الترمذي[2] عن ابن مسعود مرفوعاً: «من قرأ حرفاً من كتاب الله؛ فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: ﴿الٓمٓ﴾ حرف، ولكن؛ ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف».

وأخرج الطبراني عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف، فمَن قرأه صابراً محتسباً؛ كان له بكل حرف زوجة من الحور العين».

رجاله ثقات؛ إلا شيخ الطبراني محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس؛ تكلَّم فيه الذهبي لهٰذا الحديث[3].

---

(١) (ص ٢٤٦ - ٢٧٧).

(٢) باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر، أبواب فضائل القرآن. وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣ / ٩) (حديث رقم ٢٣٢٧).

(٣) هٰذا نحو كلام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٦٣)، وقال الألباني: موضوع. =

وقد حُمل ذٰلك على ما نسخ رسمه من القرآن أيضاً، إذ الموجود الآن لا يبلغ هٰذا العدد.

* **فائدة:**

قيل: الحكمة في تسوير القرآن سوراً: تحقيق كون السورة بمجرَّدها معجزة وآية من آيات الله، والإشارة إلى أن كل سورة نمط مستقل، فسورة يوسف تترجم عن قصته، وسورة براءة تترجم عن أحوال المنافقين وأسرارهم... إلى غير ذٰلك. والسور سوراً طوالاً وأوساطاً وقصاراً؛ تنبيهاً على أن الطول ليس من شرط الإعجاز، فهٰذه سورة الكوثر ثلاث آيات، وهي معجزة إعجاز سورة البقرة. ثم ظهرت لذٰلك حكمةٌ من التعليم وتدريج الأطفال من السور القصار إلى ما فوقها؛ تيسيراً من الله على عباده؛ لحفظ كتابه.

قال الزركشي في «البرهان»[1]: فإن قلت: فهلَّا كانت الكتب السالفة كذٰلك؟ قلت: لوجهين:

أحدهما: أنها لم تكن معجزات من جهة النظم والترتيب.

والآخر: أنها لم تُيسَّر للحفظ.

لكن ذكر الزمخشري ما يخالفه، فقال في «الكشاف»[2]: الفوائد في تفصيل القرآن وتقطيعه سوراً كثيرةٌ، وكذٰلك أنزل الله التوراة والإنجيل والزَّبور وما أوحاه إلى أنبيائه مسورةً، وبوَّب المصنِّفون في كتبهم أبواباً موشَّحة الصدور بالتراجم:

= اهـ. «ضعيف الجامع» (٤ / ١٣٠).

(١) (١ / ٢٦٥).

(٢) (١ / ٤٨).

ـ منها: الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف؛ كان أحسن وأفخم من أن يكون باباً واحداً.

ـ ومنها: أن القارىء إذا ختم سورة أو باباً من الكتاب، ثم أخذ في آخر؛ كان أنشط له وأبعث على التحصيل منـه لو استقرَّ على الكتاب بطوله، ومثله المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً؛ نفس ذٰلك منه، ونشط للسير، ومن ثم جزِّىء القرآن أجزاءً وأخمساً.

ـ ومنها: أن الحافظ إذا حذق السورة؛ اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة بنفسها، فيعظُم عنده ما حفظه، ومنه حديث أنس: «كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران؛ جَدَّ فينا»[1]، ومن ثم كانت القراءة في الصلاة بسورة أفضل.

ـ ومنهـا أن التفصيل يسبِّبُ تلاحق الأشكال والنظائر، وملاءمة بعضها لبعض، وبذٰلك تتلاحظ المعاني والنظم... إلى غير ذٰلك من الفوائد. انتهى.

وما ذكره الزمخشري من تسوير سائر الكتب هو الصحيح أو الصواب؛ فقد أخـرج ابن أبي حاتم عن قتـادة؛ قال: «كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة؛ كلها مواعظ وثناء، ليس فيه حلالٌ ولا حرامٌ ولا فرائض ولا حدود، وذكروا أن في الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال».

* **فائدة:**

يترتَّب على معرفة الآي وعدِّها وفواصلها أحكام فقهية:

ـ منها: اعتبارها فيمن جهل الفاتحة؛ فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات.

---

(1) أخرجه أحمد في «المسند» (٣ / ١٢٠ ـ ١٢١)؛ قال: حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا حميد عن أنس: «أن رجلاً كان يكتب للنبي ﷺ، وقد كان قرأ البقرة وآل عمران، وكان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدَّ فينا»؛ يعني: عظم...

ـ ومنها: اعتبارها في الخطبة؛ فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة، وكذا الطويلة على ما أطلقه الجمهور. وها هنا بحثٌ، وهو: إن ما اختُلِف في كونه آخر آية؛ هل تكفي القراءة به في الخطبة؟ محلُّ نظر، ولم أر من ذكره.

ـ ومنها: اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة، أو ما يقوم مقامها، ففي الصحيح[1]: «أنه ﷺ كان يقرأ في الصبح بالستين إلى المائة».

ـ ومنها: اعتبارها في قراءة قيام الليل، ففي أحاديث: مَن قرأ بعشر آيات؛ لم يُكْتَبْ من الغافلين، ومَن قرأ بخمسين آية في ليلة؛ كُتِب من الفائزين، ومن قرأ بثلاث مائة آية؛ كُتِب له قنطار من الأجر، ومن قرأ بخمس مائة... وبسبع مائة... وألف آية. أخرجها الدارمي[2] في «مسنده» مفرَّقة.

ـ ومنها: اعتبارها في الوقف عليها.

قال الهذلي في «كامله»[3]: اعلم أن قوماً جهلوا العدد وما فيه من الفوائد، حتى قال الزعفراني: العدد ليس بعلم، وإنما اشتغل به بعضُهم ليروج به سوقه.

قال: وليس كذلك؛ ففيه من الفوائد معرفة الوقف. ولأن الإجماع انعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية، وقال جمع من العلماء: تجزىء بآية،

(١) أخرجه البخاري في المواقيت، باب وقت الظهر عند الزوال، وفي صفة الصلاة، باب القراءة في الفجر، وأخرجه مسلم في المساجد، باب استحباب التبكير بالصبح، (حديث رقم ٦٤٧)، والنسائي (١ / ٢٤٦)؛ عن أبي برزة. «جامع الأصول» (٥ / ٣٣٢).

(٢) «سنن الدارمي» (٢ / ٤٦٢ ـ ٤٦٧). وانظر: ابن الضريس في «فضائل القرآن» (ص ٩٣)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (حديث رقم ٦٤٢ و٦٤٣) حيث أورد حديثين: أحدهما فيمن قام بعشر آيات ومن قام بمائة ومن قرأ بألف، والآخر فيمن قرأ في ليلة مائة آية، وصححهما.

(٣) (لوحة ٢٤ / أ)، والسيوطي تصرف واختصر.

وآخرون: بثلاث آيات، وآخرون: لا بد من سبعة. والإعجاز لا يقع بدون آية؛ فللعدة فائدة عظيمة في ذلك. اهـ.

* **ضوابط:**

ـ البسملة نزلت مع السورة في بعض الأحرف السبعة، مَن قرأ بحرف نزلت فيه؛ عدَّها، ومن قرأ بغير ذلك؛ لم يعدَّها.

ـ وعدَّ أهل الكوفة ﴿الم﴾[1] حيث وقع آية، وكذا ﴿المص﴾[2] و﴿طه﴾[3] و﴿كهيعص﴾[4] و﴿طسم﴾[5] و﴿يس﴾[6] و﴿حم﴾[7]، وعدُّوا ﴿حم . عسق﴾[8] آيتين، ومَن عداهم لم يعدَّ شيئاً من ذلك.

ـ وأجمع أهل العدد على أنه لا يعدُّ ﴿الر﴾[9] حيث وقع آية، وكذا ﴿المر﴾[10]، و﴿طس﴾[11]و ﴿ص﴾[12]و ﴿ق﴾[13]و﴿ن﴾[14].

---

(1) في فاتحة سورة: البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة.

(2) سورة الأعراف: 1.

(3) سورة طه: 1.

(4) سورة مريم: 1.

(5) سورة الشعراء: 1، وسورة القصص: 1.

(6) سورة يس: 1.

(7) في فاتحة: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(8) سورة الشورى: 1 ـ 2.

(9) في فاتحة سورة: يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر.

(10) سورة الرعد: 1.

(11) سورة النمل: 1.

(12) سورة ص: 1.

(13) سورة ق: 1.

(14) سورة ن: 1.

ثم منهم من علّل بالأثر واتباع المنقول وأنه أمر لا قياس فيه، ومنهم من قال: يعدوا ﴿صٓ﴾ و ﴿نٓ﴾ و ﴿قٓ﴾ لأنها على حرف واحد، ولا ﴿طسٓ﴾ لأنها خالفت أخويها بحذف الميم، ولأنها تشبه المفرد كـ (قابيل)، و ﴿يسٓ﴾؛ وإن كانت بهٰذا الوزن، لكن أوَّلها ياء، فأشبهت الجمع، إذ ليس لنا مفرد أوله ياء، ولم يعدوا ﴿الٓر﴾ بخلاف ﴿الٓم﴾؛ لأنها أشبه بالفواصل من ﴿الٓر﴾، ولذٰلك أجمعوا على عدِّ ﴿يا أيُّها المُدَّثِّرُ﴾[1] آية؛ لمشاكلته الفواصل بعده، واختلفوا في ﴿يَا أيُّها المُزَّمِّلُ﴾[2].

ـ قال الموصلي: وعدُّوا قوله: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾[3] آية، وليس في القرآن أقصر منها، أما مثلها؛ فـ ﴿عمَّ﴾[4] ﴿والفَجْرِ﴾[5] ﴿والضُّحَى﴾[6].

*** فائدة:**

قال بعض القراء: القرآن العظيم له أنصاف باعتبارات:

ـ فنصفه بالحروف: النون من ﴿نُكْراً﴾ في الكهف[7]، والكاف من النصف الثاني.

ـ ونصفه بالكلمات: الدال من قوله: ﴿والجُلودُ﴾ في الحج[8]، وقوله: ﴿ولهُمْ مَقامِعُ﴾ من النصف الثاني.

---

(1) سورة المدثر: ١.

(2) سورة المزمل: ١.

(3) سورة المدثر: ٢١.

(4) سورة النبأ: ١.

(5) سورة الفجر: ١.

(6) سورة الضحى: ١.

(7) الآية: ٧٤.

(8) الآية: ٢٠.

ـ ونصفه بالآيات ياء ﴿يَأْفَكُونَ﴾ من سورة الشعراء[1]، وقوله: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ﴾ من النصف الثاني.

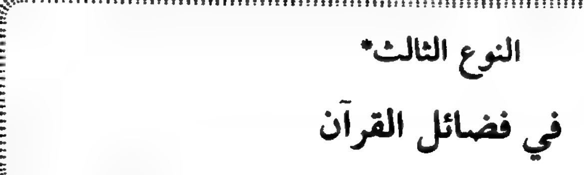
ـ ونصفه على عدد السور آخر الحديد، والمجادلة من النصف الثاني، وهو عشرة بالأحزاب.

وقيل: إن النصف بالحروف: الكاف من ﴿نُكْراً﴾، وقيل: الفاء في قوله: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾[2].

ooooo

(1) الآية: ٤٥.

(2) سورة الكهف: ١٩.



النوع الثالث*

في فضائل القرآن

قد صحَّ فيه أحاديث باعتبار الجملة، وفي بعض السور على التعيين، ووضع في فضائل القرآن أحاديث كثيرة.

أفرده بالتصنيف:

ــ أبو بكر بن أبي شيبة[1].

ــ والنسائي[2].

ــ وأبو عبيد القاسم بن سلام[3].

ــ وابن الضريس[4].

---

* هو النوع الثاني والسبعون على ترتيب السيوطي.

(١) ضمن كتاب المصنف في الأحاديث والآثار يوجد كتاب «فضائل القرآن» (١٠ / ٤٥٦)، ولعله هو المقصود هنا.

(٢) كتابه مطبوع بعنوان «فضائل القرآن»، حققه: سمير الخولي، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، وحققه: فاروق حماده، ونشر في الدار البيضاء، دار الثقافة.

(٣) حقق في رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، كلية الشريعة، تحقيق: محمد تيجاني جوهري.

(٤) كتابه مطبوع بعنوان «فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما نزل بالمدينة»، حققه: مسفر بن سعيد الغامدي، نشر دار حافظ.

ـ وآخرون.

ـ [قال السيوطي]: وصنفتُ كتاباً أسميته «خمائل الزهر في فضائل السور» حررتُ فيه ما ليس بموضوع.

○○○○○

النوع الرابع*

في أفضل القرآن وفضائله

اختلف الناس: هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟

فذهب الإمام أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاَّني إلى المنع؛ لأن الجميع كلام الله، ولئلا يوهم التفضيل نقص المفضَّل عليه.

وروي هٰذا القول عن مالك؛ قال يحيى بن يحيى: «تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ، ولذٰلك كره مالك أن تُعاد سورة أو تردَّد دون غيرها».

وقال ابن حبان في حديث أبي بن كعب: «ما أنزل الله في التوراة ولا في الإنجيل مثل أم القرآن»[1]: إن الله لا يعطي لقارىء التوراة والإنجيل من الثواب مثل ما يعطي لقارىء أم القرآن، إذ الله سبحانه وتعالى بفضله فضَّل هٰذه الأمة على غيرها من الأمم، وأعطاها من الفضل على قراءة كلامه أكثر مما أعطى غيرها من الفضل على قراءة كلامه.

قال: وقوله: «أعظم سورة»؛ أراد به في الأجر، لا أن بعض القرآن أفضل

---

* هو النوع الثالث والسبعون على ترتيب السيوطي.

(1) حديث صحيح. وأخرجه: أحمد، والترمذي، والنسائي. «صحيح الجامع الصغير» (5 / 129).

من بعض.

قال الخويبي: كلام الله أبلغ من كلام المخلوقين، وهل يجوز أن يُقال في بعض كلامه أبلغ من بعض الكلام؟ جوَّزه قومٌ لقصور نظرهم، وينبغي أن تعلم أن معنى قول القائل: «هٰذا الكلام أبلغ من هٰذا»: أن هٰذا في موضعه له حسن ولطف، وذاك في موضعه له حسن ولطف، وهٰذا الحسن في موضعه أكمل من ذاك في موضعه؛ فإن من قال: إن ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1] أبلغ من ﴿تَبَّتْ يَدا أَبي لَهَبٍ﴾[2] يجعل المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب، وبين التوحيد والدعاء على الكافر، وذٰلك غير صحيح، بل ينبغي أن يُقال: ﴿تَبَّتْ يَدا أَبي لَهَبٍ﴾[2] دعاءٌ عليه بالخسران، فهل توجد عبارة للدُّعاء بالخسران أحسن من هٰذه؟ وكذٰلك في ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1] لا توجد عبارة تدلُّ على الوحدانية أبلغ منها، فالعالم إذا نظر إلى ﴿تبَّتْ يَدا أَبي لَهَبٍ﴾[2] في باب الدُّعاء بالخسران، ونظر إلى ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحدٌ﴾[1] في باب التوحيد؛ لا يمكنه أن يقول: أحدهما أبلغ من الآخر. اهـ.

وذهب آخرون إلى التفضيل؛ لظواهر الأحاديث؛ منهم: إسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن العربي، والغزالي.

وقال القرطبي[3]: إنه الحق. ونقله عن جماعة من العلماء والمتكلِّمين.

وقال الغزالي في «جواهر القرآن»[4]: لعلَّك تقول: قد أشرت إلى تفضيل بعض آيات القرآن على بعض، والكلام كلام الله، فكيف يفارق بعضها

---

(1) سورة الإخلاص: ١.

(2) سورة المسد: ١.

(3) «الجامع لأحكام القرآن» (١ / ١١٠).

(4) (ص ٦٢)، وقد نقلت كلامه مباشرة من كتابه.

بعضاً؟! وكيف يكون بعضها أشرف من بعض؟! فاعلم أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلى الفرق بين آية الكرسي[1] وآية المداينات[2] وبين سورة الإخلاص وسورة ﴿تَبَّتْ﴾، وترتاع من اعتقاد الفرق نفسُك الجوَّارة المستغرقة بالتقليد؛ فقلِّد صاحب الرسالة صلوات الله وسلامُه عليه، فهو الذي أُنْزِل عليه القرآن، وقد دلَّت الأخبار على شرف بعض الآيات، وعلى تضعيف الأجر في بعض السور المنزلة؛ فقد قال ﷺ: «فاتحة الكتاب أفضل القرآن»[3]، وقال ﷺ: «آية الكرسي سيدة آي القرآن»[4]، وقال ﷺ: «﴿يسٓ﴾ قلبُ القرآن»[5]، و«﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن»[6]، والأخبار الواردة في فضائل قوارع القرآن بتخصيص بعض الآيات والسور بالفضل وكثرة الثواب في تلاوتها لا تحصى. اهـ.

وقال ابن الحصار: العجب ممَّن يذكر الاختلاف في ذٰلك مع النصوص الواردة بالتفضيل.

وقال الشيخ عز الدين بن عبدالسلام: كلام الله في الله أفضل من كلامه

---

(١) الآية ٢٥٥ سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٨٢ سورة البقرة.

(٣) حديث صحيح عن أنس. أخرجه: الحاكم، والبيهقي في «شعب الإيمان»؛ بلفظ: «أفضل القرآن. . .». «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (حديث رقم ١٤٩٩).

(٤) جزء من حديث ضعيف. أخرجه: الترمذي (رقم ٢٨٧٨)، والحاكم (١ / ٥٦٠)، ولفظ الترمذي: «لكل شيء سنام»، ولفظ الحاكم: «إن لكل شيء سنام. . .». «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (حديث رقم ١٣٤٨).

(٥) جزء من حديث ضعيف. أخرجه: الدارمي، والترمذي؛ عن أنس بلفظ: «إن لكل شيء قلباً. . .». «ضعيف الجامع» (٢ / ١٧٥).

(٦) حديث متواتر. «لقط اللآلي» (ص ١٧٣)، «نظم المتناثر» (ص ١١٢).

في غيره، فـ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1] أفضل من ﴿تَبَّتْ يَدا أَبي لَهَبٍ﴾[2].

وقال غيره: اختلف القائلون ـ يعني: بتفضيل بعض القرآن على بعض ـ:

فقال بعضهم: الفضل راجع إلى عظم الأجر ومضاعفة الثواب بحسب انتقالات النفس وخشيتها وتدبُّرها وتفكُّرها عند ورود أوصاف العلي.

وقيل: بل يرجع لذات اللفظ، وإن ما تضمنَّه قولُه تعالى: ﴿وإِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ واحِدٌ﴾[3] الآية وآية الكرسي وآخر سورة الحشر وسورة الإخلاص من الدِّلالات على وحدانيته وصفاته ليس موجوداً مثلاً في ﴿تبَّتْ يَدا أَبي لَهَبٍ﴾[2] وما كان مثلها، فالتفضيل إنما هو بالمعاني العجيبة وكثرتها.

وقال الحليمي[4] ـ ونقله عنه البيهقي ـ: معنى التفضيل يرجع إلى أشياء:

أحدها: أن يكون العمل بآية أولى من العمل بأخرى وأعْوَد على الناس، وعلى هٰذا يُقال: آية الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من آيات القصص؛ لأنها إنما أُريد بها تأكيد الأمر والنهي والإنذار والتبشير، ولا غنى للناس عن هٰذه الأمور، وقد يستغنون عن القصص، فكان ما هو أعود عليهم وأنفع لهم مما يجري مجرى الأصول خيراً لهم مما يجعل تبعاً لما لا بد منه.

الثاني: أن يقال: الآيات التي تشتمل على تعديد أسماء الله تعالى وبيان صفاته والدِّلالة على عظمته أفضل؛ بمعنى: أن مخبراتها أسنى وأجل قدراً.

الثالث: أن يقال: سورة خير من سورة، أو آية خير من آية؛ بمعنى أن

---

(١) سورة الإخلاص: ١

(٢) سورة المسد: ١.

(٣) سورة البقرة: ١٦٣.

(٤) «المنهاج في شعب الإيمان» (٢ / ٢٤٤).

القـارىء يتعجَّـل له بقـراءتها فائدة سوى الثواب الآجل، ويتأدَّى منه بتلاوتها عبـادة؛ كقـراءة آية الكرسي، والإخلاص، والمعوِّذتين؛ فإن قارئها يتعجَّل له بقراءتها الاحتراز مما يخشى، والاعتصام بالله، ويتأدَّى بتلاوتها عبادة الله؛ لما فيها من ذكره سبحانه وتعالى بالصفات العُلى على سبيل الاعتقاد لها، وسكون النفس إلى فضل ذٰلك الذكر وبركته، فأمَّا آيات الحكم؛ فلا يقع بنفس تلاوتها إقامة حكم، وإنما يقع بها علم.

ثم لو قيل في الجملة: إن القـرآن خير من التـوراة والإنجيل والزبور؛ بمعنى: إن التعبُّـد والتـلاوة والعمل واقع به دونها، والثواب بحسب قراءته لا بقراءتها، أو إنه من حيث الإعجاز حجة النبي المبعوث، وتلك الكتب لم تكن حجة، ولا كانت حجج أولٰئك الأنبياء، بل كانت دعوتهم، والحجج غيرها، لكان ذٰلك أيضاً نظير ما مضى.

وقـد يقـال: إن سورة أفضـل من سورة؛ لأن الله جعـل قراءتها كقراءة أضعـافهـا ممَّا سواها، وأوجب بها من الثواب ما لم يوجب بغيرها، وإن كان المعنى الذي لأجله بلغ بها هٰذا المقدار لا يظهر لنا؛ كما يقال: إن يوماً أفضل من يوم، وشهـراً أفضل من شهر؛ بمعنى: العبادة فيه تفضل على العبادة في غيره، والذنب فيه أعظم من غيره، وكما يقال: إن الحرم أفضل من الحل؛ لأنه يتأدَّى فيه من المناسك ما لا يتأدَّى في غيره، والصلاة فيه تكون كصلاة مضاعفة مما تُقام في غيرها. اهـ كلام الحليمي.

وقـال ابن التين في حديث البخـاري[1] «لأعلِّمَنَّـكَ سورة هي أعـظم السور»: معناه: إن ثوابها أعظم من غيرها.

---

(١) «صحيح البخـاري»: كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، (حديث رقم ٤٤٧٤). وانظر: «فتح الباري» (٨ / ١٥٨).

وقال غيره: إنما كانت أعظم السور؛ لأنها جمعت جميع مقاصد القرآن، ولذلك سمِّيت أم القرآن.

* **تذنيب:**

ذكر كثيرون في أثر: «إن الله جمع علوم الأوَّلين والآخرين في الكتب الأربعة، وعلومها في القرآن، وعلومه في الفاتحة»، فزادوا: «وعلوم الفاتحة في البسملة، وعلوم البسملة في بائها»، ووُجِّهَ بأن المقصود من كل العلوم وصول العبد إلى الرب، وهذه الباء باء الإلصاق، فهي تلصق العبد بجناب الرب، وذلك كمال المقصود. ذكره الرازي وابن النقيب في تفسيرهما.

○○○○○

النوع الخامس*

في خواص القرآن[1]

غالب ما يذكر في ذلك كان مستنده تجارب الصالحين، وها أنا أبدأ بما ورد من ذلك في الحديث، ثم ألتقط عيوناً مما ذكر السلف والصالحون:

أخـرج ابن ماجه[2] وغيره من حديث ابن مسعود: «عليكم بالشفاءين: العسل والقرآن».

وأخرج أيضاً[3] من حديث علي: «خير الدواء القرآن».

وأخرج أبو عبيد عن طلحة بن مصرِّف؛ قال: كان يُقال: إذا قرىء القرآن عند المريض؛ وجد لذلك خفة.

وأخـرج البيهقي في الشعب عن واثلة بن الأسقع: «إن رجلاً شكا إلى

---

* هو النوع الخامس والسبعون على ترتيب السيوطي.

(1) خواص القرآن: ما انفرد واختص به القرآن أو بعض سوره وآياته من جلب العلاج والشفاء.

(2) ضعيف مرفوعاً، صحيح موقوفاً. «السلسلة الصحيحة»: (حديث رقم ١٥١٤).

(3) ضعيف. «ضعيف سنن ابن ماجه» (ص ٢٨٤) (حديث رقم ٧٦٧)، «ضعيف الجامع» (٣ / ١٣٣).

النبي ﷺ وجع حلقه؛ قال: عليك بقراءة القرآن».

وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري؛ قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إني أشتكي صدري. قال: اقرأ القرآن؛ يقول الله: ﴿وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾».

وأخرج البيهقي وغيره من حديث عبدالله بن جابر: «في فاتحة الكتاب شفاء من كل داء»[1].

وأخرج الخلعي في «فوائده» من حديث جابر بن عبدالله: «فاتحة الكتاب شفاء من كل شيء إلا السام»، والسام: الموت.

وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري: «فاتحة الكتاب شفاء من السم»[2].

وأخرج البخاري[3] من حديثه أيضاً؛ قال: «كنا في مسير لنا، فنزلنا، فجاءت جارية، فقالت: إنَّ سيِّدَ الحيِّ سليم، فهل معكم راق؟ فقام معها رجل، فرقاه بأم القرآن، فبرىء، فذكر للنبي ﷺ، فقال: وما كان يُدريه أنها رقية؟!».

* **تنبيه:**

قال ابن التين: الرقى بالمعوِّذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب

---

(١) أورد هذا اللفظ في «الجامع الصغير» عن عبدالملك بن عمير مرسلاً، أخرجه البيهقي في «الشعب»، وحكم الألباني بضعفه في «ضعيف الجامع» (٤ / ٨٨).

(٢) حديث موضوع. «ضعيف الجامع الصغير» (٤ / ٨٨).

(٣) في كتاب الطب، باب النفث في الرقية، وباب الرقى بفاتحة الكتاب، وغيره. «جامع الأصول» (٧ / ٥٦٧).

الـروحـاني ، إذا كان على لســان الأبرار من الخلق ؛ حصل الشفاء بإذن الله تعالى ، فلما عزَّ هٰذا النوع ؛ فزع الناس إلى الطب الجسماني .

[قال السيوطي] : ويشير إلى هٰذا قوله ﷺ : «لو أن رجلاً موقناً قرأ بها على جبل لزال»[1] .

قال القرطبي : تجوز الرقية بكلام الله تعالى وأسمائه ، فإن كان مأثوراً استُحبَّ .

وقال الربيع : سألت الشافعي عن الرقية ، فقال : لا بأس بها ، وأن يرقي بكتاب الله وبما يعرف من ذكر الله تعالى .

وقـال ابن بطال : في المعـوِّذات سر ليس في غيرهـا من القـرآن ؛ لما اشتملت عليه من جوامع الدُّعاء التي تعم أكثر المكروهات ؛ من السحر والحسد وشر الشيطان ووسوسته وغير ذٰلك ، ولهٰذا كان ﷺ يكتفي بها .

وقال ابن القيم[2] في حديث الرقية بالفاتحة : إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع ؛ فما الظن بكلام ربِّ العالمين ، ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها ؛ لتضمنها جميع معاني الكتاب ؛ فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله تعالى ومجامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الـرب في طلب الإعانة به والهداية منه ، وذكر أفضل الدُّعاء ، وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم ، المتضمِّن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه ، ولتضمُّنها ذكر أصناف الخلائق ، وقسمتهم إلى : مُنعَم عليه ؛ لمعرفته بالحق والعمل به ، ومغضوبٍ عليه ؛ لعدوله

---

(١) لم أجده فيما بين يدي من كتب .

(٢) «زاد المعاد» (٤ / ١٧٧) .

عن الحق بعد معرفته، وضالٌ؛ بعدم معرفته له، مع ما تضمَّنه من إثبات القدر والشـرع والأسمـاء والمعـاد والتوبة وتزكية النفس وإصلاح القلب، والرد على جميع أهل البدع، وحقيق لسورة هٰذا بعض شأنها أن يستشفى بها من كل داء. اهـ.

* مسألة:

قال النووي في «شرح المهذَّب»: لو كتب القرآن في إناء، ثم غسل، وسقاه المريض؛ فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي: لا بأس به. وكرهه النخعي.

قال: ومقتضى مذهبنا أنه لا بأس به، فقد قال القاضي حسين والبغوي وغيرهما: لو كتب قرآناً على حلوى وطعام؛ فلا بأس بأكله. اهـ.

قال الزركشي: وممَّن صرَّح بالجواز في مسألة الإناء: العماد النبهي، مع تصريحه بأنه لا يجوز ابتلاع ورقة فيها آية. لكن أفتى ابن عبدالسلام بالمنع من الشرب أيضاً؛ لأنه يلاقيه نجاسة الباطن. وفيه نظر.

ooooo

النوع السادس*

في مفردات القرآن(1)

أخرج السلفي في «المختار من الطيوريات» عن الشعبي ؛ قال : لقي عمر بن الخطاب ركباً في سفر، فيهم ابن مسعود، فأمر رجلاً يناديهم : مِن أين القوم؟ قالوا : أقبلنا من الفج العميق نريد البيت العتيق. فقال عمر : إن فيهم لعالماً. وأمر رجلاً أن يناديهم : أيُّ القرآن أعظم؟ فأجابه عبدالله : ﴿اللهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ﴾(2). قال : نادهم : أيُّ القرآن أحكم؟ فقال ابن مسعود : ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بالعَدْلِ والإِحْسَانِ وإِيْتاءِ ذِي القُرْبَى﴾(3). فقال : نادهم : أيُّ القرآن أجمع؟ فقال : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ . ومَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾(4). فقال : نادهم : أيُّ القرآن أحزن؟ فقال : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾(5). فقال :

---

* هو النوع الرابع والسبعون على ترتيب السيوطي.

(1) مفردات القرآن : الآيات التي اتصفت بوصف لا نظير له في غيرها، ومنه ما يعرف بالتوقيف، ومنه ما يعرف بالتوفيق.

(2) سورة البقرة : 255 .

(3) سورة النحل : 90 .

(4) سورة الزلزلة : 7 ـ 8 .

(5) سورة النساء : 123 .

نادهم: أيُّ القرآن أرجى؟ فقال: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾[1] الآية. فقال: أفيكم ابن مسعود؟ قالوا: نعم.

أخرجه عبدالرزاق في تفسيره بنحوه.

ooooo

(١) سورة الزمر: ٥٣.

النوع السابع*

في العلوم المستَنْبَطة من القرآن

قال تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا في الكِتابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[1].

وقال: ﴿ونَزَّلْنا عَلَيْكَ الكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[2].

وقال ﷺ: «ستكون فتنٌ». قيل: وما المخرج منها؟ قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم».

أخرجه الترمذي[3] وغيره.

وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود؛ قال: «من أراد العلم؛ فعليه بالقرآن؛ فإن فيه خبر الأولين والآخرين».

قال البيهقي: يعني: أصول العلم.

وأخرج البيهقي عن الحسن؛ قال: «أنزل الله مئة وأربعة كتب، وأودع

---

* هو النوع الخامس والستون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الأنعام: ٣٨.

(٢) سورة النحل: ٨٩.

(٣) (حديث رقم ٢٩٠٨)، في كتاب ثواب القرآن، باب فضل القرآن، وهو ضعيف مبنى صحيح معنى وانظر: «جامع الأصول» (٨ / ٤٦٢).

علومها أربعة منها: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ثم أودع علوم الثلاثة الفرقان».

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: «جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن».

وقال أيضاً: «جميع ما حكم به النبي ﷺ فهو ممَّا فهمه من القرآن».

[قال السيوطي]: ويؤيِّد هٰذا قوله ﷺ: «إني لا أحلُّ إلا ما أحلَّ الله، ولا أحرِّم إلا ما حرَّم الله في كتابه». أخرجه بهٰذا اللفظ الشافعي في «الأم».

وقال سعيد بن جبير: «ما بلغني حديث عن رسول الله ﷺ على وجهه إلا وجدت مصداقه في كتاب الله».

وقال ابن مسعود: «إذا حدثتكم بحديث أنبئكم بتصديقه من كتاب الله تعالى».

أخرجهما ابن أبي حاتم.

وقال الشافعي أيضاً: «ليست تنزل بأحد في الدين نازلة؛ إلا في كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها. فإن قيل: من الأحكام ما يثبت ابتداء بالسنة! قلنا: ذٰلك مأخوذ من كتاب الله في الحقيقة؛ لأن كتاب الله أوجب علينا اتِّباع الرسول ﷺ، وفرض علينا الأخذ بقوله».

وقال الشافعي مرَّة بمكة: «سلوني عما شئتم؛ أخبركم عنه في كتاب الله». فقيل له: ما تقول في المحرم يقتل الزنبور؟ فقال: «بسم الله الرحمٰن الرحيم: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1]، وحدثنا سفيان بن

---

(١) سورة الحشر: ٧.

عيينة عن عبدالملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان عن النبي ﷺ: أنه قال: اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر. وحدثنا سفيان عن مسعر بن كدام عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب: أنه أمر بقتل المحرم الزنبور».

وأخرج البخاري[1]: «عن ابن مسعود أنه قال: لعن الله الواشمات، والمستوشمات، والمتنمِّصات، والمتفلِّجات للحسن، المغيِّرات خلق الله تعالى. فبلغ ذٰلك امرأة من بني أسد، فقالت له: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت! فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله؟! فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه كما تقول. قال: لئن كنت قرأتيه؛ لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَا آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذوهُ ومَا نَهاكُمْ عَنْهُ فانْتَهُوا﴾[2]؟ قالت: بلى. قال: فإنه قد نهى عنه».

وحكى ابن سراقة في كتاب «الإعجاز» عن أبي بكر بن مجاهد: «أنه قال يوماً: ما من شيء في العالم إلا وهو في كتاب الله. فقيل له: فأين ذكر الخيانات فيه؟ فقال: في قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلوا بُيوتاً غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فيها مَتاعٌ لَكُمْ﴾[3]، فهي الخيانات».

وقال ابن بُرّجان[4]: ما قال النبيُّ ﷺ ما من شيء فهو في القرآن أو فيه

---

(١) في كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن وباب المتنمصات وغيرها. «جامع الأصول» (٤ / ٧٨٠).

(٢) سورة الحشر: ٧.

(٣) سورة النور: ٢٩.

(٤) في المطبوعة: «ابن برهان»، وأثبت ما في الطبعة المحققة (٤ / ٢٦)؛ لأن السيوطي ذكره في المقدمة ضمن مصادره في التفسير.

أصله؛ قَرُب أو بَعُد، ففهمه من فهمه، وعَمِه عنه من عَمِه، وكذا كل ما حكم به أو قضى به، وإنما يدرك الطالب من ذٰلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ومقدار فهمه.

وقال غيره: ما من شيء إلا يمكن استخراجه من القرآن لِمَن فهّمه الله، حتى إن بعضهم استنبَطَ عُمُـرَ النبي ﷺ ثلاثـاً وستين سنـة من قوله في سورة المنافقين[1]: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللهُ نَفْساً إِذا جَاءَ أَجَلُها﴾؛ فإنها رأس ثلاث وستين سورة، وعقَّبها بالتغابن ليظهر التغابن في فقده.

[قال السيوطي:] وقد ألفتُ كتاباً سمَّيتُه «الإكليل في استنباط التنزيل»[2]، ذكرتُ فيه كل ما استُنْبط منه؛ من مسألة فقهيَّة، أو أصليَّة، أو اعتقاديَّة، وبعضاً مما سوى ذٰلك، كثير الفائدة، جم العائدة، يجرى مجرى الشرح لما أجملته في هٰذا النوع، فليراجعه مَن أراد الوقوف عليه.

ООООО

---

(١) آية: ١١.

(٢) مطبوع، على ثلاث نسخ خطية، وصوّر في دار الكتب العلمية، بيروت.

النوع الثامن*

في إعجاز القرآن

اعلم أن المعجـزة أمـرٌ خارق للعـادة، مقـرونٌ بالتَّحـدي، سالـم عن المعارضة.

وهي إما حسيَّة، وإما عقليَّة.

وأكثـر معجـزات بني إسرائيل كانت حسِّيَّة؛ لبلادتهم، وقلَّة بصيرتهم، وأكثـر معجـزات هٰذه الأمة عقليَّة؛ لفرط ذكائهم، وكمال أفهامهم، ولأن هٰذه الشريعة لمَّا كانت باقية على صفحات الدهر إلى يوم القيامة؛ خُصَّت بالمعجزة العقلية الباقية؛ ليراها ذوو البصائر؛ كما قال ﷺ: «ما مِن الأنبياء نبيٌّ إلا أعطي [من الآيات] ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أُوتيتُه وحياً أوحاه الله إليَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً»، أخرجه البخاري[1].

قيل: إن معناه: إن معجزات الأنبياء انقرضت بانقراض أعصارهم، فلم

---

* هو النوع الرابع والستون على ترتيب السيوطي.

(١) في كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل؟ (حديث رقم ٤٩٨١)، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ، (حديث رقم ١٥٢). «جامع الأصول» (٨ / ٥٣٣).

يشاهدها إلا مَن حضرها، ومعجزة القرآن مستمرَّة إلى يوم القيامة، وخرقه العادة في أسلوبه وبلاغته وإخباره بالمغيَّبات، فلا يمرُّ عصر من الأعصار إلا ويظهر فيه شيءٌ مما أخبر به أنه سيكون؛ يدلُّ على صحَّة دعواه.

وقيل: المعنى: إن المعجزات الواضحة الماضية كانت حسيَّة تُشاهد بالأبصار؛ كناقة صالح وعصا موسى، ومعجزة القرآن تشاهد بالبصيرة، فيكون مَن يتبعه لأجلها أكثر؛ لأن الذي يشاهَد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهِده، والذي يشاهَد بعين العقل باق، يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمرّاً.

قال في «فتح الباري»[1]: ويمكن نَظْم القولين في كلامٍ واحدٍ؛ فإن محصلهما لا ينافي بعضه بعضاً.

ولا خلاف بين العقلاء أن كتاب الله تعالى معجزٌ، لم يقدر واحدٌ على معارضته بعد تحديهم بذلك.

قال الله تعالى: ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ فأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ﴾[2]، فلولا أن سماعه حجة عليه؛ لم يقف أمره على سماعه، ولا يكون حجة إلا وهو معجزة.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ آياتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّما الآياتُ عِنْدَ اللهِ وإِنَّمـا أنا نَذِيرٌ مُبينٌ . أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الكِتابَ يُتْلَى عَلَيْهِم﴾[3]، فأخبر أن الكتاب آية من آياته، كافٍ في الدلالة، قائم مقام معجزات غيره وآياتِ مَن سواه من الأنبياء.

---

(١) (٩ / ٧).

(٢) سورة التوبة: ٦.

(٣) سورة العنكبوت: ٥٠ ـ ٥١.

ولما جاء به النبي ﷺ إليهم، وكانوا أفصح الفصحاء، ومصاقع الخطباء، وتحـدَّاهم على أن يأتوا بمثله، وأمهلهم طول السنين؛ فلم يقدروا؛ كما قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾[1]. ثم تحدَّاهم بعشر سور منه في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُم صَادِقِينَ . فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللهِ﴾[2]. ثم تحـدَّاهـم بسـورة في قولـه: ﴿أَمْ يَقُـولُـونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ . .﴾[3] الآية. ثم كرَّر في قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ . . .﴾[4] الآية؛ فلما عجزوا عن معارضته والإتيان بسورة تشبهـه على كثـرة الخطباء فيهم والبلغاء؛ نادى عليهم بإظهار العجز وإعجاز القرآن، فقال: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذا القُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[5].

هٰذا؛ وهُمُ الفصحـاء اللُّدُّ، وقـد كانوا أحرص شيء على إطفاء نوره، وإخفاء أمره، فلو كان في مقدرتهم معارضته؛ لعدلوا إليها قطعاً للحجة.

ولم يُنقَلْ عن أحدٍ منهم أنه حدَّث نفسه بشيء من ذٰلك، ولا رامه، بل عدلوا إلى العناد تارة، وإلى الاستهزاء أخرى، فتارة قالوا: سحر، وتارة قالوا: شعـر، وتارة قالوا: أساطير الأولين؛ كل ذٰلك من التحيُّر والانقطاع، ثم رضوا بتحكيم السيف في أعناقهم، وسبي ذراريهم وحرمهم، واستباحة أموالهم، وقد

(١) سورة الطور: ٣٤.

(٢) سورة هود: ١٣.

(٣) سورة يونس: ٣٨.

(٤) سورة البقرة: ٢٣.

(٥) سورة الإسراء: ٨٨.

كانوا آنف شيء وأشدَّه حميَّةً، فلو علموا أن الإتيان بمثله في قدرتهم؛ لبادروا إليه؛ لأنه كان أهون عليهم.

فصلٌ
[في وجه إعجاز القرآن]

لما ثبت كون القرآن معجزة نبينا محمد ﷺ؛ وجب الاهتمام بمعرفة وجه الإعجاز، وقد خاض الناس في ذٰلك كثيراً، فبين محسنٍ ومسيء.

فزعم قومٌ أن التحدِّي وقع بالكلام القديم الذي هو صفة الذات، وأن العرب كُلِّفت في ذٰلك ما لا يُطاق، وبه وقع عجزها.

وهو مردود؛ لأن ما لا يمكن الوقوف عليه لا يُتَصَوَّر التحدِّي به، والصواب ما قاله الجمهور[1]؛ أنه وقع بالدَّالِّ على القديم، وهو الألفاظ.

ثم زعم النظَّام أن إعجازه بالصِّرْفَة؛ أي أن الله صرف العرب عن معارضته، وسَلب عقولهم، وكان مقدوراً لهم، لكن عاقهم أمرٌ خارجيٌّ، فصار كسائر المعجزات.

وهٰذا قولٌ فاسد؛ بدليل: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ والجِنُّ...﴾ الآية[2]؛ فإنه يدلُّ على عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سُلِبوا القدرة؛ لم يبق لهم

---

(١) كذا قال، وهو يعني جمهور الأشاعرة، أمّا أهل السنة والجماعة؛ فيقولون: القرآن كلام الله؛ منه بدأ وإليه يعود. ولا يقولون بالكلام النفسي، ولا بالكلام القديم المشترك مع غيره، أو بالدال على القديم... ونحو هٰذه الألفاظ المبتدعة التي تؤدي في النهاية إلى أن القرآن المتلو المنزل على الرسول ﷺ ليس كلام الله حقيقة. انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٧٩ - ٢٠٣).

(٢) سورة الإسراء: ٨٨.

فائدة لاجتماعهم؛ لمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عجز الموتى مما يُحْتَفَل بذكره.

هٰذا؛ مع أن الإجماع منعقدٌ على إضافة الإعجاز إلى القرآن، فكيف يكون معجِزاً وليس فيه صفة إعجاز، بل المعجِز هو الله تعالى، حيث سلبَهم القدرة على الإتيان بمثله؟!

وأيضاً؛ فيلزم من القول بالصَّرفة زوال الإعجاز بزوال زمان التحدِّي، وخلو القرآن من الإعجاز. وفي ذٰلك خرقٌ لإجماع الأمة أن معجزة الرسول العظمى باقية، ولا معجزة له باقية سوى القرآن.

وقال قوم: وجه إعجازه ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلة، ولم يكن ذٰلك من شأن العرب.

وقال آخرون: ما تضمَّنه من الإخبار عن قصص الأوَّلين وسائر المتقدِّمين حكاية من شاهدها وحضرها.

وقال آخرون: ما تضمَّنه من الإخبار عن الضمائر من غير أنْ يظهر ذٰلك منهم بقول أو فعل؛ كقوله: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلا﴾[1]، ﴿وَيَقُولونَ في أَنْفُسِهِمْ لَوْلا يُعَذِّبُنا اللهُ﴾[2].

وقال القاضي أبو بكر: وجه إعجازه ما فيه من النَّظم والتأليف والترصيف، وأنه خارجٌ عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب، ومباينٌ لأساليب خطاباتهم. قال: ولهٰذا لا يمكن معارضته. وقال: ونحن نعتقد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر، وفي بعضه أدق وأغمض.

---

(١) سورة آل عمران: ١٢٢.

(٢) سورة المجادلة: ٨.

وقـال الإمـام فخر الدين: وجه الإعجاز: الفصاحة، وغرابة الأسلوب، والسلامة من جميع العيوب.

وقال الزَّملكاني: وجه الإعجاز راجعٌ إلى التأليف الخاصِّ به، لا مطلق التأليف؛ بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزِنة، وعلت مركَّباته معنىً؛ بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى.

وقال ابن عطية: الصحيح والذي عليه الجمهور والحذَّاق في وجه إعجازه أنه بنظمه وصحَّة معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه.

وقـال حازم في «منهـاج البلغـاء»: وجـه الإعجاز في القرآن من حيث استمرَّت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها في جميعه استمراراً لا يوجد له فترة، ولا يقدر عليه أحد من البشر، وكلام العرب ومن تكلم بلغتهم [خلاف ذلك].

وقال المراكشي في «شرح المصباح»: الجهة المعجزة في القرآن تُعرف بالتفكُّر في علم البيان، وهو كما اختاره جماعةٌ في تعريفه: ما يُحترز به عن الخطإ في تأدية المعنى، وعن تعقيده، وتُعْرَف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه لمقتضى الحال؛ لأن جهة إعجازه ليست مفردات ألفاظه، وإلا لكانت قبل نزوله معجزة، ولا مجرَّد تأليفها، وإلا لكان كلُّ تأليف معجزاً، ولا إعرابها، وإلا لكـان كل كلام العـرب معجـزاً، ولا مجـرَّد أسلوبه، وإلا لكان الابتداء بأسلوب الشعر معجزاً ـ والأسلوب: الطريق ـ، ولكان هَذَيان مسيلمة معجزاً، ولأن الإعجاز يوجد دونه ـ أي: الأسلوب ـ في نحو: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾[1]، ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرْ﴾[2]، ولا بالصرف عن معارضتهم؛ لأنَّ تعجُّبهم

---

(١) سورة يوسف: ٨٠. (٢) سورة الحجر: ٩٤.

كان من فصاحته، ولأن مسيلمة وابن المقفَّع والمعرِّي وغيرهم قد تعاطَوْها فلم يأتوا إلا بما تمجُّهُ الأسماع، وتنفر منه الطباع، ويُضحك منه في أحوال تركيبه.

وبهـا ـ أي: بتلك الأحـوال ـ أعجـز البلغـاء وأخرس الفصحاء، فعلى إعجازه دليل إجماليٌّ، وهو أن العرب عجزت عنه وهو بلسانها؛ فغيرها أحرى، ودليل تفصيليٌّ؛ مقدّمته التفكُّر في خواص تركيبه، ونتيجته العلم بأنه تنزيلٌ من المحيط بكل شيء علماً.

وقال الأصبهاني في تفسيره[1]: اعلم أن إعجاز القرآن ذُكر من وجهين: أحدهما: إعجاز يتعلَّق بنفسه. والثاني: بصرف الناس عن معارضته.

فالأول: إمَّا أن يتعلَّق بفصاحته وبلاغته، أو بمعناه:

أما الإعجاز المتعلِّق بفصاحته وبلاغته؛ فلا يتعلَّق بعنصره الذي هو اللفظ والمعنى؛ فإن ألفـاظـه ألفـاظهم؛ قال تعـالى: ﴿قُـرْآنـاً عَرَبيّاً﴾[2]، ﴿بِلِسانٍ عَرَبِيٍّ﴾[3]، ولا بمعانيه؛ فإن كثيراً منها موجود في الكتب القديمة؛ قال تعالى: ﴿وإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الأوَّلينَ﴾[4]، وما هو [متعلق بما] في القرآن من المعارف الإلٰهية وبيان المبدإ والمعاد والإخبار بالغيب؛ فإعجازه ليس براجع إلى القرآن من حيث هو قرآن، بل لكونها حاصلة من غير سبق تعليم وتعلُّم، ويكون الإخبار بالغيب إخباراً بالغيب؛ سواء كان بهٰذا النظم أو بغيره، مورداً بالعربية أو بلغة أخرى أو بعبارة أو بإشارة.

فإذن؛ النظم المخصوص: صورة القرآن، واللفظ والمعنى: عنصره.

---

(١) مقدمة «تفسير الراغب». «جامع التفاسير» (ص ١٠٤).

(٢) سورة يوسف: ١.

(٣) سورة الشعراء: ١٩٥.

(٤) سورة الشعراء: ١٩٦.

وبـاختـلاف الصـور يختلف حكم الشيء واسمه لا بعنصره؛ كالخاتم والقرط والسِّوار؛ فإنه باختلاف صورها اختلفت أسماؤها، لا بعنصرها الذي هو الـذهب والفضـة والحـديد؛ فإن الخاتم المتَّخذ من الذهب ومن الفضة ومن الحديد يسمَّى خاتماً، وإن كان العنصر مختلفاً، وإن اتخذ خاتم وقرط وسوار من ذهب؛ اختلفت أسماؤها باختلاف صورها، وإن كان العنصر واحداً.

قال: فظهر من هٰذا أن الإعجاز المختصّ بالقرآن يتعلَّق بالنظم المخصوص.

وبيان كون النظم معجزاً يتوقَّف على بيان نظم الكلام، ثم بيان أنَّ هٰذا النظم مخالف لنظم ما عداه، فنقول: مراتب تأليف الكلام خمس:

الأولى: ضمّ الحروف المبسوطة بعضها إلى بعض، لتحصل الكلمات الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف.

والثـانيـة: تأليف هٰذه الكلمـات بعضهـا إلى بعض؛ لتحصل الجمل المفيدة، وهـو النـوع الـذي يتـداولـه النـاس جميعاً في مخاطباتهم، وقضاء حوائجهم، ويُقال له: المنثور من الكلام.

والثـالثـة: ضم بعض ذٰلـك إلى بعض ضمّاً له مبادٍ ومقاطع، ومداخل ومخارج، ويقال له: المنظوم.

والرابعة: أن يعتبر في أواخر الكلام مع ذٰلك تسجيع، ويقال له: المسجَّع.

والخامسة: أن يجعل له مع ذٰلك وزن، ويقال له الشعر.

والمنظوم: إما محاورة، ويقال له: الخطابة، وإما مكاتبة، ويقال له: الرسالة.

فأنواع الكلام لا تخرج عن هٰذه الأقسام، ولكل من ذٰلك نظم مخصوص، والقرآن جامع لمحاسن الجميع، على نظم غير نظم شيء منها، يدل على ذٰلك أنه لا يصحُّ أن يُقال له: رسالة، أو خطابة، أو شعر، أو سجع، كما يصح أن يُقال: هو كلام.

والبليغ إذا فرَّغ سمعه؛ فصل بينه وبين ما عداه من النظم، ولهٰذا قال تعالى: ﴿وإنَّهُ لَكِتَابٌ عَزيزٌ . لَا يأْتيهُ الباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ولَا مِنْ خَلْفِهِ﴾[1]؛ تنبيهاً على أن تأليفه ليس على هيئة نظم يتعاطاه البشر، فيمكن أن يغيَّر بالزيادة والنقصان؛ كحالة الكتب الأخرى.

وأما **الإعجاز المتعلِّق بصرف الناس عن معارضته**؛ فظاهر أيضاً إذا اعتبر، وأي إعجاز أعظم من أن يكون كافة البلغاء عجزة في الظاهر عن معارضته، مصروفة في الباطن عنها[2]؟! انتهى.

وقال السكَّاكي في «المفتاح»: اعلم أن إعجاز القرآن يُدْرَك ولا يمكن وصفه؛ كاستقامة الوزن؛ تُدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحة، وكما يُدرك طيب النغم العارض لهٰذا الصوت، ولا يُدرك تحصيله لغير ذوي الفطرة السليمة إلا بإتقان علمي المعاني والبيان، والتمرين فيهما.

قال أبو حيان التوحيدي: سُئِل بُندار الفارسي عن موضع الإعجاز من القرآن؟ فقال: هٰذه مسألة فيها حَيْف على المعنى، وذٰلك أنه شبيه بقولك: ما

---

(١) سورة فصلت: ٤١ ـ ٤٢.

(٢) هٰذا الذي انتهى إليه الأصبهاني؛ إن أراد به أن البلغاء يقدرون على الإتيان بمثله لكنهم صرفوا في الباطن عنها؛ إذا أراد هٰذا؛ فهو عين القول بالصرفة الذي أنكر على المعتزلة، أما إن أراد به أن البلغاء عاجزون في الظاهر عن معارضة القرآن؛ لعجزهم في الباطن عن ذٰلك حقيقة؛ فهو معنى سائغ. والله أعلم.

موضع الإنسان من الإنسان؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان، بل متى أشرت إلى جملته؛ فقد حققته ودللت على ذاته، كذلك القرآن لشرفه لا يشار إلى شيء فيه إلا وكان ذلك المعنى آية في نفسه، ومعجزة لمحاوله، وهدى لقائله، وليس في طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله في كلامه وأسراره في كتابه، فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده.

وقال الخطابي[1]: ذهب الأكثرون من علماء النظر إلى أنَّ وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة، لكن صَعُب عليهم تفصيلها، وصغوا إلى حكم الذوق.

قال: والتحقيق أن أجناس الكلام مختلفة، ومراتبها في درجات البيان متفاوتة، فمنها: البليغ الرَّصين الجزل، ومنها: الفصيح الغريب السهل، ومنها: الجائز الطلق الرَّسْل.

وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود، فالأول أعلاها، والثاني أوسطها، والثالث أدناها وأقربها.

فحازت بلاغات القرآن من كلٍّ قسم من هذه الأقسام حصَّة، وأخذت من كل نوع شعبة، فانتظم لها ـ بانتظام هذه الأوصاف ـ نَمَطٌ من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة، وهما على الانفراد في نعوتهما كالمتضادَّين؛ لأن العذوبة نتاج السهولة، والجزالة والمتانة يعالجان نوعاً من الزّعورة، فكان اجتماع الأمرين في نظمه مع نبوِّ كل واحد منهما عن الآخر فضيلة خُصَّ بها القرآن؛ ليكون آية بيِّنة لنبيِّه ﷺ.

وإنما تعذَّر على البشر الإتيان بمثله لأمور؛ منها: أن علمهم لا يحيط

---

(١) «بيان إعجاز القرآن» للخطابي (ص ٢٤ ـ ٢٨ وما بعدها)، وتصرف السيوطي في عبارته واختصر.

بجميع أسماء اللغة العربية وأوضاعها التي هي ظروف المعاني، ولا تُدْرِك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه المنظوم التي بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض، فيتوصلوا باختيار الأفضل من الأحسن من وجوهها إلى أن يأتوا بكلام مثله، وإنما يقوم الكلام بهٰذه الأشياء الثلاثة: لفظ حاصل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم.

وإذا تأمَّلت القرآن؛ وجدت هٰذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشدَّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه، وأما معانيه؛ فكل ذي لبٍّ يشهد له بالتقدُّم في أبوابه، والترقِّي إلى أعلى درجاته.

وقد توجد هٰذه الفضائل الثلاث على التفرُّق في أنواع الكلام، فأمَّا أنْ توجد مجموعة في نوع واحد منه؛ فلم توجد إلا في كلام العليم القدير.

فخرج من هٰذا أنَّ القرآن إنما صار معجِزاً؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنًّا أصحّ المعاني؛ من توحيد لله تعالى، وتنزيه له في صفاته، ودعاء إلى طاعته، وبيان لطريق عبادته؛ من تحليل وتحريم، وحظر وإباحة، ومِن وعْظٍ وتقويم، وأمر بمعروف ونهي عن منكر، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق وزجر عن مساويها؛ واضعاً كل شيء منها موضعه الذي لا يرى شيء أولى منه، ولا يتوهم في صورة العقل أمرٌ أليق به منه، مودعاً أخبار القرون الماضية وما نزل من مَثُلات الله بمَن مضى، منبئاً عن الكوائن المستقبلة في الأعصار الآتية من الزمان، جامعاً في ذٰلك بين الحجة والمحتج له، والدليل والمدلول عليه؛ ليكون ذٰلك آكد للزوم ما دعا عليه، وإنباءً عن وجوب ما أمر به ونهى عنه.

ومعلوم أن الإتيان بمثل هٰذه الأمور والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتتَّسق: أمرٌ تعجز عنه قوى البشر، ولا تبلغه قدرتهم، فانقطع الخلق دونه، وعجزوا عن معارضته بمثله، أو مناقضته في شكله.

ثم صار المعاندون له يقولون مرة: إنه شِعْر؛ لما رأوه منظوماً، ومرَّة أنه سحر؛ لما رأوه معجوزاً عنه، غير مقدور عليه، وقد كانوا يجدون له وقعاً في القلوب وقرعاً في النفوس يريبهم ويحيِّرهم، فلم يتمالكوا أن يعترفوا به نوعاً من الاعتراف، ولذٰلك قالوا: إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وكانوا مرَّة بجهلهم يقولون: ﴿أَسَاطِيْرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَها فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وأَصِيلاً﴾[1] مع علمهم أن صاحبهم أمِّيٌّ، وليس بحضرته من يُملي أو يكتب... في نحو ذٰلك من الأمور التي أوجبها العناد والجهل والعجز.

ثم قال: وقد قُلتُ في إعجاز القرآن وجهاً ذهب عنه الناس، وهو: صنيعُه في القلوب، وتأثيره في النفوس؛ فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً ولا منثوراً إذا قرع السَّمع خلص له القلب من اللذة والحلاوة في حال، ومن الروعة والمهابة في حال آخر، ما يخلص منه إليه، قال تعالى: ﴿لَوْ أَنْزَلْنا هٰذا القُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللهِ﴾[2]، وقال: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحَدِيثِ كِتاباً مُتَشابِهاً مَثانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلودُ الَّذينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾[3].

قال ابن سُراقة: اختلف أهل العلم في وجه إعجاز القرآن، فذكروا في ذٰلك وجوهاً كثيرة كلُّها حكمة وصواب، وما بلغوا في وجوه إعجازه جزءاً واحداً من عشر معشاره.

---

(١) سورة الفرقان: ٥.

(٢) سورة الحشر: ٢١.

(٣) سورة الزمر: ٢٣.

وقال الرماني[1]: وجوه إعجاز القرآن تظهر من جهات: ترك المعارضة مع توفُّر الدواعي وشدَّة الحاجة والتحدِّي للكافة، والصِّرفة، والبلاغة، والإخبار عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه بكل معجزة.

قال: ونقض العادة هو أن العادة كانت جارية بضروب من أنواع الكلام معروفة؛ منها: الشعر، ومنها: السجع، ومنها: الخطب، ومنها: الرسائل، ومنها: المنثور الذي يدور بين الناس في الحديث، فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة، لها منزلةٌ في الحسن تفوق به كلّ طريقة، وتفوق الموزون الذي هو أحسن الكلام.

قال: وأمّا قياسه بكلِّ معجزة؛ فإنه يظهر إعجازه من هٰذه الجهة إذ كان سبيل فلق البحر، وقلب العصا حيّة، وما جرى هٰذا المجرى في ذٰلك: سبيلاً واحداً من الإعجاز، إذ خرج عن العادة، وقعد الخلق فيه عن المعارضة.

وقال القاضي عياض في «الشفا»[2]: اعلم أن القرآن منطوٍ على وجوه من الإعجاز كثيرة، وتحصيلها من جهة ضبط أنواعها في أربعة وجوه:

أولها: حسن تأليفه، والتئام كلمه، وفصاحته، ووجوه إيجازه، وبلاغته الخارقة عادة العرب الذين هم فرسان الكلام وأرباب هٰذا الشأن.

الثاني: صورة نظمه العجيب والأسلوب الغريب المخالف لأساليب كلام العرب.

الوجه الثالث: ما انطوى عليه من الإخبار بالمغيَّبات وما لم يكن، فوجد كما ورد.

---

(١) «النكت في إعجاز القرآن» للرماني: (ص ٧٥ وما بعدها).

(٢) (١ / ٣٥٨ وما بعدها).

الرابع: ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة والأمم البائدة والشرائع الدائرة مما كان لا يعلم منه القصة الواحدة إلا الفذّ من أحبار أهل الكتاب الذي قطع عمره في تعلُّم ذٰلك، فيورده ﷺ على وجهه، ويأتي به على نصه، وهو أُمِّيٌّ لا يقرأ ولا يكتب.

قال: فهٰذه الوجوه الأربعة من إعجازه بيِّنة لا نزاع فيها.

قال الزركشي في «البرهان»[1]: أهل التحقيق على أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال، لا بكل واحد على انفراده؛ فإنه جمع ذٰلك كله، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده، مع اشتماله على الجميع، بل وغير ذٰلك مما لم يسبق، فمنها: الروعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم، سواء المقر والجاحد. ومنها: أنه لم يزل ولا يزال غضّاً طريّاً في أسماع السامعين وعلى السنة القارئين. ومنها: جمعه بين صفتي الجزالة والعذوبة، وهما كالمتضادين، لا يجتمعان غالباً في كلام البشر. ومنها: جعله آخر الكتب غنيّاً عن غيره، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هٰذا القُرْآنَ يَقُصُّ عَلى بَني إِسْرَائيلَ أَكْثَرَ الَّذي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[2].

* **تنبيهات**:

الأول [في قدر المعجز من القرآن]:

اختُلِف في قدر المعجز من القرآن:

فذهب بعض المعتزلة إلى أنه متعلِّق بجميع القرآن، والآيتان السابقتان تردُّه.

---

(١) (٢ / ١٠٦ - ١٠٧).

(٢) سورة النحل: ٧٦.

وقـال القـاضي: يتعلَّق الإعجاز بسورة؛ طويلة كانت أو قصيرة؛ تشبُّثاً بظاهر قوله: ﴿بِسُورَةٍ﴾.

وقال في موضع آخر: يتعلَّق بسورة أو قدرها من الكلام، بحيث يتبيَّن فيه تفاضل قوى البلاغة. قال: فإذا كانت آية بقدر حروف سورة ـ وإن كانت كسورة الكوثر ـ؛ فذلك معجز. قال: ولم يقم دليلٌ على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر.

وقال قوم: لا يحصل الإعجاز بآية، بل يُشتَرَط الآيات الكثيرات.

وقال آخرون: يتعلَّق بقليل القرآن وكثيرة؛ لقوله: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾[1].

قال القاضي: ولا دِلالة في الآية؛ لأن الحديث التامَّ لا تتحصَّل حكايته في أقل من كلمات سورة قصيرة.

الثاني [في تفاوت مراتب الفصاحة في القرآن]:

اختُلِف في تفاوت القرآن في مراتب الفصاحة بعد اتِّفاقهم على أنه في أعلى مراتب البلاغة، بحيث لا يوجد في التراكيب ما هو أشدُّ تناسباً ولا اعتدالاً في إفادة ذلك المعنى منه:

فاختار القاضي: المنع، وأن كل كلمة فيه موصوفة بالذِّروة العليا، وإن كان بعض الناس أحسن إحساساً له من بعض.

واختار أبو نصر القشيري وغيره: التفاوت، فقال: لا ندَّعي أنَّ كل ما في القرآن أرفع الدرجات في الفصاحة.

---

(١) سورة الطور: ٣٤.

وكذا قال غيره: في القرآن الأفصح والفصيح.

وإلى هٰذا نحا الشيخ عز الدين بن عبدالسلام، ثم أورد سؤالاً، وهو أنه: لِمَ لمْ يأْتِ القرآن جميعه بالأفصح؟

وأجاب عنه الصدر موهوب الجزري بما حاصله: إنه لو جاء القرآن على ذٰلك؛ لكان على غير النمط المعتاد من كلام العرب من الجمع بين الأفصح والفصيح، فلا تتمُّ الحجة في الإعجاز، فجاء على نمط كلامهم المعتاد؛ ليتمَّ ظهور العجز عن معارضته، ولا يقولوا مثلاً: أتيت بما لا قدرة لنا على جنسه؛ كما لا يصحُّ من البصير أن يقول للأعمى: قد غلبتُك بنظري؛ لأنه يقول له: إنما تتمُّ لك الغلبة لو كنت قادراً على النظر، وكان نظرك أقوى من نظري، فأما إذا فقد أصل النظر؛ فكيف يصح مني المعارضة؟!

الثالث [في هل يُعلم إعجاز القرآن ضرورة]:

اختُلِف في أنه هل يُعلم إعجاز القرآن ضرورة؟

قال القاضي: فذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن ظهور ذٰلك على النبي ﷺ يُعلم ضرورة، وكونه معجزاً يعلم بالاستدلال.

قال: والذي نقوله: إن الأعجمي لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالاً، وكـذٰلـك مَن ليس ببليغ، فأما البليغ الذي قد أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة؛ فإنه يعلم من نفسه ضرورة عجزه وعجز غيره عن الإتيان بمثله.

الرابع [حكمة تنزيه القرآن عن الشعر]:

قيل: الحكمة في تنزيه القرآن عن الشعر الموزون ـ مع أن الموزون من الكلام رتبته فوق رتبة غيره ـ أن القرآن منبعُ الحق، ومجمع الصدق، وقُصارى أمـر الشـاعر التخييل بتصوُّر الباطل في صورة الحق، والإفراط في الإطراء،

والمبالغة في الذم والإيذاء؛ دون إظهار الحق وإثبات الصدق، ولهٰذا نزَّه الله نبيَّه عنه، ولأجل شهرة الشعر بالكذب سَمَّى أصحاب البرهان القياسات المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان والكذب: شعرية.

وقال بعض الحكماء: لم يُرَ متديِّن صادق اللهجة مفلِّق في الشعر.

وأمّا ما وجد في القرآن مما صورتُه صورة الموزون؛ فالجواب عنه: أن ذٰلك لا يسمى شعراً؛ لأن شرط الشعر القصد، ولو كان شعراً؛ لكان كل من اتَّفق له في كلامه شيء موزون شاعراً، فكان الناس كلهم شعراء؛ لأنه قلَّ أن يخلو كلام أحد عن ذٰلك، وقد ورد ذٰلك على ألسنة الفصحاء، فلو اعتقدوه شعراً؛ لبادروا إلى معارضته والطعن عليه؛ لأنهم كانوا أحرص شيء على ذٰلك، وإنما يقع ذٰلك لبلوغ الكلام الغاية القصوى من الانسجام.

وقيل: البيت الواحد وما كان على وزنه لا يسمَّى شعراً، وأقلُّ الشعر بيتان فصاعداً.

وقيل: الرَّجز لا يسمَّى شعراً أصلاً.

وقيل: أقل ما يكون من الرجز شعراً أربعة أبيات، وليس ذٰلك في القرآن بحال.

الخامس: قال القاضي: فإن قيل: هل تقولون: إن غير القرآن من كلام الله معجزٌ كالتوراة والإنجيل؟ قلنا: ليس شيء من ذٰلك بمعجز في النظم والتأليف، وإن كان معجزاً كالقرآن فيما يتضمَّن من الإخبار بالغيوب، وإنما لم يكن معجزاً؛ لأن الله تعالى لم يصفه بما وصف به القرآن، ولأنا قد علمنا أنه لم يقع التحدِّي إليه كما وقع في القرآن، ولأن ذٰلك اللسان لا يتأتَّى فيه من وجوه الفصاحة ما يقع فيه التفاضل الذي ينتهي إلى حدِّ الإعجاز.

وقد ذكر ابن جنّي في «الخاطريَّات» في قوله: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾[1]: إن العدول عن قوله: (وإما أن نُلْقِي)؛ لغرضين:

أحدهما: لفظي، وهو المزاوجة لرؤوس الآي.

والآخر: معنوي، وهو أنه تعالى أراد أن يُخبِرَ عن قوَّة أنفس السَّحرة، واستطالتهم على موسى، فجاء عنهم باللفظ أتمّ وأوفى منه في إسنادِهم الفعل إليه.

ثم أورد سؤالاً، وهو: إنا نعلم أن السحرة لم يكونوا أهل لسان، فنذهب بهم هٰذا المذهب من صنعة الكلام؟

وأجاب بأن جميع ما ورد في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية؛ إنما هو معرب عن معانيهم، وليس بحقيقة ألفاظهم، ولهٰذا لا يُشكُّ في أنَّ قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هٰذانِ لَساحِرانِ يُرِيدانِ أَنْ يُخْرِجاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِما وَيَذْهَبا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلى﴾[2]؛ أن هٰذه الفصاحة لم تجرِ على لغة العجم.

السادس: قال البارزي في أوَّل كتابه «أنوار التحصيل في أسرار التنزيل»: اعلم أنَّ المعنى الواحد قد يخبَر عنه بألفاظ بعضها أحسن من بعض، وكذٰلك كل واحد من جزأي الجملة قد يعبَّر عنه بأفصح ما يلائم الجزء الآخر، ولا بد من استحضار معاني الجمل أو استحضار جميع ما يلائمها من الألفاظ، ثم استعمال أنسبها وأفصحها، واستحضار هٰذا متعذِّر على البشر في أكثر الأحوال، وذٰلك

---

(١) سورة طٰه: ٦٥.

(٢) سورة طٰه: ٦٣.

عتيد حاصل في علم الله تعالى، فلذلك كان القرآن أحسن الحديث وأفصحه، وإن كان مشتملاً على الفصيح والأفصح، والمليح والأملح، ولذلك أمثلة؛ منها: قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1] أحسن من (لا شكَّ فيه)؛ لثقل الإدغام، ولهذا كَثُر ذكر الرَّيب. وقوله: ﴿خَيْرٌ لَكُم﴾[2] أخف من (أفضل لكم). وقوله: ﴿وَهَنَ العَظْمُ﴾[3] أحسن من (ضعف)؛ لأن الفتحة أخف من الضمة.

السابع: قال الرماني: فإن قال قائل: فلعل السور القصار يمكن فيها المعارضة. قيل: لا يجوز فيها ذلك من قِبَل أن التحدِّي قد وقع بها، فظهر العجز عنها من قوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورةٍ﴾[4]، فلم يخص بذلك الطوال دون القصار. فإن قال: فإنه يمكن في القصار أن تغيَّر الفواصل، فيُجعل بدل كل كلمة ما يقوم مقامها، فهل يكون ذلك معارضة؟ قيل له: لا؛ من قِبَلِ أن المفحم يمكنه أن ينشىء بيتاً واحداً، ولا يفصل بطبعه بين مكسور وموزون، فلو أن مفحماً رام أن يجعل بدل قوافي قصيدة رؤبة:

وقـاتِمُ الأعْمـاقِ خَاوِي المُخْتَـرَق   مُشْتَبِـهُ الأعْـلَامِ لَمَّـاعُ الخَفَقْ
يَكِـلُّ وَفْدُ الرِّيحِ مِنْ حَيْثُ انْخَرَقْ

فجعل بدل (المخترق): (الممزّق)، وبدل (الخفق): (الشفق)، وبدل (انخرق): (انطلق)؛ لأمكنه ذلك، ولم يثبت له به قول الشعر ولا معارضة رؤبة في هذه القصيدة عند أحد له أدنى معرفة، فكذلك سبيل من غيَّر الفواصل.

---

(١) سورة البقرة: ٢.

(٢) سورة البقرة: ١٨٤.

(٣) سورة مريم: ٤.

(٤) سورة يونس: ٣٨.

[أهمُّ المصنَّفات في هٰذا النوع]:

أفرده بالتصنيف خلائق؛ منهم:

ـ الخطابي.

ـ والرماني.

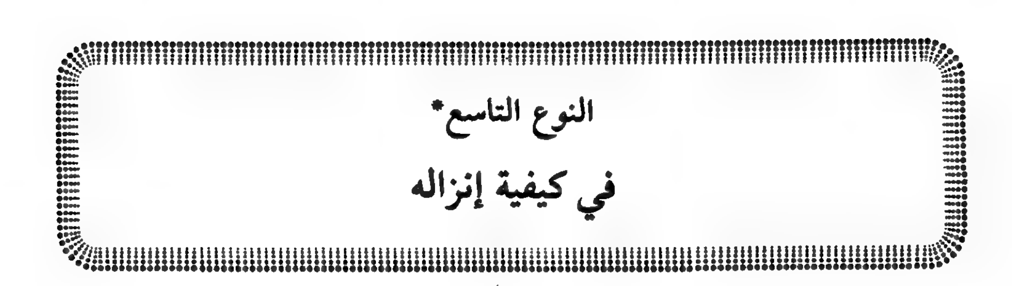
ـ والزملكاني.

ـ والإمام الرازي.

ـ وابن سُراقة.

ـ والقاضي أبو بكر الباقلاَّني؛ قال ابن العربي: لم يصنَّف مثل كتابه.

○○○○○



النوع التاسع*

في كيفية إنزاله

فيه مسائل:

المسألة الأولى: في كيفية الإنزال والوحي:

قال الأصفهاني في أوائل «تفسيره»: اتَّفق أهل السنة والجماعة على أن كلام الله منزَّل، واختلفوا في معنى الإنزال.

[قال السيوطي:] ويؤيِّد أن جبريل تلقَّفه سماعاً من الله تعالى ما أخرجه الطبراني[1] من حديث النوَّاس بن سمعان مرفوعاً: «إذا تكلَّم الله بالوحي؛ أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله، فإذا سمع بذلك أهل السماء؛ صعقوا وخرُّوا سجَّداً، فيكون أوَّلهم يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بما أراد، فينتهي به على الملائكة، فكلَّما مرَّ بسماء؛ سأله أهلها: ماذا قال ربُّنا؟ قال: الحقّ، فينتهي به حيث أمر».

---

* هو النوع السادس عشر على ترتيب السيوطي.

(١) قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ٩٥): رواه الطبراني عن شيخه يحيى بن عثمان بن صالح، وقد وثق، وتكلم فيه من لم يسم بغير قادح معين، وبقية رجاله ثقات. اهـ. وانظر: «الدر المنثور» (٦ / ٦٩٨).

وأخرج ابن مردويه من حديث ابن مسعود رفعه: «إذا تكلَّم الله بالوحي؛ سمع أهل السماوات صلصلة كصلصلة السلسلة على الصفوان، فيفزعون ويرون أنه من أمر الساعة»[1].

وأصل الحديث في الصحيح[2].

قال الجويني: كلام الله المنزَّل قسمان:

ـ قسمٌ قال الله لجبريل: قُل للنبي الذي أنت مرسل إليه: إن الله يقول: افعل كذا وكذا، ففهم جبريل ما قاله ربُّه، ثم نزل على ذٰلك النبي، وقال له ما قاله ربُّه، ولم تكن العبارة تلك العبارة؛ كما يقول الملك لمن يثق به: قل لفلان: يقول لك الملك: اجتهد في الخدمة، واجمع جندك للقتال. فإن قال الرسول: يقول الملك: لا تتهاون في خدمتي، ولا تترك الجند تتفرق، وحُثَّهم على المقاتلة؛ لا ينسب إلى كذب ولا تقصير في أداء الرسالة.

ـ وقسمٌ آخر؛ قال الله لجبريل: اقرأ على النبي هٰذا الكتاب، فنزل جبريل بكلمة من الله من غير تغيير؛ كما يكتب الملك كتاباً ويسلِّمه إلى أمين، ويقول: اقرأه على فلان، فهو لا يغيِّر منه كلمة ولا حرفاً. انتهى.

[قال السيوطي:] القرآن هو القسم الثاني، والقسم الأول هو السنة؛ كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن، ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى؛ لأن جبويل أدَّاه بالمعنى، ولم تجز القراءة بالمعنى؛ لأن جبريل أدَّاه

---

(١) حديث صحيح. أخرجه: أبو داود، وابن حبان، وابن خزيمة، وعلقه البخاري. وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (حديث رقم ١٢٩٣)، وحسَّنه محقق «جامع الأصول» (٢ / ٣٢٩)، وانظر: «الدر المنثور» (٦ / ٦٩٩).

(٢) عند البخاري عن أبي هريرة بنحوه، وتعليقاً عن ابن مسعود. انظر: «جامع الأصول» (٢ / ٣٢٧ ـ ٣٢٩).

باللفظ ولم يبح له إيحاءه بالمعنى، والسرُّ في ذلك أن المقصود منه التعبُّد بلفظه والإعجاز به ـ فلا يقدر أحدٌ أنْ يأتي بلفظ يقوم مقامه، وأن تحت كل حرفٍ منه معاني لا يحاط بها كثرة فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه ـ، والتخفيف على الأمة، حيث جُعِل المنزَّل إليهم على قسمين: قسم يروونه بلفظه الموحى به، وقسم يروونه بالمعنى، ولو جعل كله مما يُروى باللفظ؛ لشقَّ، أو بالمعنى؛ لم يؤمن التبديل والتحريف. فتأمَّل.

[قال السيوطي:] وقد رأيت عن السَّلف ما يعضد كلام الجويني:

أخرج ابن أبي حاتم من طريق عقيل عن الزُّهري: أنه سُئل عن الوحي؟ فقال: الوحي ما يُوحي الله إلى نبيٍّ من الأنبياء، فيثبته في قلبه، فيتكلَّم به ويكتبه، وهو كلام الله، ومنه ما لا يتكلَّم به، ولا يكتبه لأحد، ولا يأمر بكتابته، ولكنَّه يحدِّث به الناس حديثاً، ويبيِّن لهم أن الله أمره أن يبيِّنَه للناس، ويبلِّغهم إياه.

فصلٌ
كيفيات الوحي

قد ذكر العلماء للوحي كيفيات:

إحداها: أن يأتيه الملك في مثل صلصلة الجرس؛ كما في الصحيح[1].

وفي «مسند أحمد»[2] عن عبدالله بن عمرو: سألتُ النبي ﷺ: هل تحسُّ

(١) البخاري في بدء الوحي، (حديث رقم ٢)، وفي بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، (حديث رقم ٣٢١٥)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب عرق النبي ﷺ، (حديث رقم ٢٣٣٣). «جامع الأصول» (١١ / ٢٨١).

(٢) (٢ / ٢٢٢)، وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر (١٢ / ٢٧ ـ ٢٨).

بالوحي؟ فقال: «أسمع صلاصل، ثم أسكت عند ذٰلك، فما من مرة يوحى إليَّ إلا ظننتُ أن نفسي تقبض».

قال الخطابي: والمراد أنه صوتٌ متداركٌ يسمعه ولا يتثبَّته أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد، وقيل: هو صوت خفق أجنحة الملك.

والحكمة في تقدمه أن يفرِّغ سمعه للوحي، فلا يبقى فيه مكاناً لغيره.

وفي الصحيح[1]: أن هٰذه الحالة أشدُّ حالات الوحي عليه.

وقيل: إنه إنما كان ينزل هٰكذا إذا نزلت آية وعيد أو تهديد.

الثانية: أن ينفُثَ في رُوعِهِ الكلام نفثاً؛ كما قال ﷺ: «إن روح القدس نفث في روعي...» أخرجه الحاكم[2]، وهٰذا قد يرجع إلى الحالة الأولى، أو التي بعدها؛ بأن يأتيه في إحدى الكيفيتين، وينفث في روعه.

الثالثة: أن يأتيه في صورة الرجل، فيكلمه؛ كما في الصحيح[3]: «وأحياناً يتمثَّل لي الملك رجلاً، فيكلِّمني، فأعي ما يقول». زاد أبو عوانة في «صحيحه»: «وهو أهونه عليَّ».

الرابعة: أن يأتيه الملك في النوم، وعدَّ قومٌ من هٰذا سورة الكوثر، [وفيه نظر، بيانه في نوع الفراشي والنومي].

---

(١) عند البخاري في بدء الوحي، (حديث رقم ٢). وانظر: «جامع الأصول» (١١ / ٢٨١).

(٢) لم أجده بهٰذا اللفظ عنده، وإنما بلفظ: «إن جبريل ألقى في روعي»، وهو جزء من حديث أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٤).

وانظر بحث الشيخ أحمد شاكر وتخريجه للحديث في تحقيقه وشرحه لـ «الرسالة» (ص ٩٣ ١٠٣).

(٣) عند البخاري ومسلم. انظر: «جامع الأصول» (١١ / ٢٨١).

الخامسة: أن يكلِّمه الله إما في اليقظة؛ كما في ليلة الإسراء، أو في النوم؛ كما في حديث معاذ[١]: «أتاني ربِّي، فقال: فيم يختصم الملأ الأعلى...» الحديث.

وليس في القرآن من هٰذا النوع شيء فيما أعلم، نعم؛ يمكن أن يعدَّ منه آخر سورة البقرة؛ [لِما أخرجه مسلم[٢] عن ابن مسعود: لما أُسْري برسول الله ﷺ؛ انتهى إلى سِدْرة المنتهى... الحديث، وفيه: فأعطي رسول الله ﷺ منها ثلاثاً: أعطي الصلوات الخمس، وأعطي خواتيم سورة البقرة، وغُفِرَ لمن لا يُشرك من أمته بالله شيئاً المُقْحِماتُ][٣]، وبعض سورة الضحى، و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾؛ فقد أخرج ابن أبي حاتم من حديث عدي بن ثابت؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «سألت ربي مسألة وددتُ أني لم أكن سألته؛ قلتُ: أي ربِّ! اتَّخذت إبراهيم خليلاً، وكلمت موسى تكليماً؟ فقال: يا محمد! ألم أجدك يتيماً فآويتُ، وضالاً فهديت، وعائلاً فأغنيتُ، وشرحت لك صدرك، وحططتُ عنك وزرك، ورفعتُ لك ذكرك فلا أُذْكَرُ إلا ذُكِرْتَ معي؟».

المسألة الثانية: [كيف نزل القرآن من اللوح المحفوظ؟]

قال الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضانَ الَّذي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ﴾[٤]

وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْناهُ في لَيْلَةِ القَدْرِ﴾[٥].

---

(١) حديث صحيح. أخرجه: أحمد (٥ / ٢٤٣)، والترمذي في تفسير سورة صٓ، (حديث رقم ٣٢٣٣)، وقد شرح هٰذا الحديث ابن رجب في جزء، وهو مطبوع.

(٢) في كتاب الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى، (حديث رقم ٧).

(٣) ما بين عارضتين لم يورده السيوطي في هٰذا النوع، لكنه أشار إليه، وكان قد أورده في نوع الأرضي والسمائي.

(٤) سورة البقرة: ١٨٥.

(٥) سورة القدر: ١.

اختُلِف في كيفية إنزاله من اللوح المحفوظ على ثلاثة أقوال:

أحدها ـ وهو الأصح الأشهر ـ: أنه نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذٰلك منجماً في عشرين سنة أو ثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين؛ على حسب الخلاف في مدَّة إقامته ﷺ بمكة بعد البعثة.

أخرج الحاكم[1] والبيهقي[2] وغيرهما من طريق منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس؛ قال: «أُنزل القرآن في ليلة القدر جملة واحدة إلى سماء الدُّنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله يُنْزِلُه على رسوله ﷺ بعضه في إثر بعض».

وأخرج الحاكم[3] والبيهقي[4] أيضاً والنسائي[5] من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس؛ قال: «أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ليلة القدر، ثم أُنزل بعد ذٰلك بعشرين سنة»، ثم قرأ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً . وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً﴾[6].

وأخرجه ابن أبي حاتم من هٰذا الوجه، وفي آخره: «فكان المشركون إذا أحدثوا شيئاً؛ أحدث الله لهم جواباً».

---

(١) «المستدرك» (٢ / ٥٣٠) وصححه.

(٢) في «دلائل النبوة» (٧ / ٣١)، و«الأسماء والصفات» (ص ٣٠٣).

وهٰذا الأثر صحيح عن ابن عباس، صححه السيوطي كما هو هنا، ومن قبله الحاكم، وصححه الأرنؤوط في تحقيقه لـ «زاد المعاد» (١ / ٧٨).

(٣) «المستدرك» (٢ / ٢٢٢)، وصححه، ووافقه الذهبي والسيوطي كما هو هنا.

(٤) «الأسماء والصفات» (ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤).

(٥) جزء «فضائل القرآن» (ص ٥٩).

(٦) سورة الإسراء: ١٠٦.

وأخرج الحاكم[1] وابن أبي شيبة[2] من طريق حسان بن حريث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس؛ قال: «فصل القرآن من الذكر، فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا، فجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ».

[قال السيوطي:] أسانيدها كلها صحيحة.

القـول الثـاني: أنه نزل إلى سماء الدنيا في عشرين ليلة قدر، وثلاث وعشرين أو خمس وعشرين، في كل ليلة ما يقدِّر الله إنزاله في كل السنة، ثم أُنْزِل بعد ذٰلك منجماً في جميع السنة.

وهٰذا القول ذكره الإمام فخر الدين الرازي بحثاً، وقال ابن كثير: نقله القرطبي عن مقاتل بن حيان.

[قال السيوطي:] وممن قال بقول مقاتل: الحليمي، والماوردي، ويوافقه قول ابن شهاب: آخر القرآن عهداً بالعرش آية الدين.

القول الثالث: أنه ابتدىء إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذٰلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات، وبه قال الشعبي[3].

قال ابن حجر[4] في «شرح البخاري»: الأول هو الصحيح المعتمد.

---

(1) «المستدرك» (٢ / ٢٢٣)، وصححه، ووافقه الذهبي.

(2) «المصنَّف» (١٠ / ٥٣٣)، وهو صحيح كما قال المصنِّف.

(3) روى هٰذا عنه الطبري في «تفسيره» (٣٠ / ١٦٦)، وسنده ضعيف؛ فيه عمران أبو العوَّام؛ صدوق يهم؛ كما في «التقريب» (٢ / ٨٣)، وعمرو بن عاصم الكلابي؛ صدوق في حفظه شيء؛ كما في «تقريب التهذيب» (٢ / ٧٢).

والصحيح الثابت عن الشعبي هو ما يوافق القول الأوَّل؛ كما رواه الطبري في «تفسيره» عنه أيضاً (٣٠ / ١٦٦).

(4) «فتح الباري» (٩ / ٤).

قال: وقد حكى الماوردي قولاً رابعاً: أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة، وأن الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة، وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة.

وهٰذا أيضاً غريب، والمعتمد أن جبريل كان يعارضه في رمضان بما ينزل به في طول السنة.

وقال أبو شامة: كأن صاحب هٰذا القول أراد الجمع بين القولين الأول والثاني.

[قال السيوطي:] هٰذا الذي حكاه الماوردي أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس؛ قال: «نزل القرآن جملة واحدة من عند الله من اللوح المحفوظ إلى السفرة الكرام الكاتبين في السماء الدنيا، فنجمته السفرة على جبريل عشرين ليلة، ونجمه جبريل على النبي ﷺ عشرين سنة».

*** تنبيهات:**

الأوَّل: قال أبو شامة: فإن قلت: فقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[1] من جملة القرآن الذي نزل جملة أمْ لا؟ فإن لم يكن منه؛ فما نزل جملة، وإن كان منه؛ فما وجه صحة هٰذه العبارة؟ قلت: له وجهان:

أحدهما: أن يكون معنى الكلام: إنا حكمنا بإنزاله في ليلة القدر، وقضيناه وقدرناه في الأزل.

والثاني: أن لفظه لفظ الماضي ومعناه الاستقبال؛ أي: ننزله جملة في ليلة القدر. انتهى.

---

(١) سورة القدر: ١.

الثاني: قال السخاوي في «جمال القراء»[1]: في نزوله إلى السماء جملة تكريم بني آدم وتعظيم شأنهم عند الملائكة وتعريفهم عناية الله بهم ورحمته لهم.

قال: وفيه أيضاً التسوية بين نبينا ﷺ وبين موسى عليه السلام في إنزاله كتابه جملة، والتفضيل لمحمد في إنزاله عليه منجماً ليحفظه.

الثالث: الظاهر أن نزوله جملة إلى سماء الدنيا بعد ظهور نبوته ﷺ، وسياق الآثار السابقة عن ابن عباس صريح فيه.

قال ابن حجر[2] في «شرح البخاري»: قد خرَّج أحمد والبيهقي في «الشعب» عن واثلة بن الأسقع أن النبي ﷺ قال: «أنزلت التوراة لست مضين من رمضان، والإنجيل لثلاث عشرة خلت منه، والزبور لثمان عشرة خلت منه، والقرآن لأربع وعشرين خلت منه»، وفي رواية: «وصحف إبراهيم لأوَّل ليلة»[3].

قال: وهٰذا الحديث مطابق لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذي أُنْزِلَ فيهِ القُرْآنُ﴾[4]، ولقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ في لَيْلَةِ القَدْرِ﴾[5]، فيحتمل أن يكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة، فأنزل فيها جملة إلى سماء الدنيا، ثم أنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض أول ﴿اقرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[6].

[قال السيوطي:] لكن يشكل على هٰذا ما اشتهر من أنه ﷺ بعث في شهر

---

(١) (١ / ٢٠ - ٢١).

(٢) «فتح الباري» (٩ / ٥).

(٣) حديث حسن، حسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (حديث رقم ١٥٧٥).

(٤) سورة البقرة: ١٨٥.

(٥) سورة القدر: ١.

(٦) سورة العلق: ١.

ربيع. ويُجاب عن هٰذا بما ذكروه؛ أنه نبيء أولاً بالرؤيا من شهر مولده، ثم كانت مدَّتها ستة أشهر، ثم أوحي إليه في اليقظة. ذكره البيهقي وغيره.

نعم؛ يشكل على الحديث السابق ما أخرجه ابن أبي شيبة في «فضائل القرآن»[1] عن أبي قلابة؛ قال: «أنزلت الكتب كاملة ليلة أربع وعشرين من رمضان».

[الرابع:] قال أبو شامة: فإن قيل: ما السر في نزوله منجماً؟ وهلا أنزل كسائر الكتب جملة؟ قلنا: هٰذا سؤال قد تولى الله جوابه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[2]؛ يعنون: كما أُنزل على مَن قبله من الرسل، فأجابهم تعالى بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: أنزلناه كذٰلك مفرقاً؛ ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾[2]؛ أي: لنقوي به قلبك؛ فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة؛ كان أقوى بالقلب، وأشدُّ عناية بالمرسل إليه، ويستلزم ذٰلك كثرة نزول الملك إليه، وتجدد العهد به وبما معه من الرسالة الواردة من ذٰلك الجناب العزيز، فيحدث له من السرور ما تقصر عنه العبارة، ولهٰذا كان أجود ما يكون في رمضان لكثرة لقياه جبريل. وقيل: معنى ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾[2]؛ أي: لتحفظه؛ فإنه عليه الصلاة والسلام كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ففُرِّق عليه ليثبت عنده حفظه؛ بخلاف غيره من الأنبياء؛ فإنه كان كاتباً قارئاً، فيمكنه حفظ الجميع.

وقال غيره: إنما لم ينزل جملة واحدة؛ لأن منه الناسخ والمنسوخ، ولا

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠ / ٥٣٣)، وفي السند يحيى بن يمان؛ قال في «التقريب» (ص ٥٩٨): صدوق، عابد، يخطىء كثيراً، وقد تغير. اهـ. فالأثر ضعيف، ولو صح؛ فهو مقطوع، لا يُعارَض به المرفوع، فلا إشكال، ولله الحمد والمنة.

(٢) سورة الفرقان: ٣٢.

يتأتى ذلك إلا فيما أُنزل مفرقاً، ومنه ما هو جواب لسؤال، ومنه ما هو إنكار على قول ٍ قيل أو فعل فُعِلَ، وفسر به ابن عباس قوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾[1]. أخرجه عنه ابن أبي حاتم.

فالحاصل: أن الآية تضمنت حكمتين لإنزاله مفرقاً.

فرعٌ

الذي استقرىء من الأحاديث الصحيحة وغيرها أن القرآن كان ينزل بحسب الحاجة: خمس آيات، وعشر آيات، وأكثر، وأقل، وقد صح نزول العشر آيات في قصة الإفك جملة، وصح نزول عشر آيات من أول المؤمنين جملة، وصح نزول ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[2] وحدها ـ وهي بعض آية ـ، وكذا قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾[3] إلى آخر الآية بعد نزول الآية، وذلك بعض آية.

المسألة الثالثة: في الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها:

[قال السيوطي:] ورد حديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف» من رواية جمع من الصحابة: أبي بن كعب، وأنس، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسلمان بن صرد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبدالرحمٰن بن عوف، وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب، وعمرو بن سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبي بكرة، وأبي جهم، وأبي سعيد الخدري، وأبي طلحة الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي أيوب، فهٰؤلاء أحد وعشرون صحابياً.

---

(1) سورة الفرقان: ٣٣.

(2) سورة النساء: ٩٥.

(3) سورة التوبة: ٢٨.

وقد نصَّ أبو عبيد على تواتره.

وأخرج أبو يعلى[1] في «مسنده» أن عثمان قال على المنبر: أُذَكِّر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال: «إن القرآن أُنزِل على سبعة أحرف، كلها شاف كاف» لَما قام، فقاموا حتى لم يُحْصَوْا، فشهدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معهم.

وسأسوق من رواتهم ما يحتاج إليه؛ فأقول:

اختُلِفَ في معنى هٰذا الحديث على نحو أربعين قولاً؛ [منها:]

أحدها: أنه من المشكل الذي لا يدرى معناه؛ لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة. قاله ابن سعدان النحوي.

الثاني: أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسعة، ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد كما يطلق السبعون في العشرات، والسبع مئة في المئين، ولا يُراد العدد المعيَّن. وإلى هٰذا جنح عياض ومن تبعه.

ويردُّه ما في حديث ابن عباس في الصحيحين[2]: أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف».

---

(١) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٥٢): فيه راوٍ لم يسم. اهـ. وقال البوصيري: رواه الحارث وأبو يعلى بسند فيه انقطاع. اهـ. انظر: «المطالب العالية» (٣ / ٢٨٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب إنزال القرآن على سبعة أحرف، (حديث رقم ٤٩٩١)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، (حديث رقم ٨١٩). «جامع الأصول» (٢ / ٤٨٣).

ومن حديث أُبَي عند مسلم[1]: «إن ربِّي أرسل إليَّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه: أنْ هَوِّنْ على أمتي، فأرسـل إليَّ أن أقرأه على حرفين، فرددت إليه: أن هوِّن على أمتي، فأرسل إليَّ أن أقرأه على سبعة أحرف».

ومن لفظ عنه عند النسائي[2]: «إن جبريل وميكائيل أتياني، فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف».

وفي حديث أبي بكرة عنه: «فنظرت إلى ميكائيل فسكت، فعلمتُ أنه قد انتهت العدة».

فهٰذا يدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره.

الثالث: أن المراد بها سبع قراءات.

وتُعُقِّبَ بأنـه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل؛ مثل: ﴿عَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾[3]، و﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾[4].

وأجيب: بأن المراد أن كل كلمة تُقرأ بوجه أو وجهين أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة.

ويشكل على هٰذا أن في الكلمات ما قرىء على أكثر، وهٰذا يصلح أن يكون قولاً رابعاً.

---

(١) في كتاب الصلاة، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، (حديث رقم ٨٢٠). «جامع الأصول» (٢ / ٤٧٩ ـ ٤٨٣).

(٢) (٢ / ١٥٢ و١٥٤) في كتاب الصلاة، باب جامع ما جاء في القرآن. «جامع الأصول» (٢ / ٤٨٣).

(٣) سورة المائدة: ٦٠.

(٤) سورة الإسراء: ٢٣.

الخامس: أن المراد بها الأوجه التي يقع بها التغاير:

ذكره ابن قتيبة؛ قال:

ـ فأولها: ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته؛ مثل: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾[1]؛ بالفتح والرفع.

ـ وثانيها: ما يتغير بالفعل؛ مثل: ﴿بَاعِدْ﴾[2] ﴿بَاعَدَ﴾؛ بلفظ الماضي والطلب.

ـ وثالثها: ما يتغير بالنقط؛ مثل: ﴿نُنْشِزُها﴾[3] ﴿نَنْشُرُها﴾.

ـ رابعها: ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج؛ مثل: ﴿طَلْحٍ مَنْضودٍ﴾[4] و﴿طَلْعٍ﴾.

ـ وخامسها: ما يتغير بالتقديم والتأخير؛ مثل: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ المَوْتِ بالحَقِّ﴾[5] و﴿سَكْرَةُ الحَقِّ بالمَوْتِ﴾.

ـ وسادسها: ما يتغير بزيادة أو نقصان؛ مثل: ﴿والذَّكرِ والأنْثى﴾ ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ والأنْثى﴾[6].

ـ وسابعها: ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى؛ مثل: ﴿كَالعِهْنِ المَنْفُوشِ﴾[7] و﴿كالصُّوفِ المَنْفوشِ﴾.

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٢) سورة سبأ: ١٩.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٤) سورة الواقعة: ٢٩.

(٥) سورة قٓ: ١٩.

(٦) سورة الليل: ٣.

(٧) سورة القارعة: ٥.

وتعقَّب هٰذا قاسم بن ثابت؛ بأن الرخصة وقعت، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

وأُجيب: بأنه لا يلزم من ذٰلك توهين ما قاله ابن قتيبة، لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذٰلك وقع اتفاقاً، وإنما اطلع عليه بالاستقراء.

[السادس:] قال أبو الفضل الرازي في «اللوائح»: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف: الأول: اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث. الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر. الثالث: وجوه الإعراب. الرابع: النقص والزيادة. الخامس: التقديم والتأخير. السادس: الإبدال. السابع: اختلاف اللغات؛ كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإدغام والإظهار ونحو ذٰلك.

[السابع:] قال بعضهم: المراد بها كيفية النطق بالتلاوة؛ من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتشديد وتخفيف، وتليين وتحقيق.

[الثامن:] قال ابن الجزري[1]: قد تتبعتُ صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هي يرجِع اختلافها إلى سبعة أوجه، لا يخرج عنها، وذٰلك إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة؛ نحو: ﴿بِالْبُخْلِ﴾[2] بأربعة و﴿يَحْسَبُ﴾[3] بوجهين، أو متغير في المعنى فقط؛ نحو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾[4]، وإما في الحروف يتغير المعنى لا الصورة؛ نحو:

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (١ / ٢٦).

(٢) سورة النساء: ٢٧.

(٣) سورة القيامة: ٣، وانظر: «النشر» (٢ / ٢٣٦).

(٤) سورة البقرة: ٣٧.

﴿تَبْلو﴾[1] و ﴿تَتْلُو﴾، وعكس ذٰلك نحو ﴿الصِّراطَ﴾[2] و ﴿السِّراطَ﴾، أو بتغييرهما نحو: ﴿فامْضُوا﴾[3] ﴿فَاسْعَوْا﴾، وإما في التقديم والتأخير؛ نحو: ﴿فيَقْتُلونَ ويُقْتَلُونَ﴾[4]، أو في الزيادة والنقصان؛ نحو: ﴿أوصى﴾[5] و ﴿وَصَّى﴾. فهٰذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها.

قال: وأما نحو الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتخفيف والتسهيل والنقل والإبدال؛ فهٰذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع في اللفظ والمعنى؛ لأن هٰذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً. انتهى.

[قال السيوطي:] ومن أمثلة التقديم والتأخير قراءة الجمهور: ﴿كذٰلك يَطْبَعُ اللهُ عَلى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾[6]، وقرأ ابن مسعود: ﴿على قلبِ كلِّ متكبِّرٍ﴾.

التاسع: أن المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة؛ نحو: أقبل، وتعال، وهلم، وعجل، وأسرع... وإلى هٰذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلائق، ونسبه ابن عبدالبر لأكثر العلماء.

ويدل له ما أخرجه[7] أحمد والطبراني من حديث أبي بكرة: «إن جبريل قال: يا محمد! اقرأ القرآن على حرف. قال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة

---

(١) سورة يونس: ٣٠.

(٢) سورة الفاتحة: ٦.

(٣) سورة الجمعة: ٩.

(٤) سورة التوبة: ١١١.

(٥) سورة البقرة: ١٣٢.

(٦) سورة غافر: ٣٥.

(٧) (٥ / ٤١) دون قوله: «نحو قولك...»، وفيه علي بن زيد بن جدعان، وهو سيء الحفظ؛ قال الهيثمي (٧ / ١٥١): وقد توبع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح. اهـ.

أحـــرف. قال: كل شاف كاف، ما لم تخلط آية عذاب برحمـــة، أو رحمـة بعذاب»؛ نحو قولك: تعالى وأقبل، وهلم واذهب، وأسرع وعجل.

هٰذا اللفظ رواية أحمد، وإسناده جيد.

وأخرج أحمد والطبراني أيضاً عن ابن مسعود نحوه.

وعنـد أبي داود[1] عن أُبَي؛ قلت: سميعاً، عليماً، عزيزاً، حكيماً؛ ما لم تخلط آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب».

وعند أحمد[2] من حديث أبي هريرة: «أنزل القرآن على سبعة أحرف: عليماً، حكيماً، غفوراً، رحيماً».

وعنـده[3] أيضاً من حديث عمر: «أن القرآن كله صواب؛ ما لم تجعل مغفرة عذاباً أو عذاباً مغفرة».

أسانيدها جياد.

قال ابن عبد البر: إنما أراد بهٰذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها؛ أنها معان متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده؛ كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده.

قال الطحاوي: وإنما كان ذٰلك رخصة؛ لما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد؛ لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ، ثم نُسخ بزوال

---

(1) في كتاب الصلاة، باب إنزال القرآن على سبعة أحرف، (حديث رقم ١٤٧٧ و١٤٧٨).

(2) «المسند» (٢ / ٣٣٢)، وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لـ «المسند» (١٦ / ١٦٧).

(3) «المسند» (٤ / ٣٠)، وجعله من مسند أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري.

العذر وتيسُّر الكتابة والحفظ.

وكذا قال ابن عبد البر، والباقلاني، وآخرون.

وفي «فضائل أبي عبيد» من طريق عون بن عبدالله: «أن ابن مسعود أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الأَثِيمِ﴾[1]، فقال الرجل: طعام اليتيم، فردَّها عليه، فلم يستقم بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: نعم. قال: فافعل».

القول العاشر: أن المراد سبع لغات.

وإلى هٰذا ذهب أبو عُبيد، وثعلب، والزهري، وآخرون، واختاره ابن عطية، وصحَّحه البيهقي في «الشعب».

وتُعقِّب بأن لغات العرب أكثر من سبعة.

وأجيب بأن المراد أفصحها.

قال أبو عبيد: ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وغيرهم.

قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً.

ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: أنزل القرآن أولاً بلسان قريش ومَن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أُبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها عن اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحداً منهم الانتقال عن لغته إلى لغة أخرى؛ للمشقة، ولِما كان فيهم من الحميَّة، ولطلب

---

(١) سورة الدخان: ٤٣ ـ ٤٤.

تسهيل فهم المراد. وزاد غيره: إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي؛ بأن يغير كل أحد الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذٰلك السماع من النبي ﷺ.

واستشكل بعضهم هٰذا بأنه يلزم عليه أن جبريل كان يلفظ باللفظ الواحد سبع مرات.

وأجيب: بأنه إنما يلزم هٰذا لو اجتمعت الأحرف السبعة في لفظ واحد، ونحن قلنا: كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف إلى أن تمَّت سبعة.

وبعد هٰذا كله ردّ هٰذا القول بأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي من لغة واحدة وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، فدل على أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات[1].

القول الحادي عشر: أن المراد سبعة أصناف.

والأحاديث السابقة ترده.

والقائلون به اختلفوا في تعيين السبعة، فقيل: أمر ونهي، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، واحتجُّوا بما أخرجه[2] الحاكم والبيهقي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب عن سبعة أحرف: زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال. . .» الحديث.

وقد أجاب عنه قوم بأنه ليس المراد بالأحرف السبعة التي تقدَّم ذكرها في

---

(١) هٰذا الرد غير صواب، إذ فيه مصادرة، والصواب أن إنكار عمر على هشام رضي الله عنهما لأنه قرأ على غير القراءة التي أقرأه عليها رسول الله ﷺ؛ دون النظر إلى لغة دون أخرى.

(٢) «المستدرك» (٢ / ٢٨٩)، والحديث صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (حديث رقم ٥٨٧).

الأحاديث الأخرى؛ لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هٰذا، بل هي ظاهـرة في أن المـراد أن الكلمـة تُقـرأ على وجهين وثلاثة إلى سبعة؛ تيسيراً وتهويناً، والشيء الواحد لا يكون حلالاً حراماً في آية واحدة.

[**الثاني عشر**:] وقيل: المراد بها: المطلق والمقيد، والعام والخاص، والنص والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه. حكاه شيذلة عن الفقهاء.

[**الثالث عشر**:] وقيل: المراد بها: الحذف والصلة، والتقديم والتأخير، والاستعارة، والتكرار، والكناية والحقيقة والمجاز، والمجمل والمفسر، والظاهر والغريب. حكاه عن أهل اللغة.

[**الرابع عشر**:] وقيل: المراد بها: التذكير والتأنيث، والشرط والجزاء، والتصـريف والإعـراب، والأقسـام وجـوابهـا، والجمـع والإفـراد، والتصغير والتعظيم، واختلاف الأدوات حكاه عن النحاة.

[**الخامس عشر**:] وقيل: المـراد سبـع أنـواع من المعاملات: الزهد والقنـاعـة مع اليقين والجـزم، والخـدمـة مع الحياء والكرم، والفتوة مع الفقر والمجـاهـدة، والمراقبة مع الخوف والرجاء، والتضرع والاستغفار مع الرضا، والشكر والصبر مع المحاسبة، والمحبة والشوق مع المشاهدة. حكاه عن الصوفية.

القول السادس عشر: أن المراد بها سبعة علوم: علم الإنشاء والإيجاد، وعلم التـوحيد والتنـزيه، وعلم صفـات الـذات، وعلم صفات الفعل، وعلم صفات العفو والعذاب، وعلم الحشر والحساب، وعلم النبوات.

* تنبيه:

اختلف: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟

فذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى ذٰلك، وبنوا عليه أنه لا يجوز على الأمة أن تُهمِل نقل شيء منها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذٰلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها.

قال ابن الجزري[1]: وهٰذا هو الذي يظهر صوابه.

ويجاب عن الأول بما ذكره ابن جرير[2]: أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان جائزاً لهم ومرخصاً لهم فيه، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف إذا لم يجمعوا على حرف واحد؛ اجتمعوا على ذٰلك إجماعاً شائعاً، وهم معصومون من الضلالة، ولم يكن في ذٰلك ترك واجب ولا فعل حرام، ولا شك أن القرآن نُسِخ منه في العرضة الأخيرة وغُيِّرَ، فاتفق رأي الصحابة أن كتبوا ما تحقَّقوا أنه قرآن مستقرٌّ في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذٰلك.

ooooo

(١) «النشر في القراءات العشر» (١ / ٣١).

(٢) «تفسير الطبري» (١ / ٦٣ - ٦٥ - شاكر).

النوع العاشر*

ما نزل مفرقاً وما نزل جمعاً

الأوَّل ـ ما نزل مفـرَّقاً ـ: غالب القرآن، ومن أمثلته في السور القصار: ﴿اقْرَأْ﴾: أول ما نزل منها إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[1]، ﴿والضُّحى﴾: أول ما نزل منها إلى قوله: ﴿فَتَرْضَى﴾[2]؛ كما في حديث الطبراني[3].

ومن أمثلة **الثـاني**: سورة الفـاتحة، والإخلاص، والكوثر، و ﴿تَبَّتْ﴾، و ﴿لَمْ يَكُنِ﴾، والنصر، والمعوِّذتان نزلتا معاً.

ومنـه في السـور الـطوال: المـرسـلات، ففي «المستدرك»[4] عن ابن مسعود؛ قال: «كنا مع النبي ﷺ في غار، فنزلت عليه ﴿والمُرْسَلاتِ عُرْفاً﴾، فأخـذتهـا من فيه وإن فاه رطباً بها، فلا أدري بأيها ختم ﴿فَبِأَيِّ حَديثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ أو ﴿وإذا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لاَ يَرْكَعُونَ﴾».

---

* هو النوع الثالث عشر على ترتيب السيوطي.

(١) سورة العلق: ٥

(٢) سورة الضحى: ٥

(٣) انظر: «الدر المنثور» (٨ / ٥٦٠ و٥٦٢ ـ ٥٦٣).

(٤) (٢ / ٢٥١).

ومنه سورة الأنعام، فقد أخرج أبو عبيد والطبراني عن ابن عباس؛ قال: «نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملة حولها سبعون ألف ملك».

وأخرج الطبراني[1] من طريق يوسف بن عطية الصفَّار ـ وهو متروك ـ عن ابن عوف عن نافع عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «نزلت عليَّ سورة الأنعام جملة واحدة، يشيعها سبعون ألف ملك».

وأخرج عن مجاهد؛ قال: «نزلت الأنعام كلها جملة واحدة، معها خمس مئة ملك».

وأخرج عن عطاء؛ قال: «أنزلت الأنعام جميعاً ومعها سبعون ألف ملك».

فهٰذه شواهد يقوِّي بعضها بعضاً[2].

وقال ابن الصلاح في «فتاويه»: الحديث الوارد في أنها نزلت جملة رويناه من طريق أبي بن كعب، وفي إسناده ضعف[3]، ولم نر له إسناداً صحيحاً.

وقد روي ما يخالفه:

---

(1) «مجمع الزوائد» (٧ / ١٩ ـ ٢٠).

(2) انظر التعليق التالي على كلام ابن الصلاح.

(3) الأمر كما قال ابن الصلاح، وطرق الحديث ضعيفة جدّاً، لا تترقى إلى الحسن، فاعجب لقول السيوطي: «فهٰذه شواهد يقوِّي بعضها بعضاً»!

وكنت قد خرَّجت الحديث الوارد في أن سورة الأنعام نزلت تشيعها الملائكة في بعض الأوراق، وأنقل خلاصته هنا:

ورد الحديث في نزول سورة الأنعام تشيعها الملائكة عن: ابن عمر، وأبي بن كعب، وجابر، وابن عباس، وعلي:

ـ أما عن ابن عمر؛ فأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (١ / ٨١)؛ قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ٢٠): وفيه يوسف بن عطية الصفار، وهو ضعيف. اهـ. قلت: بل متروك؛ كما قال =

فروي أنها لم تنزل جملة واحدة، بل نزلت آيات منها بالمدينة، اختلفوا في عددها، فقيل: ثلاث، وقيل: ست، وقيل غير ذٰلك.

والله أعلم.

OOOOO

= في «التقريب» (ص ٦١١).

ـ أما عن أبي بن كعب؛ فأخرجه أبو الشيخ كما في «الإتقان» (١ / ١٠٨ ـ أبو الفضل)، ولم أقف على سنده.

ـ أما عن أنس؛ فأخرجه البيهقي في «الشعب» والطبراني؛ قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ٢٠): رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبدالله بن عرس عن أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي، ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات. اهـ.

قلت: أورده القرطبي في «التذكار» (ص ١٨٨) بإسناد أبي جعفر النحاس له في «معاني القرآن» (٢ / ٣٩٧)، وفي السند أحمد بن محمد السالمي المذكور آنفاً، وضعفه السيوطي في «الإتقان» (١ / ١٠٩ ـ أبو الفضل).

ـ أما عن جابر؛ فأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣١٥) والبيهقي كما في «الإتقان» (١ / ١٠٩ ـ أبو الفضل)، وصححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بأن فيه انقطاعاً، وقال: وأظن هٰذا موضوعاً. اهـ.

قلت: وقصَّر محقق «معاني القرآن» للنحاس حيث نقل تصحيح الحاكم لحديث جابر دون إشارة إلى كلام الذهبي.

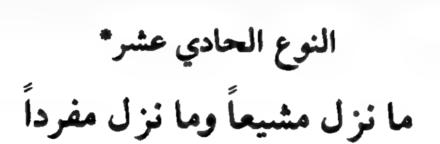
ـ أما عن ابن عباس؛ فأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٧٢) (رقم ٤٤٤)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (ص ١٥٧)؛ كلاهما عن ابن عباس موقوفاً عليه.

وفي السند علي بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران، والأول ضعيف كما في «التقريب» (ص ٤٠١)، والثاني لين الحديث لم يرو عنه إلا علي بن زيد هٰذا كما في «التقريب» (ص ٦١٢).

ـ أما عن علي بن أبي طالب؛ فقال السيوطي في «الإتقان» (١ / ١٠٧ ـ أبو الفضل): أخرجه البيهقي في «الشعب» بسند فيه من لا يعرف. اهـ.

قلت: أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧ / ٢٧١) من طريق البيهقي، وحكم الذهبي بوضعه عن علي في «الميزان» (١ / ٣٠٨)، ووافقه ابن حجر في «لسان الميزان» (٢ / ١٣).





النوع الحادي عشر*
ما نزل مشيعاً وما نزل مفرداً

قال ابن حبيب ـ واتبعه ابن النقيب ـ: من القرآن ما نزل مشيعاً وهو سورة الأنعام شيعها سبعون ألف ملك، وفاتحة الكتاب نزلت ومعها ثمانون ألف ملك، وآية الكرسي نزلت ومعها ثلاثون ألف ملك، وسورة يونس نزلت ومعها ثلاثون ألف ملك، و ﴿واسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنا﴾[1] نزلت ومعها عشرون ألف ملك، وسائر القرآن نزل به جبريل مفرداً بلا تشييع.

قال السيوطي:

ـ أما سورة الأنعام؛ فقد تقدم حديثها بطرقه، ومن طرقه أيضاً ما أخرجه البيهقي في «الشعب» والطبراني[2] بسند ضعيف عن أنس مرفوعاً: «نزلت سورة الأنعام ومعها موكب من الملائكة يسد ما بين الخافقين، لهم زجل بالتقديس والتسبيح، والأرض ترتج».

---

* هو النوع الرابع عشر على ترتيب السيوطي.

(١) الزخرف: ٤٥.

(٢) قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ٢٠): رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبدالله بن عرس عن أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي، ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات. اهـ.

وأخرج الحاكم[1] والبيهقي من حديث جابر؛ قال: «لما نزلت سورة الأنعام؛ سبَّح رسول الله ﷺ، ثم قال: لقد شيَّع هٰذه السورة من الملائكة ما سدَّ الأفق». قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. لكن قال الذهبي: فيه انقطاع، وأظنه موضوعاً.

ـ وأما الفاتحة وسورة يونس و ﴿اسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنا﴾؛ فلم أقف على حديث فيها بذٰلك ولا أثر.

ـ وأما آية الكرسي؛ فقد ورد فيها وفي جميع البقرة حديث: أخرج أحمد في «مسنده»[2] عن معقل بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال: «البقرة سنام القرآن وذروته، نزل مع كل آية منها ثمانون ملكاً، واستخرجت الله لا إلٰه إلا هو الحيُّ القيوم من تحت العرش، فوصلت بها».

وأخرج سعيد بن منصور في «سننه» عن الضحاك بن مزاحم؛ قال: «خواتيم سورة البقرة جاء بها جبريل ومعه من الملائكة ما شاء الله».

[قال السيوطي:] وبقي سور أخرى [يعني: ورد أنها نزلت مشيَّعة غير ما تقدم].

* تنبيه:

لينظر في التوفيق بين ما مضى وبين ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح

---

(١) «المستدرك» (٢ / ٣١٥).

(٢) قال في «مجمع الزوائد» (٦ / ٣١١): رواه أحمد، وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله رجال الصحيح، ورواه الطبراني وأسقط المبهم. اهـ.

قلت: الحديث في «مسند أحمد» (٥ / ٢٦)؛ قال: حدثنا عارم: حدثنا معتمر عن أبيه عن رجل عن أبيه عن معقل بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال: (وساقه). ففي السند مبهمان: الرجل وأبيه. وانظر: «الفتح الرباني» (١٨ / ٧٠).

عن سعيد بن جبير؛ قال: «ما جاء جبريل بالقرآن إلى النبي ﷺ إلا ومعه أربعة من الملائكة حَفَظَة».

وأخـرج ابن جرير عن الضحـاك؛ قال: «كـان النبي ﷺ إذا بُعِثَ إليه الملك؛ بُعِثَ ملائكة يحرسونه من بين يديه ومن خلفه أن يتشبَّه الشيطان على صورة الملك».

ooooo

النوع الثاني عشر*

الأرضي والسمائي

قال ابن العـربي : إن من القـرآن سمـائيّاً وأرضيّاً، وما نزل بين السماء والأرض، وما نزل تحت الأرض في الغار.

قال: وأخبرنـا أبـو بكـر الفهري؛ قال: أنبأنا التميمي : أنبأنا هبة الله المفسّر؛ قال: نزل القرآن بين مكة والمدينة؛ إلا ست آيات نزلت لا في الأرض ولا في السمـاء: ثلاث في سورة الصـافات: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[1] الآيات الثلاث، وواحدة في الزخرف: ﴿واسْـأَلْ مَنْ أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ مِن رُسُلِنا﴾[2] الآية، والآيتان من آخر سورة البقرة نزلتا ليلة المعراج.

قال ابن العربي : ولعله أراد في الفضاء بين السماء والأرض.

قال: وأما ما نزل تحت الأرض في الغار؛ فسورة المرسلات؛ كما في الصحيح[3] عن ابن مسعود.

---

* هو النوع السادس على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الصافات: ١٦٤ ـ ١٦٧.

(٢) سورة الزخرف: ٤٥.

(٣) «صحيح مسلم» (حديث رقم ٢٢٣٤)، «صحيح البخاري»: (حديث رقم ٤٩٣١).

قال السيوطي: أما الآيات المتقدمة؛ فلم أقف على مستند لما ذكره فيها؛ إلا آخر البقرة، فيمكن أن يُستدل بما أخرجه مسلم[1] عن ابن مسعود: «لما أُسري برسول الله ﷺ؛ انتهى إلى سدرة المنتهى...» الحديث، وفيه: «فأعطي رسول الله ﷺ منها ثلاثاً: أعطي الصلوات الخمس، وأعطي خواتيم سورة البقرة، وغُفِر لمن لا يشرك من أمته بالله شيئاً المقْحماتُ».

وفي «الكامل» للهذلي: نزلت ﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾[2] إلى آخرها بقاب قوسين.

○○○○○

(1) حديث رقم (٧)، كتاب الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى.

(2) سورة البقرة: ٢٨٤.

النوع الثالث عشر*

معرفة المكي والمدني

[تعريف المكي والمدني]:

قال ابن النقيب في مقدمة تفسيره: المنزل من القرآن على أربعة أقسام: مكي، ومدني، وما بعضه مكي وبعضه مدني، وما ليس بمكي ولا مدني.

اعلم أن للناس في المكي والمدني اصطلاحات ثلاثة:

أشهرها: أن المكي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها، سواء نزل بمكة أم بالمدينة، عام الفتح أو عام حجة الوداع، أم بسفر من الأسفار.

أخرج عثمان بن سعيد الرازي بسنده إلى يحيى بن سلام؛ قال: «ما نزل بمكة وما نزل في طريق المدينة قبل أن يبلغ النبي ﷺ المدينة؛ فهو من المكي، وما نزل على النبي ﷺ في أسفاره بعدما قدم المدينة؛ فهو المدني».

وهٰذا أثر لطيف، يؤخذ منه أن ما نزل في سفر الهجرة مكي اصطلاحاً.

الثاني: إن المكي ما نزل بمكة ـ ولو بعد الهجرة ـ، والمدني ما نزل بالمدينة، وعلى هٰذا تثبت الواسطة، فما نزل بالأسفار لا يُطلق عليه مكي ولا مدني.

---

* هو النوع الأول على ترتيب السيوطي.

وقد أخرج الطبراني[1] في «الكبير» من طريق الوليد بن مسلم عن عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزل القرآن في ثلاثة أمكنة: مكة، والمدينة، والشام». قال الوليد: «يعني: بيت المقدس».

قال الشيخ عماد الدين بن كثير: بل تفسيره بتبوك أحسن.

[قال السيوطي:] ويدخل في مكة ضواحيها؛ كالمنزل بمنى وعرفات والحديبية، وفي المدينة ضواحيها؛ كالمنزل ببدر وأحد وسَلْع.

الثالث: أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة.

[شرف هٰذا النوع وأقسامه:]

قال أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري في كتاب «التنبيه على فضل علوم القرآن»: من أشرف علوم القرآن: علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة، وما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، وما يشبه نزول المكي في المدني، وما يشبه نزول المدني في المكي، وما نزل بالجحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، وما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً، وما نزل مشيعاً، وما نزل منفرداً، والآيات المدنيات في السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية، وما حُمِل من مكة إلى المدينة، وما حُمِل من المدينة إلى مكة، وما حُمل من المدينة إلى أرض الحبشة، وما نزل مجملاً، وما نزل مفسَّراً، وما اختلفوا فيه، فقال بعضهم:

---

(١) قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٥٧): «فيه عُفير بن معدان، وهو ضعيف» اهـ.

مدني، وبعضهم: مكي. فهٰذه خمسة وعشرون وجهاً مَن لم يعرفها ويميز بينها؛ لم يحلَّ له أن يتكلم في كتاب الله تعالى.

[قال السيوطي:] وقد أشبعت الكلام على هٰذه الأوجه: فمنها ما أفردته بنوع، ومنها ما تكلمت عليه في ضمن بعض الأنواع.

قال ابن العربي في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: الذي علمناه على الجملة من القرآن أن منه: مكيّاً ومدنيّاً، وسفريّاً وحضريّاً، وليليّاً ونهاريّاً، وسمائيّاً وأرضيّاً وما نزل بين السماء والأرض وما نزل تحت الأرض في الغار».

[من فوائد هٰذا النوع:]

ومن فوائد معرفة ذٰلك العلم بالمتأخِّر فيكون ناسخاً أو مخصِّصاً على رأي من يرى تأخير المخصِّص.

[العمدة في معرفة المكي والمدني:]

قال القاضي أبو بكر في «الانتصار»: إنما يرجع في معرفة المكي والمدني لحفظ الصحابة والتابعين، ولم يرد عن النبي ﷺ في ذٰلك قول؛ لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علم ذٰلك من فرائض الأمة، وإن وجب في بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ؛ فقد يعرف ذٰلك بغير نص الرسول» اهـ.

وقد أخرج البخاري[1] عن ابن مسعود أنه قال: «والذي لا إلٰه غيره؛ ما نزلت آية من كتاب الله تعالى إلا وأنا أعلم فيمَن نزلت وأين نزلت».

وقال أيوب: سأل رجل عكرمة عن آية من القرآن، فقال: «نزلت في سفح ذٰلك الجبل»، وأشار إلى سَلْع. أخرجه أبو نُعيم في «الحلية»[2].

---

(١) حديث رقم (٥٠٠٢)، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ.

(٢) (٣ / ٣٢٧).

وقد ورد عن ابن عباس وغيره عد المكي والمدني.

ضوابط [المنهج القياسي في معرفة] المكي والمدني:

قال الجعبري: لمعرفة المكي والمدني طريقان: سماعي وقياسي:

ـ فالسماعي: ما وصل إلينا نزوله بأحدهما [أي: مكي أو مدني].

ـ والقياسي: كل سورة فيها: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ﴾ فقط، أو ﴿كَلَّا﴾، أو أولها حرف تهجٍ سوى الزهراوين والرعد، أو فيها قصة آدم وإبليس سوى سورة البقرة؛ فهي مكية. وكل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الخالية مكية. وكل سورة فيها فريضة أو حد فهي مدنية. اهـ.

أخرج الحاكم في «مستدركه»[1] والبيهقي في «الدلائل»[2] والبزار في «مسنده»؛ من طريق الأعمش عن إبراهيم بن علقمة عن عبدالله؛ قال: «ما كان ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا﴾ أنزل بالمدينة، وما كان ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ﴾ فبمكة».

وأخرجه أبو عبيد في «الفضائل» عن علقمة مرسلاً.

وأخرج عن ميمون بن مهران؛ قال: «ما كان في القرآن ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ﴾ أو ﴿يَا بَني آدَمَ﴾؛ فإنه مكيٌّ، وما كان ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمنوا﴾؛ فإنه مدنيٌّ».

قال ابن عطية وابن الفرس وغيرهما: هو في ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا﴾ صحيح، وأما ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ﴾؛ فقد يأتي في المدني.

وقال ابن الحصار: وقد اعتنى المتشاغلون بالنسخ بهٰذا الحديث، واعتمدوه على ضعفه، وقد اتفق الناس على أن النساء مدنية، وأولها: ﴿يَا أَيُّها

---

(1) (3 / 18).

(2) (7 / 144).

النَّاسُ﴾، وعلى أن الحجَّ مكية، وفيها: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا ارْكَعُوا واسْجُدُوا﴾.

وقال غيره: هٰذا القول إن أُخِذ على إطلاقه فيه نظر؛ فإن سورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ اعْبُدوا رَبَّكُمْ﴾[1]، ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ كُلُوا مِمَّا في الأَرْضِ﴾[2]، وسورة النساء مدنية، وأولها: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ﴾.

وقال مكي: هٰذا إنما هو في الأكثر، وليس بعام، وفي كثير من السور المكية: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا﴾.

وقال غيره: الأقرب حمله على أنه خطاب المقصود به ـ أو جل المقصود به ـ أهل مكة أو المدينة.

وقال القاضي: إن كان الرجوع في هٰذا إلى النقل؛ فمسلَّم، وإن كان السبب فيه حصول المؤمنين بالمدينة على الكثرة دون مكة؛ فضعيف، إذ يجوز خطاب المؤمنين بصفتهم وباسمهم وجنسهم، ويؤمر غير المؤمنين بالعبادة كما يؤمر المؤمنون بالاستمرار عليها والازدياد منها. نقله الإمام فخر الدين في «تفسيره».

وأخرج البيهقي في «الدلائل»[3] من طريق يونس بن بكير عن هشام عن عروة عن أبيه؛ قال: «كل شيء نزل من القرآن فيه ذكر الأمم والقرون؛ فإنما نزل بمكة، وما كان من الفرائض والسنن؛ فإنما نزل بالمدينة».

وقال مكي: كل سورة فيها ذكر المنافقين؛ فمدنيَّة. وزاد غيره: سوى العنكبوت.

---

(١) سورة البقرة: ٢١.

(٢) سورة البقرة: ١٦٨.

(٣) (٧ / ١٤٤).

وفي «كامل» الهذلي: كل سورة فيها سجدة؛ فهي مكية.

وقال الديريني:

وَمَـا نَزَلَـتْ كَـلَّا بِيَثْـرِبَ فَاعْلَمَنْ وَلَمْ تَأْتِ في القُـرْآنِ في نِصْفِـهِ الأَعْلَى

وحكمة ذٰلك أن نصفه الأخير نزل أكثره بمكة وأكثرها جبابرة، فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف والإنكار عليهم؛ بخلاف النصف الأوَّل، وما نزل منه في اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه؛ لذلتهم وضعفهم. ذكره العماني.

فصلٌ

قال البيهقي في «الدلائل»[1]: في بعض السور التي نزلت بمكة آيات نزلت بالمدينة فألحقت بها.

وكذا قال ابن الحصار: كل نوع من المكي والمدني منه آيات مستثناة.

قال: إلا أن من الناس من اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دون النقل.

وقال ابن حجر في «شرح البخاري»: قد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكية.

قال: وأما عكس ذٰلك ـ وهو نزول شيء من سورة بمكة، تأخر نزول تلك السورة إلى المدينة ـ؛ فلم أره إلا نادراً.

* **فائدة:**

أخرج الطبراني عن ابن مسعود؛ قال: «نزل المفصَّل بمكة، فمكثنا حججاً نقرؤه ولا ينزل غيره»[2].

---

(1) (٧ / ١٤٤).

(2) قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٥٧): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه خديج بن =

* تنبيه :

قد تبيَّن بما ذكرنا من الأوجه التي ذكرها ابن حبيب : المكي والمدني وما اختلف فيه، وترتيب نزول ذٰلك، والآيات المدنيات في السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية، وبقي أوجه تتعلق بهٰذا النوع، فنذكرها وأمثلتها :

ـ مثال ما نزل بمكة وحكمه مدني : ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وأُنْثَى﴾(1) الآية، نزلت بمكة يوم الفتح، وهي مدنية؛ لأنها نزلت بعد الهجرة. وقوله : ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾(2) كذٰلك.

[قال السيوطي :] وكذا قوله : ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأمانَاتِ إلى أَهْلِها﴾(3) في آيات أُخر.

ـ ومثال ما نزل بالمدينة وحكمه مكي : سورة الممتحنة؛ فإنها نزلت بالمدينة مخاطبة لأهل مكة، وقوله في النحل : ﴿والَّذينَ هَاجَرُوا﴾(4). . . إلى آخرها نزل بالمدينة مخاطباً به أهل مكة، وصدر ﴿براءة﴾ نزل بالمدينة خطاباً لمشركي أهل مكة.

ـ ومثال ما يشبه تنزيل المدني في السور المكية قوله في النجم : ﴿الَّذينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ والفَواحِشَ إلَّا اللَّمَمَ﴾(5)؛ فإن الفواحش : كل ذنب فيه حد، والكبائر : كل ذنب عاقبته النار، واللَّمم : ما بين الحدَّين من الذنوب، ولم يكن بمكة حدٌّ ولا نحوه.

= معاوية، وثقه أحمد وغيره، وضعفه جماعة» اهـ.

(1) سورة الحجرات : 13.

(2) سورة المائدة : 3.

(3) سورة النساء : 58.

(4) سورة النحل : 41.

(5) سورة النجم : 32.

ـ ومثال ما يشبه تنزيل مكة في السور المدنية: قوله: ﴿والعَادِيَاتِ ضَبْحاً﴾، وقوله في الأنفال[1]: ﴿وإِذْ قَالُوا: اللهُمَّ إِنْ كَانَ هٰذا هُوَ الحَقَّ﴾ الآية.

ـ ومثال ما حُمِل من مكة إلى المدينة: سورة يوسف، والإخلاص، [وسورة ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلى﴾].

ـ ومثال ما حُمِل من المدينة إلى مكة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فِيهِ﴾[2]، وآية الربا، وصدر ﴿بَراءَة﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذينَ تَوَفَّاهُمُ المَلائِكَةُ ظَالِمي أَنْفُسِهِمْ﴾[3] الآيات.

ـ ومثال ما حمل إلى الحبشة: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الكِتابِ تَعالَوْا إِلى كَلِمَةٍ سَواءٍ﴾[4].

[قال السيوطي:] صحَّ حملها إلى الروم، وينبغي أن يمثل لما حُمِل إلى الحبشة بسورة مريم؛ فقد صحَّ أن جعفر بن أبي طالب قرأها على النجاشي، وأخرجه أحمد[5] في «مسنده».

ـ وأما ما أُنزل بالجحفة والطائف وبيت المقدس والحديبية؛ فسيأتي، ويضمُّ إليه ما نزل بمنى وعرفات وعسفان وتبوك وبدر وأحد وحراء وحمراء الأسد.

[من المصنفات في هٰذا النوع:]

أفرده بالتصنيف جماعة؛ منهم: مكي، والعز الدريني.

---

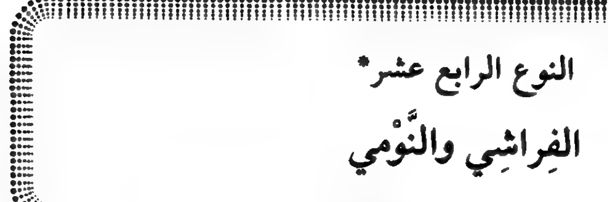
(١) سورة الأنفال: ٣٢.

(٢) سورة البقرة: ٢١٧.

(٣) سورة النساء: ٩٧.

(٤) سورة آل عمران: ٦٤.

(٥) (١ / ٢٠١ ـ ٢٠٣)، وانظر: «الدر المنثور» (٥ / ٤٧٦).



النوع الرابع عشر*

الفِراشِي والنَّوْمي

ـ ومن أمثلة الفراشي: آية الثلاثة[1] الذين خُلِّفوا، ففي الصحيح[2] أنها نزلت وقد بقي من الليل ثلثه وهو ﷺ عند أم سلمة[3].

ـ وأما النومي؛ ففي أمثلته سورة الكوثر؛ لما روى مسلم[4] عن أنس؛ قال: «بينا رسول الله ﷺ بين أظهرنا، إذ غفا إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ فقال: أُنزِل عليَّ آنفاً سورة، فقرأ: ﴿بِسْمِ

---

* هو النوع التاسع على ترتيب السيوطي.

(١) سورة التوبة: ١١٨.

(٢) في «صحيح البخاري» (٤٦٧٧)، «صحيح مسلم» (٢٧٦٩).

(٣) قال السيوطي: واستشكل الجمع بين هٰذا، وقوله ﷺ في حق عائشة: «ما نزل عليَّ الوحي في فراش امرأة غيرها»؛ قال القاضي جلال الدين: ولعل هٰذا كان قبل القصة التي نزل الوحي فيها في فراش أم سلمة. قلت (السيوطي): ظفرت بما يؤخذ منه جواب أحسن من هٰذا، فروى أبو يعلى في «مسنده» عن عائشة؛ قالت: «أعطيت تسعاً...» الحديث، وفيه: «وإن كان الوحي لينزل عليه وهو في أهله فينصرفون عنه، وإن كان لينزل عليه وأنا معه في لحافه»، وعلى هٰذا لا معارضة بين الحديثين كما لا يخفى. اهـ. «الإتقان» (١ / ٣٠ ـ الحلبي).

(٤) (حديث رقم ٤٠٠) في كتاب الصلاة، باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة. «جامع الأصول» (٢ / ٤٣٧).

اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيمِ . إِنَّا أَعْطَيْناكَ الكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَآنْحَرْ . إِنَّ شانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾» .

وقال الإمام الرافعي في «أماليه»: فَهِمَ فاهِمون من الحديث أنَّ السورة نزلت في تلك الإغفاءة، وقالوا: مِن الوحي ما كان يأتيه في النوم؛ لأن رؤيا الأنبياء وحي .

قال: وهٰذا صحيح، لكن الأشبه أن يُقال: إن القرآن كله نزل في اليقظة، وكأنه خطر له في النوم سورة الكوثر المنزَّلة في اليقظة، أو عُرِض عليه الكوثر الذي وردت فيه السورة، فقرأها عليهم وفسَّرها لهم .

قال: وورد في بعض الروايات أنه أُغمي عليه، وقد يحمل ذٰلك على الحالة التي كانت تعتريه عند نزول الوحي، ويقال لها: برحاء الوحي . اهـ .

قال السيوطي : الذي قاله الرافعي في غاية الاتجاه، وهو الذي كنت أميل إليه قبل الوقوف عليه، والتأويل الأخير أصح من الأوَّل؛ لأن قوله: «أنزل عليَّ آنفاً» يدفع كونها نزلت قبل ذٰلك، بل نقول: تلك الحالة ليس إغفاءة نوم، بل الحالة التي كانت تعتريه عند الوحي[1]، فقد ذكر العلماء أنه كان يؤخذ عن الدنيا (!).

ooooo

---

(١) ويؤيده قول أنس: «بين أظهرنا»، إذ النوم لا يكون بين جمع كثير عادة، سيما رسول الله ﷺ، وأيضاً قوله: «ثم رفع رأسه»، ولم يقل: ثم استيقظ، أو ثم قام من مضجعه . . . وما أشبه ذٰلك، وقوله: «أنزل علي سورة فقرأ . . . إلى آخرها» يدل على أنها لم تنزل قبل ذٰلك، ولو كان كذٰلك؛ لقال: سورة الكوثر، ولم يحتج إلى قراءة السورة بتمامها، فاندفع التوجيه الأول الذي ذكره الرافعي . «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» (٢ / ٣٤٦ ـ ٣٤٧).

النوع الخامس عشر*

معرفة الحضري والسفري

أمثلة الحضري كثيرة، وأما السفري؛ فله أمثلة تتبعتها:

ـ منها: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذىً مِنْ رَأْسِهِ﴾[1] الآية: نزلت بالحديبية، كما أخرجه أحمد[2] عن كعب بن عجرة الذي نزلت فيه، والواحدي[3] عن ابن عباس.

ـ ومنها: سورة المرسلات: أخرج الشيخان[4] عن ابن مسعود؛ قال: «بينما نحن مع النبي ﷺ في غار بمنى؛ إذ نزلت عليه ﴿والمُرْسَلاتِ﴾».

ـ ومنها: أول سورة ﴿اقْرَأْ﴾ نزل بغار حراء؛ كما في الصحيحين[5].

ooooo

* هو النوع الثاني على ترتيب السيوطي.

(1) سورة البقرة: ١٩٦.

(2) (٤ / ٢٤١).

(3) «أسباب نزول القرآن» للواحدي (ص ٥٣).

(4) «صحيح البخاري» (حديث رقم ٤٩٣١)، «صحيح مسلم» (حديث رقم ٢٢٣٤).

(5) «صحيح البخاري» (حديث رقم ٣)، «صحيح مسلم» (حديث رقم ١٦٠).

النوع السادس عشر*

معرفة النهاري والليلي

أمثلة النهاري كثيرة.

قال ابن حبيب: نزل أكثر القرآن نهاراً، أما الليلي فتتبعتُ له أمثلة:

ـ منها: آية الثلاثة الذين خُلِّفوا[1]؛ ففي الصحيحين[2] من حديث كعب: «فأنزل الله توبتنا حين بقي الثلث الأخير من الليل».

ـ ومنها: أوَّل الفتح؛ ففي البخاري[3] من حديث عمر: «لقد نزلت عليَّ الليلة سورة هي أحبُّ إليَّ مما طلعت عليه الشمس، فقرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحاً مُبيناً﴾[4]» الحديث.

فرعٌ

ومنه ما نزل بين الليل والنهار في وقت الصبح، وذٰلك آيات:

* هو النوع الثالث على ترتيب السيوطي.

(١) سورة التوبة: ١١٨.

(٢) «صحيح البخاري» (٤٦٧٧)، «صحيح مسلم» (٢٧٦٩).

(٣) حديث رقم (٤٨٣٣)، كتاب التفسير، باب ﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً﴾.

(٤) سورة الفتح: ١.

ـ منها: آية التيمم في المائدة؛ ففي الصحيح[1] عن عائشة: «وحضرت الصبح، فالتمس الماء، فلم يوجد، فنزلت: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلى الصَّلاةِ﴾[2] إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرونَ﴾».

ـ ومنها: ﴿لَيْسَ لكَ مِنْ الأمْرِ شَيْءٌ﴾[3]؛ ففي الصحيح[4] أنها نزلت وهو في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح حين أراد أن يقنت يدعو على أبي سفيان ومن ذُكر معه.

* تنبيه:

فإن قلتَ: فما تصنع بحديث جابر مرفوعاً: «أصدق الرؤيا ما كان نهاراً؛ لأن الله خصَّني بالوحي نهاراً». أخرجه الحاكم في «تاريخه»؟ قلتُ: هٰذا الحديث منكر لا يحتج به.

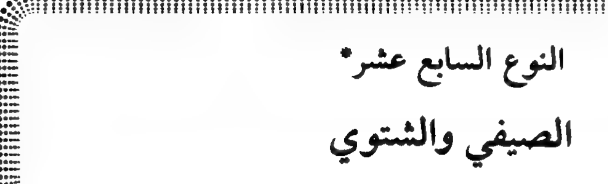
○○○○○

(1) «صحيح البخاري» (٣٣٤ و٣٣٦ و٣٦٧ و٣٧٧٢ و٤٥٨٣ و٤٦٠٧ و٤٦٠٨ و٥١٦٤ و٥٢٥٠ و٥٨٨٢ و٦٨٤٤ و٦٨٤٥).

(2) سورة المائدة: ٦.

(3) سورة آل عمران: ١٢٨.

(4) «صحيح البخاري»: (حديث رقم ٥٥٥٩)، كتاب التفسير، باب ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾.



النوع السابع عشر*

الصيفي والشتوي

قال الواحدي: أنزل الله في الكَلالة آيتين: إحداهما في الشتاء، وهي التي في أوّل النساء[1]. والأخرى: في الصيف، وهي التي في آخرها[2].

وفي «صحيح مسلم»[3]: «ما راجعت رسول الله ﷺ في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ في شيء ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بأصبعه في صدري وقال: يا عمر! ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟».

وفي «المستدرك»[4] عن أبي هريرة: «أن رجلاً قال: يا رسول الله! ما الكلالة؟ قال: أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهِ يُفْتِيكُمْ في الكَلالَةِ﴾[5]؟».

---

* هو النوع الرابع على ترتيب السيوطي.

(١) آية: ١٢.

(٢) آية: ١٧٦.

(٣) (حديث رقم ٥٦٧)، في كتاب المساجد، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً. «جامع الأصول» (٤ / ١١٣).

(٤) (٤ / ٣٣٦).

(٥) سورة النساء: ١٧٦.

ومن أمثلة الشتائي: قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤوا بالإِفْكِ﴾[1] إلى قوله: ﴿وَرِزْقٍ كَرِيمٍ﴾، ففي الصحيح[2] عن عائشة: «أنها نزلت في يوم شات».

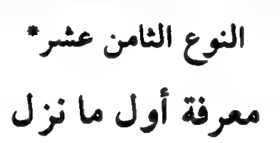
○○○○○

---

(1) سورة النور: ١١ ـ ١٩.

(2) «صحيح البخاري»: (حديث رقم ٤٧٥٠)، كتاب التفسير، باب ﴿لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهٰذا﴾، و«صحيح مسلم» (٢٧٧٠): كتاب التوبة، باب حديث الإفك. «جامع الأصول» (٢ / ٢٥٠ ـ ٢٦٩).

ولم أجد في الحديث التصريح بما ذكره السيوطي هنا إلا قولها فيه: «فوالله ما رام رسول الله ﷺ مجلسه ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أنزل الله على نبيه، فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء، حتى إنه ليتحدَّر منه مثل الجمان من العرق في يوم شات من ثقل القول الذي أنزل عليه...»، فلعله مراد السيوطي، والله أعلم.



النوع الثامن عشر*

معرفة أول ما نزل

اختلف في أول ما نزل من القرآن على أقوال:

أحدها ـ وهو الصحيح ـ: ﴿اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ﴾.

روى الشيخان[1] وغيرهما عن عائشة؛ قالت: «أوَّل ما بُدِىءَ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا؛ إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبّب إليه الخلاء، فكان يأتي حراء، فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد، ويتزوّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة رضي الله عنها، فتزوِّده لمثلها، حتى فجأه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه، فقال: اقرأ. قال رسول الله ﷺ: فقلتُ: ما أنا بقارىء. فأخذني فغطّني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ. فقلتُ: ما أنا بقارىء. فغطّني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ. فقلتُ: ما أنا بقارىء. فغطّني الثالثة حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذي خَلَق﴾ حتى بلغ:

---

* هو النوع السابع على ترتيب السيوطي.

(١) البخاري: في بدء الوحي، (حديث رقم ٣)، ومسلم: في الإيمان، باب بدء الوحي، (حديث رقم ١٦٠). «جامع الأصول» (١١ / ٢٧٧).

﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[1]، فرجع بها رسول الله ﷺ ترجف بوادره» الحديث.

وأخرج الحاكم في «المستدرك»[2] والبيهقي[3] في «الدلائل» وصحَّحاه عن عائشة؛ قالت: «أول سورة نزلت من القرآن: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾».

القول الثاني: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ روى الشيخان[4] عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن؛ قال: سألت جابر بن عبدالله: أيُّ القرآن أنزل قبل؟ قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾. قلت: أو ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾. قال: أحدثكم ما حدثنا به رسول الله ﷺ: قال رسول ﷺ: «إني جاورت بحراء، فلما قضيت جواري؛ نزلت، فاستنبطت الوادي، فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وعن شمالي، ثم نظرت إلى السماء، فإذا هو جبريل، فأخذتني رجفة، فأتيت خديجة، فأمرتهم فدثروني، فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ . قُمْ فَأَنْذِرْ﴾».

وأجاب [أصحاب القول] الأول عن هٰذا الحديث بأجوبة:

أحدها: أن السؤال كان عن نزول سورة كاملة، فبيَّن أن سورة المدَّثِّر نزلت بكمالها قبل تمام سورة اقرأ؛ فإنها أول ما نزل منها صدرها، ويؤيد هٰذا ما في الصحيحين[5] أيضاً عن أبي سلمة عن جابر: سمعتُ رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي، فقال في حديثه: «بينا أنا أمشي؛ سمعت صوتاً من السماء، فرفعت رأسي، فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء

---

(1) سورة العلق: ٥.

(2) (٢ / ٢٢٠).

(3) «دلائل النبوة» (٢ / ١٥٥).

(4) البخاري: في بدء الوحي، (حديث رقم ٤). ومسلم: في الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، (حديث رقم ١٦١). «جامع الأصول» (١١ / ٢٧٩).

(5) التخريج نفسه، وانظر هٰذه الرواية في «جامع الأصول» (١١ / ٢٨٠).

والأرض، فرجعت، فقلتُ: زمِّلوني زمِّلوني، فدثِّروني، فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾»، فقوله: «الملك الذي جاءني بحراء» يدل على أن هٰذه القصة متأخرة عن قصة حراء التي نزل فيها: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.

ثانيها: أن مراد جابر بالأولية أولية مخصوصة بما بعد فترة الوحي، لا أولية مطلقة.

ثالثها: أن المراد أولية مخصوصة بالأمر بالإنذار، وعبَّر بعضهم عن هٰذا بقوله: أوَّل ما نزل للنبوة: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، وأول ما نزل للرسالة: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾.

رابعها: أن المراد أول ما نزل بسبب متقدِّم، وهو ما وقع من التدثُّر الناشىء عن الرعب، وأما ﴿اقْرَأْ﴾ ابتداء؛ فنزلت بغير سبب متقدم. ذكره ابن حجر.

خامسها: أن جابر استخرج ذٰلك باجتهاده، وليس هو من روايته، فيتقدم عليه ما روته عائشة. قاله الكرماني.

وأحسن هٰذه الأجوبة الأوَّل والأخير.

القول الثالث: سورة الفاتحة. قال في «الكشاف»[1]: ذهب ابن عباس ومجاهد إلى أن أوَّل سورة نزلت ﴿اقْرَأْ﴾، وأكثر المفسِّرين إلى أنَّ أوَّل سورة نزلت فاتحة الكتاب.

وقال ابن حجر: والذي ذهب إليه أكثر الأئمة هو الأوَّل، وأما الذي نسبه إلى الأكثر؛ فلم يقل به إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلى من قال بالأول،

---

(١) (٤ / ٢٢٣).

وحجته ما أخرجه البيهقي[1] في «الدلائل» والواحدي من طريق يونس بن بكير عن يونس بن عمرو عن أبيه عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل: «إن رسول الله ﷺ قال لخديجة: إني إذا خلوت وحدي؛ سمعتُ نداء، فقد والله خشيت أن يكون هٰذا أمراً. فقالت: معاذ الله! ما كان الله ليفعل بك، فوالله إنك لتؤدِّي الأمانة، وتصل الرحم، وتصدق الحديث. فلما دخل أبو بكر؛ ذكرت خديجة حديثه له، وقالت: اذهب مع محمد إلى ورقة. فانطلقا، فقصَّا عليه، فقال: إذا خلوت وحدي؛ سمعت نداء خلفي: يا محمد! يا محمد! فأنطلق هارباً في الأفق. فقال: لا تفعل، إذا أتاك؛ فاثبت حتى تسمع ما يقول، ثم ائتني فأخبرني. فلما خلا ناداه: يا محمد! قُل: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيمِ . الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمينَ. . .﴾ حتى بلغ: ﴿ولا الضَّالِّينَ﴾ الحديث».

هٰذا مرسل، رجاله ثقات، وقال البيهقي: إن كان محفوظاً؛ فيحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعدما نزلت عليه: ﴿اقْرَأْ﴾ والمدَّثِّر[2].

القول الرابع: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيمِ﴾. حكاه ابن النقيب في مقدمة «تفسيره» قولاً زائداً.

وأخرج الواحدي[3] بإسناده عن عكرمة والحسن؛ قالا: «أول ما نزل من القرآن ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيمِ﴾، وأول سورة: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾».

وأخرج ابن جرير وغيره من طريق الضحاك عن ابن عباس؛ قال: «أول ما

---

(١) (٢ / ١٥٨).

(٢) قال ابن حجر: هو مرسل، وإن كان رجاله ثقات، والمحفوظ أن أوَّل ما نزل: ﴿اقرأ باسم ربك﴾، وأن نزول الفاتحة كان بعد ذٰلك. اهـ. «فتح الباري» (٨ / ٧١٩).

فالحديث شاذ أو منكر.

(٣) «أسباب النزول» (ص ٨).

نزل جبريل على النبي ﷺ قال: يا محمد! استعذ ثم قُل: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيمِ﴾»[1].

[قال السيوطي:] وعندي أن هٰذا لا يعدُّ قولاً برأسه؛ فإنه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها، فهي أول آية نزلت على الإطلاق.

وورد في أول ما نزل حديث آخر: روى الشيخان[2] عن عائشة قالت: «إنَّ أول ما نزل: سورة من المفصَّل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام؛ نزل الحلال والحرام».

وقد استشكل هٰذا بأن أول ما نزل ﴿اقْرَأْ﴾، وليس فيها ذكر الجنة والنار.

وأُجيب بأن (مِن) مقدَّرة؛ أي: من أوَّل ما نزل، والمراد سورة المدثِّر؛ فإنها أول ما نزل بعد فترة الوحي، وفي آخرها ذكر الجنة والنار، فلعل آخرها قبل نزول بقية اقرأ.

فرعٌ

أخرج الواحدي[3] من طريق الحسين بن واقد؛ قال: سمعت عليّ بن الحسين يقول: «أول سورة نزلت بمكة ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، وآخر سورة نزلت بها المؤمنون، ويقال: العنكبوت، وأول سورة نزلت بالمدينة: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، وآخر سورة نزلت بها ﴿بَراءَةٌ﴾، وأول سورة أعلنها رسول الله ﷺ بمكة النجم».

(١) قال ابن حجر: في إسناده ضعف وانقطاع. اهـ. «فتح الباري» (٨ / ٧١٩).

(٢) كذا عزاه للشيخين، وفي «جامع الأصول» (١١ / ٢٨٨) عزاه للبخاري فقط، وهو في «صحيحه» في كتاب فضائل القرآن، باب تأليف القرآن، (حديث رقم ٤٩٩٣).

(٣) «أسباب النزول» (ص ١٠ ـ ١١).

وفي «شرح البخاري»[1] لابن حجر: اتَّفقوا على أن سورة البقرة أول سورة نزلت بالمدينة.

وفي دعوى الاتفاق نظر؛ لقول علي بن الحسين المذكور.

وفي «تفسير» النسفي عن الواقدي: «إن أول سورة نزلت بالمدينة سورة القدر».

فرعٌ
في أوائل مخصوصة

ـ أول ما نزل في القتال: روى الحاكم[2] في «المستدرك» عن ابن عباس؛ قال: «أول آية نزلت في القتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُم ظُلِموا﴾[3]».

وأخرج ابن جرير عن أبي العالية؛ قال: «أول آية نزلت في القتال بالمدينة: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُم﴾[4]».

وفي «الإكليل» للحاكم: إن أول ما نزل في القتال: ﴿إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ المُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وأَمْوالَهُمْ﴾[5].

ـ أول ما نزل في شأن القتل: آية الإسراء[6]: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلوماً﴾ الآية.

---

(1) «فتح الباري» (٨ / ١٦٠).

(2) (٢ / ٢٤٦) ورواية المصنف هنا بالمعنى.

(3) سورة الحج: ٣٩.

(4) سورة البقرة: ١٩٠.

(5) سورة التوبة: ١١١.

(6) سورة الإسراء: ٣٣.

أخرجه ابن جرير عن الضحاك.

ـ أول ما نزل في الخمر: روى الطيالسي[1] في «مسنده» عن ابن عمر؛ قال: «نزل في الخمر ثلاث آيات، فأول شيء: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾[2] الآية، فقيل: حُرِّمت الخمر. فقالوا: يا رسول الله! دعنا ننتفع بها كما قال الله. فسكت عنهم. ثم نزلت هٰذه الآية: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[3]، فقيل: حرمت الخمر. فقالوا: يا رسول الله! لا نشربها قرب الصلاة. فسكت عنهم. ثم نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾[4]، فقال رسول الله ﷺ: حرمت الخمر».

ـ أول آية نزلت في الأطعمة بمكة آية الأنعام[5]: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾، ثم آية النحل[6]: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ إلى آخرها، وبالمدينة آية البقرة[7]: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ الآية، ثم المائدة[8]: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ الآية. قاله ابن الحصار.

ـ وروى البخاري[9] عن ابن مسعود؛ قال: «أول سورة نزلت فيها سجدة: النجم».

---

(1) (ص ٢٦٤).

(2) سورة البقرة: ٢١٩.

(3) سورة النساء: ٤٣.

(4) سورة المائدة: ٩٠.

(5) سورة الأنعام: ١٤٥.

(6) سورة النحل: ١١٤.

(7) آية: ١٧٣.

(8) آية: ٣.

(9) في كتاب التفسير، باب ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾، (حديث رقم ٤٨٦٣).



النوع التاسع عشر*
في معرفة آخر ما نزل

فيه اختلاف:

ـ فروى الشيخان[1] عن البراء بن عازب؛ قال: «آخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ في الكَلالَةِ﴾[2]، وآخر سورة نزلت: ﴿براءة﴾».

ـ وأخرج البخاري[3] عن ابن عباس؛ قال: «آخر آية نزلت آية الربا».

وروى البيهقي عن عمر مثله.

والمراد بها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾[4].

وعند أحمد[5] وابن ماجه[6] عن عمر: «من آخر ما نزل آية الربا».

---

* هو النوع الثامن على ترتيب السيوطي.

(1) «صحيح البخاري» (حديث رقم ٤٦٠٥).

(2) سورة النساء: ١٧٦.

(3) (حديث رقم ٤٥٤٤).

(4) سورة البقرة: ٢٧٥.

(5) (حديث رقم ٢٤٦)، وضعفه الشيخ أحمد شاكر (١ / ٢٦٢).

(6) (حديث رقم ٢٢٧٦)، في كتاب التجارات، باب التغليظ في الربا، وصححه الألباني =

وعند ابن مردويه عن أبي سعيد الخُدري؛ قال: «خطبنا عمر، فقال: إن من آخر القرآن نزولاً آية الربا».

ـ وأخرج النسائي من طريق عكرمة عن ابن عباس؛ قال: «آخر شيء نزل من القرآن: ﴿واتَّقوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فيهِ . . .﴾[1] الآية».

وأخرج بنحوه ابن مردويه وابن جرير والفريابي.

ـ وأخرج أبو عبيد في «الفضائل» عن ابن شهاب؛ قال: «آخر القرآن عهداً بالعرش آية الربا وآية الدَّين».

وأخرج ابن جرير من طريق ابن شهاب عن سعيد بن المسيب: «أنه بلغه أن أحدث القرآن عهداً بالعرش آية الدَّين». مرسل صحيح الإسناد.

[قال السيوطي]: ولا منافاة عندي بين هٰذه الروايات في آية الربا و ﴿اتَّقُوا يَوْماً﴾ وآية الدَّين؛ لأن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، ولأنها في قصة واحدة، فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذٰلك صحيح.

وقول البراء: «آخر ما نزل ﴿يَسْتَفْتونَكَ﴾[2]»؛ أي: في شأن الفرائض.

وقال ابن حجر في «شرح البخاري»[3]: طريق الجمع بين القولين في آية الربا و ﴿اتَّقوا يَوْماً﴾[4]: أن هٰذه الآية ختام الآيات المنزلة في الربا، إذ هي معطوفة عليهن، ويجمع بين ذٰلك وبين قول البراء بأن الآيتين نزلتا جميعاً، فيصدق أن كلاًّ منهما آخر بالنسبة لما عداهما، ويحتمل أن تكون الآخرية في آية النساء مقيَّدة بما

= في «صحيح ابن ماجه» (٢ / ٢٨) (حديث رقم ١٨٤٦).

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٢) سورة النساء: ١٧٦.

(٣) «فتح الباري» (٨ / ٢٠٥).

(٤) سورة البقرة: ٢٨٢.

يتعلق بالمواريث؛ بخلاف آية البقرة، ويحتمل عكسه، الأول أرجح؛ لما في آية البقرة من الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول. اهـ.

ـ وفي «المستدرك» عن أبي بن كعب؛ قال: «آخر آية نزلت: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾[1] إلى آخر السورة».

ورواه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» وابن مردويه عن أُبي بنحوه.

ـ وأخرج مسلم[2] عن ابن عباس؛ قال: «آخر سورة نزلت: ﴿إذا جَاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتْحُ﴾».

ـ وأخرج الترمذي[3] والحاكم[4] عن عائشة؛ قالت: «آخر سورة نزلت: المائدة، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه...» الحديث.

وأخرجا[5] أيضاً عن عبدالله بن عمرو؛ قال: «آخر سورة نزلت سورة المائدة والفتح».

[قال السيوطي]: يعني ﴿إذا جَاءَ نَصْرُ اللهِ﴾.

ـ وفي حديث عثمان المشهور[6]: «﴿براءة﴾ من آخر القرآن نزولاً».

---

(١) سورة التوبة: ١٢٨ و١٢٩.

(٢) (حديث رقم ٣٠٢٤)، في كتاب التفسير.

(٣) لم أجده عند الترمذي، والحديث في: «مسند أحمد» (٦ / ١٨٨)، و«تفسير النسائي» (١ / ٤٢٧) (حديث رقم ١٥٨).

(٤) (٢ / ٣١١) وصححه على شرط الشيخين.

(٥) الترمذي (٣٠٦٣)؛ دون قوله: «والفتح»، والحديث ضعيف، وكذا أخرجه الحاكم (٢ / ٣١١) دون هذه الزيادة.

(٦) يشير إلى حديث ابن عباس؛ قال: «قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين...». أخرجه الترمذي (٣٠٨٦).

وفي سنده يزيد الفارسي، وهو ضعيف، وانظر «مسند أحمد» (رقم ٣٩٩ و٤٩٩ ـ شاكر).

قال البيهقي: يُجمع بين هٰذه الاختلافات إن صحَّت بأن كل واحد أجاب بما عنده.

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»: هٰذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ، وكل قاله بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن، ويحتمل أن كلاًّ منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذٰلك، وإن لم يسمعه هو، ويحتمل أيضاً أن تنزل هٰذه الآية التي هي آخر آية تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها، فيؤمر برسم ما نزل معها بعد رسم تلك، فيظن أنه آخر ما نزل في الترتيب. اهـ.

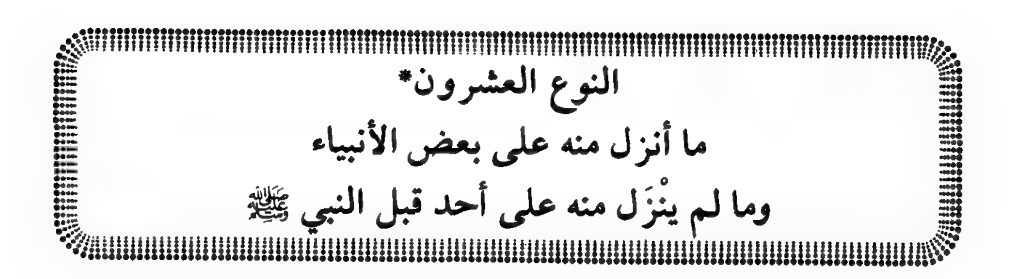
* تنبيه:

من المشكل على ما تقدم قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[1]؛ فإنها نزلت بعرفة عام حجة الوداع، وظاهرها إكمال جميع الفرائض والأحكام قبلها، وقد صرَّح بذٰلك جماعة منهم السُّدِّي، فقال: «لم ينزل بعدها حلال وحرام»، مع أنه ورد في آية الربا والدَّين والكلالة أنها نزلت بعد ذٰلك.

وقد استشكل ذٰلك ابن جرير، وقال: الأولى أن يُتَأَوَّل على أنه أكمل لهم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام وإجلاء المشركين عنه حتى حجَّه المسلمون؛ لا يخالطهم المشركون. ثم أيَّده بما أخرجه من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس؛ قال: «كان المشركون والمسلمون يحجُّون جميعاً، فلما نزلت ﴿بَراءَةٌ﴾؛ نُفي المشركون عن البيت، وحج المسلمون لا يُشاركهم في البيت الحرام أحد من المشركين، فكان ذٰلك من تمام النعمة، ﴿وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتي﴾[1]».

---

(١) سورة المائدة: ٣.



النوع العشرون*
ما أنزل منه على بعض الأنبياء
وما لم يُنْزَل منه على أحد قبل النبي ﷺ

من **الثاني**: الفاتحة، وآية الكرسي، وخاتمة البقرة:

[أخرج أبو عبيد(1) عن علي؛ قال: «آية الكرسي أُعطيها نبيكم من كنز تحت العرش، ولم يُعْطَها أحدٌ قبل نبيِّكم»(2).]

وروى مسلم(3) عن ابن عباس: «أتى النبيَّ ﷺ مَلَكٌ، فقال: أبشر بنورينِ قد أوتِيْتَهُما لم يؤتَهُما نبيٌّ قبلكَ: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة».

ومن أمثلة **الأول**: ما أخرجه الحاكم(4) عن ابن عباس؛ قال: «لما نزلت ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾؛ قال ﷺ: كلها في صحف إبراهيم وموسى، فلما نزلت ﴿والنَّجْمِ إذا هَوَى﴾(5)، فبلغَ: ﴿وإبْراهيمَ الَّذي وَفَّى﴾(5)؛ قال: وفَّى

* هو النوع الخامس عشر على ترتيب السيوطي.

(1) كذا في طبعة أبي الفضل، وفي طبعة الحلبي: «أبو عبيدة»، ولعل الصواب ما أثبته إن شاء الله.

(2) هٰذا الأثر أورده السيوطي في النوع الرابع عشر.

(3) (حديث رقم ٨٠٦)، في كتاب صلاة المسافرين، باب فضل الفاتحة. «جامع الأصول» (٨ / ٤٦٩).

(4) «المستدرك» (٢ / ٢٣٧ و٤٢٥ و٤٧٠)، وصححه، ووافقه الذهبي.

(5) سورة النجم: ١ ـ ٥٦.

﴿أَنْ لَا تَزِرَ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى. . .﴾ إلى قوله: ﴿هَٰذَا نَذِيرٌ مِنَ النُّذُرِ الْأُولَى﴾[1]».

وقال سعيد بن منصور: حدثنا خالد بن عبدالله بن عطاء بن السائب عن عكرمة؛ قال ابن عباس: «هٰذه السورة في صحف إبراهيم وموسى».

وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ: «نسخ من صحف إبراهيم وموسى».

وأخرج عن السُّدِّي؛ قال: «إن هٰذه السورة في صحف إبراهيم وموسى مثل ما نزلت على النبي ﷺ».

وقال الفريابي: أنبأنا سفيان عن أبيه عن عكرمة: «﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾؛ قال: هٰؤلاء الآيات[2]».

ooooo

(١) نفس الحاشية السابقة.

(٢) سورة الأعلى: ١٨.

النوع الحادي والعشرون*

ما تأخَّرَ حكمُه عن نزوله وما تأخَّر نزولُه عن حكمه

قال الـزركشي في «البرهان»[1]: قد يكون النزول سابقاً على الحكم؛ كقـوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾[2]، فقد روى البيهقي وغيره عن ابن عمر: «أنها نزلت في زكاة الفطر». وأخرج البزار[3] نحوه مرفوعاً.

وقال بعضهم: لا أدري ما وجه هٰذا التأويل؛ لأن السورة مكية، ولم يكن بمكة عيدٌ ولا زكاة ولا صوم. وأجاب البغوي بأنه يجوز أن يكون النزول سابقاً على الحكم؛ كما قال: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهٰذا البَلَدِ . وإِنْتَ حِلٌّ بِهٰذا البَلَدِ﴾[4]، فالسورة مكية، وقد ظهر أثر الحل يوم فتح مكة، حتى قال عليه الصلاة والسلام: «أحلَّت لي ساعة من نهار»[5]، وكذٰلك نزلت بمكة: ﴿سَيُهْزَمُ الجَمْعُ ويُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾[6].

* هو النوع الثاني عشر على ترتيب السيوطي.

(١) (١ / ٣٢).

(٢) سورة الأعلى: ١٤ ـ ١٥.

(٣) عن عوف بن مالك.

قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٣٦) بعد إيراده: رواه البزار، وفيه كثير بن عبدالله، وهو ضعيف، وقد حسَّن الترمذي حديثه. اهـ.

(٤) سورة البلد: ١ ـ ٢.

(٥) «صحيح البخاري» (حديث رقم ١٠٤ و١٨٣٢ و٤٢٩٥).

(٦) سورة القمر: ٤٥.

قال عمر بن الخطاب: فقلتُ: أي جمع؟ فلما كان يوم بدر وانهزمت قريش؛ نظرت إلى رسـول الله ﷺ في آثارهم مصلتاً بالسيف يقول: ﴿سَيُهْزَمُ الجَمْعُ ويُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾، فكانت ليوم بدر. أخرجه الطبراني في «الأوسط»[1].

ومن أمثلة ما تأخر نزوله عن حكمه آية الوضوء؛ ففي «صحيح البخاري»[2] عن عائشة؛ قالت: «سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخِلون المدينة، فأناخ رسول الله ﷺ ونزل فثنى رأسه في حجري راقداً، وأقبل أبو بكر فلكزني لكزةً شديدة، وقال: حبستِ الناس في قلادة؟! ثم إن النبي ﷺ استيقظ، وحضرت الصبح، فالتمس الماء فلم يوجد، فنزلت: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا إذا قُمْتُمْ إلى الصَّلاةِ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرونَ﴾[3]».

فالآية مدنية إجماعاً، وفرض الوضوء كان بمكة مع فرض الصلاة.

قال ابن عبـد البر: معلوم عند جميع أهل المغازي أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ فُرِضَتْ عليه الصلاة إلا بوضوء، ولا يدفع ذٰلك إلا جاهل أو معاند.

قال: والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدُّم العمل به؛ ليكون فرضهُ متلوّاً بالتنزيل.

وقال غيره: يحتمل أن يكون أول الآية نزل مقدَّماً مع فرض الوضوء، ثم نزل بقيتها، وهو ذكر التيمُّم في هٰذه القصة.

[قال السيوطي:] يردُّه الإجماع على أن الآية مدنية.

---

(١) وقال في «مجمع الزوائد» (٦ / ٧٨): وفيه محمد بن إسماعيل بن علي الأنصاري، ولم أعرفه. اهـ.

(٢) (حديث رقم ٣٣٤ و٣٣٦ و٣٦٧٢...).

(٣) سورة المائدة: ٦.

النوع الثاني والعشرون*

معرفة سبب النزول

[تعريفه:]

الذي يتحرَّر في سبب النزول أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه.

فيخرج ما ذكره الواحدي في «تفسيره» في سورة الفيل من أن سببها قصة قدوم الحبشة به؛ فإن ذٰلك ليس من أسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية؛ كذكر قصة قوم نوح وعاد وثمود وبناء البيت ونحو ذٰلك.

قال الجعبري: نزول القرآن على قسمين: قسم نزل ابتداء، وقسم نزل عقب واقعة أو سؤال.

وفي هٰذا النوع مسائل:

الأولى [فوائد معرفة أسباب النزول]:

زعم زاعمٌ أنَّه لا طائل تحت هٰذا الفن؛ لجريانه مجرى التاريخ، وأخطأ في ذٰلك، بل له فوائد:

---

* هو النوع التاسع على ترتيب السيوطي.

ـ منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

ـ ومنها: تخصيص الحكم به عند مَن يرى أن العبرة بخصوص السبب.

ـ ومنها: أن اللفظ قد يكون عامّاً ويقوم الدَّليل على تخصيصه، فإذا عُرِف السبب؛ قصر التخصيص على ما عدا صورته؛ فإن دخول صورة السبب قطعيٌّ، وإخراجها بالاجتهاد ممنوعٌ؛ كما حكى الإجماع عليه القاضي أبو بكر في «التقريب»، ولا التفات إلى من شذَّ فجوَّز ذٰلك.

ـ ومنها: الوقوف على المعنى، وإزالة الإشكال:

قال الواحدي[1]: «لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها».

وقال ابن دقيق العيد: «بيان سبب النزول طريق قويٌّ في فهم معاني القرآن».

قال ابن تيمية[2]: «معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبَّب».

وقد حكي عن [قدامة][3] بن مظعون وعمرو بن معديكرب أنهما كانا يقولان: الخمر مباحة، ويحتجان بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيما طَعِمُوا﴾[4] الآية، ولو علما سبب نزولها؛ لم يقولا ذٰلك،

---

(١) «أسباب نزول القرآن» (ص ٥).

(٢) «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٤٧).

(٣) في المطبوعتين: «عثمان»، ولعله سبق قلم، والصواب ما أثبته؛ فإن عثمان توفي بعد أُحد، ودفنه الرسول ﷺ.

(٤) سورة المائدة: ٩٤.

وهو: «أن ناساً قالوا لمَّا حرِّمت الخمر: كيف بمن قتلوا في سبيل الله وماتوا وكانوا يشربون الخمر وهي رجسٌ؟! فنزلت». أخرجه أحمد والنسائي[1] وغيرهما.

ـ ومنها: دفع توهم الحصر.

قال الشافعي - في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيما أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً﴾[2] الآية - ما معناه: أن الكفار لما حرَّموا ما أحلَّ الله، وأحلُّوا ما حرَّم الله، وكانوا على المضادة والمحادة؛ فجاءت الآية مناقضة لغرضهم، فكأنه قال: لا حلال إلا ما حرَّمتموه، ولا حرام إلا ما أحللتموه؛ نازلاً منزلة من يقول: لا تأكل اليوم حلاوة. فيقول: لا آكل اليوم إلا حلاوة.

والغرض المضادة لا النفي والإثبات على الحقيقة، فكأنه تعالى قال: لا حرام إلا ما أحللتموه من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهِلَّ لغير الله به، ولم يقصد حلَّ ما وراءه، إذ القصد إثبات التحريم، لا إثبات الحل.

قال إمام الحرمين: وهٰذا في غاية الحسن، ولولا سبق الشافعي إلى ذٰلك؛ لما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر المحرَّمات فيما ذكرته الآية.

ـ ومنها: معرفة اسم النازل فيه الآية، وتعيين المبهم فيها.

ولقد قال مروان في عبدالرحمٰن بن أبي بكر: إنه الذي أُنْزل فيه: ﴿والَّذي قَالَ لِوالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُما﴾[3]؛ حتى ردَّت عليه عائشة وبيَّنت له سبب

---

(١) حديث صحيح، عن ابن عباس، أخرجه: أحمد (٣ / ٣٤٨، ٤ / ١٥٠ - بتحقيق شاكر)، والترمذي في كتاب التفسير، باب ومن سورة المائدة، (حديث رقم ٣٠٥٥)، ولم أجده عند النسائي. وصححه الترمذي وابن حبان وأحمد شاكر، وحسنه محقق «جامع الأصول» (٢ / ١٢٠).

وأخرجه الترمذي عن البراء أيضاً.

(٢) سورة الأنعام: ١٤٥.

(٣) سورة الأحقاف: ١٧.

نزولها[1].

المسألة الثانية [العمدة في معرفة أسباب النزول]:

قال الواحدي[2]: لا يحلُّ القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممَّن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن علمها، وقد قال محمد بن سيرين: «سألت عبيدة عن آية من القرآن، فقال: اتَّقِ الله وقل سداداً، ذهب الذين يعلمون فيما أنزل الله من القرآن».

وقال غيره: معرفة سبب النزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتفُّ بالقضايا.

قال ابن تيمية[3]: قولهم: نزلت هٰذه الآية في كذا؛ يراد به تارة: سبب النزول، ويراد به تارة: إن ذٰلك داخل في الآية، وإن لم يكن السبب؛ كما تقول: عُنِي بهٰذه الآية كذا.

وقد تنازع العلماء في قول الصحابي: نزلت هٰذه الآية في كذا؛ هل يجري مجرى المسند كما لو ذكر السبب الذي أُنزلت لأجله، أو يجرى مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يُدخله في المسند، وغيره لا يدخله فيه، وأكثر المسانيد على هٰذا الاصطلاح؛ كـ «مسند» أحمد وغيره؛ بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه؛ فإنهم كلهم يدخلون مثل هٰذا في المسند. اهـ.

وقال الحاكم في «علوم الحديث»[4]: إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا؛ فإنه حديث مسند.

---

(١) حديث صحيح، أخرجه البخاري في: كتاب التفسير، من تفسير سورة الأحقاف. «جامع الأصول» (٢ / ٣٥٢).

(٢) «أسباب نزول القرآن» (ص ٥).

(٣) «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٤٨). (٤) (ص ٢٠)

ومشى على هٰذا ابن الصلاح وغيره.

قال الزركشي في «البرهان»[1]: قد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هٰذه الآية في كذا؛ فإنه يريد بذٰلك أنها تتضمَّن هٰذا الحكم، لا أن هٰذا كان السبب في نزولها، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع.

* **تنبيه [قول التابعي في سبب النزول]:**

ما تقدم أنه من قبيل المسنَد من الصحابي، إذا وقع من تابعي؛ فهو مرفوع أيضاً، لكنه مرسل، فقد يُقبل إذا صحَّ السند إليه، وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة؛ كمجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، أو اعتضد بمرسل آخر. . . ونحو ذٰلك.

المسألة الثالثة[2]:

تقدم أن صورة السبب قطعية الدخول في العام، وقد تنزل الآيات على الأسباب الخاصة، وتوضع مع ما يناسبها من الآي العامة؛ رعاية لنظم القرآن وحسن السياق، فيكون ذٰلك الخاص قريباً من صورة السبب في كونه قطعي الدخول في العام، كما اختار السبكي أنه رتبة متوسطة دون السبب وفوق التجرُّد.

المسألة الرابعة: [العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟]

اختلف أهل الأصول؛ هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟ والأصح عندنا الأول، وقد نزلت آيات في أسباب واتَّفقوا على تعديتها إلى غير

---

(١) (١ / ٣١ ـ ٣٢).

(٢) «البرهان» للزركشي (١ / ٢٥ ـ ٢٦).

أسبابها؛ كنزول آية الظهار في سلمة بن صخر[1]، وآية اللعان في شأن هلال بن أمية[2]، وحدّ القذف في رماة عائشة[3]، ثم تعدى إلى غيرهم.

ومن لم يعتبر عموم اللفظ؛ قال: خرجت هٰذه الآية ونحوها لدليل آخر؛ كما قصرت آيات على أسبابها اتفاقاً لدليل قام على ذٰلك.

[قال السيوطي:] ومن الأدلة على اعتبار عموم اللفظ احتجاج الصحابة وغيرهم في وقائع بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة شائعاً[4] ذائعاً بينهم.

وقال ابن تيمية[5]: قد يجيء كثيراً من هٰذا الباب قولهم: هٰذه الآية نزلت في كذا، لا سيما إن كان المذكور شخصاً؛ كقولهم: إن آية الظهار[6] نزلت في امرأة [أوس بن الصامت][7]، وإن آية الكلالة[8] نزلت في جابر بن عبدالله، وإن

---

(1) حديث حسن، أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما، وحسنه محقق «جامع الأصول» (7 / 650)، وليس فيه أن قصته هي سبب النزول، والمشهور أن آية الظهار نزلت في خولة بنت ثعلبة وزوجها أوس بن الصامت.

قال ابن كثير: «هٰذا هو الصحيح في سبب نزول هٰذه السورة ـ يعني: المجادلة ـ، فأما حديث سلمة بن صخر؛ فليس فيه أنه كان سبب النزول، ولكن أُمر بما أنزل الله في هٰذه السورة» اهـ. «تفسير القرآن العظيم» (4 / 320).

(2) حديث صحيح. أخرجه البخاري وغيره عن ابن عباس. «جامع الأصول» (2 / 247).

(3) حديث صحيح. أخرجه الشيخان عن عائشة. «جامع الأصول» (2 / 250).

(4) يعني: احتجاج الصحابة بذلك.

(5) «مقدمة في أصول التفسير» (ص 44).

(6) 2 ـ 4 من سورة المجادلة.

(7) تصحّف في المطبوعتين إلى: «ثابت بن قيس»، والصواب ما أثبته، وهو كذٰلك في «مقدمة في أصول التفسير» ضمن «مجموع الفتاوى» (3 / 338)، ويبدو أن هٰذا التصحيف قديم في بعض نسخ «المقدمة»، وانظر ما كتبه محقق «مقدمة في أصول التفسير» (ص 44 ـ 45).

(8) 176 من سورة النساء، وانظر: «جامع الأصول» (2 / 80).

قوله: ﴿وأنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ﴾[1] نزلت في بني قريظة والنضير. . . ونظائر ذٰلك مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة أو في قوم من اليهود والنصارى أو في قوم من المؤمنين.

فالذين قالوا ذٰلك لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم؛ فإن هٰذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه؟ فلم يقل أحد: إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يُقال: إنها تختص بنوع ذٰلك الشخص، فتعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ.

والآية التي لها سبب معيَّن، إن كانت أمراً أو نهياً؛ فهي متناولة لذٰلك الشخص ولغيره ممَّن كان بمنزلته، وإن كانت خبراً بمدح أو ذم؛ فهي متناولة لذٰلك الشخص ولمن كان بمنزلته. اهـ.

* **تنبيه:**

قد علمت مما ذكر أن فرض المسألة في لفظ له عموم، أما آية نزلت في معيَّن ولا عموم للفظها؛ فإنها تقتصر عليه قطعاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُها الأَتْقى . الَّذي يُؤتي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾[2]؛ فإنها نزلت في أبي بكر الصديق بالإجماع، وقد استدل بها الإمام فخر الدين الرازي وبقوله: ﴿إنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقاكُمْ﴾[3]: على أنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، ووهَّم من ظن أن الآية عامة في كل من عمل عمله؛ إجراء له على القاعدة، وهٰذا غلط؛ فإن هٰذه

---

(1) سورة المائدة: ٤٩.

(2) سورة الليل: ١٧ ـ ١٨.

(3) سورة الحجرات: ١٣.

الآية ليس فيها صيغة عموم، إذ الألف واللام إنما تفيد العموم إذا كانت موصولة أو معرفة في جمع ـ زاد قوم: أو مفرد بشرط أن لا يكون هناك عهد ـ، و (اللام) في ﴿الأَتْقَى﴾ ليست موصولة؛ لأنها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعاً، و ﴿الأَتْقَى﴾ ليس جمعاً، بل هو مفرد، والعهد موجود، خصوصاً مع ما يفيده صيغة (أفعل) من التمييز وقطع المشاركة، فبطل القول بالعموم، وتعيَّن القطع بالخصوص والقصر على من نزلت فيه رضي الله عنه.

المسألة الخامسة [إذا تعددت أسباب النزول]:

كثيراً ما يذكر المفسرون لنزول الآية أسباباً متعددة، وطريق الاعتماد في ذلك أن ينظر إلى العبارة الواقعة:

ـ فإن عبَّر أحدهم بقوله: نزلت في كذا، والآخر: نزلت في كذا، وذكر أمراً آخراً؛ فقد تقدَّم أن هذا يُراد به التفسير لا ذكر سبب النزول، فلا منافاة بين قولهما إذا كان اللفظ يتناولهما.

ـ وإن عبر واحد بقوله: نزلت في كذا، وصرَّح الأخر بذكر سبب خلافه؛ فهو المعتمد، وذاك استنباط.

ـ وإن ذكر واحد سبباً، وآخر سبباً غيره، فإن كان إسناد أحدهما صحيحاً دون الآخر؛ فالصحيح المعتمد.

ـ الحال الرابع: أن يستوي الإسنادان في الصحة[1]، فيرجَّح أحدهما بكون راويه حاضر تلك القصة أو نحو ذلك[2].

---

(١) يعني مع صراحة تعبيريهما في ذكر سبب النزول، ومع عدم إمكان حملهما على تعدد الأسباب، أو على تعدد النزول.

(٢) الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنه لا مكان للترجيح هنا، إنما يقال: إن عرف المتقدم؛ فيكون هو سبب النزول، والمتأخر يُجعل من باب التفسير أو تعدد النزول.

ـ الحال الخامس: أن يمكن نزولها عقيب السببين أو الأسباب المذكورة؛ بأن لا تكون معلومة التباعد، فيحمل على ذٰلك، [إذْ] لا مانع من تعدد الأسباب.

ـ الحال السادس: أن لا يمكن [حمله على تعدُّد الأسباب]، فيحمل على تعدد النزول وتكرره[1].

* تنبيه:

قد يكون في إحدى القصتين (فتلا)، فيَهَم الراوي فيقول: (فنزل).

مثاله: ما أخرجه الترمذي[2] وصححه عن ابن عباس؛ قال: «مرَّ يهوديٌّ بالنبي ﷺ، فقال: كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السماوات على ذه، والأرضين على ذه، والماء على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلق على ذه؟ فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الآية»[3]. والحديث في الصحيح[4] بلفظ: «فتلا رسول الله ﷺ»، وهو الصواب؛ فإن الآية مكية.

* تنبيه:

عكس ما تقدم أن يذكر سبب واحد في نزول الآيات المتفرقة، ولا إشكال في ذٰلك؛ فقد ينزل في الواقعة الواحدة آيات عديدة في سور شتى.

---

(١) انظر النوع المتعلِّق بـ (ما تكرر نزوله من القرآن الكريم)، وهو النوع التالي إن شاء الله.

(٢) كتاب التفسير، باب ومن سورة الزمر، (حديث رقم ٣٢٤٠).

والحديث شاذ، إذ يخالف رواية ابن مسعود في الصحيحين، ومع ذٰلك حسنه محقق «جامع الأصول» (٢ / ٣٤٢)!

(٣) سورة الزمر: ٦٧.

(٤) في «صحيح البخاري»: كتاب التوحي، باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله، عن ابن مسعود.

مثاله: ما أخرجه الترمذي[1] والحاكم[2] عن أم سلمة أنها قالت: «يا رسول الله! لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء. فأنزل الله: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ﴾[3] إلى آخر الآية».

وأخرج[4] الحاكم عنها أيضاً قالت: «قلتُ: يا رسول الله! تذكر الرجال ولا تذكر النساء، فأنزلت: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾[5]، وأُنزلت: ﴿إِنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾[3]».

وأخرج[6] أيضاً عنها أنها قالت: «تغزو الرجال ولا تغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[7]، وأنزل: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾[5]».

[أهم المصنفات من هٰذا النوع:]

أفرده بالتصنيف جماعة:

- أقدمهم: علي بن المديني، شيخ البخاري.
- ومن أشهرها كتاب الواحدي[8] على ما فيه من إعواز.

---

(١) في كتاب التفسير، من سورة النساء، (حديث رقم ٣٢٢٤ - ٣٢٢٥)، وصححه الألباني. «صحيح الترمذي» (٣ / ٣٨).

(٢) «المستدرك» (٢ / ٣٠٠).

(٣) سورة آل عمران: ١٩٥.

(٤) «المستدرك» (٢ / ٤١٦).

(٥) سورة الأحزاب: ٣٠.

(٦) «المستدرك» (٢ / ٣٠٥).

(٧) سورة النساء: ٣٢.

(٨) مطبوع، واسمه «أسباب نزول القرآن»، من أحسن طبعاته تلك التي حققها سيد صقر، طبع دار القبلة، جدة، ط. الثانية ١٤٠٤هـ.

ـ وقد اختصره الجعبري، فحذف أسانيده ولم يزد عليه شيئاً.

ـ وألف فيه شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر كتاباً مات عنه مسودة، فلم نقف عليه كاملاً.

ـ [قال السيوطي:] وقد ألفت فيه كتاباً حافلاً موجزاً محرَّراً لم يؤلف مثله في هٰذا النوع سميته: «لباب النقول في أسباب النزول»[1].

○○○○○

---

(١) مطبوع، من طبعاته طبعة دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

النوع الثالث والعشرون*

ما تكرر نزوله

صرَّح جماعة من المتقدمين والمتأخرين بأن من القرآن ما تكرَّر نزوله.

وقال ابن الحصار: قد يتكرر نزول الآية تذكيراً وموعظة، وذكر من ذٰلك خواتيم سورة النحل وأول سورة الروم.

وذكر ابن كثير منه آية الروح[1]، وذكر قوم منه الفاتحة، وذكر بعضهم منه قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾[2] الآية.

وقال الزركشي في «البرهان»[3]: قد ينزل الشيء مرَّتين تعظيماً لشأنه وتذكيراً عند حدوث سببه وخوف نسيانه.

وقال: والحكمة في ذٰلك كله أنه قد يحدث سببٌ من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية وقد نزل قبل ذٰلك ما يتضمنها، فيوحي إلى النبي ﷺ تلك الآية بعينها؛ تذكيراً لهم بها وبأنها تتضمن هٰذا.

---

* هو النوع الحادي عشر على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الإسراء: ٨٥.

(٢) سورة التوبة: ١١٣.

(٣) (١ / ٢٩).

* تنبيه:

قد يجعل من ذلك الأحرف التي تقرأ على وجهين فأكثر، ويدل له ما أخرجه مسلم[1] من حديث أبي: «إن ربي أرسل إليَّ أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هوِّن على أمتي، فأرسل إليَّ أن اقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هوِّن على أمتي، فأرسل إليَّ: اقرأه على سبعة أحرف»، فهٰذا الحديث يدل على أن القرآن لم ينزل من أوَّل وهلة، بل مرَّة بعد أخرى.

وفي «جمال القراء»[2] للسخاوي ـ بعد أن حكى القول بنزول الفاتحة مرَّتين ـ: فإن قيل: فما فائدة نزولها مرة ثانية؟ قلت: يجوز أن تكون نزلت أول مرة على حرف واحد، ونزلت الثانية ببقية وجوهها؛ نحو: ملك ومالك، والسراط والصراط، ونحو ذٰلك. اهـ.

* تنبيه:

أنكر بعضهم كون شيء من القرآن تكرر نزوله، كذا رأيته في كتاب «الكفيل بمعاني التنزيل»، وعلَّله بأن تحصيل ما هو حاصل لا فائدة فيه (!). وهو مردود بما تقدَّم من فوائده.

وبأنه يلزم منه أن يكون كل ما نزل بمكة نزل بالمدينة مرَّة أخرى؛ فإن جبريل كان يعارضه القرآن كل سنة (!) ورُدَّ بمنع الملازمة.

وبأنه لا معنى للإنزال إلا أن جبريل كان ينزل على رسول الله ﷺ بقرآن لم يكن نزل به من قبل، فيقرئه إيّاه (!) ورُدَّ بمنع اشتراط قوله: لم يكن نزل به من قبل.

---

(1) (حديث رقم ٨٢٠ و٨٢١).

(2) (١ / ٣٤).

ثم قال: ولعلَّهم يعنون بنزولها مرتين أن جبريل نزل حين حوِّلت القبلة، فأخبر الرسول ﷺ أن الفاتحة ركن في الصلاة كما كانت بمكة، فظن ذٰلك نزولاً لها مرَّة أخرى، أو أقرأه فيها قراءة أخرى لم يقرئها له بمكة، فظن ذٰلك إنزالاً. اهـ[1].

---

(١) قد ورد ما يدل على وقوع تكرار النزول، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، ووجه الدلالة في الحديث: أن نزول القرآن على سبعة أحرف لم يكن من أوَّل وهلة، بل الظاهر أنه نزل أولاً بلسان قريش؛ كما قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن؛ فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما نزل بلسانهم». أخرجه البخاري.

قال أبو شامة في «المرشد الوجيز» (ص ٩٢) تعليقاً على كلام عثمان رضي الله عنه: يعني أوَّل نزوله قبل الرخصة في قراءته على سبعة أحرف. اهـ.

وتكملة هٰذا الاستدلال كما قال ابن حجر في «فتح الباري» (٩ / ٩) أن يقال: إنه نزل أولاً بلسان قريش أحد الأحرف السبعة، ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهيلاً وتيسيراً، فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد؛ رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحرف، فحمل الناس عليه؛ لكونه لسان النبي ﷺ، لما له من الأولية المذكورة. اهـ.

وقال أيضاً رحمه الله في «فتح الباري» (٩ / ٢٨) في تقرير كلام أبي شامة: ويدل على ما قرره أنه أنزل أوَّلاً بلسان قريش، ثم سهَّل على الأمة أن يقرؤوه بغير لسان قريش، وذٰلك بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام، فقد ثبت أن ورود التخفيف بذٰلك كان بعد الهجرة؛ كما في حديث أبي ابن كعب: «إن جبريل أتى النبي ﷺ وهو عند أضاة بني غفار، فقال: إن الله يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن على حرف. فقال: اسأل الله معافاته ومغفرته؛ فإن أمتي لا تطيق ذٰلك...» الحديث أخرجه مسلم. وأضاة بني غفار: هي بفتح الهمزة والضاد المعجمة بغير همز وآخره تاء تأنيث، هو مستنقع الماء كالغدير، وجمعه: أضا؛ كعصا، وقيل: بالمد والهمز؛ مثل: إناء، وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب إلى بني غفار؛ بكسر المعجمة وتخفيف الفاء؛ لأنهم نزلوا عنده. اهـ.

المقصود أن الحديث يدل على أن القرآن لم ينزل من أوَّل وهلة على الأحرف السبعة، بل مرة بعد أخرى؛ كما يفهم هٰذا من سائر رواياته، وعليه؛ فإن في الحديث دلالة على تكرار نزول القرآن، والله أعلم.

النوع الرابع والعشرون*

فيما نزل من القرآن على لسان بعض الصحابة

هو في الحقيقة نوع من أسباب النزول، والأصل فيه موافقات عمر، وقد أفردها بالتصنيف جماعة.

وأخرج الترمذي[1] عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه».

قال ابن عمر: «وما نزل بالناس أمرٌ قطُّ فقالوا وقال؛ إلا نزل القرآن على نحو ما قال عمر».

وأخرج ابن مردويه عن مجاهد؛ قال: «كان عمر يرى الرأي فينزل به القرآن».

وأخرج البخاري[2] وغيره عن أنس؛ قال: قال عمر: «وافقت ربي في ثلاث. قلت: يا رسول الله! لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت: ﴿واتَّخِذُوا مِنْ مَقامِ إِبْراهِيمَ مُصَلًّى﴾[3]. وقلت: يا رسول الله! إن نساءك يدخل

* هو النوع العاشر على ترتيب السيوطي.

(1) «صحيح سنن الترمذي» (٢٩٠٨).

(2) (حديث رقم ٤٠٢ و٤٤٨٣ و٤٩١٦).

(3) سورة البقرة: ١٢٥.

عليهن البر والفاجر، فلو أمرتهن أن يحتجبن، فنزلت آية الحجاب[1]. واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه في الغيرة، فقلت لهنَّ: عسى ربه إن طلَّقكن أنْ يبدِّله أزواجاً خيراً منكن. فنزلت[2] كذلك».

وأخرج مسلم[3] عن ابن عمر عن عمر؛ قال: «وافقت ربي في ثلاث: في الحجاب، وفي أسرى بدر، وفي مقام إبراهيم».

* تذنيب:

يقرب من هٰذا ما ورد في القرآن على لسان غير الله؛ كالنبي عليه الصلاة والسلام وجبريل والملائكة؛ غير مصرَّح بإضافته إليهم، ولا محكي بالقول؛ كقوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[4] الآية؛ فإن هٰذا واردٌ على لسانه ﷺ؛ لقوله آخرها: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾، وقوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَماً﴾[5] الآية؛ فإنه وارد أيضاً على لسانه، وقوله: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾[6] الآية واردٌ على لسان جبريل، وقوله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعلومٌ وإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ وإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾[7] وارد على لسان الملائكة، وكذا ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[8] وارد على ألسنة العباد، إلا أنه يمكن هنا تقدير القول؛ أي: قولوا، وكذا الآيتان الأولتان يصح أن يقدَّر فيهما ﴿قُلْ﴾؛ بخلاف الثالثة والرابعة.

---

(١) سورة الأحزاب: ٥٣.

(٢) سورة التحريم: ٥.

(٣) (حديث رقم ٢٣٩٩).

(٤) سورة الأنعام: ١٠٤.

(٥) سورة الأنعام: ١١٤.

(٦) سورة مريم: ٦٤.

(٧) سورة الصافات: ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٨) سورة الفاتحة: ٤.

النوع الخامس والعشرون*

في أسماء من نزل فيهم القرآن

رأيت فيهم تأليفاً مفرداً لبعض القدماء، لكنه غير محرَّر، وكتاب أسباب النزول والمبهمات يغنيان عن ذٰلك.

وقال ابن أبي حاتم[1]: ذكر عن الحسين بن زيد الطحان: أنبأنا إسحاق بن منصور: أنبأنا قيس عن الأعمش عن المنهال عن عباد بن عبدالله؛ قال: قال عليٌّ: «ما في قريش أحد إلا وقد نزلت فيه آية. قيل له: فما نزل فيك؟ قال: ﴿وَيَتْلُوهُ شاهِدٌ منهُ﴾[2]».

ومن أمثلته ما أخرجه أحمد[3] والبخاري في «الأدب»[4] عن سعد بن أبي وقّاص؛ قال: «نزلت فيَّ أربع آيات: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفالِ﴾[5]، ﴿وَوَصَّيْنا

---

* هو النوع الحادي والسبعون على ترتيب السيوطي.

(١) «الدر المنثور» (٤ / ٤٠٩).

(٢) سورة هود: ١٧.

(٣) (٣ / ٩٩ ـ ١٠٠ و٨٢ ـ ٨٣) (حديث رقم ١٦١٤ و١٥٦٧)، وصححه الشيخ أحمد شاكر.

(٤) (حديث رقم ٢٤)، باب بر الوالد المشرك. (١ / ٩١ ـ فضل الله الصمد).

(٥) سورة الأنفال: ١.

الإِنْسانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْناً﴾[1]، وآية تحريم الخمر، وآية الميراث».

وأخرج ابن أبي حاتم[2] عن رفاعة القُرظي؛ قال: «نزلت: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنا لَهُمُ القَوْلَ﴾[3] في عشرة أنا أحدهم».

وأخرج الطبراني[4] عن أبي جمعة جنيد بن سبع ـ وقيل: حبيب بن سباع ـ؛ قال: «فينا نزلت: ﴿وَلَوْلا رِجَالٌ مُؤمِنُونَ وِنساءٌ مُؤمِناتٌ﴾[5]، وكنا تسعة نفر؛ سبعة رجال، وامرأتين».

OOOOO

(1) سورة العنكبوت: ٨؛ كذا، وهو ما في رواية أحمد (١٦١٤). وفي «الأدب المفرد» والرواية الثانية لأحمد (١٥٦٧) ذكر الآية (١٤) من سورة لقمان بدلاً منها.

(2) «الدر المنثور» (٦ / ٤٢٢).

(3) سورة القصص: ٥١.

(4) قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٠٧): رواه الطبراني بإسنادين، رجال أحدهما ثقات.

(5) سورة الفتح: ٢٥.

النوع السادس والعشرون*

في جمعه وترتيبه

قال الديرعاقولي في «فوائده»: حدثنا إبراهيم بن بشار: حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت؛ قال: «قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جُمع في شيء»[1].

قال الخطابي: إنما لم يجمع ﷺ القرآن في المصحف؛ لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته؛ ألهم الله الخلفاء الراشدين ذٰلك؛ وفاء بوعده الصادق بضمان حفظه على هٰذه الأمة، فكان ابتداء ذٰلك على يد الصديق بمشورة عمر.

أما ما أخرجه مسلم[2] من حديث أبي سعيد؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن...» الحديث؛ فلا ينافي ذٰلك؛ لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة، وقد كان القُرآن كُتِب كله في عهد رسول

---

* هو النوع الثامن عشر على ترتيب السيوطي.

(١) إسناده حسن، والديرعاقولي هو عبدالكريم بن الهيثم، أبو يحيى. «معجم المؤلفين» (٦ / ٧)، وانظر: «فتح الباري» (٩ / ١٢).

(٢) في كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (حديث رقم ٣٠٠٤). «جامع الأصول» (٨ / ٣٣)، وانظر: «فتح الباري» (٩ / ١٢).

الله ﷺ، لكن غير مجموع في موضع واحد، ولا مرتَّب السور.

القول في جمع القرآن ثلاث مرَّات:

قال الحاكم في «المستدرك»[1]: جمع القرآن ثلاث مرات:

إحداها: بحضرة النبي ﷺ، ثم أخرج بسنده عن زيد بن ثابت؛ قال: «كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع»[2].

وقال البيهقي[3]: يشبه أن يكون المراد به تأليف ما نزل من الآيات المفرقة في سورها، وجمعها فيها بإشارة النبي ﷺ.

الثانية: بحضرة أبي بكر. روى البخاري في «صحيحه»[4] عن زيد بن ثابت؛ قال: «أرسل إليَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني، فقال: إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن، وإنِّي أخشى أن يستحرَّ القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن، وإنِّي أرى أنْ تأمر بجمع القرآن. فقلتُ لعمر: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هو والله خير، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبَّع القرآن فاجمعه. فوالله لو كلَّفوني نقل جبل من الجبال؛ ما كان أثقل عليَّ مما أمرني به

---

(١) (٢ / ٢٢٩ و٦١١)، ويلاحظ أن السيوطي فصَّل في كلام الحاكم وزاد فيه.

(٢) (٢ / ٢٢٩ و٦١١)، وقال: صحيح على شرط الشيخين. اهـ. ووافقه الذهبي. وأخرجه الترمذي في كتاب المناقب، والبيهقي في «الدلائل» (٧ / ١٤٧)، وصححه الألباني في: «صحيح الترمذي» (٣ / ٢٥٤)، وفي «السلسلة الصحيحة» (حديث رقم ٥٠٣).

(٣) «دلائل النبوة» (٧ / ١٤٧).

(٤) في كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، (حديث رقم ٤٩٨٦).

من جمع القرآن. قلتُ: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فتتبَّعْتُ القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، ووجدتُ آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع غيره: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ. . .﴾[1] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفَّاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند[2] حفصة بنت عمر».

وأخرج ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبدالرحمٰن بن حاطب؛ قال: «قدم عمر فقال: مَن كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن؛ فليأت به. وكانوا يكتبون ذٰلك في الصحف والألواح والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان».

وهٰذا يدل على أن زيداً كان لا يكتفي بمجرَّد وجدانه مكتوباً حتى يشهد به من تلقَّاه سماعاً، مع كون زيد كان يحفظ، فكان يفعل ذٰلك مبالغة في الاحتياط.

وأخرج ابن أبي داود أيضاً من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر قال لعمر وزيد: «اقعدا على باب المسجد، فمَن جاءكما بشاهدين على كل شيء من كتاب الله؛ فاكتباه». رجاله ثقات مع انقطاعه[3].

قال ابن حجر[4]: وكأنَّ المراد بالشاهدين: الحفظ والكتاب.

---

(١) سورة التوبة: ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) قال ابن حجر: وإنما كان ذٰلك عند حفصة؛ لأنها كانت وصية عمر، فاستمر ما كان عندها حتى طلبه منها من له طلب ذٰلك. اهـ. «فتح الباري» (٩ / ١٦).

(٣) «فتح الباري» (٩ / ١٤).

(٤) «فتح الباري» (٩ / ١٤ ـ ١٥).

وقال السخاوي في «جمال القراء»[1]: المراد أنهما يشهدان على أن ذٰلك المكتوب كُتِبَ بين يدي رسول الله ﷺ، [وإلا؛ فقد كان زيد جامعاً للقرآن]، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذٰلك من الوجوه التي نزل بها القرآن.

قال أبو شامة: وكان غرضهم أن لا يُكْتَبَ إلا مِن عَيْنِ ما كُتِب بين يدي النبي ﷺ لا من مجرَّد الحفظ.

قال: ولذٰلك قال في آخر سورة التوبة: «لم أجدها مع غيره»؛ أي: لم أجدها مكتوبة مع غيره؛ لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة.

[قال السيوطي:] أو المراد أنهما يشهدان على أن ذٰلك مما عرض على النبي ﷺ عام وفاته.

قال الحاكم[2]: والجمع الثالث: هو ترتيب السور في زمن عثمان.

روى البخاري[3] عن أنس: «أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ـ وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ـ، فقال لعثمان: أدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى. فأرسلَ إلى حفصة؛ أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف ثم نردُّها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتُم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن؛ فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنه إنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف من المصاحف؛ ردَّ عثمان الصحف إلى

(١) (١ / ٨٦)، والزيادة منه.

(٢) «المستدرك» (٢ / ٢٢٩).

(٣) في كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، (حديث رقم ٤٩٨٧).

حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة ومصحف أن يحرق.

قال زيد: فقدْت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾[1]، فألحقناها في المصحف».

قال ابن حجر[2]: [وكانت هٰذه القصة][2] في سنة خمس وعشرين.

وقال الحارث المحاسبي: المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان، وليس كذٰلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لمَّا خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأمَّا قبل ذٰلك؛ فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي نزل بها القرآن، فأمّا السابق إلى جمع الجملة؛ فهو الصدِّيق، وقد قال علي[3]: «لو وليت لعملت بالمصاحف عمل عثمان بها». انتهى.

قال البغوي رحمه الله: إن الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله سبحانه وتعالى على رسوله ﷺ؛ من غير أن زادوا فيه أو نَقَصوا منه شيئاً. والذي حملَهُم على جمعِهِ ما جاء بيانُه في الحديث، وهو أنه كان مفرَّقاً في العُسُب واللِّخاف وصدور الرجال، فخافوا ذهابَ بعضِهِ بذهاب

(١) سورة الأحزاب: ٢٣.

(٢) «فتح الباري» (٩ / ١٧).

(٣) قال ابن حجر: أخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال: قال علي: «لا تقولوا في عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا على ملأ منّا» اهـ. «فتح الباري» (٩ / ١٨).

حفظتِه، ففزِعوا فيه إلى خليفة رسول الله ﷺ، ودَعَوه إلى جمعه، فرأى في ذٰلك رأيهم، فأمر بجمعه في موضع واحد باتفاق من جميعهم، فكتبوه كما سمِعوا من رسول الله ﷺ؛ من غير أن قدَّموا شيئاً أو أخروا أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله ﷺ. وكان رسولُ الله ﷺ يلقِّنُ أصحابه ويعلِّمهم ما ينزِلُ عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا؛ بتوقيف جبريل صلوات الله عليه إياه على ذٰلك، وإعلامه عند نزول كلِّ آية أن هٰذه الآية تُكتَبُ عقيبَ آية كذا في السورة التي يُذكر فيها كذا. روي معنى هٰذا عن عثمان رضي الله عنه.

فثبت أن سعيَ الصحابة كان في جَمْعِه في موضع واحد، لا في ترتيبه؛ فإن القرآنَ مكتوبٌ في اللوح المحفوظ على الترتيبِ الذي هو في مصاحفنا، أنزله الله تعالى جملةً واحدةً في شهر رمضان ليلة القدر إلى السماء الدنيا؛ كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضانَ الَّذي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ﴾، وقال الله عزَّ وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْناهُ في لَيْلَةِ القَدْرِ﴾، ثم كان يُنزِّلُه مفرَّقاً على رسوله ﷺ مدة حياتِه عند الحاجة وحدوث ما يشاء الله عز وجل؛ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وقُرْآناً فَرَقْناهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فترتيب النزول غير ترتيب التلاوة.

وكان هٰذا الاتفاق من الصحابة سبباً لبقاء القرآن في الأمة رحمةً من الله عزَّ وجلَّ على عباده، وتحقيقاً لوعده في حفظه؛ كما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ثم إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقرؤون القرآنَ بعده على الأحرف السبعة التي أقرأهم رسولُ الله ﷺ بإذن الله عزَّ وجلَّ، إلى أن وقع الاختلاف بين القرَّاء في زمن عثمان، وعظُم الأمر فيه، وكتب الناس بذٰلك من الأمصار إلى عثمان، وناشدوه الله تعالى في جمعِ الكلمة، وتدارك الناس قبل تفاقُم الأمر،

وقَدِمَ حذيفة بن اليمان من غزوة أرمينيَّة، فشافهه بذٰلك، فجمع عثمان عند ذٰلك المهاجرين والأنصارَ، وشاورهم في جمع القرآن في المصاحف على حرف واحد؛ ليزول بذٰلك الخلاف، وتتفق الكلمة، واستصوبوا رأيَه، وحضُّوه عليه، ورأوا أنه مِن أحوطِ الأمور للقرآن.

فحينئذ أرسل عثمان إلى حفصةَ: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، فأرسلت إليه، فأمر زيد بن ثابت، والرَّهْط القُرشيِّين الثلاثة، فنسخوها في المصاحف، وبعثَ بها إلى الأمصار. اهـ[1].

[الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان:]

قال ابن التين[2] وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان: أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتباً لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي ﷺ. وجَمْع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءة، حتى قرؤوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدَّى ذٰلك بعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذٰلك، فنسخ الصحف في مصحف واحد؛ مرتباً لسوره، واقتصر مِن سائر اللغات على لغة قريش؛ محتجّاً بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعاً للحرج والمشقة في ابتداء الأمر؛ فرأى أن الحاجة إلى ذٰلك قد انتهت، فاقتصر على لغة واحد.

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»: لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ وإلغاء ما ليس كذٰلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه

(١) «شرح السنة» (٤ / ٥٢١ ـ ٥٢٣)، وقد نقلته بنصه مع اختصار يسير لتمام الفائدة.

(٢) «فتح الباري» (٩ / ٢١).

ولا تأخير ولا تأويل أُثْبِت مع تنـزيل ولا منسـوخ تلاوتـه كتب مع مُثْبَت رسمه ومفروض قراءته وحفظه؛ خشية دخول الفساد والشبهة على مَن يأتي بعد.

فصلٌ
[في ترتيب الآيات]

الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذٰلك.

أما الإجماع؛ فنقله غير واحد؛ منهم الزركشي في «البرهان»، وأبو جعفر بن الزبير في «مناسباته»، وعبارته: ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف في هٰذا بين المسلمين. انتهى.

ومن النصـوص الـدالّـة على ذٰلك إجمالاً ما ثبت من قراءته ﷺ لسور عديدة، تدل قراءته ﷺ لها بمشهد من الصحابة أن ترتيب آياتها توقيفي، وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيباً سمعوا النبي ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذٰلك مبلغ التواتر.

فصلٌ
[في ترتيب السور]

وأما ترتيب السور؛ فهل هو توقيفي أيضاً، أو هو باجتهاد من الصحابة؟ فيه خلاف:

فجمهور العلماء على الثاني؛ منهم: مالك، والقاضي أبو بكر في أحد قوليه.

وذهب إلى الأول جماعة؛ منهم: القاضي في أحد قوليه، وأبو بكر بن الأنباري، والكرماني، والطيبي، وابن الحصار.

قال الزركشي في «البرهان»[1]: والخلاف بين الفريقين لفظي؛ لأن القائل بالثاني يقول: إنه رمز إليهم ذٰلك لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته، ولهٰذا قال مالك: إنما ألفوا القرآن على ما كانوا يسمعونه من النبي ﷺ، مع قوله بأن ترتيب السور باجتهاد منهم، فآل الخلاف إلى أنه: هل هو بتوقيف قولي أو بمجرد إسناد فعلي، بحيث يبقى لهم فيه مجال للنظر.

[قال السيوطي:] وسبقه إلى ذٰلك أبو جعفر بن الزبير.

قال البيهقي في «المدخل»: كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتباً سوره وآياته على هٰذا الترتيب؛ إلا الأنفال و ﴿براءة﴾.

ومال ابن عطية إلى أن كثيراً من السور كان قد عُلِم ترتيبها في حياته ﷺ؛ كالسبع الطوال، والحواميم، والمفَّصل، وأنَّ ما سوى ذٰلك يمكن أن يكون قد فوّض الأمر فيه إلى الأمة بعده.

وقال أبو جعفر بن الزبير: الآثار تشهد بأكثر مما نصَّ عليه ابن عطية، ويبقى منها قليل يمكن أن يجري فيه الخلاف.

وقال ابن حجر[2]: ترتيب بعض السور على بعضها أو معظمها لا يمتنع أن يكون توقيفيّاً، [وإن كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة].

قال: ومما يدل على أن ترتيب المصحف كان توقيفيّاً ما أخرجه أحمد[3] وأبو داود[4] وغيرهما عن أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي؛ قال: «كنت في الوفد

---

(١) (١ / ٢٥٧).

(٢) «فتح الباري» (٩ / ٤٢).

(٣) في «المسند» (٤ / ٩ و٣٤٣).

(٤) في كتاب الصلاة، باب تحزيب القرآن، (حديث رقم ١٣٩٣).

قال في «جامع الأصول» (٢ / ٤٧٥): فيه عبدالله بن عبدالرحمٰن؛ صدوق يخطىء ويهم، =

الذين أسلموا من ثقيف. . .» الحديث، وفيه: «فقال لنا رسول الله ﷺ: طرأ عليَّ حزب من القرآن، فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه. فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ؛ قلنا: كيف تحزِّبون القرآن؟ قالوا: نحزبه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفصل من ﴿قٓ﴾ حتى نختم».

قال: ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذ حزب المفصل خاصة، بخلاف ما عداه.

[قال السيوطي:] ومما يدل على أنه توقيفي كون الحواميم رتِّبت ولاء، وكذا الطواسين، ولم ترتب المسبحات ولاء، بل فصل بين سورها، وفصل بين ﴿طسم﴾ الشعراء و﴿طسم﴾ القصص ب ﴿طسٓ﴾ مع أنها أقصر منهما، ولو كان الترتيب اجتهادياً؛ لذكرت المسبحات ولاء، وأخرت ﴿طسٓ﴾ عن القصص.

والـذي ينشرح إليه الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي؛ إلا براءة والأنفال.

ولا ينبغي أن يستدل بقراءته ﷺ سوراً ولاء على أن ترتيبها كذلك، وحينئذ فلا يرد حديث[1] قراءته النساء قبل آل عمران؛ لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، ولعله فعل ذلك لبيان الجواز.

= وعثمان بن عبدالله؛ لم يوثقه غير ابن حبان. اهـ.

قلت: الحديث أورده الحافظ في «الفتح» مستدلاً به ساكتاً عليه.

(١) حديث صحيح. عن حذيفة، أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، (حديث رقم ٧٧٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب ما يقوله الرجل في ركوعه وسجوده، (حديث رقم ٨٧١ و٨٧٤)، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب تعوذ القارىء إذا مر بآية عذاب (٢ / ١٧٦ و١٧٧)، وفي كتاب قيام الليل، باب تسوية القيام والركوع (٣ / ٢٢٥ و٢٢٦). «جامع الأصول» (٦ / ٧٨).

النوع السابع والعشرون*

من مرسوم الخط وآداب كتابته

قال ابن فارس[1]: الذي نقوله: إن الخط توقيفي؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، وقال: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾، وإن هٰذه الحروف داخلة في الأسماء التي علم الله آدم.

فصلٌ

القاعدة العربية أن اللفظ يكتب بحروف هجائيَّة مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه، وقد مهَّد النحاة أصولاً وقواعد، وقد خالَفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام.

وقال أشهب: سئل مالك: هل يُكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ قال: لا؛ إلا على الكتبة الأولى. رواه الداني في «المقنع»[2]، ثم قال: ولا مخالف له من علماء الأمة.

---

* هو النوع السادس والسبعون على ترتيب السيوطي.

(١) «الصاحبي» (ص ١٠ و١٢).

(٢) (ص ١٩).

وقـال في موضع[1] آخر: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف؛ أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذٰلك؟ قال: لا.

قال أبو عمرو: يعني الواو والألف المزيدتين في الرسم المعدومتين في اللفظ؛ نحو [الواو في ﴿أولٰئك﴾، و﴿أُولي﴾، و﴿الربوا﴾، ونحو الألف في ﴿لَنْ نَدْعوا﴾، و﴿ليبلوا﴾، و﴿مائة﴾][2].

وقال الإمام أحمد: يحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذٰلك.

وقال البيهقي في «شعب الإيمان»: من يكتب مصحفاً؛ فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئاً؛ فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منَّا، فلا ينبغي أن نظنَّ بأنفسنا استدراكاً عليهم.

[قال السيوطي:] وينحصر أمر الرسم في ستة قواعد: الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والوصل، والفصل، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما.

فصلٌ
في آداب كتابته

يستحب كتابة المصحف وتحسين كتابته وتبيينها وإيضاحها وتحقيق الخط دون مشقة.

وتعليقه؛ فيكره.

---

(١) «المقنع» (ص ٣٦).

(٢) من المصدر نفسه، للإيضاح.

وكذا كتابته في الشيء الصغير.

أخرج أبو عبيد في «فضائله» عن عمر: «أنه وجد مع رجل مصحفاً قد كتبه بقلم دقيق، فكره ذلك، وضربه، وقال: عظموا كتاب الله تعالى».

وكان عمر إذا رأى مصحفاً عظيماً سرَّ به.

ويحرم كتابته بشيء نجس، وأما بالذهب؛ فهو حسن؛ كما قاله الغزالي.

وأخرج أبو عبيد عن ابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء أنهم كرهوا ذلك.

وأخرج عن ابن مسعود أنه مُرَّ عليه بمصحفٍ زُيِّنَ بالذهب، فقال: «إن أحسن ما زين به المصحف تلاوته بالحق».

قال أصحابنا: وتكره كتابته على الحيطان والجدران، وعلى السقوف أشدُّ كراهة؛ لأنه يوطأ.

وأخرج أبو عبيد عن عمر بن عبدالعزيز؛ قال: «لا تكتبوا القرآن حيث يوطأ».

وهل تجوز كتابته بقلم غير العربي؟

قال الزركشي[1]: لم أر فيه كلاماً لأحد من العلماء.

قال: ويحتمل الجواز؛ لأنه قد يحسنه من يقرؤه بالعربية، والأقرب المنع؛ كما تحرم قراءته بغير لسان العرب، ولقولهم: القلم أحد اللسانين، والعرب لا تعرف قلماً غير العربي، وقد قال الله تعالى: ﴿بِلِسانٍ عَرَبِيٍّ مُبينٍ﴾[2]. انتهى.

---

(1) «البرهان في علوم القرآن» (٢ / ٣٨٠).

(2) سورة الشعراء: ١٩٥.

* **مسألة:**

اختلف في نقط المصحف وشكله:

ويقال: أول مَن فعل ذٰلك أبو الأسود الدؤلي بأمر من عبدالملك بن مروان، وقيل: الحسن البصري ويحيى بن يعمر، وقيل: نصر بن عاصم الليثي.

وأول من وضع الهمز والتشديد والروم والإشمام: الخليل.

وقال قتادة: بدؤوا فنقطوا ثم خمَّسوا ثم عشَّروا.

وقال غيره: أول ما أحدثوا النقط عند آخر الآي، ثم الفواتح والخواتم.

وقال يحيى بن أبي كثير: ما كانوا يعرفون شيئاً مما أحدث في المصاحف إلا النقط على رؤوس الآي. أخرجه ابن أبي داود.

وقد أخرج أبو عبيد وغيره عن ابن مسعود؛ قال: جرِّدوا القرآن ولا تخلطوه بشيء.

وأخرج عن النخعي أنه كره نقط المصاحف[1].

وعن ابن سيرين أنه كره النقط والفواتح والخواتم.

وعن ابن مسعود ومجاهد أنَّهما كرها التعشير.

وأخرج ابن أبي داود عن النخعي أنه كان يكره العواشر والفواتح وتصغير المصحف وأن يكتب فيه سورة كذا وكذا.

وأخرج عنه أنه أُتي بمصحف مكتوب فيه سورة كذا وكذا آية، فقال: امح هٰذا؛ فإن ابن مسعود كان كرهه.

---

(١) انظر «كتاب المصاحف» لابن أبي داود (ص ١٥٣ ـ ١٥٧).

وقال مالك: لا بأس بالنقط في المصاحف التي تتعلَّم فيها العلماء، أمَّا الأمهات؛ فلا.

وقال الحليمي: تكره كتابة الأعشار والأخماس وأسماء السور وعدد الآيات فيه؛ لقوله: «جرِّدوا القرآن»، وأما النقط فيجوز؛ لأنه ليس له صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآناً، وإنما هي دِلالات على هيئة المقروء، فلا يضرُّ إثباتها لمن يحتاج إليها.

وقال البيهقي: من آداب القرآن أن يفخم فيكتب مفرجاً بأحسن خط، فلا يصغَّر، ولا يقرمط حروفه، ولا يخلط به ما ليس منه؛ كعدد الآيات والسجدات والعشرات والوقوف واختلاف القراءات ومعاني الآيات.

وقد أخرج ابن أبي داود[1] عن الحسن وابن سيرين أنهما قالا: «لا بأس بنقط المصاحف».

وأخرج عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن أنه قال: «لا بأْسَ بشَكْله».

وقال النووي[2]: «نقط المصحف وشكله مستحب؛ لأنه صيانة له من اللحن والتحريف».

وقال ابن مجاهد: «ينبغي أن لا يُشْكَل إلا ما يُشْكِل».

وقال الداني: لا أستجيز النقط بالسواد؛ لما فيه من التغيير لصورة الرسم، ولا أستجيز جمع قراءات شتَّى في مصحف واحد بألوان مختلفة؛ لأنه من أعظم التخليط والتغيير للمرسوم، وأرى أن تكون الحركات والتنوين والتشديد والسكون والمد بالحمرة، والهمزات بالصفرة.

---

(١) «كتاب المصاحف» (ص ١٦٠).

(٢) «التبيان في آداب حملة القرآن» (ص ١٥٠).

وقال الجرجاني من أصحابنا في «الشافي»: من المذموم كتابة تفسير كلمات القرآن بين أسطره.

فرعٌ

أخرج ابن أبي داود في كتاب «المصاحف»[1] عن ابن عباس: أنه كره أخذ الأجرة على كتابة المصاحف.

وأخرج مثله عن أيوب السختياني.

وأخرج عن عمر وابن مسعود: أنهما كرها بيع المصاحف وشراءها.

وأخرج عن محمد بن سيرين: أنه كره بيع المصاحف وشراءها وأن يستأجر على كتابتها.

وأخرج عن مجاهد وابن المسيب والحسن أنهم قالوا: لا بأس بالثلاثة.

وأخرج عن سعيد بن جبير أنه سُئل عن بيع المصاحف، فقال: «لا بأس؛ إنما يأخذون أجور أيديهم».

وأخرج عن ابن الحنفيةُ: أنه سُئل عن بيع المصاحف؛ قال: «لا بأس؛ إنما تبيع الورق».

وأخرج عن عبدالله بن شقيق؛ قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يشدِّدون في بيع المصاحف».

وأخرج عن النخعي؛ قال: «المصحف لا يُباع ولا يورث»

وأخرج عن ابن المسيب: أنه كره بيع المصاحف، وقال: «أعن أخاك بالكتاب، أو هب له».

---

(١) انظر: (ص ١٤٥ ـ ١٤٨، ١٧٦ ـ ١٩٣).

وأخرج عن عطاء عن ابن عباس؛ قال: «اشتر المصاحف ولا تبعها».

وأخرج عن مجاهد: أنه نهى عن بيع المصاحف، ورخَّص في شرائها.

وقد حصل من ذٰلك ثلاثة أقوال للسلف، ثالثها: كراهة البيع دون الشراء، وهو أصح الأوجه عندنا؛ كما صححه في «شرح المهذَّب»، ونقله في «زوائد الروضة» عن نصِّ الشافعي.

قال الرافعي: وقد قيل: إن الثمن متوجِّه إلى الدفتين؛ لأن كلام الله لا يُباع، وقيل: إنه بدل من أجرة النسخ. اهـ.

وقد تقدم إسناد القولين إلى ابن الحنفية، وابن جبير.

وفيه قول ثالث: أنه بدل منهما معاً، أخرج ابن أبي داود عن الشعبي قال: «لا بأس ببيع المصاحف، إنما يبيع الورق وعمل يديه».

فرعٌ

قال الشيخ عز الدين بن عبدالسلام في «القواعد»: القيام[1] للمصحف بدعة لم تُعْهَد في الصدر الأول.

والصواب[2] ما قاله النووي في «التبيان»[3] من استحباب ذٰلك؛ لما فيه من التعظيم وعدم التهاون.

---

(١) يعني: إذا أقدم به عليه.

(٢) بل الصواب ـ إن شاء الله ـ ما قاله ابن عبدالسلام، وكلام النووي غير مسلم، إذ قياسه القيام للمصحف على القيام للفضلاء والعلماء لا يصح لأمرين: الأول: أنه قياس مع الفارق. الثاني: أنه لا يسلَّم له ما ذهب إليه من استحباب القيام للفضلاء، بل الصواب عدم استحباب ذٰلك؛ لأن الرسول ﷺ كان يكره ذٰلك. وانظر: «المدخل» لابن الحاج (١ / ١٥٧ ـ ١٩٠).

(٣) (ص ١٥٠).

فرعٌ

يستحبُّ تقبيل المصحف؛ لأن عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه كان يفعله، وبالقياس على تقبيل الحجر؛ ذكره بعضهم، ولأنه هدية من الله تعالى فشرع تقبيله كما يستحب تقبيل الولد الصغير.

وعن أحمد ثلاث روايات: الجواز، والاستحباب، والتوقف، وإن كان فيه رفعة وإكرام؛ لأنه لا يدخله قياس، ولهٰذا قال عمر في الحجر: «لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبِّلك ما قبَّلْتُك»[1].

فرعٌ

يستحب تطييب المصحف وجعله على كرسي.

ويحرم توسده؛ لأن فيه إذلالاً وامتهاناً.

قال الزركشي[2]: وكذا مدّ الرجلين إليه.

وأخرج ابن أبي داود في «المصاحف» عن سفيان: أنه كره أن تعلَّق المصاحف.

وأخرج عن الضحاك؛ قال: «لا تتَّخِذوا للحديث كراسي ككراسي المصاحف».

---

(١) حديث صحيح. أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود، وفي مواضع أخرى. ومسلم في كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود، (حديث رقم ١٢٧٠)، وأخرجه أصحاب «السنن» أيضاً. انظر: «جامع الأصول» (٣ / ١٧٤).

(٢) (١ / ٤٧٨).

فرعٌ

يجوز تحليته بالفضة إكراماً له على الصحيح.

أخرج البيهقي عن الوليد بن مسلم؛ قال: سألت مالكاً عن تفضيض المصاحف؟ فأخرج إلينا مصحفاً، فقال: حدثني أبي عن جدِّي: أنهم جمعوا القرآن في عهد عثمان، وأنهم فضضوا المصاحف على هٰذا ونحوه.

وأما بالذهب؛ فالأصح جوازه للمرأة دون الرجل، وخصَّ بعضهم الجواز بنفس المصحف دون غلافه المنفصل عنه، والأظهر التسوية.

فرعٌ

إذا احتيج إلى تعطيل بعض أوراق المصحف لبلاء ونحوه؛ فلا يجوز وضعها في شق أو غيره؛ لأنه قد يسقط ويوطأ، ولا يجوز تمزيقها لما فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكلم، وفي ذٰلك إزراء بالمكتوب. كذا قاله الحليمي.

قال: وله غسلها بالماء، وإن أحرقها بالنار؛ فلا بأس، أحرق عثمان مصاحف كان فيها آيات وقراءات منسوخة ولم ينكر عليه.

وذكر غيره أن الإحراق أولى من الغسل؛ لأن الغسالة قد تقع على الأرض.

وجزم القاضي حسين في تعليقه بامتناع الإحراق؛ لأنه خلاف الاحترام.

والنووي بالكراهة.

وفي بعض كتب الحنفية: إن المصحف إذا بَلِي لا يحرق، بل يحفر له في الأرض ويدفن.

وفيه وقفة؛ لتعرضه للوطء بالأقدام.

فرعٌ

روى ابن أبي داود عن ابن المسيب؛ قال: «لا يقول أحدكم مصيحف ولا مسيجد، ما كان لله تعالى فهو عظيم».

فرعٌ

مذهبنا ومذهب جمهور العلماء تحريم مسّ المصحف للمحدِث، سواء كان أصغر أم أكبر؛ لقوله تعالى: ﴿لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرونَ﴾[1]، وحديث الترمذي[2]، وغيره: «لا يَمَسُّ القرآنَ إلا طاهرٌ».

خاتمة

روى ابن ماجه[3] وغيره عن أنس مرفوعاً: «سبع يجري للعبد أجرهن بعد موته وهو في قبره: من علم علماً، أو أجرى نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس نخلاً، أو بنى مسجداً، أو ترك ولداً يستغفر له من بعد موته، أو ورث مصحفاً».

---

(١) سورة الواقعة: ٧٩.

(٢) لم أجده عند الترمذي. والحديث صحيح، أخرجه: الطبراني في «الصغير» و«الكبير»، والدارقطني؛ عن ابن عمر. وأخرجه الدارقطني عن عمرو بن حزم. وأخرجه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، والحاكم، والدارقطني؛ عن حكيم بن حزام. وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (١ / ١٥٨) (حديث رقم ١٢٢).

تنبيه: ليس هناك دليل صحيح صريح يمنع المحدِث من مسِّ المصحف والقراءة منه. انظر: «تمام المنة» (ص ١٠٧ و١١٦).

(٣) لم أجده عند ابن ماجه عن أنس، وعزاه في «الجامع الصغير» إلى البزّار وسمّويه عنه، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٥٩٦)، وورد بنحوه عند ابن ماجه عن أبي هريرة. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١ / ٣٦).

النوع الثامن والعشرون*

فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز

تقدم الخلاف في ذلك في النوع [الخامس][1]، ونورد هنا أمثلة ذلك، وقد رأيت فيه تأليفاً مفرداً.

قال أبو بكر الواسطي في كتابه «الإرشاد في القراءات العشر»: في القرآن من اللغات خمسون لغة: لغة قريش، وهذيل، وكنانة، وخثعم، والخزرج، وأشعر، ونمير، وقيس عيلان، وجرهم، واليمن، وأزد شنوءة، وكندة، وتميم، وحمير، ومدين، ولخم، وسعد العشيرة، وحضرموت، وسدوس، والعمالقة، وأنمار، وغسان، ومذحج، وخزاعة، وغطفان، وسبأ، وعمان، وبنو حنيفة، وثعلب، وطيىء، وعامر بن صعصعة، وأوس، ومزينة، وثقيف، وجذام، وبليّ[2]، وعذرة، وهوازن، والنمر، واليمامة.

ومن غير العربية: الفرس، والروم، والنبط، والحبشة، والبربر،

---

* هو النوع السابع والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(١) هو النوع السادس عشر على ترتيب السيوطي.

(٢) قبيلة عظيمة من قضاعة من القحطانية، تنتسب إلى بَلِيّ بن عمرو بن الحاقن من قضاعة. «معجم قبائل العرب» (١ / ١٠٤).

والسريانية، والعبرانية، والقبط[1].

قال ابن الجوزي في «فنون الأفنان»[2]: في القرآن بلغة همدان: (الرَّيْحان): الرزق، و (العيناء): البيضاء، و (العبقري): الطنافس.

وبلغة نصر بن معاوية: (الختّار)[3]: الغدّار.

وبلغة عامر بن صعصعة: (الحفدة): الخدم.

وبلغة ثقيف: (العول)[4]: الميل.

وبلغة عكّ: (الصور)[5]: القرن.

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد»: قول من قال: نزل بلغة قريش؛ معناه عندي: الأغلب؛ لأن غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات؛ من تحقيق الهمز ونحوها، وقريش لا تهمز.

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك: أنزل القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً؛ فإنه نزل بلغة التميميين؛ كالإدغام في: ﴿مَنْ يُشاقِّ اللهَ﴾[6]، وفي: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾[7]؛ فإن إدغام المجزوم لغة تميم، ولهذا قلَّ، والفك

(1) لم يذكر سوى ثمان وأربعين لغة، وسقطت لغة همدان ونصر بن معاوية.
(2) (ص ٣٤٩ - ٣٥٠ و٣٥٢).
(3) سورة لقمان: ٣٢.
(4) سورة النساء: ٣.
(5) سورة الأنعام: ٧٣.
(6) سورة الحشر: ٤.
(7) سورة المائدة: ٥٤.

لغة أهل الحجاز، ولهذا كثر نحو: ﴿وَلْيُمْلِلِ﴾[1]، ﴿يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[2]، و﴿يَمْدُدْكُمْ﴾[3]، ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾[4]، ﴿وَمَنْ يَحْلُلْ عليهِ غَضَبي﴾[5].

قال: وقد أجمع القراء على نصب: ﴿إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[6]؛ لأن لغة الحجازيين التزام النصب في المنقطع؛ كما أجمعوا على نصب: ﴿مَا هٰذا بشراً﴾؛ لأن لغتهم إعمال (ما).

وزعم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ والأَرْضِ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ﴾[7]؛ أنه استثناء منقطع جاء على لغة بني تميم.

* فائدة:

قال الواسطي: ليس في القرآن حرف غريب من لغة قريش غير ثلاثة أحرف؛ لأن كلام قريش سهل ليِّن واضح، وكلام العرب وحشيٌّ غريب، فليس في القرآن إلا ثلاثة أحرف غريبة: ﴿فَسَيُنْغِضونَ﴾[8] وهو تحريك الرأس، ﴿مُقيتاً﴾[9]: مقتدراً، ﴿فَشَرِّدْ بِهِمْ﴾[10]: سمِّع.

---

(1) سورة البقرة: ٢٨٢.

(2) سورة آل عمران: ٣١.

(3) سورة نوح: ١٢.

(4) سورة طه: ٣١.

(5) سورة طه: ٨١.

(6) سورة النساء: ١٥٧.

(7) سورة النمل: ٦٥.

(8) سورة الإسراء: ٥١.

(9) سورة النساء: ٨٥.

(10) سورة الأنفال: ٥٧.

النوع التاسع والعشرون*

فيما وقع فيه بغير لغة العرب

اختلف الأئمة في وقوع المعرَّب في القرآن:

فالأكثرون ـ ومنهم الإمام الشافعي(١)، وابن جرير(٢)، وأبو عبيدة(٣)، والقاضي أبو بكر(٤)، وابن فارس(٥) ـ على عدم وقوعه فيه؛ لقوله تعالى: ﴿قُرْآناً عَربياً﴾(٦)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْناهُ قُرْآناً أَعْجَمِياً لَقالوا لَوْلا فُصِّلَتْ آياتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وعَرَبِيٌّ﴾(٧).

وقد شدَّد الشافعي في النكير على القائل بذلك.

وقال أبو عبيدة(٣): إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمَن زعم أنه فيه

---

* هو النوع الثامن والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(١) «الرسالة» (ص ٤٢ ـ ٥٣).

(٢) «جامع البيان» (١ / ١١ ـ ٢٠).

(٣) «مجاز القرآن» (١ / ١٧ ـ ١٩).

(٤) «إعجاز القرآن» (ص ٣١).

(٥) «الصاحبي» (ص ٤١ ـ ٤٧).

(٦) سورة يوسف: ٢، وغيرها.

(٧) سورة فصلت: ٤٤.

غير العربية؛ فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا[1] بالنبطية فقد أكبر القول.

وقال ابن أوس: لو كان فيه من لغة غير العرب شيء؛ لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغات لا يعرفونها.

وقال ابن جرير[2]: ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن أنها بالفارسية والحبشية والنبطية أو نحو ذلك؛ إنما اتَّفق فيها توارد اللغات، فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد.

وقال غيره: بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلغتهم بعض مخالطة لسائر الألسن في أسفارهم، فعلقت من لغاتهم ألفاظاً غيرت بعضها بالنقص من حروفها واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها حتى جرت مجرى العربي الفصيح، ووقع بها البيان، وعلى هٰذا الحد نزل بها القرآن.

وقال آخرون: كل هٰذه الألفاظ عربية صرفة، ولكن لغة العرب متسعة جدّاً، ولا يبعد أن تخفى على الأكابر الجلة، وقد خفي على ابن عباس معنى ﴿فاطر﴾.

قال الشافعي في «الرسالة»[3]: لا يحيط باللغة إلا نبيٌّ.

وقال أبو المعالي عزيزي بن عبدالملك: إنما وجدت هٰذه الألفاظ في لغة العرب؛ لأنها أوسع اللغات، وأكثرها ألفاظاً، ويجوز أن يكونوا سبقوا إلى هٰذه الألفاظ.

---

(١) أثبت ما في الطبعة المحققة، وتصحفت في طبعة الحلبي «كذاباً»، واللفظة في «مجاز القرآن»: «من زعم أن ﴿طه﴾ بالنبطية فقد أكبر».

(٢) «جامع البيان» (١ / ١٤ ـ ١٧).

(٣) (ص ٤٢).

وذهب آخرون إلى وقوعه فيه.

وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾[1] بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربياً، والقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية.

وعن قوله تعالى: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ وعَرَبِيٌّ﴾[2]؛ بأن المعنى من السياق: أكلام عجمي ومخاطب عربي.

واستدلوا: باتفاق النحاة على أن منع صرف نحو (إبراهيم) للعلمية والعجمة.

وردَّ هٰذا الاستدلال بأن الأعلام ليست محلَّ خلاف، فالكلام في غيرها موجَّه بأنه إذا اتفق على وقوع الأعلام؛ فلا مانع من وقوع الأجناس.

[قال السيوطي:] وأقوى ما رأيته للوقوع، وهو اختياري، ما أخرجه ابن جرير[3] بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل؛ قال: «في القرآن من كل لسان».

وروي مثله عن سعيد بن جبير ووهب بن منبه.

فهٰذه إشارة إلى أن حكمة وقوع هٰذه الألفاظ في القرآن أنه حوى علوم الأولين والآخرين، ونبأ كل شيء، فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن؛ ليتم إحاطته بكل شيء، فاختير له من كل لغة أعذبها وأخفها وأكثرها استعمالاً للعرب[4].

(1) سورة طٰه: ١١٣ وغيرها.

(2) سورة فصلت: ٤٤.

(3) «جامع البيان» (١ / ١٤) (رقم ٦).

(4) العجب من السيوطي أن يختار هٰذا القول، وغاية ما ذكر من الأدلة أنها اجتهادات وآراء =

ثم رأيت ابن النقيب صرَّح بذٰلك، فقال: من خصائص القرآن على سائر كتب الله تعالى المنزَّلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أُنزلت عليهم، لم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم، والقرآن قد احتوى على جميع لغات العرب، وأنزل فيه بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة شيء كثير. اهـ.

وأيضاً؛ فالنبي ﷺ مرسل إلى كل أمة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ﴾[1]، فلا بد وأن يكون في الكتاب المبعوث به من لسان كل قوم وإن كان أصله بلغة قومه هو[2].

وقد رأيت الخُوَيِّي ذكر لوقوع المعرَّب في القرآن فائدة أخرى، فقال: إن قيل: إن ﴿إِسْتَبْـرَق﴾ ليس بعربي، وغير العربي من الألفاظ دون العربي في الفصاحة والبلاغة. فنقول: لو اجتمع فصحاء العالم وأرادوا أن يتركوا هٰذه اللفظة ويأتوا بلفظ يقوم مقامها في الفصاحة؛ لعجزوا عن ذٰلك، وذٰلك لأن الله تعالى إذا حثَّ عباده على الطاعة، فإن لم يرغبهم بالوعد الجميل ويخوِّفهم بالعذاب الـوبيل؛ لا يكون حثه على وجه الحكمة، فالوعد والوعيد نظراً إلى الفصاحة واجب، ثم إن الوعد بما يرغب فيه العقلاء، وذٰلك منحصر في أمور: الأماكن

= لا تقوى على منازعة ظاهر النصوص الصريحة السابقة.

وقد قال الطبري: معنى قول من قال: «في القرآن من كل لسان» عندنا ـ والله أعلم ـ: أن فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق به، نظير ما وصفناه من القول فيما مضى. . . وإذا كان ذٰلك كذٰلك؛ فبيِّن إذاً خطأ من زعم أن القائل من السلف: «في القرآن من كل لسان» إنما عنى بقيله ذٰلك: أن فيه من البيان ما ليس بعربي، ولا جائز نسبته إلى لسان العرب. اهـ. «جامع البيان» (١ / ١٧ ـ ١٩) باختصار.

(١) سورة إبراهيم: ٤.

(٢) وهٰذا الدليل غير مسلم، إذ قد صرح الله عز وجل بأنه أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وهو لسان قوم النبي ﷺ، وقد تكلم على هٰذا الشافعي في «الرسالة» (ص ٤٥ ـ ٥٢).

الـطيبـة، ثم المـآكل الشهية، ثم المشارب الهنية، ثم الملابس الرفيعة، ثم المناكح اللذيذة، ثم ما بعده مما يختلف فيه الطِّباع، فإذن؛ ذكر الأماكن الطيبة والوعد بها لازم عند الفصيح، ولو تركه؛ لقال من أُمِر بالعبادة ووُعِد عليها بالأكل والشرب: إن الأكل والشرب لا ألتذُّ به إذا كنت في حبس أو موضع كريه. فلذا ذكـر الله الجنـة ومساكن طيبة فيها، وكان ينبغي أن يذكر من الملابس ما هو أرفعها، وأرفع الملابس في الدنيا الحرير، وأما الذهب؛ فليس مما يُنسج منه ثوب. ثم إن الثـوب من غير الحـرير لا يعتبر فيه الوزن الثقيل، وربما يكون الصفيق الخفيف أرفع من الثقيل الوزن. وأما الحرير؛ فكلما كان ثوبه أثقل؛ كان أرفع، فحينئذ وجب على الفصيح أن يذكر الأثقل الأثخن، ولا يتركه في الوعد؛ لئلا يقصر في الحث والدعاء.

ثم إن هٰذا الواجب الذكر؛ إما أن يذكر بلفظ واحد موضوع له صريح، أو لا يذكر بمثل هٰذا، ولا شك أن الذكر باللفظ الواحد الصريح أولى؛ لأنه أوجز وأظهر في الإفادة، وذٰلك: ﴿إِسْتَبْرَق﴾.

فإن أراد الفصيح أن يترك هٰذا اللفظ ويأتي بلفظ آخر؛ لم يمكنه؛ لأن ما يقـوم مقامه إما لفظ واحد أو ألفاظ متعددة، ولا يجد العربي لفظاً واحداً يدلُّ عليه؛ لأن الثياب من الحرير عرفها العرب من الفرس، ولم يكن لهم بها عهد، ولا وضـع في اللغـة العربية للديباج الثخين اسم، وإنما عرّبوا ما سمعوا من العجم، واستغنَوْا به عن الوضع؛ لقلة وجوده عندهم، وندرة تلفظهم به.

وأمَّا إن ذكره بلفظين فأكثر؛ فإنه يكون قد أخلَّ بالبلاغة؛ لأن ذكر لفظين بمعنى يمكن ذكره بلفظ تطويل، فعلم بهٰذا أن لفظ ﴿إِسْتَبْرق﴾ يجب على كل فصيح أن يتكلم به في موضعه، ولا يجد ما يقوم مقامه، وأي فصاحة أبلغ من أن لا يوجد غيره مثله؟! اهـ.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام بعد أن حكى القول بالوقوع عن الفقهاء والمنع عن أهل العربية: والصواب ـ عندي ـ مذهب فيه تصديق القولين جميعاً، وذلك أن هٰذه الأحرف أصولها أعجمية ـ كما قال الفقهاء ـ، لكنها وقعت للعرب، فعرَّبتها بألسنتها، وحوَّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هٰذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنها عربية؛ فهو صادق، ومَن قال: عجمية؛ فصادق.

ومال إلى هٰذا القول الجواليقي[1]، وابن الجوزي[2]، وآخرون.

وقد أفردتُ في هٰذا النوع كتاباً سميته «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرَّب»[3].

ooooo

---

(١) «المعرَّب» (ص ٩٢)، دار القلم، تحقيق: د. ف عبدالرحيم.

(٢) «فنون الأفنان» (٣٤١ ـ ٣٥٢)، ولم يصرح باختيار، لكن نقل كلاماً لأبي منصور الجواليقي يوافق ما نقله السيوطي هنا عن أبي عبيد، ولم يعقِّب عليه، ولم يرده.

(٣) مطبوع، بتعليق سمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

النوع الثلاثون*

في معرفة إعرابه

[فائدة هٰذا النوع:]

من فوائد هٰذا النوع معرفة المعنى؛ لأن الإعراب يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين.

أخرج أبو عبيد في «فضائله» عن عمر بن الخطاب؛ قال: «تعلَّموا اللحن والفرائض والسنن كما تعلمون القرآن».

وأخرج عن يحيى بن عتيق؛ قال: قلت للحسن: يا أبا سعيد! الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءته. قال: «حسنٌ يا ابن أخي! فتعلَّمْها؛ فإن الرجل يقرأ الآية، فيعي بوجهها، فيهلك فيها».

[الأمور التي يجب مراعاتها عند إعراب القرآن:]

على الناظر في كتاب الله تعالى، الكاشف عن أسراره، النظر في الكلمة وصيغتها ومحلِّها؛ ككونها مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً، أو في مبادىء الكلام أو في جواب... إلى غير ذٰلك.

---

* هو النوع الحادي والأربعون على ترتيب السيوطي.

ويجب عليه مراعاة أمور:

أحدها: وهو أول واجب: عليه أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب؛ فإنه فرع المعنى، ولهٰذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

قال ابن هشام[1]: وقد زلَّت أقدام كثير من المعربين راعوا في الإعراب ظاهر اللفظ ولم ينظروا في موجب المعنى، من ذٰلك قوله: ﴿أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آباؤُنا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ في أَمْوالِنا مَا نَشاءُ﴾[2]؛ فإنه يتبادر إلى الذهن عطف ﴿أَنْ نفعَلَ﴾ على ﴿أَنْ نترُكَ﴾، وذٰلك باطلٌ؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على (ما)، فهو معمول للترك، والمعنى: أن نترك أن نفعل، وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى (أن) والفعل مرتين، وبينهما حرف عطف.

الثاني[3]: أن يراعي ما تقتضيه الصناعة، فربما راعى المعرب وجهاً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة، فيخطىء.

ـ من ذٰلك قول بعضهم: ﴿وثمودَ فما أَبْقى﴾[4] أن ثمود مفعول به مقدَّم، وهٰذا ممتنع؛ لأن لـ (ما) النافية الصَّدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بل هو معطوف على ﴿عاداً﴾، أو على تقدير: وأَهْلَكَ ثَمود.

ـ وكذا قول غيره في ﴿مَلْعونينَ أَيْنَما ثُقِفوا﴾[5] أنه حالٌ من معمول

---

(1) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٢٧ و٥٢٩)، وانظر: «التفسير القيم» (ص ٢٦٨).

(2) سورة هود: ٨٧.

(3) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٣٩).

(4) سورة النجم: ٥١.

(5) سورة الأحزاب: ٦١.

(ثُقِفُوا) أو (أخذوا) باطل؛ لأن الشرط له الصدر، بل هو منصوب على الذمِّ.

الثالث[1]: أن يكون مليّاً بالعربية؛ لئلا يُخَرِّج على ما لم يثبت:

ـ كقول أبي عُبيدة: ﴿كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾[2]: أن الكاف قسمٌ. حكاه مكيٌّ[3] وسكت عليه، فشنَّع ابن الشجري عليه في سكوته.

ويبطله: أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم، وإطلاق ما الموصولة على الله، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل ﴿أَخْرَجَكَ﴾ وباب ذٰلك الشعر، [ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما][4].

وأقرب ما قيل في الآية أنها مع مجرورها خبر محذوف؛ أي: هٰذه الحال من تنفيلك للغـزاة على ما رأيت من كراهتهم لها كحال إخراجك للحرب في كراهيتهم له.

ـ وكقـول ابن مهـران [في كتـاب «الشـواذ» فيمن قرأ][4]: ﴿إِنَّ البَقَـرَ تَّشـابَهَتْ﴾[5]؛ بتشـديد التـاء: أن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي، ولا حقيقة لهٰذه القاعدة، وإنما أصل القراءة: (إن البقرة تشابهت)؛ بتاء الوحدة، ثم أدغمت في تاء (تشابهت)، فهو إدغام من كلمتين.

الـرابـع[6]: أن يتجنب الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة واللغات الشاذة ويخرِّج على القريب والقوي والفصيح، فإن لم يظهر فيه إلا الوجه البعيد؛ فله

---

(١) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٤٦).

(٢) سورة الأنفال: ٥.

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (١ / ٣١٠).

(٤) زيادة من «مغني اللبيب» (٢ / ٥٤٦ و٥٤٧).

(٥) سورة البقرة: ٧٠.

(٦) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٤٨).

عذر، وإن ذكر الجميع لقصد الإعراب والتكثير؛ فصعب شديد، ولبيان المحتمل وتدريب الطالب؛ فحسن في غير ألفاظ القرآن، أمَّا التنزيل؛ فلا يجوز أن يخرِّج إلا ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء؛ فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسُّف.

ـ ومن ثم خطىء من قال في ﴿وَقِيْلِهِ﴾[1]: [إنه عطف على لفظ (الساعة) فيمن خفض، وعلى محلها فيمن نصب، مع][2] ما بينَهُما من التباعد، والصواب أنه قسم أو مصدر (قال) مقدَّراً.

ـ ومن قال في ﴿إِنَّ الَّذينَ كَفَرُوا بالذِّكْرِ﴾[3]: إن خبره: ﴿أُولٰئِكَ يُنادَوْنَ مِنْ مَكانٍ بَعيدٍ﴾[3]، والصواب أنه محذوف.

الخامس[4]: أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة.

ـ فتقول في نحو ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾[5]: يجوز كون ﴿الأَعْلى﴾ صِفة للرب، وصفة للاسم.

ـ وفي نحو ﴿هُدىً للمُتَّقينَ الَّذينَ﴾[6]: يجوز كون ﴿الَّذينَ﴾ تابعاً، ومقطوعاً إلى النصب بإضمار: أعني أو أمدح، وإلى الرفع بإضمار: هو.

السادس[7]: أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، ومتى لم

---

(١) سورة الزخرف: ٨٨.

(٢) من «مغني اللبيب» (٢ / ٥٤٩)، والسيوطي رحمه الله اختصر فأخلَّ.

(٣) سورة فصلت: ٤١ و٤٤.

(٤) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٥٦).

(٥) سورة الأعلى: ١.

(٦) سورة البقرة: ٢ و٣.

(٧) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٦٩).

يتأمَّلْها؛ اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

ـ ومن ثمَّ خطىء الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ . إِلٰهِ النَّاسِ﴾[1]؛ أنهما عطفا بيان، والصواب أنهما نعتان؛ لاشتراط الاشتقاق في النعت، والجمود في عطف البيان.

ـ وفي قوله في ﴿إِنَّ ذٰلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمَ أَهْلِ النَّارِ﴾[2] [في قراءة ابن أبي عبلة][3] بنصب ﴿تَخاصُمَ﴾: إنه صفة للإشارة؛ لأن اسم الإشارة إنما يُنْعَتُ بذي اللام الجنسية، والصواب كونه بدلاً.

السابع[4]: أن يراعي في كل تركيب ما يشاكله، فربما خرَّج كلاماً على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذٰلك الموضع بخلافه.

ـ ومن ثَمّ خطىء الزمخشري في قوله: ﴿ومُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾[5]؛ أنـه عطف على ﴿فـالِقُ الحَبِّ والنَّوَى﴾[5]، ولم يجعله معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ﴾[6]؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ ويُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ﴾[6] بالفعل فيهما يدل على خلاف ذٰلك.

ـ ومن ثم خطىء من قال في ﴿ذٰلِـكَ الكِتابُ لَا رَيْبَ﴾[7]: إن الوقف

---

(١) سورة الناس: ٢ و٣.

(٢) سورة صٓ: ٦٤.

(٣) من «مغني اللبيب» (٢ / ٥٧٥).

(٤) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٩٣).

(٥) سورة الأنعام: ٩٥.

(٦) سورة الروم: ١٩.

(٧) سورة البقرة: ٢.

[هنا] على ﴿رَيْبَ﴾، [ويبتدىء] ﴿فيهِ هُدىً﴾، ويدلُّ على خلاف ذٰلك قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿تَنْزِيلُ الكِتابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمينَ﴾[1].

* تنبيه:

وكـذا إذا جاءت قراءة أخـرى في ذٰلـك المـوضـع بعينـه تسـاعد أحد الإعرابين؛ فينبغي أن يترجَّح؛ كقوله: ﴿ولٰكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ﴾[2]؛ قيل: التقدير: ولكن ذا البر، وقيل: ولكن البرَّ برُّ مَن آمن، ويؤيد الأول أنه قُرىء: ﴿ولكنَّ البارَّ﴾.

* تنبيه[3]:

وقـد يوجـد ما يرجِّـح كلًّا من المحتمـلات، فينظر في أولاها؛ نحو: ﴿فـاجْعَلْ بَيْنَنا وبينَكَ مَوْعِداً﴾[4]، فـ ﴿مَوْعِداً﴾ محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿لا نُخْلِفُـهُ نَحْنُ ولا أَنْتَ﴾[4]، وللزَّمـان، ويشهـد له: ﴿قَـالَ مَوْعِـدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ﴾[5]، وللمكان، ويشهد له ﴿مَكاناً سُوَى﴾[4]، وإذا أعرب ﴿مَكاناً﴾ بدلاً منه لا ظرفاً لتخلفه؛ تعيَّن ذٰلك.

الثامن[6]: أنه يراعى الرسم.

ـ ومن ثم خطىء مَن قال في ﴿سَلْسَبيلاً﴾[7]: إنها جملة أمرية؛ أي:

---

(١) سورة السجدة: ٢.

(٢) سورة البقرة: ١٧٧.

(٣) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٩٥).

(٤) سورة طٰه: ٥٨.

(٥) سورة طٰه: ٥٩.

(٦) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٩٥).

(٧) سورة الإنسان: ١٨.

سلْ طريقاً موصولة إليها؛ لأنها لو كانتْ كذٰلك؛ لكتبت مفصولة.

ـ ومَن قال في ﴿إنْ هٰذانِ لَساحِرانِ﴾[1]: إنها ـ إنْ واسمها ـ؛ أي: إن القصة، و(ذان) مبتدأ خبره ﴿لَساحِرانِ﴾، والجملة خبر (إن)، وهو باطل برسم (إن) منفصلة و(هٰذان) متصلة.

التاسع[2]: أن يتأمَّل عند ورود المشتبهات.

ومن ثمَّ خطىء من قال في ﴿أَحْصَى لِما لَبِثُوا أَمَداً﴾[3]: إنه أفعل تفضيل، والمنصوب تمييز، وهو باطل؛ فإنَّ الأمد ليس مُحْصياً، بل مُحْصىً، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعلاً في المعنى، فالصواب أنه فعل، و(أمد) مفعول؛ مثل: ﴿وأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾[4].

العاشر[5]: أن لا يخرج على خلاف الأصل أو خلاف الظاهر بغير مقتضى.

ومن ثمَّ خطىء مكيٌّ[6] في قوله في ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقاتِكُمْ بِالمَنِّ والأَذَى [كالذي]﴾[7]: إن الكاف نعت لمصدر [محذوف][8]؛ أي: إبطالاً كإبطالِ الذي، والوجه كونه حالاً من (الواو)؛ أي: لا تُبطِلوا صدقاتكم مشبهين الذي،

---

(١) سورة طٰه: ٦٣.

(٢) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٩٨).

(٣) سورة الكهف: ١٢.

(٤) سورة الجن: ٢٨.

(٥) «مغني اللبيب» (٢ / ٥٩٩).

(٦) «مشكل إعراب القرآن» (١ / ١٣٩).

(٧) سورة البقرة: ٢٦٤.

(٨) من «مغني اللبيب» (٢ / ٥٩٩).

فهٰذا لا حذف فيه.

الحادي عشر: أن يبحث عن الأصلي والزائد.

نحو: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكاحِ﴾[1]؛ فإنه قد يتوهم أن الواو في ﴿يَعْفُونَ﴾ ضمير الجمع، فيشكل إثبات النون، وليس كذٰلك، بل هي لام الكلمة، فهي أصلية، والنون ضمير النسوة، والفعل معها مبنيٌّ، ووزنه يفعلن؛ بخلاف ﴿أَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ﴾[1]؛ فالواو فيه ضمير الجمع، وليس من أصل الكلمة.

الثاني عشر: أن يجتنب إطلاق لفظ (الزائدة) في كتاب الله تعالى؛ فإن الزائد قد يفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله منزَّه عن ذٰلك، ولهٰذا فرَّ بعضهم إلى التعبير بدله بـ (التأكيد) و (الصلة) و (المقحم).

وقال ابن الخشاب: اختلف في جواز إطلاق لفظ (الزائد) في القرآن:

فالأكثرون على جوازه؛ نظراً إلى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم، ولأن الزيادة بإزاء الحذف، هٰذا للاختصار والتخفيف وهٰذا للتوكيد والتوطئة.

ومنهم مَن أبى ذٰلك، وقال: هٰذه الألفاظ المحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعان تخصها، فلا أقضي عليها بالزيادة.

قال: والتحقيق أنه إن أريد بالزيادة إثبات معنى لا حاجة إليه؛ فباطل؛ لأنه عبث، فتعيَّن أن إلينا به حاجة، لكن الحاجة إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقاصد، فليست الحاجة إلى اللفظ الذي عدَّه هٰؤلاء زيادة كالحاجة إلى اللفظ المزيد عليه. انتهى.

[قال السيوطي:] وأقول: بل الحاجة إليه كالحاجةِ إليه سواء، بالنظر إلى

(١) سورة البقرة: ٢٣٧.

مقتضى الفصاحة والبلاغة، وأنه لو ترك؛ كان الكلام دونه ـ مع إفادته أصل المعنى المقصود ـ أبتر خالياً عن الرونق البليغي، لا شبهة في ذٰلك[1].

ومثل هٰذا يستشهد عليه بالإسناد البياني الذي خالط كلام الفصحاء، وعرف مواقع استعمالهم، وذاق حلاوة ألفاظهم.

وأمّا النحوي الجافي؛ فعن ذٰلك بمنقطع الثرى.

*** تنبيهات:**

الأول: قد يتجاذب المعنى والإعرابُ الشيءَ الواحد؛ بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه، والمتمسَّك به صحة المعنى، ويؤوَّل لصحة المعنى الإعراب.

ـ وذٰلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلى رَجْعِهِ لَقادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرائِرُ﴾[2]، فالظرف الذي هو ﴿يَوْمَ﴾ يقتضي المعنى أنه يتعلق بالمصدر، وهو (رجع)؛ أي: إنه على رجعه في ذٰلك اليوم لقادر، ولكن الإعراب يمنع منه؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، فيُجعل العامل فيه فعلاً مقدَّراً دلَّ عليه المصدر.

ـ وكذا: ﴿أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُم إذ تُدْعَوْنَ إلى الإيمانِ﴾[3]، فالمعنى يقتضي تعلُّق إذ بالمقت، والإعراب يمنعه؛ للفصل المذكور، فيقدَّر له فعل يدل عليه.

الثاني: قد يقع في كلامهم: «هٰذا تفسير معنى» و«هٰذا تفسير إعراب»،

---

(١) انظر ما كتبه محمد عبدالله دراز حول هٰذا في كتابه الماتع «النبإ العظيم» (ص ١٣٠ وما بعدها).

(٢) سورة الطارق: ٨ ـ ٩.

(٣) سورة غافر: ١٠.

والفرق بينهما أن تفسير الإعراب لا بدَّ فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذٰلك.

[أهم المصنفات في هٰذا النوع]:

أفرد بالتصنيف خلائق منهم:

- مكي، وكتابه في المشكل خاصة[1].
- والحوفي، وهو أوضحها[2].
- وأبو البقاء العكبري، وهو أشهرها[3].
- والسمين، وهو أجلها، على ما فيه من حشو وتطويل[4].
- ولخَّصَهُ السفاقسي فحرَّره.
- و«تفسير» أبي حيان[5] مشحون بذٰلك.

ooooo

---

(١) واسمه «مشكل إعراب القرآن»، مطبوع بتحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

(٢) له كتاب «إعراب القرآن» في عشر مجلدات. «طبقات المفسرين» (١ / ٣٨٨).

(٣) مطبوع متداول، منه طبعة على حاشية الجمل على الجلالين، وله طبعة بتحقيق إبراهيم عطوة.

(٤) وهو غير تفسيره «الدر المصون» الذي يصدر الآن تباعاً، بتحقيق الدكتور الخرَّاط، كما يظهر، والله أعلم.

(٥) واسمه «البحر المحيط»، وهو مطبوع متداول.

النوع الحادي والثلاثون*

في معرفة حفاظه ورواته

روى البخاري[1] عن عبدالله بن عمرو بن العاص؛ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «خذوا القرآن من أربعة: من عبدالله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب»؛ تعلّموا منهم.

والأربعة المذكورون: اثنان من المهاجرين، وهما المبدوء بهما، واثنان من الأنصار.

وسالم: هو ابن معقل، مولى أبي حذيفة.

ومعاذ: هو ابن جبل.

والظاهر أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذٰلك القول، ولا يلزم من ذٰلك أن لا يكون أحد في ذٰلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن، بل كان الذين يحفظون مثلَ الذي حفظوه وأزيد جماعةً من الصحابة.

وفي الصحيح[2] في غزوة بئر معونة أن الذين قتلوا بها من الصحابة كان

---

* هو النوع العشرون على ترتيب السيوطي.

(١) في كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب رسول الله ﷺ وفي مواضع أخرى، وأخرجه مسلم والترمذي. «جامع الأصول» (٨ / ٥٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع، وفي مواضع أخرى، وأخرجه =

يقال لهم: القرَّاء، وكانوا سبعين رجلاً.

روى البخاري[1] أيضاً عن قتادة؛ قال: «سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد. قلت: مَن أبو زيد؟ قال: أحد عمومتي».

وروى أيضاً من طريق ثابت عن أنس؛ قال: «مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد».

وفيه مخالفة لحديث قتادة من وجهين:

أحدهما: التصريح بصيغة الحصر في الأربعة.

والآخر: ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب.

وقد استنكر جماعة من الأئمة الحصر في الأربعة.

وقال المازري: لا يلزم من قول أنس: «لم يجمعه غيرهم»: أن يكون الواقع في نفس الأمر كذٰلك؛ لأن التقدير أنه لا يعلم أنَّ سواهم جمعه، وإلا؛ فكيف الإحاطة بذٰلك مع كثرة الصحابة وتفرُّقهم في البلاد؟ وهٰذا لا يتمُّ إلا إن كان لَقِيَ كلَّ واحد منهم على انفراده وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع في عهد النبي ﷺ، وهٰذا في غاية البعد عن العادة، وإذا كان المرجع إلى ما في علمه؛ لم يلزم أن يكون الواقع كذٰلك.

قال: وقد تمسَّك بقول أنس هٰذا جماعة من الملاحدة، ولا متمسَّك لهم

= مسلم. «جامع الأصول» (٨ / ٢٦٠ ـ ٢٦٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب القرَّاء من أصحاب رسول الله ﷺ، وأخرجه مسلم. «جامع الأصول» (٢ / ٥٠٧ ـ ٥٠٨).

فيه؛ فإنا لا نسلم حمله على ظاهره.

سلَّمناه، ولكن؛ من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذٰلك؟!

سلَّمناه، لكن لا يلزم من كون كلٍّ من الجم الغفير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعَه الجمُّ الغفير، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه، بل إذا حفظ الكلُّ الكلَّ ـ ولو على التوزيع ـ؛ كفى.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: الجواب عن حديث أنس من أوجه:

أحدها: أنه لا مفهوم له، فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه.

الثاني: المراد: لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها إلا أولٰئك.

الثالث: لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولٰئك.

الرابع: أن المراد بجمعه: تلقِّيه من في رسول الله ﷺ، لا بواسطة؛ بخلاف غيرهم، فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة.

الخامس: أنهم تصدَّوا إلى إلقائه وتعليمه، فاشتهروا به، وخفي حال غيرهم عمَّن عرف حالهم، فحصر ذٰلك فيهم بحسب علمه، وليس الأمر في نفس الأمر كذٰلك.

السادس: المراد بالجمع الكتابة، فلا ينفي أن يكون غيرهم جمعه حفظاً عن ظهر قلبه، وأما هٰؤلاء جمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب.

السابع: المراد أن أحداً لم يفصح بأنه جمعه ـ بمعنى: أكمل حفظه في عهد رسول الله ﷺ ـ إلا أولٰئك؛ بخلاف غيرهم، فلم يفصح بذٰلك؛ لأن أحداً منهم لم يكمله إلا عند وفاة رسول الله ﷺ حين نزلت آخر آية، فلعل هٰذه الآية

الأخيرة وما أشبهها ما حضرها إلا أولئك الأربعة ممَّن جمع جميع القرآن قبلها، وإن كان قد حضرها مَن لم يجمع غيرها الجمع الكثير.

الثامن: أن المراد بجمعه السمع والطاعة له والعمل بموجبه.

قال ابن حجر(١): وفي غالب هٰذه الاحتمالات تكلُّف، ولا سيما الأخير.

قال: وقد ظهر لي احتمال آخر، وهو أن المراد بإثبات ذٰلك للخزرج دون الأوس فقط، فلا ينفي ذٰلك عن غير القبيلتين من المهاجرين؛ لأنه قال ذٰلك في معرض المناظرة بين الأوس والخزرج؛ كما أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس؛ قال: افتخر الحيان: الأوس والخزرج، فقال الأوس: منا أربعة: من اهتزَّ له العرش: سعد بن معاذ، ومَن عدلت شهادته شهادة رجلين: خزيمة بن أبي ثابت، ومَن غسلته الملائكة: حنظلة بن أبي عامر، ومن حمته الدَّبْر: عاصم بن أبي ثابت؛ أي: ابن أبي الأفلح. فقال الخزرج: منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم، فذكروهم.

وقد ذكر أبو عبيد في كتاب «القراءات» القراء من أصحاب النبي ﷺ، فعدَّ من المهاجرين: الخلفاء الأربعة، وطلحة، وسعداً، وابن مسعود، وحذيفة، وسالماً، وأبا هريرة، وعبدالله بن السائب، والعبادلة، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة.

[ولكنَّ بعض هٰؤلاء إنما أكمله بعد النبي ﷺ، فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس.

وعد ابن أبي داود في كتاب «الشريعة» من المهاجرين أيضاً: تميم بن أوس الداري، وعقبة بن عامر، ومن الأنصار: عبادة بن الصامت، ومعاذاً الذي

---

(١) «فتح الباري» (٩ / ٥١ ـ ٥٢).

يُكنى أبـا حليمـة، ومجمع بن حارثة، وفضالة بن عبيد، ومسلمة بن مخلد، وغيرهم، وصرَّح بأنَّ بعضهم إنما جمعه بعد النبي ﷺ.

وممَّن جمعه أيضاً: أبو موسى الأشعري. ذكره أبو عمرو الداني][1].

* **فائدة:**

ظفرت بامرأة من الصحابيات جمعت القرآن لم يعدَّها أحدٌ[2] ممَّن تكلَّم في ذٰلك، فأخرج ابن سعد في «الطبقات»[3]: أنبأنا الفضل بن دُكين: حدثنا الوليد بن عبدالله بن جميع؛ قال: حدثتني جدتي عن أم ورقة بنت عبدالله بن الحـارث، وكان رسول الله ﷺ يزورها ويسميها الشهيدة، وكانت قد جمعت القرآن، [وكان][3] رسول الله ﷺ حين غزا بدراً قالت له: أتأذن لي فأخرج معك أداوي جرحاكم وأمرِّض مرضاكم لعلَّ الله يهدي لي شهادة؟ قال: «إن الله مهدٍ لك شهادة». وكان ﷺ قد أمرها أن تؤمَّ أهل دارها، وكان لها مؤذن، [وكانت تؤم أهل دارها حتى][3] غمَّها غلام لها وجارية كانت قد دبّرتهما فقتلاها في إمارة عمـر، [فقيل: إن أم ورقة غمَّها غلامها وجاريتها فقتلاها وإنهما هربا، فأتى بهمـا، فصلبهما، فكانا أول مصلوبين بالمدينة][3]. وقال عمر: صدق رسول الله، كان يقول: «انطلقوا بنا نزور الشهيدة».

فصلٌ

المشتهـرون بإقـراء القرآن من الصحابة سبعة: عثمان، وعلي، وأبي،

---

(1) من «فتح الباري» (٩ / ٥٢)، والسيوطي اختصر فأخل.

(2) كذا قال، وفي المصدر الذي نقل عنه آنفاً قال ابن حجر: وعدَّ بعض المتأخرين من القراء: عمرو بن العاص وسعد بن عبادة وأم ورقة. (٩ / ٥٢).

(3) (٨ / ٤٥٧).

وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري؛ كذا ذكرهم الذهبي في «طبقات القراء»[1]؛ قال: وقد قرأ على أبي جماعة من الصحابة؛ منهم: أبو هريرة، وابن عباس، وعبدالله بن السائب. وأخذ ابن عباس عن زيد أيضاً. وأخذ عنهم خلق من التابعين.

ooooo

(١) من «الطبقات» لابن سعد (٨ / ٤٥٧).

النوع الثاني والثلاثون*

في معرفة العالي والنازل من أسانيده

اعلم أن طلب علو الإسناد سنة؛ فإنه أقرب إلى الله تعالى، وقد قسمه أهل الحديث[1] إلى خمسة أقسام، ورأيتها تأتي هنا:

الأوَّل: القرب من رسول الله ﷺ من حيث العدد بإسناد نظيف غير ضعيف، وهو أفضل أنواع العلو وأجلُّها.

الثاني: من أقسام العلو عند المحدِّثين القرب إلى إمام من أئمة الحديث؛ كالأعمش، وهشيم، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك، ونظيره هنا القرب إلى إمام من أئمة السبعة.

الثالث: عند المحدِّثين العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة بأن يروي حديثاً لو رواه من طريق كتاب من الستة وقع أنزل مما لو رواه من غير طريقها، ونظيره هنا العلو بالنسبة إلى بعض الكتب المشهورة في القراءة؛ كـ «التيسير»، و«الشاطبية»، ويقع في هذا النوع الموافقات[2] والإبدال[3]

* هو النوع الحادي والعشرون على ترتيب السيوطي.

(1) «تدريب الراوي» (2 / 159 - 172).

(2) الموافقة: أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم مثلاً من غير جهته بعدد أقل من عددك إذا رويته بإسنادك عن مسلم. «تدريب الراوي» (2 / 165).

(3) البدل: أن يقع لك حديث عن شيخ غير شيخ مسلم مثلاً، وهو مثل شيخ مسلم في =

والمساواة[1] والمصافحات[2].

الرابع: من أقسام العلو تقدم وفاة الشيخ عن قرينه الذي أخذ عن شيخه، فالآخذ مثلاً عن التاج بن مكتوم أعلى من الآخذ عن أبي المعالي بن اللبان، وعن ابن اللبـان أعلى من البـرهان الشامي، وإن اشتركوا في الأخذ عن أبي حيان؛ لتقدم وفاة الأوَّل عن الثاني، والثاني عن الثالث.

الخامس: العلو بموت الشيخ لا مع التفات لأمر آخر أو شيخ آخر متى يكون؛ قال بعض المحدِّثين: يوصف الإسناد بالعلو إذا مضى عليه من موت الشيخ خمسون سنة. وقال ابن منده: ثلاثون.

وإذا عرفت العلو بأقسامه؛ عرفت النزول؛ فإنه ضده، وحيث ذم النزول؛ فهو ما لم ينجبر بكون رجاله أعلم أو أحفظ أو أتقن أو أجل أو أشهر أو أورع، أمَّا إذا كان كذلك؛ فليس بمذموم ولا مفضول.

ooooo

= ذلك الحديث. «تدريب الراوي» (٢ / ١٦٥ ـ ١٦٦).

(١) المساواة: قلة عدد إسنادك إلى الصحابي أو من قاربه بحيث يقع بينك وبين صحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه. «تدريب الراوي» (٢ / ١٦٦ ـ ١٦٧).

(٢) المصافحة: أن تقع هٰذه المساواة لشيخك فيكون لك مصافحة، كأنك صافحت مسلماً فأخذته عنه. «تدريب الراوي» (٢ / ١٦٧).

النوع الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والثلاثون*
معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج

أحسن من تكلم في هٰذا النوع إمام القراء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير ابن الجزري؛ قال في أوَّل كتابه «النشر»[1]: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندها؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

ومتى اختلَّ ركن من هٰذه الأركان الثلاثة؛ أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمَّن هو أكبر منهم.

هٰذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذٰلك الدَّاني ومكي والمهدوي وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه.

---

* هو النوع الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعشرون على ترتيب السيوطي.

(١) «النشر في القراءات العشر» (١ / ٩ - ١١).

قال أبو شامة في «المرشد الوجيز»[1]: لا ينبغي أن يُغْتَرَّ بكل قراءة تُعزى إلى أحد السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وأنها أُنزلت هٰكذا؛ إلا إذا دخلت في ذٰلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذٰلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء؛ فذٰلك لا يخرجها عن الصحة؛ فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا عمن تنسب إليه؛ فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارىء من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ؛ غير أن هٰؤلاء السبعة ـ لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم ـ تركن النفس إلى ما نُقِل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم.

ثم قال ابن الجزري: فقولنا في الضابط: «ولو بوجه»؛ نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقَّاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم؛ كإسكان ﴿بَارِئْكُمْ﴾[2]، و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[3]، وخفض ﴿والأَرْحَامِ﴾[4] ونَصْب ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً﴾[5]، والفصل بين المضافين في ﴿قَتْلَ أَولادِهِم شُرَكَائِهِمْ﴾[6]، وغير ذٰلك[7].

---

(1) (ص ١٧٤).

(2) سورة البقرة: ٥٤.

(3) سورة البقرة: ٦٧.

(4) سورة النساء: ١.

(5) سورة الجاثية: ١٤.

(6) سورة الأنعام: ١٣٧.

(7) انظر: كتاب «في أصول النحو» (ص ٢٨ ـ ٤٥)، وانظر: «البرهان» للزركشي (١ / ٣٢١ ـ ٣٢٢).

قال الدَّاني: وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقْيَس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية؛ لم يردَّها قياس عربية ولا فشوُّ لغة؛ لأن القراءة سنة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

ثم قال ابن الجزري: ونعني بـ «موافقة أحد المصاحف»: ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض؛ كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ﴾[1] في البقرة بغير واو، و ﴿بالزُّبُر وبالكتاب﴾[2] بإثبات الباء فيهما؛ فإن ذٰلك ثابت في المصحف الشامي. وكقراءة ابن كثير: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأنْهارُ﴾[3] في آخر براءة؛ بزيادة (من)؛ فإنه ثابت في المصحف المكي... ونحو ذٰلك. فإن لم تكن في شيء من المصاحف العثمانية؛ فشاذ؛ لمخالفتها الرسم المجمع عليه.

وقولنا: «ولو احتمالاً»؛ نعني به ما وافقه ولو تقديراً؛ كـ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾؛ فإنه كُتب في الجميع بلا ألف، فقراءة الحذف توافقه تحقيقاً، وقراءة الألف توافقه تقديراً؛ لحذفها في الخط اختصاراً؛ كما كتب ﴿مَلِك المُلْك﴾[4].

وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً؛ نحو: ﴿تعلمون﴾؛ بالتاء والياء، و ﴿يغفر لكم﴾؛ بالياء والنون، ونحو ذٰلك؛ مما يدلُّ تجرُّده عن النقط والشكل في حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم.

وانظر كيف كتبوا ﴿الصراط﴾ بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن

---

(١) سورة البقرة: ١١٦.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٤.

(٣) سورة التوبة: ١٠٠.

(٤) سورة آل عمران: ٢٦.

السين التي هي الأصل؛ لتكون قراءة السين ـ وإن خالفت الرسم من وجه ـ قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتب ذٰلك بالسين على الأصل؛ لفات ذٰلك، وعدَّت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذٰلك اختلف في ﴿بصطة﴾ الأعراف[1] دون ﴿بسطة﴾ البقرة[2]؛ لكون حرف البقرة كتب بالسين، والأعراف بالصاد.

على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذٰلك لا يعدُّ مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة، ولذا لم يعدُّوا إثبات ياء الزوائد وحذف ياء ﴿فَلا تَسْأَلْني﴾[3] من الكهف وواو ﴿وأَكونَ مِن الصَّالحينَ﴾[4]، والظاء من ﴿بِضَنين﴾[5] ونحوه من مخالفة الرسم المردودة؛ فإن الخلاف في ذٰلك مغتفر، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتُمشِّيه صحَّة القراءة وشهرتها وتلقِّيها بالقبول.

بخلاف زيادة كلمة أو نقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني؛ فإن حكمه في حكم الكلمة، لا تسوغ مخالفة الرسم فيه، وهٰذا هو الحدُّ الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته.

قال: وقولنا: «وصح إسنادها»؛ نعني به: أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهٰكذا. . . حتى ينتهي، وتكون مع ذٰلك مشهورة عند أئمة هٰذا الشأن، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذَّ بها بعضهم.

---

(١) سورة الأعراف: ٦٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٤٧.

(٣) سورة الكهف: ٧٠.

(٤) سورة المنافقين: ٢٠.

(٥) سورة التكوير: ٢٤.

قال: وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هٰذا الركن، ولم يكتف بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن.

قال: وهٰذا مما لا يخفى ما فيه؛ فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ؛ وجب قبوله، وقُطِع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم لا.

وإذا شرطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف؛ انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن السبعة.

وقد قال أبو شامة[1]: شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلِّدين أن السبع كلَّها متواترة؛ أي: كل فرد فرد فيما روي عنهم.

قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب. ونحن بهٰذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق، واتَّفقت عليه الفِرق من غير نكير له، فلا أقلَّ من اشتراط ذٰلك إذا لم يتَّفق التواتر في بعضها.

وقال الجعبري: الشرط واحد، وهو صحة النقل، ويلزم الآخران، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم؛ انجلت له هٰذه الشبهة.

وقال مكي[2]: ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام:

ـ قسم يقرأ به ويكفر جاحده، وهو ما نقله الثقات ووافق العربية وخط المصحف.

ـ وقسم صح نقله عن الآحاد وصحَّ في العربية وخالف لفظه الخط،

(١) «المرشد الوجيز» (ص ١٧٦ ـ ١٧٧).

(٢) «الإبانة عن معاني القراءات» (ص ٥٧ ـ ٥٩).

فيقبل ولا يقرأ به؛ لأمرين: مخالفته لما أجمع عليه، وأنه لم يؤخذ بإجماع بل بخبر الآحاد، ولا يثبت به قرآن، ولا يكفر جاحده، ولبئس ما صنع إذ جحده.

ـ وقسم نقله ثقة ولا حجة له في العربية، أو نقله غير ثقة، فلا يقبل، وإن وافق الخط.

وقال ابن الجزري: مثال الأول كثير؛ كـ ﴿مالك﴾ و﴿ملك﴾، و﴿يخدعون﴾ و﴿يخادعون﴾. ومثال الثاني: قراءة ابن مسعود وغيره: ﴿والذَّكَرِ والأنْثَى﴾[1]، وقراءة ابن عباس: ﴿وكانَ أَمامَهم ملكٌ يأْخذ كلَّ سفينة صالحة﴾[2]، ونحو ذلك.

قال: واختلف العلماء في القراءة بذلك، والأكثر على المنع؛ لأنها لم تتواتر، وإن ثبتت بالنقل، فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني.

ومثال ما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ، مما غالب إسناده ضعيف، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمد ابن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي، ومنها: (إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ)[3]؛ برفع (الله) ونصب (العلماء)، وقد كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له.

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية قليل لا يكاد يوجد، وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع: (معائش)؛ بالهمز.

---

(١) سورة الليل: ٣، في قوله: ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾.

(٢) سورة الكهف: ٧٩.

(٣) سورة فاطر: ٢٨.

قال: وبقي قسم رابع مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ألبتة، فهٰذا ردُّه أحق، ومنعه أشدّ، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر.

وقد ذكر جواز ذٰلك عن أبي بكر بن مقسم، وعقد له بسبب ذٰلك مجلس، وأجمعوا على منعه، ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق الذي لا أصل له يرجع إليه، ولا ركن يعتمد في الأداء عليه.

قال: أمَّا ما له أصل كذٰلك؛ فإنه يصار إلى قبول القياس عليه؛ كقياس إدغام ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ على ﴿قَالَ رَبِّ﴾، ونحوه مما لا يخالف نصّاً ولا أصلاً ولا يردُّ إجماعاً، مع أنه قليل.

[قال السيوطي:] أتقن الإمام ابن الجزري في هٰذا الفصل جدّاً، وقد تحرَّر لي منه أن القراءات أنواع:

الأول: المتواتر، وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذٰلك.

الثاني: المشهور، وهو ما صحَّ سنده ولم يبلغ درجة المتواتر ووافق العربية والرسم واشتهر عند القراء فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشذوذ، ويُقرأ به على ما ذكره ابن الجزري، ويفهمه كلام أبي شامة السابق، ومثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السَّبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، وأمثلة ذٰلك كثيرة في فرش الحروف من كتب القراءات؛ كالذي قبله، ومن أشهر ما صنِّف في ذٰلك: «التيسير» للداني، وقصيدة الشاطبي، وأوعبه «النشر في القراءات العشر» و«تقريب النشر»؛ كلاهما لابن الجزري.

الثالث: الآحاد، وهو ما صحَّ سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يقرأ به، وقد عقد الترمذي في «جامعه» والحاكم في

«مستدركه» لذلك باباً أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد.

الرابع: الشاذ، وهو ما لم يصح سنده، وفيه كتب مؤلفة من ذلك: قراءة (مَلَكَ يومَ الدين)؛ بصيغة الماضي، ونصب (يومَ)، و(إياك نُعبد)؛ ببنائه للمفعول.

الخامس: الموضوع؛ كقراءات الخزاعي.

وظهر لي **سادس** يشبه من أنواع الحديث المُدْرَج، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير.

قال ابن الجزري في آخر كلامه: وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءات؛ إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم محقِّقون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه.

وأما من يقول: إن بعض الصحابة كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب.

* **تنبيهات**:

الأول: لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً[1] في أصله وأجزائه، وأمَّا في محله ووضعه وترتيبه؛ فكذلك عند محقِّقي أهل السنة؛ للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله؛ لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدِّين القويم والصراط المستقيم مما تتوفَّر الدواعي على نقل جمله وتفاصيله، فما نقل آحاداً ولم يتواتر؛ يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً.

---

(١) في اشتراط التواتر في ثبوت القرآن نظر، انظر «إجابة السائل شرح بغية الآمل» (أصول الفقه) للصنعاني (ص ٦٥ - ٧٠)؛ فإنه مهم.

ثم قول السيوطي: «لا خلاف أن كل ما هو من القرآن...»؛ متناقض مع ما نقله آنفاً عن ابن أبي شامة وابن الجزري؛ تأمّل.

وذهب كثير من الأصوليين إلى أنَّ التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محلِّه ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد.

قيل: وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي في إثبات البسملة من كل سورة.

ورُدَّ هٰذا المذهب بأن الدليل السابق يقتضي التواتر في الجميع، ولأنه لو لم يشترط؛ لجاز سقوط كثير من القرآن المكرَّر، وثبوت كثير مما ليس بقرآن:

ـ أما الأوَّل؛ فلأنَّا لو لم نشترط التواتر في المحل؛ جاز أن لا يتواتر كثير من المكرَّرات الواقعة في القرآن؛ مثل: ﴿فبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾.

ـ وأما الثاني؛ فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل؛ جاز إثبات ذٰلك البعض في الموضع بنقل الآحاد.

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»: ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن ـ حكماً لا علماً ـ بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذٰلك أهل الحق وامتنعوا منه.

وقال قوم من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية، وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها، وأبى ذٰلك أهل الحق، وخطَّؤوا من قال به. اهـ.

وقد بنى المالكية وغيرهم ممَّن قال بإنكار البسملة قولهم على هٰذا الأصل، وقرَّروه بأنها لم تتواتر في أوائل السور، وما لم يتواتر؛ فليس بقرآن.

وأجيب من قبلنا: بمنع كونها لم تتواتر؛ فرب متواتر عند قوم دون آخرين، وفي وقت دون آخر.

ويكفي في تواترها إثباتها في مصاحف الصحابة فمن بعدهم بخط

المصحف مع منعهم أن يكتب في المصحف ما ليس منه؛ كأسماء السور، وآمين، والأعشار، فلو لم تكن قرآناً؛ لما استجازوا إثباتها بخطه من غير تمييز؛ لأن ذٰلك يحمل على اعتقادها قرآناً، فيكونون مغرِّرين بالمسلمين، حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً، وهٰذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة.

فإن قيل: لعلها أثبتت للفصل بين السور؛ أجيب: بأن هٰذا فيه تغرير، ولا يجوز ارتكابه لمجرَّد الفصل، ولو كانت له؛ لكتبت بين براءة والأنفال.

ومن المشكل على هٰذا الأصل ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي؛ قال: نقل في بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوِّذتين من القرآن.

وهو في غاية الصعوبة؛ لأنَّا إنْ قلنا: إن النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون ذٰلك من القرآن؛ فإنكاره يوجب الكفر، وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذٰلك الزمان؛ فيلزم أنَّ القرآن ليس بمتواتر في الأصل.

قال: والأغلب على الظن أن نقل هٰذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، وبه يحصل الخلاص عن هٰذه العقدة.

وكذا قال القاضي أبو بكر: لم يصح عنه أنَّها ليست من القرآن، ولا حُفِظَ عنه، إنما حكَّها وأسقطها من مصحفه؛ إنكاراً لكتابتها، لا جحداً لكونها قرآناً؛ لأنه كانت السنة عنده ألا يُكتب في المصحف إلا ما أمر النبي ﷺ بإثباته فيه، ولم يجده كتب ذٰلك، ولا سمعه أمر به.

وقال النووي في «شرح المهذَّب»: أجمع المسلمون على أن المعوِّذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منها شيئاً كفر، وما نُقل عن ابن مسعود باطل، ليس بصحيح.

وقال ابن حزم في «المحلّى»[1]: هٰذا كذبٌ على ابن مسعود وموضوع، وإنما صحَّ عنه قراءة عاصم عن زرٍّ عنه، وفيها المعوِّذتان والفاتحة.

وقال ابن حجر في «شرح البخاري»[2]: قد صح عن ابن مسعود إنكار ذٰلك، فأخرج أحمد وابن حبَّان عنه: «أنه كان لا يكتب المعوِّذتين في مصحفه».

وأخرج عبدالله بن أحمد في «زيادات المسند» والطبراني[3] وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن عبدالرحمٰن بن يزيد النخعي؛ قال: «كان عبدالله بن مسعود يحكُّ المعوِّذتين من مصاحفه، ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله»[4].

وأخرج البزار[5] والطبراني[6] من وجه آخر عنه: «أنه كان يحكُّ المعوِّذتين من المصحف، ويقول: إنما أمر النبي ﷺ أن يُتَعَوَّذَ بهما، وكان لا يقرأ بهما»[7].

أسانيده صحيحة.

قال البزار[8]: لم يتابع ابن مسعود على ذٰلك أحدٌ من الصحابة، وقد صحَّ أنه ﷺ قرأ بهما في الصلاة، [وأثبتتا في المصحف].

---

(١) (١ / ١٣).

(٢) «فتح الباري» (٨ / ٧٤٢ ـ ٧٤٣).

(٣) «المعجم الكبير» (٩ / ٢٦٨) (حديث رقم ٩١٥٠).

(٤) قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٤٩): رواه عبدالله بن أحمد والطبراني ورجاله رجال الصحيح، ورجال الطبراني ثقات. اهـ.

(٥) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (٣ / ٨٦) (حديث رقم ٢٣٠١).

(٦) «المعجم الكبير» (٩ / ٢٦٩) (حديث رقم ٩١٥٢).

(٧) قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٤٩): رواه البزار والطبراني ورجالهما ثقات. اهـ.

(٨) «كشف الأستار» (٣ / ٨٦)، والزيادة منه.

قال ابن حجر: فقول من قال: «إنه كذب عليه» مردود، والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الروايات صحيحة، والتأويل محتمل.

قال: وقد أوَّله القاضي وغيره على إنكار الكتابة كما سبق.

قال: وهو تأويل حسن، إلا أن الرواية الصحيحة التي ذكرتها تدفع ذٰلك، حيث جاء فيها: «ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله».

قال: ويمكن حمل لفظ «كتاب الله» على المصحف، فيتم التأويل المذكور.

قال: لكن من تأمل سياق الطرق المذكورة؛ استبعد هٰذا الجمع.

قال: وقد أجاب ابن الصباغ؛ بأنه لم يستقرَّ عنده القطع بذٰلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذٰلك، وحاصله أنهما كانتا متواترتين في عصره، لكنهما لم يتواترا عنده. اهـ.

وقال ابن قتيبة في «مشكل القرآن»[1]: ظنَّ ابن مسعود أن المعوِّذتين ليستا من القرآن؛ لأنه رأى النبي ﷺ يعوِّذ بهما الحسن والحسين، فأقام على ظنه، ولا نقول: إنه أصاب في ذٰلك وأخطأ المهاجرون والأنصار.

قال: وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه؛ فليس لظنِّه أنها ليست من القرآن، معاذ الله، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كُتِبَ وجُمِع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان والزيادة والنقصان، ورأى أن ذٰلك مأمون في سورة الحمد؛ لقصرها ووجوب تعلُّمها على كل واحد.

---

(١) (ص ٣٣ ـ ٣٤).

[قال السيوطي:] وإسقاطه الفاتحة من مصحفه أخرجه أبو عبيد بسند صحيح.

التنبيه الثاني: قال الزركشي في «البرهان»[1]: القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز. والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما[2].

والقراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل: بل هي مشهورة.

قال الزركشي: والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي ﷺ؛ ففيه نظر؛ فإن إسنادهم بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد.

[قال السيوطي:] في ذلك نظر؛ لما سيأتي.

واستثنى أبو شامة ـ كما تقدم ـ الألفاظ المختلف فيها عن القراء، واستثنى ابن الحاجب ما كان من قبيل الأداء؛ كالمد، والإمالة، وتخفيف الهمزة، وقال غيره: الحق أن أصل المد والإمالة متواتر، ولكن التقدير غير متواتر؛ للاختلاف في كيفيته. كذا قال الزركشي.

قال: وأمَّا أنواع تخفيف الهمزة؛ فكلها متواترة.

---

(١) (١ / ٣١٨ ـ ٣٢١).

(٢) وهذه المغايرة التي ذكرها الزركشي إنما هي على أصله في الفرق بين الكلام النفسي القائم بالذات وبين اللفظ الدال، وهذا كلام وتفصيل مبتدع، لا يعرفه الصحابة والتابعون، ولذلك كان قول أهل السنة: القرآن كلام الله، منه بدأ، وإليه يعود، وهو غير مخلوق.

وانظر: ما كتبه العلامة الشنقيطي حول من فرَّق بين الكلام النفسي واللفظ الدال على الصفة في كتابه «مذكرة أصول الفقه» (ص ٥٤ ـ ٥٥)، و«شرح الطحاوية» (ص ١٧٩ وما بعدها).

وقال ابن الجزري: لا نعلم أحداً تقدَّم ابن الحاجب إلى ذٰلك، وقد نصَّ على تواتر ذٰلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر وغيره، وهو الصواب؛ لأنه إذا ثبت اللفظ؛ ثبت تواتر هيئة أدائه؛ لأن اللفظ لا يقوم إلا به، ولا يصح إلا بوجوده.

التنبيه الثالث: قال أبو شامة[1]: ظنَّ قومٌ أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أُريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذٰلك بعض أهل الجهل.

قال القرَّاب في «الشافي»: التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين، فانتشر، وأوهم أنه لا تجوز الزيادة على ذٰلك، وذٰلك لم يقل به أحد.

وقال الكواشي: كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق خط المصحف الإمام؛ فهو من السبعة المنصوصة، ومتى فقد شرط من الثلاثة؛ فهو من الشاذ.

وقد اشتد إنكار أئمة هٰذا الشأن على من ظن انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في «التيسير» و«الشاطبية»، وآخر من صرح بذٰلك الشيخ تقي الدين السبكي، فقال في «شرح المنهاج»: قال الأصحاب: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع، ولا تجوز بالشاذ، وظاهر هٰذا يوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ، وقد نقل البغوي الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة، وهٰذا القول هو الصواب.

قال: واعلم أن الخارج عن السبع المشهورة على قسمين:

---

(١) «المرشد الوجيز» (ص ١٤٦).

ـ منه ما يخالف رسم المصحف، فهٰذا لا شك في أنه لا تجوز قراءته؛ لا في الصلاة، ولا في غيرها.

ـ ومنه ما لا يخالف رسم المصحف، ولم تشتهر القراءة به، وإنما ورد من طريق غريب لا يعوَّل عليها، وهٰذا يظهر المنع من القراءة به أيضاً.

ـ ومنه ما اشتهر عن أئمة هٰذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً، فهٰذا لا وجه للمنع منه، ومن ذٰلك قراءة يعقوب وغيره.

قال: والبغوي أولى من يعتمد عليه في ذٰلك؛ فإنه مقرىء فقيه جامع للعلوم.

قال: وهٰكذا التفصيل في شواذ السبعة؛ فإن عنهم شيئاً كثيراً شاذّاً. اهـ.

وقـال ولده في «منع الموانع»: إنما قلنا في «جمع الجوامع»: «والسبع المتواترة»، ثم قلنا في الشاذ والصحيح: «إنه ما وراء العشرة»، ولم نقل: والعشر متـواترة؛ لأن السبع لم يختلف في تواترها، فذكرنا أولاً موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف.

قال: على أن القول بأن القراءات الثلاث[1] غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به عمَّن يعتبر قوله في الدين، وهي لا تخالف رسم المصحف.

قال: وقد سمعت أبي يشدِّد النكير على بعض القضاة وقد بلغه أنه منع من القراءة بها، واستأذنه بعض أصحابنا مرة في إقراء السبع، فقال: أذنت لك أنْ تقرىء العشر. اهـ.

وقال في جواب سؤال سأله ابن الجزري: القراءات السبع التي اقتصر

---

(١) يعني: قراءة أبي جعفر وخلف ويعقوب، وهي المتممة للعشر مع القراءات السبع.

عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف؛ متواترة، معلومة من الدِّين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزلٌ على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل.

التنبيه الرابع: باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام.

قال بعض المتأخرين: لاختلاف القراءات وتنوُّعها فوائد:

ـ منها: التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.

ـ ومنها: إظهار فضلها وشرفها على سائر الأمم، إذ لم ينزل كتاب غيرهم إلا على وجه واحد.

ـ ومنها: إعظام أجرها، من حيث إنهم يفرغون جهدهم في تحقيق ذلك وضبطه لفظة لفظة، حتى مقادير المدات، وتفاوت الإمالات، ثم في تتبُّع معاني ذلك، واستنباط الحِكَم والأحكام من دلالة كل لفظ، وإمعانهم [في] الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح.

ـ ومنها: إظهار سرِّ الله في كتابه، وصيانته له عن التذييل والاختلاف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

ـ ومنها: المبالغة في إعجازه بإيجازه، إذ تنوُّع القراءات بمنزلة الآيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدة؛ لم يخف ما كان فيه من التطويل، ولهذا كان قوله: ﴿وأَرْجُلكم﴾[1] منزَّلاً لغسل الرجل والمسح على الخف، واللفظ واحد، لكن باختلاف إعرابه.

ـ ومنها: أن بعض القراءات يبيِّن ما لعله مجمل في القراءة الأخرى،

---

(١) سورة المائدة: ٦.

فقراءة ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾[1] بالتشديد مبيِّنة لمعنى قراءة التخفيف، وقراءة: ﴿فَامضوا إلى ذِكْرِ اللهِ﴾[2] تبيِّن أن المراد بقراءة: ﴿اسْعَوْا﴾ الذهاب لا المشي السريع.

وقال أبو عبيد في «فضائل القرآن»: المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها؛ كقراءة عائشة وحفصة: ﴿والصلاةِ الوسطى صلاةِ العصرِ﴾[3]، وقراءة ابن مسعود: ﴿فاقْطَعوا أيمانَهُما﴾[4]، وقراءة جابر: ﴿فإنَّ اللهَ من بعد إكراههنَّ لهن غفورٌ رحيمٌ﴾[5].

قال: فهٰذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسِّرة للقرآن، وقد كان يُروى مثل هٰذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة؟ فهو أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هٰذه الحروف معرفة صحة التأويل. اهـ.

[قال السيوطي:] وقد اعتنيت في كتابي «أسرار التنزيل»[6] ببيان كل قراءة أفادت معنى زائداً على القراءة المشهورة.

التنبيه الخامس: اختلف في العمل بالقراءة الشاذة، فنقل إمام الحرمين في «البرهان» عن ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يجوز، وتبعه أبو نصر القشيري، وجزم به ابن الحاجب؛ لأنه نقله على أنه قرآن، ولم يثبت.

وذكر القاضيان أبو الطيب والحسين والروياني والرافعي: العمل بها؛

---

(١) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٢) سورة الجمعة: ٩.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٤) سورة المائدة: ٣٨.

(٥) سورة النور: ٣٣.

(٦) أشار في «كشف الظنون» (٢ / ١٣٥٢) إلى أنه لم يتمَّه، والله أعلم، ثم علمت أنه أخذ في رسالة علمية في جامعة الإمام بالرياض على نسخة تنتهي بسورة الكهف.

تنزيلاً لها منزلة خبر الآحاد. وصححه ابن السبكي في «جمع الجوامع»، و«شرح المختصر».

وقد احتج الأصحاب على قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود، وعليه أبو حنيفة أيضاً، واحتج على وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءته ﴿متتابعات﴾[1]، ولم يحتج بها أصحابنا لثبوت نسخها.

التنبيه السادس: من المهم معرفة توجيه القراءات، وقد اعتنى به الأئمة، وأفردوا فيه كتباً؛ منها: «الحجة» لأبي علي الفارسي[1]، و«الكشف» لمكي[2]، و«الهداية» للمهدوي، و«المحتسب في توجيه الشواذ» لابن جني[3].

قال الكواشي: وفائدته أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً، إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنه قد تُرجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقطها، وهٰذا غير مرضي؛ لأن كلًّا منهما متواتر.

وقد حكى أبو عمر الزاهد في كتاب «اليواقيت» عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان في القراءات؛ لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس؛ فضَّلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس: السلامة عند أهل الدين إذا صحَّت القراءتان ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذٰلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هٰذا.

---

(١) طبع المجلد الأول والثاني منه، ثم توقف طبعه، ولم يتم بعد.

(٢) اسمه «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها»، طبع بتحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ، الطبعة الثانية.

(٣) اسمه «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»، طبع بتحقيق علي النجدي ناصف وزملائه، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، دار سزكين للطباعة والنشر.

وقال أبو شامة: أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة ﴿مالك﴾ و﴿ملك﴾، حتى إن بعضهم بالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هٰذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين. اهـ.

وقال بعضهم: توجيه القراءات الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة.

خاتمة

قال النخعي: كانوا يكرهون أن يقولوا: قراءة عبدالله، وقراءة سالم، وقراءة أُبَي، وقراءة زيد، بل يقال: فلان كان يقرأ بوجه كذا، وفلان كان يقرأ بوجه كذا.

قال النووي: والصحيح أن ذٰلك لا يكره.

ООООО



النوع التاسع والثلاثون*

في كيفيَّة تحمُّله

اعلم أن حفظ القرآن فرض كفاية على الأمة، صرَّح به الجرجاني في «الشافي» والعبادي وغيرهما.

قال الجويني: والمعنى فيه أن لا ينقطع عدد التواتر فيه، فلا يتطرق إليه التبديل والتحريف، فإن قام بذلك قوم يبلغون هذا العدد؛ سقط عن الباقين، وإلا أثم الكل.

وتعليمه فرض كفاية، وهو أفضل القرب، ففي الصحيح: «خيركم من تعلَّم القرآن وعلَّمه»[1].

وأوجه التحمُّل عند أهل الحديث:

ـ السماع من لفظ الشيخ.

---

* هو النوع الرابع والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(١) حديث صحيح. أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، من حديث عثمان بن عفان، وأخرجه الترمذي وأبو داود. «جامع الأصول» (٢ / ٤٥٢).

ـ والقراءة عليه، والسماع عليه بقراءة غيره.

ـ والمناولة.

ـ والإجازة.

ـ والمكاتبة.

ـ والوصية.

ـ والإعلام.

ـ والوجادة.

فأما غير الأولين؛ فلا يأتي هنا؛ لما يعلم مما سنذكره.

وأما القراءة على الشيخ؛ فهي المستعملة سلفاً وخلفاً.

وأما السماع من لفظ الشيخ؛ فيحتمل أن يقال به هنا؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم إنما أخذوا القرآن من النبي ﷺ، لكن لم يأخذ به أحد من القراء، والمنع فيه ظاهر؛ لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته؛ بخلاف الحديث، فإن المقصود فيه المعنى أو اللفظ لا بالهيئات المعتبرة في أداء القرآن، وأما الصحابة؛ فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي قدرتهم على الأداء كما سمعوه من النبي ﷺ؛ لأنه نزل بلغتهم.

ومما يدل للقراءة على الشيخ عرض النبي ﷺ القرآن على جبريل في رمضان كل عام.

وأما القراءة من الحفظ؛ فالظاهر أنها ليست بشرط، بل يكتفى ولو من المصحف.

فصلٌ
كيفيات القراءة

ثلاث:

إحداها: التحقيق، وهو إعطاء كل حرف حقَّه؛ من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وبيان الحروف وتفكيكها، وإخراج بعضهم من بعض بالسكت والترتيل والتؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف بلا قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرك ولا إدغامه.

وهو يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ.

ويستحب الأخذ به على المتعلمين؛ من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط بتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الراءات، وتحريك السواكن، وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات كما قال حمزة لبعض من سمعه يبالغ في ذٰلك: أما علمت أن ما فوق البياض برص، وما فوق الجعودة قطط، وما فوق القراءة ليس بقراءة.

وكذا يحترز من الفصل بين حروف الكلمة؛ كمن يقف على التاء من ﴿نَسْتَعِينُ﴾ وقفة لطيفة مدَّعياً أنه يرتِّل.

وهٰذا النوع من القراءة مذهب حمزة وورش.

الثانية: الحدر؛ بفتح الحاء وسكون الدَّال المهملتين، وهو إدراج القراءة وسرعتها، وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمزة ونحو ذٰلك مما صحت به الرواية، مع مراعاة إقامة الإعراب وتقويم اللفظ وتمكين الحروف؛ بدون بتر حروف المدّ واختلاس أكثر الحركات

وذهاب صوت الغنة والتفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة ولا توصف بها التلاوة.

وهٰذا النوع مذهب ابن كثير وأبي جعفر ومَن قصر المنفصل؛ كأبي عمرو ويعقوب.

الثالثة: التدوير، وهو التوسط بين المقامين، بين التحقيق والحدر، وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممَّن مدَّ المنفصل ولم يبلغ فيه الإشباع، وهو مذهب سائر القراء، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء.

* تنبيه:

يستحب الترتيل في القراءة، والفرق بينه وبين التحقيق فيما ذكره بعضهم: أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبُّر والتفكُّر والاستنباط، فكل تحقيق ترتيل، وليس كل ترتيل تحقيقاً.

فصلٌ
[تجويد القرآن]

من المهمات تجويد القرآن، وقد أفرده جماعة كثيرون بالتصنيف؛ منهم: الداني وغيره.

أخرج عن ابن مسعود أنه قال: «جوِّدوا القرآن»[1].

قال القراء: التجويد حلية القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها، وردّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وتلطيف النطق به على كمال هيئته من غير إسراف ولا تعسُّف ولا إفراط ولا تكلُّف، وإلى ذٰلك أشار ﷺ بقوله: «من أحبَّ أن يقرأ القرآن غضّاً كما أنزل؛ فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»[2]؛ يعني: ابن

(1) «النشر في القراءات العشر» (1 / 212).

(2) حديث صحيح. أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم. وصححه الألباني كما في «صحيح

مسعود، وكان رضي الله عنه قد أعطي حظّاً عظيماً في تجويد القرآن.

ولا شك أن الأمة كما هم متعبَّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده هم متعبَّـدون بتصحيح ألفـاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقَّاة من أئمة القراء المتصلة بالحضرة النبوية.

وقد عدَّ العلماء القراءة بغير تجويد لحناً.

[أقسام اللحن:]

فقسَّموا اللحن إلى جليٍّ وخفيٍّ:

فاللحن: خلل يطرأ على الألفاظ فيخل، إلا أن الجلي يخل إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، وهو الخطأ في الإعراب.

والخفي: يخل إخلالاً يختص بمعرفته علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقَّوه من أفواه العلماء وضبطوه من ألفاظ أهل الأداء.

قال ابن الجـزري[1]: ولا أعلم لبلوغ النهـاية في التجويد مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقَّى من فم المحسن.

[قاعدة التجويد:]

وقـاعدته ترجع إلى كيفية الوقف، والإمالة، والإدغام، وإحكام الهمز، والترقيق، والتفخيم، ومخارج الحروف.

و[ستأتي] الأربعة الأول [إن شاء الله].

سنن ابن ماجه» (١ / ٢٩) (حديث رقم ١١٤)، وفي «صحيح الجامع الصغير» (٥ / ٢٢٨) (حديث رقم ٥٨٣٧).

(١) «النشر في القراءات العشر» (١ / ٢١٣).

أما الترقيق[1]؛ فالحروف المستفلة[1] كلها مرقَّقة لا يجوز تفخيمها؛ إلا اللام من اسم الله بعد فتحة أو ضمَّة إجماعاً، أو بعد حروف الإطباق في رواية، إلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً أو الساكنة في بعض الأحوال.

والحروف المستعلية[2] كلها مفخمة[2]، لا يستثنى منها شيء في حال من الأحوال.

وأما مخارج الحروف؛ فالصحيح عند القرَّاء ومتقدِّمي النحاة ـ كالخليل ـ أنها سبعة عشر.

وقال كثير من الفريقين: ستة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية، وهي حروف المدّ واللين، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحركة، وكذلك الياء.

وقال قوم: أربعة عشر، فأسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد.

قال ابن الحاجب: وكل ذلك تقريب، وإلا فلكل حرف مخرج على حدة.

قال القراء[3]: واختيار مخرج الحرف محققاً: أن تلفظ بهمزة الوصل،

---

(١) الترقيق: عبارة عن نحول يدخل على صوت الحرف فلا يمتلىء الفم بصداه. والاستفال: انخفاض اللسان عند النطق بالحروف، وحروفه اثنان وعشرون، وهي الباقي بعد حروف الاستعلاء المذكورة في التعليق التالي. «البرهان في تجويد القرآن» (ص ٢٠ ـ ٢١، ٢٥).

(٢) التفخيم: عبارة عن سِمَن يدخل على صوت الحرف يمتلىء الفم بصداه. والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف، وحروفه سبعة، يجمعها قوله: «خص ضغط قظ». «البرهان في تجويد القرآن» (ص ٢٠ و٢٤).

(٣) «النشر في القراءات العشر» (١ / ١٩٩).

وتأتي بالحرف بعده ساكناً أو مشدَّداً، وهو أبين، ملاحظاً فيه صفات ذٰلك الحرف:

المخرج الأول: الجوف، للألف والواو والياء الساكنين بعد حركة تُجانِسُهما.

الثاني: أقصى الحلق، للهمزة والهاء.

الثالث: وسطه، للعين والحاء المهملتين.

الرابع: أدناه للفم، للغين والخاء.

الخامس: أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك، للقاف.

السادس: أقصاه من أسفل مخرج القاف قليلاً وما يليه من الحنك، للكاف.

السابع: وسطه بينه وبين وسط الحنك، للجيم والسين والياء.

الثامن: للضاد المعجمة من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر، وقيل: الأيمن.

التاسع: اللام من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى.

العاشر: للنون، من طرفه أسفل اللام قليلاً.

الحادي عشر: للراء، من مخرج النون، لكنها أدخل في ظهر اللسان.

الثاني عشر: للطاء والدال والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك.

الثالث عشر: لحروف الصفير ـ الصاد والسين والزاي ـ من بين طرف

اللسان وفويق الثنايا السفلى.

الرابع عشر: للظاء والثاء والذال من بين طرفه وأطراف الثنايا العليا.

الخامس عشر: للفاء من باطن الشَّفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

السادس عشر: للباء والميم والواو غير المدِّية بين الشفتين.

السابع عشر: الخيشوم للغنة في الإدغام والنون والميم الساكنة.

فصلٌ
في كيفية الأخذ بأفراد القراءات وجمعها[1]

الـذي كان عليه السلف: أخـذ كل ختمة برواية لا يجمعون رواية إلى غيرهـا؛ إلا أثنـاء المئة الخامسة، فظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستقر عليه العمل، ولم يكونوا يسمحون به إلا لمن أفرد القراءات وأتقن طرقها وقرأ لكل قارىء بختمة على حدة، بل إذا كان للشيخ راويان؛ قرؤوا لكل راو بختمة، ثم يجمعون له . . . وهٰكذا.

وتساهل قوم فسمحوا أن يقرأ لكل قارىء من السبعة بختمة؛ سوى نافع وحمزة؛ فإنهم كانوا يأخذون ختمة لقالون ثم ختمة لورش ثم ختمة لخلف ثم ختمة لخلاد، ولا يسمح أحد بالجمع إلا بعد ذٰلك.

نعم؛ إذا رأوا شخصاً أفرد وجمع على شيخ معتبر وأجيز وتأهل وأراد أن يجمع القراءات في ختمة لا يكلِّفونه الإفراد؛ لعلمهم بوصوله إلى حدِّ المعرفة والإتقان.

ثم لهم في الجمع مذهبان:

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (٢ / ٢٠١).

أحدهما: الجمع بالحروف؛ بأن يشرع في القراءة، فإذا مرَّ بكلمة فيها خُلف؛ أعادها بمفردها حتى يستوفي ما فيها، ثم يقف عليها إن صلحت للوقوف، وإلا وصلها بآخر وجه، حتى ينتهي إلى الوقف.

وإن كان الخلف يتعلق بكلمتين ـ كالمد المنفصل ـ؛ وقف على الثانية، واستوعب الخلاف، وانتقل إلى ما بعدها. وهٰذا مذهب المصريين، وهو أوثق في الاستيفاء، وأخف على الآخذ، لكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن التلاوة.

الثاني: الجمع بالوقف؛ بأن يشرع بقراءة مَن قدَّمه حتى ينتهي إلى وقف، ثم يعود إلى القارىء الذي بعده إلى ذٰلك الوقف، ثم يعود... وهٰكذا حتى يفرغ. وهٰذا مذهب الشاميين، وهو أشدُّ استحضاراً، وأشدُّ استظهاراً، وأطول زمناً، وأجود مكاناً.

وكان بعضهم يجمع بالآية على هٰذا الرسم.

وذكر أبو الحسن القيجاطي في قصيدته وشرحها لجامع القراءات شروطاً سبعاً حاصلها خمسة:

ـ أحدها: حسن الوقف.

ـ ثانيها: حسن الابتداء.

ـ ثالثها: حسن الأداء.

ـ رابعها: عدم التركيب، فإذا قرأ لقارىء لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يتم ما فيها، فإن فعل؛ لم يدعه الشيخ، بل يشير إليه بيده، فإن لم يتفطَّن؛ قال: لِمَ تصل؟ فإن لم يتفطن؛ مكث حتى يتذكر، فإن عجز؛ ذكر له.

ـ **الخامس**: رعاية الترتيب في القراءة والابتداء بما بدأ به المؤلفون في

كتبهم، فيبدأ بنافع قبل ابن كثير، وبقالون قبل ورش.

قال ابن الجزري[1]: والصواب أن هٰذا ليس بشرط، بل مستحب، بل الذين أدركناهم من الأستاذين لا يعدُّون الماهر إلا من لا يلتزم تقديم شخص بعينه، وبعضهم كان يراعي في الجمع التناسب، فيبدأ بالقصر، ثم بالرتبة التي فوقه. . . وهٰكذا إلى آخر مراتب المد، أو يبدأ بالمشبع، ثم بما دونه. . . إلى القصر، وإنما يسلك ذٰلك مع شيخ بارع عظيم الاستحضار، أما غيره؛ فيسلك معه ترتيب واحد.

قال[2]: وعلى الجامع أن ينظر ما في الأحرف من الخلاف أصولاً وفرشاً، فما أمكن فيه التداخل؛ اكتفي منه بوجه، وما لا يمكن فيه نظر:

فإن أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو كلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا تركيب؛ اعتمده.

وإن لم يحسن عطفه؛ رجع إلى موضع ابتدائه حتى يستوعب الأوجه كلها؛ من غير إهمال، ولا تركيب، ولا إعادة ما دخل؛ فإن الأول ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب.

وأما القراءة بالتلفيق وخلط قراءة بأخرى؛ فبسطه في [آداب تلاوة القرآن وتاليه].

وأما القراءات والروايات والطرق والأوجه؛ فليس للقارىء أن يدع منها شيئاً أو يخلَّ به؛ فإنه خلل في إكمال الرواية؛ إلا الأوجه؛ فإنها على سبيل التخيير، فأي وجه أتى به؛ أجزأه في تلك الرواية.

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (٢ / ٢٠٤).

(٢) «النشر في القراءات العشر» (٢ / ١٩٩).

وأمَّا قدر ما يقرأ حال الأخذ؛ فقد كان الصدر الأول لا يزيدون على عشر آيات لكائن من كان، وأمَّا من بعدهم؛ فرأوه بحسب قوَّة الأخذ.

قال ابن الجزري[1]: والذي استقرَّ عليه العمل الأخذ في الإفراد بجزء من أجزاء مئة وعشرين، وفي الجمع بجزء من أجزاء مئتين وأربعين، ولم يحدَّ له آخرون حدّاً، وهو اختيار السخاوي.

[قال السيوطي:] وقد لخصت هٰذا النوع، ورتبت فيه متفرِّقات كلام أئمة القراءات، وهو نوع مهمٌّ يحتاج إليه القارىء كاحتياج المحدث إلى مثله من علم الحديث.

*** فائدة:**

ادَّعى ابن خير[2] الإجماع على أنه ليس لأحد أن ينقل حديثاً عن النبي ﷺ ما لم يكن له به رواية، ولو بالإجازة، فهل يكون حكم القرآن كذٰلك؛ فليس لأحد أن ينقل آية أو يقرأها ما لم يقرأها على شيخ؟!

لم أر في ذٰلك نقلاً، ولذٰلك وجهٌ من حيث إن الاحتياط في أداء ألفاظ القرآن أشد منه في ألفاظ الحديث، ولعدم اشتراطه فيه وجهٌ من حيث إن اشتراطه ذٰلك في الحديث إنما هو لخوف أن يدخل في الحديث ما ليس منه، أو يتقول على النبي ﷺ ما لم يقله، والقرآن محفوظ متلقّى متداولٌ ميسَّرٌ، وهٰذا هو الظاهر.

*** فائدة ثانية:**

الإجازة من الشيخ غير شرط في جواز التصدي للإقراء والإفادة، فمن علم

(١) «النشر في القراءات العشر» (٢ / ١٩٧).

(٢) «فهرست ابن خير» (ص١٦-١٧)، وانظر: «فتح المغيث» (١/ ٥٩-٦١)، «تدريب الراوي» (١/ ١٤٩-١٥٣)، «فتح الباقي» (١/ ٨١-٨٣)، «توضيح الأفكار» (١/ ١٥١-١٥٤).

من نفسه الأهلية؛ جاز له ذٰلك وإن لم يجزه أحد، وعلى ذٰلك السلف الأولون والصدر الصالح، وكذٰلك في كل علم، وفي الإقراء والإفتاء؛ خلافاً لما يتوهَّمه الأغبياء من اعتقاد كونها شرطاً، وإنما اصطلح الناس على الإجازة؛ لأن أهلية الشخص لا يعلمها غالباً مَن يريد الأخذ عنه من المبتدئين ونحوهم؛ لقصور مقامهم عن ذٰلك، والبحث عن الأهلية قبل الأخذ شرط، فجُعلت الإجازة كالشهادة من الشيخ للمُجاز بالأهلية.

*** فائدة ثالثة:**

ما اعتادهِ كثير من المشايخ من امتناعهم من الإجازة إلا بأخذ مال في مقابلها لا يجوز إجماعاً، بل إن عُلِم أهليته؛ وجب عليه الإجازة، أو عدمها؛ حَرُم عليه، وليست الإجازة مما يقابل بالمال، فلا يجوز أخذه عنها، ولا الأجرة عليها.

*** فائدة رابعة[1]:**

كان ابن بصحان إذا رد على القارىء شيئاً فاته فلم يعرفه؛ كتبه عليه عنده، فإذا أكمل الختمة وطلب الإجازة؛ سأله عن تلك المواضع؟ فإن عرفها؛ أجازه، وإلا؛ تركه يجمع ختمة أخرى.

*** فائدة أخرى[2]:**

على مريد تحقيق القراءات وإحكام تلاوة الحروف أن يحفظ كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القرَّاء، وتمييز الخلاف الواجب من الخلاف الجائز[3].

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (٢ / ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

(٢) «النشر في القراءات العشر» (٢ / ١٩٩).

(٣) انظر حول هٰذا: «غيث النفع» (ص ٣١ ـ ٣٥).

النوع الأربعون*

في آداب تلاوته وتأليفه

أفرده بالتصنيف جماعة؛ منهم النووي في «التبيان»[1]، وقد ذكر فيه وفي «شرح المهذب» وفي «الأذكار»[2] جملةً من الآداب، وأنا ألخصها هنا، وأزيد عليها أضعافها، وأفصلها مسألة مسألة؛ ليسهل تناولها.

مسألة:

يستحب الإكثار من قراءة القرآن وتلاوته، قال تعالى مثنياً على مَن كان ذلك دأبه: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾[3].

وفي الصحيحين[4] من حديث ابن عمر: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار...».

---

* هو النوع الخامس والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(١) مطبوع عدة طبعات، منها طبعة بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، طبع جمعية القرآن الكريم بجدة.

(٢) (ص ١٣٨ ـ ١٤٨).

(٣) سورة آل عمران: ١١٢.

(٤) أخرجه البخاري في فضائل القرآن، باب اغتباط صاحب القرآن، ومسلم في صلاة المسافرين، باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه، (حديث رقم ٨١٥).

وروى الترمذي[1] من حديث ابن مسعود: «مَن قرأ حرفاً من كتاب الله؛ فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها».

وأخرج[2] من حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ: «يقول الرب سبحانه وتعالى: مَن شَغَلَه القرآن وذكري عن مسألتي؛ أعطيته أفضل ما أعطي السائلين، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه».

وأخرج[3] مسلم من حديث أبي أمامة: «اقرؤوا القرآن؛ فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه».

وقد كان للسلف في قدر القراءة عادات: فأكثر ما ورد في كثرة القراءة مَن كان يختم في اليوم والليلة ثماني ختمات؛ أربعاً في الليل وأربعاً في النهار، ويليه: مَن كان يختم في اليوم والليلة أربعاً، ويليه: ثلاثاً، ويليه: ختمتين، ويليه: ختمة.

وقد ذمَّت عائشة ذٰلك، فأخرج ابن أبي داود عن مسلم بن مخراق[4]؛ قال: قلت لعائشة: إنَّ رجالاً يقرأ أحدهم القرآن في ليلة مرتين أو ثلاثاً، فقالت: «قرؤوا، ولم يقرؤوا، كنت أقوم مع رسول الله ﷺ ليلة التمام، فيقرأ بالبقرة، وآل عمران والنساء، فلا يمر بآية فيها استبشار إلا دعا ورغب، ولا بآية فيها تخويف

---

(١) في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر، (حديث رقم ٢٩١٠)، وهو حديث صحيح.

(٢) في كتاب فضائل القرآن، باب ٢٥، (حديث رقم ٢٩٢٦)، وإسناده ضعيف. «جامع الأصول» (٨ / ٥٠٠).

(٣) في صلاة المسافرين، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، (حديث رقم ٨٠٤).

(٤) مولى عائشة، حجازي، نزيل مصر، قال في «التقريب» (ص ٥٣٠): مقبول. اهـ؛ يعني: عند المتابعة.

إلا دعا واستعاذ»[1].

ويلي ذلك من كان يختم في ليلتين، ويليه: مَن كان يختم في كل ثلاث، وهو حسن.

وكره جماعة الختم في أقل من ذلك؛ لما روى[2] أبو داود والترمذي وصححه من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً: «لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث».

ويليه: من ختم في أربع، ثم في خمس، ثم في ست، ثم في سبع.

وهذا أوسط الأمور وأحسنها، وهو فعل الأكثرين من الصحابة وغيرهم، أخرج[3] الشيخان عن عبدالله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرأ القرآن في شهر». قلت: إني أجد قوَّة. قال: «اقرأه في عشر». قلت: إني أجد قوَّة. قال: «اقرأه في سبع، ولا تزد على ذلك».

وقال النووي في «الأذكار»[4]: والمختار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف؛ فليقتصر على قدرٍ

---

(1) أخرجه أحمد في «المسند» (٦ / ٩٢ و١١٩)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٢ / ٣١٠)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (ص ٦٧)، ومداره على مسلم بن مخراق، ولم يتابع، ولكن يغني عنه حديث حذيفة عند مسلم، وسيأتي.

(2) أصل الحديث في الصحيحين، وهذه الزيادة أخرجها الترمذي في كتاب القراءات، باب في كم يختم القرآن، (حديث رقم ٢٩٤٧)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب في كم يقرأ القرآن، (حديث رقم ١٣٨٨ ـ ١٣٩٥). «جامع الأصول» (٢ / ٤٧٤).

(3) البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب كم يقرأ من القرآن، ومسلم في الصيام، باب النهي عن صوم الدهر، (حديث رقم ١١٥٩). «جامع الأصول» (٢ / ٤٧٤)، وهو الحديث المخرَّج قبله عند أبي داود والترمذي.

(4) (ص ١٣٩).

يَحْصُلُ له معه كمالُ فهمِ ما يقرأ، وكذا من كان مشغولاً بنشر العلم أو فصل الحكومات بين المسلمين أو غير ذٰلك من مهمات الدين والمصالح العامة للمسلمين؛ فليقتصر على قدرٍ لا يحصُلُ بسببه إخلالٌ بما هو مرصودٌ له ولا فواتُ كمالِه، ومَن لم يكن من هٰؤلاء المذكورين؛ فليستكثر ما أمكنه؛ من غير خروج إلى حد الملل أو الهذرمة[1] في القراءة.

مسألة:

نسيانه كبيرة[2]، صرَّح به النووي في «الروضة» وغيرها؛ لحديث أبي داود وغيره[3]: «عُرضت عليَّ ذنوب أمتي، فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن أو آية أُوتِيها رجل ثم نسيها».

وروى[4] أيضاً حديث: «من قرأ القرآن ثم نسيه؛ لقي الله يوم القيامة أجذم».

وفي الصحيحين[5]: «تعـاهَدوا القرآن، فوالذي نفس محمد بيده؛ لهو

---

(١) قال النووي: الهذرمة؛ بالذال المعجمة: سرعة الكلام الخفي. اهـ. «التبيان» (ص ١٦٥).

(٢) إن أراد بنسيانه هجره وترك العمل به؛ فنعم، وإلا لا؛ لعدم الدليل الدَّال على ذٰلك، والأحاديث التي أوردها ضعيفة كما سترى إن شاء الله تعالى.

(٣) حديث ضعيف. أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في كنس المسجد، والترمذي في فضائل القرآن، باب ما تقرب العبد بمثل القرآن؛ عن أنس. ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤ / ٢٩). «تخريج الأذكار» للعيون (ص ١٤٣).

(٤) حديث ضعيف. أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب التشديد فيمن حفظ القرآن ثم نسيه، والدارمي في فضائل القرآن، وأحمد في «المسند» (٥ / ٣٢٧)؛ بلفظ: «ما من امرىء يقرأ القرآن...». ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥ / ١١١). «تخريج الأذكار» للعيون (ص ١٤٣).

(٥) البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن وتعاهده، ومسلم في كتاب =

أشدُّ تفلُّتاً من الإبل في عقالها».

مسألة:

يستحب الوضوء لقراءة القرآن؛ لأنه أفضل الأذكار، وقد كان ﷺ يكره أن يذكر الله إلا على طهر؛ كما ثبت في الحديث[1].

قال إمام الحرمين: ولا تكره القراءة للمحدث؛ لأنه صح أن النبي ﷺ كان يقرأ مع الحدث[2].

قال في «شرح المهذب»: إذا كان يقرأ فعرضت له ريح؛ أمسك عن القراءة حتى يستتم خروجها.

وأمَّا الجنب والحائض؛ فتحرم عليهما القراءة[3].

نعم؛ يجوز لهما النظر في المصحف وإمراره على القلب.

= صلاة المسافرين، باب الأمر بتعهُّد القرآن، عن أبي موسى.

(١) يشير إلى ما أخرجه أبو داود: في كتاب الطهارة، باب أيرد السلام وهو يبول؟ (حديث رقم ١٧)، عن المهاجر بن قنفذ: أنه أتى النبي ﷺ وهو يبول، فسلم عليه، فلم يرد عليه حتى توضأ، ثم اعتذر إليه، فقال: «إني كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على طهر (أو قال: على طهارة)».

وأخرجه النسائي، وابن ماجه برقم (٣٥٠)، وأشار إلى صحته الألباني في «السلسلة الصحيحة» أثناء كلامه على (حديث رقم ٤٠٦).

(٢) لعله يشير إلى حديث ابن عباس لما بات عند خالته ميمونة، أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره، (حديث رقم ١٨٣).

(٣) لم يثبت ما يدل على نهي الجنب والحائض عن قراءة القرآن. انظر: «تمام المنة» (ص ١١٦ - ١١٨)، «إرواء الغليل» (١ / ١٦١).

وجواز القراءة للحائض والجنب هو مذهب البخاري والطبري وابن المنذر وداود. انظر: «فتح الباري» (١ / ٤٠٧ - ٤٠٩).

وهو اختيار ابن تيمية. انظر: «الاختيارات» (ص ٢٧).

وأمـا متنجس الفم؛ فتكره له القراءة، وقيل: تحرم؛ كمس المصحف باليد النجسة.

مسألة:

تسن القـراءة في مكان نظيف، وأفضله المسجد، وكره قوم القراءة في الحمام والطريق.

قال النووي[1]: ومذهبنا لا تكره فيهما.

قال: وكرهها الشعبي في الحش وبيت الرحا وهي تدور.

قال: وهو مقتضى مذهبنا.

مسألة:

يستحب أن يجلس مستقبلاً متخشعاً بسكينة ووقار مطرقاً رأسه.

مسألة:

ويسن أن يستـاك تعظيماً وتطهيراً، وقد روى ابن ماجه عن علي موقوفاً والبزار بسند جيد عنه مرفوعاً: «إن أفواهكم طرق القرآن؛ فطيِّبوها بالسواك»[2].

---

(١) «التبيان» (ص ٦١ ـ ٦٣).

(٢) حديث ضعيف جدّاً. أخرجه: أبو نعيم في «كتاب السواك»، والسجزي في «الإبانة»؛ عن علي مرفوعاً.

قال الألبـاني: ضعيف جداً. اهـ. «ضعيف الجـامـع» (٢ / ٣٣)، وصححه موقوفاً في «صحيح سنن ابن ماجه» (١ / ٥٣) (حديث رقم ٢٣٦).

وقد صحَّ ما يدل على استحباب السواك للقراءة عن علي مرفوعاً بغير هٰذا اللفظ. انظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (حديث رقم ١٢١٣).

تنبيه: قول السيوطي رحمه الله: «. . . والبزار بسند جيد عنه مرفوعاً: إن أفواهكم. . .»؛ غير دقيق؛ فإن البزار أخرج الحديث بلفظ آخر يغاير هٰذا. انظر: «كشف الأستار» (١ / ٢٤٢).

قلت: ولو قطع القراءة، وعاد عن قرب، فمقتضى استحباب التعوذ إعادة السواك أيضاً.

مسألة:

ويسنُّ التعوُّذ قبل القراءة؛ قال تعالى: ﴿فإذا قَرَأْتَ القُرْآنَ فاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ﴾[1]؛ أي: إذا أردت قراءته.

وذهب قوم إلى أنه يتعوَّذ بعدها؛ لظاهر الآية.

وقوم إلى وجوبها؛ لظاهر الأمر.

قال النووي[2]: فلو مرَّ على قوم؛ سلَّم عليهم، وعاد إلى القراءة، فإن أعاد التعوُّذ؛ كان حسناً.

قال: وصفته المختارة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وكان جماعة من السلف يزيدون: السميع العليم. انتهى.

وفي «النشر»[3] لابن الجزري: المختار عند أئمة القراءة: الجهر بها. وقيل: يُسِرّ مطلقاً. وقيل: فيما عدا الفاتحة.

قال: وقد أطلقوا اختيار الجهر بها، وقيَّده أبو شامة بقيد لا بدَّ منه، وهو أن يكون بحضرة من يسمعه؛ قال: لأن الجهر بالتعوُّذ إظهار شعار القراءة؛ كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد، ومن فوائده أن السامع ينصت للقراءة من أوَّلها؛ لا يفوته منها شيء، وإذا أخفى التعوُّذ؛ لم يعلم السامع بها إلا بعد أن فاته من المقروء شيء، وهٰذا المعنى هو الفارق بين القراءة في الصلاة وخارجها.

---

(١) سورة النحل: ٩٨.

(٢) «التبيان» (ص ٦٤ و٩٨).

(٣) (١ / ٢٥٢)، ومنه صححت ما وقع في النقل من تصحيف أو سقط.

قال: واختلف المتأخرون في المراد بإخفائها:

فالجمهور على أن المراد به الإسرار، فلا بدَّ من التلفُّظ وإسماع نفسه.

وقيل: الكتمان؛ بأن يذكرها بقلبه بلا تلفظ.

قال: وإذا قطع القراءة إعراضاً أو بكلام أجنبي ـ ولو ردَّ السلام ـ؛ استأنفها، أو كلام يتعلَّق بالقراءة؛ لم يعد الاستعاذة.

قال: وهل هي سنة كفاية أو عين؟ حتى لو قرأ جماعة جملة؛ فهل يكفي استعاذة واحد منهم كالتسمية على الأكل أوْ لا؟ ولم أر فيه نصّاً، والظاهر الثاني؛ لأن المقصود اعتصام القارىء والتجاؤه بالله من شرِّ الشيطان، فلا يكون تعوُّذ واحد كافياً عن آخر. انتهى كلام ابن الجزري.

مسألة:

وليحافظ على قراءة البسملة أوَّل كل سورة؛ غير براءة؛ لأن أكثر العلماء على أنها آية، فإذا أخلَّ بها؛ كان تاركاً لبعض الختمة عند الأكثرين، فإن قرأ من أثناء سورة؛ استُحِبَّت له أيضاً. نصَّ عليه الشافعي فيما نقله العبَّادي.

قال القراء: ويتأكد عند قراءة نحو: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[1]، ﴿وهُو الَّذي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ﴾[2]؛ لما في ذكر ذلك بعد الاستعاذة من البشاعة وإيهام رجوع الضمير إلى الشيطان.

قال ابن الجزري[3]: الابتداء بالآي وسط براءة قلَّ مَن تعرَّض له، وقد صرَّح بالبسملة فيه أبو الحسن السخاوي، وردَّ عليه الجعبري.

---

(١) سورة فصلت: ٤٧.

(٢) سورة الأنعام: ١٤١.

(٣) (١ / ٢٦٦).

مسألة:

لا تحتاج قراءة القرآن إلى نية؛ كسائر الأذكار؛ إلا إذا نذرها خارج الصلاة؛ فلا بدَّ من نية النذر أو القرض، ولو عيَّن الزمان، فلو تركها؛ لم تجز. نقله القمولي في «الجواهر»[1].

مسألة:

يسنُّ الترتيل في قراءة القرآن.

قال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾[2].

وروى أبو داود[3] وغيره عن أم سلمة: أنها نعتت قراءة النبي ﷺ قراءة مفسَّرة حرفاً حرفاً.

وفي البخاري[4] عن أنس: «أنه سُئل عن قراءة رسول الله ﷺ؟ فقال: كانت مدّاً مدّاً، ثم قرأ: بسم الله الرحمٰن الرحيم، يمدُّ: ﴿الله﴾، ويمدُّ ﴿الرحمٰن﴾، ويمدُّ ﴿الرَّحيم﴾».

وفي الصحيحين[5] عن ابن مسعود: «أن رجلاً قال له: إني أقرأ المفصَّل

---

(١) انظر: «الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية» (ص ١٢).

(٢) سورة المزمل: ٤.

(٣) حديث صحيح. أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب استحباب ترتيل القراءة، (حديث رقم ١٤٦٦)، والترمذي في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي ﷺ، (حديث رقم ٢٩٢٤). «جامع الأصول» (٢ / ٤٦٣)، والسياق الذي أورده المصنف للنسائي والترمذي.

(٤) في كتاب فضائل القرآن، باب مدّ القراءة. «جامع الأصول» (٢ / ٤٦٢).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب الترتيل في القراءة، (حديث رقم ٥٠٤٣)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب ترتيل القراءة واجتناب الهذ، (حديث رقم ٧٢٢).

في ركعـة واحدة. فقال: هذّاً كهذِّ الشعر؟! إن قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولكنْ؛ إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع»

وأخرج الآجري[1] في «حملة القرآن» عن ابن مسعود؛ قال: «لا تنثروه نثر الدّقل، ولا تهذُّوه هذَّ الشعر، قفوا عند عجائبه، وحرِّكوا به القلوب، ولا يكون همّ أحدكم آخر السورة».

وأخرج من حديث ابن عمرو مرفوعاً[2]: «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارقَ في الدرجات، ورتِّلْ كما كنتَ ترتِّلُ في الدُّنيْا؛ فإن منزلتك عند آخر آية كنتَ تقرؤها».

قال في «شرح المهذَّب»: واتَّفقوا على كراهة الإفراط في الإسراع.

قالوا: وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة جزئين في قدر ذلك الزمان بلا ترتيل.

قالوا: واستحباب الترتيل للتدبُّر، ولأنه أقرب إلى الإجلال والتوقير، وأشدُّ تأثيراً في القلب، ولهٰذا يستحبُّ للأعجميِّ الذي لا يفهم معناه. انتهى.

وفي «النشر»[3]: اختُلف؛ هل الأفضل الترتيل وقلَّة القراءة أو السرعة مع كثـرتها؟ وأحسن بعض أئمتنا فقال: إن ثواب قراءة الترتيل أجلُّ قدراً، وثواب الكثرة أكثر عدداً؛ لأن بكل حرف عشر حسنات.

وفي «البـرهان»[4] للزركشي: كمال الترتيل تفخيم ألفاظه، والإبانة عن

---

(١) (ص ٣٨).

(٢) (ص ٤٨ و٤٩)، ويلاحظ أن الحديث عنده عن عبدالله بن عمرو بن العاص، بينما هو في «الإتقان» عن ابن عمر، وأثبت ما في كتاب الآجري.

(٣) (١ / ٢٠٨).

(٤) (١ / ٤٥٠).

حروفـه، وألا يدغم حرف في حرف. وقيل: هٰذا أقله، وأكمله أن يقرأه على منازله، فإن قرأ تهديداً؛ لفظ به لفظ المتهدِّد، أو تعظيماً؛ لفظ به على التعظيم.

مسألة:

وتسنُّ القراءة بالتدبُّر والتفهُّم؛ فهو المقصود الأعظم والمطلوب الأهم، وبه تنشرح الصدور، وتستنير القلوب.

قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِليكَ مُبارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آياتِهِ﴾[1].

وقالَ: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ القُرْآنَ﴾[2].

وصفة ذٰلك أن يشغل قلبه بالتفكر في معنى ما يلفظ به، فيعرف معنى كل آية، ويتأمَّل الأوامر والنواهي، ويعتقد قبول ذٰلك، فإن كان مما قصَّر عنه فيما مضى؛ اعتذر واستغفر، وإذا مرَّ بآية رحمة؛ استبشر وسأل، أو عذاب؛ أشفق وتعوَّذ، أو تنزيه؛ نزَّه وعظَّم، أو دعاء؛ تضرَّع وطلب.

أخرج مسلم[3] عن حذيفة؛ قال: «صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة، ثم النساء فقرأها، ثم آل عمران فقرأها؛ يقرأ مترسلاً، إذا مرَّ بآية فيها تسبيح؛ سبَّح، وإذا مرَّ بسؤال؛ سأل، وإذا مرَّ بتعوُّذ؛ تعوذ».

وروى أبو داود[4] والنسائي[4] وغيرهما عن عوف بن مالك؛ قال: «قمت

---

(١) سورة صٓ: ٢٩.

(٢) سورة محمد: ٢٤.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، (حديث رقم ٧٧٢).

(٤) حديث حسن. أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، (حديث رقم ٨٧٣)، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر في الركوع، (٢ / ١٩١). وحسنه محقق «جامع الأصول» (٦ / ٧٩).

مع النبي ﷺ ليلة، فقام، فقرأ سورة البقرة، لا يمرُّ بآية رحمة إلا وقف وسأل، ولا يمرُّ بآية عذاب إلا وقف وتعوَّذ».

قال النووي[1]: ومن الآداب إذا قرأ نحو: ﴿وقَالَتِ اليَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾[2]، ﴿وقَالَتِ اليَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ﴾[3] أن يخفض بها صوته. كذا كان النخعي يفعل.

مسألة:

لا بأس بتكرير الآية وترديدها؛ روى النسائي[4] وغيره عن أبي ذر: «أن النبي ﷺ قام بآية يردِّدها حتى أصبح: ﴿إنْ تُعَذِّبْهُمْ فإنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾[5] الآية».

مسألة:

يستحب البكاء عند قراءة القرآن، والتباكي لمن لا يقدر عليه، والحزن والخشوع.

قال تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ للأذْقانِ يَبْكونَ﴾[6].

وفي الصحيحين[7] حديث قراءة ابن مسعود على النبي ﷺ، وفيه: «فإذا عيناه تذرفان».

---

(١) «التبيان» (ص ٩٥).

(٢) سورة التوبة: ٣٠.

(٣) سورة المائدة: ٦٤.

(٤) حديث صحيح. في كتاب الافتتاح، باب ترديد الآية، (٢ / ١٧٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في القرآن في صلاة الليل، (حديث رقم ١٣٥٠). تخريج الأرنؤوط لـ «التبيان» (ص ٦٧).

(٥) سورة المائدة: ١١٨.

(٦) سورة الإسراء: ١٠٩.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب البكاء عند قراءة القرآن، ومسلم في

قال في «شرح المهذَّب»: وطريقه في تحصيل البكاء: أن يتأمَّل ما يقرأ من التهديد والوعيد الشديد، والمواثيق والعهود، ثم يفكِّر في تقصيره فيها، فإن لم يحضره عند ذٰلك حزن وبكاء؛ فليبك على فقد ذٰلك؛ فإنه من المصائب.

مسألة:

يسن تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها؛ لحديث ابن حبان[1] وغيره: «زيِّنوا القرآن بأصواتكم».

وفي لفظ عند الدارمي[2]: «حسِّنوا القرآن بأصواتكم؛ فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً».

وأخرج البزار[3] وغيره حديث: «حسن الصوت زينة القرآن».

وفيه أحاديث صحيحة كثيرة.

فإن لم يكن حسن الصوت؛ حسَّنه ما استطاع؛ بحيث لا يخرج إلى حدِّ التمطيط.

قال النووي[4]: ويستحب طلب القراءة من حَسَن الصوت، والإصغاء

كتاب صلاة المسافرين، باب فضل استماع القرآن، (حديث رقم ٨٠٠). «جامع الأصول» (٢ / ٤٦٦).

(١) حديث صحيح عن البراء. أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة، (حديث رقم ١٤٦٨)، وأخرجه النسائي، كتاب الصلاة، باب تزيين القرآن بالصوت، (٢ / ١٧٩ - ١٨٠). «جامع الأصول» (٢ / ٤٥٥)، وهو عند ابن حبان (٢ / ٦٤ - ٦٥ - الإحسان) عن البراء وعن أبي هريرة.

(٢) «سنن الدارمي» (٢ / ٤٧٤)، وأخرجه الحاكم (١ / ٥٧٥) عن البراء، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (٣ / ٩١).

(٣) حديث حسن عن ابن مسعود. «صحيح الجامع» (٣ / ٩١).

(٤) «التبيان» (ص ٩٠)، وللعلماء كلام حول الإدارة بالقراءة على غير هٰذه الصفة، انظره =

إليها؛ للحديث الصحيح، ولا بأس باجتماع الجماعة في القراءة، ولا بإدارتها، وهي أن يقرأ بعض الجماعة قطعة ثم البعض قطعة بعدها.

مسألة:

يستحب قراءته بالتفخيم؛ لحديث الحاكم[1]: «نزل القرآن بالتفخيم».

قال الحليمي: ومعناه أن يقرأه على قراءة الرجال، ولا يخضِّع الصوت فيه ككلام النساء. قال: ولا يدخل في هٰذا كراهة الإمالة التي هي اختيار بعض القراءة.

وقد يجوز أن يكون القرآن نزل بالتفخيم، فرخص مع ذٰلك في إمالة ما يحسن إمالته.

مسألة:

وردت أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة وأحاديث تقتضي الإسرار وخفض الصوت.

فمن الأول: حديث الصحيحين[2]: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به».

= في كتاب: «الحوادث والبدع» للطرطوشي (ص ٣١٢)، «فتاوى الشاطبي» (ص ١٩٧)، «بدع القراء» لبكر بن عبدالله أبو زيد (ص ١٦).

(١) في «المستدرك» (٢ / ٢٣١ و٢٤٢)، والحديث عن زيد بن ثابت ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٢ / ١٦).

وانظر ما سيأتي (ص ٢٧٩ / حاشية ١).

(٢) البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب «من لم يتغن بالقرآن»، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن. «جامع الأصول» (٢ / ٤٥٧).

ومن الثاني: حديث[1] أبي داود والترمذي والنسائي: «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة، والمسرُّ بالقرآن كالمسرِّ بالصدقة».

قال النووي: والجمع بينهما أن الإخفاء أفضل حيث خاف الرياء أو تأذَّى مصلُّون أو نيام بجهره، والجهر أفضل في غير ذٰلك؛ لأن العمل فيه أكثر، ولأن فائدته تتعدَّى إلى السامعين، ولأنه يوقظ قلب القارىء، ويجمع همَّه إلى الفكر، ويصرف سمعه إليه، ويطرد النوم، ويزيد في النشاط.

ويدلُّ لهٰذا الجمع حديث أبي داود[2] بسند صحيح عن أبي سعيد: «اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف الستر، وقال: ألا إن كلكم مناجٍ لربِّه، فلا يؤذينَّ بعضكم بعضاً، ولا يرفع بعضكم على بعضكم في القراءة».

وقال بعضهم: يستحبُّ الجهر ببعض القراءة، والإسرار ببعضها؛ لأن المسرَّ قد يمل فيأنس بالجهر، والجاهر قد يكل فيستريح بالإسرار.

مسألة:

القراءة في المصحف أفضل من القراءة من حفظه؛ لأن النظر فيه عبادة مطلوبة.

قال النووي[3]: هٰكذا قاله أصحابنا والسلف أيضاً، ولم أر فيه خلافاً.

---

(١) حديث حسن. أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، (حديث رقم ١٣٣٣)، والترمذي في فضائل القرآن، (باب رقم ٢٠). «جامع الأصول» (٨ / ٤٩٩ ـ ٥٠٠).

(٢) أخرجه في كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، (حديث رقم ١٣٣٢). «جامع الأصول» (٢ / ٤٦٠).

(٣) «التبيان» (ص ٧٨).

قال: ولو قيل: إنه يختلف باختلاف الأشخاص، فيُختار القراءة فيه لمن استوى خشوعه وتدبُّره في حالتي القراءة فيه ومن الحفظ، ويُختار القراءة من الحفظ لمن يكمل بذلك خشوعه ويزيد على خشوعه وتدبُّره لو قرأ من المصحف؛ لكان هٰذا قولاً حسناً.

[قال السيوطي:] ومن أدلة القراءة في المصحف ما أخرجه الطبراني[1] والبيهقي في «الشعب» من حديث أوس الثقفي مرفوعاً: «قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة، وقراءته في المصحف تضاعف ألفي درجة».

وأخرج أبو عبيد بسند ضعيف: «فضل قراءة القرآن نظراً على من يقرؤه ظاهراً كفضل الفريضة على النافلة»[2].

وأخرج البيهقي عن ابن مسعود مرفوعاً: «من سرَّه أن يحبَّ الله ورسوله؛ فليقرأ في المصحف»، وقال: «إنه منكر»[3].

وأخرج بسند حسن موقوفاً: «أديموا النظر في المصحف».

وحكى الزركشي في «البرهان»[4] ما بحثه النووي قولاً، وحكى معه قولاً ثالثاً؛ أن القراءة من الحفظ أفضل مطلقاً، وأن ابن عبدالسلام اختاره؛ لأن فيه

---

(١) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٦٥): وفيه أبو سعيد بن عوذ*، وثقه ابن معين* في رواية، وضعفه في أخرى، وبقية رجاله ثقات» اهـ. وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤ / ١١٨).

(٢) قال في «ضعيف الجامع الصغير» (٤ / ٩٤): ضعيف جداً. اهـ.

(٣) قال في «صحيح الجامع الصغير» (٥ / ٣٠٠): حسن. اهـ.

(٤) (١ / ٤٦٣).

---

* تنبيه: تصحفت في «مجمع الزوائد» إلى: «أبو سعيد بن عون»، «وثقه ابن معبد»، والصواب ما أثبته. انظر: «لسان الميزان» (٧ / ٥٢).

من التدبُّر ما لا يحصل بالقراءة في المصحف.

مسألة:

قال في «التبيان»[1]: إذا أُرْتِج على القارىء، فلم يدر ما بعد الموضع الذي انتهى إليه، فسأل عنه غيره؛ فينبغي أن يتأدَّب بما جاء عن ابن مسعود والنخعي وبشير بن أبي مسعود؛ قالوا: «إذا سأل أحدكم أخاه عن آية؛ فليقرأ ما قبلها، ثم يسكت، ولا يقول: كيف كذا وكذا؟ فإنه يلبّس عليه». اهـ.

مسألة:

يكره قطع القراءة لمكالمة أحد.

قال الحليمي: لأن كلام الله لا ينبغي أن يؤثر عليه كلام غيره.

وأيَّده البيهقي بما في الصحيح[2]: «كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلَّم حتى يفرغ منه».

ويكره أيضاً الضحك والعبث والنظر إلى ما يلهي.

مسألة:

ولا يجوز قراءة القرآن بالعجمية مطلقاً، سواء أحسن العربية أم لا، في الصلاة أم خارجها.

وعن أبي حنيفة: أنه يجوز مطلقاً.

وعن أبي يوسف ومحمد: لمن لا يحسن العربية.

---

(١) (ص ١٢٢).

(٢) عند البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿نساؤكم حرث لكم فأْتوا حرثكم أنى شئتم﴾. «تخريج التبيان» (ص ٧٣).

لكن في شرح البزدوي: أن أبا حنيفة رجع عن ذٰلك.

ووجه المنع أنه يذهب إعجازه المقصود منه.

وعن القفَّال من أصحابنا: أن القراءة بالفارسية لا تتصوَّر، قيل له: فإذن لا يقدر أحد أن يفسِّر القرآن؟! قال: ليس كذٰلك؛ لأن هناك يجوز أن يأتي ببعض مراد الله ويعجز عن البعض، أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية؛ فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله تعالى؛ لأن الترجمة إبدال لفظ بلفظة تقوم مقامها، وذٰلك غير ممكن؛ بخلاف التفسير.

مسألة:

لا تجوز القراءة بالشاذ، نقل ابن عبد البر الإجماع على ذٰلك، لكن ذكر موهوب الجزري جوازها في غير الصلاة قياساً على رواية الحديث بالمعنى.

مسألة:

الأوْلَى أن يقرأ على ترتيب المصحف.

قال في «شرح المهذب»: لأن ترتيبه لحكمة، فلا يتركها إلا فيما ورد فيه الشرع؛ كصلاة الصبح يوم الجمعة بـ ﴿آلم تنزيل﴾ و ﴿هَلْ أَتَى﴾ ونظائره، فلو فرَّق السور أو عكسها؛ جاز وترك الأفضل.

قال: وأما قراءة السورة من آخرها إلى أوَّلها؛ فمتَّفَقٌ على منعه؛ لأنه يُذْهِب بعض نوع الإعجاز، ويُزيل حكمة الترتيب.

[قال السيوطي:] وفيه أثر أخرج الطبراني[1] بسند جيِّد عن ابن مسعود: «أنه سُئل عن رجل يقرأ القرآن منكوساً؟ قال: ذاك منكوس القلب».

---

(١) قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٦٨): رواه الطبراني ورجاله ثقات. اهـ.

وأمَّا خلط سورة بسورة؛ فعدَّ الحليمي تركه من الآداب؛ لما أخرجه أبو عبيد عن سعيد بن المسيب: «أنَّ رسول الله ﷺ مرَّ ببلال وهو يقرأ من هٰذه السورة ومن هٰذه السورة، فقال: يا بلال! مررتُ بك وأنت تقرأ من هٰذه السورة ومن هٰذه السورة. قال: أخلط الطيب بالطيب. فقال: اقرأ السورة على وجهها. أو قال: على نحوها». مرسل صحيح، وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر.

وأخرج [أبو عبيد] عن ابن مسعود؛ قال: «إذا ابتدأت في سورة، فأردت أن تتحوَّل منها إلى غيرها؛ فتحوَّل إلى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، فإذا ابتدأت فيها؛ لا تتحوَّل منها حتى تختمها».

قال أبو عبيد: الأمر عندنا على كراهة قراءة الآيات المختلفة؛ كما أنكر رسول الله ﷺ على بلال، وكما كرهه ابن سيرين.

وأمَّا حديث عبدالله؛ فوجهه ـ عندي ـ أن يبتدىء الرجل في السورة يريد إتمامها ثم يبدو له في أخرى، فأمَّا من ابتدأ القراءة وهو يريد التنقل من آية إلى آية وترك التأليف لآي القرآن؛ فإنما يفعله من لا علم له؛ لأن الله لو شاء لأنزله على ذٰلك. انتهى.

وقد نقل القاضي أبو بكر الإجماع على عدم جواز قراءة آية آية من كل سورة.

قال البيهقي: وأحسن ما يحتجُّ به أن يُقال: إن هٰذا التأليف لكتاب الله مأخوذ من جهة النبي ﷺ، وأخذه عن جبريل، فالأولى للقارىء أن يقرأه على التأليف المنقول، وقد قال ابن سيرين: تأليف الله خير من تأليفكم.

مسألة:

قال الحليمي: يسن استيفاء كل حرف أثبته قارىء؛ ليكون قد أتى على

جميع ما هو قرآن.

وقال ابن الصلاح والنووي: إذا ابتدأ بقراءة أحد من القراء؛ فينبغي ألا يزال على تلك القراءة ما دام الكلام مرتبطاً، فإذا انقضى ارتباطه؛ فله أن يقرأ بقراءة أخرى، والأولى دوامه على الأولى في هذا المجلس.

وقال غيرهما بالمنع.

قال ابن الجزري: والصواب أن يقال: إن كانت إحدى القراءتين مرتبة على الأخرى؛ منع ذلك منع تحريم؛ كمن يقرأ: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ﴾[1] برفعهما أو نصبهما، أخذ رفع ﴿آدم﴾ من قراءة غير ابن كثير، ورفع ﴿كلمات﴾ من قراءته، ونحو ذلك مما لا يجوز في العربية واللغة، وما لم يكن كذلك؛ فرِّق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن كان على سبيل الرواية؛ حرم أيضاً؛ لأنه كذب في الرواية وتخليط، وإن كان على سبيل التلاوة؛ جاز.

مسألة:

يسن الاستماع لقراءة القرآن وترك اللغط والحديث بحضور القراءة؛ قال تعالى: ﴿وإِذا قُرِىءَ القُرْآنُ فاسْتَمِعُوا لَهُ وأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمونَ﴾[2].

مسألة:

يسن السجود عند قراءة آية السجدة.

مسألة:

قال النووي[3]: الأوقات المختارة للقراءة: أفضلها ما كان في الصلاة،

---

(١) سورة البقرة: ٣٧.

(٢) سورة الأعراف: ٢٠٤.

(٣) «التبيان» (ص ١٢٢)، «الأذكار» (ص ١٤٠).

ثم الليل، ثم نصفه الأخير، وهي بين المغرب والعشاء محبوبة، وأفضل النهار بعد الصبح.

ولا تكره في شيء من الأوقات لمعنى فيه.

ويختار من الأيام: يوم عرفة، ثم الجمعة، ثم الاثنين والخميس. ومن الأعشار: العشر الأخير من رمضان والأول من ذي الحجة. ومن الشهور: رمضان.

ويختار لابتدائه ليلة الجمعة، ولختمه ليلة الخميس، فقد روى ابن أبي داود عن عثمان بن عفان: أنه كان يفعل ذلك.

والأفضل الختم أوَّل النهار أو أوَّل الليل؛ لما رواه الدارمي[1] بسند حسن عن سعد بن أبي وقاص؛ قال: «إذا وافق ختم القرآن أوَّل الليل؛ صلَّت عليه الملائكة حتى يصبح، وإن وافق ختمه أوَّل النهار صلَّت عليه الملائكة حتى يمسي».

قال في «الإحياء»: ويكـون الختم أوَّل النهار في ركعتي الفجر، وأول الليل في ركعتي المغرب.

وعن ابن المبارك: يستحب الختم في الشتاء أوَّل الليل، وفي الصيف أول النهار.

مسألة:

يسن صوم يوم الختم؛ أخرجه ابن أبي داود عن جماعة من التابعين.

---

(١) (٢ / ٤٧٠)، وحسنه الدارمي عن سعد موقوفاً، وروي عن سعد مرفوعاً بلفظ: «من ختم القرآن أوّل النهار...»، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٢٦)؛ قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٥ / ١٩٤): ضعيف. اهـ.

وأن يحضر أهله وأصحابه؛ أخرج الطبراني[1] عن أنس: «أنه كان إذا ختم القرآن جمع أهله ودعا».

وأخرج ابن أبي داود عن الحكم بن عتيبة؛ قال: «أرسل إليَّ مجاهد وعنده ابن أبي أمامة، وقالا: إنا أرسلنا إليك لأنا أردنا أن نختم القرآن، والدعاء يستجاب عند ختم القرآن».

وأخرج عن مجاهد قال: «كانوا يجتمعون عند ختم القرآن، ويقول: عنده تنزل الرحمة».

مسألة:

يستحب التكبير من الضحى إلى آخر القرآن، وهي قراءة المكيين.

عن موسى بن هارون؛ قال: قال لي البزي: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: «إن تركت التكبير؛ فقدت سنة من سنن نبيك».

قال الحافظ عماد الدين ابن كثير[2]: وهذا يقتضي تصحيحه للحديث.

وقال الحليمي: وصفته أن يقف بعد كل سورة وقفة، ويقول: الله أكبر.

وكذا قال سليم الرازي من أصحابنا في «تفسيره»: يكبر بين كل سورتين تكبيرة، ولا يصل آخر السورة بالتكبير، بل يفصل بينهما بسكتة.

قال: ومن لا يكبِّر من القرَّاء حجتهم أن في ذلك ذريعة إلى الزيادة في القرآن؛ بأن يداوم عليه، فيتوهم أنه منه.

---

(١) «معجم الطبراني الكبير» (١ / ٢٤٢)؛ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٧٢): رجاله ثقات. اهـ.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٤ / ٥٢١)، وانظر في المسألة رسالة «إرشاد البصير إلى سنية التكبير عن البشير النذير ﷺ» لأحمد الزّعبي.

وفي «النشر»: اختلف القراء في ابتدائه؛ هل هو من أوَّل الضحى أو من آخرها؟ وفي انتهائه؛ هل هو أوَّل سورة الناس أو آخرها؟ ومن وصله بأولها أو آخرها وقطعه.

والخلاف في الكل مبنيٌّ على أصل، وهو أنه: هل هو لأول السورة أو لآخرها؟

وفي لفظه، فقيل: الله أكبر، وقيل: لا إله إلا الله والله أكبر.

وسواء في التكبير في الصلاة وخارجها. صرَّح به السخاوي وأبو شامة.

مسألة:

يسنُّ الدعاء عقب الختم؛ لحديث الطبراني[(١)] وغيره عن العرباض بن سارية مرفوعاً: «من ختم القرآن؛ فله دعوة مستجابة».

وفي «الشعب» من حديث أنس مرفوعاً: «من قرأ القرآن، وحمد الرب، وصلى على النبي ﷺ، واستغفر ربه؛ فقد طلب الخير مكانه».

مسألة:

يسن إذا فرغ من الختمة أن يشرع في أخرى عقب الختم؛ لحديث الترمذي[(٢)] وغيره: «أحب الأعمال إلى الله الحال المرتحل، الذي يضرب من أوَّل القرآن إلى آخره، كلَّما حلَّ ارتحل».

---

(١) «المعجم الكبير» (١٨ / ٢٥٩)؛ قال في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٧٢): فيه عبدالحميد بن سليمان، وهو ضعيف. اهـ.

(٢) قال في «الجامع الصغير» (١ / ٩٦): أخرجه الترمذي عن ابن عباس وعن زرارة بن أوفى مرسلاً، وقال: هذا أصح. اهـ. وقال الألباني في «ضعيف الجامع»: ضعيف. اهـ. والحديث أخرجه الترمذي في أبواب القراءات، (حديث رقم ٢٩٤).

وأخرج الدارمي بسند حسن عن ابن عباس عن أبي بن كعب: «أن النبي ﷺ كان إذا قرأ: ﴿قُلْ أَعوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾؛ افتتح من الحمد، ثم قرأ من البقرة إلى: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة، ثم قام».

مسألة:

عن الإمام أحمد أنه منع من تكرير سورة الإخلاص عند الختم، لكن عمل الناس على خلافه[1].

مسألة:

يكره اتخاذ القرآن معيشة يتكسَّب بها[2].

وأخرج[3] الآجري من حديث عمران بن الحصين مرفوعاً: «من قرأ القرآن؛ فليسأل الله به؛ فإنه سيأتي قوم يقرؤون القرآن يسألون الناس به».

وروى البخاري في «تاريخه الكبير» بسند صالح حديث: «مَن قرأ القرآن عند ظالم ليرفع منه؛ لعن بكل حرف عشر لعنات».

مسألة:

يكره أن يقول: نسيت آية كذا، بل أُنسيتها؛ لحديث الصحيحين[4] في النهي عن ذلك.

---

(١) الأصل في العبادات المنع، فلا ينتقل عنه إلا بدليل، وعمل الناس المجرَّد عن الدليل مع وجود مثل أحمد وغيره يخالف فيه يدل على أنه لا إجماع من عمل الناس، فلا عبرة به.

(٢) انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (حديث رقم ٢٥٦ ـ ٢٦٠).

(٣) «أخلاق أهل القرآن» (ص ١٠٦ ـ ١٠٨). وهو حديث حسن لغيره؛ كما قال محقق «أخلاق أهل القرآن».

(٤) يشير إلى حديث ابن مسعود مرفوعاً: «لا يقول أحدكم نسيت آية كذا وكذا، بل هو نُسِّي». أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن وتعاهده، (حديث رقم =

مسألة :

الأئمة الثلاثة على وصول ثواب القراءة للميت، ومذهبنا خلافه؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[1].

فصلٌ
في الاقتباس وما جرى مجراه

الاقتباس تضمين الشعر أو النثر بعض القرآن، لا على أنه منه؛ بألَّا يقال فيه: قال الله تعالى ونحوه؛ فإن ذٰلك حينئذ لا يكون اقتباساً.

وقد اشتهر عن المالكية تحريمه وتشديد النكير على فاعله.

وصرَّح القاضي أبو بكر من المالكية بأن تضمينه في الشعر مكروه، وفي النثر جائز.

وأمَّا أهل مذهبنا؛ فلم يتعرَّض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين، مع شيوع الاقتباس في أعصارهم، واستعمال الشعراء له قديماً وحديثاً.

وقد تعرَّض له جماعة من المتأخرين، فسئل عنه الشيخ عز الدين بن عبدالسلام؟ فأجازه.

ومن «شرح بديعية ابن حجة»: الاقتباس ثلاثة أقسام: مقبول، ومباح، ومردود.

= ٥٠٣٢)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب الأمر بتعهد القرآن، (حديث رقم ٧٩٠). تخريج كتاب «الأذكار» لبشير العيون (ص ١٤٦).

(١) سورة النجم: ٢٩. وقد كتب بعض أهل العلم رسالة جيدة في المسألة، حقق فيها عدم وصول ثوابها إلى الأموات، عنوانها: «حكم القراءة على الأموات؛ هل يصل ثوابها إليهم؟»، تأليف: محمد أحمد عبدالسلام.

ـ فالأول: ما كان في الخطب والمواعظ والعهود.

ـ والثاني: ما كان في القول والرسائل والقصص.

ـ والثالث: على ضربين: أحدهما: ما نسبه الله إلى نفسه ـ ونعوذ بالله ممَّن ينقله إلى نفسه ـ، والآخر: تضمين آية في معنى هزل ـ ونعوذ بالله من ذٰلك ـ.

[قال السيوطي:] وهٰذا التقسيم حسن جدّاً، وبه أقول.

وقال الشيخ بهاء الدين ابن السبكي في «عروس الأفراح»: الورع اجتناب ذٰلك كله، وأن ينزه عن مثله كلام الله ورسوله.

ويقرب من الاقتباس شيئان:

أحدهما: قراءة القرآن يراد بها الكلام؛ قال النووي في «التبيان»: ذكر ابن أبي داود في هٰذا اختلافاً. فروي عن النخعي: أنه كان يكره أن يُتأوَّل القرآن لشيء يعرض من أمر الدنيا. وقال غيره: يكره ضرب الأمثال من القرآن. صرح به من أصحابنا العماد البيهقي تلميذ البغوي، كما نقله ابن الصلاح في فوائد رحلته.

الثاني: التوجيه بالألفاظ القرآنية في الشعر وغيره، وهو جائز بلا شك.

خاتمة

قال الزركشي في «البرهان»[1]: لا يجوز تعدِّي أمثلة القرآن.

لكن استشكل هٰذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي إِنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا

---

(1) (1 / 484).

بَعُوضَةً فَما فَوْقَها﴾[1]، وقد ضرب النبي ﷺ المثل بما دون البعوضة، فقال: «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة»[2].

[قال السيوطي:] قد قال قوم في الآية: إن معنى قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ من الخسَّة، وعبَّر بعضهم عن هٰذا بقوله: معناه: فَما دُونَها، فزال الإشكال.

ooooo

(١) سورة البقرة: ٢٦.

(٢) أخرجه الترمذي والضياء عن سهل بن سعد، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (حديث رقم ٩٤٣).

وتمام الحديث: «... ما سقى كافراً منها شربة ماء».

النوع الحادي والأربعون*

في معرفة الوقف والابتداء

[فضله:]

وهو فنٌّ جليل، به يُعرف كيفية أداء القراءة.

والأصل فيه ما أخرجه النحاس؛ قال: حدثنا محمد بن جعفر الأنباري: حدثنا هلال بن العلاء: حدثنا أبي وعبدالله بن جعفر؛ قالا: حدثنا عبدالله بن عمرو الزرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن القاسم بن عوف البكري؛ قال: سمعت عبدالله بن عمر يقول: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإنَّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ، فنتعلَّم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها؛ كما تتعلَّمون أنتم القرآن اليوم. ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما أمره ولا زجره ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه».

قال النحاس: فهٰذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلَّمون الأوقاف كما يتعلَّمون القرآن، وقول ابن عمر: «لقد عشنا برهة من دهرنا» يدلُّ على أن ذٰلك إجماع من الصحابة ثابت.

* هو النوع الثامن والعشرون على ترتيب السيوطي.

[قال السيوطي:] أخرج هٰذا الأثر البيهقي في «سننه»[1].

قال ابن الأنباري: من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء.

وقال النكزاوي: باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر؛ لأنه لا يتأتّى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلَّة الشرعية منه؛ إلا بمعرفة الفواصل.

وفي «النشر»[2] لابن الجزري: لمَّا لم يمكن القارىء أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذٰلك كالتنفس في أثناء الكلمة؛ وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعيَّن ارتضاء ابتداء بعده، وتحتم ألا يكون ذٰلك مما يحيل المعنى، ولا يخلُّ بالفهم، إذ بذٰلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد، ولذٰلك حضَّ الأئمةُ على تعلمه ومعرفته.

وفي كلام علي [رضي الله عنه] دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهانٌ على أن تعلمه إجماع من الصحابة، وصحَّ - بل تواتر - عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح؛ كأبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع، وأبي عمرو [بن العلاء]، ويعقوب [الحضرمي]، وعاصم [بن أبي النجود]، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذٰلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب.

ومن ثم اشترط كثير من الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بمعرفته الوقف والابتداء.

---

(١) (٣ / ١٢٠).

(٢) (١ / ٢٢٤ - ٢٢٥).

وصحَّ عن الشعبي أنه قال: «إذا قرأت ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْها فانٍ﴾[1] فلا تسكت حتى تقرأ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الجَلَالِ والإِكْرَامِ﴾[2]».

[قال السيوطي:] أخرجه ابن أبي حاتم.

[تعريفه:]

الوقف والقطع والسكت عبارات يطلقها المتقدمون غالباً؛ مراداً بها الوقف، والمتأخرون فرَّقوا، فقالوا:

ـ القطع: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارىء به كالمعرض عن القراءة والمنتقل إلى حالة أخرى غيرها، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع.

وأخرج سعيد بن منصور في «سننه»: حدثنا أبو الأحوص عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل: أنه قال: «كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ويدعوا بعضها». إسناده صحيح، وعبدالله بن أبي الهذيل: تابعي كبير.

وقوله: «كانوا»؛ يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذٰلك.

ـ والوقف: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنيَّة الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوسطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً.

ـ والسكت: عبارة عن قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.

---

(1) سورة الرحمٰن: ٢٦.

(2) سورة الرحمٰن: ٢٧.

واختلفت ألفاظ الأئمة في التأدية عنه مما يدلُّ على طوله وقصره، فعن حمـزة في السكت على الساكن قبـل الهمـزة سكتة يسيرة، وقال الأشناني: قصيرة، وعن الكسائي: سكتة مختلسة من غير إشباع، وقال ابن غلبون: وقفة يسيرة، وقال مكي: وقفة خفيفة، وقال ابن شريح: وقفة، وعن قتيبة: من غير قطع نفس، وقـال الداني: سكتة لطيفة من غير قطع، وقال الجعبري: قطع الصوت زمناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النفس؛ لأنه إن طال صار وقفاً.

من عبارات أخرى.

قال ابن الجزري[1]: والصحيح أنَّه مقيَّد بالسماع والنقل، ولا يجوز إلا فيما صحَّت الرواية به لمعنى مقصود بذاته، وقيل: يجوز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذٰلك.

فصلٌ
في كيفية الوقف على أواخر الكلم

للوقف في كلام العرب أوجه متعدِّدة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة: السكون، والرّوم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.

ـ فأما **السكون**؛ فهو الأصل في الوقف على الكلمة المحرَّكة وصلاً؛ لأن معنى الوقف: الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء، فكما لا يبتدأ بساكن؛ لا يوقف على متحرك، وهو اختيار كثير من القراء.

ـ وأمـا **الـروم**؛ فهـو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال

(١) «النشر في القراءات العشر» (١ / ٢٤٣).

بعضهم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها.

قال ابن الجزري: وكلا القولين واحد.

ويختص بالمرفوع والمجزوم والمضموم والمكسور؛ بخلاف المفتوح؛ لأن الفتحة خفيفة، إذا خرج بعضها؛ خرج سائرها، فلا تقبل التبعيض.

ـ وأما **الإشمام**؛ فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقيل: أن تجعل شفتيك على صورتها، وكلاهما واحد.

وتختص بالضمة ـ سواء كانت حركة إعراب أم بناء ـ إذا كانت لازمة، أما العارضة وميم الجمع عند من ضم وهاء التأنيث؛ فلا روم في ذلك ولا إشمام.

وقيَّد ابن الجزري هاء التأنيث بما وقف عليها بالهاء؛ بخلاف ما يوقف عليها بالتاء للرسم.

ثم إن الوقف بالروم والإشمام ورد عن أبي عمرو والكوفيين نصّاً، ولم يأت عن الباقين فيه شيء، واستحبَّه أهل الأداء في قراءاتهم أيضاً.

وفائدته بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.

ـ وأمّا **الإبدال**؛ ففي الاسم المنصوب المنوَّن؛ يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين، ومثله: (إذن)، وفي الاسم المفرد المؤنث بالتاء؛ يوقف عليه بالهاء بدلاً منها، وفيما آخره همزة متطرِّفة بعد حركة أو ألف؛ فإنه يوقف عليه عند حمزة بإبدالها حرف مدٍّ من جنس ما قبلها، ثم إن كان ألفاً جاز حذفها، نحو ﴿اقرأ﴾، و﴿نَبِّىء﴾، و﴿يَبْدَأ﴾، و﴿إنِ امرؤٌ﴾، و﴿مِن شاطىء﴾، و﴿يشاءُ﴾، و﴿مِن السماء﴾، و﴿مِن ماء﴾.

ـ وأمّا **النقل**؛ ففيما آخره همزة بعد ساكن؛ فإنه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه، فيحرك بها ثم تحذف هي، سواء كان الساكن صحيحاً نحو: ﴿دِفء﴾ ﴿مِلء﴾ ﴿ينظر المرء﴾ ﴿لكل باب منهم جزء﴾ ﴿بين المرء وقلبه﴾ و ﴿بين المرء وزوجه﴾ ﴿يخرج الخبء﴾ ولا ثامن لها، أم ياء أو واواً أصليتين؛ سواء كانتا حرف مدٍّ؛ نحو: ﴿المسيء﴾ و ﴿جيء﴾ و ﴿يضيء﴾ و ﴿أن تبوء﴾ و ﴿لتنوء﴾ و ﴿ما عملت من سوء﴾، أم [حرف] لين؛ نحو: ﴿شيء﴾ ﴿قوم سوء﴾ ﴿مثل السوء﴾.

ـ وأما **الإدغام**؛ ففيما آخره همز بعد ياء أو واو زائدتين؛ فإنه يوقف عليه عند همزه أيضاً بالإدغام بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله؛ نحو: ﴿النسيّ﴾، و ﴿بريّ﴾، و ﴿تروّ﴾.

ـ وأما **الحذف**؛ ففي الياءات الزوائد عند من يثبتها وصلاً ويحذفها وقفاً، وياءات الزوائد ـ وهي التي لم ترسم ـ مائة وإحدى وعشرون، منها خمس وثلاثون في حشو الآي، والباقي في رؤوس الآي.

فنافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو جعفر يثبتونها في الوصل دون الوقف، وابن كثير ويعقوب يثبتان في الحالين، وابن عامر وعاصم وخلف يحذفون في الحالين، وربما خرج بعضهم عن أصله في بعضها.

ـ وأما **الإثبات**؛ ففي الياءات المحذوفات وصلاً عند من يثبتها وقفاً؛ نحو: ﴿هاد﴾، و ﴿وال﴾، و ﴿واق﴾، و ﴿باق﴾.

ـ وأما **الإلحاق**؛ فما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت عند من يلحقها في ﴿عم﴾ و ﴿فيم﴾ و ﴿بم﴾ و ﴿مم﴾، والنون المشدَّدة من جمع الإناث؛ نحو: ﴿هن﴾ و ﴿مثلهن﴾، والنون المفتوحة نحو ﴿العالمين﴾ و ﴿الذين﴾

و ﴿المفلحلون﴾، والمشدَّد المبني؛ نحو: ﴿ألَّا تَعلو عليَّ﴾ و ﴿خَلَقْتُ بيديَّ﴾ و ﴿مصرخيَّ﴾ و ﴿لديَّ﴾.

فصلٌ

اصطلح الأئمة على أن لأنواع الوقف والابتداء أسماء، واختلفوا في ذلك:

فقال ابن الأنباري: الوقف على ثلاثة أوجه: تام، وحسن، وقبيح.

وقال غيره: الوقف ينقسم إلى أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

وقال السجاوندي: الوقف على خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوَّز لوجه، ومرخَّص ضرورة.

وقال غيره: الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسن، وشبيه به، وقبيح، وشبيه به.

وقال ابن الجزري[1]: أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه: إن الوقف ينقسم إلى: اختياري، واضطراري؛ لأن الكلام إما أن يتم أو لا، فإن تمَّ كان اختيارياً.

وكونه تامّاً لا يخلو:

إما أن لا يكون له تعلُّق بما بعده ألبتة ـ أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ـ؛ فهو الوقف المسمى بالتام؛ لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده.

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (١ / ٢٢٥).

قال: وقد يكون الوقف تامّاً في تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على آخر.

وقد يتفاضل التام؛ نحو: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ . إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]؛ كلاهما تام؛ إلا أن الأول أتم من الثاني؛ لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب؛ بخلاف الأول، وهٰذا هو الذي سماه بعضهم شبيهاً بالتام.

ومنه ما يتأكد استحسانه؛ لبيان المعنى المقصود به، وهو الذي سمّاه السَّجاوندي باللازم.

وإن كان له تعلُّق؛ فلا يخلو:

إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو المسمَّى بالكافي؛ للاكتفاء به واستغنائه عما بعده واستغناء ما بعده عنه؛ كقوله: ﴿ومِمَّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿وما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾[3]، وقوله: ﴿عَلى هُدى مِن رَبِّهِمْ﴾[4].

أو بتفاضل في الكفاية؛ كتفاضل التمام؛ نحو: ﴿في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ﴾[5] كاف، ﴿فَزادَهُمُ اللهُ مَرضاً﴾[5] أكفى منه، ﴿بِما كَانُوا يَكْذِبونَ﴾[5] أكفى منهما.

وقد يكون الوقف كافياً على تفسير وإعراب وقراءة، غير كاف على آخر.

وإن كان التعلق من جهة اللفظ؛ فهو المسمَّى بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده؛ للتعلُّق اللفظي؛ إلا أن يكون رأس آية؛ فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء؛ لمجيئه عن النبي ﷺ.

---

(١) سورة الفاتحة: ٣ - ٤.

(٢) سورة البقرة: ٣.

(٣) سورة البقرة: ٤.

(٤) سورة البقرة: ٥.

(٥) سورة البقرة: ١٠.

وقد يكون الوقف حسناً على تقدير، وكافياً أو تامّاً على آخر.

وإن لم يتم الكلام؛ كان الوقف عليه اضطرارياً، وهو المسمَّى بالقبيحُ، لا يجوز تعمُّد الوقف عليه إلا لضرورة؛ من انقطاع نفس ونحوه؛ لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى؛ نحو: ﴿صِراطَ الَّذينَ﴾[1].

وقد يكون بعضه أقبح من بعض؛ نحو: ﴿فَلَها النِّصْفُ ولأبويهِ﴾[2]؛ لإيهامه أنهما مع البنت شركاء في النصف.

وأقبح منه نحو: ﴿إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيي﴾[3]، ﴿فَوَيْلٌ للمُصَلِّينَ﴾[4]، ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاةَ﴾[5].

فهٰذا حكم الوقف اختيارياً واضطرارياً.

وأمّا الابتداء؛ فلا يكون إلا اختيارياً؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل المعنى، موفٍ بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، وتتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالته.

* **تنبيهات:**

الأول: قولهم: «لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا كذا...».

---

(١) سورة الفاتحة: ٦.

(٢) سورة النساء: ١١.

(٣) سورة البقرة: ٢٦.

(٤) سورة الماعون: ٤.

(٥) سورة النساء: ٤٣.

قال ابن الجزري: إنما يريدون به الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه، اللهم إلا أن يقصد بذلك تحريف القرآن، وخلاف المعنى الذي أراده الله؛ فإنه يكفر؛ فضلاً عن أن يأثم.

الثاني: قال ابن الجزري: ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً وابتداء ينبغي أن يتعمد الوقوف عليه، بل ينبغي تحرِّي المعنى الأتم والوقف الأوجه؛ نحو الوقف على: ﴿يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ﴾[1] ويبتدىء ﴿باللهِ إنَّ الشِّرْكَ﴾[1] على معنى القسم، ونحو: ﴿وارْحَمْنا أَنْتَ﴾[2] والابتداء بـ ﴿مَوْلانا فانْصُرْنا﴾[2] على معنى النداء؛ فكله تعسُّف وتمحُّل وتحريف للكلم عن مواضعه.

الثالث: يغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق والترتيل؛ ما لا يغتفر في غيرها، فربما أجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبح.

الرابع: قد يجيزون الوقف على حرف وعلى آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما؛ امتنع الوقف على الآخر؛ كمن أجاز الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾[3]؛ فإنه لا يجيزه على ﴿فيهِ﴾[3]، والذي يجيزهُ على ﴿فيهِ﴾[3] لا يجيزه على ﴿لا رَيْبَ﴾[3].

قال ابن الجزري: وأوَّل من نبَّه على المراقبة في الوقف: أبو الفضل الرازي، أخذه من المراقبة في العروض.

(١) سورة لقمان: ١٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٣) سورة البقرة: ٢.

الخامس: قال ابن مجاهد: لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحويٌّ عالمٌ بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن.

قال غيره: وكذا علم الفقه.

السادس: حكى ابن برهان النحوي عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة أنه ذهب إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبيح وتسميته بذلك بدعة، ومُتَعَمِّدُ الوقف على نحوه مبتدع؛ لأن القرآن معجز، وهو كاللفظة الواحدة، فكله قرآن، وبعضه قرآن، وكله تام حسن، وبعضه تام حسن.

السابع: لأئمة القراء مذاهب في الوقف والابتداء، فنافع كان يراعي تجانسهما بحسب المعنى، وابن كثير وحمزة حيث ينقطع النفس، واستثنى ابن كثير: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾(1)، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾(2)، ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾(3)، فتعمَّد الوقف عليها، وعاصم والكسائي: حيث تم الكلام، وأبو عمرو يتعمد رؤوس الآي، ويقول: هو أحبُّ إلي، فقد قال بعضهم: إن الوقف عليه سنة.

وقال البيهقي في «الشعب» وآخرون: «الأفضل الوقف على رؤوس الآيات، وإن تعلَّقت بما بعدها؛ اتباعاً لهدي رسول الله ﷺ وسنته».

روى أبو داود(4) وغيره عن أم سلمة: «أن النبي ﷺ كان إذا قرأ؛ قطَّع

---

(1) سورة آل عمران: ٧.

(2) سورة الأنعام: ١٠٩.

(3) سورة النحل: ١٠٣.

(4) حديث حسن. أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب استحباب ترتيل القراءة، (حديث رقم ١٤٦٦)، والترمذي في أبواب ثواب القرآن، باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي ﷺ، =

قراءته آية آية، يقول: ﴿بسم الله الرحمٰن الرحيم﴾ ثم يقف، ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ثم يقف، ﴿الرحمٰن الرحيم﴾ ثم يقف».

* **ضابط:**

قال ابن الجزري في «النشر»: كل ما أجازوا الوقف عليه؛ أجازوا الابتداء بما بعده.

* **قاعدة:**

أجمعوا على لزوم اتباع رسم المصاحف العثمانية في الوقف؛ إبدالاً، وإثباتاً، وحذفاً، ووصلاً، وقطعاً.

إلا أنه ورد عنهم اختلاف في أشياء بأعيانها: كالوقف بالهاء على ما كتب بالتاء. وبإلحاق الهاء فيما تقدَّم، وغيره. وبإثبات الياء في مواضع لم ترسم بها. والواو في ﴿وَيَدْعُ الإِنْسانُ﴾[1]، ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾[2]، ﴿سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ﴾[3]، ﴿وَيَمْحُ اللهُ الباطِلَ﴾[4]. والألف في ﴿أَيُّهَ المؤمِنونَ﴾[5]، ﴿أَيُّهَ السَّاحِرُ﴾[6]، ﴿أَيُّهَ الثَّقَلانِ﴾[7]. وتحذف النون في ﴿كَأَيِّنْ﴾ حيث وقع؛ فإن أبا عمرو يقف

= (حديث رقم ٢٩٢٤)، والنسائي (٢ / ١٨١) في كتاب الصلاة، باب تزيين القرآن بالصوت، وأحمد في «المسند» (٦ / ٣٠٢). «جامع الأصول» (٢ / ٤٦٣).

(١) سورة الإسراء: ١١.

(٢) سورة القمر: ٦.

(٣) سورة العلق: ١٨.

(٤) سورة الشورى: ٢٤.

(٥) سورة النور: ٣١.

(٦) سورة الزخرف: ٤٩.

(٧) سورة الرحمٰن: ٣١.

عليه بالياء. ويوصل ﴿أَيّاً ما﴾ في الإسراء[1]، و﴿مَالِ﴾ في النساء والكهف والفرقان وسأل. وقطع ﴿وَيْكَأَنَّ﴾[2]، ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾[3]، و﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[4].

ومن القراء من يتبع الرسم في الجميع.

[أهم المصنفات في هٰذا النوع:]

أفرده بالتصنيف خلائق؛ منهم:

ـ أبو جعفر النحاس.

ـ والزجاجي.

ـ والعماني.

ـ وابن الأنباري.

ـ والداني[5].

ـ والسجاوندي[6].

ـ وغيرهم.

○○○○○

---

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢) سورة القصص: ٨٢.

(٣) سورة القصص: ٨٢.

(٤) سورة النمل: ٢٥.

(٥) واسم كتابه: «المكتفى في الوقف والابتدا»، مطبوع بتحقيق: د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، طبعة أولى، ١٤٠٤هـ.

(٦) له فيه مصنفات؛ منها: «الوقف والابتدا» الكبير والصغير، وحقق له كتاب في «علل الوقف» في رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود.

النوع الثاني والأربعون*

في الإمالة والفتح وما بينهما

قال الدَّاني: الفتح والإمالة لغتان مشهورتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس.

قال: والأصل فيها حديث حذيفة مرفوعاً: «اقْرَؤوا القُرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم وأصوات أهل الفسق وأهل الكتابين»[1].

قال: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وأصواتها.

الإمالة: أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المحض. ويقال له أيضاً: الاضطجاع، والبطح، والكسر، وهو بين اللفظين. ويقال له أيضاً: التقليل، والتلطيف، وبين بين.

فهي قسمان: شديدة ومتوسطة، وكلاهما جائز في القراءة، والشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والمتوسطة بين الفتح

---

* هو النوع الثلاثون على ترتيب السيوطي.

(١) حديث ضعيف. أخرجه: الطبراني في «المعجم الأوسط»، والبيهقي في «شعب الإيمان». وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (١ / ٣٢٨ ـ ٣٢٩).

المتوسط والإمالة الشديدة.

قال الـدَّاني: وعلماؤنا مختلفون: أيهما أوجه وأولى؟ وأنا أختار الإمالة الوسطى التي هي بين بين؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها، وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء، والتنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء.

وأما **الفتح**؛ فهو فتح القارىء فاه بلفظ الحرف، ويقال له: التفخيم، وهو شديد ومتوسط:

فالشديد هو نهاية فتح الشخص فاه بذٰلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب.

والمتوسط ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة.

قال الداني: وهٰذا هو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء.

واختلفوا؛ هل الإمالة فرع عن الفتح، أو كل منهما أصل برأسه؟

ووجه الأول: أن الإمالة لا تكون إلا لسبب؛ فإن فُقد لزم الفتح، وإن وجد جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تُمال إلا ومن العرب من يفتحها، فدل اطراد الفتح على أصالته وفرعيتها.

والكلام في الإمالة من خمسة أوجه: أسبابها، ووجوهها، وفائدتها، ومَن يُميل، وما يُمال.

أما **أسبابها**؛ فذكرها القراء عشرة.

قال ابن الجزري: وهي ترجع إلى شيئين: أحدهما الكسرة، والثاني: الياء، وكـل منهما يكون متقدماً على محلِّ الإمالة من الكلمة، ومتأخراً عنه،

ويكون أيضاً مقدَّراً في محل الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدَّرتين في محلِّ الإمالة ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة، وقد تُمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة، وتسمى هٰذه: إمالة لأجل إمالة، وقد تُمال الألف تشبيهاً بالألف الممالة.

قال ابن الجزري: وتُمال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال، وللفرق بين الاسم والحرف، فتبلغ اثنا عشر سبباً:

ـ فأما الإمالة لأجل الكسرة السابقة؛ فشرطها أن يكون الفاصل بينها وبين الألف حرفاً واحداً؛ نحو: كتاب، وحساب، وهٰذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف.

ـ وأما الفتحة الممالة؛ فلا فاصل بينها وبين الكسرة، أو حرفين أولهما ساكن؛ نحو: إنسان، أو مفتوحين والثاني هاء؛ لخفائها.

ـ وأما الياء السابقة؛ فإما ملاصقة؛ كـ ﴿الحياة﴾ و﴿الأيامى﴾، أو مفصولة بحرفين أحدهما الهاء؛ كـ ﴿يَدها﴾.

ـ وأما الكسرة المتأخرة؛ فسواء كانت لازمة؛ نحو: ﴿عابد﴾، أم عارضة؛ نحو: ﴿مِن النَّاسِ﴾ و﴿في النَّارِ﴾.

ـ وأما الياء المتأخرة؛ فنحو: ﴿مبايع﴾.

ـ وأما الكسرة المقدَّرة؛ فنحو: ﴿خافَ﴾، إذ الأصل خوف.

ـ وأما الياء المقدَّرة؛ فنحو: ﴿يَخشى﴾ و﴿الهدى﴾ و﴿أتى﴾ و﴿الثرى﴾؛ فإن الألف في كل ذٰلك منقلبة عن ياء تحركت وانفتح ما قبلها.

ـ وأما الكسرة العارضة في بعض أحوال الكلمة؛ فنحو: ﴿طاب﴾

و﴿جاء﴾ و﴿شاء﴾ و﴿زاد﴾؛ لأن الفاء تكسر من ذٰلك مع ضمير الرفع المتحرك.

ـ وأما الياء العارضة؛ فكذٰلك؛ نحو: ﴿تلا﴾ و﴿غزا﴾؛ فإن ألفهما عن واو، وإنما أُميلت لانقلابها ياء في (تُلي) و(غُزِي).

ـ وأما الإمالة لأجل الإمالة؛ فكإمالة الكسائي الألف بعد النون من ﴿أنا الله﴾ لإمالة الألف من الله، ولم يمل، ﴿وإنا إليه﴾ لعدم ذٰلك بعده، وجعل من ذٰلك إمالة ﴿الضحى﴾ و﴿القرى﴾ و﴿ضحاها﴾ و﴿تلاها﴾.

ـ وأما الإمالة لأجل الشبه؛ فإمالة ألف التأنيث في نحو: ﴿الحسنى﴾، وألف ﴿موسى﴾ و﴿عيسى﴾ لشبهها بألف ﴿الهدى﴾.

ـ وأما الإمالة لكثرة الاستعمال؛ فكإمالة الناس في الأحوال الثلاث على ما رواه صاحب «المبهج».

ـ وأما الإمالة للفرق بين الاسم والحرف؛ فكإمالة الفواتح؛ كما قال سيبويه: إن إمالة باء وتاء في حروف المعجم؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست مثل: (ما) و(لا) وغيرهما من الحروف.

أما وجوهها؛ فأربعة ترجع إلى الأسباب المذكورة، أصلها اثنان: المناسبة والإشعار.

ـ فأما المناسبة؛ فقسم واحد، وهو فيما أُميل لسبب موجود في اللفظ، وفيما أُميل لإمالة غيره؛ فإنهم أرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال بسبب الإمالة من وجه واحد، وعلى نمط واحد.

ـ وأما الإشعار؛ فثلاثة أقسام: إشعار بالأصل، وإشعار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع، وإشعار بالشبه المشعر بالأصل.

وأما **فائدتها**؛ فسهولة اللفظ، وذٰلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهٰذا أمال من أمال. وأما من فتح؛ فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل.

وأما **مَن أمال**؛ فكل القراء العشرة إلا ابن كثير؛ فإنه لم يمل شيئاً في جميع القرآن.

وأما **ما يُمال**؛ فموضع استيعابه كتب القراءات والكتب المؤلفة في الإمالة.

خاتمة

كره قوم الإمالة؛ لحديث: «نزل القرآن بالتفخيم»[1].

وأجيب عنه بأوجه:

أحدها: أنه نزل بذٰلك، ثم رخص في الإمالة.

ثانيها: أن معناه أنه يقرأ على قراءة الرجال، لا يخضع الصوت فيه؛ ككلام النساء.

ثالثها: أن معناه أنزل بالشدة والغلظة على المشركين.

قال في جمال القراء[2]: وهو بعيد في تفسير الخبر؛ لأنه نزل أيضاً بالرحمة والرأفة.

---

(١) حديث ضعيف. أخرجه: الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٢٣١ و٢٤٢)، وابن الأنباري في «الإيضاح». وضعفه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (حديث رقم ١٣٤٣). ولفظه: «أنزل القرآن بالتفخيم كهيئة الطير: ﴿عذراً أو نذراً﴾، و﴿الصدفين﴾، و﴿ألا له الخلق والأمر﴾، وأشباه هٰذا من القرآن».

(٢) (٢ / ٥٠٥).

رابعها: أن معناه بالتعظيم والتجليل؛ أي: عظموه وبجِّلوه، فحضَّ بذٰلك على تعظيم القرآن وتبجيله.

خامسها: أن المراد بالتفخيم تحريك أوساط الكلم بالضم والكسر في المواضيع المختلف فيها دون إسكانها؛ لأنه أشبع لها وأفخم.

قال الداني: وكذا جاء مفسراً عن ابن عباس[1].

قال: ويؤيده قول أبي عبيدة: أهل الحجاز يفخِّمون الكلام كله إلا حرفاً واحداً (عشرة)؛ فإنهم يجزمونه، وأهل نجد يتركون التفخيم في الكلام إلا هٰذا الحرف؛ فإنهم يقولون: (عشِرة)؛ بالكسر.

قال الدَّاني: فهٰذا الوجه أولى في تفسير الخبر.

أفرد [هٰذا النوع] بالتصنيف جماعة من القراء؛ منهم ابن القاصح عمل كتابه «قرَّة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين»[2].

ooooo

---

(١) رواه الداني من طريق سليمان عن الزهري عن ابن عباس ـ كما ساق سنده السيوطي في «الإتقان» ـ، والزهري؛ لم يسمع من ابن عباس، وسليمان؛ أظنه ابن كثير؛ قال عنه في «التقريب» (ص ٢٥٤): لا بأس به في غير الزهري. اهـ.

قلت: وهو هنا عنه.

تنبيه: في المطبوعتين: «سلمان عن الزهري»، وهو تصحيف من «سليمان»، والله أعلم.

(٢) ومنهم: د. عبدالفتاح شلبي، وكتابه بعنوان «الإمالة في القراءات واللهجات العربية».

النوع الثالث والأربعون*

في الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب

أفرد ذلك بالتصنيف جماعة من القرَّاء.

الإدغام: هو اللفظ بحرفين حرفاً، كالثاني مشدَّداً، وينقسم إلى كبير وصغير:

فالكبير: ما كان أول الحرفين متحركاً فيه؛ سواء كانا مثلين[1] أم جنسين[1] أم متقاربين[1].

وسمي كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون. وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه. وقيل: لما فيه من الصعوبة. وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين.

والمشهور بنسبته إليه من الأئمة العشرة هو: أبو عمرو بن العلاء، وورد عن جماعة خارج العشرة؛ كالحسن البصري، والأعمش، وابن محيصن، وغيرهم.

ووجهه: طلب التخفيف.

---

* هو النوع الحادي والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(١) سيأتي تفسيرهما قريباً من كلام صاحب «تقريب النشر».

وكثير من المصنفين في القراءات لم يذكروه ألبتة؛ كأبي عبيد في كتابه، وابن مجاهد في «مسبَّعته»، ومكي في «تبصرته»، والطلمنكي في «روضته»، وابن سفيان في «هاديه»، وابن شريح في «كافيه»، والمهدوي في «هدايته»، وغيرهم.

قال في «تقريب النشر»: ونعني بالمتماثلين: ما اتفقا مخرجاً وصفة. والمتجانسين: ما اتفقا مخرجاً واختلفا صفة. والمتقاربين: ما تقاربا مخرجاً أو صفة.

*** تنبيهان:**

الأول: وافق أبو عمرو حمزة ويعقوب في أحرف مخصوصة استوعبها ابن الجزري من كتابيه «النشر» و«التقريب».

الثاني: أجمع الأئمة العشرة على إدغام ﴿مالك لا تأمنَّا على يوسف﴾[1]، واختلفوا في اللفظ به، فقرأ أبو جعفر بإدغامه محضاً بلا إشارة، وقرأ الباقون بالإشارة روماً وإشماماً.

وأمَّا الإدغام الصغير؛ فهو ما كان الحرف الأول فيه ساكناً، وهو واجب وممتنع وجائز، والذي جرت عليه القراءة بذكره في كتب الخلاف هو الجائز؛ لأنه الذي اختلف القراء فيه، وهو قسمان:

الأول: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة، وتنحصر في (إذ) و (قد) و (تاء التأنيث) و (هل) و (بل).

القسم الثاني: إدغام حروف قربت مخارجها، وهي سبعة عشر حرفاً اختلف فيها:

---

(١) آية: ١١.

ـ أحدها: الباء عند الفاء في: ﴿أو يَغْلِب فسوفَ﴾[1]، و ﴿إنْ تَعْجَب فَعَجَبٌ﴾[2]، ﴿اذْهَب فمَنْ﴾[3]، ﴿فاذْهَب فإن﴾[4]، ﴿ومَنْ لَمْ يَتُبْ فأُولٰئكَ﴾[5].

ـ الثاني: ﴿يعذِّبُ مَن يشاء﴾[6] في البقرة.

ـ الثالث: ﴿اركب معنا﴾[7] من هود.

ـ الرابع: ﴿تخسف بهم﴾[8] من سبأ.

ـ الخامس: الراء الساكنة عند اللام؛ نحو: ﴿يَغْفِرْ لكم﴾[9]، و ﴿اصْبِرْ لِحُكْمِ ربِّكَ﴾[10].

ـ السادس: اللام الساكنة في الذال: ﴿مَن يفعلْ ذٰلكَ﴾[11]حيث وقع.

ـ السابع: الثاء في الذال في ﴿يَلْهَث ذٰلكَ﴾[12].

ـ الثامن: الدال في الثاء في ﴿مَن يُرِدْ ثوابَ﴾[13]حيث وقع.

---

(١) سورة النساء: ٧٤.

(٢) سورة الرعد: ٥.

(٣) سورة الإسراء: ٦٣.

(٤) سورة طه: ٩٧.

(٥) سورة الحجرات: ١١.

(٦) آية: ٢٨٤.

(٧) آية: ٤٢.

(٨) آية: ٩.

(٩) سورة آل عمران: ٣١ ومواضع أخرى.

(١٠) سورة الطور: ٤٨.

(١١) منها في سورة البقرة: ٨٥.

(١٢) سورة الأعراف: ١٧٦.

(١٣) منها في سورة آل عمران: ١٤٥.

ـ التاسع: الذال في التاء من ﴿تخذتم﴾ وما جاء من لفظه.

ـ العاشر: الذال فيها من ﴿فنبذتها﴾ في طه[1].

ـ الحادي عشر: الذال فيها أيضاً في ﴿عُذتُ بربي﴾ في غافر[2] والدخان[2].

ـ الثاني عشر: الثاء من ﴿لبثتم﴾[3] و﴿لبثت﴾[4] كيف جاءا.

ـ الثالث عشر: الثاء في ﴿أُورِثْتُموها﴾ في الأعراف والزخرف[5].

ـ الرابع عشر: الدال في الذال في ﴿كهيعصٓ . ذكر﴾.

ـ الخامس عشر: النون في الواو من ﴿يٓس . والقرآن﴾.

ـ السادس عشر: النون فيها من ﴿نٓ والقلم﴾.

ـ السابع عشر: النون عند الميم من ﴿طسٓم﴾ أول الشعراء والقصص.

*** قاعدة:**

كل حرفين التقيا أولهما ساكن وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة:

فالمثلان نحو: ﴿اضْرِبْ بعصاكَ﴾[6]، ﴿رَبِحَتْ تِجارتُهُم﴾[7]، ﴿وقد

---

(١) آية: ٩٦.

(٢) سورة غافر: ٢٧، وسورة الدخان: ٢٠.

(٣) سورة الإسراء: ٥٢.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٥) سورة الأعراف: ٤٣، وسورة الزخرف: ٧٢.

(٦) سورة البقرة: ٦٠.

(٧) سورة البقرة: ١٦.

دخلوا﴾[1]، ﴿اذهب وقل لهم﴾، ﴿وهم من﴾، ﴿عن نفس﴾[2]، ﴿يدرككم﴾[3]، ﴿يوجهه﴾[4].

والجنسان؛ نحو: ﴿قالت طائفة﴾[5]، ﴿وقد تبين﴾[6]، ﴿إذ ظلمتم﴾[7]، ﴿بَلْ ران﴾[8]، ﴿هل رأيتم﴾، ﴿قُل ربِّ﴾[9].

ما لم يكن أول المثلين حرف مد؛ [نحو]: ﴿قالوا وهم﴾[10]﴿الذي يوسوس﴾[11]، أو أول الجنسين حرف حلق؛ نحو: ﴿فاصفح عنهم﴾[12].

* **فائدة:**

كره قوم الإدغام في القرآن، وعن حمزة أنه كرهه في الصلاة، فتحصلنا على ثلاثة أقوال.

* **تذنيب:**

يلحق بالقسمين السابقين قسم آخر اختلف في بعضه، وهو أحكام النون

---

(1) سورة المائدة: ٦١.

(2) سورة البقرة: ٤٨.

(3) سورة النساء: ٧٨.

(4) سورة النحل: ٧٦.

(5) سورة آل عمران: ٧٢.

(6) سورة البقرة: ٢٥٦.

(7) سورة الزخرف: ٣٩.

(8) سورة المطففين: ١٤.

(9) سورة الإسراء: ٢٤.

(10) سورة الشعراء: ٩٦.

(11) سورة الناس: ٥.

(12) سورة الزخرف: ٨٩.

الساكنة والتنوين، ولهما أحكام أربعة: إظهار، وإدغام، وإقلاب، وإخفاء.

ـ فالإظهار لجميع القراء عند ستة أحرف، وهي حروف الحلق: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء.

ـ والإدغام: في ستة: حرفان بلا غنة، وهما: اللام والراء، وأربعة بغنة، وهي: النون، والميم، والياء، والواو.

ـ والإقلاب عند حرف واحد، وهو الباء، تقلب النون والتنوين عند الباء ميماً خالصة[1]، فتخفى بغنَّة.

ـ والإخفاء عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر: التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والكاف.

والإخفاء حالة بين الإدغام والإظهار، ولا بدَّ من الغنَّة معه.

○○○○○

---

(1) في المطبوعتين: «خاصة»، والصواب ما أثبته. راجع: «هداية القاري إلى تجويد كلام الباري» (ص ١٦٨).

النوع الرابع والأربعون*

في المدِّ والقصر

أفرده جماعة من القرَّاء بالتصنيف.

والأصل في المدِّ ما أخرجه سعيد بن منصور[1] في «سننه»: حدثنا شهاب بن خِراش: حدثني مسعـود بن يزيد الكندي؛ قال: «كان ابن مسعود يقرىء رجـلاً، فقرأ الرجل: ﴿إِنَّما الصَّدَقاتُ للفُقَراءِ والمَساكِينَ﴾ مرسلة، فقال ابن مسعود: ما هٰكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبدالرحمٰن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿إِنَّما الصَّدَقاتُ للفُقَراءِ والمَساكِينَ﴾[2]، فمدَّ».

وهٰذا حديث جليل حجةٌ[1] ونصٌّ في الباب، رجال إسناده ثقات، أخرجه الطبراني في «الكبير»[3].

المدُّ: عبارة عن زيادة مط في حرف المد على المدِّ الطبيعي، وهو الذي

---

* هو النوع الثاني والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(١) وانظر: ابن الجزري في «النشر» (١ / ٣١٥)، ونقل تصحيح الألباني للحديث صاحب «القول المفيد في وجوب التجويد» محمد موسى نصر (ص ٢٢).

(٢) سورة التوبة: ٦٠.

(٣) (٩ / ١٤٨) (حديث رقم ٨٦٧٧)، وقال في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٥٥): رجاله ثقات. اهـ.

لا تقوم ذات حرف المد دونه.

والقصر: ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله.

وحرف المد: الألف مطلقاً، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

وسببه لفظي ومعنوي:

فاللفظي: إما همز، أو سكون.

فالهمز يكون بعد حرف المدِّ وقبله:

والثاني نحو: آدم، ورأى، وإيمان، وخاطئين، وأوتوا، والموءودة.

والأول إن كان معه في كلمة واحدة؛ فهو المتصل؛ نحو: ﴿أولٰئك﴾، ﴿شاء الله﴾، و ﴿السوأى﴾، و ﴿من سوء﴾، و ﴿يضيء﴾.

وإن كان حرف المد آخر كلمة، والهمز أول أخرى؛ فهو المنفصل؛ نحو: ﴿بما أنزل﴾، ﴿يا أيُّها﴾، ﴿قالوا آمَنَّا﴾، ﴿أمره إلى الله﴾، ﴿في أنفسكم﴾، ﴿به إلا الفاسقين﴾.

ووجه المد لأجل الهمز: أن حرف المد خفي، والهمز صعب، فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب.

والسكون: إما لازم، وهو الذي لا يتغيَّر في حاليه؛ نحو: ﴿الضالِّين﴾، و ﴿دابَّة﴾، و ﴿آلم﴾، و ﴿أتحاجُّونِّي﴾.

أو عارض: وهو الذي يعرض للوقف ونحوه؛ نحو: ﴿العباد﴾، و ﴿الحساب﴾، و ﴿نستعين﴾، و ﴿الرحيم﴾، و ﴿يوقنون﴾؛ حالة الوقف، و ﴿فيه هدى﴾، و ﴿قال لهم﴾، و ﴿يقول ربُّنا﴾؛ حالة الإدغام.

ووجه المد للسكون: التمكُّن من الجمع بين الساكنين، فكأنه قام مقام حركة.

وقد أجمع القراء على مدِّ نوعي المتصل وذي الساكن اللازم، وإن اختلفوا في مقـداره، واختلفـوا في مدِّ النوعين الآخرين ـ وهما المنفصل وذو الساكن العارض ـ وفي قصرهما.

ــ فأما المتصل؛ فاتَّفق الجمهور على مدِّه قدراً واحداً مشبعاً من غير إفحاش.

وذهب آخرون إلى تفاضله كتفاضل المنفصل: فالطولى لحمزة وورش، ودونها لعاصم، ودونها لابن عامر والكسائي وخلف، ودونها لأبي عمرو والباقين.

وذهب بعضهم إلى أنه مرتبتانْ فقط: الطولى لمن ذُكِرَ، والوسطى لمن بقي.

ــ وأمَّا ذو الساكن ـ ويقال له: مد العدل؛ لأنه يعدل حركة ـ؛ فالجمهور أيضاً على مدِّه مشبعاً قدراً واحداً من غير إفراط.

وذهب بعضهم إلى تفاوته.

ــ وأمَّا المنفصل، ويقال له: مدُّ الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ومدّ البسط؛ لأنه يبسط بين الكلمتين، ومدّ الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، ومدّ حرف بحرف؛ أي: مدّ كلمة لكلمة.

والمدّ جائز من أجل الخلاف في مدِّه وقصره، فقد اختلفت العبارات في مقدار مدِّه اختلافاً لا يمكن ضبطه، والحاصل أن له سبع مراتب:

الأولى: القصر، وهو حذف المد العرضي، وإبقاء ذات حرف المد على

ما فيها، من غير زيادة، وهي في المنفصل خاصة لأبي جعفر وابن كثير ولأبي عمرو عند الجمهور.

الثانية: فويق القصير قليلاً، وقُدِّرت بألفين، وبعضهم بألف ونصف، وهي لأبي عمرو، وفي المتصل والمنفصل عند صاحب «التيسير».

الثالثة: فويقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، وقدِّرت بثلاث ألفات، وقيل: بألفين ونصف، وقيل: بألفين ـ على أن ما قبلها بألف ونصف ـ، وهي لابن عامر والكسائي من الضربين عند صاحب «التيسير».

الرابعة: فويقها قليلاً، وقدرت بأربع ألفات، وقيل: بثلاث ونصف، وقيل: بثلاث؛ على الخلاف فيما قبلها، وهي لعاصم في الضربين عند صاحب «التيسير».

الخامسة: فويقها قليلاً، وقدّرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع على الخلاف، وهي فيها لحمزة وورش عنده.

السادسة: فوق ذٰلك، وقدَّرها الهذلي بخمس ألفات على تقرير الخامسة بأربع، وذكر أنَّها لحمزة.

السابعة: الإفراط، قدَّرها الهذلي بست، وذكرها لورش.

قال ابن الجزري: وهٰذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات، لا تحقيق وراءه، بل هو لفظي؛ لأن المرتبة الدنيا ـ وهي القصر ـ إذا زيد عليها أدنى زيادة؛ صارت ثانية، ثم كذٰلك حتى تنتهي إلى القصوى.

ـ وأمّا العارض؛ فيجوز فيه لكل من القراء كلٌّ من الأوجه الثلاثة: المدّ، والتوسُّط، والقصر، وهي أوجه تخيير.

وأمّا السبب المعنوي؛ فهو: قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب، وإن كان أضعف من اللفظي عند القراء، ومنه مدّ التعظيم في نحو: ﴿لا إلٰه إلا هو﴾، ﴿لا إلٰه إلا الله﴾، ﴿لا إلٰه إلا أنت﴾، وقد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهٰذا المعنى، ويسمَّى مدّ المبالغة.

قال ابن مهران في كتاب «المدَّات»: إنما سمي مدّ المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة من نفي إلٰهية سوى الله تعالى.

قال: وهٰـذا مذهب معروف عند العرب؛ لأنها تمدّ عند الدُّعاء، وعند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي الشيء، ويمدُّون ما لا أصل له بهٰذه العلَّة.

قال ابن الجزري: وقد ورد عن حمزة مدّ المبالغة للنفي في (لا) التي للتبـرئة؛ نحو: ﴿لا رَيْب فيه﴾[1]، ﴿لا شِيَة فيها﴾[2]، ﴿لا مردَّ لهُ﴾[3]، ﴿لَا جَرَمَ﴾[4]، وقَدْرُه في ذٰلك وسط لا يبلغ الإشباع لضعف سببه، نص عليه ابن القصاع.

وقد يجتمع السببان اللفظي والمعنوي في نحو: ﴿لا إلٰه إلا الله﴾، و﴿لا إكراهَ في الدِّينِ﴾[5]، و﴿فَلا إثْمَ عليهِ﴾[6]، فيمد حمزة مدّاً مشبعاً على أصله في المدِّ لأجل الهمز، ويلغي المعنوي؛ إعمالاً للأقوى وإلغاء للأضعف.

---

(١) سورة البقرة: ٢.

(٢) سورة البقرة: ٧٣.

(٣) في مواضع منها: سورة الرعد: ١١.

(٤) في مواضع منها: سورة هود: ٢٢.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٦.

(٦) سورة البقرة: ١٧٣، وغيرها.

*** قاعدة:**

إذا تغير سبب المدِّ؛ جاز المدُّ مراعاة للأصل، والقصر نظراً للَّفظ؛ سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، سواء تغيَّر الهمز ببين بين، أو بإبدال، أو حذف، والمد أولى فيما بقي لتغير أثره؛ نحو: ﴿هٰؤلاءِ إنْ كُنْتُمْ﴾[1] في قراءةِ قالون والبزي، والقصر فيما ذهب أثره؛ نحوها في قراءة أبي عمرو.

*** قاعدة:**

متى اجتمع سببان قويٌّ وضعيف؛ عمل بالقوي وألغي الضعيف إجماعاً.

ويتخرج عليها فروع:

ـ منها: الفرع السابق في اجتماع اللفظي والمعنوي.

ـ ومنها: نحو: ﴿جَاؤوا أباهُم﴾[2] و ﴿رَأَى أَيديهم﴾[3] إذا قرىء لورش لا يجوز فيه القصر ولا التوسط بل الإشباع؛ عملاً بأقوى السببين، وهو المدّ لأجل الهمز، فإن وقف على ﴿جاؤوا﴾ أو ﴿رأى﴾؛ جازت الأوجه الثلاثة بسبب تقدم الهمز على حرف المد، وذهاب سببية الهمز بعده.

○○○○○

---

(١) سورة البقرة: ٣١.

(٢) سورة يوسف: ١٦.

(٣) سورة هود: ٧٠.

النوع الخامس والأربعون*

في تخفيف الهمز

فيه تصانيف مفردة.

اعلم أن الهمز لما كان أثقل الحروف نطقاً، وأبعدها مخرجاً؛ تنوَّع العرب في تحقيقه بأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم تخفيفاً، ولذٰلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم؛ كابن كثير من رواية ابن فليح، وكنافع من رواية ورش، وكأبي عمرو؛ فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز.

وقد أخرج ابن عدي من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر؛ قال: «ما همز رسول الله ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم».

قال أبو شامة: هٰذا حديث لا يحتج به، وموسى بن عبيدة الربذي ضعيف عند أئمة الحديث.

[قال السيوطي:] وكذا الحديث الذي أخرجه الحاكم في «المستدرك»[1]

---

* هو النوع الثالث والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(1) (٢ / ٢٣١).

من طريق حمران بن أعين عن أبي الأسود الدؤلي عن أبي ذر؛ قال: «جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا نبيء الله! فقال: لست بنبيء الله، ولكني نبيّ الله». قال الذهبي: حديث منكر، وحمران رافضي ليس بثقة.

وأحكـام الهمز كثيرة، لا يحصيها أقل من مجلد، والذي نورده هنا أن تحقيقه أربعة أنواع:

أحدها: النقل لحركته إلى الساكن قبله، فيسقط: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[1] بفتح الدَّال، وبه قرأ نافع من طريق ورش، وذلك حيث كان الساكن صحيحاً آخراً والهمزة أولاً، واستثنى أصحاب يعقوب عن ورش: ﴿كِتابِيَه . إِنِّي ظَنَنتُ﴾[2] فسكَّنوا الهاء وحقَّقوا الهمزة، وأما الباقون فحقَّقوا وسكَّنوا في جميع القرآن.

وثانيها: الإبدال: أن تبدل الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها: فتبدل ألفاً بعد الفتح؛ نحو: ﴿وأْمُرْ أَهلكَ﴾[3]، وواواً بعد الضم؛ نحو: ﴿يُؤمِنون﴾[4]، وياء بعد الكسر؛ نحو: ﴿جِئت﴾[5]، وبه يقرأ أبو عمرو، وسواء كانت الهمـزة فاءاً أم عيناً أم لاماً؛ إلا أن يكـون سكـونهـا جزمـاً؛ نحـو: ﴿ننسأها﴾[6]، ونحو: ﴿أرجئه﴾[7]، أو يكون ترك الهمز فيه أثقل، وهو: ﴿تؤوي

---

(١) سورة المؤمنون: ١.

(٢) سورة الحاقة: ١٩ ـ ٢٠.

(٣) سورة طه: ١٣٢.

(٤) وردت في سبعة وثمانين موضعاً، منها في سورة البقرة: ٣ و٤ و٦ و٨٨.

(٥) وردت في ستة مواضع، منها في سورة البقرة: ٧١.

(٦) سورة البقرة: ١٠٦؛ بالهمز وفتح النون والسين: ابن كثير، وأبو عمرو. «الإقناع» (٢ / ٦٠١).

(٧) سورة الأعراف: ١١١، سورة الشعراء: ٣٦.

إليك﴾ في الأحزاب[1]، أو يوقع في الالتباس، وهو: ﴿رئيا﴾ في مريم[2]، فإن تحرَّكت فلا خلاف عنه في التحقيق؛ نحو: ﴿يُؤَدِّهِ﴾.

وثالثها: التسهيل بينها وبين حركتها: فإن اتفق الهمزتان في الفتح؛ سهل الثانية الحرميان وأبو عمرو وهشام، وأبدلها ورش ألفاً، وابن كثير لا يدخل قبلها ألفاً، وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها، والباقون من السبعة يحققون.

وإن اختلفا بالفتح والكسر؛ سهَّل الحرميان وأبو عمرو الثانية، وأدخل قالون وأبو عمرو قبلها ألفاً، والباقون يحققون.

أو بالفتح والضم، وذلك في: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾[3]، و ﴿أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[4]، و ﴿أَأُلْقِيَ﴾[5] فقط، فالثلاثة يسهلون، وقالون يدخل ألفاً، والباقون يحققون.

قال الداني: وقد أشار الصحابة إلى التسهيل بكتابة الثانية واواً.

رابعها: الإسقاط بلا نقل، وبه قرأ أبو عمرو إذا اتَّفقا في الحركة وكانا في كلمتين، فإن اتفقا كسرا؛ نحو: ﴿هٰؤلاءِ إِنْ كُنْتُم﴾[6]؛ جعل ورش وقُنْبل الثانية كياء ساكنة، وقالون والبزي الأولى كياء مكسورة، وأسقطها أبو عمرو، والباقون يحققون.

---

(1) اية: ٥١.

(2) آية: ٧٤.

(3) سورة آل عمران: ١٥.

(4) سورة صٓ: ٨.

(5) سورة القمر: ٢٥.

(6) سورة البقرة: ٣١.

وإن اتَّفقا فتحاً؛ نحو: ﴿جَاءَ أَجَلُهُم﴾[1] جعل ورش وقنبل الثانية كمدَّة، وأسقط الثلاثة الأولى، والباقون يحقِّقون.

أو ضماً، وهو: ﴿أولياء﴾ ﴿أُولٰئك﴾ فقط، أسقطها أبو عمرو، وجعلها قالون والبزي كواو مضمومه، والآخران يجعلان الثانية كواو ساكنة، والباقون يحقِّقون.

ثم اختلف في الساقط؛ هل هو الأولى أو الثانية؟ والأول عن أبي عمرو، والثاني عن الخليل من النحاة.

وتظهر فائدة الخلاف في المد، فإن كان الساقط الأولى؛ فهو المنفصل، أو الثانية؛ فهو المتصل.

○○○○○

(١) في مواضع؛ منها: سورة الأعراف: ٣٤، سورة يونس: ٤٩.

النوع السادس والأربعون*

في وجوه مخاطباته

قال بعضهم: خطاب القرآن ثلاثة أقسام:

- قسم لا يصلح إلا للنبي ﷺ.
- وقسم لا يصلح إلا لغيره.
- وقسم لهما.

قال ابن الجوزي في كتاب «النفيس»: الخطاب في القرآن على خمسة عشر وجهاً.

وقال غيره: على أكثر من ثلاثين وجهاً:

أحدها: خطاب العام، والمراد به العموم؛ كقوله: ﴿اللهُ الَّذي خَلَقَكُم﴾[1].

والثاني: خطاب الخاص، والمراد به الخصوص؛ كقوله: ﴿أَكَفَرْتُم بعدَ إيمانِكُم﴾[2].

---

* هو النوع الحادي والخمسون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الروم: ٥٤.

(٢) سورة آل عمران: ١٠٦.

الثالث: خطاب العام والمراد به الخصوص؛ كقوله: ﴿يا أَيُّها النَّاسُ اتَّقوا رَبَّكُمْ﴾[1]؛ لم يدخل فيه الأطفال والمجانين.

الرابع: خطاب الخاص، والمراد به العموم؛ كقوله: ﴿يَا أَيُّها النَّبيُّ إذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ﴾[2]؛ افتتح الخطاب بالنبي ﷺ، والمراد سائر من يملك الطلاق.

الخامس: خطاب الجنس؛ كقوله: ﴿يَا أَيُّها النبيُّ﴾[3].

السادس: خطاب النوع؛ نحو: ﴿يَا بَني إِسْرائيلَ﴾[4].

السابع: خطاب العين؛ نحو: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ﴾[5]، ﴿يَا مُوسَى لَا تَخَفْ﴾[6].

الثامن: خطاب المدح؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا﴾[7].

التاسع: خطاب الذم؛ نحو: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ كَفَروا لا تعتَذِروا اليومَ﴾[8]، ﴿قُلْ يَا أَيُّها الكَافِرونَ﴾[9]، ولتضمنه الإهانة لم يقع في القرآن في غير هٰذين الموضعين، وكثر الخطاب بـ ﴿يَا أَيُّها الذينَ آمنوا﴾ على المواجهة، وفي جانب الكفار جيء بلفظ الغيبة؛ إعراضاً عنهم؛ كقوله: ﴿إِنَّ الَّذينَ كَفَروا﴾.

---

(١) سورة الحج: ١.

(٢) سورة الطلاق: ١.

(٣) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٤) سورة البقرة: ٤٠.

(٥) سورة البقرة: ٣٥.

(٦) سورة النمل: ١٠.

(٧) سورة النساء: ١٣٦.

(٨) سورة التحريم: ٧.

(٩) سورة الكافرون: ١.

العاشر: خطاب الكرامة؛ كقوله: ﴿يَا أَيُّها النبيُّ﴾، ﴿يَا أَيُّها الرَّسولُ﴾.

الحادي عشر: خطاب الإهانة؛ نحو: ﴿فإِنَّك رَجيمٌ﴾[1]، ﴿اخْسَؤوا فيها ولا تُكَلِّمونِ﴾[2].

الثاني عشر: خطاب التهكُّم؛ نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزيزُ الكَريمُ﴾[3].

الثالث عشر: خطاب الجمع بلفظ الواحد؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها الإِنسانُ ما غرَّكَ بربِّكَ الكَريمِ﴾[4].

الرابع عشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها الرُّسُلُ كُلوا مِنْ طَيِّباتِ﴾[5]... إلى قوله: ﴿فَذَرْهُمْ في غَمْرَتِهم﴾[5]؛ فهو خطاب له ﷺ، إذ لا نبي معه ولا بعده.

الخامس عشر: خطاب الواحد بلفظ الاثنين؛ نحو: ﴿أَلْقِيا في جهَنَّمَ﴾[6] والخطاب لمالك خازن النار، وقيل: لخزنة النار والزبانية، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين.

السادس عشر: خطاب الاثنين بلفظ الواحد؛ كقوله: ﴿فَمَنْ رَبُّكُما يَا مُوسى﴾[7]؛ أي: وهارون.

السابع عشر: خطاب الاثنين بلفظ الجمع؛ كقوله: ﴿أَنْ تَبَوَّأا لقَوْمِكُما

---

(١) سورة الحجر: ٣٤.

(٢) سورة المؤمنون: ١٠٨.

(٣) سورة الدخان: ٤٩.

(٤) سورة الانفطار: ٦.

(٥) سورة المؤمنون: ٥٤.

(٦) سورة قٓ: ٢٤.

(٧) سورة طٰه: ٤٩.

بمِصْرَ بُيوتاً واجْعَلوا بيوتَكُمْ قِبلَةً﴾[1].

الثامن عشر: خطاب الجمع بلفظ الاثنين كما تقدم في ﴿ألقيا﴾.

التاسع عشر: خطاب الجمع بعد الواحد؛ كقوله: ﴿ومَا تَكُونُ في شأْنٍ وما تَتْلو مِنهُ مِن قُرآنٍ ولا تعمَلونَ مِن عملٍ﴾[2]؛ قال ابن الأنباري: جمع في الفعل الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي ﷺ.

العشرون: عكسه؛ نحو: ﴿وأَقِيموا الصَّلاةَ﴾[3]، ﴿وبَشِّرِ المُؤمنينَ﴾[4].

الحادي والعشرون: خطاب الاثنين بعد الواحد؛ نحو: ﴿أجِئْتَنا لتلْفِتَنا عمَّا وجدْنا عليهِ آباءَنا وتَكونَ لَكُما الكِبْرياءُ في الأرْضِ﴾[5].

الثاني والعشرون: عكسه؛ نحو: ﴿فَمَنْ رَبُّكُما يَا مُوسى﴾[6].

الثالث والعشرون: خطاب العين والمراد به الغير؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها النبيُّ اتَّقِ اللهَ ولا تُطِعِ الكَافِرينَ﴾[7]؛ الخطاب له، والمراد أمته؛ لأنه ﷺ كان تقيّاً، وحاشاه من طاعة الكفار.

الرابع والعشرون: خطاب الغير والمراد به العين؛ نحو: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ كِتاباً فيهِ ذِكْرُكُم﴾[8].

---

(١) سورة يونس: ٨٧.

(٢) سورة يونس: ٦١.

(٣) سورة البقرة: ٤٣.

(٤) سورة يونس: ٨٧.

(٥) سورة يونس: ٧٨.

(٦) سورة طه: ٤٩.

(٧) سورة الأحزاب: ١.

(٨) سورة الأنبياء: ١٠.

الخامس والعشرون: الخطاب العام الذي لم يقصد به مخاطب معيَّن؛ نحو: ﴿ولَو تَرَى إذ وُقِفوا عَلى النَّارِ﴾[1]، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لهُ﴾[2].

السادس والعشرون: خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره؛ نحو: ﴿فإنْ لم يَسْتَجيبوا لَكُم﴾[3]؛ خوطِبَ به النبي ﷺ، ثم قال للكفار: ﴿فاعْلَموا أَنَّما أُنْزِلَ بعِلْمِ اللهِ﴾[3]؛ بدليل: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾[3].

السابع والعشرون: خطاب التلوين وهو الالتفات.

الثامن والعشرون: خطاب الجمادات خطاب مَن يعقل؛ نحو: ﴿فَقالَ لَها وللأرضِ ائْتِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾[4].

التاسع والعشرون: خطاب التهييج؛ نحو: ﴿وعَلى اللهِ فتَوَكَّلوا إنْ كُنْتُم مُؤْمِنينَ﴾[5].

الثلاثون: خطاب التحنُّن والاستعطاف؛ نحو: ﴿يَا عِبادي الَّذين أَسْرَفوا﴾[6]. . . الآية.

الحادي والثلاثون: خطاب التحبُّب؛ نحو: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾[7]، ﴿يَا بُنَيَّ إنَّها إنْ تَكُ﴾[8]، ﴿يَا ابنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلحْيَتي﴾[9].

---

(١) سورة الأنعام: ٢٧.

(٢) سورة الحج: ١٨.

(٣) سورة هود: ١٤.

(٤) سورة فصلت: ١١.

(٥) سورة المائدة: ٢٣.

(٦) سورة الزمر: ٥٣.

(٧) سورة مريم: ٤٤.

(٨) سورة لقمان: ١٦.

(٩) سورة طه: ٩٤.

الثاني والثلاثون: خطاب التعجيز؛ نحو: ﴿فأْتُوا بِسورةٍ﴾[1].

الثالث والثلاثون: خطاب التشريف، وهو كل ما في القرآن مخاطبة بـ ﴿قُلْ﴾؛ فإنه تشريف منه تعالى لهٰذه الأمة بأن يخاطبها بغير واسطة لتفوز بشرف المخاطبة.

الرابع والثلاثون: خطاب المعدوم، ويصح ذٰلك تبعاً لموجود؛ نحو: ﴿يَا بَني آدمَ﴾؛ فإنه خطاب لأهل ذٰلك الزمان ولكل من بعدهم.

○○○○○

---

(١) سورة البقرة: ٢٣.

النوع السابع والأربعون*

في الخبر والإنشاء

اعلم أن الحذَّاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصار الكلام فيهما، وأنه ليس له قسم ثالث.

[تعريف الخبر والإنشاء:]

قد اختلف الناس في حدِّ الخبر:

فقيل: لا يحدّ لعسره، وقيل: لأنه ضروري؛ لأن الإنسان يفرق بين الإنشاء والخبر ضرورة. ورجَّحه الإمام في «المحصول».

والأكثر على حده.

فقال القاضي أبو بكر والمعتزلة: الخبر: الكلام الذي يدخله الصدق والكذب.

فأورد عليه خبر الله تعالى؛ فإنه لا يكون إلا صدقاً.

فأجاب القاضي بأنه يصحُّ دخوله لغة.

وقيل: الذي يدخله التصديق والتكذيب.

* هو النوع السابع والخمسون على ترتيب السيوطي.

وهو سالم من الإيراد المذكور.

وقال أبو الحسن البصري: كلام يفيد بنفسه نسبة.

فأورد عليه نحو: (قُمْ)؛ فإنه يدخل في الحد؛ لأن القيام منسوب والطلب منسوب.

وقيل: الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو إثباتاً.

وقيل: القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي والإثبات.

وقال المتأخرون: الإنشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام، والخبر خلافه.

فصلٌ
[في معاني الخبر]

القصد بالخبر إفادة المخاطب، وقد يرد:

ـ بمعنى الأمر؛ نحو: ﴿والوالِداتُ يُرْضِعْنَ﴾[1]، ﴿والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2].

ـ وبمعنى النهي؛ نحو: ﴿لا يَمَسُّهُ إلَّا المطهَّرونَ﴾[3].

ـ وبمعنى الدعاء؛ نحو: ﴿إيَّاكَ نَسْتَعينُ﴾؛ أي: أَعِنَّا.

---

(١) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٣) سورة الواقعة: ٧٩.

ونـازع ابن العـربي في قولهم: «إن الخبر يرد بمعنى الأمر أو النهي»، فقال: خبر الله سبحانه وتعالى لا يجوز أن يقع بخلاف مخبره، فإنما يرجع النفي إلى وجـوده مشـروعـاً لا إلى وجـوده محسـوسـاً، وهٰذا كقوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾[1]؛ إذا قلنا: إنه وارد في الآدميين ـ وهو الصحيح ـ؛ إن معناه: لا يمسُّه أحدٌ منهم بشرع، فإن وُجد المسّ؛ فعلى خلاف حكم الشرع. وهٰذه الدقيقة هي التي فاتت العلماء، فقالوا: إن الخبر قد يكون بمعنى النهي، وما وجد ذٰلك قط، ولا يصح أن يوجد؛ فإنهما يختلفان حقيقة ويتضادان وصفاً.

فرعٌ
[التعجب خبر]

من أقسامه على الأصح التعجُّب.

قال ابن فارس: هو تفضيل شيء على أضرابه.

قال ابن الضائع: استعظام صفة خرج بها المتعجَّب منه عن نظائره.

وقال الزمخشري: معنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين؛ لأن التعجُّب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله.

وقـال الرُّماني: المطلوب في التعجُّب الإبهام؛ لأن من شأن الناس أن يتعجَّبوا مما لا يعرف سببه، فكلما استبهم السبب؛ كان التعجب أحسن.

قال: وأصل التعجُّب إنما هو للمعنى الخفي سببه، والصيغة الدَّالة عليه تسمَّى تعجُّباً مجازاً.

قال: ومن أجل الإبهام لم تعمل (نعم) إلا في الجنس من أجل التفخيم؛

(١) سورة الواقعة: ٧٩.

ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر.

ثم قد وضعوا للتعجب صيغاً من لفظه، وهي: (ما أفعل)، و(أفعل به) وصيغاً من غير لفظه؛ نحو: (كَبُر)؛ كقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أفواهِهِمْ﴾[1]، ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ﴾[2]، ﴿كَيْفَ تَكْفُرونَ باللهِ﴾[3].

* **قاعدة:**

قال المحققون: إذا ورد التعجب من الله؛ صرف إلى المخاطب؛ كقوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُم عَلى النَّارِ﴾[4]؛ أي: هٰؤلاء يجب أن يُتَعَجَّبَ منهم، وإنما لا يوصف تعالى بالتعجب؛ لأنه استعظام يصحبه الجهل، وهو تعالى منزَّه عن ذٰلك، ولهٰذا تعبِّر جماعة بـ(التعجيب) بدله؛ أي: أنه تعجيب من الله للمخاطبين.

ونظير هٰذا مجيء الدُّعاء والترجي منه تعالى، إنما هو بالنظر إلى ما تفهمه العرب؛ أي: هٰؤلاء مما يجب أن يقال لهم عندكم هٰذا [الكلام].

فرعٌ
[الوعد والوعيد خبر]

من أقسام الخبر: الوعد والوعيد؛ نحو: ﴿سَنُرِيهِمْ آياتُنَا في الآفاقِ﴾[5]، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذينَ ظَلَموا أَيَّ مُنْقَلَبٍ﴾[6]، وفي كلام ابن قتيبة ما يوهم أنه إنشاء.

(١) سورة الكهف: ٥.
(٢) سورة الصف: ٣.
(٣) سورة البقرة: ٢٨.
(٤) سورة البقرة: ١٧٥.
(٥) سورة فصلت: ٥٤.
(٦) سورة الشعراء: ٢٧٧.

فرعٌ
[النفي خبر]

من أقسام الخبر النفي، بل هو شطر الكلام كله، والفرق بينه وبين الجحد: أن النافي إن كان صادقاً؛ سُمِّي كلامه نفياً ولا يسمى جحداً، وإن كان كاذباً؛ سمي جحداً ونفياً أيضاً، فكل جحد نفي وليس كل نفي جحداً. ذكره أبو جعفر النحاس، وابن الشجري، وغيرهما.

مثال النفي: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾(1).

ومثال الجحد: نفي فرعون وقومه آيات موسى؛ قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آياتُنا مُبْصِرَةً قالوا هٰذا سِحْرٌ مُبينٌ . وجَحَدُوا بِها واسْتَيْقَنَتْها أَنْفُسُهُمْ﴾(2).

* **تنبيهات:**

الأول: زعم بعضهم أن شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك الشيء، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغافِلٍ عَمَّا يَعْمَلونَ﴾(3)، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً﴾(4)، ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولاَ نَوْمٌ﴾(5)، ونظائره.

والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه.

الثاني: نفي الذات الموصوفة قد يكون نفياً للصفة دون الذات، وقد

---

(1) سورة الأحزاب: ٤٠.

(2) سورة النمل: ١٣ ـ ١٤.

(3) سورة الأنعام: ١٣٢.

(4) سورة مريم: ٦٤.

(5) سورة البقرة: ٢٥٥.

يكـون نفياً للذات أيضـاً: من الأول: ﴿وَمَـا جَعَلْنَـاهُمْ جَسَـداً لا يَأْكُلونَ الـطَّعَـامَ﴾[1]؛ أي: بل هم جسـد يأكلونـه، ومن الثاني: ﴿لَا يَسْأَلونَ النَّاسَ إِلْحافاً﴾[2]؛ أي: لا سؤال لهم أصلاً، فلا يحصل منهم إلحاف.

الثالث: قد ينفى الشيء رأساً لعدم كمال وصفه، أو انتفاء ثمرته؛ كقوله في صفة أهل النار: ﴿ثُمَّ لا يَموتُ فيها ولا يَحْيا﴾[3]، فنفى عنه الموت؛ لأنه ليس بموت صريح، ونفى عنه الحياة؛ لأنها ليست بحياة طيبة نافعة.

الرابع: نفي الاستطاعة، قد يراد به نفي القدرة والإمكان، وقد يراد نفي الامتناع، وقد يراد به الوقوع بمشقة وكلفة.

ـ من الأول: ﴿فَلا يَسْتَطيعونَ تَوْصِيَةً﴾[4]، ﴿فما اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطاعُوا لَهُ نَقْباً﴾[5].

ـ ومن الثاني: ﴿هَلْ يَسْتطيعُ رَبُّكَ﴾[6] على القراءتين؛ أي: هل يفعل؟ أو هل تجيبنا إلى أن تسأل؟ فقد علموا أنه قادر على الإنزال، وأن عيسى قادر على السؤال.

ـ ومن الثالث: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَستَطيعَ مَعِيَ صَبْراً﴾[7].

---

(١) سورة الأنبياء: ٨.

(٢) سورة البقرة: ٢٧٣.

(٣) سورة الأعلى: ١٣.

(٤) سورة يٓس: ٥٠.

(٥) سورة الكهف: ٩٧.

(٦) سورة المائدة: ١١٢.

(٧) سورة الكهف: ٦٧.

* **قاعدة:**

نفي العام يدل على نفي الخاص، وثبوت [العام] لا يدل على ثبوت [الخاص]، وثبوت الخاص يدل على ثبوت العام، ونفي [الخاص] لا يدل على نفي [العام].

ولا شك أن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتذاذ به، فلذلك كان نفي العام أحسن من نفي الخاص، وإثبات الخاص أحسن من إثبات العام.

فالأول: كقوله: ﴿فَلَما أَضاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾[1]؛ لم يقل: (بضوئهم) بعد قوله: ﴿أَضاءَتْ﴾؛ لأن النور أعم من الضوء، إذ يقال على القليل والكثير، وإنما يقال الضوء على النور الكثير، ولذلك قال: ﴿هُوَ الَّذي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِياءً والقَمَرَ نُوراً﴾[2] ففي الضوء دلالة على النور، فهو أخص منه، فعدمه يوجب عدم الضوء؛ بخلاف العكس، والقصد إزالة النور عنهم أصلاً، ولذا قال عقبه: ﴿وتَرَكَهُم في ظُلُماتٍ﴾.

والثاني: كقوله: ﴿وجَنَّةٍ عَرْضُها السَّماواتُ والأَرْضُ﴾[3]، ولم يقل: طولها؛ لأن العرض أخص، إذ كل ما له عرض فله طول، ولا ينعكس.

ونظير هٰذه القاعدة: أن نفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي أصل الفعل.

* **فائدة:**

قال صاحب الياقوتة: قال ثعلب والمبرد: العرب إذا جاءت بين الكلامين

---

(١) سورة البقرة: ١٧.

(٢) سورة يونس: ٥.

(٣) سورة آل عمران: ١٣٣.

بجحـدين؛ كان الكـلام إخبـاراً؛ نحـو: ﴿وَمَـا جَعَلْنـاهُمْ جَسَـداً لا يَأْكُلونَ الطَّعامَ﴾(١)، والمعنى: إنما جعلناهم جسداً يأكلون الطعام.

وإذا كان الجحد في أولْ الكلام؛ كان جحداً حقيقيّاً؛ نحو: ما زيد بخارج.

وإذا كان في أوَّل الكلام جحدان؛ كان أحدهما زائداً، وعليه: ﴿فيما إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فيهِ﴾(٢) في أحد الأقوال.

فصلٌ
[الاستفهام من الإنشاء]

من أقسام الإنشاء: الاستفهام، وهو طلب الفهم، وهو بمعنى الاستخبار.

وقيل: الاستخبار ما سبق أولاً، ولم يفهم حقَّ الفهم، فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً. حكاه ابن فارس في «فقه اللغة».

وأدواته: الهمزة، وهل، وما، ومَن، وأيّ، وكَمْ، وكيف، وأين، وأنَّى، ومتى، وأيان.

وقال ابن مالك في «المصباح»: وما عدا الهمزة نائب عنها.

ولكونه طلب ارتسام ما في الخارج في الذهن؛ لزم ألا يكون حقيقة؛ إلا إذا صدر من شاكٍّ مصدِّق بإمكان الإعلام؛ فإن غير الشاك إذا استفهم يلزم منه تحصيل الحاصل، وإذا لم يصدِّق بإمكان الإعلام؛ انتفت عنه فائدة الاستفهام.

---

(١) سورة الأنبياء: ٨.

(٢) سورة الأحقاف: ٢٦.

وقال بعض الأئمة: وما جاء في القرآن على لفظ الاستفهام؛ فإنما يقع في خطاب الله على معنى أن المخاطب عنده علم ذٰلك الإثبات أو النفي الحاصل.

وقد تستعمل صيغة الاستفهام في غيره مجازاً، وألف في ذٰلك العلامة شمس الدين ابن الصائغ كتاباً سمّاه «روض الأفهام في أقسام الاستفهام»؛ قال فيه: قد توسعت العرب فأخرجت الاستفهام عن حقيقته لمعان، أو أشربته تلك المعاني، ولا يختص التجوز في ذٰلك بالهمزة؛ خلافاً للصفَّار.

[ثم ذكر المعاني التي خرج إليها الاستفهام].

* تنبيهان:

الأول: هل يقال: إن معنى الاستفهام في هٰذه [المعاني التي خرج إليها] موجود وانضم إليه معنى آخر، أو تجرد عن الاستفهام بالكلية؟

قال في «عروس الأفراح»: محلّ نظر.

قال: والذي يظهر الأول.

ـ قال: ويساعده قول التنوخي في «الأقصى القريب»: إن (لعل) تكون للاستفهام مع بقاء الترجي.

ـ قال: ومما يرجحه أن الاستبطاء في قولك: كم ادعوك! معناه أن الدعاء وصل إلى حد لا أعلم عدده، فأنا أطلب أن أعلم عدده، والعادة تقضي بأن الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدَرَ منه إذا كثر فلم يعلمه، وفي طلب فهم عدده ما يُشْعِر بالاستبطاء.

ـ وأمّا التعجُّب؛ فالاستفهام معه مستمرٌّ، فمن تعجَّب في شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه، فكأنه يقول: أي شيء عرض لي في حال عدم

رؤية الهدهد [في قوله تعالى: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾[1]]؟

وقد صرَّح في «الكشاف» ببقاء الاستفهام في هٰذه الآية.

ـ وأما التنبيه على الضلال [كما في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[2]]؛ فالاستفهام فيه حقيقي؛ لأن معنى: أين تذهب؟ أخبرني إلى أيِّ مكان تذهب فإني لا أعرف ذٰلك؟ وغاية الضلال لا يُشْعَر بها إلى أين تنتهي.

ـ وأمَّا التقرير؛ فإن قلنا: المراد به الحكم بثبوته؛ فهو خبر بأن المذكور عقيب الأداة واقع، أو طلب إقرار المخاطب به من كون السائل يعلم؛ فهو استفهام يقرر المخاطب؛ أي: يطلب منه أن يكون مقرّاً به، وفي كلام أهل الفن ما يقتضي الاحتمالين، والثاني أظهر، وفي «الإيضاح» تصريح به، ولا بِدْع في صدور الاستفهام ممَّن يعلم المستفهم عنه؛ لأنه طلب الفهم، أما طلب فهم المستفهِم أو وقوع فهم لمن لم يفهم كائناً مَن كان.

وبهٰذا تنحل إشكالات كثيرة في مواضع الاستفهام، ويظهر بالتأمل بقاء معنى الاستفهام مع كل أمر من الأمور المذكورة؛ يعني: المعاني التي خرج إليها الاستفهام. انتهى ملخصاً.

الثاني: القاعدة أن المنكر يجب أن يلي الهمزة.

[ومما] أشكل عليها قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾؛ فإن الذي يليها هنا الإصفاء بالبنين، وليس هو المنكَر، إنما المنكر قولهم: إنه اتخذ من الملائكة إناثاً.

وأجيب: بأن لفظ الإصفاء مشعر بزعم أن البنات لغيرهم، أو بأن المراد

(١) سورة النمل: ٢٠.

(٢) سورة التكوير: ٢٦.

مجمـوع الجملتين، وينحل منهما كلام واحد، والتقدير: أجمعَ بين الإصفاء بالبنين واتخاذ البنات.

فصلٌ
من أقسام الإنشاء الأمر

وهو طلب فعل غير كف، وصيغته: (افعل) و(ليفعل)، وهو حقيقة في الإيجاب؛ نحو: ﴿أَقِيموا الصَّلاةَ﴾(١)، ﴿فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾(٢).

وترد لمعان أخر؛ منها:

ــ الدعاء من السافل للعالي؛ نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لي﴾(٣).

ــ والإهانة؛ نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزيزُ الكَريمُ﴾(٤).

ــ والعجب؛ نحو: ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثالَ﴾(٥).

ــ والاحتقار؛ نحو: ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقونَ﴾(٦).

ــ والتسوية؛ نحو: ﴿فاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِروا﴾(٧).

فصلٌ
ومن أقسامه النهي

وهو طلب الكف عن فعل، وصيغته: لا تفعل، وهي حقيقة في التحريم.

---

(١) سورة البقرة: ٤٣.

(٢) سورة النساء: ١٠٢.

(٣) سورة الأعراف: ١٥١.

(٤) سورة الدخان: ٤٩.

(٥) سورة الإسراء: ٤٨.

(٦) سورة يونس: ٨٠.

(٧) سورة الطور: ١٦.

وترد مجازاً لمعان منها :

ـ الدعاء؛ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلوبَنَا﴾[1].

ـ والإهانة؛ نحو: ﴿اخْسَئُوا فيها ولا تُكَلِّمونِ﴾[2].

ـ والتسوية؛ نحو: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِروا﴾[3].

فصلٌ
ومن أقسامه التمنِّي

وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبَّة، ولا يشترط إمكان المتمنَّى؛ بخلاف المترجَّى.

لكن نوزع في تسمية تمنِّي المحال طلباً بأن ما لا يتوقع كيف يطلب؟

قال في «عروس الأفراح»: فالأحسن ما ذكره الإمام واتباعه من أن التمنِّي والترجِّي والنداء والقسم ليس فيها طلب، بل هو تنبيه، ولا بدع في تسميته إنشاء. انتهى.

وقد بالغ قوم فجعلوا التمني من قسم الخبر، وأن معناه النفي، والزمخشري ممن جزم بخلافه.

وحرف التمني الموضوع له: (ليت)؛ نحو: ﴿يَا لَيْتَنا نُرَدُّ﴾[4]، ﴿يا لَيْتَ

---

(١) سورة آل عمران: ٨.

(٢) سورة المؤمنون: ١٠٨.

(٣) سورة الطور: ١٦.

(٤) سورة الأنعام: ٢٧.

قَوْمِي يَعْلَمونَ﴾[1]، ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفوزَ﴾[2].

وقد يُتمنى بـ (هل) حيث يعلم فقده؛ نحو: ﴿فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعوا لَنا﴾[3].

و بـ (لو)؛ نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾[4]، ولذا نصب الفعل في جوابها.

وقد يُتمنى بـ (لعل) في البعيد، فتعطى حكم (ليت) في نصب الجواب؛ نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ . أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ﴾[5].

فصلٌ
ومن أقسامه الترجي

نقل القرافي في «الفروق» الإجماع على أنه إنشاء، وفرَّق بينه وبين التمنِّي بأنه في الممكن، والتمني فيه وفي المستحيل، وبأن الترجِّي في القريب، والتمنِّي في البعيد، وبأن الترجي في المتوقَّع، والتمني في غيره، وبأن التمني في المعشوق للنفس، والترجي في غيره.

[قال السيوطي:] وسمعت شيخنا العلامة الكافيجي يقول: الفرق بين التمنِّي وبين العرض، هو الفرق بينه وبين الترجي.

وحرف الترجي: (لعل) و (عسى).

(١) سورة يٓس: ٢٦.

(٢) سورة النساء: ٧٣.

(٣) سورة الأعراف: ٥٣.

(٤) سورة الشعراء: ١٠٢.

(٥) سورة غافر: ٣٦ - ٣٧.

وقد ترد مجازاً لتوقُّع محذور، ويسمى الإشفاق؛ نحو: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾(١).

فصلٌ

ومن أقسامه النداء

وهو طلب إقبال المدعو على الدَّاعي بحرف نائب مناب (أدعو).

ويصحب في الأكثر الأمر والنهي، والغالب تقدمه؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ اعْبُدوا رَبَّكُمْ﴾(٢)، وقد يتأخر؛ نحو: ﴿وَتُوبُوا إِلى اللهِ جَميعاً أَيُّها المُؤمِنونَ﴾(٣).

وقد يصحب الجملة الخبرية، فتعقبها جملة الأمر؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فاسْتَمِعُوا لهُ﴾(٤)، وقد لا تعقبها؛ نحو: ﴿يَا عِبادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ﴾(٥).

وقد تصحبها الاستفهامية؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها النبيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾(٦).

وقد ترد صورة النداء لغيره مجازاً؛ [منها]:

ـ الإغراء والتحذير، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللهِ وسُقْياها﴾(٧).

---

(١) سورة الشورى: ١٧.

(٢) سورة البقرة: ٢١.

(٣) سورة النور: ٣١.

(٤) سورة الحج: ٧٣.

(٥) سورة الزخرف: ٦٨.

(٦) سورة التحريم: ١.

(٧) سورة الشمس: ٢٣.

ـ والاختصاص؛ كقوله: ﴿رَحْمَةُ اللهِ وبَرَكاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ البَيْتِ﴾[1].

ـ والتعجُّب؛ كقوله: ﴿يَا حَسْرَةً عَلى العِبادِ﴾[2].

ـ والتحسُّر؛ كقوله: ﴿يَا لَيْتَني كُنْتُ تُراباً﴾[3].

* **قاعدة:**

أصل النداء بـ (يا) أن تكون للبعيد حقيقة أو حكماً، وقد يُنادى بها القريب لنكت؛ منها:

ـ إظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعو؛ نحو: ﴿يَا مُوسى أَقْبِلْ﴾[4].

ـ ومنها: كون الخطاب المتلو معتنى به؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ اعْبُدوا رَبَّكُمُ﴾[5].

ـ ومنها: قصد تعظيم شأن المدعو؛ نحو: ﴿يَا ربِّ﴾، وقد قال تعالى: ﴿فإِنِّي قَرِيبٌ﴾[6].

ـ ومنها قصد انحطاطه؛ كقولة فرعون: ﴿وإِنِّي لأظُنُّكَ يَا مُوسى مَسْحُوراً﴾[7].

---

(1) سورة هود: ٧٣.

(2) سورة يٓس: ٣٠.

(3) سورة النبأ: ٤٠.

(4) سورة القصص: ٣١.

(5) سورة البقرة: ٢١.

(6) سورة البقرة: ١٨٦.

(7) سورة الإسراء: ١٠١.

فصلٌ

ومن أقسامه القسم

نقل القرافي الإجماع على أنه إنشاء، وفائدته تأكيد الجملة الخبرية وتحقيقها عند السامع، [وبسط هٰذا في النوع المتعلق بأقسام القرآن].

فصلٌ

ومن أقسامه الشرط[1]

○○○○○

(١) هنا بياض في جميع الأصول.

النوع الثامن والأربعون*

في عامِّه وخاصِّه

[تعريفه:] العام: لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر.

وصيغه:

ـ (كـل): مبتـدأة؛ نحـو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْها فانٍ﴾[1]. أو تابعة؛ نحو: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعونَ﴾[2].

ـ و (الذي) و (التي) وتثنيتهما وجمعهما؛ نحو: ﴿والَّذي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُما﴾[3]؛ فإن المراد به كل من صدر منه هٰذا القول؛ بدليل قوله بعد: ﴿أُولٰئكَ الَّذينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ القَوْلُ﴾[4]، ﴿للَّذينَ أَحْسَنُوا الحُسْنى وزِيادَةٌ﴾[5]، ﴿واللاَّئي يَئِسْنَ مِنَ المَحيضِ﴾[6]، ﴿واللَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فآذُوهُما﴾[7].

* هو النوع الخامس والأربعون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الرحمٰن: ٢٦.

(٢) سورة الحجر: ٣٠.

(٣) سورة الأحقاف: ١٧.

(٤) سورة الأحقاف: ١٨.

(٥) سورة يونس: ٢٦.

(٦) سورة الطلاق: ٤.

(٧) سورة النساء: ١٦.

ـ و (أي) و (ما) و (من): شرطاً واستفهاماً وموصولاً؛ نحو: ﴿أَيًّا ما تَدْعُو فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسْنى﴾[1]، ﴿إِنَّكُمْ وما تَعْبُدونَ مِنْ دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[2]، ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾[3].

ـ **والجمع المضاف**؛ نحو: ﴿يُوصيكُمُ اللهُ في أَوْلَادِكُمْ﴾[4].

ـ **و [الجمع] المعرف بـ (ال)**؛ نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ المؤمِنونَ﴾[5].

ـ **واسم الجنس المضاف**؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[6]؛ أي: كل أمر الله.

ـ **والمعرف بـ (ال)**؛ نحو: ﴿وأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ﴾[7]؛ أي: كل بيع.

ـ **والنكرة في سياق النفي والنهي**؛ نحو: ﴿فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ﴾[8]، و ﴿إِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنا خَزائِنُهُ﴾[9].

ـ **و [النكرة] في سياق الشرط**؛ نحو: ﴿وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ﴾[10].

---

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢) سورة الأنبياء: ٩٨.

(٣) سورة النساء: ١٢٣.

(٤) سورة النساء: ١١.

(٥) سورة المؤمنون: ١.

(٦) سورة النور: ٦٣.

(٧) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٨) سورة الإسراء: ٢٣.

(٩) سورة الحجر: ٢١.

(١٠) سورة التوبة: ٦٠.

ـ و[النكرة] في سياق الامتنان؛ نحو: ﴿وأَنْزَلْنا مِنَ السَّماءِ مَاءً طَهُوراً﴾[1].

فصلٌ
[أقسام العام]

العام على ثلاثة أقسام:

الأول: الباقي على عمومه.

قال القاضي جلال الدين البلقيني: ومثاله عزيز ـ يعني: في الأحكام الفرعية ـ إذ ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص.

[قال السيوطي:] وقد استخرجت من القرآن بعد الفكر آية فيها، وهي قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ﴾[2] الآية؛ فإنه لا خصوص فيها.

وذكر الزركشي في «البرهان» أنه كثير [يعني في الأحكام الاعتقادية]، وأورد منه: ﴿واللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَليمٌ﴾[3]، ﴿ولاَ يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾[4].

الثاني: العام المراد به الخصوص.

والثالث: العام المخصوص.

وللناس بينهما فروق:

ـ [منها:] أن الأول لم يرد شموله لجميع الأفراد؛ لا من جهة تناول

---

(١) سورة الفرقان: ٤٨.

(٢) سورة النساء: ٢٣.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤) سورة الكهف: ٤٩.

اللفظ، ولا من جهة الحكم، بل هو ذو أفراد استعمل في فرد منها، والثاني أريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لها لا من جهة الحكم.

ـ ومنها: أن الأول مجاز قطعاً؛ لنقل اللفظ عن موضعه الأصلي؛ بخلاف الثاني؛ فإن فيه مذاهب: أصحها أنه حقيقة، وعليه أكثر الشافعية، وكثير من الحنفية، وجميع الحنابلة، ونقله إمام الحرمين عن جميع الفقهاء.

وقال الشيخ أبو حامد: إنه مذهب الشافعي وأصحابه.

وصححه السبكي؛ لأن تناول اللفظ للبعض الباقي بعد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص، وذٰلك التناول حقيقي اتفاقاً، فليكن هٰذا التناول حقيقيّاً أيضاً.

ـ ومنها: أن قرينة الأول عقلية، والثاني لفظية.

ـ ومنها: أن قرينة الأول لا تنفك عنه، وقرينة الثاني قد تنفك عنه.

ـ ومنها: أن الأول يصح أن يراد به واحد اتفاقاً، وفي الثاني خلاف.

ومن أمثلة [العام] المراد به الخصوص: قوله تعالى: ﴿الَّذينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾[1]، والقائل واحد: نعيم بن مسعود الأشجعي، أو أعرابي من خزاعة؛ كما أخرجه ابن مردويه من حديث أبي رافع؛ لقيامه مقام كثير في تثبيط المؤمنين عن ملاقاة أبي سفيان.

قال الفارسي: ومما يقوِّي أن المراد به واحد قوله: ﴿إنَّما ذٰلِكُمُ الشَّيْطانُ﴾، فوقعت الإشارة بقوله: ﴿ذٰلِكُمْ﴾ إلى واحد بعينه، ولو كان المعنى به جمعاً لقال: إنما أولٰئكم الشيطان، فهٰذه دلالة ظاهرة في اللفظ.

---

(١) سورة آل عمران: ١٧٣.

وأمَّا [العام] المخصوص؛ فأمثلته في القرآن كثيرة جدّاً، وهي أكثر من المنسوخ، إذ ما من عام إلا وقد خُصّ.

ثم الْمُخَصِّص له إما متصل وإما منفصل:

فالمتصل: خمسة [أنواع] وقعت في القرآن:

أحدها: الاستثناء؛ نحو: ﴿والَّذينَ يَرْمُونَ المُحْصَناتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بأَرْبَعَةِ شُهداءَ فاجْلِدُوهُمْ ثَمانينَ جَلْدَةً ولا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهادَةً أَبداً وأُولٰئكَ هُمُ الفاسِقُونَ . إلَّا الَّذينَ تابُوا﴾(١).

الثاني: الوصف؛ نحو: ﴿وَرَبَائِبكُمُ اللاَّتي في حُجُورِكُمْ مِنْ نِسائِكُمُ اللاَّتي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾(٢).

الثالث: الشرط؛ نحو: ﴿كُتِبَ عليكُمْ إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ﴾(٣).

الرابع: الغاية؛ نحو: ﴿ولاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾(٤).

الخامس: بدل بعض من كل؛ نحو: ﴿ولله عَلى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِليهِ سَبيلاً﴾(٥).

والمنفصل: آية أخرى في محلٍّ آخر، أو حديث، أو إجماع، أو قياس:

ـ فمن أمثلة ما خص بالقرآن: قوله تعالى: ﴿والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ

---

(١) سورة النور: ٥.

(٢) سورة النساء: ٢٣.

(٣) سورة البقرة: ١٨٠.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٥) سورة آل عمران: ٩٧.

بأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُروءٍ﴾[1] خُصَّ بقوله: ﴿إذا نَكَحْتُمُ المُؤمناتِ ثُمَّ طَلَّقْتُموهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فما عَلَيْكُمْ مِن عِدَةٍ﴾[2]، وبقوله: ﴿وأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[3].

ـ ومن أمثلة ما خص بالحديث: قوله تعالى: ﴿وأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ﴾[4] خصَّ منه البيوع الفاسدة ـ وهي كثيرة ـ بالسنة، وآيات تحريم الميتة خصَّ منها الجراد بالسنة.

ـ ومن أمثلة ما خص بالإجماع: آية المواريث خصَّ منها الرقيق، فلا يرث بالإجماع. ذكره مكي.

ـ ومن أمثلة ما خص بالقياس: آية الزنا ﴿فاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾[5] خصَّ منها العبد بالقياس على الأمة المنصوصة في قوله: ﴿فعليْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى المُحْصَنَاتِ مِن العَذابِ﴾[6] المخصص لعموم الآية. ذكره مكي أيضاً.

فصلٌ
من خاص القرآن ما كان مخصِّصاً لعموم السنة

وهو عزيز، ومن أمثلته:

---

(١) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٢) سورة الأحزاب: ٤٩.

(٣) سورة الطلاق: ٤.

(٤) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٥) سورة النور: ٢.

(٦) سورة النساء: ٢٥.

ـ قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ﴾[1] خص عموم قوله ﷺ: «أُمِرْتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»[2].

ـ وقوله: ﴿ومِنْ أَصْوافِها وأَوْبَارِها﴾[3]... الآية خص عموم قوله ﷺ: «ما أبين من حي فهو ميت»[4].

فروع منثورة تتعلق بالعموم والخصوص

الأول: إذا سيق العام للمدح أو الذم؛ فهل هو باق على عمومه؟ فيه مذاهب:

ـ أحدها: نعم؛ إذ لا صارف عنه، ولا تنافي بين العموم وبين المدح أو الذم.

ـ والثاني: لا؛ لأنه لم يسق للتعميم، بل للمدح أو للذم.

ـ والثالث ـ وهو الأصح ـ التفصيل: فيعم إن لم يعارضه عام آخر لم يسق لذلك، ولا يعم إن عارضه ذلك جمعاً بينهما.

مثاله ولا معارض: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرارَ لَفي نَعيمٍ . وإِنَّ الفَجَّارَ لَفي جَحِيمٍ﴾[5].

---

(1) سورة التوبة: ٢٩.

(2) حديث متواتر. «نظم المتناثر في الحديث المتواتر» (ص ٢٩).

(3) سورة النحل: ٨٠.

(4) حديث حسن. أخرجه: أحمد، وأبو داود، والترمذي، والدارمي، والدارقطني، والحاكم؛ عن أبي واقد الليثي، وحسنه الألباني في «غاية المرام» (ص ٤١)، وانظر: «التلخيص الحبير» (١ / ٢٩).

تنبيه: لفظ الحديث: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة».

(5) سورة الانفطار: ١٣ ـ ١٤.

ومع المعارض: قوله تعالى: ﴿والَّذينَ هُمْ لِفُروجِهِمْ حَافِظونَ . إلَّا عَلى أَزْواجِهِمْ أَو مَا مَلَكَتْ أَيْمـانُهُمْ﴾[1]؛ فإنـه سيق للمدح، وظاهره يعم الأختين بملك اليمين جمعاً، وعارضه في ذٰلك: ﴿وأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأخْتَيْنِ﴾[2]؛ فإنه شامل لجمعهما بملك اليمين، ولم يسق للمدح، فحمل الأول على غير ذٰلك بأن لم يُرَدْ تناوله له.

ومثاله في الذم: ﴿والَّذينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ﴾[3] الآية؛ فإنه سيق للذم، وظاهره يعم الحلي المباح، وعارضه في ذٰلك حديث جابر: «ليس في الحلي زكاة»[4]، وحمل الأول على غير ذٰلك.

الثاني: احتلف في الخطاب الخاص به ﷺ؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها النبيُّ﴾ ﴿يَا أَيُّها الرَّسُولُ﴾؛ هل يشمل الأمة؟

فقيل: نعم؛ لأن أمر القدوة أمر لأتباعه معه عرفاً.

والأصح في الأصول: المنع؛ لاختصاص الصيغة به.

الثالث: اختلف في الخطاب بـ ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ﴾؛ هل يشمل الرسول ﷺ؟ على مذاهب:

ـ أصحها ـ وعليه الأكثرون ـ: نعم؛ لعموم الصيغة له.

ـ والثاني: لا؛ لأنه ورد في لسانه لتبليغ غيره، ولما له من الخصائص.

---

(١) سورة المؤمنون: ٣ ـ ٤.

(٢) سورة النساء: ٢٣.

(٣) سورة التوبة: ٣٤.

(٤) باطل، لا أصل له، إنما يُروى عن جابر من قوله، كذا قال البيهقي، ووافقه الألباني في «إرواء الغليل» (٣ / ٢٩٤).

ـ والثالث: إن اقترن بـ ﴿قُلْ﴾؛ لم يشمله؛ لظهوره في التبليغ، وذلك قرينة عدم شموله، وإلا فيشمله.

الرابع: الأصح في الأصول أن الخطاب بـ ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ﴾ يشمل الكافر والعبد؛ لعموم اللفظ، وقيل: لا يعم الكافر؛ بناء على عدم تكليفه بالفروع، ولا للعبد؛ لصرف منافعه إلى سيده شرعاً.

الخامس: اختلف في (مَن)؛ هل يتناول الأنثى؟ فالأصح: نعم؛ خلافاً للحنفية، لنا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾[1]، فالتفسير بهما دالٌّ على تناول (مَن) لهما، وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ﴾[2].

واختلف في جمع المذكر السالم؛ هل يتناولها؟ فالأصح؛ لا، وإنما يدخلن بقرينة.

أما المكسَّر؛ فلا خلاف في دخولهن فيه.

السادس: اختلف في الخطاب بـ ﴿يَا أَهْلَ الكِتابِ﴾؛ هل يشمل المؤمنين؟!

فالأصح: لا؛ لأن اللفظ قاصر على مَن ذكر.

وقيل: إن شاركوهم في المعنى؛ شملهم، وإلا فلا.

واختلف في الخطاب بـ ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا﴾؛ هل يشمل أهل الكتاب؟

فقيل: لا؛ بناء على أنهم غير مخاطبين بالفروع.

وقيل: نعم، واختاره ابن السمعاني؛ قال: وقوله: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا﴾ خطاب تشريف لا تخصيص.

---

(١) سورة النساء: ١٢٤.

(٢) سورة الأحزاب: ٣١.



النوع التاسع والأربعون*

في مجمله ومبيِّنِه

المجمل: ما لم تتضح دلالته.

وهو واقع في القرآن؛ خلافاً لداود الظاهري.

وفي جواز بقـائه مجملاً أقوال، أصحها: لا يبقى [المجمل] المكلَّف بالعمل به؛ بخلاف غيره.

وللإجمال أسباب:

ـ منها: الاشتراك؛ نحو: ﴿واللَّيْلِ إذا عَسْعَسَ﴾[1]؛ فإنه موضوع لأقبل وأدبر، ﴿ثَلاثَةَ قُروءٍ﴾[2]؛ فإن القرء موضوع للحيض والطهر، ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكاحِ﴾[3]؛ يحتمل الزوج والولي؛ فإن كلاًّ منهما بيده عقدة النكاح.

ـ ومنها: الحذف؛ نحو: ﴿وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[4]؛ يحتمل (من)

* هو النوع السادس والأربعون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة التكوير: ١٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٤) سورة النساء: ١٢٧.

و (عن).

ـ ومنها: اختلاف مرجع الضمير؛ نحو: ﴿إليهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ والعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾[1]؛ يحتمل عود ضمير الفاعل في ﴿يَرْفَعُهُ﴾ إلى ما عاد عليه ضمير ﴿إليه﴾، وهو: الله، ويحتمل عوده إلى العمل، والمعنى: إن العمل الصالح هو الذي يرفعه الكلم الطيِّب، ويحتمل عوده إلى الكلم؛ أي إن الكلم الطيبْ ـ وهو التوحيد ـ يرفع العمل الصالح؛ لأنه لا يصح العمل إلا مع الإيمان.

ـ ومنها: احتمال العطف والاستئناف؛ نحو: ﴿إلَّا اللهُ والرَّاسِخُونَ في العِلْمِ يَقُولونَ﴾[2].

ـ ومنها: غرابة اللفظ؛ نحو: ﴿فَلا تَعْضُلُوهُنَّ﴾[3].

ـ ومنها: عدم كثرة الاستعمال؛ نحو: ﴿يُلْقُونَ السَّمْعَ﴾[4]؛ أي: يسمعون، ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾[5]؛ أي: متكبِّر، ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾[6]؛ أي: نادماً.

ـ ومنها: التقديم والتأخير؛ نحو: ﴿ولولا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكانَ لِزاماً وأَجَلٌ مُسَمًّى﴾[7]؛ أي: ولولا كلمة وأجلٌ مسمًّى لكانَ لزاماً، ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْها﴾[8]؛ أي: يسألونك عنها كأنك حفيٌّ.

---

(١) سورة فاطر: ١٠.

(٢) سورة آل عمران: ٧.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٢.

(٤) سورة الشعراء: ٢٢٣.

(٥) سورة الحج: ٩.

(٦) سورة الكهف: ٤٢.

(٧) سورة طه: ١٢٩.

(٨) سورة الأعراف: ١٨٧.

ـ ومنها: قلب المنقول؛ نحو: ﴿طُورِ سِينِينَ﴾[1]؛ أي: سينا، ﴿على آل ِ يَاسينَ﴾[2]؛ أي: على إلياس.

ـ ومنها: التكريم القاطع لوصل الكلام في الظاهر؛ نحو: ﴿لِلَّذينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم﴾[3].

فصلٌ

قد يقع التبيين متَّصلاً؛ نحو: ﴿مِنَ الفَجْرِ﴾[4] بعد قوله: ﴿الخَيْطُ الأبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأسْوَدِ﴾.

ومنفصلاً في آية أخرى؛ نحو: ﴿فإِنْ طَلَّقَها فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾[5] بعد قوله: ﴿الطَّلاقُ مَرَّتانِ﴾؛ فإنها بينت أن المراد به الطلاق الذي تملك الرجعة بعده، ولولاها لكان الكل منحصراً في الطلقتين.

وقد أخرج أحمد وأبو داود في «ناسخه» وسعيد بن منصور وغيرهم عن أبي رزين الأسدي؛ قال: قال رجل: يا رسول الله! أرأيت قول الله: ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ﴾[6]؟ فأين الثالثة؟ قال: ﴿أَوْ تَسْريحٌ بإِحسانٍ﴾.

وقوله: ﴿وُجوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إلى رَبِّها نَاظِرَةٌ﴾[7] دالٌّ على جواز الرؤية،

---

(١) سورة التين: ٢.

(٢) سورة الصافات: ١٣٠.

(٣) سورة الأعراف: ٧٥.

(٤) سورة البقرة: ١٨٧.

(٥) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٦) سورة البقرة: ٢٢٩. والحديث عزاه في «الدر المنثور» (١ / ٦٦٤) إلى ابن مردويه والبيهقي عن أنس.

(٧) سورة القيامة: ٢٢ ـ ٢٣.

ويفسر أن المراد بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الأبصارُ﴾[1]: لا تُحيطُ به.

وقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأنْعامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[2] فسَّره قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ المَيْتَةُ﴾[3] الآية.

وقوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[4] فسَّره قوله: ﴿وما أَدْراكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ. ثُمَّ مَا أَدْراكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[5] الآية.

وقوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ﴾[6] فسَّره قوله: ﴿قَالا رَبَّنَا ظَلَمْنا أَنْفُسَنا﴾[7].

وقوله: ﴿وإِذا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بما ضَرَبَ للرَّحْمٰنِ مَثَلاً﴾[8] فسَّره قوله في آية النحل: ﴿بالأنْثى﴾[9].

وقوله: ﴿وأَوْفُوا بعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾[10]، قال العلماء: بيان هٰذا العهد قولـه: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّـلاةَ وآتَيْتُمُ الـزَّكاةَ وآمَنْتُمْ بِرُسُلِي﴾[11]... إلخ، فهٰذا عهده، وعهدهم: ﴿لأكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئاتِكُمْ...﴾[11] إلخ.

---

(1) سورة الأنعام: ١٠٣.

(2) سورة المائدة: ١.

(3) سورة المائدة: ٣.

(4) سورة الفاتحة: ٤.

(5) سورة الانفطار: ١٨ ـ ١٩.

(6) سورة البقرة: ٣٧.

(7) سورة الأعراف: ٢٣.

(8) سورة الزخرف: ١٧.

(9) سورة النحل: ٥٨.

(10) سورة البقرة: ٤٠.

(11) سورة المائدة: ١٢.

وقوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[1] بيَّنه قوله: ﴿فأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ﴾[2] الآية.

وقد يقع التبيين بالسنة؛ مثل: ﴿وأَقِيموا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ﴾[3]، ﴿ولله عَلى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ﴾[4]، وقد بينت السنة أفعال الصلاة والحج ومقادير نصب الزكوات في أنواعها.

* تنبيه:

اختلف في آيات؛ هل هي من قبيل المُجْمَل أو لا؟

ـ منها آية السرقة[5]؛ قيل: إنها مجملة في اليد؛ لأنها تطلق على العضو إلى الكوع وإلى المرفق وإلى المنكب، وفي القطع؛ لأنه يطلق على الإبانة، وعلى الجرح، ولا ظهور لواحد من ذلك، وإبانة الشارع من الكوع تبيِّن أن المراد ذلك. وقيل: لا إجمال فيها؛ لأن القطع ظاهر في الإبانة.

ـ ومنها: ﴿وامْسَحُوا بِرؤوسِكُمْ﴾[6]؛ قيل: إنها مجملة؛ لتردُّدها بين مسح الكل والبعض، ومسح الشارع الناصية مبين لذلك. وقيل: لا، وإنما هي لمطلق المسح الصادق بأقل ما يطلق عليه الاسم ويفيده.

ـ ومنها: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ﴾[7]؛ قيل: مجملة؛ لأن إسناد

---

(1) سورة الفاتحة: ٣.

(2) سورة مريم: ٥٨.

(3) سورة البقرة: ٤٣.

(4) سورة آل عمران: ٩٧.

(5) سورة المائدة: ٣٨.

(6) سورة المائدة: ٦.

(7) سورة النساء: ٤٣.

التحريم إلى العين لا يصح ؛ لأنه إنما يتعلَّق بالفعل، فلا بدَّ من تقديره، وهو محتمل؛ لأمور لا حاجة إلى جميعها، ولا مرجِّح لبعضها. وقيل: لا ؛ لوجود المرجِّح، وهو العرف؛ فإنه يقضي بأن المراد تحريم الاستمتاع بوطء أو نحوه، ويجري ذٰلك في كل ما علِّق فيه التحريم والتحليل بالأعيان.

* تنبيه:

قال ابن الحصَّار: من الناس من جعل المجمل والمحتمل بإزاء الشيء واحد.

قال: والصواب أنَّ المجمل: اللفظ المبهم الذي لا يفهم المراد منه، والمحتمل اللفظ الواقع بالوضع الأول على معنيين مفهومين فصاعداً، سواء كان حقيقة في كلها أو بعضها.

قال: والفرق بينهما: أنَّ المجمل يدلُّ على أمور معروفة، واللفظ مشترك متردِّد بينهما، والمبهم لا يدل على أمر معروف، مع القطع بأن الشارع لم يفوِّض لأحد بيان المجمل؛ بخلاف المحتمل.

ooooo

النوع الخمسون*

في مطلقه ومقيَّده[1]

المطلق: الدّال على الماهية بلا قيد، وهو مع القيد كالعام مع الخاص.

قال العلماء: متى وجد دليل على تقييد المطلق؛ صير إليه، وإلا؛ فلا، بل يبقى المطلق على إطلاقه، والمقيَّد على تقييده؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب.

والضابط: أن الله إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً؛ نظر، فإن لم يكن له أصل يردُّ إليه إلا ذلك الحكم المقيَّد؛ وجب تقييده به، وإن كان له أصل يرد [إليه] غيره؛ لم يكن ردُّه إلى أحدهما بأولى من الآخر.

فالأول: مثل اشتراط العدالة في الشهود على الرجعة والفراق والوصية في قوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾[2]، وقوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾[3]، وقد أطلق الشهادة في البيوع

---

* هو النوع التاسع والأربعون على ترتيب السيوطي.

(1) انظر «البرهان» للزركشي (٢ / ١٥ - ١٧).

(2) سورة الطلاق: ٢.

(3) سورة المائدة: ١٠٦.

وغيرها في قوله: ﴿وأَشْهِدُوا إذا تَبايَعْتُم﴾، ﴿فإذا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوالَهُمْ فأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾[1]، والعدالة شرط في الجميع.

ومثل تقييده ميراث الزوجين بقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِها أَوْ دَيْنٍ﴾[2]، وإطلاقه الميراث فيما أطلق فيه، وكذلك ما أطلق من المواريث؛ كلها بعد الوصية والدين.

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة، وإطلاقها في كفارة الظهار واليمين، والمطلق كالمقيد في وصف الرقبة.

وكذلك تقييد الأيدي بقوله: ﴿إلى المَرافِقِ﴾[3] في الوضوء، وإطلاقه في التيميم.

وتقييد إحباط العمل بالردة بالموت على الكفر في قوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وهُوَ كَافِرٌ﴾[4] الآية، وأطلق في قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بالإِيْمانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾[5].

وتقييد تحريم الدم المسفوح في الأنعام، وأطلق فيما عداها.

فمذهب الشافعي حمل المطلق على المقيَّد في الجميع، ومن العلماء من لا يحمله، ويجوِّز إعتاق الكافر في كفارة الظهار واليمين، ويكتفي في التيمم بالمسح إلى الكوعين، ويقول: إن الردة تحبط العمل بمجرَّدها.

---

(١) سورة النساء: ٦٠.

(٢) سورة النساء: ١٢.

(٣) سورة المائدة: ٦.

(٤) سورة البقرة: ٢١٧

(٥) سورة المائدة: ٥.

والثاني: مثل تقييد الصوم بالتتابع في كفارة القتل والظهار، وتقييده بالتفريق في صوم التمتع، وأطلق كفارة اليمين وقضاء رمضان، فيبقى على إطلاقه من جوازه مفرَّقاً ومتتابعاً، لا يمكن حمله عليهما؛ لتنافي القيدين، وهما التفريق والتتابع، و[لا يمكن حملُه] على أحدهما لعدم المرجِّح.

* **تنبيهان**:

الأول: إذا قلنا بحمل المطلق على المقيَّد: هل هو من وضع اللغة أو بالقياس؟ مذهبان، وجه الأول: أن العرب من مذهبها استحباب الإطلاق؛ اكتفاء بالقيد، وطلباً للإيجاز والاختصار.

الثاني: ما تقدَّم محلُّه إذا كان الحكمان بمعنى واحد، وإنما اختلفا في الإطلاق والتقييد، فأمَّا إذا حكم في شيء بأمور ثم في آخر ببعضها وسكت فيه عن بعضها؛ فلا يقتضي الإلحاق؛ كالأمر بغسل الأعضاء الأربعة في الوضوء وذكر في التيمم عضوين، فلا يقال بالحمل ومسح الرأس والرجلين بالتراب فيه أيضاً، وكذلك ذكر العتق والصوم والإطعام في كفارة الظهار، واقتصر في كفارة القتل على الأولين ولم يذكر الإطعام، فلا يقال بالحمل وإبدال الصيام بالطعام.

ooooo

النوع الحادي والخمسون*

في منطوقه ومفهومه

المنطوق ما دلَّ عليه اللفظ في محلِّ النطق:

ـ فإن أفاد معنى لا يحتمل غيره؛ **فالنص**؛ نحو: ﴿فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ في الحَجِّ وسَبْعَةٍ إذا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[1].

وقد نقل عن قوم من المتكلمين أنهم قالوا بندور النص جدّاً في الكتاب والسنة.

وقد بالغ إمام الحرمين وغيره في الرَّدِّ؛ قال: لأن الغرض من النص الاستقلال بإفادة المعنى على قطع مع انحسام جهات التأويل والاحتمال، وهٰذا، وإن عزَّ حصوله بوضع الصيغ ردّاً إلى اللغة، فما أكثره مع القرائن الحالية والمقالية. اهـ.

ـ أو مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً؛ **فالظاهر**؛ نحو: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غيرَ باغٍ ولا عادٍ﴾[2]؛ فإن الباغي يطلق على الجاهل وعلى الظالم، وهو فيه أظهر

* هو النوع الخمسون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) سورة البقرة: ١٧٣، سورة الأنعام: ١٤٥، سورة النحل: ١١٥.

وأغلب. [و] نحـو: ﴿ولا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾[1]؛ فإنه يقال للانقطاع طهر وللوضوء والغسل، وهو في الثاني أظهر.

ـ وإن حمـل على المـرجـوح لدليل؛ فهـو **تأويـل**، ويسمى المرجوح المحمول عليه مؤولاً؛ كقوله: ﴿وهُو مَعَكُمْ أَيْنَما كُنْتُمْ﴾[2]؛ فإنه يستحيل حمل المعيّة على القرب بالذات، فتعيَّن صرفه عن ذٰلك وحمله على القدرة والعلم والحفظ والـرعاية. وكقوله: ﴿واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾[3]؛ فإنه يستحيل حمله على الظاهر؛ لاستحالة أن يكون للإنسان أجنحة، فيحمل على الخضوع وحسن الخلق.

ـ وقد يكون **مشتركاً** بين حقيقتين، أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما جميعاً، فيحمل عليهما جميعاً، سواء قلنا بجواز استعمال اللفظ في معنييه أَوْ لا، ووجهه على هٰذا أن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين: مرَّة أريد هٰذا، ومرَّة أريد هٰذا، ومن أمثلتـه: ﴿ولا يُضَـارَّ كَاتِبٌ ولا شَهِيدٌ﴾[4]؛ فإنه يحتمل: ولا يضارِرِ الكاتبُ والشهيدُ صاحبَ الحق بجور في الكتابة والشهادة. و: لا يضارَرَ؛ بالفتـح؛ أي: لا يضارَّهما صاحبُ الحق بإلزامهما ما لا يلزمهما، وإجبارهما على الكتابة والشهادة.

ـ ثم إن توقفت صحة دلالة اللفظ على إضمار؛ سميت **دلالة اقتضاء**؛ نحو: ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾[5]؛ أي: أهلها.

---

(1) سورة البقرة: ٢٢٢.

(2) سورة الحديد: ٤، ودعوى التأويل هنا غير مسلَّمة، بل ما ذكر أنه تأويل هو الظاهر، وانظر رسالة: «علاقة الإثبات والتفويض» (ص ٨١ ـ ٨٣).

(3) سورة الإسراء: ٢٤.

(4) سورة البقرة: ٢٨٢.

(5) سورة يوسف: ٨٢.

ـ وإن لم تتوقف، ودلَّ اللفظ على ما لم تقصد به؛ سميت **دلالة إشارة**؛ كدلالة قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ﴾(1) على صحة صوم من أصبح جنباً، إذ إباحة الجماع إلى طلوع الفجر تستلزم كونه جنباً في جزء من النهار. وقد حكي هٰذا الاستنباط عن محمد بن كعب القرظي.

فصلٌ

والمفهوم ما دلَّ عليه اللفظ لا في محلِّ النطق.

وهو قسمان: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة.

فالأوَّل: ما يوافق حكمه المنطوق.

ـ فإن كان أولى؛ سمِّي **فحوى خطاب**؛ كدلالة: ﴿فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾(2) على تحريم الضرب؛ لأنه أشد.

وإن كان مساوياً؛ سمي: **لحن الخطاب**؛ أي: معناه؛ كدلالة ﴿إِنَّ الَّذينَ يَأْكُلونَ أَمْوالَ اليَتامى ظُلْماً﴾(3) على تحريم الإحراق؛ لأنه مساوٍ للأكل في الإتلاف.

واختلف؛ هل دلالة ذٰلك قياسية أو لفظية، مجازية أو حقيقية؟ على أقوال بيَّنَّاها في كتبنا الأصولية.

والثاني: ما يخالف حكمه المنطوق.

وهو أنواع:

---

(1) سورة البقرة: ١٨٧.

(2) سورة الإسراء: ٢٣.

(3) سورة النساء: ١٠.

ـ مفهوم صفة؛ نعتاً كان أو حالاً أو ظرفاً أو عدداً؛ نحو: ﴿إِنْ جَاءَكُم فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾(١)، مفهومه أن غير الفاسق لا يجب التبين في خبره، فيجب قبول خبر الواحد العدل. ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ﴾(٢)؛ أي: فلا يصح الإحرام به في غيرها. ﴿فاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ المَشْعَرِ الحَرَامِ﴾(٣)؛ أي: فالذكر عند غيره ليس محصلاً للمطلوب. ﴿فاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً﴾(٤)؛ أي: لا أقل ولا أكثر.

ـ و[مفهوم] شرط؛ نحو: ﴿وإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾(٥)؛ أي: فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن.

ـ و[مفهوم] غاية؛ نحو: ﴿فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾(٦)؛ أي: فإذا نكحته تحلُّ للأول بشرطه.

ـ و[مفهوم] حصر؛ نحو: ﴿لا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ﴾ ﴿إِنَّما إِلٰهُكُمُ اللهُ﴾(٧)؛ أي: فغيره ليس بإلٰه. ﴿فـاللهُ هُوَ الوَلِيُّ﴾(٨)؛ أي: فغيره ليس بولي. ﴿لإِلى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾(٩)؛ أي: لا إلى غيره، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(١٠)؛ أي: لا غيرك.

واختلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم على أقوال كثيرة، والأصح في

---

(١) سورة الحجرات: ٦.

(٢) سورة البقرة: ١٩٧.

(٣) سورة البقرة: ١٩٨.

(٤) سورة النور: ٤.

(٥) سورة الطلاق: ٦.

(٦) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٧) سورة طٰه: ٩٨.

(٨) سورة الشورى: ٩.

(٩) سورة آل عمران: ١٥٨.

(١٠) سورة الفاتحة: ٤.

الجملة أنها كلها حجة بشروط؛ منها:

ـ أن لا يكون المذكور خرج للغالب، ومن ثمَّ لم يعتبر الأكثرون مفهوم قوله: ﴿وَرَبائِبُكُمُ اللَّاتي في حُجُورِكُمْ﴾[1]؛ فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج، فلا مفهوم له؛ لأنه إنما خُصَّ بالذكر لغلبة حضوره في الذهن.

ـ وأن لا يكون موافقاً للواقع، ومن ثم لا مفهوم؛ كقوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلٰهاً آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾[2]، وقوله: ﴿لا يَتَّخِذِ المُؤْمِنُونَ الكَافِرينَ أَوْلِياءَ مِنْ دُونِ المُؤْمِنينَ﴾[3]، وقوله: ﴿ولا تُكْرِهُوا فَتَياتِكُمْ عَلى البِغاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾[4]، والاطلاع على ذٰلك من فوائد معرفة أسباب النزول.

* **فائدة:**

قال بعضهم: الألفاظ إما أن تدل بمنطوقها، أو بفحواها ومفهومها، أو باقتضائها وضرورتها، أو بمعقولها المستنبط منها. حكاه ابن الحصار، وقال: هٰذا كلام حسن.

[قال السيوطي:] فالأول: دلالة المنطوق، والثاني: دلالة المفهوم، والثالث: دلالة الاقتضاء، والرابع: دلالة الإشارة.

○○○○○

---

(١) سورة النساء: ٢٣.

(٢) سورة المؤمنون: ١١٧.

(٣) سورة آل عمران: ٢٨.

(٤) سورة النور: ٣٣.



النوع الثاني والخمسون*

في المحكم والمتشابه

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وأُخَرُ مُتَشَابِهاتٌ﴾[1].

وقد حكى ابن حبيب النيسابوري في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن القرآن كله محكم؛ لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ﴾.

الثاني: كله متشابه؛ لقوله تعالى: ﴿كِتَاباً مُتَشابِهاً مَثانِيَ﴾.

الثالث ـ وهو الصحيح ـ: انقسامه إلى محكم ومتشابه؛ للآية المصدَّر بها.

والجواب عن الآيتين: أن المراد بإحكامه إتقانه وعدم تطرُّق النقص والاختلاف إليه، وبتشابهه كونه يشبه بعضه بعضاً في الحق والصدق والإعجاز.

وقال بعضهم: الآية لا تدلُّ على الحصر في شيئين، إذ ليس فيها شيء من طرقه، وقد قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2]، والمحكم لا تتوقف

---

* هو النوع الثالث والأربعون على ترتيب السيوطي.

(1) سورة آل عمران: ٧.

(2) سورة النحل: ٤٤.

معرفته على البيان، والمتشابه لا يُرجى بيانُه[1].

[تعريف المحكم والمتشابه:]

وقد اختلف في تعيين المحكم والمتشابه على أقوال:

فقيل: المحكم: ما عرف المراد منه؛ إما بالظهور، وإما بالتأويل. والمتشابه: ما استأثر الله بعلمه؛ كقيام الساعة، وخروج الدجال، والحروف المقطعة في أوائل السور.

وقيل: المحكم: ما وضح معناه. والمتشابه: نقيضه.

وقيل: المحكم: ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً. والمتشابه: ما احتمل أوجهاً.

وقيل: المحكم: ما كان معقول المعنى. والمتشابه بخلافه؛ كأعداد الصلوات، واختصاص الصيام برمضان دون شعبان. قاله الماوردي.

وقيل: المحكم: ما استقل بنفسه. والمتشابه: ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره.

وقيل: المحكم: ما تأويله تنزيله. والمتشابه: ما لا يدرك إلا بالتأويل.

وقيل: المحكم: ما لم تكرر ألفاظه. والمتشابه: مقابله.

وقيل: المحكم: الفرائض والوعد والوعيد. والمتشابه: القصص والأمثال [وهو مروي عن: ابن عباس، ومجاهد، والربيع، والضحاك، وعكرمة، وقتادة].

---

(1) مراد المصنف ـ والله أعلم ـ أن يشير إلى أن بعضهم يرى أن القرآن ليس فقط محكماً ومتشابهاً، بل هناك قسم ثالث، وهو ما طلب من الرسول بيانه.

[أنواع المتشابه من جهة أسبابه:]

وقال الراغب في «مفردات القرآن»[1]: الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب: محكم على الإطلاق، ومتشابه على الإطلاق، ومحكم من وجه متشابه من وجه.

فالمتشابه بالجملة ثلاثة أضرب: متشابه من جهة اللفظ فقط، ومن جهة المعنى فقط، ومن جهتهما.

ـ فالأول ضربان:

أحدهما: يرجع إلى الألفاظ المفردة: إما من جهة الغرابة؛ نحو: (الأبّ)، و(يزفون). [وإما من جهة][2] الاشتراك [في اللفظ][2]؛ كاليد واليمين.

وثانيهما: يرجع إلى جملة الكلام المركب، وذلك ثلاثة أضرب:

ضرب لاختصار الكلام؛ نحو: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾[3].

وضرب لبسطه؛ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4]؛ لأنه لو قيل: ليس مثله شيء؛ كان أظهر للسامع.

وضرب لنظم الكلام؛ نحو: ﴿أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ

---

(١) (ص ٢٥٤).

(٢) من «المفردات» (ص ٢٥٤).

(٣) سورة النساء: ٣.

(٤) سورة الشورى: ١١.

عِوَجاً . قَيِّماً﴾[1]؛ تقديره: أنزل على عبده الكتاب قيماً، ولم يجعل له عوجاً.

ـ والمتشابه من جهة المعنى: أوصاف الله تعالى[2] وأوصاف القيامة؛ فإن تلك الأوصاف لا تتصور لنا، إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه، أو ليس من جنسه.

ـ والمتشابه من جهتهما [من جهة اللفظ والمعنى جميعاً][3] خمسة أضرب:

الأول: من جهة الكمية؛ كالعموم والخصوص، نحو: ﴿فاقْتُلُوا المُشْرِكينَ﴾.

والثاني: من جهة الكيفية؛ كالوجوب والندب؛ نحو: ﴿فانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ﴾.

والثالث: من جهة الزمان؛ كالناسخ والمنسوخ؛ نحو: ﴿اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ﴾.

والرابع: من جهة المكان، والأمور التي نزلت فيها؛ نحو: ﴿وَلَيْسَ البِرَّ بأَنْ تَأْتُوا البُيوتَ مِنْ ظُهورِها﴾، ﴿إنَّما النَّسيءُ زِيادَةٌ في الكُفْرِ﴾؛ فإن من لا يعرف عادتهم في الجاهلية يتعذَّر عليه تفسير هٰذه الآية.

والخامس: من جهة الشروط التي يصح بها الفعل ويفسد؛ كشروط

---

(١) سورة الكهف: ١ ـ ٢.

(٢) أوصاف الله من جهة المعنى ليست متشابهة، بل هي معلومة بحسب اللسان العربي، وإنما الكيفية هي التي لا تعلم؛ كما قالت أم سلمة ومالك وغيرهما: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول». راجع رسالة: «علاقة الإثبات والتفويض بصفات ربّ العالمين» للدكتور رضا نعسان معطي.

(٣) من «المفردات» (ص ٢٥٤).

الصلاة والنكاح.

قال: وهٰذه الجملة إذا تصوّرت؛ علم أن كل ما ذكره المفسِّرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هٰذه التقاسيم.

فصلٌ

[هل يُعْلَم المتشابه؟]

اختلف؛ هل المتشابه مما يمكن الاطلاع على علمه أو لا يعلمه إلا الله؟

على قولين: منشؤهما: الاختلاف في قوله: ﴿والرَّاسِخونَ في العِلْمِ﴾[1]؛ هل هو معطوف و﴿يَقولونَ﴾ حال؟ أو مبتدأ خبره ﴿يَقولونَ﴾ والواو للاستئناف؟

وعلى الأول طائفة يسيرة؛ منهم مجاهد، وهو رواية عن ابن عباس.

واختار هٰذا القول النووي فقال في «شرح مسلم»: إنه الأصح؛ لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته.

وقال ابن الحاجب: إنه الظاهر.

وأما الأكثرون من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم ـ خصوصاً أهل السنة ـ؛ فذهبوا إلى الثاني، وهو أصح الروايات عن ابن عباس.

قال ابن السمعاني: لم يذهب إلى القول الأول إلا شرذمة قليلة، واختاره العتبي. قال: وقد كان يعتقد مذهب أهل السنة، لكنه سها في هٰذه المسألة. قال: ولا غرو؛ فإن لكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة.

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

[قال السيوطي :] ويدل لصحة مذهب الأكثرين : ما أخرجه عبدالرزاق في تفسيره والحاكم في «مستدركه» عن ابن عباس أنه كان يقرأ : ﴿وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به﴾[1]، فهٰذا يدل على أن الواو للاستئناف ؛ لأن هٰذه الرواية، وإن لم تثبت بها القراءة، فأقل درجتها أن تكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدَّم كلامه في ذٰلك على مَن دونه .

ويؤيد ذٰلك أن الآية دلت على ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة، وعلى مدح الذين فوَّضوا العلم إلى الله وسلموا إليه كما مدح الله المؤمنين بالغيب .

وأخرج الشيخان[2] وغيرهما عن عائشة ؛ قالت : تلا رسول الله ﷺ هٰذه الآية : ﴿هُوَ الَّذي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتابَ﴾ إلى قوله : ﴿أُولو الألبابِ﴾ . قالت : قال رسول الله ﷺ : «فإذا رأيت الذين يتَّبعون ما تشابه منه ؛ فأولٰئك الذين سمَّى الله فاحذرهم» .

وأخرج الطبراني في «الكبير»[3] عن أبي مالك الأشعري : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «لا أخاف على أمتي إلا ثلاث خلال : أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتتلوا، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن يبتغي تأويله وما يعلم تأويله إلا الله . . . الحديث» .

---

(١) سورة آل عمران : ٧ .

(٢) صحيح . البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿منه آيات محكمات﴾، ومسلم في كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، (حديث رقم ٢٦٦٥) . «جامع الأصول» (٢ / ٦٣) .

(٣) قال في «مجمع الزوائد» (١ / ١٢٨) : فيه محمد بن إسماعيل بن عياش عن أبيه، ولم يسمع من أبيه . اهـ .

أخرج الحاكم[1] عن ابن مسعود عن النبي ﷺ؛ قال: «كان الكتاب الأوَّل ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر وآمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال؛ فأحلوا حلاله، وحرِّموا حرامه، وافعلوا ما أُمِرْتُم به، وانتهوا عمَّا نُهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه وقولوا: ﴿آمَنَّا بِهِ كلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا﴾».

وأخرج البيهقي[2] في «الشعب» نحوه من حديث أبي هريرة.

وأخرج ابن جرير[3] عن ابن عباس مرفوعاً: «أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسِّره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومن ادَّعى علمه سوى الله فهو كاذب».

ثم أخرجه من وجه آخر عن ابن عباس موقوفاً بنحوه.

وأخرج أيضاً عن عائشة؛ قالت: «كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه».

وأخرج أيضاً عن أبي الشعثاء وأبي نهيك؛ قالا: «إنَّكم تصلون هٰذه الآية وهي مقطوعة».

وأخرج الدارمي عن عمر بن الخطاب؛ قال: «إنه سيأتيكم ناس يجادلونكم بمتشابهات القرآن، فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم

---

(1) في «المستدرك» (٢ / ٢٨٩)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (حديث رقم ٥٨٧).

(2) نبَّه الألباني في المصدر نفسه إلى أن الحديث من طريق أبي هريرة جاء بسند واه جدّاً، وفي أوله زيادة أورد الحديث من أجلها في «السلسلة الضعيفة» (١٣٤٦).

(3) ونبه الطبري في «تفسيره» إلى ضعف المرفوع بقوله: خبر في إسناده نظر. «تفسير الطبري» (١ / ٧٦ ـ شاكر).

بكتاب الله».

[قال السيوطي:] فهٰذه الأحاديث والآثار تدل على أن المتشابه مما لا يعلمه إلا الله، وأن الخوض فيه مذموم، وسيأتي قريباً زيادة على ذٰلك.

قال الطيبي: المراد بالمحكم ما اتضح معناه، والمتشابه بخلافه؛ لأن اللفظ الذي يقبل معنى: إما أن يحتمل غيره أوْ لا، والثاني: النص. والأوَّل؛ إما أن تكون دلالته على ذٰلك الغير أرجح أو لا، والأول هو الظاهر، والثاني؛ إما أن يكون مساويه أوْ لا، والأوَّل هو المجمل، والثاني المؤوَّل، فالمشترك بين النص والظاهر هو المحكم، والمشترك بين المجمل والمؤول هو المتشابه.

ويؤيد هٰذا التقسيم أنه تعالى أوقع المحكم مقابلاً للمتشابه.

قالوا: فالواجب أن يفسَّر المحكم بما يقابله، ويعضد ذٰلك أسلوب الآية، وهو الجمع مع التقسيم؛ لأنه تعالى فرق ما جمع في معنى الكتاب بأن قال: ﴿مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ... وأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ﴾[1]، وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء، فقال أولاً: ﴿فأَمَّا الَّذينَ في قُلوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[1] إلى أن قال: ﴿والرَّاسِخونَ في العِلْمِ يَقُولونَ آمَنَّا بِهِ﴾[1]، وكان يمكن أن يُقال: وأمَّا الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم، لكنه وضع موضع ذٰلك: ﴿والرَّاسِخونَ في العِلْمِ﴾؛ لإتيان لفظ (الرسوخ)؛ لأنه لا يحصل إلا بعد التتبُّع العام والاجتهاد البليغ، فإذا استقام القلب على طرق الإرشاد، ورسخ القدم في العلم؛ أفصح صاحبه النطق بالقول الحق، وكفى بدعاء الراسخين في العلم: ﴿رَبَّنا لَا تُزِغْ قُلوبَنا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنا﴾... إلى آخره شاهداً على أن ﴿الرَّاسِخونَ في العِلْمِ﴾ مقابل لقوله: ﴿والَّذينَ في قُلوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[1]، وفيه إشارة إلى أن الوقف على قوله: ﴿إلَّا

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

اللهُ﴾[1] تام، وإلى أن علم بعض المتشابه مختصٌّ بالله تعالى، وأن من حاول معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث بقوله: «فاحذرهم».

[أنواع المتشابه من جهة العلم به:]

قال الخطابي: المتشابه على ضربين:

أحدهما: ما إذا رد إلى المحكم واعتبر به عُرف معناه.

والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ، فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كنهه، فيرتابون فيه، فيفتتنون.

وقال ابن الحصار: قسم الله آيات القرآن إلى محكم ومتشابه، وأخبر عن المحكمات أنها أم الكتاب؛ لأن إليها تردُّ المتشابهات، وهي التي تُعْتَمد في فهم مراد الله من خلقه في كل ما تعبَّدهم به من معرفته وتصديق رسله وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، وبهٰذا الاعتبار كانت أمَّهات.

ثم أخبر عن الذين في قلوبهم زيغ أنهم هم الذين يتبعون ما تشابه منه، ومعنى ذٰلك أن مَن لم يكن على يقين من المحكمات، وفي قلبه شك واسترابة؛ كانت راحته في تتبُّع المشكلات المتشابهات.

ومراد الشارع منها: التقدم إلى فهم المحكمات، وتقديم الأمهات، حتى إذا حصل اليقين ورسخ العلم؛ لم تبل بما أشكل عليك.

ومراد هٰذا الذي في قلبه زيغ: التقدُّم إلى المشكلات، وفهم المتشابه قبل فهم الأمهات، وهو عكس المعقول المعتاد والمشروع.

ومثل هٰؤلاء مثل المشركين الذين يقترحون على رسلهم آيات غير الآيات

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

التي جاؤوا بها، ويظنُّون أنهم لو جاءتهم آيات أخر لآمنوا عندها جهلاً منهم، وما علموا أن الإيمان بإذن الله تعالى. انتهى.

قال الراغب في «مفردات القرآن»[1]: جميع المتشابه على ثلاثة أضرب:

ـ ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه؛ كوقت الساعة، وخروج الدابة، ونحو ذلك.

ـ وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته؛ كالألفاظ الغريبة، والأحكام الغَلِقَة.

ـ وضرب متردِّد بين الأمرين، يختص بمعرفته بعض الراسخين في العلم، ويَخفى على مَن دونهم، وهو المُشار إليه بقوله ﷺ لابن عباس: «اللهم فقِّهْهُ في الدين، وعلِّمه التأويل»[2].

وإذا عرفت هٰذه الجهة؛ عرفت أن الوقوف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾[3] ووصله بقوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[3] جائز[4]، وأن لكل واحد منهما وجهاً جسيماً دلَّ عليه التفصيل المتقدم. انتهى.

فصلٌ

[هل آيات الصفات من المتشابه؟!]

من المتشابه آيات الصفات[5] (!) ولابن اللبَّان فيها تصنيف مفرد؛ نحو:

---

(١) (ص ٢٥٤).

(٢) حديث صحيح. أخرجه أحمد في «المسند» (١ / ٢٦٦ و٣١٤ و٣٢٨ و٣٣٥) وفي «فضائل الصحابة» له: (٢ / ٨٤٦ و٩٥٦)، ونبه محقق «فضائل الصحابة» إلى أن أصله عند الشيخين؛ دون قوله: «وعلمه التأويل».

(٣) سورة آل عمران: ٧.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥ / ٢٣٤).

(٥) هٰذا إطلاق لا يصح، انظر مناقشته في «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٢٩٤).

﴿الرَّحمٰنُ عَلى العَرْشِ اسْتَوَى﴾[1]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[2]، ﴿ويَبْقَى وَجْـهُ رَبِّـكَ﴾[3]، ﴿وَلِتُصْنَـعَ على عَيْنِي﴾[4]، ﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[5]، ﴿والسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[6].

وجمهور أهل السنة ـ منهم السلف وأهل الحديث ـ على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها، مع تنزيهنا له عن حقيقتها[7].

وذهبت طائفة من أهل السنة[7] (!) إلى أننا نؤوِّلُها على ما يليق بجلاله تعالى، وهٰذا مذهب الخلف.

وكـان إمـام الحـرمين يذهب إليه، ثم رجـع عنـه، فقـال في الـرسالة «النظامية»: الذي نرتضيه ديناً وندين الله به عقداً اتباع سلف الأمة؛ فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها[8].

وقال ابن الصلاح: على هٰذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتها، وإيَّاها

---

(1) سورة طه: ٥.

(2) سورة القصص: ٨٨.

(3) سورة الرحمٰن: ٢٧.

(4) سورة طه: ٣٩.

(5) سورة الفتح: ١٠.

(6) سورة الزمر: ٦٧.

(7) ليس هٰذا مذهب السلف، إنما هو مذهب الخلف، وهو يمثل الأشاعرة لا أهل السنة والجماعة. انظر: «مجموع الفتاوى» (٦ / ٣٥٥)، ورسالة «العلاقة بين الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين».

(8) التفويض في معاني الأسماء والصفات ليس مذهب السلف وأهل السنة والجماعة، فهم يقولون: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، فهم يفوضون في الكيف، ولا يفوضون في المعنى.

اختـار أئمـة الفقهاء وقاداتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها.

واختار ابن برهان مذهب التأويل؛ قال: ومنشأ الخلاف بين الفريقين؛ هل يجوز أن يكون في القرآن شيء لم نعلم معناه، أو لا؟ بل يعلمه الراسخون في العلم[1].

وتوسط ابن دقيق العيد، فقال: إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر، أو بعيداً توقفنا عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه.

قال: وما كان معناه من هٰذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب؛ قلنا به من غير توقيف؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى على مَا فَرَّطْتُ في جَنْبِ اللهِ﴾[2]، فنحمله على حق الله وما يجب له.

خاتمة

أورد بعضهم سؤالاً، وهو أنه: هل للمحكم مزية على المتشابه أوْ لا؟ فإن قلتم بالثاني؛ فهو خلاف الإجماع، أو بالأوَّل؛ فقد نقضتم أصلكم في أن جميع كلامه سبحانه وتعالى سواء، وأنه منزل بالحكمة.

وأجاب أبو عبدالله البكراباذي بأن المحكم كالمتشابه من وجه، ويخالفه من وجه: فيتفقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع وأنه لا يختار القبيح. ويختلفان في أن المحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد، فمن سمعه؛ أمكنه أن يستدل به في الحال، والمتشابه يحتاج إلى فكرة

---

(١) انظر في ذٰلك: «تأويل مشكل القرآن» (ص ٩٨).

(٢) سورة الزخرف: ٥٦.

ونظر ليحمله على الوجه المطابق. ولأن المحكم أصل، والعلم بالأصل أسبق. ولأن المحكم يعلم مفصَّلاً، والمتشابه لا يعلم إلا مجملاً.

وقال بعضهم: إن قيل: ما الحكمة في إنزال المتشابه ممَّن أراد لعباده البيان والهدى؟

قلنا: إن كان مما يمكن علمه؛ فله فوائد:

ـ منها: الحث للعلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائقه؛ فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذٰلك من أعظم القرب.

ـ ومنها: ظهور التفاضل وتفاوت الدرجات، إذ لو كان القرآن كله محكماً لا يحتاج إلى تأويل ونظر؛ لاستوت منازل الخلق، ولم يظهر فضل العالم على غيره.

وإن كان مما لا يمكن علمه؛ فله فوائد:

ـ منها: ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه والتفويض والتسليم.

ـ والتعبُّد بالاشتغال به من جهة التلاوة؛ كالمنسوخ، وإن لم يجز العمل بما فيه.

ـ وإقامة الحجة عليهم؛ لأنه لما نزل بلسانهم ولغتهم وعجزوا عن الوقوف على معناه مع بلاغتهم وأفهامهم؛ دلَّ على أنه منزَّل من عند الله، وأنه الذي أعجزهم عن الوقوف.

ـ وقال بعضهم: العقل مبتلى باعتقاد حقيقة المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادة؛ كالحكيم إذا صنف كتاباً أجمل فيه أحياناً ليكون موضوع خضوع المتعلم لأستاذه، وكالملك يتخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سرِّه.

ـ وقيل: لو لم يبتلَ العقل الذي هو أشرف البدن؛ لاستمرَّ العالم في أبهة العلم على التمرُّد، فبذلك يستأنس إلى التذلُّل بعزِّ العبودية، والمتشابه هو موضوع خضوع العقول لبارئها استسلاماً واعترافاً بقصورها.

وفي ختم الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولو الأَلْبَابِ﴾[1] تعريض للزائغين ومدح للراسخين؛ يعني: مَن لم يتذكَّر ويتَّعظ ويخالف هواه؛ فليس من أولي العقول، ومن ثَم قال الراسخون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلوبَنا﴾[2]... إلى آخر الآية، فخضعوا لباريهم لاستنزال العلم اللدُنِّي بعد أن استعاذوا به من الزيغ النفساني.

قال الإمام فخر الدين[3]: إن العلماء[4] ذكروا لوقوع المتشابه في [القرآن] فوائد:

ـ منها: أنه يوجب مزيد المشقة في الوصول إلى المراد، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب.

ـ ومنها: أنه لو كان القرآن كله محكماً؛ لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد، وكان بصريحه مبطلاً لكل ما سوى المذهب، وذٰلك مما ينفِّرُ أرباب سائر المذاهب عن قبوله وعن النظر فيه والانتفاع به، فإذا كان مشتملاً على المحكم والمتشابه؛ طمع صاحب كل مذهب أن يجد فيه ما يؤيد مذهبه وينصر مقالته، فينظرُ فيه جميع أرباب المذاهب، ويجتهد في التأمُّل فيه صاحب كل مذهب، وإذا بالغوا في ذٰلك؛ صارت المحكمات مفسِّرة للمتشابهات، وبهٰذا الطريق

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

(٢) سورة آل عمران: ٨.

(٣) «التفسير الكبير / مفاتيح الغيب» (٧ / ١٧٢).

(٤) وانظر ما قاله ابن قتيبة في «تأويل مشكل القرآن» (ص ٨٦).

يتخلَّص المبطل من باطله، ويتصل إلى الحق.

ـ ومنها: أن القرآن إن كان مشتملاً على المتشابه؛ افتقر إلى العلم بطريق التأويلات وترجيح بعضها على بعض، وافتقر في تعلم ذلك إلى تحصيل علوم كثيرة من علم اللغة والنحو والمعاني والبيان وأصول الفقه، ولو لم يكن الأمر كذلك؛ لم يحتج إلى تحصيل هذه العلوم الكثيرة، وكان في إيراد المتشابه هذه الفوائد الكثيرة.

ـ ومنها: أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص والعوام، وطبائع العوام تنفر في أكثر الأمر عن درك الحقائق، فمَن سمع من العوام في أوَّل الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار إليه[1]؛ ظنَّ أن هذا عدم ونفي، ووقع في التعطيل، فكان الأصلح أن يخاطَبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما توهموه وتخيَّلوه، ويكون ذلك مخلوطاً على الحق الصريح[2]، فالقسم الأول: وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر يكون من المتشابهات، والقسم الثاني: وهو الذي يكشف لهم في آخر الأمر من المحكمات.

ooooo

(١) ليس في القرآن ولا في السنة تعرض لإثبات أو نفي الجسم أو التحيُّز، وأما الجهة؛ فهي ثابتة لله تعالى، فهو مستو على عرشه فوق سماواته، والرازي فخر الدين مثَّل بذلك على أصله المخالف فيه لأهل السنة والجماعة.

(٢) هذا كلام باطل ساقط تتنزه عنه الحنيفية السمحة، وهو طريقة أهل الوهم والتخييل، إحدى أقسام طريقة التبديل التي جرى عليها الرازي ومن تبعه، انظر ردّ هذا الباطل والكلام العاطل في «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» (١ / ٣٣ وما بعدها).

النوع الثالث والخمسون*

في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض

والمراد به ما يوهم التعارض بين الآيات، وكلامه تعالى منزَّه عن ذلك؛ كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فيهِ اخْتِلافاً كَثيراً﴾[1]، ولكن قد يقع للمبتدىء ما يوهم اختلافاً، وليس به في الحقيقة، فاحتيج لإزالته؛ كما صُنف في مختلف الحديث وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة، وقد تكلم في ذلك ابن عباس، وحكي عنه التوقف في بعضها.

فصلٌ

قال الزركشي في «البرهان»[2]: للاختلاف أسباب:

أحدها: وقوع المخبَر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى؛ كقوله في خلق آدم: ﴿مِنْ تُرابٍ﴾[3]، ومرة: ﴿مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾[4]، ومرَّة: ﴿مِنْ طِينٍ

---

* هو النوع الثامن والأربعون على ترتيب السيوطي.

(1) سورة النساء: ٨٢.

(2) (٢ / ٥٤ ـ ٦٥).

(3) سورة آل عمران: ١٥٩.

(4) سورة الحجر: ٢٦ و٢٨ و٣٣.

لَازِبٍ﴾[1]، ومـرَّة: ﴿مِنْ صَلْصـالٍ كَالفَخَّـارِ﴾[2]، وهٰـذه الألفـاظ مختلفة، ومعانيها في أحوال مختلفة؛ لأن الصلصال غير الحمإ، والحمأ غير التراب، إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر، وهو التراب، ومن التراب تدرَّجت هٰذه الأحوال.

ومنـه قوله تعالى: ﴿فإذا هِيَ ثُعْبانٌ مُبينٌ﴾[3]، وفي موضع: ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّها جَانٌّ﴾[4]، والجـان: الصغير من الحيَّات، والثعبان: الكبير منها، وذٰلك لأن خَلْقها خلق الثعبان العظيم، واهتزازها وحركاتها وخفتها كاهتزاز الجان وخفته.

الثـاني: لاختـلاف المـوضـع؛ كقوله: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤولونَ﴾[5]، وقوله: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذينَ أُرْسِلَ إليهِمْ ولَنَسْأَلَنَّ المُرْسَلينَ﴾[6] مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ ولا جَانٌّ﴾[7].

قال الحليمي: فتحمـل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل، والثانية على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه.

وحمله غيره على اختلاف الأماكن؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة، ففي موضع يسألون، وفي آخر لا يسألون.

وقيل: إن السؤال المثبت سؤال تبكيت وتوبيخ، والمنفي سؤال المعذرة وبيان الحجة.

---

(١) سورة الصافات: ١١.

(٢) سورة الرحمٰن: ١٤.

(٣) سورة الشعراء: ٣٢.

(٤) سورة القصص: ٣١.

(٥) سورة الصافات: ٢٤.

(٦) سورة الأعراف: ٦.

(٧) سورة الرحمٰن: ٣٩.

الثالث: لاختلافهما في جهتي الفعل؛ كقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلوهُمْ ولٰكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ ومَا رَمَيْتَ إذ رَمَيْتَ﴾[1]، أضيف القتل إليهم والرمي إليه ﷺ على جهة الكسب والمباشرة، ونفاه عنهم وعنه باعتبار التأثير.

الرابع: لاختلافهما في الحقيقة والمجاز: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ومَا هُمْ بِسُكَارَى﴾[2]؛ أي: سكارى من الأهوال مجازاً لا من الشراب حقيقة.

الخامس: بوجهين واعتبارين؛ كقوله: ﴿فَبَصَرُكَ اليَوْمَ حَديدٌ﴾[3]، مع قوله: ﴿خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[4]. قال قطرب: فبصرك؛ أي: علمك ومعرفتك بها قوية، من قولهم: بصر بكذا؛ أي: علم، وليس المراد رؤية العين.

قال الفارسي: ويدل على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْنا عَنْكَ غِطاءَكَ﴾[5].

* **تنبيه**:

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: إذا تعارضت الآي وتعذَّر فيها الترتيب والجمع؛ طلب التاريخ، وتُرك المتقدم بالمتأخر، ويكون ذلك ناسخاً. وإن لم يُعلم، وكان الإجماع على العمل بإحدى الآيتين؛ عُلم بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها[6].

---

(١) سورة الأنفال: ١٧.

(٢) سورة الحج: ٢.

(٣) سورة قٓ: ٢٢.

(٤) سورة الشورى: ٤٥.

(٥) سورة قٓ: ٢٢.

(٦) ويلاحظ أن هٰذه القاعدة إنما تطبق في آيات الأحكام، أمّا الأخبار؛ فلا نسخ فيها، إنما يطلب فيها الجمع، فإن لم يتيسَّر توقف فيها، وبحمد الله لا يوجد ما لا يمكن الجمع بينه من آيات الأخبار: ﴿ولو كانَ من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾.

قال: ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تخلوان عن هٰذين الوصفين.

قال غيره: وتعارض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين؛ نحو: ﴿وأَرْجُلَكُمْ﴾[1] بالنصب والجر، ولهٰذا جمع بينهما؛ بحمل النصب على الغسل، والجر على مسح الخف.

وقال الصيرفي: جماع الاختلاف والتناقض: أن كل كلام صح أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه؛ فليس فيه تناقض، وإنما التناقض في اللفظ: ما ضاده من كل جهة، ولا يوجد في الكتاب والسنة شيء من ذٰلك أبداً، وإنما يوجد فيه النسخ في وقتين.

وقال القاضي أبو بكر: لا يجوز تعارض آي القرآن والآثار وما يوجبه العقل، فلذٰلك لم يجعل قوله: ﴿اللهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[2] معارضاً لقوله: ﴿وتَخْلُقونَ إفْكاً﴾[3] ﴿وإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ﴾[4]؛ لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله، فتعيَّن تأويل ما عارضه، فتؤوَّل ﴿وتَخْلُقونَ﴾ على تكذبون، و ﴿تَخْلُقُ﴾ على: تُصَوِّرُ.

*** فائدة:**

قال الكرماني عند قوله تعالى: ﴿ولَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدوا فيهِ اخْتِلافاً كَثيراً﴾[5]: الاختلاف على وجهين:

ـ اختلاف تناقض: وهو ما يدعو فيه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر،

---

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) سورة الزمر: ٦٢.

(٣) سورة العنكبوت: ١٧.

(٤) سورة المائدة: ١١٠.

(٥) سورة النساء: ٨٢.

وهٰذا هو الممتنع على القرآن.

ـ اختلاف تلازم: وهو ما يوافق الجانبين؛ كاختلاف وجوه القراءة، واختلاف مقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ والأمر والنهي والوعد والوعيد.

أفرد هٰذا النوع بالتصنيف قطرب.

OOOOO

النوع الرابع والخمسون*

في الآيات المشتبهات

ـ والقصد به إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة.

ـ بل [قد] تأتي في موضع واحد مقدماً وفي آخر مؤخراً؛ كقوله في البقرة[1]: ﴿وادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً وقُولوا حِطَّةٌ﴾، وفي الأعراف[2]: ﴿وَقُولوا حِطَّةٌ وادْخُلُوا البابَ سُجَّداً﴾. وفي البقرة[3]: ﴿ومَا أُهِلَّ بهِ لِغَيْرِ اللهِ﴾، وسائر القرآنِ: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ﴾[4].

ـ أو في موضع بزيادة وفي آخر بدونها؛ نحو: ﴿سَوَاءٌ عليهِمْ أأَنْذَرْتَهُمْ﴾[5]، وفي يَس[6]: [﴿وَسَوَاءٌ﴾؛ بزيادة واو]. وفي البقرة[7]:

---

* هو النوع الثالث والستون على ترتيب السيوطي.

(١) آية: ٥٨.

(٢) آية: ١٦١.

(٣) آية: ١٧٣.

(٤) سورة المائدة: ٣، وسورة الأنعام: ١٤٥، وسورة النحل: ١١٥.

(٥) سورة البقرة: ٦.

(٦) آية: ١٠.

(٧) آية: ١٩٣.

﴿وَيَكُونَ الدِّينُ للهِ﴾، وفي الأنفال[1]: ﴿كُلُّهُ لِلهِ﴾.

ـ أو في موضع معرفاً وفي آخر منكراً.

ـ أو مفرداً وفي آخر جمعاً.

ـ أو بحرف وفي آخر بحرف آخر.

ـ أو مدغماً وفي آخر مفكوكاً.

وهٰذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات، وهٰذه أمثلة منه بتوجيهها:

ـ قوله تعالى في البقرة[2]: ﴿هُدىً للمُتَّقينَ﴾، وفي لقمان[3]: ﴿هُدىً وَرَحْمَةً للمُحْسِنينَ﴾؛ لأنه لما ذكر هنا مجموع الإيمان؛ ناسب المتقين، ولما ذكر ثَمَّ الرحمة؛ ناسب المحسنين.

ـ قوله تعالى: ﴿وقُلْنا يا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ وكُلا﴾[4] وفي الأعراف[5]: ﴿فَكُلا﴾ بالفاء؛ قيل: لأنَّ السكنى في البقرة: الإقامة، وفي الأعراف: اتخاذ المسكن، فلما نسب القول إليه تعالى: ﴿وقُلْنا يا آدَمُ﴾؛ ناسب زيادة الإكرامْ بالواو الدَّالة على الجمع بين السكنى والأكل، ولذا قال فيه: ﴿رَغَداً﴾[6]، وقال: ﴿حَيْثُ شِئْتُما﴾[6]؛ لأنه أعم. وفي الأعراف[7]: ﴿ويَا آدَمُ [اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ فَكُلا]﴾، فأتى بالفاء الدالة على ترتيب الأكل على

---

(1) آية: ٣٩.

(2) آية: ٢.

(3) آية: ٣.

(4) سورة البقرة: ٣٥.

(5) آية: ١٩.

(6) سورة البقرة: ٣٥.

(7) آية: ١٩.

السكنى المأمور باتخاذها؛ لأن الأكل بعد الاتخاذ. و ﴿مِنْ حَيْثُ﴾[1] لا تعطى عموم معنى ﴿حَيْثُ شِئْتُما﴾.

أفرد هٰذا النوع بالتصنيف خلق:

ـ أولهم فيما أحسب: الكسائي.

ـ ونظمه السخاوي.

ـ وألف في توجيهه الكرماني كتابه «البرهان في متشابه القرآن»[2].

ـ وأحسن منه: «درة التنزيل وغرة التأويل»[3] لأبي عبدالله الرازي.

ـ وأحسن من هٰذا «ملاك التأويل»[4] لأبي جعفر بن الزبير، ولم أقف عليه.

ـ وللقاضي بدر الدين ابن جماعة في ذٰلك كتاب لطيف سمَّاه «كشف المعاني عن متشابه المثاني»[5].

---

(١) سورة الأعراف: ١٩.

(٢) مطبوع، بتحقيق: عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.

(٣) مطبوع، بتصحيح ومقابلة عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الرابعة ١٤٠١هـ.

تنبيه: اختلف في نسبة الكتاب، ويقوم على تحقيقه وتحقيق نسبته بعض إخواننا في رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٤) مطبوع، بتحقيق: محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٥هـ.

(٥) مطبوع بتحقيق: عبدالجواد خلف، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، وعنوان الكتاب في الطبعة «كشف المعاني في المتشابه من المثاني».

ـ وفي كتـــاب «أسـرار التنـزيل» المسمَّى «قـطف الأزهـار في كشف الأسرار»[1] من ذٰلك الجم الغفير.

○○○○○

(١) هو للسيوطي ؛ قال في «كشف الظنون» (٢ / ١٣٥٢) : كتب إلى آخر سورة براءة في مجلد ضخم. اهـ.

ثم علمت أنه حقق في رسالة جامعية بجامعة الإمام بالرياض على نسخة تنتهي بسورة الكهف، وقد وقفت على مصورتها.

النوع الخامس والخمسون*

في مقدَّمه ومؤخَّره

هو قسمان :

الأول : ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه من باب التقديم والتأخير؛ اتضح ، وهو جدير أن يُفرد بالتصنيف ، وقد تعرَّض السلف لذلك في آيات :

ـ فأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة في قوله تعالى : ﴿وَلا تُعْجِبْكَ أَمْوالُهُمْ ولا أَوْلَادُهُمْ إِنَّما يُريدُ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِها في الحَياةِ الدُّنْيا﴾[1]؛ قال: «هٰذا من تقاديم الكلام ، يقول: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة» .

ـ وأخرج عنه أيضاً في قوله تعالى : ﴿وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكانَ لِزاماً وأَجَلٌ مُسَمًّى﴾[2]؛ قال: «هٰذا من تقاديم الكلام ، يقول: لولا كلمة وأجل مسمًّى لكان لزاماً» .

---

* هو النوع الرابع والأربعون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة التوبة : ٨٥ .

(٢) سورة طٰه : ١٢٩ .

الثاني: ما ليس كذلك، وقد ألف فيه العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابه: «المقدّمة في سرّ الألفاظ المقدَّمة»؛ قال فيه: الحكمة الشائعة الذائعة في ذلك الاهتمام؛ كما قال سيبويه في «كتابه»: كأنّهم يقدِّمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنى.

قال: هذه الحكمة إجمالية، وأما تفاصيل أسباب التقديم وأسراره؛ فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع:

الأول: التبرّك؛ كتقديم اسم الله تعالى في الأمور ذات الشأن، ومنه قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلٰهَ إِلاَّ هُوَ والملائِكَةُ وأُولو العِلْمِ﴾[1]، وقوله: ﴿واعْلَمُوا أنَّما غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فأَنَّ للهِ خُمُسَهُ وللرَّسُولِ﴾[2] الآية.

الثاني: التعظيم؛ كقوله: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللهَ والرَّسولَ﴾[3]، ﴿إِنَّ اللهَ ومَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾[4]، ﴿واللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[5].

الثالث: التشريف؛ كتقديم الذكر على الأنثى؛ نحو: ﴿إِنَّ المُسْلِمينَ والمُسْلِماتِ﴾[6] الآية، والحرّ في قوله: ﴿والحُرُّ بالحُرِّ والعَبْدُ بالعَبْدِ والأُنْثَى بالأُنْثَى﴾[7]، والحيُّ في قوله: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ﴾[8] الآية، ﴿ومَا

---

(1) سورة آل عمران: ١٨.

(2) سورة الأنفال: ٤١.

(3) سورة النساء: ٦٩.

(4) سورة الأحزاب: ٥٦.

(5) سورة التوبة: ٦٢.

(6) سورة الأحزاب: ٣٥.

(7) سورة البقرة: ١٧٨.

(8) سورة الأنعام: ٩٥.

يَسْتَوِي الأَحْياءُ ولا الأمْواتُ﴾[1].

الرابع: المناسبة، وهي: **إما مناسبة المتقدم لسياق الكلام**؛ كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِيها جَمالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وحِينَ تَسْرَحونَ﴾[2]؛ فإن الجَمال بالجِمال، وإن كان ثابتاً حالتي السراح والإراحة، إلا أنها حالة إراحتها ـ وهو مجيئها من الرعي آخر النهار ـ يكون الجَمال بها أفخر، إذ هي فيه بطان، وحالة سراحها للرعي أول النهار يكون الجمال بها دون الأوَّل، إذ هي فيه خماص.

ونظيره قوله تعالى: ﴿والَّذينَ إذا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا ولَمْ يَقْتُروا﴾[3]؛ قدَّم نفي الإسراف؛ لأن السرف[4] في الإنفاق.

وقوله: ﴿يُريكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وطَمَعاً﴾[5]؛ لأن الصواعق تقع مع أول برقة، ولا يحصل المطر إلا بعد توالي البرقات.

وإمَّا مناسبة لفظ هو من التقدم أو التأخُّر؛ كقوله: ﴿الأوَّلُ والآخِرُ﴾[6]، ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنا المُسْتَقْدِمينَ مِنْكُمْ ولَقَدْ عَلِمْنا المُسْتَأْخِرينَ﴾[7]، ﴿لِمَنْ شاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾[8]، ﴿بِما قَدَّمَ وأَخَّرَ﴾[9]، ﴿ثُلَّةٌ مِنَ الأوَّلينَ وثُلَّةٌ مِنَ

---

(١) سورة فاطر: ٢٢.

(٢) سورة النحل: ٦.

(٣) سورة الفرقان: ٦٧.

(٤) وفي الطبعة المحققة: «الشرف»، وفي طبعة الحلبي: «الصرف»، ولعل الصواب ـ إن شاء الله ـ ما أثبتُّه.

(٥) سورة الروم: ٢٤.

(٦) سورة الحديد: ٣.

(٧) سورة الحجر: ٢٤.

(٨) سورة المدثر: ٣٧.

(٩) سورة القيامة: ١٣.

الآخِـرينَ﴾[1]، ﴿للهِ الأمْـرُ مِنْ قَبْـلُ ومِنْ بَعْدُ﴾[2]، ﴿ولَهُ الحَمْدُ في الأولى والآخِرَةِ﴾[3]، وأما قوله: ﴿فَللهِ الآخِرَةُ والأولى﴾[4]؛ فلمراعاة الفاصلة، وكذا قوله: ﴿جَمَعْناكُمْ والأوَّلينَ﴾[5].

الخـامس: الحثّ عليه والحضّ على القيام به؛ حذراً من التهاون به؛ كتقديم الوصية على الدين في قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِها أَوْ دَيْنٍ﴾[6] مع أن الدين مقدَّم عليها شرعاً.

السادس: السبق، وهو **إما في الزمان** باعتبار الإيجاد؛ كتقديم الليل على النهـار، والظلمات على النور، وآدم على نوح، ونوح على إبراهيم، وإبراهيم على موسى، وهو على عيسى، وداود على سليمان، والملائكة على البشر في قوله: ﴿اللهُ يَصْطَفي مِنَ المَلائِكَةِ رُسُلاً ومِنَ النَّاسِ﴾[7].

أو باعتبار الإنزال؛ كقوله: ﴿صُحُفِ إبْراهيمَ ومُوسى﴾[8]، ﴿وأَنْزَلَ التَّوْراةَ والإنْجيلَ مِنْ قَبْلُ هُدىً للنَّاسِ وأَنْزَلَ الفُرْقانَ﴾[9].

أو باعتبار الوجوب والتكليف؛ نحو: ﴿ارْكَعُوا واسْجُدوا﴾[10]، ﴿فاغْسِلُوا

---

(1) سورة الواقعة: ٣٩ - ٤٠.

(2) سورة الروم: ٤.

(3) سورة القصص: ٧٠.

(4) سورة النجم: ٢٥.

(5) سورة المرسلات: ٣٨.

(6) سورة النساء: ١١.

(7) سورة الحج: ٧٥.

(8) سورة الأعلى: ١٩.

(9) سورة آل عمران: ٣.

(10) سورة الحج: ٧٧.

وُجوهَكُمْ وأيْدِيَكُم﴾[1] الآية، ﴿إنَّ الصَّفا والمَرْوَةَ مِنْ شَعائِرِ اللهِ﴾[2]، ولهذا قال ﷺ: «نبدأ بما بدأ الله به»[3].

أو بالذات؛ نحو: ﴿مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ﴾[4]، ﴿مَا يَكونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ ولا خَمْسَةٍ إلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[5]، وكذا جميع الأعداد، كل مرتبة هي مقدَّمة على ما فوقها بالذات. وأمَّا قوله: ﴿أنْ تَقُوموا للهِ مَثْنَى وفُرادَى﴾[6]؛ فللحث على الجماعة والاجتماع على الخير.

السابع: السببية؛ كتقديم ﴿العزيز﴾ على ﴿الحكيم﴾؛ لأنه عزَّ فحكم، و﴿العليم﴾ عليه؛ لأن الإحكام والإتقان ناشىء عن العلم. وأما تقدم ﴿الحكيم﴾ عليه في سورة الأنعام؛ فلأنه مقام تشريع الأحكام.

ومنه تقديم العبادة على الاستعانة في سورة الفاتحة؛ لأنها سبب حصول الإعانة.

وكذا قوله: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابينَ ويُحِبُّ المُتَطَهِّرينَ﴾[7]؛ لأن التوبة سبب الطهارة، ﴿لِكُلِّ أفَّاكٍ أثيمٍ﴾[8]؛ لأن الإفك سبب الإثم، ﴿يَغُضُّوا مِنْ أبصارِهِمْ

---

(1) سورة المائدة: ٦.

(2) سورة البقرة: ١٥٨.

(3) حديث صحيح عن جابر، أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وأبو داود. «صحيح الجامع الصغير» (٦ / ٢٥) (٦٦٢١).

(4) سورة النساء: ٣.

(5) سورة المجادلة: ٧.

(6) سورة سبأ: ٤٦.

(7) سورة البقرة: ٢٢٢.

(8) سورة الجاثية: ٧.

وَيَحْفَظوا فُروجَهُمْ﴾[1]؛ لأن البصر داعية إلى الفرج.

الثامن: الكثرة؛ كقوله: ﴿فَمِنْكُمْ كافِرٌ ومِنْكُم مُؤمِنٌ﴾[2]؛ لأن الكفار أكثر، ﴿فَمِنْهُمْ ظالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾[3] الآية؛ قدَّم الظالم لكثرته ثم المقتصد ثم السابق.

ولهٰذا قدم السارق على السارقة؛ لأن السرقة في الذكور أكثر، والزانية على الزاني؛ لأن الزنا فيهن أكثر.

ومنه تقديم الرحمة على العذاب حيث وقع في القرآن غالباً، ولهٰذا ورد: «إن رحمتي غلبت غضبي»[4].

وقوله: ﴿إِنَّ مِن أَزْواجِكُمْ وأَولادِكُمْ عَدُوّاً لَكُمْ فاحْذَرُوهُمْ﴾[5]؛ قال ابن الحاجب في «أماليه»: إنما قدَّم الأزواج لأن المقصود الإخبار أن فيهم أعداء، ووقوع ذٰلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد، وكان أقعد في المعنى المراد، فقدم، ولذٰلك قدمت الأموال في قوله: ﴿إِنَّما أَمْوالُكُمْ وأَولادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾[6]؛ لأن الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة: ﴿إِنَّ الإِنْسانَ لَيَطْغَى . أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[7]، وليست الأولاد في استلزام الفتنة مثلها، فكان تقديمها أولى.

التاسع: الترقي من الأدنى إلى الأعلى؛ كقوله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشونَ بِها

(١) سورة النور: ٣٠.

(٢) سورة التغابن: ٢.

(٣) سورة فاطر: ٣٢.

(٤) حديث قدسي لفظه: «قال الله تعالى: سبقت رحمتي غضبي». أخرجه مسلم عن أبي هريرة. «صحيح الجامع» (٤ / ١١٧).

(٥) سورة التغابن: ١٤.

(٦) سورة التغابن: ١٥.

(٧) سورة العلق: ٦ ـ ٧.

﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها﴾[1] الآية، بدأ بالأدنى لغرض الترقي؛ لأن اليد أشرف من الرجل، والعين أشرف من اليد، والسمع أشرف من البصر.

ومن هٰذا النوع تأخير الأبلغ.

وقد خُرِّج عليه تقديم الرحمٰن على الرحيم، والرؤوف على الرحيم، والرسول على النبي في قوله: ﴿وَكَانَ رَسُولاً نَبِيّاً﴾[2]، وذكر لذٰلك نكت أشهرها مراعاة الفاصلة.

العاشر: التدلِّي من الأعلى إلى الأدنى.

وخُرِّج عليه: ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوْمٌ﴾[3]، ﴿لَا يُغادِرُ صَغيرةً ولا كَبيرةً﴾[4]، ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ المَسيحُ أَنْ يَكونَ عَبْداً للهِ ولا المَلائكَةُ المُقَرَّبونَ﴾[5]. هٰذا ما ذكره ابن الصائغ.

وزاد غيره أسباباً أخر منها:

- كونه أدل على القدرة وأعجب؛ كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشي عَلى بَطْنِهِ﴾[6] الآية، وقوله: ﴿وَسَخَّرْنا مَعَ دَاودَ الجِبالَ يُسَبِّحْنَ والطَّيْرَ﴾[7].

قال الزمخشري: قدم الجبال على الطير لأن تسخيرها له وتسبيحها

---

(١) سورة الأعراف: ١٩٥.

(٢) سورة مريم: ٥١.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٤) سورة الكهف: ٤١.

(٥) سورة النساء: ١٧٢.

(٦) سورة النور: ٤٥.

(٧) سورة الأنبياء: ٧٩.

أعجب وأدلُّ على القـدرة وأدخـل في الإعجـاز؛ لأنهـا جماد، والطير حيوان ناطق (!).

ـ ومنها. رعاية الفواصل.

ـ ومنها: إفادة الحصر للاختصاص.

* **تنبيه:**

قد يقدم لفظ في موضع ويؤخر في آخر، ونكتة ذلك:

ـ إما لكون السياق في كل موضع يقتضي ما وقع فيه؛ كما تقدمت الإشارة إليه.

ـ وإما لقصد البداءة والختم به؛ للاعتناء بشأنه؛ كما في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾[1] الآيات.

ـ وإما لقصد التفنُّن في الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب؛ كما في قوله: ﴿وادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً وقُولوا حِطَّةٌ﴾[2]، وقوله: ﴿وقُولوا حِطَّةٌ وادْخُلوا البَـابَ سُجّـداً﴾[3]. وقـوله: ﴿إنَّا أَنْزَلْنا التَّوراةَ فيها هُدىً ونُورٌ﴾[4]، وقال في الأنعام: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الكِتابَ الَّذي جَاءَ بِهِ مُوسى نُوراً وهُدىً للنَّاسِ﴾[5].

OOOOO

---

(1) سورة آل عمران: ١٠٦.

(2) سورة البقرة: ٥٨.

(3) سورة الأعراف: ١٦١.

(4) سورة المائدة: ٤٦.

(5) سورة الأنعام: ٩١.

النوع السادس والخمسون*

في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى

هو نوعٌ مهم جدير أن يفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير في الوقف، وبه يحصل حلُّ إشكالات وكشف معضلات كثيرة:

من ذٰلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةً وجَعَلَ مِنْها زَوْجَها لِيَسْكُنَ إليْها﴾ إلى قوله: ﴿جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ فيما آتاهُما فَتَعالى اللهُ عَمَّا يُشْرِكونَ﴾[1]؛ فإن الآية في قصة آدم وحواء كما يفهّمه السياق، وصرَّح به في حديث أخرجه أحمد[2] والترمذي[3] وحسَّنه والحاكم[4] وصحَّحه من طريق الحسن عن سمرة مرفوعاً، وأخرجه ابن أبي حاتم وغيره بسند صحيح عن ابن عباس.

---

* هو النوع التاسع والعشرون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الأعراف: ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٢) (٥ / ١١).

(٣) (حديث رقم ٣٠٧٩) في كتاب التفسير، باب ومن سورة الأعراف، وقال: حسن غريب.

(٤) «المستدرك» (٢ / ٥٤٥)، وضعَّفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (حديث رقم ٣٤٢)، وكذا محقق «جامع الأصول» (٢ / ١٤٢)، وضعفه قبلهما ابن كثير في «تفسيره» عند هٰذه الآية.

لكن آخر الآية مشكل، حيث نسب الإشراك إلى آدم وحواء، وآدم نبيٌّ مكلَّم، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوَّة وبعدها إجماعاً.

وقد جرَّ ذٰلك بعضهم إلى حمل الآية على غير آدم وحواء، وأنها في رجل وزوجته كانا من أهل الملك، وتعدَّى إلى تعليل الحديث والحكم بنكارته.

وما زلت في وقفة من ذٰلك حتى رأيت ابن أبي حاتم؛ قال: أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم: حدثنا أحمد بن مفضل: حدثنا أسباط عن السدي في قوله: ﴿فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكونَ﴾؛ قال: «هٰذا فصل من آية آدم خاصة في آلهة العرب».

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن عيينة: سمعت صدقة بن عبدالله بن كثير المكي يحدِّث عن السُّدِّيِّ؛ قال: «هٰذا من الموصول المفصول».

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسين: حدثنا محمد بن أبي حماد: حدثنا مهران عن سفيان عن السدي عن أبي مالك؛ قال: «هٰذه مفصولة، أطاعه في الولد، ﴿فَتعالى اللهُ عَمَّا يُشْرِكونَ﴾ هٰذه لقوم محمد»[1].

فانحلت عني هٰذه العقدة، وانجلت لي هٰذه المعضلة، واتَّضح لي بذٰلك أن آخر قصة آدم وحواء: ﴿فِيما آتاهُمَا﴾[2] وأن ما بعده تخلُّص إلى قصة العرب وإشراكهم الأصنام، ويوضح ذٰلك تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية، ولو كانت القصة واحدة؛ لقال: عما يشركان؛ كقوله: ﴿دَعَوا اللهَ رَبَّهُمَا فَلَمَّا آتاهُمَا صالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ فِيما آتاهُمَا﴾[2]، وكذٰلك الضمائر في قوله: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً﴾[2] وما بعده إلى آخر الآيات.

---

(١) «الدر المنثور» (٣ / ٦٢٦).

(٢) سورة الأعراف: ١٩٠.

وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن، من ذٰلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلا اللهُ والرَّاسِخُونَ﴾[1] الآية؛ فإِنَّهُ عَلى تَقدير الوصلِ يكونُ الراسِخونَ يعلمونَ تأويلَه، وعلى تقديرِ الفصل بخلافه.

وقد أخرج ابن أبي حاتم عن أبي الشعثاء وأبي نهيك قالا: «إنكم تصلون هٰذه الآية وهي مقطوعة».

ويؤيد ذٰلك كون الآية دلَّت على ذم متَّبعي المتشابه ووصفهم بالزيغ.

ooooo

(١) سورة آل عمران: ٧.



النوع السابع والخمسون*
في ناسخه ومنسوخه

[أهمية هٰذا النوع:]

قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسِّر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ.

وقد قال عليٌّ لقاص: «أتعرف الناسخ من المنسوخ؟». قال: لا. قال: «هلكت وأهلكت».

وفي هٰذا النوع مسائل:

الأولى [معنى النسخ]:

يرد النسخ بمعنى الإزالة، ومنه قوله: ﴿فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ﴾[1].

وبمعنى التبديل، ومنه: ﴿وإذا بَدَّلْنا آيةً مَكانَ آيةٍ﴾[2].

---

* هو النوع السابع والأربعون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الحج: ٥٢.

(٢) سورة النحل: ١٠١.

وبمعنى التحويل؛ كتناسخ المواريث؛ بمعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد.

وبمعنى النقل من موضع إلى موضع، ومنه: نسخت الكتاب: إذا نقلت ما فيه حاكياً للفظه وخطه.

قال مكي: وهٰذا الوجه لا يصح أن يكون في القرآن، وأنكر على النحاس إجازته ذٰلك؛ محتجّاً بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ، وإنما يأتي بلفظ آخر.

وقال السعيدي: يشهد لما قاله النحاس قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلونَ﴾[1]، وقال: ﴿وإِنَّهُ في أُمِّ الكِتابِ لَدَيْنا لَعَلِيٌّ حَكيمٌ﴾[2]، ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجوماً جميعه في أم الكتاب، وهو اللوح المحفوظ؛ كما قال تعالى: ﴿في كِتابٍ مَكْنُونٍ . لا يَمَسُّهُ إِلَّا المُطَهَّرُونَ﴾[3].

---

(1) سورة الجاثية: ٢٩.

(٢) سورة الزخرف: ٤.

(٣) سورة الواقعة: ٧٨ ـ ٧٩.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن ما أورده السعيدي على مكي لا يرد؛ لأن مراد مكي بقوله: «في القرآن»؛ يعني: في ناسخ القرآن ومنسوخه، ألا ترى أنه احتج بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ وإنما يأتي بلفظ آخر؟ وكلام السعيدي إنما هو في صحة تسمية القرآن جميعه منسوخاً باعتبار أنه في اللوح المحفوظ.

لكن ينبغي أن يلاحظ أنه لم يأت في الشريعة هٰذا المعنى (أعني: الذي ذكره السعيدي من كون القرآن العظيم منسوخ من اللوح المحفوظ).

ثم الكيفية التي عليها القرآن في اللوح المحفوظ لا نعلمها، فكيف يصح أن يقال: القرآن منسوخ ـ بمعنى منقول ـ عن اللوح المحفوظ؟!

نعم؛ القرآن في اللوح المحفوظ في كتاب مكنون، ولا نزيد.

الثانية [جواز النسخ]:

النسخ مما خصَّ الله به هٰذه الأمة لحكم، منها التيسير.

وقد أجمع المسلمون على جوازه.

وأنكره اليهود؛ ظنّاً منهم أنه بَداء؛ كالذي يرى الرأي ثم يبدو له.

وهو باطل؛ لأنه بيان مدَّة الحكم؛ كالإحياء بعد الإماتة وعكسه، والمرض بعد الصحة وعكسه، والفقر بعد الغنى وعكسه، وذٰلك لا يكون بداء، فكذا الأمر والنهي.

[هل يُنسخُ القرآنُ بالسُّنَّة؟]

واختلف العلماء في نسخ القرآن:

فقيل: لا ينسخ القرآن إلا بقرآن؛ كقوله تعالى: ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها أَوْ مِثْلِها﴾(١)؛ قالوا: ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن.

وقيل: بل ينسخ القرآن بالسنة؛ لأنها أيضاً من عند الله؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوى﴾(٢)، وجعل منه آية الوصية.

والثالث: إذا كانت السنة بأمر الله من طريق الوحي؛ نسخت، وإن كانت اجتهاداً؛ فلا. حكاه ابن حبيب النيسابوري في «تفسيره».

قال الشافعي: حيث وقع نسخ القرآن بالسنة؛ فمعها قرآن عاضد لها، وحيثُ وقع نسخ السنة بالقرآن؛ فمعه سنة عاضدة له؛ ليتبيَّن توافق القرآن والسنة.

---

(١) سورة البقرة: ١٠٦.

(٢) سورة النجم: ٣.

الثالثة [لا نسخ في الأخبار]:

لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي، ولو بلفظ الخبر، أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب؛ فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد، وإذا عرفت ذٰلك؛ عرفت فساد صنع من أدخل في كتب النسخ كثيراً من آيات الأخبار والوعد والوعيد.

الرابعة [أقسام النسخ]:

النسخ أقسام:

أحدها: نسخ المأمور به قبل امتثاله، وهو النسخ على الحقيقة؛ كآية النجوى[1].

الثاني: ما نسخ مما كان شرعاً لمن قبلنا؛ كآية شرع القصاص والدية[2]، أو كان أمر به أمراً إجماليّاً؛ كنسخ التوجُّه إلى بيت المقدس بالكعبة وصوم عاشوراء برمضان، وإنما يسمَّى هٰذا نسخاً تجوُّزاً.

الثالث: ما أمر به لسبب ثم يزول السبب؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح، ثم نسخ بإيجاب القتال.

وهٰذا في الحقيقة ليس نسخاً، بل هو من قسم المنسأ؛ كما قال تعالى: ﴿أَوْ نَنْسَأْهَا﴾[3]، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى.

---

(١) آية رقم (١٢) من سورة المجادلة، وانظر لزاماً: «الجامع لأحكام القرآن» (١٧ / ٣٠٣).

(٢) آية رقم (٤٥) من سورة المائدة.

(٣) سورة البقرة: ١٠٦.

وبهٰذا يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآية في ذٰلك منسوخة بآية السيف[1]، وليس كذٰلك، بل هي من المنسأ؛ بمعنى: أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعلَّة تقتضي ذٰلك الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ؛ إنما النسخ: **الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله**.

وقال مكي: ذكر جماعة أن ما ورد من الخطاب مشعر بالتوقيت والغاية؛ مثل قوله في البقرة: ﴿فاعْفُوا واصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ﴾[2] محكم غير منسوخ؛ لأنه مؤجَّل بأجل، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه.

الخامسة [أقسام الناسخ]:

قال مكي: الناسخ أقسام:

– فرضٌ نسخ فرضاً، ولا يجوز العمل بالأول؛ كنسخ الحبس للزواني بالحد.

– وفرضٌ نسخ فرضاً، ويجوز العمل بالأول؛ كآية المصابرة[3].

– وفرضٌ نسخ ندباً؛ كالقتال، كان ندباً ثم صار فرضاً.

– وندبٌ نسخ فرضاً؛ كقيام الليل، نسخ بالقراءة في قوله: ﴿فاقْرَؤوا ما تيسَّرَ مِنَ القُرْآنِ﴾[4].

السادسة [المرجع في معرفة النسخ]:

قال ابن الحصار: إنما يرجع في معرفة النسخ إلى نقل صريح عن رسول

---

(١) آية رقم (٥) من سورة التوبة.

(٢) سورة البقرة: ١٠٩.

(٣) آية رقم (٦٥) من سورة الأنفال.

(٤) سورة المزمل: ٢٠.

الله ﷺ، أو عن صحابي يقول: آية كذا نسخت آية كذا.

قال: وقد يحكم به عند وُجود التعارض المقطوع به مع علم التاريخ؛ ليعرف المتقدم والمتأخِّر.

قال: ولا يعتمد في النسخ قول عوامِّ المفسِّرين، بل ولا اجتهاد المجتهدين؛ من غير نقل صحيح ولا معارضة بيِّنة؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرَّر في عهده ﷺ، والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد.

قال: والناس في هٰذا بين طرفي نقيض، فمن قائل: لا يقبل في النسخ أخبار الآحاد العدول، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسِّر أو مجتهد، والصواب خلاف قولهما.

السابعة [أنواع النسخ في القرآن]:

النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما نسخ تلاوته وحكمه معاً.

قالت عائشة: «كان فيما أنزل (عشر رضعات معلومات)، فنسخن بـ (خمس معلومات)، فتوفي رسول الله ﷺ وهن مما يُقرأ من القرآن». رواه الشيخان[1].

وقد تكلَّموا في قولها: «وهن مما يقرأ من القرآن»؛ فإن ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذٰلك، وأُجيب بأن المراد: قارب الوفاة، أو أن التلاوة نسخت أيضاً ولم

(١) لم أجده عند البخاري، وأخرجه مسلم في كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات، (حديث رقم ١٤٥٢)، ولم يعزه إلى البخاري في «جامع الأصول» (١١ / ٤٨١)، إنما إلى مسلم والترمذي والنسائي وأبي داود ومالك في «الموطأ».

يبلغ ذٰلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ، فتوفي وبعض الناس يقرؤها.

وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثم رُفِعَت.

وقال مكي: هٰذا المثال فيه المنسوخ غير متلو، والناسخ غير متلو، ولا أعلم له نظيراً. انتهى.

الضرب الثاني: ما نسخ حكمه دون تلاوته، وهٰذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة، وهو على الحقيقة قليل جدّاً، وإن أكثر الناس من تعديد الآيات فيه؛ فإن المحقِّقين منهم؛ كالقاضي أبي بكر بن العربي بيَّن ذٰلك وأتقنه.

والذي أقوله: إن الذي أورده المكثرون أقسام:

ــ قسم ليس من النسخ في شيء، ولا من التخصيص، ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه.

ــ وقسم هو من قسم المخصوص، لا من قسم المنسوخ، وقد اعتنى ابن العربي بتحريره فأجاد.

ــ وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من قبلنا أو في أوَّل الإسلام، ولم ينزل في القرآن، وهٰذا إدخاله في قسم الناسخ قريب، ولكن عدم إدخاله أقرب، وهو الذي رجَّحه مكي وغيره، ووجَّهوه بأن ذٰلك لو عُدَّ في الناسخ؛ لعدَّ جميع القرآن منه، إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب، قالوا: وإنما حقُّ الناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية. انتهى.

نعم؛ النوع الأخير منه، وهو رافع ما كان في أول الإسلام، إدخاله أوجه من القسمين قبله.

فإن قلت: ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن القرآن كما يُتْلَى ليعرف الحكم منه والعمل به، فيُتْلى لكونه كلام الله فيُثاب عليه، فتركت التلاوة لهٰذه الحكمة.

والثاني: أن النسخ غالباً يكون للتخفيف، فأبقيت التلاوة تذكيراً للنعمة ورفع المشقة.

الضرب الثالث: ما نسخ تلاوته دون حكمه.

وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً، وهو: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم، وهلاَّ بقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟

وأجاب صاحب «الفنون»: بأن ذٰلك ليظهر به مقدار طاعة هٰذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام، والمنام أدنى طريق الوحي.

*** تنبيه**:

حكى القاضي أبو بكر في «الانتصار» عن قوم إنكار هٰذا الضرب؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد، ولا حجة فيها.

وقال أبو بكر الرازي: نسخ الرسم والتلاوة إنما يكون بأن ينسيهم الله إيَّاه، ويرفعه من أوهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله: ﴿إِنَّ هٰذا لَفِي الصُّحُفِ الأُوْلَى . صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ ومُوسَى﴾[1]، ولا يُعرف اليوم منها شيء.

---

(١) سورة الأعلى: ١٨ ـ ١٩.

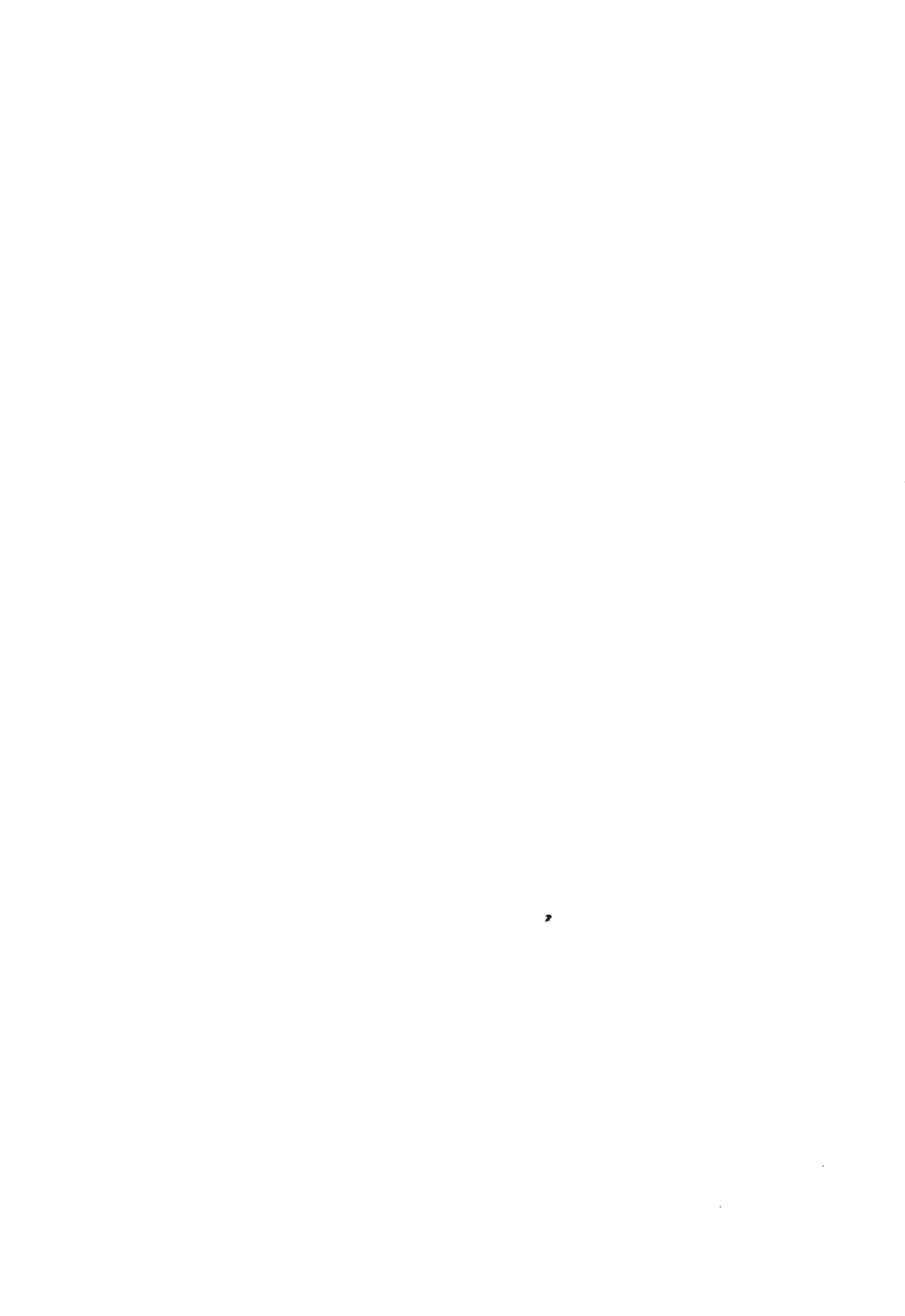
ثم لا يخلو ذٰلك من أن يكون في زمان النبي ﷺ، حتى إذا توفي لا يكون متلوّاً في القرآن، أو يموت وهو متلوٌّ موجود بالرسم ثم ينسيه الله الناس ويرفعه من أذهانهم.

وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ. اهـ.

* **تنبيه:**

قال ابن الحصار في هٰذا النوع: إن قيل: كيف يقع النسخ إلى غير بدل وقد قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْا أَوْ مِثْلِها﴾ وهٰذا إخبار لا يدخله خُلْفٌ؟ فالجواب: أن تقول: كل ما ثبت الآن من القرآن ولم ينسخ فهو بدل مما قد نسخت تلاوته، فكل ما نسخه الله من القرآن مما لا نعلمه الآن؛ فقد أبدله بما علمناه وتواتر إلينا لفظه ومعناه.

○○○○○



النوع الثامن والخمسون*

في الحصر والاختصاص

[تعريفه:]

أما الحصر ـ ويقال له: القصر ـ؛ فهو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص، ويقال أيضاً: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه.

[أقسامه:]

[أولاً: باعتبار طرفيه:]

ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، وكلٌ منهما: إما حقيقي، وإما مجازي.

ـ مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقيّاً؛ نحو: ما زيد إلا كاتب؛ أي: لا صفة له غيرها، وهو عزيز، لا يكاد يُوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، وعلى عدم تعذُّرها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها، ولذا لم يقع في التنزيل.

ـ ومثاله مجازياً: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[1]؛ أي: إنه مقصور على

* هو النوع الخامس والخمسون على ترتيب السيوطي.

(1) سورة آل عمران: ١٤٤.

الرسالة، لا يتعدَّاها إلى التبرِّي من الموت الذي استعظموه الذي هو من شأن الإله.

ـ ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقيّاً: ﴿لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾[1].

ـ ومثاله مجازيّاً: ﴿قُلْ لا أَجِدُ فِيما أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكونَ مَيْتَةً﴾[2] الآية؛ لما قال الشافعي: إن الكفار لما كانوا يُحلُّون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهِلَّ لغير الله به، وكانوا يحرمون كثيراً من المباحات، وكانت سجيتهم تخالف وضع الشرع، ونزلت الآية مسبوقة بذكر شبههم في البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي، وكان الغرض إبانة كذبهم، فكأنه قال: لا حرام إلا ما أحللتُموه، والغرض الردُّ عليهم، والمضادَّة لا الحصر الحقيقي.

[ثانياً: باعتبار حال المخاطَب:]

وينقسم الحصر باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام: قصر إفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين.

فالأول: يخاطب به من يعتقد الشركة؛ نحو: ﴿إِنَّما هُوَ إِلَهٌ واحِدٌ﴾[3]؛ خُوطِب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية.

والثاني: يخاطب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلم له؛ نحو: ﴿رَبِّيَ الَّذي يُحْيي ويُميتُ﴾[4]؛ خوطِبَ به نمروذ الذي اعتقد أنه هو المحيي المميت دون الله. ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ﴾[5]؛ خوطب به من اعتقد

(١) سورة محمد: ١٩.
(٢) سورة الأنعام: ١٤٥.
(٣) سورة النحل: ٥١.
(٤) سورة البقرة: ٢٥٨.
(٥) سورة البقرة: ١٣.

من المنافقين أن المؤمنين سفهاء دونهم. ﴿وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[1]؛ خوطب به من يعتقد من اليهود اختصاص بعثته بالعرب.

والثالث: يخاطب به من تساوى عنده الأمران، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه، ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينها.

فصلٌ
طرق الحصر كثيرة

أحدها: النفي والاستثناء، سواء كان النفي بـ(لا) أو (ما) أو غيرهما، والاستثناء بـ(إلا) أو (غير)؛ نحو: ﴿لَا إِلَـٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[2]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾[3]، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾[4].

ووجه إفادة الحصر أن الاستثناء المتفرغ لا بد أن يتوجه النفي فيه إلى مقدَّر، وهو مستثنى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلى مخرج منه.

والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي، ولا بد أن يكون عامّاً؛ لأن الإخراج لا يكون إلا من عام، ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى منه في جنسه؛ مثل: (ما قام إلا زيد)؛ أي: لا أحد، و(ما أكلت إلا تمراً)؛ أي: مأكولاً، ولا بد أن يوافقه في صفته؛ أي: إعرابه، وحينئذ يجب القصر إذا أوجب منه شيء بـ(إلا) ضرورة، فيبقى ما عداه على صفة الانتفاء.

وأصل استعمال هٰذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم، وقد

---

(١) سورة النساء: ٧٩.

(٢) سورة الصافات ٣٥.

(٣) سورة آل عمران: ٦٢.

(٤) سورة المائدة: ١١٧.

يخـرج عن ذلـك فينزِّل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّـدٌ إِلَّا رَسولٌ﴾(١)؛ فإنه خطاب للصحابة، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي ﷺ؛ لأنه نزَّل استعظامهم له عن الموت منزلة من يجهل رسالته؛ لأن كل رسول فلا بد من موته، فمَن استبعد موته؛ فكأنه استبعد رسالته.

الثـاني: (إنما) الجمهور على أنها للحصر، فقيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وأنكر قوم إفادتها إيَّاه؛ منهم أبو حيان(٢).

واستدل مثبتوه بأمور:

ـ منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ﴾(٣) بالنصب؛ فإن معناه: ما حرَّم عليكم إلا الميتة؛ لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع؛ فإنها للقصر، فكذا قراءة النصب، والأصل استواء معنى القراءتين.

ـ ومنهـا: أنَّ (إنَّ) للإثبـات، و(ما) للنفي، فلا بد أن يحصل القصر للجمع بين النفي والإثبات، لكن تُعقِّب بأن (ما) زائدة كافة، لا نافية.

ـ ومنهـا: أنَّ (إنَّ) للتـأكيد، و(مـا) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا الحصر. قاله السكاكي. وتُعقِّب بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفاده نحو: إن زيداً لقائم. وأجيب بأن مراده: لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر.

ـ ومنها: قوله تعالى: ﴿قالَ إِنَّما العِلْمُ عِنْدَ اللهِ﴾(٤)، ﴿قالَ إِنَّما يَأْتِيكُمْ

---

(١) سورة آل عمران: ١٤٤.

(٢) «البحر المحيط» (١ / ٦١)، وانظر: «مغني اللبيب» (ص ٤٠٦ ـ المحققة).

(٣) سورة البقرة: ١٧٣.

(٤) سورة الأحقاف: ٢٣.

بِهِ اللهُ﴾[1]، ﴿قُلْ إِنَّما عِلْمُها عِنْدَ رَبِّي﴾[2]؛ فإنه إنما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت (إنما) للحصر؛ ليكون معناها: لا آتيكم به إنما يأتي به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله.

وكذا قوله: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فأُولئكَ مَا عليهِمْ مِن سبيلٍ . إِنَّما السَّبيلُ عَلى الَّذينَ يَظْلِمونَ النَّاسَ﴾[3]، ﴿مَا عَلَى المُحْسِنِينَ مِنْ سَبيلٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّما السَّبيلُ عَلى الَّذينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وهُمْ أَغْنِياءُ﴾[4]، ﴿وإِذا لَمْ تَأْتِهِمْ بآيَةٍ قَالُوا لَوْلا اجْتَبَيْتَها قُلْ إِنَّما أَتَّبِعُ مَا يُوحَى إليَّ مِنْ رَبِّي﴾[5]، ﴿وإِنْ تَوَلَّوْا فإِنَّما عَلَيْكَ البَلاغُ﴾[6]، ولا يستقيم المعنى في هٰذه الآيات ونحوها إلا بالحصر.

وأحسن ما تستعمل (إنما) في مواقع التعريض؛ نحو: ﴿إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولو الألبابِ﴾[7].

الثالث: (أنَّما) بالفتح، عدَّها من طرق الحصر الزمخشري[8] والبيضاوي، فقالا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّما يُوحَى إِليَّ أَنَّما إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾[9]: (إنما) لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم؛ نحو: (إنما زيد قائم)، و (إنما يقوم زيد)، وقد اجتمع الأمران في هٰذه الآية؛ لأن

---

(1) سورة هود: ٣٣.

(2) سورة الأعراف: ١٨٧.

(3) سورة الشورى: ٤١ ـ ٤٢.

(4) سورة التوبة: ٩١ ـ ٩٣.

(5) سورة الأعراف: ٢٠٣.

(6) سورة آل عمران: ٢٠.

(7) سورة الرعد: ١٩.

(8) «الكشاف» (٣ / ٢٣).

(9) سورة الأنبياء: ١٠٨.

﴿إِنَّما يُوْحَى إِلَيَّ﴾ مع فاعله بمنزلة (إنما يقوم زيد)، و ﴿أَنَّما إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ﴾ بمنزلة (إنما زيد قائم).

وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى الرسول ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية.

وصرَّح التنوخي في «الأقصى القريب»[1] بكونها للحصر، فقال: كما أوجب أن (إنما) بالكسر للحصر، أوجب أن (أنما) بالفتح للحصر؛ لأنها فرع عنها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع ما لم يثبت مانع منه، والأصل عدمه.

وردَّ أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنه يلزمه انحصار الوحي في الوحدانية، وأجيب بأنه حصر مجازي باعتبار المقام.

الرابع: العطف بـ (لا) أو (بل) ذكره أهل البيان ولم يحكوا فيه خلافاً.

ونازع فيه الشيخ بهاء الدين في «عروس الأفراح»، فقال: أيّ قصر في العطف بـ (لا)؟! إنما فيه نفي وإثبات، فقولك: (زيد شاعر لا كاتب) لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة، والقصر إنما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبت حقيقة أو مجازاً، وليس هو خاصّاً بنفي الصفة التي يعتقدها المخاطب. وأما العطف بـ (بل)؛ فأبعد منه؛ لأنه لا يستمر فيها النفي والإثبات.

---

(١) لمحمد بن محمد بن محمد بن عمر التنوخي، زين الدين، أبو عبدالله، بياني، من آثاره «الأقصى القريب» في علم البيان. «معجم المؤلفين» (١١ / ٢٨٦). وهو غير محمد بن محمد بن منجا التنوخي الدمشقي ثم البغدادي، زين الدين، أديب، من آثاره: «أقصى القرب في صناعة الأدب». «معجم المؤلفين» (١١ / ٣٠٣).

فإن صح أنهما اثنان، فيكون قد خلط بينهما المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم، والأول توفي في القرن السابع، والآخر توفي في منتصف القرن الثامن (٧٤٨هـ). والله أعلم.

الخامس: تقديم المعمول؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1]، ﴿لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾[2]، وخالف فيه قوم، وسيأتي بسط الكلام فيه قريباً.

السادس: ضمير الفصل؛ نحو: ﴿فاللهُ هُوَ الوَلِيُّ﴾[3]؛ أي: لا غيره، ﴿أُولٰئكَ هُمُ المُفْلِحونَ﴾[4]، ﴿إِنَّ هٰذا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ﴾[5]، ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُو الأَبْتَرُ﴾[6].

وممَّن ذكر أنه للحصر البيانيون في بحث المسند إليه، استدل له السهيلي بأنه أتي به في كل موضع ادُّعِيَ فيه نسبة ذٰلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤت به حيث لم يُدَّعَ، وذٰلك في قوله: ﴿وأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وأَبْكَى﴾[7] إلى آخر الآيات، فلم يؤت به في ﴿وإِنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ﴾[8]، ﴿وأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ﴾[9]، ﴿وأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأُوْلى﴾[10]؛ لأن ذٰلك لم يُدَّع لغير الله، وأتى به في الباقي لادِّعائه لغيره.

قال في «عروس الأفراح»: وقد استنبطت دلالته على الحصر من قوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَني كُنْتَ أَنْتَ الرَّقيبَ عَلَيْهِمْ﴾[11]؛ لأنه لو لم يكن للحصر لما حسن؛

(١) سورة الفاتحة: ٤.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٨.

(٣) سورة الشورى: ٩، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الحديث عن ضمير الفصل في (قواعد يحتاج إلى معرفتها المفسر).

(٤) سورة البقرة: ٥.

(٥) سورة آل عمران: ٦٢.

(٦) سورة الكوثر: ٣.

(٧) سورة النجم: ٤٣.

(٨) سورة النجم: ٤٥.

(٩) سورة النجم: ٤٧.

(١٠) سورة النجم: ٥٠.

(١١) سورة المائدة: ١١٧.

لأن الله لم يزل رقيباً عليهم، وإنما الذي حصل بتوفيته أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى. ومن قوله: ﴿لا يَسْتَوِي أَصْحابُ النَّار وأَصْحابُ الجَنَّةِ أَصْحابُ الجَنَّةِ هُمُ الفائِزُونَ﴾(١)؛ فإنه ذُكِر لتبيين عدم الاستواء، وذٰلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص.

السابع: تقديم المسند إليه على ما قاله الشيخ عبدالقاهر: قد يقدَّم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي.

والحاصل على رأيه أنَّ له أحوالاً:

ـ أحدها: أن يكون المسند إليه معرفة، والمسند مثبتاً، فيأتي للتخصيص؛ نحو: (أنا قمت) و(أنا سعيت في حاجتك)، فإن قُصد به قصر الإفراد؛ أُكد بنحو: (وحدي)، أو قصر القلب؛ أكد بنحو: (لا غيري)، ومنه في القرآن: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحونَ﴾(٢)؛ فإن ما قبله من قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِي بِمالٍ﴾(٢)، ولفظ (بل) المشعر بالإضراب يقضي بأنَّ المراد: بل أنتم لا غيركم. على أن المقصود نفي فرحه هو بالهدية، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم.

قال في «عروس الأفراح»: قال: وكذا قوله: ﴿لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾(٣)؛ أي: لا يعلمهم إلا نحن، وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص.

قال الشيخ بهاء الدين: ولا يتميز ذٰلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

---

(١) سورة الحشر: ٢٠.

(٢) سورة النمل: ٣٦.

(٣) سورة التوبة: ١٠١.

ـ ثانيها: أن يكون المسند منفيّاً؛ نحو: أنت لا تكذب؛ فإنه أبلغ من نفي الكذب من (لا تكذب)، ومن (لا تكذب أنت)، وقد يفيد التخصيص، ومنه: ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾[1].

ـ ثالثها: أن يكون المسند إليه نكرة مثبتاً؛ نحو: (رجل جاءني)، فيفيد التخصيص: إما بالجنس؛ أي: لا امرأة، أو الوحدة؛ أي: لا رجلان.

ـ رابعها: أن يلي المسند إليه حرف النفي فيفيده؛ نحو: (ما أنا قلت هٰذا)؛ أي: لم أقله مع أن غيري قاله، ومنه: ﴿مَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[2]؛ أي: العزيز علينا رهطك لا أنت، ولذا قال: ﴿أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللهِ﴾[3].

هٰذا حاصل رأي الشيخ عبدالقاهر، ووافقه السكاكي، وزاد شروطاً وتفاصيل بسطناها في «شرح ألفية المعاني».

الثامن: تقديم المسند، ذكر ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما أن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص.

وردَّه صاحب «الفلك الدائر» بأنه لم يقل به أحد.

وهو ممنوع، فقد صرَّح السكاكي وغيره بأن تقديم ما رتبته التأخير يفيده، ومثَّلوه بنحو: (تميميٌّ أنا).

التاسع: ذكر المسند إليه، ذكر السكاكي أنه قد يُذكر ليفيد التخصيص.

وتعقَّبه صاحب «الإيضاح».

---

(١) سورة القصص: ٦٦.

(٢) سورة هود: ٩١.

(٣) سورة هود: ٩٢.

وصرَّح الزمخشري بأنه أفاد الاختصاص في قوله: ﴿اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾[1] في سورة الرعد، وفي قوله: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحَدِيثِ﴾[2]، وفي قوله: ﴿اللهُ يَقُولُ الحَقَّ وهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾[3]، ويحتمل أنه أراد أن تقديمه أفاده، فيكون من أمثلة الطريق السابع.

العاشر: تعريف الجزأين، ذكر الإمام فخر الدين الرازي في «نهاية الإيجاز»[4] أنه يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة؛ نحو: (المنطلق زيد)، ومنه في القرآن فيما ذكر الزَّمْلَكاني في «أسرار التنزيل»: ﴿الحَمْدُ للهِ﴾[5]؛ قال: إنه يفيد الحصر كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[6]؛ أي: الحمد لله لا لغيره.

الحادي عشر: نحو: (جاءني زيد نفسه)، نقل بعض شراح «التلخيص» عن بعضهم أنه يفيد الحصر.

الثاني عشر: نحو: (إن زيداً لقائم)، نقله المذكور أيضاً.

الثالث عشر: نحو (قائم) في جواب: (زيد قائم أو قاعد). ذكره الطيبي في «شرح التبيان».

الرابع عشر: قلب بعض حروف الكلمة؛ فإنه يفيد الحصر على ما نقله في «الكشاف» في قوله: ﴿والَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوها﴾[7]؛ قال:

---

(١) سورة الرعد: ٢٦.

(٢) سورة الزمر: ٢٣.

(٣) سورة الأحزاب: ٤.

(٤) (ص ١٦٢ ـ ١٦٣).

(٥) سورة الفاتحة: ١.

(٦) سورة الفاتحة: ٤.

(٧) سورة الزمر: ١٧.

القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ (الطاغوت)؛ لأن وزنه على قولٍ (فعلوتُ) من الطغيان؛ كملكوت ورحموت؛ قُلِب بتقديم اللام على العين، فوزنه (فلعوت)، ففيه مبالغات: التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب وهو للاختصاص، إذ لا يطلق على غير الشيطان.

*** تنبيه [حول إفادة تقديم المعمول للحصر]:**

كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهٰذا قيل في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]: معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، وفي ﴿لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾[2]: معناه: إليه لا إلى غيره، وفي ﴿لِتَكُونوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ويَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾[3]: أخرت الصلة في الشهادة الأولى، وقدمت في الثانية؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم، وفي الثاني إثبات اختصاصهم بشهادة النبي ﷺ.

[رأي ابن الحاجب:]

وخالف في ذٰلك ابن الحاجب، فقال في «شرح المفصل»: الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهْم، واستدل على ذٰلك بقوله: ﴿فاعْبُدِ اللهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾[4]، ثم قال: ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾[5].

وردّ هٰذا الاستدلال بأن ﴿مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ أغنى عن إفادة الحصر في الآية الأولى، ولو لم يكن؛ فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة

(١) سورة الفاتحة: ٤.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٨.

(٣) سورة البقرة: ١٤٣.

(٤) سورة الزمر: ٢.

(٥) سورة الزمر: ٦٦.

الحصر؛ كما قال تعالى: ﴿واعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾[1]، وقال: ﴿أَمَرَ أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾[2]؟ بل قوله: ﴿بَلِ اللهَ فاعْبُدْ﴾ من أقوى أدلة الاختصاص؛ فإن قبلها: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[3]، فلو لم يكن للاختصاص وكان معناها: اعبد الله؛ لما حصل الإضراب الذي هو معنى (بل).

واعترض أبو حيَّان على مدَّعي الاختصاص بنحو: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[4].

وأُجيب: بأنه لما أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله، وكان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة.

وردَّ صاحب «الفلك الدائر» الاختصاص بقوله: ﴿كُلًّا هَدَيْنا ونُوحاً هَدَيْنا مِنْ قَبْلُ﴾[5]، وهو من أقوى ما رد به.

وأجيب: بأنه لا يدَّعى فيه اللزوم، بل الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الغالب.

قال الشيخ بهاء الدين: وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة، وهي: ﴿أَغَيْرَ اللهَ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ . بَلْ إِيَّاهُ تَدْعونَ﴾[6]؛ فإن التقديم في الأول قطعاً ليس للاختصاص، وفي ﴿إِيَّاهُ﴾ قطعاً للاختصاص.

---

(١) سورة الحج: ٧٧.

(٢) سورة يوسف: ٤٠.

(٣) سورة الزمر: ٦٥.

(٤) سورة الزمر: ٦٤.

(٥) سورة الأنعام: ٨٤.

(٦) سورة الأنعام: ٤٠ ـ ٤١.

[رأي السبكي في الفرق بين الحصر والاختصاص:]

وقال والده الشيخ تقي الدين في كتاب «الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص»: اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص، ومن النـاس من ينكر ذٰلك، ويقول: إنما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه في «كتابه»: وهم يقدّمون ما هم به أعنى.

والبيانيون على إفادته الاختصاص.

ويفهم كثير من النـاس من الاختصـاص الحصر، وليس كذٰلك، وإنما الاختصـاص شيء والحصـر شيء آخـر، والفضلاء لم يذكروا في ذٰلك لفظة (الحصـر)، وإنمـا عبَّـروا بالاختصـاص، والفـرق بينهما أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه.

وبيان ذٰلك: إن الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركَّب من شيئين: أحدهما: عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني: معنى منضم إليه يفصله عن غيره؛ كـ (ضـرب زيد)؛ فإنه أخص من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت زيداً أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص، فصار ذٰلك الضرب المخبَر به خاصّاً لما انضم إليه منك ومن زيد.

وهٰذه المعاني الثلاثة ـ أعني: الضرب، وكونه واقعاً منك، وكونه واقعاً على زيد ـ قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها على السواء، وقد يترجَّح قصده لبعضها على بعض، ويُعرف ذٰلك بما ابتدأ به كلامه؛ فإنَّ الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم، فإذا قلت: زيداً ضربت؛ علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود.

ولا شك أن كل مركَّب من خاص وعام له جهتان، فقد يقصد من جهة

عمومه، وقد يقصد من جهة خصوصه، والثاني هو الاختصاص، وإنه هو الأهم عند المتكلم، وهو الذي قصد إفادته السامع؛ من غير تعرُّض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي، ففي الحصر معنى زائد عليه، وهو نفي ما عدا المذكور، وإنما جاء هٰذا في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(١) للعلم بأن قائليه لا يعبدون غير الله تعالى.

ولذا لم يطَّرِد في بقية الآيات؛ فإن قوله: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغونَ﴾(٢) لو جُعِلَ في معنى: ما يبغون إلا غير دين الله، وهمزة الإنكار داخلة عليه؛ لزم أن يكون المنكَر الحصر، لا مجرَّد بغيهم غير دين الله، وليس المراد، وكذٰلك: ﴿آلهةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ﴾(٣)؛ المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر.

وقد قال الزمخشري في ﴿وبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾(٤): في تقديم ﴿الآخِرَةِ﴾، وبناء ﴿يُوقنونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾ تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه مَن آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك.

وهٰذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن، وقد اعترض عليه بعضهم، فقال: تقديم ﴿الآخرة﴾ أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقانٌ بالآخرة لا بغيرها.

وهٰذا الاعتراض من قائله مبنيٌّ على ما فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر، وليس كذٰلك.

ثم قال المعترض: وتقديم ﴿هُمْ﴾ أفاد أن هٰذا القصر مختصٌّ بهم،

---

(١) سورة الفاتحة: ٤.

(٢) سورة آل عمران: ٨٣.

(٣) سورة الصافات: ٨٦.

(٤) سورة البقرة: ٤.

فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيقاناً بغيرها، حيث قالوا: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ﴾[1].

وهٰـذا منه استمرار علىٰ ما في ذهنه من الحصر؛ أي أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها.

وهٰـذا فهم عجيب ألجأه إليه فهمه الحصر، وهو ممنوع، وعلى تقدير تسليمه؛ فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: بـ (ما) و (إلا)؛ كقولك: (ما قام إلا زيد)؛ صريح في نفي القيام عن غير زيد، ويقتضي إثبات القيام لزيد؛ قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهو الصحيح، لكنه أقوى المفاهيم؛ لأن (إلا) موضوعة للاستثناء، وهو الإخراج، فدلالتها على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكن الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام، بل قد يستلزمه، فلذٰلك رجَّحنا أنه بالمفهوم، والتبس على بعض الناس لذٰلك، فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بـ (إنما)، وهو قريب من الأول فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد، ـ إذا قلت: إنما قام زيد ـ بالمنطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم.

الثالث: الحصر الذي قد يفيده التقديم، وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصرين الأولين، بل هو في قوَّة جملتين: إحداهما ما صدِّر به الحكم نفياً كان أو إثباتاً ـ وهو المنطوق ـ، والأخرى ما فهم من التقديم، والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم؛ لأن المفهوم لا مفهوم له.

فإذا قلت: أنا لا أكرم إلا أباك، أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنه لا يكرمه.

---

(١) سورة البقرة: ٦٠.

وقد قال تعالى: ﴿الزَّانِي لا يَنْكِحُ إلا زَانِيَةً أو مُشْرِكَةً﴾[1]، فأفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال سبحانه وتعالى بعده: ﴿والزَّانِيَةُ لا يَنْكِحُها إلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾[1]؛ بياناً لما سكت عنه في الأولى.

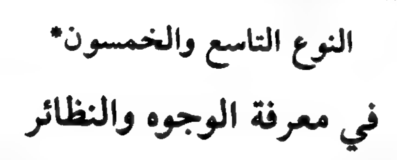
فلو قال: ﴿بالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾؛ أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه ـ عند من يزعم ـ أنهم لا يوقنون بغيرها، وليس ذلك مقصوداً بالذات، والمقصود بالذات قوَّة إيقانهم بالآخرة، حتى صار غيرها عندهم كالمدخوض، فهو حصْر مجازي، وهو دون قولنا: يُوقنون بالآخرة لا بغيرها، فاضبط هٰذا، وإياك أن تجعل تقديره: لا يُوقنون إلا بالآخرة.

إذا عرفت هٰذا؛ فتقديم ﴿هم﴾ أفاد أن غيرهم ليس كذٰلك، فلو جعلنا التقدير: لا يوقنون إلا بالآخرة؛ كان المقصود المهم النفي، فيتسلط المفهوم عليه، فيكون المعنى إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها ـ كما زعم المعترض ـ، ويُطّرح إفهام أنه لا يوقن بالآخرة.

ولا شك أن هٰذا ليس بمراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة، فلذٰلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة؛ ليتسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر؛ لأن الحصر لم يدل عليه بجملة واحدة ـ مثل (ما) و(إلا)، ومثل (إنما) ـ، وإنما دلَّ عليه مفهوم مستفاد من منطوقه، وليس أحدهما متقيداً بالآخر حتّى نقول: إن المفهوم أفاد نفي الإيقان المحصور، بل أفاد نفي الإيقان مطلقاً من غيرهم، وهٰذا كله على تقدير تسليم الحصر، ونحن نمنع ذٰلك ونقول: إنه اختصاص، وإن بينهما فرقاً. انتهى كلام السبكي.

---

(١) سورة النور: ٣.



النوع التاسع والخمسون*
في معرفة الوجوه والنظائر

[تعريفه :]

الوجوه : اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان ؛ كلفظ (الأمة) .

وقد أفردت في هٰذا الفن كتاباً سميته «معترك الأقران في مشترك القرآن» .

والنظائر: كالألفاظ المتواطئة .

وقيل[1] : النظائر: في اللفظ ، والوجوه : في المعاني .

وضُعِّفَ[2] ؛ لأنه لو أُريد هٰذا ؛ لكان الجمع في الألفاظ المشتركة ، وهم يذكرون في تلك الكتب اللفظ الذي معناه واحد في مواضع كثيرة ، فيجعلون الوجوه نوعاً لأقسام ، والنظائر نوعاً لآخر.

---

* هو النوع التاسع والثلاثون على ترتيب السيوطي .

(١) هٰذا التعريف أورده ابن الجوزي في «نزهة الأعين النواظر» (ص ٨٣) .

(٢) قال ابن تيمية : الوجوه في الأسماء المشتركة ، والنظائر في الأسماء المتواطئة ، وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين في ذٰلك أن الوجوه والنظائر جميعاً في الأسماء المشتركة ؛ فهي نظائر باعتبار اللفظ ، ووجوه باعتبار المعنى . وليس الأمر على ما قاله ، بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله . اهـ . «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٢٧٦ ـ ٢٧٧) .

[فضله وأهميته:]

قد جعل بعضهم ذٰلك من أنواع معجزات القرآن، حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً وأكثر وأقل، ولا يوجد ذٰلك في كلام البشر.

وذكر مقاتل في صدر كتابه حديثاً مرفوعاً: «لا يكون الرجل فقيهاً كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة».

[قال السيوطي:] هٰذا أخرجه ابن سعد وغيره عن أبي الدرداء موقوفاً، ولفظه: «لا يفقه الرجل كل الفقه...».

وقد فسَّره بعضهم بأن المراد أن يرى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة، فيحمله عليها إذا كانت غير متضادة، ولا يقتصر به على معنى واحد.

وأشار آخرون إلى أن المراد به استعمال الإشارات الباطنة، وعدم الاقتصار على التفسير الظاهر.

وقد أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الدرداء؛ قال: «إنك لن تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً». قال حماد: فقلت لأيوب: أرأيت قوله: «حتى ترى للقرآن وجوهاً»؛ أهو أن ترى له وجوهاً فتهاب الإقدام عليه؟ قال: نعم، هو هٰذا.

وأخرج ابن سعد من طريق عكرمة عن ابن عباس: أنَّ عليَّ بن أبي طالب أرسله إلى الخوارج، فقال: «اذهب إليهم، فخاصمهم، ولا تحاجهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة».

وأخرج من وجه آخر أن ابن عباس قال له: يا أمير المؤمنين! فأنا أعلم بكتاب الله منهم، في بيوتنا نزل. قال: «صدقت، ولكن القرآن حمَّال ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن خاصمهم بالسنن؛ فإنهم لم يجدوا عنها محيصاً، فخرج

إليهم، فخاصمهم بالسنن، فلم تبق بأيديهم حجة».

[عيون من أمثلته:]

وهٰذه عيون من أمثلة هٰذا النوع، ومن ذٰلك:

الهُدى: يأتي على سبعة عشر وجهاً:

ـ بمعنى الثبات: ﴿اهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقيمَ﴾[1]..

ـ والبيان: ﴿أُولٰئكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ﴾[2].

ـ والدين: ﴿إِنَّ الهُدَى هُدَى اللهِ﴾[3].

ـ والإيمان: ﴿ويَزِيدُ اللهُ الَّذينَ اهْتَدَوْا هُدىً﴾[4].

ـ والدُّعاء: ﴿ولِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[5]، ﴿وَجَعَلْناهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنا﴾[6].

ـ وبمعنى الرسل والكتب: ﴿فإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدىً﴾[7].

ـ والمعرفة: ﴿وبالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدونَ﴾[8].

ـ وبمعنى النبي ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذينَ يَكْتُمونَ مَا أَنْزَلْنا مِنَ البَيِّنَاتِ والهُدى﴾[9].

ـ وبمعنى القرآن: ﴿وَلَقَدْ جاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الهُدَى﴾[10].

---

(1) سورة الفاتحة: ٥.

(2) سورة البقرة: ٥.

(3) سورة آل عمران: ٧٣.

(4) سورة مريم: ٧٦.

(5) سورة الرعد: ٧.

(6) سورة الأنبياء: ٧٣.

(7) سورة البقرة: ٣٨.

(8) سورة النحل: ١٦.

(9) سورة البقرة: ١٥٩.

(10) سورة النجم: ٢٣.

ـ والتوراة: ﴿ولقد آتينا موسى الهُدَى﴾[1].

ـ والاسترجاع: ﴿وأُولٰئك هُمُ المُهْتَدونَ﴾[2].

ـ والحجة: ﴿لا يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمينَ﴾[3] بعد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إلى الَّذي حَاجَّ إبراهيمَ في رَبِّهِ﴾[3]؛ أي: لا يهديهم حجة.

ـ والتوحيد: ﴿أَنْ نَتَّبِعَ الهُدَى مَعَكَ﴾[4].

ـ والسنة: ﴿فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهْ﴾[5]، ﴿وإِنَّا عَلى آثارِهِمْ مُهْتَدونَ﴾[6].

ـ والإصلاح: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الخَائِنينَ﴾[7].

ـ والإلهام: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[8]؛ أي: ألهم المعاش.

ـ والتوبة: ﴿إِنَّا هُدْنا إليكَ﴾[9].

ـ والإرشاد: ﴿أَنْ يَهْدِيَني سَوَاءَ السَّبيلِ﴾[10].

ومن ذٰلك السوء: يأتي على أوجه:

ـ الشدة: ﴿يَسُومونَكُمْ سُوءَ العَذابِ﴾[11].

---

(1) سورة غافر: ٥٣.

(2) سورة البقرة: ١٥٧.

(3) سورة البقرة: ٢٥٨.

(4) سورة القصص: ٥٧.

(5) سورة الأنعام: ٩٠.

(6) سورة الزخرف: ٢٢.

(7) سورة يوسف: ٥٢.

(8) سورة طه: ٥٠.

(9) سورة الأعراف: ١٥٦.

(10) سورة القصص: ٢٢.

(11) سورة النحل: ٢٨.

ـ والعقر: ﴿وَلا تَمَسُّوها بِسوءٍ﴾[١].

ـ والزِّنى: ﴿مَا جَزاءُ مَنْ أرادَ بِأَهْلِكَ سُوءاً﴾[٢]، ﴿مَا كَانَ أَبوكِ امْرَأَ سَوْءٍ﴾[٣].

ـ والبرص: ﴿بَيْضاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾[٤].

ـ والعذاب: ﴿إِنَّ الخِزْيَ اليَوْمَ والسُّوءَ﴾[٥].

ـ والشرك: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ﴾[٦].

ـ والشتم: ﴿لَا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ﴾[٧]، ﴿وأَلْسِنَتَهُم بِالسوءِ﴾.

ـ والذنب: ﴿يَعْمَلونَ السُّوءَ بِجهالَةٍ﴾[٨].

ـ وبمعنى بئس: ﴿ولَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾[٩].

ـ والضر: ﴿ويَكْشِفُ السُّوءَ﴾[١٠]، ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾[١١].

ـ والقتل والهزيمة: ﴿لَمْ يَمْسَسْهُم سُوءٌ﴾[١٢].

ومن ذلك الصلاة، تأتي على أوجه:

---

(١) سورة الأعراف: ٧٣.

(٢) سورة يوسف: ٢٥.

(٣) سورة مريم: ٢٨.

(٤) سورة القصص: ٣٢.

(٥) سورة النحل: ٢٧.

(٦) سورة النحل: ٢٨.

(٧) سورة النساء: ١٤٨.

(٨) سورة النساء: ١٧.

(٩) سورة الرعد: ٢٥.

(١٠) سورة النمل: ٦٢.

(١١) سورة الأعراف: ١٨٨.

(١٢) سورة آل عمران: ١٧٤.

ـ الصلوات الخمس: ﴿يُقيمونَ الصَّلاةَ﴾[1].

ـ وصلاة العصر: ﴿يَحْبِسونَهُما مِن بَعْدِ الصَّلاةِ﴾[2].

ـ وصلاة الجمعة: ﴿إذا نُودِيَ للصَّلاةِ﴾[3].

ـ والجنازة: ﴿ولا تُصَلِّ على أَحَدٍ مِنْهُم﴾[4].

ـ والدعاء: ﴿وَصلِّ عَلَيْهم﴾[5].

ـ والدِّين: ﴿أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾[6].

ـ والقراءة: ﴿ولا تَجْهَرْ بِصلاتِكَ﴾[7].

ـ والرحمة والاستغفار: ﴿إِنَّ اللهَ ومَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلى النَّبِيِّ﴾[8].

ـ ومواضع الصلاة: ﴿وَصَلَواتٌ وَمساجِدُ﴾[9]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ﴾[10].

[أهم المصنفات فيه:]

صنف فيه قديماً:

ـ مقاتل بن سليمان[11].

---

(1) سورة البقرة: ٣.

(2) سورة المائدة: ١٠٦.

(3) سورة الجمعة: ٩.

(4) سورة التوبة: ٨٤.

(5) سورة التوبة: ١٠٣.

(6) سورة هود: ٧٧.

(7) سورة الإسراء: ١١٠.

(8) سورة الأحزاب: ٥٦.

(9) سورة الحج: ٤٠.

(10) سورة النساء: ٤٣.

(11) مطبوع، بتحقيق: عبدالله محمود شحاتة، في القاهرة، طبع عام ١٩٧٥م، مقدمة دراسة «نزهة الأعين النواظر» (ص ٤٩).

ومن المتأخرين:

ـ ابن الجوزي[1].

ـ ابن الدامغاني[2].

ـ وأبو الحسين محمد بن عبدالصمد المصري.

ـ وابن فارس.

وآخرون.

ooooo

---

(١) واسم كتابه: «نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر»، مطبوع، تحقيق: محمد عبدالكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.

(٢) واسم كتابه: «الوجوه والنظائر في القرآن الكريم»، مطبوع، بتحقيق: عبدالعزيز سيّد الأهل، ط. الخامسة ١٩٨٥م، دار العلم للملايين، بيروت.

النوع الستون*

في الإيجاز والإطناب

اعلم أنهما من أعظم أنواع البلاغة، حتى نقل صاحب «سرّ الفصاحة» عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي الإيجاز والإطناب.

واختلف؛ هل بين الإيجاز والإطناب واسطة وهي المساواة؟ أوْ لا وهي داخلة في قسم الإيجاز؟

فالسكاكي وجماعة على الأول، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة؛ لأنهم فسَّروها بالمتعارف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة، وفسَّروا الإيجاز بأداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها؛ لكون المقام خليقاً بالبسط.

وابن الأثير وجماعة على الثاني، فقالوا: الإيجاز: التعبير عن المراد بلفظ غير زائد، والإطناب بلفظ أزيد.

وقال القزويني: الأقرب أن يقال: إن المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله، إمَّا بلفظ مساوٍ للأصل المراد، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائد عليه لفائدة، والأول المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب.

---

* هو النوع السادس والخمسون على ترتيب السيوطي.

واحترز بـ (واف) عن الإخلال، وبقولنا: (لفائدة) عن الحشو والتطويل.

[قال السيوطي:] فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنها من قسم المقبول.

فإن قلت: عدم ذكرك المساواة في الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها، أو عدم قبولها، أو لأمر غير ذٰلك؟

قلت: لهما ولأمر ثالث، وهو أن المساواة لا تكاد توجد، خصوصاً في القرآن[1].

* تنبيه:

الإيجاز والاختصار بمعنى واحد، كما يؤخذ من «المفتاح»، وصرَّح به الخطيبي.

وقال بعضهم: الاختصار خاصٌّ بحذف الجمل فقط؛ بخلاف الإيجاز ـ قال الشيخ بهاء الدين: وليس بشيء ـ. والإطناب: قيل: بمعنى الإسهاب، والحق أنه أخص منه؛ فإن الإسهاب التطويل لفائدة أو لا لفائدة، كما ذكره التنوخي وغيره.

فصلٌ
[في نوعي الإيجاز]

الإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

[إيجاز القصر:]

فالأول: هو الوجيز بلفظه.

---

(١) للدراز في كتابه «النبإ العظيم» (ص ١٢٧ ـ ١٣٠) رأي بديع وبحث ماتع حول هٰذا المبحث، جدير بالقبول، فانظره لزاماً.

قال الشيخ بهاء الدين: الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه؛ فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يُعطى معنى أطول منه؛ فهو إيجاز قصر.

وقال بعضهم: إيجاز القصر هو تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

وقال آخر: هو أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقل من القدر المعهود عادة.

وسبب حسنه أنه يدل على التمكُّن من الفصاحة، ولهٰذا قال ﷺ: «أوتيتُ جوامع الكلم».

وقال الطِّيبي في «التبيان»: الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام:

أحدها: إيجاز القصر، وهو أن يقصر اللفظ على معناه؛ كقوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ إلى قوله: ﴿وأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾[1]، جمع في أحرف: العنوان، والكتاب، والحاجة.

[قال السيوطي:] وهٰذا رأي مَن يدخل المساواة في الإيجاز.

الثاني: إيجاز التقدير، وهو أن يقدَّر معنى زائدٌ على المنطوق، ويسمَّى بالتضييق أيضاً، وبه سماه بدر الدين بن مالك في «المصباح»؛ لأنه نقص من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه؛ نحو: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾[2]؛ أي: خطاياه غفرت، فهي له لا عليه، ﴿هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾[3]؛ أي: الضالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى.

الثالث: الإيجاز الجامع، وهو أن يحتوي اللفظ على معان متعددة؛

---

(١) سورة النمل: ٣٠ ـ ٣١.

(٢) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٣) سورة البقرة: ٢.

نحو: ﴿خُذِ العَفْوَ. . ﴾[1] الآية؛ فإنها جامعة لمكارم الأخلاق؛ لأن في أخذ العفـو التساهل والتسامح في الحقوق واللين والرِّفق والدُّعاء إلى الدِّين، وفي الأمـر بالمعـروف كفُّ الأذى وغضُّ البصر وما شاكلهما من المحرمات، وفي الإعراض الصبر والحلم والتؤدة.

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ. . . ﴾[2] إلى آخرها؛ فإنـه نهـاية التنـزيه، وقد تضمَّنت الرد على نحو أربعين فرقة؛ كما أفرد ذٰلك بالتصنيف بهاء الدين بن شدَّاد.

إيجاز الحذف:

القسم الثاني من قسمي الإيجاز: الحذف، وفيه فوائد:

ذكر أسبابه:

ـ منها: مجرَّد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره.

ـ ومنهـا: التنبيه على أن الـزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغـال بذكـره يفضي إلى تفـويت المهمّ، وهٰـذه هي فائـدة باب التحذير والإغراء، قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللهِ وسُقْيَاها﴾[3]، فناقة الله تحذير بتقدير: (ذروا)، و ﴿سُقْيَاها﴾ إغراء؛ بتقدير: (الزموا).

ـ ومنها: التفخيم والإعظام؛ لما فيه من الإبهام. قال حازم في «منهاج البلغـاء»: ومنـه قولـه في وصف أهـل الجنـة: ﴿حَتَّى إذا جَاؤوهـا وفُتِحَتْ

---

(١) سورة البقرة: ١٩٩.

(٢) سورة الإخلاص.

(٣) سورة الشمس: ١٣.

أبـوابُهـا﴾[1]، فحـذف الجواب إذْ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذٰلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وترِكت النفوس تُقدِّر ما شاءته ولا تبلغ من ذٰلك كنه ما هنالك.

ـ ومنهـا: التخفيف؛ لكثرة دورانه في الكلام؛ كما في حذف حرف النداء؛ نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[2].

ـ ومنها: كونه لا يصلح إلا له؛ نحو: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهادَةِ﴾[3].

ـ ومنها: شهرته حتى يكون ذكره وعدمه سواء، وحُمِل عليه قراءة حمزة: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرْحامِ﴾[4]؛ لأن هٰذا مكان شهر بتكرر الجار، فقامت الشهرة مقام الذكر.

ـ ومنهـا صيانته عن ذكره تشريفاً؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ومَا رَبُّ العَالَمينَ . قَالَ رَبُّ السَّماواتِ. . .﴾[5] الآيات، حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الرَّب؛ أي: هو رب، الله ربكم، الله رب المشرق؛ لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر اسم الله تعظيماً وتفخيماً.

ـ ومنها: صيانة اللسان عنه تحقيراً له؛ نحو: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ﴾[6]؛ أي: هم أو المنافقون.

---

(1) سورة الزمر: ٧٣.
(2) سورة يوسف: ٢٩.
(3) سورة الأنعام: ٧٣.
(4) سورة النساء: ١.
(5) سورة الشعراء: ٢٣ ـ ٢٨.
(6) سورة البقرة: ١٨.

ـ ومنها: قصد العموم؛ نحو: ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]؛ أي: على العبادة وعلى أمورنا كلها.

ـ ومنها: رعاية الفاصلة؛ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ومَا قَلَى﴾[2]؛ أي: وما قلاك.

ـ ومنها: قصد البيان بعد الإبهام؛ كما في فعل المشيئة؛ نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَداكُمْ﴾[3]؛ أي: لو شاء هدايتكم؛ فإنه إذا سمع السامع: ﴿وَلَوْ شَاءَ﴾؛ تعلَّقت نفسه بما شاء؛ انبهم عليه لا يدري ما هو، فلما ذكر الجواب؛ استبان بعد ذلك، وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة الشرط؛ لأن مفعول المشيئة مذكور في جوابها.

* **فائدة:**

قال الشيخ عبد القاهر: ما من اسم حُذِف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره.

وسمَّى ابن جني الحذف شجاعة العربية؛ لأنه يشجِّع على الكلام.

ذكر شروطه[4]:

هي ثمانية:

أحدها: وجود دليل: إما حالي؛ نحو: ﴿قَالوا سَلاماً﴾[5]؛ أي: سلمنا

---

(1) سورة الفاتحة: ٤.

(2) سورة الضحى: ٢.

(3) سورة النمل: ٩.

(4) «مغني اللبيب» (ص ٧٨٦ ـ المحققة).

(5) سورة هود: ٦٩.

سلاماً، أو مقالي؛ نحو: ﴿وقيلَ للَّذينَ اتَّقوا مَاذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾[1].

ومن الأدلة العقل، حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف؛ نحو: ﴿فَذٰلِكُنَّ الَّذي لُمْتُنَّني فيهِ﴾[2]، دلَّ العقل على الحذف؛ لأن يوسف لا يصح ظرفاً للَّوم، ثم يحتمل أن يقدَّر: لمتُنَّني في حبه؛ لقوله: ﴿قَدْ شَغَفَها حُبّاً﴾[3]، وفي مراودته؛ لقوله: ﴿تُراوِدُ فَتاها﴾[4]، والعادة دلَّت على الثاني؛ لأن الحبَّ المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة؛ لأنه ليس اختيارياً؛ بخلاف المراودة، للقدرة على دفعها.

وتارة يدل عليه التصريح به في موضع آخر، وهو أقواها؛ نحو: ﴿رَسُولٌ مِنَ اللهِ﴾[5]؛ أي: من عند الله؛ بدليل: ﴿وَلَمَّا جاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾[6].

وتارةً يدلُّ [العقل] على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه، بل يُستفادُ من دليلٍ آخر.

وتارةً يدلُّ العقل على التَّعيين.

ومن الأدلَّة على أصل الحذف العادة؛ بأن يكون العقل غير مانعٍ مِن إجراء اللفظ على ظاهرِه من غير حذف.

ومنها الشروعُ في الفعل؛ نحو: ﴿بِسْمِ اللهِ﴾، فيقدَّر ما جُعِلَتِ التسمية مبدأً له.

---

(1) سورة النحل: ٣٠.

(2) سورة يوسف: ٣٢.

(3) سورة يوسف: ٣٠.

(4) سورة يوسف: ٣٠.

(5) سورة البينة: ٢.

(6) سورة البقرة: ١٠١.

ومنها الصناعة النحويَّة.

* **تنبيه:**

قال ابن هشام: إنما يشترط الدليل فيما إذا كان المحذوف الجملة بأسرها، أو أحد ركنيها، أو يفيد معنى فيها هي مبنية عليه، أما الفضلة؛ فلا يشترط لحذفها وجدان دليل، بل يشترط ألا يكون في حذفها ضرر معنويٌّ أو صناعيٌّ.

الشرط الثاني: ألا يكون المحذوف كالجزء، ومن ثمَّ لم يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها.

الثالث: ألا يكون مؤكَّداً؛ لأن الحذف مناف للتأكيد، إذ الحذف مبنيٌّ على الاختصار، والتأكيد مبنيٌّ على الطول.

الرابع: ألا يؤدِّي حذفه إلى اختصار المختصر، ومن ثمَّ لم يحذف اسم الفعل؛ لأنه اختصار للفعل.

الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والناصب للفعل والجازم إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل.

السادس: ألا يكون المحذوف عوضاً عن شيء.

السابع: ألا يؤدِّي حذفه إلى تهيئة العامل القوي، ومن ثمَّ لم يُقَسْ على قراءة: ﴿وكلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنى﴾[1].

---

(١) سورة الحديد: ١٠، وهي قراءة ابن عامر.

فصلٌ
[في أنواع الحذف]

الحذف على أنواع:

أحدها: ما يسمَّى بالاقتطاع، وهو حذف بعض حروف الكلمة، ومنه قراءة بعضهم: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾[1] بالترخيم، ولمَّا سمعها بعض السلف؛ قال: ما أغنى أهل النار عن الترخيم! وأجاب بعضهم بأنهم لشدة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة.

النوع الثاني: ما يسمَّى بالاكتفاء، وهو: أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختص غالباً بالارتباط العطفي؛ كقوله: ﴿سَرابيلَ تَقيكُمُ الحَرَّ﴾[2]؛ أي: والبرد، وخصص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية من الحر أهم؛ لأنه أشد عندهم من البرد. وقيل: لأن البرد تقدَّم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قولـه: ﴿ومِنْ أَصْـوافِهـا وأَوْبارِها وأَشْعارِها﴾[3]، وفي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الجِبالِ أَكْناناً﴾[4]، وفي قوله تعالى: ﴿والأَنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ فِيها دِفْءٌ﴾[5].

النوع الثالث: ما يسمَّى بالاحتباك، وهو من ألطف الأنواع وأبدعها، وقلَّ من تنبَّه له أو نبَّه عليه من أهل فنِّ البلاغة، وذكره الزركشي في «البرهان»[6]،

---

(١) سورة الزخرف: ٧٧.

(٢) سورة النحل: ٨١.

(٣) سورة النحل: ٨٠.

(٤) سورة النحل: ٨١.

(٥) سورة النحل: ٥.

(٦) (٣ / ١٢٩).

وسماه الحذف المقالي، وأفرده بالتصنيف من أهل العصر العلامة برهان الدين البقاعي.

قال الأندلسي في «شرح البديعية»: من أنواع البديع الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول: كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذي يَنْعِقُ...﴾[1] الآية، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي يَنْعِقُ والذي يُنْعَقُ به، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة ﴿الذي يَنْعِقُ﴾ عليه، ومن الثاني الذي يُنْعَقُ به لدلالة ﴿الَّذينَ كَفَروا﴾ عليه. وقوله: ﴿وأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضاءَ﴾[2]، التقدير: تدخل غير بيضاء، وأخرجها تخرج بيضاء، فحذف من الأول: (غير بيضاء)، ومن الثاني: (وأخرجها).

النوع الرابع: ما يسمَّى بالاختزال، وهو ما ليس واحداً مما سبق، وهو أقسام؛ لأن المحذوف إما كلمة: اسم، أو فعل، أو حرف، أو أكثر.

ـ مثال حذف الاسم: قوله تعالى: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلوماتٌ﴾[3]؛ أي: حج أشهر أو أشهر الحج.

ـ مثال حذف الفعل: قوله تعالى: ﴿وقِيلَ للَّذينَ اتَّقَوا ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيراً﴾[4]؛ أي: أنزل.

ـ مثال حذف الحرف: قوله تعالى: ﴿أيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ﴾[5]؛ أي: بأنكم.

---

(١) سورة البقرة: ١٧١.

(٢) سورة النمل: ١٢.

(٣) سورة البقرة: ١٩٧.

(٤) سورة النحل: ٣٠.

(٥) سورة المؤمنون: ٣٥.

ـ مثال حذف أكثر من كلمة: قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾[1]؛ أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب.

*** قاعدة في حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً:**

قال ابن هشام[2]: جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، ويريدون بالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثِّلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[3]؛ أي: أوقعوا هٰذين الفعلين.

والتحقيق أن يُقال ـ [قال السيوطي:] يعني كما قال أهل البيان ـ:

تارة يتعلَّق الغرض بالإعلام بمجرَّد وقوع الفعل من غير تعيين مَن أوقعه ومن أُوقع عليه، فيُجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كونٍ عامٍّ، فيقال: حصل حريقٌ أو نهبٌ.

وتارة يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفعل للفاعل، فيقتصر عليهما، ولا يُذكر المفعول ولا يُنوَى ـ إذ المنوي كالثابت ـ ولا يسمَّى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزَّل لهٰذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[4]؛ إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾[5]، [المعنى:] أوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران؛ نحو: ﴿لا

(١) سورة الحج: ٣٢.

(٢) «مغني اللبيب» (ص ٧٩٧ ـ المحققة).

(٣) سورة البقرة: ٦٠.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٥) سورة الأعراف: ٣١.

تَأْكُلوا الرِّبَا﴾[1]، ﴿وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنا﴾[2]، وهٰذا النوع الذي إذا لم يذكر محذوفه؛ قيل: محـذوف. وقـد يكـون في اللفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره؛ نحو: ﴿أَهٰذا الَّذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾[3]، ﴿وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنى﴾[4].

وقـد يشتبه الحال في الحذف وعدمه؛ نحو: ﴿قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ﴾[5]، قد يتوهَّم أن معناه: (نادوا) فلا حذف، أو (سموا) فالحذف واقع.

*** قاعدة:**

الأصـل أن يقـدَّر الشيء في مكـانه الأصليِّ؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله. فيقدَّر المفسَّر في نحو: (زيداً رأيته) مقدَّماً عليه، وجوَّز البيانيون تقديره مؤخراً عنه: لإفادة الاختصاص؛ كما قاله النحاة، وإذا منع منه مانع؛ نحو: ﴿وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ﴾[6]، إذ لا يلي (أمَّا) فعل.

قال الشيخ عز الدين: ولا يقدَّر من المحذوفات إلا أشدَّها موافقة للغرض وأفصحها؛ لأن العرب لا يقدِّرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذٰلك الكـلام؛ كما يفعلون ذٰلك في الملفوظ به؛ نحو: ﴿جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرامَ قِياماً للنَّاسِ﴾[7]: قدَّر أبو علي: جعل الله نصب الكعبة، وقدَّر غيره:

---

(1) سورة آل عمران: ١٣٠.

(2) سورة الإسراء: ٣٢.

(3) سورة الفرقان: ٤١.

(4) سورة النساء: ٩٥.

(5) سورة الإسراء: ١١.

(6) سورة فصلت: ١٧؛ بقراءة النصب. انظر: «مغني اللبيب» (ص ٧٩٩ ـ محققة).

(7) سورة المائدة: ٩٧.

حرمة الكعبة، وهو أولى؛ لأن تقدير الحرمة في الهدي والقلائد والشهر الحرام لا شك في فصاحته، وتقدير النصب فيها بعيد من الفصاحة.

ومهما تردَّد المحذوف بين الحسن والأحسن؛ وجب تقدير الأحسن؛ لأن الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث، فليكن محذوفه أحسن المحذوفات؛ كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات.

قال: ومتى تردَّد بين أن يكون مجملاً أو مبيَّناً؛ فتقدير المبيَّن أحسن؛ نحو: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمانِ في الحَرْثِ﴾[1]: لك أن تقدِّر: في أمر الحرث، و: في تضمين الحرث، وهو أولى لتعينه، والأمر مجمل لتردده بين أنواع.

*** قاعدة:**

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، وحينئذ فالمحذوف عين الثابت، فيكون حذفاً كَلا حذفٍ، فأمَّا الفعل؛ فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه.

ـ فالأول؛ كقراءة: ﴿يُسَبَّحُ له فيها﴾[2]؛ بفتح الباء، ﴿كذلك يُوحَى إليكَ وإلى الذينَ مِن قبلِكَ اللهُ﴾[3]؛ بفتح الحاء؛ فإن التقدير: يسبِّحه رجال، ويوحيه الله، ولا يقدَّران مبتدأين حذف خبرهما؛ لثبوت فاعلية الاسمين في رواية مَن بنى الفعل للفاعل.

---

(١) سورة الأنبياء: ٧٨.

(٢) سورة النور: ٣٦، وهي قراءة شعبة.

(٣) سورة الشورى: ٣.

ـ والثاني؛ نحو: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾[1]، فتقدير: خلقهم الله أولى من: الله خلقهم؛ لمجيء ﴿خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العليمُ﴾[2].

* **قاعدة:**

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوَّلاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى.

ومن ثَمَّ رجح أن المحذوف في نحو ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾[3] نون الوقاية لا نون الرفع، وفي ﴿ناراً تَلَظَّى﴾[4] التاء الثانية لا تاء المضارعة، وفي نحو: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ﴾[5] أن المحذوف مضاف للثاني؛ أي: حجّ أشهر، لا الأول؛ أي: أشهر الحج.

وقد يجب كونه من الأول؛ نحو: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلى النَّبِيِّ﴾[6] في قراءة من رفع ﴿ملائكته﴾ لاختصاص الخبر بالثاني لوروده بصيغة الجمع.

وقد يجب كونه من الثاني؛ نحو: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ ورَسُولُهُ﴾[7]؛ أي: بريءٌ أيضاً؛ لتقدُّم الخبر على الثاني.

خاتمة

تارة لا يُقام شيء مقام المحذوف كما تقدَّم.

---

(1) سورة الزخرف: ٨٧.

(2) سورة الزخرف: ٩.

(3) سورة الأنعام: ٨٠.

(4) سورة الليل: ١٤.

(5) سورة البقرة: ١٩٧.

(6) سورة الأحزاب: ٥٦.

(7) سورة التوبة: ٣.

وتـارة يُقـام ما يدلُّ عليه؛ نحو: ﴿فإنْ تولَّوا فقد أبلغتُكم ما أُرسِلتُ به إليكُمْ﴾[1]، فليس الإبلاغ هو الجواب لتقدُّمه على تولِّيهم، وإنما التقدير: فإن تولـوا؛ فلا لوم عليك، أو فلا عذر لكم؛ لأني أبلغتكم. ﴿وإنْ يُكَـذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾[2]؛ أي: فلا تحزن واصبر. ﴿وإنْ يَعُودوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأوَّلِينَ﴾[3]؛ أي: يصيبهم مثل ما أصابهم.

فصلٌ
[في نوعي الإطناب]

كما انقسم الإيجاز إلى إيجاز قصر وإيجاز حذف، كذٰلك انقسم الإطناب إلى بسط وزيادة.

[الإطناب بالبسط:]

فالأوَّل الإطناب بتكثير الجمل؛ كقوله تعالى: ﴿إنَّ في خَلْقِ السَّماواتِ والأرْضِ...﴾[4] الآية في سورة البقـرة؛ أطنب فيهـا أبلغ الإطناب؛ لكون الخطابَ مع الثقلين، وفي كل عصر وحين، للعالم منهم والجاهل، والموافق منهم والمنافق.

[الإطناب بالزيادة:]

والثاني يكون بأنواع:

أحدها: دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد:

---

(1) سورة هود: ٥٧.

(2) سورة فاطر: ٤.

(3) سورة الأنفال: ٣٨.

(4) سورة البقرة: ١٦٤.

[وسيأتي ذكرها] في نوع الأدوات، وهي: (إنَّ)، و(أنَّ)، ولام الابتداء، والقَسَم، و(ألا) الاستفتاحية، و(أما)، و(ها) التنبيه، و(كأنَّ) في تأكيد التشبيه، و(لكن) في تأكيد الاستدراك، و(ليت) في تأكيد التمني، و(لعل) في تأكيد الترجِّي، وضمير الشأن، وضمير الفصل، و(إما) في تأكيد الشرط، و(قد) والسين و(سوف) والنونان في تأكيد الفعلية، و(لا) التبرئة، و(لن) و(لما) في تأكيد النفي.

وإنما يحسُنُ تأكيد الكلام بها إذا كان المخاطب به منكراً أو متردِّداً.

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه؛ كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذْ كُذِّبوا في المرَّة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلونَ﴾[1] فأكَّد بـ (إن) واسمية الجملة، وفي المرة الثانية: ﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[2] فأكد بالقسم و(إن) واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمٰنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾[3].

وقد يؤكَّد بها، والمخاطب غير منكر؛ لعدم جريه على مقتضى إقراره، فينزَّل منزلة المنكر.

وقد يُترك التأكيد وهو معه منكر؛ لأن معه أدلة ظاهرة لو تأمَّلها لرجع عن إنكاره، وعلى ذلك يخرَّج قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذٰلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾[4]: أكَّد الموت تأكيدين، وإن لم يُنْكَر لتنزيل المخاطبين لتماديهم في الغفلة تنزيل مَن ينكر الموت، وأكَّد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن

---

(1) سورة يٓس: ١٤.

(2) سورة يٓس: ١٦.

(3) سورة يٓس: ١٥.

(4) سورة المؤمنون: ١٥ ـ ١٦.

كان أشدَّ نكيراً؛ لأنه لمَّا كانت أدلَّته ظاهرةً؛ كان جديراً بأن لا ينكر، فنزَّل المخاطبون منزلة غير المنكر؛ حثّاً لهُم على النظر في أدلَّتِه الواضحة.

وقد يؤكَّد لقصد الترغيب؛ نحو: ﴿فَتابَ عليهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[1]: أكَّدَ بأربع تأكيدات؛ ترغيباً للعباد في التوبة.

وقد [ذكر] الكلام على أدوات التأكيد المذكورة ومعانيها وموانعها في نوع [أدوات يحتاج المفسِّر إليها].

النوع الثاني: دخول الأحرف الزائدة:

قال ابن جنِّي: كل حرف زِيدَ في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

ثم باب الزيادة في الحروف، وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقلّ.

النوع الثالث: التأكيد الصناعي:

وهو أربعة أقسام:

أحدها: التوكيد المعنوي بـ (كل) و(أجمع) و(كلا) و(كلتا)؛ نحو: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعونَ﴾[2]، وفائدته رفع توهُّم المجاز وعدم الشمول.

ثانيها: التأكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول:

- إما بمرادفه؛ نحو: ﴿ضَيِّقاً حَرَجاً﴾[3]؛ بكسر الراء، و ﴿غَرابِيبُ

---

(1) سورة البقرة: ٣٧.

(2) سورة الحجر: ٣٠.

(3) سورة الأنعام: ١٢٥.

سُودٌ﴾[1].

ـ وإما بلفظه، ويكون في الاسم والفعل والحرف:

فالاسم؛ نحو: ﴿قَوارِيراً . قَوارِيرَ﴾[2]، ﴿دَكّاً دَكّاً﴾[3].

والفعل؛ نحو: ﴿فَمَهِّلِ الكَافِرينَ أَمْهِلْهُمْ﴾[4]، واسم الفعل: ﴿هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾[5].

والحرف؛ نحو: ﴿فَفِي الجَنَّةِ خَالِدينَ فِيها﴾[6].

والجملة؛ نحو: ﴿فإِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً . إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً﴾[7].

ثالثها: تأكيد الفعل بمصدره، وهو عوض عن تكرار الفعل مرَّتين، وفائدته رفع توهُّم المجاز في الفعل؛ بخلاف التوكيد السابق؛ فإنه لرفع توهُّم المجاز في المسند إليه، كذا فرق به ابن عصفور وغيره، ومن ثَمَّ ردَّ بعض أهل السنَّة على بعض المعتزلة في دعواه نفي التكليم حقيقة؛ بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْليماً﴾[8]؛ لأن التوكيد رفع المجاز في الفعل.

رابعها: الحال المؤكدة؛ نحو: ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيّاً﴾[9]، ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي

---

(1) سورة فاطر: ٢٧.

(2) سورة الإنسان: ١٥ ـ ١٦.

(3) سورة الفجر: ٢١.

(4) سورة الطارق: ٩.

(5) سورة المؤمنون: ٣٦.

(6) سورة هود: ١٠٨.

(7) سورة الشرح: ٥ ـ ٦.

(8) سورة النساء: ١٦٤.

(9) سورة مريم: ٣٣.

الأَرْضِ مُفْسِدينَ﴾[1].

النوع الرابع: التكرير:

وهو أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة؛ خلافاً لبعض مَن غلط، وله فوائد:

ـ منها: التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرَّر تقرَّر، وقد نبَّه تعالى على السبب الذي لأجله كرَّر الأقاصيص والإنذار في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الوَعيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْراً﴾[2].

ـ ومنها: التأكيد.

ـ ومنها: زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقي الكلام بالقبول، ومنه: ﴿وَقَالَ الَّذي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبيلَ الرَّشَادِ . يَا قَوْمِ إِنَّما هٰذهِ الحَياةُ الدُّنْيا مَتاعٌ﴾[3]؛ فإنه كرر فيه النداء لذٰلك.

ـ ومنها: إذا طال الكلام وخُشي تناسي الأول؛ أُعيد ثانياً تطرية له وتجديداً لعهده، ومنه: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ويُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِما لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفازَةٍ مِنَ العَذابِ﴾[4].

ـ ومنها: التعظيم والتهويل؛ نحو: ﴿الحَاقَّةُ . مَا الحَاقَّةُ﴾[5]، ﴿القَارِعَةُ . مَا القَارِعَةُ﴾[6]، ﴿وأَصْحابُ اليَمينِ . مَا أَصْحابُ اليَمينِ﴾[7].

---

(1) سورة البقرة: ٧٠.

(2) سورة طٰه: ١١٣.

(3) سورة غافر: ٣٨.

(4) سورة آل عمران: ١٨٨.

(5) سورة الحاقة: ١ ـ ٢.

(6) سورة القارعة: ١ ـ ٢.

(7) سورة الواقعة: ٢٧.

فإن قلت: هٰذا النوع أحد أقسام النوع الذي قبله؛ فإن منها التأكيد بتكرار اللفظ، فلا يحسن عده نوعاً مستقلاً. قلت: هو يجامعه، ويفارقه، ويزيد عليه، وينقص منه، فصار أصلاً برأسه؛ فإنه قد يكون التأكيد تكراراً كما تقدَّم في أمثلته، وقد لا يكون تكراراً كما تقدَّم أيضاً، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة وإن كان مفيداً للتأكيد معنى.

ومنه ما وقع فيه الفصل بين المكرَّرين؛ فإن التأكيد لا يفصل بينه وبين مؤكَّده؛ نحو: ﴿اتَّقُوا اللهَ ولْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ واتَّقُوا اللهَ﴾[1]، ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفاكِ وطَهَّرَكِ واصْطَفاكِ عَلى نِساءِ العَالَمينَ﴾[2]، فالآيتان من باب التكرير لا التأكيد اللفظي الصناعي، ومنه الآيات المتقدمة في التكرير للطُّوَل.

ومنه ما كان لتعدُّد المتعلَّق؛ بأن يكون المكرَّر ثانياً متعلِّقاً بغير ما تعلَّق به الأول، وهٰذا القسم يسمَّى بـ (الترديد)؛ كقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾[3]؛ فإنها وإن تكرَّرت نيِّفاً وثلاثين مرة؛ فكل واحدة تتعلَّق بما قبلها، ولذٰلك زادت على ثلاثة، ولو كان الجميع عائداً إلى شيء واحد؛ لما زاد على ثلاثة؛ لأن التأكيد لا يزيد عليها. قاله ابن عبدالسلام وغيره.

قال في «عروس الأفراح»: فإن قلت: إذا كان المراد بكلٍّ ما قبله؛ فليس ذٰلك بإطناب، بل هي ألفاظ، كلٌّ أريد به غير ما أُريد بالآخر. قلت: إذا قلنا: العبرة بعموم اللفظ؛ فكل واحد أريد به ما أريد بالآخر، ولكن كرِّر ليكون نصّاً فيما يليه، وظاهراً في غيره.

---

(1) سورة الحشر: ١٨.

(2) سورة آل عمران: ٤٢.

(3) سورة الرحمٰن: ١٣ و١٦ و١٨...

فإن قلتَ: يلزم التأكيد. قلتُ: الأمر كذٰلك، ولا يرد عليه أن التأكيد لا يزاد به عن ثلاثة؛ لأن ذاك في التأكيد الذي هو تابع، أما ذكر الشيء في مقامات متعدِّدة أكثر من ثلاثة؛ فلا يمتنع. انتهى.

النوع الخامس: الصفة:

وترد لأسباب:

أحدها: التخصيص في النكرة؛ نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾[1].

الثاني: التوضيح في المعرفة؛ أي: زيادة البيان؛ نحو: ﴿وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ﴾[2].

الثالث: المدح والثناء، ومنه صفات الله تعالى؛ نحو: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ . الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ . الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ . مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[3].

الرابع: الذم؛ نحو: ﴿فاسْتَعِذْ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ﴾[4].

الخامس: التأكيد لرفع الإيهام؛ نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[5]؛ فإنَّ ﴿إلٰهين﴾ للتثنية، فـ ﴿اثنين﴾ بعده صفة مؤكدة للنهي عن الإشراك ولإفادة أن النهي عن إلٰهين إنما هو لمحض كونهما اثنين فقط، لا لمعنى آخر من كونهما عاجزين أو غير ذٰلك، ولأن الوحدة تطلق ويراد بها النوعية؛ كقوله ﷺ: «إنما

(١) سورة النساء: ٩٢.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٣) سورة الفاتحة: ١ ـ ٤.

(٤) سورة النحل: ٩٨.

(٥) سورة النحل: ٥١.

نحن وبنو المطلب شيء واحد»[1]، وتطلق ويراد بها نفي العدَّة، فالتثنية باعتبارها، فلو قيل: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ﴾ فقط؛ لتوهَّم أنه نهى عن اتِّخاذ جنسين آلهة، وإن جاز أن يتخذ من نوع واحد عدداً آلهة، ولهٰذا أكَّد بالوحدة قوله: ﴿إِنَّما هُو إِلٰهٌ واحِدٌ﴾[2].

* **قاعدة:**

الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة، لا يقال: رجل فصيح متكلِّم، بل متكلِّم فصيح.

وأشكل على هٰذه قوله تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولاً نَبِيّاً﴾[3]، وأجيب: إنه حال لا صفة؛ أي: مرسلاً في حال نبوَّته.

* **قاعدة:**

إذا وقعت الصفة بعد متضايفين أولهما عدد؛ جاز إجراؤها على المضاف والمضاف إليه.

فمن الأوَّل: ﴿سَبْعَ سَماواتٍ طِباقاً﴾[4]، ومن الثاني: ﴿سَبْعَ بَقَراتٍ سِمانٍ﴾[5].

النوع السادس: البدل:

والقصد به الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته: البيان والتأكيد.

---

(1) حديث صحيح. أخرجه البخاري وأحمد والشافعي وأبو داود والنسائي وابن ماجه. «إرواء الغليل» (٥ / ٧٨).

(2) سورة الأنعام: ١٩.

(3) سورة مريم: ٥١.

(4) سورة الملك: ٣.

(5) سورة يوسف: ٤٣.

ـ أما الأول؛ فواضح؛ إنك إذا قلت: رأيت زيداً أخاك؛ بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير.

ـ أما التأكيد؛ فلأنه على نية تكرار العامل، فكأنه من جملتين، ولأنه دلَّ على ما دلَّ عليه الأول: إما بالمطابقة في بدل الكل، أو بالتضمن في بدل البعض، أو بالالتزام في بدل الاشتمال.

مثال الأول: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(١).

مثال الثاني: ﴿ولله عَلى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليهِ سَبِيلاً﴾(٢).

مثال الثالث: ﴿ومَا أَنْسَانِيهُ إلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾(٣).

وزاد بعضهم بدل الكل من البعض، وقد وجدت له مثالاً في القرآن، وهو قوله: ﴿يَدْخُلونَ الجَنَّةَ ولا يُظْلَمونَ شَيْئاً . جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾(٤)، فـ ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ بدل من الجنة التي هي بعض، وفائدته تقريراتها جنات كثيرة، لا جنة واحدة.

النوع السابع: عطف البيان:

وهو كالصفة في الإيضاح، لكن يفارقها في أنه وضع ليدلَّ على الإيضاح باسم مختص به؛ بخلافها؛ فإنها وضعت لتدل على معنى حاصل في متبوعها.

وفرَّق ابن كيسان بينه وبين البدل: بأن البدل هو المقصود، وكأنَّك قررته في موضع المبدل منه، وعطف البيان وما عطف عليه كلٌّ منهما مقصود.

---

(١) سورة الفاتحة: ٦ ـ ٧.

(٢) سورة آل عمران: ٩٧.

(٣) سورة الكهف: ٦٣.

(٤) سورة مريم: ٦٠ ـ ٦١.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»: عطف البيان يجري مجرى النَّعت في تكميل متبوعه، ويفارقه في أن تكميله متبوعه بشرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع أو سببيَّة.

ومجرى التأكيد في تقوية دلالته، ويفارقه في أنه لا يرفع توهم مجاز.

ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال، ويفارقه في أنَّه غير منويٍّ الاطراح.

ومن أمثلته: ﴿فِيهِ آياتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْراهِيمَ﴾[1]، ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[2].

وقد يأتي لمجرَّد المدح بلا إيضاح، ومنه: ﴿جَعَلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ﴾[3]، فالبيت الحرام عطف بيان للمدح لا للإيضاح.

النوع الثامن: عطف أحد المترادفين على الآخر:

والقصد منه التأكيد أيضاً، وجعل منه: ﴿إِنَّما أَشْكُو بَثِّي وحُزْنِي﴾[4]، ﴿فَلا يَخافُ ظُلْماً ولا هَضْماً﴾[5]، ﴿صَلَواتٌ مِنْ رَبِّهِمْ ورَحْمَةٌ﴾[6].

وأنكر المبرِّد وجود هٰذا النوع في القرآن، وأوَّل ما سبق على اختلاف المعنيين.

وقال بعضهم: المخلص من هٰذا أن تعتقد أن مجموع المترادفين يحصِّل

---

(١) سورة آل عمران: ٩٧.

(٢) سورة النور: ٣٥.

(٣) سورة المائدة: ٩٧.

(٤) سورة يوسف: ٨٦.

(٥) سورة طه: ١١٢.

(٦) سورة البقرة: ١٥٧.

معنى لا يوجد عند انفرادهما؛ فإن التركيب يُحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى؛ فكذلك كثرة الألفاظ.

النوع التاسع: عطف الخاص على العام:

وفائدته التنبيه على فضله، حتى كأنه ليس من جنس العام؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات.

ومن أمثلته: ﴿حَافِظُوا عَلى الصَّلَوات والصَّلاةِ الوُسْطَى﴾[1]، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾[2].

* تنبيه:

المراد بالخاص والعام هنا: ما كان فيه الأوّل شاملاً للثاني، لا المصطلح عليه في الأصول.

النوع العاشر: عطف العام على الخاص:

وأنكر بعضهم وجوده فأخطأ، والفائدة فيه واضحة، وهو التعميم، وأفرد الأول بالذكر اهتماماً بشأنه.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ صَلاَتِي ونُسُكِي﴾[3]، والنسك: العبادة، فهو أعم. ﴿آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ المَثَانِي والقُرْآنَ العَظِيمَ﴾[4].

النوع الحادي عشر: الإيضاح بعد الإبهام:

قال أهل البيان: إذا أردت أن تُبهم ثم توضّح؛ فإنك تُطْنِب.

---

(1) سورة البقرة: ٢٣٨.

(2) سورة النساء: ١١٠.

(3) سورة الأنعام: ١٦٢.

(4) سورة الحجر: ٨٧.

وفائدته: إما رؤية المعنى في صورتين مختلفتين: الإبهام، والإيضاح، أو لتمكن المعنى في النفس تمكناً زائداً؛ لوقوعه بعد الطلب؛ فإنه أعز من المنساق بلا تعبٍ، أو لتكمل لذَّة العلم به؛ فإن الشيء إذا عُلم من وجه ما؛ تشوَّقت النفس للعلم به من باقي وجوهه وتألَّمت، فإذا حصل العلم من بقية الوجوه؛ كانت لذَّته أشد من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة.

ومن أمثلته: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لي صَدْري﴾[1]؛ فإن ﴿اشْرَحْ﴾ يفيد طلب شرح شيء ما، و﴿صَدْري﴾ يفيد تفسيره وبيانه، وكذلك: ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾[1]، والمقام يقتضي التأكيد؛ للإرسال المؤذن بتلقي الشدائد.

النوع الثاني عشر: التفسير:

قال أهل البيان: وهو أن يكون في الكلام لبسٌ وجفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسِّره.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ الإنْسانَ خُلِقَ هَلُوعاً . إذا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزوعاً . وإذا مَسَّهُ الخَيْرُ مَنُوعاً﴾[2]، فقوله: ﴿إذا مسَّهُ...﴾ إلخ تفسير للهلوع؛ كما قال أبو العالية وغيره.

النوع الثالث عشر: وضع الظاهر موضع المضمر:

ورأيت فيه تأليفاً مفرداً لابن الصائغ، وله فوائد:

ـ منها: زيادة التقرير والتمكين؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ . اللهُ الصَّمَدُ﴾[3].

---

(1) سورة طه: ٢٥ ـ ٢٦.

(2) سورة المعارج: ١٩ ـ ٢١.

(3) سورة الإخلاص: ١ ـ ٢.

ـ ومنها: قصدُ التعظيم؛ نحو: ﴿واتَّقُوا اللهَ ويُعَلِّمُكُمُ اللهُ واللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَليمٌ﴾[1].

ـ ومنها: قصد الإهانة والتحقير؛ نحو: ﴿أُولٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطانِ أَلا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطانِ هُمُ الخاسِرُونَ﴾[2].

ـ ومنها: إزالة اللبس حيث يوهم الضمير أنه غير الأوّل؛ نحو: ﴿قُلِ اللهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ تُؤتِي المُلْكَ مَنْ تَشاءُ﴾[3]، لو قال: (تؤتيه) لأوهم أنه الأول. قاله ابن الخشاب.

ـ ومنها: قصد تربية المهابة، وإدخال الرّوع على ضمير السامع بذكر الاسم المقتضي لذٰلك؛ كما تقول: الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا، ومنه: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلى أَهْلِها﴾[4].

ـ ومنها: قصد تقوية داعية المأمور، ومنه: ﴿فإِذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَوَكِّلينَ﴾[5].

ـ ومنها: تعظيم الأمر؛ نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعيدُهُ إِنَّ ذٰلكَ عَلى اللهِ يَسيرٌ﴾[6].

ـ ومنها: الاستلذاذ بذكره، ومنه: ﴿وأَوْرَثَنا الأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الجَنَّةِ﴾[7]،

---

(١) سورة آل عمران: ٧٨.

(٢) سورة المجادلة: ١٩.

(٣) سورة آل عمران: ٢٦.

(٤) سورة النساء: ٥٨.

(٥) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٦) سورة العنكبوت: ١٩.

(٧) سورة الزمر: ٧٤.

لم يقل: (منها)، ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة.

ـ ومنها: قصد التوصُّل من الظاهر إلى الوصف، ومنه: ﴿فآمِنُوا باللهِ ورَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذي يُؤمِنُ باللهِ﴾[1] بعد قوله: ﴿إنِّي رَسُولُ اللهِ﴾[1]، فلم يقل: (فآمنوا بالله وبي)؛ ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها، وليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو مَن وُصف بهذه الصفات، ولو أتى بالضمير لم يمكن ذلك؛ لأنه لا يوصف.

ـ ومنها: التنبيه على عِلِّية الحكم؛ نحو: ﴿فَبَدَّلَ الَّذينَ ظَلَموا قَوْلاً غَيْرَ الَّذي قِيلَ لَهُمْ﴾[2]، ﴿فأَنْزَلْنا عَلى الَّذينَ ظَلَمُوا رِجْزاً﴾[3]، ﴿فإنَّ اللهَ عَدُوٌّ للكَافِرينَ﴾[4]، لم يقل: (لهم)؛ إعلاماً بأن مَن عادى هؤلاء فهو كافر، وأن الله إنما عاداه لكفره.

ـ ومنها: قصد العموم؛ نحو: ﴿وَمَا أُبَرِّىءُ نَفْسِي إنَّ النَّفْسَ لأمَّارَةٌ﴾[5]، لم يقل: (إنها)؛ لئلا يفهم تخصيص ذلك بنفسه.

ـ ومنها: قصد الخصوص؛ نحو: ﴿وامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنَّبِيِّ﴾[6]، لم يقل: (لك)؛ تصريحاً بأنه خاصٌّ به.

ـ ومنها الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى؛ نحو: ﴿فإنْ يَشَإِ اللهُ يَخْتِمْ عَلى قَلْبِكَ ويَمْحُ اللهُ الباطِلَ﴾[7]؛ فإن ﴿ويَمْحُ اللهُ﴾ استئنافٌ، لا داخل في حكم الشرط.

---

(1) سورة الأعراف: ١٥٨.
(2) سورة الأعراف: ١٦٢.
(3) سورة البقرة: ٥٩.
(4) سورة البقرة: ٥٨.
(5) سورة يوسف: ٥٣.
(6) سورة الأحزاب: ٥٠.
(7) سورة الشورى: ٢٤.

ـ ومنها: مراعاة الجناس، ومنه: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾[1] السورة. ذكره الشيخ عز الدين.

ـ ومنها: مراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ في التركيب، ذكره بعضهم في قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُما الأُخْرَى﴾[2].

ـ ومنها: أن يتحمَّل ضميراً لا بدَّ منه، ومنه: ﴿أَتَيَا قَرْيَةً اسْتَطْعَما أَهْلَها﴾[3]، لو قال: (استطعماها) لم يصح؛ لأنهما لم يستطعما القرية، أو (استطعماهم) فكذلك؛ لأن جملة ﴿اسْتَطْعَما﴾ صفة لقرية النكرة، لا لـ (أهل)، فلا بد أن يكون فيها ضمير يعود عليها، ولا يمكن إلا مع التصريح بالظاهر. كذا حرَّره السبكي في جواب سؤال سأله الصلاح الصفدي في ذلك.

* تنبيه:

إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه؛ كما مرَّ في آيات: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ المُصْلِحِينَ﴾[4]، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[5]، ونحوها.

النوع الرابع عشر: الإيغال:

وهو الإمعان، وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، وزعم بعضهم أنها خاصٌّ بالشعر، ورُدَّ بأنه وقع في القرآن، من ذلك: ﴿يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا المُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَن لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وهُمْ مُهْتَدونَ﴾[6]، فقوله: ﴿وَهُمْ

---

(1) سورة الناس: ١ ـ ٣.

(2) سورة البقرة: ٢٨٢.

(3) سورة الكهف: ٧٧.

(4) سورة الأعراف: ١٧١.

(5) سورة الكهف: ٣٠.

(6) سورة يٓس: ٢٠ ـ ٢١.

مُهْتَدونَ﴾ إيغال؛ لأنه يتم المعنى بدونه، إذ الرسول مهتد لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة في الحث على اتِّباع الرسل والترغيب فيه.

النوع الخامس عشر: التذييل:

وهو أن يؤتى بجملة عقب جملة، والثانية تشتمل على المعنى الأوَّل، لتأكيد منطوقه أو مفهومه؛ ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرر عند من فهمه؛ نحو: ﴿ذٰلكَ جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وهَلْ يُجازى إلَّا الكَفُورُ﴾(1).

النوع السادس عشر: الطَّرد والعكس:

قال الطِّيبي: وهو أن يؤتى بكلامين، يقرِّر الأوَّل بمنطوقه مفهوم الثاني، وبالعكس؛ كقوله: ﴿لَا يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ ويَفْعَلُونَ مَا يُؤمَرونَ﴾(2).

[قال السيوطي:] وهٰذا النوع يقابله في الإيجاز نوع الاحتباك.

النوع السابع عشر: التكميل:

ويسمَّى بالاحتـراس، وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذٰلك الوهم؛ نحو: ﴿أذِلَّةٍ عَلى المُؤمِنينَ أعِزَّةٍ عَلى الكَافِرينَ﴾(3)؛ فإنه لو اقتصر على ﴿أذِلَّةٍ﴾؛ لتوهم أنه لضعفهم، فدفعه بقوله: ﴿أعِزَّةٍ﴾.

النوع الثامن عشر: التتميم:

وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم غير المراد بفضلة تفيد نكتة؛ كالمبالغة في قوله: ﴿ويُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلى حُبِّهِ﴾(4)؛ أي: مع حبِّ الطعام؛ أي: اشتهائه؛

---

(1) سورة سبأ: ١٧.

(2) سورة التحريم: ٦.

(3) سورة المائدة: ٥٤.

(4) سورة الإنسان: ٨.

فإن الإطعام حينئذ أبلغ وأكثر أجراً.

النوع التاسع عشر: الاستقصاء:

وهو أن يتناول المتكلم فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعد فيه مقالاً، كقوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ . . .﴾[1] الآية؛ فإنه تعالى لو اقتصر على قوله: ﴿جَنَّةٌ﴾ لَكان كافياً، فلم يقف عند ذٰلك حتى قال في تفسيرها: ﴿مِنْ نَخيلٍ وأَعْنابٍ﴾ فإن مصاب صاحبها بها أعظم، ثم زاد: ﴿تَجْري مِن تَحْتِها الأَنْهارُ﴾ متمِّماً لوصفها بذٰلك، ثمَّ كمَّل وصفها بعد التَّتميمين فقال: ﴿لَهُ فيها مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ﴾ فأتى بكل ما يكون في الجنان ليشتدَّ الأسف على إفسادها، ثم قال في وصف صاحبها: ﴿وأَصَابَهُ الكِبَرُ﴾، ثم استقصى المعنى في ذٰلك بما يوجب تعظيم المصاب بقوله بعد وصفه بالكبر: ﴿ولَهُ ذُرِّيَّةٌ﴾، لم يقف عند ذٰلك حتى وصف الذرية بالضعفاء، ثم ذكر استئصال الجنة التي ليس لهٰذا المصاب غيرها بالهلاك في أسرع وقت حيث قال: ﴿فَأَصَابَها إعْصارٌ﴾، ولم يقتصر على ذكره للعلم بأنَّه لا يحصل سرعة الهلاك، فقال: ﴿فيهِ نارٌ﴾، ثم لم يقف عند ذٰلك حتى أخبر باحتراقها؛ لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفي باحتراقها لما فيها من الأنهار ورطوبة الأشجار، فاحترس عن هٰذا الاحتمال بقوله: ﴿فاحْتَرَقَتْ﴾، فهٰذا أحسن استقصاء وقع في كلام وأتمُّه وأكمله!

قال ابن أبي الإصبع: والفرق بين الاستقصاء والتتميم والتكميل: أن التتميم يرد على المعنى الناقص ليُتمَّم، والتكميل يرد على المعنى التام فيكمل أوصافه، والاستقصاء يرد على المعنى التام الكامل فيستقصي لوازمه وعوارضه

---

(١) سورة البقرة: ٢٦٦.

وأوصافه وأسبابه، حتى يستوعب جميع ما تقع الخواطر عليه، فلا يبقى لأحد فيه مساغ.

النوع العشرون: الاعتراض:

وسمّاه قدامة: التفافاً، وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنى لنكتة غير دفع الإيهام؛ كقوله: ﴿وَيَجْعَلونَ لِلهِ البَنات سُبْحانَهُ ولَهُمْ مَا يَشْتَهونَ﴾[1].

قال الطيبي في «التبيان»: ووجه حسن الاعتراض حسن الإفادة، مع أن مجيئه مجيء ما لا يُتَرَقَّب، فيكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تحتسب.

النوع الحادي والعشرون: التعليل:

وفائدته: التقرير والأبلغية؛ فإن النفوس أبعث على قبول الأحكام المعلَّلة من غيرها، وغالب التعليل في القرآن على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى.

وحروفه: اللام، وإن، وأنَّ، وإذ، والباء، وكي، ومن، ولعلَّ، وقد [ذكرت] أمثلتها في نوع أدوات [يحتاج المفسر إلى معرفتها].

ومما يقتضي التعليل لفظ (الحكمة)؛ كقوله: ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾[2]، وذكر الغاية من الخلق؛ نحو قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِراشاً والسَّماءَ بِناءً﴾[3]، ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ مِهاداً . والجِبالَ أَوْتاداً﴾[4].

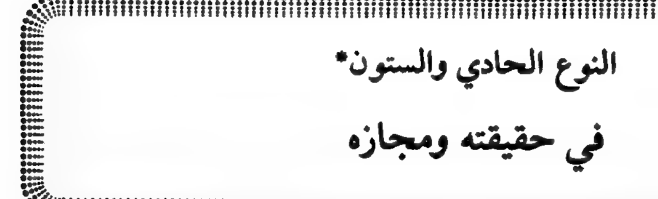
---

(١) سورة النحل: ٥٧.

(٢) سورة القمر: ٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٢.

(٤) سورة النبأ: ٦ ـ ٧.



النوع الحادي والستون*

في حقيقته ومجازه

لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن، وهي كل لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير، وهٰذا أكثر الكلام.

وأما المجاز؛ فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه.

وأنكره جماعة؛ منهم الظاهرية، وابن القاصّ من الشافعية، وابن خويزمنداد من المالكية[1]، وشبهتهم[2] (!) أن المجاز أخو الكذب، والقرآن منزَّه عنه، وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذٰلك محالٌ على الله تعالى.

وهٰذه شبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن؛ سقط منه شطر الحسن،

---

* هو النوع الثاني والخمسون على ترتيب السيوطي.

(1) ذهب إلى هٰذا أيضاً: أبو إسحاق الإسفراييني، والمنذر بن سعيد، وابن تيمية، وابن القيم، ومن المتأخرين الشنقيطي، وصنف فيه تصنيفاً سماه «منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز»، وانظر كتاب: «الإيمان» (ص ٨٠)، و«مجموع الفتاوى» (٢٠ / ٤٠٠)، و«الصواعق المرسلة» (٢ / ٣).

(٢) ما كان يحسن بالمصنف أن يعبِّر بهٰذا التعبير، خاصة وأنه لم يردَّ عليها (الأدلة) بشيء سوى قوله: «باطلة»؟! وأنه لم يدلل على وجود المجاز بما يسلِّم له.

فقد اتَّفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وَجَبَ خلوُّ القرآن في المجاز؛ وجب خلوّه من الحذف والتوكيد وتثنية القِصص وغيرها.

وهو قسمان:

الأول: المجاز في التركيب، ويسمَّى مجاز الإسناد والمجاز العقلي، وعلاقته الملابسة، وذٰلك أن يسند الفعل أو شبهه إلى ما هو له أصالة؛ لملابسته له؛ كقوله تعالى: ﴿وإذا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زَادَتْهُمْ إيْماناً﴾(١)؛ نسبت الزيادة - وهي فعل الله - إلى الآيات؛ لكونها سبباً لها.

وهٰذا القسم أربعة أنواع:

- أحدها: ما طرفاه حقيقيَّان؛ كالآية المصدَّر بها.

- ثانيها: مجازيان؛ نحو: ﴿فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ﴾(٢)؛ أي: ما ربحوا فيها، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز.

- ثالثها ورابعها: ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر.

أما الأول والثاني؛ فكقوله: ﴿أَمْ أَنْزَلْنا عَلَيْهِمْ سُلْطاناً﴾(٣)؛ أي: برهاناً. ﴿كَلَّا إنَّها لَظىً . نَزَّاعَةً للشَّوَى . تَدْعو﴾(٤)؛ فإن الدعاء من النار مجاز. ﴿فأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾(٥) واسم الأم الهاوية مجاز؛ أي: كما أن الأم كافلة لولدها وملجأ له؛ كذٰلك النار للكافرين كافة ومأوى ومرجع.

---

(١) سورة الأنفال: ٢.

(٢) سورة البقرة: ١٦.

(٣) سورة الروم: ٣٥.

(٤) سورة المعارج: ١٥.

(٥) سورة القارعة: ٩.

القسم الثاني: المجاز في المفرد، ويسمَّى اللغوي، وهو استعمال اللفظ في غير ما وُضع له أوّلاً، وأنواعه كثيرة:

أحدها: الحذف؛ وسيأتي مبسوطاً في نوع المجاز، فهو به أجدر، خصوصاً إذا قلنا: إنه ليس من أنواع المجاز.

الثاني: الزيادة. وتحرير القول فيها من نوع الإعراب.

الثالث: إطلاق اسم الكل على الجزء؛ نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ في آذانِهِمْ﴾[1]؛ أي: أناملهم، ونكتة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى إدخالها على غير المعتاد؛ مبالغة من الفرار، فكأنهم جعلوا الأصابع [في آذانهم].

الرابع: عكسه؛ نحو: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾[2]؛ أي: ذاته، ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾[3]؛ أي: ذواتكم، إذ الاستقبال يجب بالصدر.

*** تنبيه**:

ألحق بهٰذين النوعين شيئان:

ـ أحدهما: وصف البعض بصفة الكل؛ كقوله: ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[4]، فالخطأ صفة الكل، وصف به الناصية.

ـ والثاني: إطلاق لفظ بعض مراداً به الكل، ذكره أبو عبيد، [ولم يوافق عليه].

الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام؛ نحو: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ

---

(١) سورة البقرة: ١٩.

(٢) سورة الرحمٰن: ٢٧.

(٣) سورة البقرة: ١٥٥.

(٤) سورة العلق: ١٦.

الْعَالَمِينَ﴾[1]؛ أي: رسله.

السادس: عكسه؛ نحو: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾[2]؛ أي: المؤمنين؛ بدليل قوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾[3].

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم.

الثامن: عكسه؛ نحو: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾[4]؛ أي: هل يفعل؟ أطلق الاستطاعة على الفعل؛ لأنها لازمة له.

التاسع: إطلاق المسبَّب على السبب؛ نحو: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾[5]، ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾[6]؛ أي: مطراً يتسبَّب عنه الرزق واللباس.

العاشر: عكسه؛ نحو: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾[7]؛ أي: القبول والعمل به؛ لأنه مسبَّب عن السمع.

* **تنبيه**:

من ذلك نسبة الفعل إلى سبب السبب؛ كقوله: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[8]، ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾[9]؛ فإن المخرج في الحقيقة هو الله

---

(١) سورة الشعراء: ١٦.

(٢) سورة الشورى: ٥.

(٣) سورة غافر: ٧.

(٤) سورة المائدة: ١١٢.

(٥) سورة غافر: ١٣.

(٦) سورة الأعراف: ٢٦.

(٧) سورة هود: ٢٠.

(٨) سورة البقرة: ٣٦.

(٩) سورة الأعراف: ٢٧.

تعالى، وسبب ذلك أكل الشجرة، وسبب الأكل وسوسة الشيطان.

الحادي عشر: تسمية الشيء باسم ما كان عليه؛ نحو: ﴿وآتوا اليَتامَى أمْوالَهُمْ﴾[1]؛ أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يتم بعد البلوغ.

الثاني عشر: تسميته باسم ما يؤول إليه؛ نحو: ﴿إنِّي أُراني أعْصِرُ خَمْراً﴾[2]؛ أي: عنباً يؤول إلى الخمرية.

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على المحل؛ نحو: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيها خَالِدونَ﴾[3]؛ أي: في الجنة؛ لأنها محلُّ الرحمة.

الرابع عشر: عكسه؛ نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَه﴾[4]؛ أي: أهل ناديه؛ أي: مجلسه.

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم آلته؛ نحو: ﴿واجْعَلْ لِي لِسانَ صِدْقٍ في الآخِرينَ﴾[5]؛ أي: ثناء حسناً؛ لأن اللسان آلته.

السادس عشر: تسمية الشيء باسم ضده؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بعَذابٍ أليمٍ﴾[6]، والبشارة حقيقة في الخبر السار.

السابع عشر: إضافة الفعل إلى ما لا يصح منه تشبيهاً؛ نحو: ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أنْ يَنْقَضَّ فأَقامَهُ﴾[7]، وصفه بالإرادة وهي من صفات الحيِّ؛ تشبيهاً لميله

---

(١) سورة النساء: ٢.

(٢) سورة يوسف: ٣٦.

(٣) سورة آل عمران: ١٠٧.

(٤) سورة العلق: ٢٧.

(٥) سورة الشعراء: ٨٤.

(٦) سورة آل عمران: ٢١.

(٧) سورة الكهف: ٧٧.

للوقوع بإرادته.

الثامن عشر: إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقاربته وإرادته؛ نحو: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾[1]؛ أي: قاربن بلوغ الأجل؛ أي: انقضاء العدة؛ لأن الإمساك لا يكون بعده.

التاسع عشر: القلب؛ إمَّا قلب إسناد؛ نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾[2]؛ أي: لتنوء العصبة بها. أو قلب عطف؛ نحو: ﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ﴾[3]؛ أي: فانظر ثم تولَّ. أو قلب تشبيه [انظره] في نوعه.

العشرون: إقامة صيغة مقام أخرى، وتحته أنواع كثيرة:

ـ منها: إطلاق المصدر على الفاعل؛ نحو: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي﴾[4]، ولهٰذا أفرده.

ـ ومنها: إطلاق الفاعل والمفعول على المصدر؛ نحو: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[5]؛ أي: تكذيب، ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[6]؛ أي: الفتنة؛ على أن الباء غير زائدة.

ـ ومنها: إطلاق المفرد على المثنى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[7]؛ أي: يرضوهما، فأفرد لتلازم الرضاءين.

---

(١) سورة البقرة: ٢٣٤.

(٢) سورة القصص: ٧٦.

(٣) سورة النمل: ٢٨.

(٤) سورة الشعراء: ٧٧.

(٥) سورة الواقعة: ٢.

(٦) سورة القلم: ٦.

(٧) سورة التوبة: ٦٢.

فصلٌ
في أنواع مختَلَف في عدِّها من المجاز

وهي ستة:

أحدها: الحذف: فالمشهور أنه من المجاز، وأنكره بعضهم؛ لأن المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه، والحذف ليس كذلك.

قال القرافي: الحذف أربعة أقسام، المجاز منها قسم واحد، وهو ما توقَّف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد؛ نحو: ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾[1]؛ أي: أهلها، إذ لا يصح إسناد السؤال إليها.

وقال الزنجاني في «المعيار»: إنما يكون مجازاً إذا تغيَّر حكم، فأمّا إذا لم يتغيَّر ـ كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة ـ؛ فليس مجازاً؛ إذ لم يتغير حكم ما بقي من الكلام.

الثاني: التأكيد: زعم قوم أنه مجاز؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأوَّل، والصحيح أنه حقيقة.

قال الطرطوشي في «العمدة»: ومَن سماه مجازاً قلنا له: إذا كان التأكيد بلفظ الأول؛ نحو: عجِّل عجِّل ونحوه، فإن جاز أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأول لأنهما في لفظ واحد، وإذا بطل حَمْل الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه لأنه مثل الأول.

الثالث: التشبيه: زعم قوم أنه مجاز، والصحيح أنه حقيقة.

قال الزنجاني في «المعيار»: لأنه معنى من المعاني، وله ألفاظ تدل عليه

---

(١) سورة يوسف: ٨٢.

وضعاً، فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه.

الرابع: **الكناية**: وفيها أربعة مذاهب: أنها حقيقة، وأنها مجاز، وأنها لا حقيقة ولا مجاز، وأنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز، [واختاره] تقي الدين السبكي.

[واستظهر] ابن عبدالسلام أنها حقيقة؛ لأنها استُعْمِلَت فيما وُضِعَت له، وأُريد بها الدِّلالة على غيره.

الخامس: **التقديم والتأخير**: عدَّه قوم من المجاز؛ لأن تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول، وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل، نقل لكل واحدٍ منهما عن مرتبته وحقه.

قال في «البرهان»: والصحيح أنه ليس منه؛ فإن المجاز نقل ما وضع إلى ما لم يوضع له.

السادس: **الالتفات**: قال الشيخ بهاء الدين السبكي: لم أر من ذكر هل هو حقيقة أو مجاز؟ قال: وهو حقيقة، حيث لم يكن معه تجريد.

فصلٌ
فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين

هو الموضوعات الشرعية؛ كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج؛ فإنها حقائق بالنظر إلى الشرع، ومجازات بالنظر إلى اللغة.

فصلٌ
في الواسطة بين الحقيقة والمجاز

قيل بها في ثلاثة أشياء:

أحدها: اللفظ قبل الاستعمال، وهٰذا القسم مفقود في القرآن، ويمكن أن يكون منه أوائل السُّور على القول بأنها للإشارة إلى الحروف التي يتركب منها الكلام.

ثانيها: الأعلام.

ثالثها: اللفظ المستعمل في المشاكلة؛ نحو: ﴿وَمَكَرُوا ومَكَرَ اللهُ﴾[1]، ﴿وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها﴾[2]، ذكر بعضهم أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز؛ قال: لأنه لم يوضع لما استعمل فيه فليس حقيقة، ولا علاقة معتبرة فليس مجازاً. كذا في «شرح بديعيَّة ابن جابر» لرفيقه.

[قال السيوطي:] والذي يظهر أنها مجاز، والعلاقة المصاحبة.

خاتمة

لهم مجاز المجاز، وهو أن يحمل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فيتجوَّز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما؛ كقوله تعالى: ﴿وَلٰكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾[3]؛ فإنه مجاز عن مجاز؛ فإن الوطء تجوز عنه بالسر لكونه لا يقع غالباً إلا في السِّرِّ، وتجوِّز به عن العقد؛ لأنه مسبَّب عنه، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة، والثاني السببية، والمعنى: لاَ تُواعدوهن عقد نكاح.

وجعل منه ابن السيد قوله: ﴿أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً﴾[4]، فإن المنزل عليهم

---

(١) سورة آل عمران: ٥٤.

(٢) سورة الشورى: ٤٠.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٥.

(٤) سورة الأعراف: ٢٦٠.

ليس هو نفس اللباس، بل الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس.

○○○○○

النوع الثاني والستون*

في تشبيهه واستعارته

التشبيه نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها.

قال المبرد في «الكامل»: لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب؛ لم يبعد.

[تعريفه:]

عرفه جماعة منهم السكاكي بأنه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى.

وقال ابن أبي الإصبع: هو إخراج الأغمض إلى الأظهر.

وقال غيره: هو إلحاق شيء بذي وصف في وصفه.

وقال بعضهم: هو أن تثبت للمشبه حكماً من أحكام المشبه به.

[الغرض منه:]

والغرض منه تأنيس النفس بإخراجها من خفي إلى جلي وإدنائه البعيد من القريب ليفيد بياناً. وقيل: الكشف عن المعنى المقصود مع الاختصار.

[أدواته:]

وأدواته حروف وأسماء وأفعال:

* هو النوع الثالث والخمسون على ترتيب السيوطي.

ـ فالحروف: الكاف؛ نحو: ﴿كَرَمادٍ﴾[1]. وكأن؛ نحو: ﴿كَأَنَّهُ رُؤوسُ الشَّياطينِ﴾[2].

ـ والأسماء: (مثل)، و(شبه)، ونحوهما مما يشتق من المماثلة والمشابهة.

قال الطيبي: ولا تستعمل (مثل) إلا في حال أو صفة لها شأن وفيها غرابة؛ نحو: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ في هٰذهِ الحَياةِ الدُّنْيا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيها صِرٌّ﴾[3].

ـ والأفعال؛ نحو: ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾[4]، ﴿يُخَيَّلُ إليهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّها تَسْعَى﴾[5].

ذكر أقسامه:

ينقسم التشبيه باعتبارات:

الأول: باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام؛ لأنهما إمَّا حسِّيان أو عقليان، أو المشبَّه به حسي والمشبَّه عقلي، أو عكسه.

ـ مثال الأول: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾[6].

ـ ومثال الثاني: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذٰلكَ فَهِيَ كالحِجارَةِ أَو أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[7].

---

(1) سورة إبراهيم: ١٨.

(2) سورة الصافات: ٦٥.

(3) سورة آل عمران: ١١٧.

(4) سورة النور: ٣٩.

(5) سورة طٰه: ٦٦.

(6) سورة القمر: ٢٠.

(7) سورة البقرة: ٧٤.

=

ـ ومثال الثالث: ﴿مَثَلُ الَّذينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾[1].

ـ ومثال الرابع: لم يقع في القرآن، بل منعه الإمام أصلاً؛ لأن العقل مستفاد من الحس، فالمحسوس أصل للمعقول، وتشبيهه به يستلزم جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، وهو غير جائز.

الثاني: ينقسم باعتبار وجهه إلى مفرد ومركب، والمركب أن ينتزع وجه الشبه من أمور مجموع بعضها إلى بعض؛ كقوله: ﴿كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً﴾[2]، فالتشبيه مركبٌ مِن أحوال الحمار، وهو حرمان الانتفاع بأبلغ نفع مع تحمُّل التعب في استصحابه.

الثالث: ينقسم باعتبار آخر إلى أقسام:

ـ أحدها: تشبيه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع؛ اعتماداً على معرفة النقيض والضد؛ فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاسة؛ كقوله: ﴿طَلْعُها كَأَنَّهُ رُؤوسُ الشَّياطينِ﴾[3]؛ شبه بما لا يشك أنه منكر قبيح لما حصل في نفوس الناس من بشاعة صور الشياطين وإن لم ترها عياناً.

ـ الثاني: عكسه، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاسة بما تقع عليه؛

= وردّ السيوطي هذا التمثيل على الزركشي، وقال: الآية من الأول. اهـ. والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن التمثيل بها صحيح، فهو مثل أمر عقلي ـ وهو قسوة قلوبهم ـ بأمر عقلي ـ وهو قسوة الحجارة ـ، وهي لا تدرك إلا بالعقل؛ بخلاف مظاهرها وآثارها.

(1) سورة إبراهيم: ١٨.

(2) سورة الجمعة: ٥.

(3) سورة الصافات: ٦٥.

كقـولـه: ﴿والَّذي كَفَرُوا أَعْمالُهُمْ كَسَرابٍ بِقيعَةٍ﴾[1] الآية، أخرج ما لا يُحس ـ وهو الإيمان ـ إلى ما يُحس ـ وهو السراب ـ، والمعنى الجامع بطلان التوهم مع شدّة الحاجة وعظم الفاقة.

ـ الثالث: إخراج ما لم تجر العادة به إلى ما جرت؛ كقوله تعالى: ﴿وإِذْ نَتَقْنا الجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾[2]، والجامع بينهما الارتفاع في الصورة.

ـ الرابع: إخراج ما لا يعلم بالبديهة إلى ما يعلم بها؛ كقوله: ﴿وجَنَّةٍ عَرْضُها كَعَرْضِ السَّماءِ والأَرْضِ﴾[3]، والجامع: العظم، وفائدته: التشويق إلى الجنة بحسن الصفة وإفراط السعة.

ـ الخامس: إخراج ما لا قوة له في الصفة إلى ما له قوة فيها؛ كقوله تعالى: ﴿ولَهُ الجَوارِ المُنْشَآتُ في البَحْرِ كالأَعْلامِ﴾[4]، والجامع فيها العظم، والفائدة إبانة القدرة على تسخير الأجسام العظام في ألطف ما يكون من الماء، وما في ذلك من انتفاع الخلق بحمل الأثقال وقطعها الأقطار البعيدة في المسافة القريبة، وما يلازم ذلك من تسخير الرياح للإنسان، فتضمن الكلام بناء عظيماً من الفخر وتعداد النعم.

وعلى هذه الأوجه الخمسة تجري تشبيهات القرآن.

[**الرابع**:][5] ينقسم باعتبار آخر إلى:

---

(١) سورة النور: ٣٩.

(٢) سورة الأعراف: ١٧١.

(٣) سورة الحديد: ٢١.

(٤) سورة الرحمٰن: ٢٤.

(٥) في المطبوعة والمحققة: «السادس»، ولعله سبق قلم من المصنف، ولعل الصواب ـ إن شاء الله ـ أن هذا هو القسم الرابع من أقسام التشبيه؛ بحسب الاعتبارات المختلفة.

ـ مؤكَّد: وهو ما حذفت فيه الأداة؛ نحو: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ﴾[1]؛ أي: مثل مرِّ السحاب، ﴿وأَزْوَاجُهُ أُمَّهاتُهُمْ﴾[2]، ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُها السَّماواتُ والأَرْضُ﴾[3].

ـ ومرسل، وهو ما لم تحذف؛ كالآيات السابقة.

والمحذوفة الأداة أبلغ؛ لأنه نُزِّل فيه الثاني منزلة الأول تجوُّزاً.

* **قاعدة:**

الأصل دخول أداة التشبيه على المشبَّه به، وقد تدخل على المشبَّه:

ـ إما لقصد المبالغة، فتقلب التشبيه، وتجعل المشبَّه هو الأصل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ﴾[4]؛ فإن الظاهر العكس؛ لأن الخطاب لعبدة الأوثان الذين سموها آلهة تشبيهاً بالله سبحانه، فجعلوا غير الخالق مثل الخالق، فخولف في خطابهم؛ لأنهم بالغوا في عبادتهم، وغلوا حتى صارت عندهم أصلاً في العبادة، فجاء الرد على وفق ذلك.

ـ وإمّا لوضوح الحال؛ نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كالأُنْثَى﴾[5]؛ فإن الأصل: وليس الأنثى كالذكر، وإنما عدل عن الأصل؛ لأن المعنى: وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت، وقيل: لمراعاة الفواصل؛ لأن قبله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُها أُنْثَى﴾

---

(1) سورة النمل: ٨٨.

(2) سورة الأحزاب: ٦.

(3) سورة آل عمران: ١٣٣.

(4) سورة النحل: ١٧.

(5) سورة آل عمران: ٣٦.

ـ وقد تدخل على غيرهما؛ اعتماداً على فهم المخاطب؛ نحو: ﴿كُونُوا أَنْصارَ اللهِ كَمَا قَالَ عِيسى ابنُ مَرْيَمَ﴾[1] الآية، المراد: كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطب عيسى إذ قالوا...

*** قاعدة:**

القاعدة في المدح تشبيه الأدنى بالأعلى، وفي الذم تشبيه الأعلى بالأدنى؛ لأن الذم مقام الأدنى والأعلى طارىء عليه، فيقال في المدح: حصى كالياقوت، وفي الذم: ياقوت كالزجاج.

وكذا في السلب، ومنه: ﴿يَا نِساءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ﴾[2]؛ أي: في النزول لا في العلو، ﴿أَمْ نَجْعَلُ المُتَّقِينَ كالفُجَّارِ﴾[3]؛ أي: في سوء الحال؛ أي: لا نجعلهم كذلك.

نعم؛ أورد على ذلك: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكاةٍ﴾[4]؛ فإنه شبه في الأعلى بالأدنى لا في مقام السلب، وأجيب بأنه للتقريب إلى أذهان المخاطَبين، إذ لا أعلى من نوره فيشبه به.

*** فائدة:**

قال ابن أبي الإصبع: لم يقع في القرآن تشبيه شيئين بشيئين، ولا أكثر من ذلك، إنما وقع فيه تشبيه واحد بواحد.

---

(١) سورة الصف: ١٤.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٢.

(٣) سورة صۤ: ٢٨.

(٤) سورة النور: ٣٥.

فصلٌ
[في الاستعارة]

زوج المجاز بالتشبيه فتولَّد بينهما الاستعارة، فهي مجاز علاقته المشابهة.

أو يقال في تعريفها: اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي.

والأصح أنها مجاز لغوي؛ لأنها موضوعة للمشبه به لا للمشبَّه، ولا لأعم منهما.

فـ (أسد) في قولك: رأيت أسداً يرمي؛ موضوع للسبع لا للشجاع ولا لمعنى أعم منهما كالحيوان الجريء مثلاً ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما.

وقيل: مجاز عقلي؛ بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنها لا تُطْلَق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به، فكان استعمالها فيما وضعت له، فيكون حقيقة لغوية ليس فيها غير نقل الاسم وحده، وليس نقل الاسم المجرَّد استعارة؛ لأنه لا بلاغة فيه؛ بدليل الأعلام المنقولة، فلم يبق إلا أن يكون مجازاً عقليّاً.

وقال بعضهم: حقيقة الاستعارة أن تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يعرف بها، وحكمة ذلك: إظهار الخفي، وإيضاح الظاهر الذي ليس بجلي، أو حصول المبالغة، أو المجموع.

ـ مثال إظهار الخفي: ﴿وإنَّهُ في أُمِّ الكِتابِ﴾[1]؛ فإن حقيقته: وإنه في أصل الكتاب، فاستعير لفظ (الأم) للأصل؛ لأن الأولاد تنشأ من الأم كما تنشأ

---

(١) سورة الزخرف: ٤.

الفروع من الأصول، وحكمة ذٰلك تمثيل ما ليس بمرئي حتى يصير مرئيّاً، فينتقل السامع من حدِّ السماع إلى حدِّ العيان، وذٰلك أبلغ في البيان.

ـ ومثال إيضاح ما ليس بجليٍّ ليصير جليّاً: ﴿واخْفِضْ لَهُما جَناحَ الذُّلِّ﴾[1]؛ فإن المراد أمر الولد بالذل لوالديه رحمةً، فاستعير للذل أوَّلاً (جانب)، ثم للجانب (جناح)، وتقدير الاستعارة القريبة: واخفض لهما جانب الذل؛ أي: اخفض جانبك ذُلًّا، وحكمة الاستعارة في هٰذا جعل ما ليس بمرئي مرئيّاً لأجل حسن البيان، ولما كان المراد خفض جانب الولد للوالدين بحيث لا يبقي الولد من الذل لهما والاستكانة ممكناً؛ احتيج في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى، فاستعير لفظ الجناح؛ لما فيه من المعاني التي لا تحصل من خفض الجانب؛ لأن من ميَّل جانبه إلى جهة السُّفل أدنى ميل صدق عليه أنه خفض جانبه، والمراد خفض يلصق الجانب بالأرض، ولا يحصل ذٰلك إلا بذكر الجناح كالطائر.

ـ ومثال المبالغة: ﴿وَفَجَّرْنا الأَرْضَ عُيوناً﴾[2]، وحقيقته: وفجرنا عيون الأرض، ولو عبَّر بذٰلك لم يكن فيه من المبالغة ما في الأول المشعر بأن الأرض كلها صارت عيوناً.

فرعٌ
[أقسام الاستعارة]

أركان الاستعارة ثلاثة: مستعار: وهو اللفظ المشبَّه به، ومستعار منه: وهو معنى اللفظ المشبه، ومستعار له: وهو المعنى الجامع.

---

(١) سورة الإسراء: ٢٤.

(٢) سورة القمر: ١٢.

وأقسامها كثيرة باعتبارات:

ـ فتنقسم باعتبار الأركان الثلاثة إلى خمسة أقسام:

أحدها: استعارة محسوس لمحسوس بوجه محسوس؛ نحو: ﴿والصُّبْحِ إذا تَنَفَّسَ﴾[1]: استعير خروج النفس شيئاً فشيئاً لخروج النور من المشرق عند انشقاق الفجر قليلاً قليلاً؛ بجامع التتابع على طريق التدريج، وكل ذلك محسوس.

الثاني: استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقليٍّ.

قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطف من الأولى؛ نحو: ﴿وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ﴾[2]، فالمستعار منه السلخ الذي هو كشط الجلد عن الشاة، والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل، وهما حسيان، والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر وحصوله عقب حصوله؛ كترتب ظهور اللحم على الكشط، وظهور الظلمة على كشف الضوء في مكان الليل، والترتب أمر عقلي.

الثالث: استعارة معقول لمعقول بوجه عقلي.

قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطف الاستعارات؛ نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا﴾[3]: المستعار منه: الرقاد؛ أي: النوم، والمستعار له: الموت، والجامع: عدم ظهور الفعل، والكل عقلي.

الرابع: استعارة محسوس لمعقول بوجه عقلي أيضاً؛ نحو: ﴿مَسَّتْهُمُ

---

(1) سورة التكوير: ١٨.

(2) سورة يٓس: ٣٧.

(3) سورة يٓس: ٥٢.

البَـأْسَـاءُ والضَّـرَّاءُ﴾[1]؛ استعير المس وهو حقيقة في الأجسام وهو محسوس لمقاساة الشدَّة، والجامع اللحوق، وهما عقليان.

الخامس: استعارة معقول لمحسوس، والجامع عقلي؛ نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى المَـاءُ﴾[2] المستعار منه التكبُّر وهو عقلي، والمستعار له كثرة الماء وهو حسي، والجامع الاستعلاء وهو عقلي أيضاً.

ـ وتنقسم باعتبار اللفظ إلى:

أصلية: وهي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس؛ كآية: ﴿بِحَبْلِ اللهِ﴾[3]، ﴿مِنَ الظُّلُماتِ إِلى النُّورِ﴾[4]، ﴿فِي كُلِّ وَادٍ﴾[5].

وتبعيَّـة: وهي ما كان اللفظ فيهـا غير اسم جنس؛ كالفعل والمشتقات كسـائـر الآيات السـابقـة، وكـالحروف نحو: ﴿فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكونَ لَهُمْ عَدُوّاً﴾[6]؛ شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علَّة الغائية عليه، ثم استعير في المشبه اللام الموضوعة للمشبَّه به.

ـ وتنقسم باعتبار آخر إلى: مرشحة، ومجرَّدة، ومطلقة

فالأولى: وهي أبلغها: أن تقترن بما يلائم المستعار منه؛ نحو: ﴿أُولئكَ الَّـذينَ اشْتَـرَوُا الضَّـلالَـةَ بالهُـدَى فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ﴾[7]؛ استعير الاشتراء

---

(1) سورة البقرة: ٢١٤.

(2) سورة الحاقة: ١١.

(3) سورة آل عمران: ١٠٣.

(4) سورة البقرة: ٢٥٧.

(5) سورة الشعراء: ٢٢٥.

(6) سورة القصص: ٨.

(7) سورة البقرة: ١٦٠.

للاستبدال والاختيار، ثم قرن بما يلائمه من الربح والتجارة.

والثانية: أن تقترن بما يلائم المستعار له؛ نحو: ﴿فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾[1]؛ استعير اللباس للجوع، ثم قرن بما يلائم المستعار له من الإذاقة، ولو أراد الترشيح؛ لقال: (فكساها)، لكن التجريد هنا أبلغ؛ لما في لفظ الإذاقة من المبالغة في الألم باطناً.

والثالثة: ألا تقترن بواحد منهما.

- وتنقسم باعتبار آخر إلى: تحقيقية، وتخييلية، ومكنية، وتصريحية.
- وتنقسم باعتبار آخر إلى: وفاقية، وعنادية.
- وتنقسم باعتبار آخر إلى: تمثيلية، [وغير تمثيلية].

*** تنبيه:**

قد تكون الاستعارة بلفظين: ﴿قَوَارِيرَا . قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾[2]؛ يعني: تلك الأواني ليست من الزجاج ولا من الفضة، بل في صفاء القارورة، وبياض الفضة. ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾[3]، فالصبُّ كناية عن الدوام، والسوط عن الإيلام، فالمعنى: عذَّبهم عذاباً دائماً مؤلماً.

*** فائدة:**

أنكر قومٌ الاستعارة بناء على إنكارهم المجاز.

و [أنكر] قوم: إطلاقها في القرآن؛ لأن فيها إيهاماً للحاجة، ولأنه لم يرد

---

(١) سورة النحل: ١١٢.

(٢) سورة الإنسان: ١٥.

(٣) سورة الفجر: ١٣.

في ذلك إذن من الشرع، وعليه القاضي عبدالوهاب المالكي.

وقال الطرطوسي: إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها، وإن امتنعوا امتنعنا، ويكون هذا من قبيل: إن الله عالم، والعلم هو العقل، لا نصفه به؛ لعدم التوقيف. انتهى.

* **فائدة ثانية:**

تقدم أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها، واتَّفق البلغاء على أن الاستعارة أبلغ منه؛ لأنها مجاز وهو حقيقة، والمجاز أبلغ، فإذاً؛ الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة.

وكذا الكناية أبلغ من التصريح، والاستعارة أبلغ من الكناية؛ كما قال في «عروس الأفراح»: إنه الظَّاهر؛ لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة، ولأنها مجاز قطعاً، وفي الكناية خلاف.

وأبلغ أنواع الاستعارة: التمثيلية؛ كما يؤخذ من «الكشاف»، ويليها المكنية، صرَّح به الطيبي؛ لاشتمالها على المجاز العقلي، والترشيحية أبلغ من المجرَّدة، والمطلقة والتخييلية أبلغ من التحقيقية.

والمراد بالأبلغيَّة: إفادة زيادة التأكيد والمبالغة في كمال التشبيه لا زيادة في المعنى لا توجد في غير ذلك.

خاتمة

من المهم تحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة؛ نحو: زيد أسد.

قال في «عروس الأفراح»: الذي نختاره في (زيد أسد) أنه قسمان: تارة

يقصد به التشبيه فتكون أداة التشبيه مقدَّرة، وتارة يقصد به الاستعارة فلا تكون مقدَّرة، ويكون الأسد مستعملاً في حقيقته وذكر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلى الاستعارة دالة عليها، فإن قامت قرينة على حذف الأداة؛ صرنا إليه، وإن لم تقم؛ فنحن بين إضمار واستعارة، والاستعارة أولى فيصار إليها.

وممَّن صرح بهٰذا الفرق عبداللطيف البغدادي في «قوانين البلاغة»، وكذا قال حازم.

[أهم المصنفات في هٰذا النوع:]

وقد أفرد تشبيهات القرآن بالتصنيف أبو القاسم بن البندار البغدادي في كتاب سمَّاه «الجمان».

○○○○○



النوع الثالث والستون*

في كناياته وتعريضه

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة، والكناية أبلغ من التصريح، وعرَّفها أهل البيان بأنها: لفظ أريد به لازم معناه.

وقال الطيبي: ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم فينتقل منه إلى الملزوم.

وأنكر وقوعها في القرآن مَن أنكرْ المجاز فيه بناء على أنها مجاز.

وللكناية أسباب:

أحدها: التنبيه على عظم القدر؛ نحو: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ﴾(1)؛ كناية عن آدم [عليه الصلاة والسلام].

ثانيها: ترك اللفظ إلى ما هو أجمل؛ نحو: ﴿إِنَّ هٰذا أَخِي لَهُ تِسْعَةٌ وتِسْعونَ نَعْجةً ولِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(2)، فكنى بالنعجة عن المرأة كعادة العرب في ذٰلك؛ لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل منه، ولهٰذا لم تذكر في القرآن امرأة

---

* هو النوع الرابع والخمسون على ترتيب السيوطي.

(1) سورة الأعراف: ١٨٩.

(2) سورة صٓ: ٢٣.

باسمها إلا مريم.

قال السهيلي[1]: [لم يذكر الله تعالى في القرآن امرأة وسمَّاها باسمها إلا مريم ابنة عمران؛ فإنه ذكر اسمها في نحو من ثلاثين موضعاً لحكمة ذكرها بعض الأشياخ؛ قال: إن الملوك والأشراف لا يذكرون حرائرهم في ملأ ولا يبتذلون أسماءهن، بل يكنون عن الزوجة بالعِرس والأهل والعيال ونحو ذٰلك، فإذا ذكروا الإمـاء؛ لم يكنوا ولم يصونوا أسماءهن عن الذكر والتصريح بها، فلما قالت النصارى في مريم ما قالت وفي ابنها؛ صرَّح الله تعالى باسمها ولم يُكَنِّ عنها؛ تأكيداً للأموَّة والعبودية التي هي صفة لها، وإجراء للكلام على عادة العرب في ذكر إمائها. ومع هٰذا؛ فإن عيسى عليه السلام لا أب له، واعتقاد هٰذا واجب، فإذا تكرَّر ذكره منسوباً إلى الأم؛ استشعرت القلوب ما يجب عليها اعتقاده من نفي الأب عنه وتنزيه الأم الطاهرة عن مقالة اليهود لعنهم الله] اهـ.

ثالثهـا: أن يكون التصريح مما يستقبح ذكره؛ ككناية الله عن الجماع بالملامسة، والمباشرة، والإفضاء، والرفث، والدخول، والسرّ في قوله: ﴿ولٰكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾[2]، والغشيان في قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاها﴾[3].

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس؛ قال: «المباشرة: الجماع، ولكن الله يكني».

وأخرج عنه قال: «إن الله كريم يكني ما شاء، وإن الرفث هو الجماع».

وكنى عن طلبه بالمراودة في قوله: ﴿وراوَدَتْهُ الَّتي هُوَ في بَيْتِها عَنْ

---

(١) «التعريف والإعلام» (ص ١٠٩ ـ ١١٠)، وقد نقلت كلام السهيلي من مصدره، والسيوطي اختصره فأخل.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٥.

(٣) سورة الأعراف: ١٨٩.

نَفْسِهِ﴾(1).

و[كنّى] عنه أو عن المعانقة باللباس في قوله: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾(2)، وبالحرث في قوله: ﴿نِساؤكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾(3).

وكنى عن البول ونحوه بالغائط في قوله: ﴿أَو جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الغَائِطِ﴾(4)، وأصله المكان المطمئن من الأرض.

وكنى عن قضاء الحاجة بأكل الطعام في قوله في مريم وابنها: ﴿كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعامَ﴾(5).

وكنى عن الأستاه بالأدبار في قوله: ﴿يَضْرِبُونَ وُجوهَهُمْ وأَدْبارَهُمْ﴾(6).

أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد في هٰذه الآية؛ قال: «يعني أستاههم، ولكن الله يكني».

وأورد على ذٰلك التصريح بالفرج في قوله: ﴿والَّتي أَحْصَنَتْ فَرْجَها﴾(7)، وأُجيب بأن المراد به فرج القميص، والتعبير به من ألطف الكنايات وأحسنها؛ أي: لا يعلق ثوبها بريبة، فهي طاهرة الثوب؛ كما يُقال: نقي الثوب وعفيف الذيل؛ كناية عن العفة، ومنه: ﴿وثِيابَكَ فَطَهِّرْ﴾(8)، وكيف يظن أن نفخ جبريل

---

(1) سورة يوسف: ٢٣.

(2) سورة البقرة: ١٨٧.

(3) سورة البقرة: ٢٢٣.

(4) سورة المائدة: ٦.

(5) سورة المائدة: ٧٥.

(6) سورة محمد: ٢٧.

(7) سورة التحريم: ١٢.

(8) سورة المدثر: ٤.

وقع في فرجها، وإنما نفخ في جيب درعها؟

ونظيره أيضاً: ﴿ولا يأْتين ببُهْتانٍ يفْترينَهُ بيْنَ أَيديهِنَّ وأَرْجُلِهِنَّ﴾[1].

[قال السيوطي:] وعلى هٰذا؛ ففي الآية كناية عن كناية.

رابعها: قصد البلاغة والمبالغة؛ نحو: ﴿أَوَمَنْ يُنَشَّأُ في الحِلْيَةِ وهُوَ فِي الخِصامِ غَيْرُ مُبينٍ﴾[2]، كنى عن النساء بأنهن ينشأن في الترفه والتزيُّن الشاغل عن النظر في الأمور ودقيق المعاني، ولو أتى بلفظ النساء؛ لم يشعر بذٰلك، والمراد نفي ذٰلك عن الملائكة، وقوله: ﴿بَلْ يَداهُ مَبْسوطَتانِ﴾[3] كناية عن سعة جوده وكرمه جدّاً[4].

خامسها: قصد الاختصار كالكناية عن ألفاظ متعددة بلفظ فعل؛ نحو: ﴿وَلَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلونَ﴾[5]، ﴿فإِنْ لَمْ تَفْعَلوا ولَنْ تَفْعَلوا﴾[6]؛ أي: فإن لم تأتوا بسورة من مثله.

سادسها: التنبيه على مصيره؛ نحو: ﴿تَبَّتْ يَدا أَبي لَهَبٍ﴾[7]؛ أي:

---

(١) سورة الممتحنة: ١٣.

(٢) سورة الزخرف: ١٨.

(٣) سورة المائدة: ٦٤.

(٤) إذا أريد بهٰذه العبارة نفي صفة اليد عن الله تعالى وأن قوله عز وجل: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ ليس على ظاهره؛ إذا أريد هٰذا؛ فهو معنى باطل مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة من إثبات صفة (اليد) لله سبحانه حقيقة بلا تكييف أو تمثيل أو تحريف: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾، أما إذا أثبت المعنى الذي عليه أهل السنة والجماعة، وقال: فيه دلالة وكناية عن سعة جوده وكرمه سبحانه؛ فهٰذا معنى صحيح، لا غبار عليه، والله أعلم.

(٥) سورة المائدة: ٧٩.

(٦) سورة البقرة: ٢٤.

(٧) سورة تبت: ١.

جهنمي مصيره إلى اللهب. ﴿حمَّـالَةَ الحَطَبِ . في جِيدِها حَبْلٌ﴾[1]؛ أي: نمامة مصيرها أن تكون حطباً لجهنم في جيدها غلٌّ.

قال بدر الدين بن مالك في «المصباح»: إنما يعدل عن الصرائح إلى الكناية بنكتة؛ كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف، أو مقدار حاله، أو القصد إلى المدح أو الذم، أو الاختصار، أو الستر، أو الصيانة، أو التعمية والإلغاز، والتعبير عن الصعب بالسهل، وعن المعنى القبيح باللفظ الحسن.

* **تذنيب:**

من أنواع البديع التي تشبه الكناية: الإرداف.

وهو أن يريد المتكلم معنى ولا يعبِّر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه؛ كقوله تعالى: ﴿وقُضِي الأمْرُ﴾[2]، والأصل: وهلك من قضى الله هلاكـه ونجـا من قضى الله نجـاته، وعدل عن ذٰلك إلى لفظ الإرداف؛ لما فيه من الإيجاز والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمر آمر مطاع وقضاء من لا يرد قضاؤه، والأمر يستلزم آمراً، فقضاؤه يدل على قدرة الآمر به وقهره، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه يحضَّان على طاعة الأمر، ولا يحصل ذٰلك كله في اللفظ الخاص.

وكذا قوله: ﴿واسْتَوَتْ عَلى الجُودِيِّ﴾[3]: حقيقة ذٰلك: جلست، فعدل عن اللفظ الخاص المعنى إلى مرادفه؛ لما في الاستواء من الإشعار بجلوس متمكن لا زيغ فيه ولا ميل، وهٰذا لا يحصل من لفظ الجلوس.

---

(١) سورة تبت: ٤ ـ ٥.

(٢) سورة هود: ٤٤.

(٣) سورة هود: ٤٤.

وكـذا: ﴿فِيهِنَّ قَاصِـرَاتُ الـطَّرْفِ﴾[1]: الأصل: عفيفات، وعدل عنه للدلالة على أنهن مع العفة لا تطمح أعينُهن إلى غير أزواجهن، ولا يشتهين غيرهم، ولا يؤخذ ذٰلك من لفظ العفة.

قال بعضهم: والفرق بين الكناية والإرداف: أن الكناية انتقال من لازم إلى ملزوم، والإرداف من مذكور إلى متروك.

فصلٌ

للناس في الفرق بين الكناية والتعريض عبارات متقاربة:

فقـال الـزمخشـري: الكنـاية: ذكـر الشيء بغير لفـظه المـوضوع له، والتعريض: أن تذكر شيئاً يدل به على شيء لم تذكره.

وقـال ابن الأثير: الكناية: ما دل على معنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما، والتعريض: اللفظ الدّال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي؛ كقول من يتوقع صلة: والله إني محتاج؛ فإنه تعـريض بالطلب مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً، وإنما فُهِم من عرض اللفظ؛ أي: جانبه.

وقال السبكي في كتاب «الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض»: الكناية لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى، فهي بحسب استعمال اللفظ في المعنى حقيقة، والتجوُّز في إرادة إفادة ما لم يوضع له. وقد لا يُراد بها المعنى، بل يعبَّر بالمَلزوم عن اللازم، وهي حينئذ مجاز، ومن أمثلته: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّاً﴾[2]؛ فإنه لم يقصد إفادة ذٰلك؛ لأنه معلوم، بل إفادة لازمه، وهو

(1) سورة الرحمٰن: ٥٦.

(2) سورة التوبة: ٨١.

أنهم يَرِدُونها ويجدون حرَّها إن لم يجاهدوا.

وأمَّا التعريض؛ فهو لفظ استعمل في معناه للتلويح بغيره؛ نحو: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هٰذا﴾[1]؛ نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتَّخذة آلهة، كأنه غضب أن تعبد الصغار معه؛ تلويحاً لعابديها بأنها لا تصلح أن تكون آلهة؛ لما يعلمون إذا نظروا بعقولهم من عجز كبيرها عن ذٰلك الفعل، والإلٰه لا يكون عاجزاً، فهو حقيقة أبداً.

وقال السكاكي: التعريض ما سيق لأجل موصوف غير مذكور، ومنه أن يخاطب واحدٌ ويراد غيره، وسمِّي به؛ لأنه أميل الكلام إلى جانب مشاراً به إلى آخر، يقال: نظرت إليه بعرْض وجهه؛ أي: جانبه.

قال الطيبي: وذٰلك يفعل إما لتنويه جانب الموصوف، ومنه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجاتٍ﴾[2]؛ أي: محمداً ﷺ؛ إعلاءً لقدره؛ أي: أنه العلم الذي لا يشتبه.

وإما لتلطُّفٍ به واحتراز عن المخاشنة؛ نحو: ﴿وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذي فَطَرَني﴾[3]؛ أي: وما لكم لا تعبدون؛ بدليل قوله: ﴿وإليهِ تُرْجَعُونَ﴾[4]، وكذا قوله: ﴿أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾[5]، ووجه حسنِه إسماع من يُقصَد خطابه الحق على وجه يمنع غضبه إذ لم يصرِّح بنسبته للباطل، والإعانة على قبوله إذ لم يُرِدْ له إلا ما أراده لنفسه.

---

(١) سورة الأنبياء: ٦٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٣) سورة يٓس: ٢٢.

(٤) سورة يٓس: ٢٢.

(٥) سورة يٓس: ٢٣.

وإما لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[1]: خوطب النبي ﷺ وأُريد غيره؛ لاستحالة الشرك عليه شرعاً.

وإمّا للذّمِّ؛ نحو: ﴿إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولو الأَلْبابِ﴾[2]؛ فإنه تعريض لذم الكفار، وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وإمّا للإهانة والتوبيخ؛ نحو: ﴿وإذا المَوءودَةُ سُئِلَتْ . بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾[3]؛ فإن سؤالها لإهانة قاتلها وتوبيخه.

وقال السبكي: التعريض قسمان: قسم يُراد به معناه الحقيقي ويشار به إلى المعنى الآخر المقصود كما تقدَّم، وقسم لا يراد به، بل يُضرَب مثلاً للمعنى الذي هو مقصود التعريض؛ كقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبيرُهُمْ هٰذا﴾[4].

○○○○○

---

(١) سورة الزمر: ٦٥.

(٢) سورة الرعد: ١٩.

(٣) سورة التكوير: ٨ - ٩.

(٤) سورة الأنبياء: ٦٣.

النوع الرابع والستون*

في بدائع القرآن

أفرده بالتصنيف ابن أبي الإصبع، فأورد فيه نحو مئة نوع، [تُكُلِّمَ عن أغلبها في الأنواع التالية:

نـوع الحقيقة والمجاز، نوع الإيجاز والإطناب، نوع جدل القرآن، نوع فواصل القرآن، نوع المناسبات، نوعي الفواتح والخواتم، ونوع الخبر والإنشاء.]

[قال السيوطي:] وها أنا أورد الباقي مع زوائـد ونفائس لا توجد مجموعة في غير هٰذا الكتاب.

ـ **الإيهام ويدعى التورية**(١): أن يذكر لفظ له معنيان، إما بالاشتراك أو التواطؤ أو الحقيقة أو المجاز، أحدها قريب والآخر بعيد، ويقصد البعيد ويوري عنه بالقريب، فيتوهمه السامع من أوَّل وهلة.

ـ **الاستخدام**: هو والتورية أشرف أنواع البديع، وهما سيّان، بل فضَّله

---

* هو النوع الثامن والخمسون على ترتيب السيوطي.

(١) الصواب أنه لا تورية في القرآن؛ كما حقق ذٰلك د. محمد جابر فياض في رسالة له بعنوان: «التورية وخلو القرآن الكريم منها»، طبع دار المنارة، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

بعضهم عليها، ولهم فيها عبارتان:

إحداهما: أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر؛ مراداً به أحد معانيه، ثم يؤتى بضميره مراداً به المعنى الآخر، وهٰذه طريقة السكاكي وأتباعه.

والأخرى: أن يؤتى بلفظ مشترك، ثم بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخر الآخر، وهٰذه طريقة بدر الدين ابن جماعة في «المصباح»، ومشى عليه ابن أبي الإصبع، ومثّله بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتابٌ﴾[1] الآية، فلفظ كتاب: يحتمل الأمد المحتوم والكتاب المكتوب، فلفظ (أجل) يخدم المعنى الأول، و (يمحو) يخدم المعنى الثاني.

[قال السيوطي:] ومثال الاستخدام على طريقة السكاكي: قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طِيْنٍ﴾[2]؛ فإن المراد به آدم، ثم أعاد عليه الضمير مراداً به ولده، فقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْناهُ في قَرارٍ مَكينٍ﴾[2].

ـ **الالتفات**: نقل الكلام من أسلوب إلى آخر؛ أعني: من التكلم أو الخطاب إلى الغيبة إلى آخر منها بعد التعبير بالأول، هٰذا هو المشهور.

وقال السكاكي: إما ذٰلك، أو التعبير بأحدهما فيما حقه التعبير بغيره.

وله فوائد؛ منها: تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الضجر والملال لما جبلت عليه النفوس من حب التنقلات، والسلامة من الاستمرار على منوال واحد.

هٰذه هي فائدته العامة، ويختص كل موضع بنكت ولطائف باختلاف محلّه.

---

(١) سورة الرعد: ٣٨.

(٢) سورة المؤمنون: ١٢ ـ ١٣.

مثاله من التكلم إلى الخطاب ـ ووجهه حثّ السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه وأعطاه فضل عناية تختص بالمواجهة ـ: قوله تعالى: ﴿وأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ . وأَنْ أَقِيموا الصَّلاةَ﴾[1].

ومثاله من المتكلم إلى الغيبة ـ ووجهه أن يفهم السامع أن هٰذا نمط المتكلم وقصده من السامع حضر أو غاب، وأنه ليس في كلامه ممَّن يتلوَّن ويتوجَّه ويبدي في الغيبة خلاف ما يبديه في الحضور ـ: قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبيناً . لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ﴾[2]، والأصل: لنغفر لك.

ومثاله من الخطاب إلى التكلم لم يقع في القرآن.

ومثاله من الخطاب إلى الغيبة: ﴿حتَّى إذا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾[3]، والأصل: بكم، ونكتة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم: التعجب من كفرهم وفعلهم، إذ لو استمر على خطابهم؛ لفاتت تلك الفائدة [وقيل غير ذٰلك].

ومثاله من الغيبة إلى التكلم: ﴿اللهُ الَّذي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحاباً فَسُقْناهُ﴾[4]، وفائدته في هٰذه [الآية] وأمثالها التنبيه على التخصيص بالقدرة، وأنه لا يدخل تحت قدرة أحد. قاله الزمخشري.

ومثاله من الغيبة إلى الخطاب: ﴿وقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلَداً . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً﴾[5]. ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة: ﴿الحمدُ للهِ رَبِّ

---

(١) سورة الأنعام: ٧١ ـ ٧٢.

(٢) سورة الفتح: ١ ـ ٢.

(٣) سورة يونس: ٢٢.

(٤) سورة الروم: ٤٨.

(٥) سورة مريم: ٨٩.

﴿العَالَمينَ﴾ إلى قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[1] بالغائب، ثم بالخطاب في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَستَعينُ﴾[2].

* **تنبيهات:**

الأول: شرط الالتفات أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقل عنه، وإلا يلزم عليه أن يكون في (أنت صديقي) التفات.

الثاني: شرطه أيضاً أن يكون في جملتين، صرَّح به صاحب «الكشاف» وغيره، وإلا يلزم عليه أن يكون نوعاً غريباً.

الثالث: ذكر التنوخي في «الأقصى القريب» وابن الأثير وغيرهما نوعاً غريباً من الالتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه؛ كقوله: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بعد ﴿أَنْعَمْتَ﴾؛ فإن المعنى: غير الذين غضبت عليهم، وتوقف فيه صاحب «عروس الأفراح».

الرابع: قال ابن أبي الأصبغ: جاء في القرآن من الالتفات قسم غريب جدّاً، لم أظفر في الشعر بمثاله، وهو أن يقدِّم المتكلم في كلامه مذكورين مرتين، ثم يخبر عن الأول منهما، وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني، ثم يعود إلى الإخبار عن الأول؛ كقوله: ﴿إِنَّ الإِنْسانَ لِرَبِّهِ لَكَنودٌ . وإِنَّهُ عَلى ذٰلكَ لَشَهيدٌ﴾[3]؛ انصرف عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه تعالى، ثم قال منصرفاً عن الإخبار عن ربه تعالى إلى الإخبار عن الإنسان: ﴿وإِنَّهُ لِحُبِّ الخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[3]. قال: وهٰذا يحسن أن يسمَّى التفات الضمائر.

---

(١) سورة الفاتحة: ٤.

(٢) سورة الفاتحة: ٥.

(٣) سورة العاديات: ٦ ـ ٧.

الخامس: يقرب من الالتفات، نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر، ذكره التنوخي وابن الأثير، وهو ستة أقسام أيضاً:

من الواحد إلى الاثنين؛ مثاله: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنا لِتَلْفِتَنا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آباءَنَا وتَكُونَ لَكُما الكِبْرِيَاءُ في الأَرْضِ﴾[1].

من [الواحد] إلى الجمع: ﴿يَا أَيُّها النَّبِيُّ إذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ﴾[2].

ومن الاثنين إلى الواحد: ﴿فَمَنْ رَبُّكُما يا مُوسى﴾[3].

ومن [الاثنين] إلى الجمع: ﴿وأَوْحَيْنا إلى مُوسى وأَخيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُما بِمِصْرَ بُيوتاً واجْعَلُوا بُيوتَكُمْ قِبْلَةً﴾[4].

ومن الجمع إلى الواحد: ﴿وأَقِيمُوا الصَّلاةَ وبَشِّرِ المُؤمِنينَ﴾[4].

ومن [الجمع] إلى الاثنين: ﴿يَا مَعْشَرَ الجِنِّ والإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ﴾[5] إلى قوله: ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾[5].

السادس: ويقرب منه أيضاً: الانتقال من الماضي أو المضارع أو الأمر إلى آخر؛ مثاله من المضارع إلى الماضي: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ فَفَزِعَ﴾[6].

ـ **الاطراد**: هو أن يذكر المتكلم أسماء آباء الممدوح مرتَّبة على حكم ترتيبها في الولادة.

---

(١) سورة يونس: ٧٨.

(٢) سورة الطلاق: ١.

(٣) سورة طٰه: ٤٩.

(٤) سورة يونس: ٨٧.

(٥) سورة الرحمٰن: ٣٣ ـ ٣٤.

(٦) سورة النمل: ٨٧.

قال ابن أبي الإصبع: ومنه في القرآن قوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿واتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبائي إبْراهيمَ وإسْحاقَ ويَعْقُوبَ﴾(١)؛ قال: وإنَّما لم يأت به على الترتيب المألوف؛ لأنه لم يرد هنا مجرّد ذكر الآباء، وإنما ذكرهم ليذكر ملَّتهم التي اتبعها، فبدأ بصاحب الملة، ثم بمَن أخذها عنه، أولاً فأولاً، على الترتيب.

ـ **الانسجام**: أن يكون الكلام لخلوه من الانعقاد منحدراً كتحدُّر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقَّة، والقرآن كله كذٰلك.

قال أهل البديع: وإذا قوي الانسجام في النثر؛ جاءت قراءته موزونة بلا قصد؛ لقوة انسجامه، ومن ذٰلك ما وقع في القرآن موزوناً.

فمنه من بحر الطويل: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤمِنْ ومَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾(٢).

ومن الكامل: ﴿واللهُ يَهْدِي مَنْ يَشاءُ إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ﴾(٣).

ـ **الإدماج**: هو أن يدمج المتكلم غرضاً في غرض، أو بديعاً في بديع، بحيث لا يظهر في الكلام إلا أحد الغرضين أو أحد البديعين؛ كقوله تعالى: ﴿لَهُ الحَمْدُ في الأولى والآخِرَةِ﴾(٤).

[قال السيوطي:] في هٰذه الآية إدماج غرض في غرض؛ فإن الغرض منها تفرُّده تعالى بوصف الحمد، وأدمج فيه الإشارة إلى البعث والجزاء.

---

(١) سورة يوسف: ٣٨.

(٢) سورة الكهف: ٢٩.

(٣) سورة البقرة: ٢١٣.

(٤) سورة القصص: ٨٠.

ـ **الافتنـان**: هو الإتيان في كلام بفنَّين مختلفين؛ كالجمع بين الهناء والعـزاء، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّـذينَ اتَّقَـوْا [ونَـذَرُ الـظَّالِمينَ فيها جِثِيّاً]﴾[1]، أو الجمع بين الفخر والتعزية؛ كما في قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْها فانٍ . ويَبْقى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الجَلالِ والإِكْرامِ﴾[2].

ـ **الاقتدار**: هو أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدَّة صور؛ اقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض.

قال ابن أبي الأصبغ: وعلى هٰذا أتت جميع قصص القرآن.

ـ **ائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلافه مع المعنى**:

الأول: أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضاً؛ بأن يقرن الغريب بمثله والمتداول بمثله؛ رعاية لحسن الجوار والمناسبة؛ كقوله تعالى: ﴿تاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً﴾[3]، فأتى بأغرب ألفاظ القسم ﴿تاللهِ﴾، وأغرب صيغ الأفعـال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، ﴿تَفْتَأُ﴾، وبأغرب ألفاظ الهلاك ﴿حَرَضاً﴾. ولما أراد غير ذٰلك؛ قال: ﴿وأَقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أَيْمانِهِمْ﴾[4]، فأتى بجميع الألفاظ متداولة لا غرابة فيها.

والثاني: أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد، فإن كان فخماً كانت ألفاظه فخمة، أوْ جزلاً فجزلة، أو غريباً فغريبة، أو متداولاً فمتداولة، أو متوسطاً بين الغرابة والاستعمال فكذٰلك؛ كقوله: ﴿فَكُبْكِبُوا فيها﴾[5]؛ فهو أبلغ

---

(1) سورة مريم: ٧٢.

(2) سورة الرحمٰن: ٢٧.

(3) سورة يوسف: ٨٥.

(4) سورة الأنعام: ١٠٩.

(5) سورة الشعراء: ٦٤.

من (كبوا)؛ للإشارة إلى أنهم يُكبون كبّاً عنيفاً فظيعاً، وقوله: ﴿لَها مَا كَسَبَتْ وعَلَيْهـا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[1] أتى بلفظ (الاكتسـاب) المشعر بالكلفة والمبالغة في جانب السيئة لثقلها.

ـ **الاستدراك والاستثناء**: شرط كونهما من البديع أن يتضمنا ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدلُّ عليه المعنى اللغوي.

مثـال الاستـدراك: ﴿قَـالَتِ الأعْـرَابُ آمَنّـا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُـوا ولٰكِنْ قُولُـوا أَسْلَمْنا﴾[2]؛ فإنه لو اقتصر على قوله: ﴿لَمْ تُؤمِنوا﴾؛ لكان منفّراً لهم؛ لأنهم ظنُّوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيماناً، فأوجبت البلاغة ذكر الاستدراك؛ ليعلم أن الإيمان موافقةُ القلبِ اللسانَ، وإن انفرد اللسان بذٰلك يسمَّى إسلاماً ولا يسمَّى إيمـانـاً، وزاد ذٰلـك إيضـاحـاً بقـولـه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِسْلَامُ في قُلوبِكُمْ﴾، فلما تضمَّن الاستدراك إيضاح ما عليه ظاهر الكلام من الأشكال؛ عُدَّ من المحاسنِ.

ومثـال الاستثنـاء: ﴿فَلَبِثَ فيهِمْ أَلْفَ سَنَـةٍ إلاَّ خَمْسِينَ عَاماً﴾[3]؛ فإن الإخبار عن هٰذه المدة بهٰذه الصيغة يمهِّد عذر نوح في دعائه على قومه بدعوة أهلكتهم عن آخرهم، إذ لو قيل: فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً؛ لم يكن فيه من التهويل ما في الأوَّل؛ لأنَّ لفظ (الألف) في الأول أول ما يطرق السمع فيشتغل بها عن سماع بقية الكلام، وإذا جاء الاستثناء لم يبق له بعد ما تقدَّمه وقع يزيل ما حصل عنده من ذكر الألف.

ـ **الاقتصاص**: ذكره ابن فارس، وهو أن يكون كل كلام في سورة مقتصاً

---

(1) سورة البقرة: ٢٨٦.

(2) سورة الحجرات: ١٤.

(3) سورة العنكبوت: ٢٧.

من كلام في سورة أخرى أو في تلك السورة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ المُحْضَرِينَ﴾[1] مأخوذ من قوله: ﴿أُولٰئِكَ فِي العَذابِ مُحْضَرونَ﴾[2].

ـ **الإبدال**: هو إقامة بعض الحروف مقام بعض، وجعل منه ابن فارس: ﴿فانْفَلَقَ﴾[3]؛ أي: انفرق، ولهذا قال: ﴿فَكانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾[3]، فالراء واللام متعاقبتان.

ـ **تأكيد المدح بما يشبه الذم**: قال ابن أبي الإصبع: هو في غاية العزة في القرآن.

[قال السيوطي:] [منه] قوله تعالى: ﴿الَّذينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولوا رَبُّنَا اللهُ﴾[4]؛ فإن ظاهر الاستثناء أن ما بعده حقٌّ يقتضي الإخراج، فلما كان صفة مدح يقتضي الإكرام لا الإخراج؛ كان تأكيداً للمدح بما يشبه الذم.

ـ **التفويف**: هو إتيان المتكلم بمعان شتى من المدح والوصف وغير ذٰلك من الفنون، كل فنٍّ في جملة منفصلة عن أختها، مع تساوي الجمل في الزِّنة، وتكون في الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة.

[مثاله] من الطويلة: ﴿الَّذي خَلَقَني فَهُوَ يَهْدِين . والَّذي هُوَ يُطْعِمُني ويَسْقِينِ . وإذا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ . والَّذي يُميتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾[5].

---

(١) سورة الصافات: ٥٧.

(٢) سورة سبأ: ٣٦.

(٣) سورة الشعراء: ٦٣.

(٤) سورة الحج: ٤٠.

(٥) سورة الشعراء: ٧٨.

قال ابن أبي الإصبع: ولم يأت المركب من القصيرة في القرآن.

ـ **التقسيم**: هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة، لا الممكنة عقلاً؛ نحو: ﴿هُوَ الَّذي يُريكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾[1]، إذ ليس في رؤية البرق إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار، ولا ثالث لهٰذين القسمين.

ـ **التدبيج**: هو أنْ يذكر المتكلم ألواناً يقصد التورية بها والكناية.

قال ابن أبي الإصبع: كقوله تعالى: ﴿ومِنَ الجِبالِ جُدَدٌ بِيضٌ وحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُها وغَرابِيبُ سُودٌ﴾[2].

قال: المراد بذٰلك ـ والله أعلم ـ الكناية عن المشتبه والواضح من الطرق؛ لأن الجادة البيضاء هي الطريق التي كثر السلوك عليها جدّاً، وهي أوضح الطرق وأبينها، ودونها الحمراء، ودون الحمراء السوداء؛ كأنها في الخفاء والالتباس ضد البيضاء في الظهور والوضوح، ولما كانت هٰذه الألوان الثلاثة في الظهور للعين طرفين وواسطة؛ فالطرف الأعلى في الظهور والبياض، والطرف الأدنى في الخفاء والسواد، والأحمر بينهما على وضع الألوان في التركيب، وكانت ألوان الجبال لا تخرج عن هٰذه الألوان الثلاثة، والهداية بكل علم نصب للهداية، منقسمة هٰذه القسمة، أتت الآية الكريمة منقسمة كذٰلك، فحصل فيها التدبيج وصحة التقسيم.

ـ **التَّنكيت**: هو أن يقصد المتكلم إلى شيء بالذكر دون غيره مما يسدُّ مسدَّه؛ لأجل نكتة في المذكور ترجِّح مجيئه على سواه؛ كقوله تعالى: ﴿وأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾[3]، خصَّ الشِّعرى بالذكر دون غيرها من النجوم ـ وهو تعالى

---

(1) سورة الرعد: ١٢.

(2) سورة فاطر: ٢٧.

(3) سورة النجم: ٤٩.

ربُّ كلِّ شيء ـ؛ لأن العرب كان ظهر فيهم رجل يُعرف بابن أبي كبشة عبدالشعرى، ودعا خلقاً إلى عبادتها، فأنزل الله تعالى: ﴿وأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرى﴾ التي ادَّعيت فيها الرُّبوبية.

ـ **التجريد**: هو أن يُنْتَزَع من أمر ذي صفة آخر مثله؛ مبالغة في كمالها؛ نحو: مررتُ بالرجل الكريم والنسمة المباركة، جرَّدوا من الرجل الكريم آخر مثله متصفاً بصفة البركة وعطفوه عليه؛ كأنه غيره، وهو هو.

ومن أمثلته في القرآن: ﴿لَهُمْ فِيها دَارُ الخُلْدِ﴾[1]، ليس المعنى أن الجنة فيها دار الخلد وغير دار الخلد، بل هي نفسها دار الخلد، فكأنه جرَّد من الدار داراً.

ـ **التعديد**: هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، وأكثر ما يوجد في الصفات؛ كقوله: ﴿هُوَ اللهُ الَّذي لاَ إِلَهَ إلاَّ هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلامُ المُؤمِنُ المُهَيْمِنُ العَزيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ﴾[2].

ـ **الترتيب**: هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها في الخلقة الطبيعية، ولا يدخل وصفاً زائداً، ومثله عبدالباقي اليمني بقوله: ﴿هُوَ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُم طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونوا شُيوخاً﴾[3].

ـ **الترقِّي والتدلِّي**: في نوع التقديم والتأخير.

ـ **التَّضمين**: يطلق على أشياء:

---

(1) سورة فصلت: ٢٨.

(2) سورة الحشر: ٢٣.

(3) سورة فاطر: ٦٧.

أحدها: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه، وهو من نوع المجاز.

الثاني: حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه، وهو من نوع الإيجاز.

الثالث: تعلُّق ما بعد الفاصلة بها، وهو من نوع الفواصل.

الرابع: إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى أو ترتيب النظم، وهٰذا هو النوع البديعي؛ كإيداع حكايات المخلوقين في القرآن؛ كقوله تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فيها مَنْ يُفْسِدُ فيها﴾[1].

ـ **الجناس**: هو تشابه اللفظين في اللفظ.

قال في «كنز البراعة»: وفائدته الميل إلى الإصغاء إليه؛ فإن مناسبة الألفاظ تحدث ميلاً وإصغاء إليها، ولأن اللفظ المشترك إذا حمل على معنى ثم جاء والمراد به آخر؛ كان للنفس تشوُّق إليها.

وأنواع الجناس كثيرة.

مثاله: ﴿والَّذي هُوَ يُطْعِمُني ويَسْقينِ . وإذا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفينِ﴾[2]، والجناس في (يسقين) و(يشفين) ـ ويسمى جناس الخط ـ؛ بأن تختلف الحروف في النقط.

* **تنبيه**:

لكون الجناس من المحاسن اللفظية لا المعنوية تُرِك عند قوَّة المعنى؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤمِنٍ لَنا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[3]؛ قيل: ما الحكمة في

---

(1) سورة البقرة: ٣٠.

(2) سورة الشعراء: ٧٩ ـ ٨٠.

(3) سورة يوسف: ١٧.

كونـه لم يقـل: (ومـا أنت بمصـدِّق)؛ فإنـه يؤدِّي معناه مع رعاية التجنيس. وأجيب: بأن في ﴿مؤمن لنـا﴾ من المعنى ما ليس في (مصدِّق)؛ لأن معنى قولـك: (فـلان مصـدِّق لي): قال لي: صدقت، وأمـا (مؤمن)؛ فمعنـاه مع التصديق إعطاء الأمن، ومقصودهم التصديق وزيادة، وهو طلب الأمن، فلذلك عبَّر به.

ـ **الجمع**: هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعددة في حكم؛ كقوله تعالى: ﴿المَالُ والبَنُونَ زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيا﴾[1]، جمع المال والبنون في الزينة.

ـ **الجمـع والتفريق**: هو أن تدخل شيئين في معنى وتفرِّق بين جهتي الإدخـال، وجعل منه الطيبي قوله: ﴿اللهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِها. . .﴾[2] الآية؛ جمـع النفسين في حكم التـوفي، ثم فرق بين جهتي التـوفي بالحكم بالإمسـاك والإرسـال؛ أي: الله يتـوفى بالإمساك والإرسال؛ أي: الله يتوفى الأنفس التي تقبض والتي لم تقبض، فيمسك الأولى ويرسل الأخرى.

ـ **الجمـع والتقسيم**: وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنا الكِتابَ الَّذينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ومِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ومِنْهُمْ سَابِقٌ بالخَيْراتِ﴾[3].

ـ **الجمع مع التفريق والتقسيم**: كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تُكَلَّمُ نَفْسٌ إلَّا بِإذْنِـهِ﴾؛ لأنها معنى، إذ النكرة في سياق النفي تعم، والتفريق في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وسَعيدٌ﴾[4]، والتقسيم في قوله: ﴿أَمَّا الَّذينَ سُعِدُوا﴾.

---

(١) سورة الكهف: ٤٦.

(٢) سورة الزمر: ٤٢.

(٣) سورة فاطر: ٣٢.

(٤) سورة هود: ١٠٥ ـ ١٠٨ وما بعدها.

ـ **جمع المؤتلف والمختلف**: هو أن يريد التسوية بين ممدوحين، فيأتي بمعان مؤتلفة في مدحهما، ويروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا ينقص الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعان تخالف معنى التسوية؛ كقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ...﴾[1] الآية؛ سوّى في الحكم والعلم وزاد فضل سليمان بالفهم.

ـ **حسن النسق**: هو أن يأتي المتكلم بكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسناً بحيث إذا أفردت كل جملة منه قامت بنفسها واستقل معناها بلفظها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ...﴾[2] الآية؛ فإن جُمَلَه معطوف بعضها على بعضها بواو النسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة.

ـ **عتاب المرء نفسه**: منه: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي...﴾ الآيات[3].

ـ **العكس**: هو أن يُؤتى بكلام يقدَّم فيه جزء ويؤخر جزء، ثم يقدَّم المؤخَّر ويؤخَّر المقدَّم؛ كقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾[4].

ـ **العنوان**: قال ابن أبي الإصبع: هو أن يأخذ المتكلم في غرض، فيأتي لقصد تكميله وتأكيده بأمثلة في ألفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدِّمة وقصص سالفة، ومنه نوع عظيم جدّاً، وهو عنوان العلوم؛ بأن يذكر في الكلام ألفاظاً تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لها؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ

(١) سورة الأنبياء: ٧٨.

(٢) سورة هود: ٤٤.

(٣) سورة هود: ٢٧.

(٤) سورة الممتحنة: ١٠.

السَّمـاوات والأرْضِ . . . ﴾[1] الآيات، فيهـا عنوان علم الكلام وعلم الجدل وعلم الهيئة.

ـ **الفرائد**: هو مختص بالفصاحة دون البلاغة؛ لأنه الإتيان بلفظة تتنزَّل منزلة الفريدة من العقد ـ وهي الجوهرة التي لا نظير لها ـ تدلُّ على عظم فصاحة هٰذا الكلام، وقوَّة عارضته، وجزالة منطقه، وأصالة عربيَّته؛ بحيث لو أسقطت من الكـلام؛ عزَّت على الفصحـاء غرابتهـا، منه لفظ (حَصْحَصَ) في قوله: ﴿الآنَ حَصْحَصَ الحَقُّ﴾[2].

ـ **القسم**: هو أن يريد المتكلم الحلف على شيء، فيحلف بما يكون فيه فخر له، أو تعظيم لشأنه، أو تنويه لقدره، أو ذمٌّ لغيره، أو جارياً مجرى الغزل والترفق، أو خارجاً مخرج الموعظة والزهد؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّماءِ والأرْضِ إنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَمـا أنَّكُمْ تَنْـطِقـونَ﴾[3]: أقسم سبحـانه وتعالى بقسم يوجب الفخر؛ لتضمنه التمدُّح بأعظم قدرة وأجل عظمة.

ـ **اللَّفُّ والنشر**: هو أن يذكر شيئان أو أشياء؛ إما تفصيلاً بالنص على كل واحد، أو إجمالاً بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدِّد، ثم يذكر أشياء على عدد ذٰلك كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، ويفوِّض إلى عقل السامع رد كل واحد إلى ما يليق به.

مثـالـه: ﴿جَعَلَ لكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ ولِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾[4]، فالسكون راجع إلى الليل، والابتغاء راجع إلى النهار، وهو لفٌّ ونشر تفصيليٌّ.

---

(1) سورة الأنعام: ٥٧.

(2) سورة يوسف: ٥١.

(3) سورة الذاريات: ٢٣.

(4) سورة القصص: ٧٣.

ـ **المُشـاكلة**: ذكـر الشيء بلفظ غيره؛ لوقـوعـه في صحبته تحقيقاً أو تقريراً؛ كقوله: ﴿وجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها﴾[1]، فجعل جزاء السيئة سيئةً مشاكِلَة؛ لأن الجزاء حقٌّ لا يوصف بأنه سيئة.

ـ **المـزاوجـة**: أن يزاوج بين معنيين في الشـرط أو الجزاء أو ما جرى مجراهما، ومنه في القرآن: ﴿آتَيْنَاهُ آياتِنا فانْسَلَخَ مِنْها فأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكانَ مِنَ الغَاوِينَ﴾[2].

ـ **المبالغة**: أن يذكر المتكلم وصفاً فيزيد فيه حتى يكون أبلغ من المعنى الـذي قصده، وهو ضربان: مبالغة بالوصف؛ بأن يخرج إلى حدِّ الاستعارة، ومنـه: ﴿يَكَـادُ زَيْتُها يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[3]، ومبالغة بالصيغة، وصيغة المبـالغة: (فعلان)؛ كالرحمٰن، و(فعليل)؛ كالرحيم، و(فعَّال)؛ كالتَّوَّاب، و(فعــول)؛ كغفـور، و(فَعِـل)؛ كحـذر، و(فُعـال) بالتخفيف؛ كعُجـاب، و(فُعَل)؛ كلُبَد، و(فُعْلى)؛ كالحسنى.

*** فائدة [حول المبالغة في صفات الله]**[4]:

قال الزركشي في «البرهان»: التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان:

أحدهما: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل.

والثاني: بحسب تعدُّد المفعولات، ولا شك أن تعدُّدها لا يوجب للفعل

---

(١) سورة الشورى: ٤٠.

(٢) سورة الأعراف: ١٧٥.

(٣) سورة النور: ٣٥.

(٤) انظر البحث الذي كتبه د. عبدالعظيم المطعني بعنوان (أسس بلاغية تطبيقها على البيان القرآني محظور مثل المبالغة والسجع)، نشره ضمن كتابه «من قضايا البلاغة والنقد» (ص ١٣٢ ـ ١٦٠).

زيادة، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعدِّدين، وعلى هٰذا القسم تنزّل صفاته تعالى، ويرتفع الإشكال.

ـ **المطابقة**: وتسمَّى الطباق، الجمع بين متضادين في الجملة، وهو قسمان: حقيقي ومجازي، والثاني يسمَّى التكافؤ، وكلٌّ منهما إما لفظي أو معنوي، وإما طباق إيجاب أو سلب، ومن أمثلة ذٰلك: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قليلاً وَلْيَبْكُوا كَثيراً﴾[1]: الطباق بين ﴿فَلْيَضْحَكُوا﴾، ﴿وَلْيَبْكُوا﴾.

ـ **الموارية**[2]: براء مهملة وباء موحَّدة: أن يقول المتكلم قولاً يتضمَّن ما يُنْكَر عليه، فإذا حصل الإنكار؛ استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخلَّص به: إما بتحريف كلمة، أو تصحيفها، أو زيادة، أو نقص.

قال ابن أبي الإصبع: ومنه قوله تعالى حكاية عن أكبر أولاد يعقوب: ﴿ارْجِعُوا إلى أَبيكُمْ فَقُولوا يَا أَبانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾[3]؛ فإنه قرىء: ﴿إن ابنك سُرِّق﴾ ولم يسرق، فأتى بالكلام على الصحة بإبدال ضمة من فتحة وتشديد الراء وكسرتها.

ـ **المراجعة**: قال ابن أبي الإصبع: هي أن يحكي المتكلم مراجعةً من القول جرت بينه وبين مجاور له بأوجز عبارة وأعدل سبك وأعذب ألفاظ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ للنَّاسِ إِمَاماً قَالَ ومِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمينَ﴾[4].

---

(١) سورة التوبة: ٨٢.

(٢) في النفس شيء من وجود هٰذا النوع البديعي في القرآن، والمثال الذي ذكره فيه نظر، والله أعلم.

(٣) سورة يوسف: ٨١.

(٤) سورة البقرة: ١٢٤.

[قال السيوطي:] جمعت: الخبر والطلب، والإثبات والنفي، والتأكيد والحذف، والبشارة والنذارة، والوعد والوعيد.

ـ **النزاهة**: هي خلوص ألفاظ الهجاء من الفحش، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا دُعُوا إلى اللهِ ورَسُولِه لِيَحْكُمَ بينَهُمْ إذا فَريقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضونَ﴾، ثم قال: ﴿أَفِي قُلوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخافُونَ أَنْ يَحيفَ اللهُ عليهِمْ ورَسُولُهُ بل أُولٰئك هُمُ الظَّالِمونَ﴾[1].

ـ **الإبداع**: أن يشتمل الكلام على عدة ضروب من البديع.

قال ابن أبي الإصبع: ولم أر في الكلام مثل قوله تعالى: ﴿وَيَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾[2]؛ فإن فيها عشرين ضرباً من البديع وهي سبع عشرة لفظة.

○○○○○

(١) سورة النور: ٤٨ ـ ٥٠.

(٢) سورة هود: ٤٤.

النوع الخامس والستون*

في أمثال القرآن

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنا لِلنَّاسِ في هٰذا القُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الأَمْثالُ نَضْرِبُها للنَّاسِ وما يَعْقِلُها إلاَّ العالِمُونَ﴾(٢).

وأخرج البيهقي(٣) عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن القرآن نزل على خمسة أوجه: حلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال، فاعملوا

---

* هو النوع السادس والستون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الروم: ٢٧.

(٢) سورة العنكبوت: ٤٣.

(٣) أورد الألباني هٰذا الحديث في «السلسلة الضعيفة» عن أبي هريرة؛ بزيادة في أوله: «أعربوا القرآن، واتبعوا غرائبه، وغرائبه فرائضه وحدوده؛ فإن القرآن نزل على خمسة...»، وقال: ضعيف جدّاً. اهـ. «السلسلة الضعيفة» (حديث رقم ١٣٤٦).

لكن أورد في «السلسلة الصحيحة» (حديث رقم ٥٨٧) عن ابن مسعود: قال رسول الله ﷺ: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد، على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فأحلوا حلاله، وحرموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: ﴿آمنا به كل من عند ربنا﴾».

بالحلال، واجتنبوا الحرام، واتَّبعوا المحكم، وآمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال».

قال الماوردي: من أعظم علْم القرآن علم أمثاله، والناس في غفلة عنه لاشتغالهم بالأمثال وإغفالهم الممثَّلات، والمثل بلا ممثل كالفرس بلا لجام والناقة بلا زمام.

وقال غيره: قد عدَّه الشافعي مما يجب على المجتهد معرفته من علوم القرآن، فقال: ثم معرفة ما ضرب فيه من الأمثال الدَّوالِّ على طاعته، المبيِّنة لاجتناب ناهيه.

وقال الشيخ عز الدين: إنما ضرب الله الأمثال في القرآن تذكيراً ووعظاً، فما اشتمل منها على تفاوت ثواب أو على إحباط عمل أو على مدح أو ذمٍّ أو نحوه؛ فإنه يدل على الإحكام.

وقال غيره: ضرب الأمثال في القرآن يستفاد منه أمور كثيرة: التذكير، والوعظ، والحث، والزجر، والاعتبار، والتقرير، وتقريب المراد للعقل، وتصويره بصورة المحسوس؛ فإن الأمثال تصوِّر المعاني بصورة الأشخاص؛ لأنها أثبت في الأذهان؛ لاستعانة الذهن فيها بالحواس.

ومن ثمَّ كان الغرض من المثل تشبيه الخفي بالجلي، والغائب بالمشاهد.

وتأتي أمثال القرآن مشتملة على بيان بتفاوت الأجر، وعلى المدح والذم، وعلى الثواب والعقاب، وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره، وعلى تحقيق أمر أو إبطاله.

قال تعالى: ﴿وَضَرَبْنا لَكُمُ الأمْثالَ﴾[1]، فامتنَّ علينا بذٰلك لما تضمنه من الفوائد.

قال الزركشي في «البرهان»[2]: ومن حكمته تعليم البيان، وهو من خصائص هٰذه الشريعة.

قال الزمخشري: التمثيل إنما يُصار إليه؛ لكشف المعاني، وإدناء المتوهم من المشاهد، فإن كان الممثل له عظيماً؛ كان الممثَّل به مثله، وإن كان حقيراً؛ كان الممثَّل به كذٰلك.

وقال الأصبهاني: لضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء النظائر شأن ليس بالخفي في إبراز خفيات الدقائق ورفع الأستار عن الحقائق: تريك المتخيَّل في صورة المتحقِّق، والمتوهَّم في معرض المتيقَّن، والغائب كأنه مشاهَد، وفي ضرب الأمثال تنكيت للخصم الشديد الخصومة، وقمع لسَوْرة الجامع الأبي؛ فإنه يؤثر في القلوب ما لا يؤثر فيها وصف الشيء في نفسه، ولذٰلك أكثر الله تعالى في كتابه وفي سائر كتبه الأمثال، ومن سور الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال، وفشت في كلام النبي ﷺ وكلام الأنبياء والحكماء.

فصلٌ

أمثال القرآن قسمان: ظاهر مصرَّح به، وكامن لا ذكر للمثل فيه.

ــ فمن أمثلة الأول قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذي اسْتَوْقَدَ ناراً﴾[3] الآيات؛ ضرب فيها للمنافقين مثلين: مثلاً بالنار، ومثلاً بالمطر.

---

(١) سورة إبراهيم: ٤٥.

(٢) (١ / ٤٨٧).

(٣) سورة البقرة: ١٧.

أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس؛ قال: «هذا مثل ضربه الله للمنافقين، كانوا يعتزُّون بالإسلام، فيناكحهم المسلمون ويوارثونهم ويقاسمونهم الفيء، فلما ماتوا؛ سلبهم الله العز كما سلب صاحبَ النار ضوءَه ﴿وَتَرَكَهُمْ في ظُلماتٍ﴾؛ يقول: في عذاب، ﴿أو كَصَيِّبٍ﴾ هو المطر ضرب مثله في القرآن، ﴿فيهِ ظُلُماتٌ﴾: ابتلاء، ﴿ورَعْدٌ وبَرْقٌ﴾: تخويفٌ، ﴿يكادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصارَهُمْ﴾؛ يقول: يكاد محكم القرآن يدل على عورات المنافقين، ﴿كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فيهِ﴾[1]؛ يقول: كلما أصاب المنافقون في الإسلام عزّاً اطمأنُّوا، فإن أصاب الإسلام نكبة قاموا فأبوا ليرجعوا إلى الكفر؛ كقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلى حَرْفٍ﴾[2] الآية».

ـ وأمّا الكامنة؛ فقال الماوردي: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن مضارب ابن إبراهيم يقول: سمعت أبي يقول: سألت الحسين بن الفضل، فقلت: إنك تخرج أمثال العرب والعجم من القرآن، فهل تجد في كتاب الله: خير الأمور أوساطها؟ قال: نعم؛ في أربعة مواضع: قوله تعالى: ﴿لَا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوانٌ بَيْنَ ذٰلكَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿والَّذينَ إذا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا ولَمْ يَقْتُرُوا وكَانَ بينَ ذٰلكَ قَواماً﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ولاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلولَةً إلى عُنُقِكَ ولا تَبْسُطْها كُلَّ البَسْطِ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ولا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ ولاَ تُخافِتْ بِها وابْتَغِ بَيْنَ ذٰلكَ سَبيلاً﴾[6].

---

(١) سورة البقرة: ١٩ ـ ٢٠.

(٢) سورة الحج: ١١.

(٣) سورة البقرة: ٦٨.

(٤) سورة الفرقان: ٦٧.

(٥) سورة الإسراء: ٢٩.

(٦) سورة الإسراء: ١١٠.

قلتُ: فهل تجد في كتاب الله: مَن جهل شيئاً عاداه؟ قال: نعم؛ في موضعين: ﴿بَـلْ كَذَّبُوا بِالحَقِّ بِما لَمْ يُحيطُوا بعِلْمِهِ﴾[1]، و﴿إِذا لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقولونَ هٰذا إِفْكٌ قَديمٌ﴾[2].

قلتُ: فهل تجد في كتاب الله: احذر شرَّ من أحسنت إليه؟ قال: نعم؛ ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلاَّ أَنْ أَغْنَاهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[3].

قلتُ: فهـل تجـد في كتاب الله: ليس الخبر كالعيان؟ قال: في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤمِنْ قَالَ بَلى ولٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[4].

قلتُ: فهل تجد: في الحركات بركات؟ قال: في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهاجِرْ في سَبيلِ اللهِ يَجِدْ في الأَرْضِ مُراغَماً كَثيراً وسَعَةً﴾[5].

قلت: فهل تجد: كما تدين تُدان؟ قال: في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾[6].

قلتُ: فهل تجد فيه قولهم: حين تقلى تدري؟ قال: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ العَذابَ مَنْ أَضَلُّ سَبيلاً﴾[7].

قلتُ: فهل تجد فيه: لا يُلدَغ المؤمن من جحر مرتين؟ قال: ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا آمَنْتُكُمْ عَلى أَخيهِ مِنْ قَبْلُ﴾[8].

---

(١) سورة يونس: ٣٩.

(٢) سورة الأحقاف: ١١.

(٣) سورة التوبة: ٧٤.

(٤) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٥) سورة النساء: ١٠٠.

(٦) سورة النساء: ١٢٣.

(٧) سورة الفرقان: ٤٢.

(٨) سورة يوسف: ٦٤.

قلت: فهل تجد فيه: من أعان ظالماً سلط عليه؟ قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فأَنَّهُ يُضِلُّهُ ويَهْدِيهِ إلى عَذابِ السَّعيرِ﴾(١).

قلت: فهل تجد فيه قولهم: لا تلد الحية إلا حيية؟ قال: ﴿ولَا يَلِدُوا إلَّا فَاجِراً كَفَّاراً﴾(٢).

قلتُ: فهل تجد فيه: للحيطان آذان؟ قال: ﴿وفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾(٣).

قلت: فهل تجد فيه: الجاهل مرزوق والعالم محروم؟ قال: ﴿مَنْ كَانَ في الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ مَدّاً﴾(٤).

قلت: فهل تجد فيه: الحلال لا يأتيك إلا قوتاً، والحرام لا يأتيك إلا جزافاً؟ قال: ﴿إِذْ تَأْتيهِمْ حِيتانُهُمْ في يَوْمِ سَبْتِهِمْ شُرَّعاً وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لا تَأْتيهِمْ﴾(٥).

○○○○○

---

(١) سورة الحج: ٤.

(٢) سورة نوح: ٢٧.

(٣) سورة التوبة: ٤٧.

(٤) سورة مريم: ٧٥.

(٥) سورة الأعراف: ١٦٣.

النوع السادس والستون*

في أقسام القرآن

أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع :

ـ [قوله تعالى :] ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[١].

ـ ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[٢].

ـ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾[٣].

ـ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٤].

ـ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٥].

ـ ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾[٦].

ـ ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ . فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[٧].

* هو النوع السابع والستون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة يونس: ٥٣.

(٢) سورة التغابن: ٧.

(٣) سورة مريم: ٦٨.

(٤) سورة الحجر: ٩٢.

(٥) سورة النساء: ٦٥.

(٦) سورة المعارج: ٤.

(٧) سورة الذاريات: ٢٢ ـ ٢٣.

والباقي كله قسم بمخلوقاته؛ كقوله تعالى: ﴿والتِّينِ والزَّيْتُونِ﴾، ﴿والصَّافَّاتِ﴾، ﴿والشَّمْسِ﴾، ﴿واللَّيْلِ﴾، ﴿والضُّحَى﴾، ﴿فَلا أُقْسِمُ بالخُنَّسِ﴾، والقسم لا يكون إلا باسم معظَّم.

فإن قيل: كيف أقسم بالخلق وقد ورد النهي عن القسم بغير الله؟ قلنا: أُجيب عنه بأوجه:

أحدها: أنه على حذف مضاف؛ أي: ورب التين ورب الشمس، وكذا الباقي.

الثاني: أن العرب كانت تعظم هٰذه الأشياء وتقسم بها، فنزل القرآن على ما يعرفونه.

الثالث: أن الأقسام إنما تكون بما يعظِّمه المقسم أو يجله وهو فوقه، والله تعالى ليس شيء فوقه، فأقسم تارة بنفسه، وتارة بمصنوعاته؛ لأنها تدلُّ على بارىء وصانع.

والقصد بالقسم تحقيق الخبر وتوكيده، حتى جعلوا مثل: ﴿واللهُ يَشْهَدُ إنَّ المُنافِقينَ لَكَاذِبُونَ﴾(1) قسماً، وإن كان فيه إخبار بشهادة؛ لأنه لما جاء توكيداً للخبر سُمي قسماً.

وقد قيل: ما معنى القسم منه تعالى؟ فإنه إن كان لأجل المؤمن؛ فالمؤمن مصدِّق بمجرَّد الإخبار من غير قسم، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيده (!).

وأُجيب: بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتهم القسم إذا أرادت أن تؤكد أمراً.

وأجاب أبو القاسم القشيري بأن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها،

---

(1) سورة المنافقون: ١.

وذلك أن الحكم يُفْصَل باثنين: إمَّا بالشهادة، وإمَّا بالقسم، فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة، فقال: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ والمَلائِكَةُ وأُولو العِلْمِ﴾[1]، وقال: ﴿قُلْ إِيْ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[2]، وعن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى: ﴿وفِي السَّماءِ رِزْقُكُمْ ومَا تُوعَدُونَ . فَوَرَبِّ السَّماءِ والأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[3]؛ صرخ وقال: مَن ذا الذي أغضب الجليل حتى ألجأه إلى اليمين؟

قال ابن القيم[4]: اعلم أن الله سبحانه وتعالى يقسم بأمور على أمور، وإنما يقسم بنفسه المقدَّسة الموصوفة بصفاته أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته، وإقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنه من عظيم آياته.

فالقَسَم: إما على جملة خبرية، وهو الغالب؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّماءِ والأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[5]، وإما على جملة طلبية؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَمَّا كَانُوا يَعْمَلونَ﴾[6].

مع أن هٰذا القسم قد يراد به تحقيق المقسم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يُراد به تحقيق القسم، فالمقسم عليه يُراد بالقسم توكيده وتحقيقه، فلا بد أن يكون مما يحسُن فيه، وذٰلك كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها، فأما الأمور المشهورة الظاهرة؛ كالشمس، والقمر، والليل، والنهار، والسماء،

---

(١) سورة آل عمران: ١٨.

(٢) سورة يونس: ٥٣.

(٣) سورة الذاريات: ٢٢ ـ ٢٣.

(٤) «التبيان في أقسام القرآن» (ص ١ ـ ٣).

(٥) سورة الذاريات: ٢٣.

(٦) سورة الحجر: ٩٢.

والأرض؛ فهٰذه يقسم بها ولا يقسم عليها.

وما أقسم عليه الرب؛ فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسماً به، ولا ينعكس.

وهو سبحانه يذكر جواب القسم تارة، وهو الغالب، ويحذفه أخرى؛ كما يحذف جواب (لو) كثيراً للعلم به.

والقسم لما كان يكثر في الكلام؛ اختصر فصار فعل القسم يحذف ويكتفى بالباء، ثم عوض من الباء الواو في الأسماء الظاهرة، والتاء في اسم الله تعالى؛ كقوله: ﴿وتَاللهِ لأكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[1].

قال[2]: ثم هو سبحانه وتعالى يقسم على أصول الإيمان التي تجب على الخلق معرفتها، وتارة يقسم على التوحيد، وتارة يقسم على أن القرآن حق، وتارة على أن الرسول حق، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة يقسم على حال الإنسان:

فالأول: كقوله: ﴿والصَّافَّاتِ صَفّاً﴾ إلى قوله: ﴿إنَّ إِلٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾[3].

والثاني: كقوله: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمواقِعِ النُّجومِ . وإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمونَ عَظيمٌ . إنَّهُ لَقُرآنٌ كَريمٌ﴾[4].

والثالث: كقوله: ﴿يٓس . والقُرْآنِ الحَكيمِ . إنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلينَ﴾[5].

---

(١) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٢) «التبيان في أقسام القرآن» (ص ٣ ـ ٢٥) بتصرف واختصار.

(٣) سورة الصافات: ١ ـ ٤.

(٤) سورة النجم: ١ ـ ٢.

(٥) سورة يٓس: ١ ـ ٣.

﴿والنَّجْمِ إذا هَوَى ۞ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ ومَا غَوَى﴾[1] الآيات.

والرابع: كقوله: ﴿والذَّارِياتِ﴾ إلى قوله: ﴿إنَّما تُوعَدُون لَصادِقٌ ۞ وإنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾[2]، ﴿والمُرْسَلاتِ﴾ إلى قوله: ﴿إنَّما تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾[3].

والخامس: كقوله: ﴿واللَّيْلِ إذا يَغْشَى﴾ إلى قوله: ﴿إنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾[4] الآيات، ﴿والعَادِياتِ﴾ إلى قوله: ﴿إنَّ الإنْسانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾[5]، ﴿والعَصْرِ ۞ إنَّ الإنْسانَ لَفي خُسْرٍ﴾ إلخ[6]، ﴿والتِّينِ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسانَ في أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ الآيات[7]، ﴿لاَ أُقْسِمُ بِهٰذا البَلَدِ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنا الإنْسانَ في كَبَدٍ﴾[8].

قال[9]: وأكثر ما يحذف الجواب إذا كان في نفس المقسم به دلالة على المقسم عليه؛ فإن المقصود يحصل بذكره، فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز؛ كقوله: ﴿صٓ والقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾[10]؛ فإن في المقسم به من تعظيم القرآن ووصفه بأنه ذو الذكر المتضمن لتذكير العباد وما يحتاجون إليه والشرف والقدر ما يدل على المقسم عليه ـ وهو كونه حقاً من عند الله غير مفترى كما

---

(١) سورة النجم: ١ ـ ٢.

(٢) سورة الذاريات: ١ ـ ٦.

(٣) سورة المرسلات: ١ ـ ٧.

(٤) سورة الليل: ١ ـ ٤.

(٥) سورة العاديات: ١ ـ ٦.

(٦) سورة العصر: ١ ـ ٢.

(٧) سورة التين: ١ ـ ٤.

(٨) سورة البلد: ١ ـ ٤.

(٩) «التبيان في أقسام القرآن» (١٠ ـ ٢٩)؛ بتصرف.

(١٠) سورة صٓ: ١.

يقوله الكافرون ـ، ولهٰذا قال كثيرون: إن تقدير الجواب: إن القرآن لحق، وهٰذا يطَّرد في كل ما شابه ذٰلك؛ كقوله: ﴿قٓ والقُرْآنِ المَجيدِ﴾[1]، وقوله: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيامَـةِ﴾[2]؛ فإنه يتضمن إثبات المعاد، وقوله: ﴿والفَجْرِ﴾[3] الآيات؛ فإنها أزمان تتضمَّن أفعالاً معظَّمة من المناسك وشعائر الحج التي هي عبودية محضـة لله تعـالى وذلٌّ وخضوع لعظمته، وفي ذٰلك تعظيم ما جاء به محمد وإبراهيم عليه الصلاة والسلام.

قال[4]: ومن لطائف القسم قولـه: ﴿والضُّحَى . واللَّيْلِ إذا سَجَى﴾[5] الآيات، أقسم تعـالى على إنعـامـه على رسـولـه وإكرامه له، وذٰلك متضمِّنٌ لتصديقه له، فهو قسم على صحة نبوَّته وعلى جزائه في الآخرة، فهو قسم على النبوَّة والمعاد، وأقسم بآيتين عظيمتين من آياته، وتأمَّل مطابقة هٰذا القسم ـ وهو نور الضحى الذي يوافي بعد ظلام الليل ـ للمقسَم عليه ـ وهو نور الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه حتى قال أعداؤه: ودَّع محمداً ربُّه ـ، فأقسم بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتجابه.

أفرد [ابنُ قيِّم الجوزية هٰذا النوع] بالتصنيف في مجلد سماه «التبيان»[6].

○○○○○

---

(١) سورة قٓ: ١.

(٢) سورة القيامة: ١.

(٣) سورة الفجر: ١٠.

(٤) «التبيان في أقسام القرآن» (٧٢ ـ ٧٣)؛ بتصرف.

(٥) سورة الضحى: ١.

(٦) مطبوع بتصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، نشر دار المعرفة، بيروت.

النوع السابع والستون*

في جدل القرآن[1]

قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم تُبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية وإلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادات العرب دون دقائق طرق المتكلمين؛ لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[2].

والثاني: أن المائل إلى دقيق المحاجَّة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام، فإن من استطاع أن يُفْهِم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون؛ لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون، ولم يكن ملغزاً، فأخرج تعالى مخاطباته في محاجَّة خلقه في أجلى صورة؛ ليفهم العامة من جليلها ما يقنعهم ويلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يربي على ما أدركه فهم الخطباء.

---

* هو النوع الثامن والستون على ترتيب السيوطي.

(١) انظر: «البرهان» للزركشي (٢ / ٢٤).

(٢) سورة إبراهيم: ٤.

فصلٌ
من الأنواع المصطلح عليها في علم الجدل

ـ **السبر والتقسيم**: ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿ثَمانِيَةُ أَزْواجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ﴾[1] الآيتين؛ فإن الكفار لما حرَّموا ذكور الأنعام تارة، وإناثها أخرى؛ ردَّ تعالى ذٰلك عليهم بطريق السبر والتقسيم، فقال: إن الخلق لله تعالى، خلق من كل زوج مما ذَكَر ذكراً وأنثى، فمما جاء تحريم ما ذكرتم؟ أي: ما علته؟ لا يخلو إمّا أن يكون من جهة الذكورة أو الأنوثة أو اشتمال الرحم الشامل لهما أو لا يُدرى له علَّة ـ وهو التعبُّدي؛ بأن أخذ ذٰلك عن الله تعالى، والأخذ عن الله تعالى إمّا بوحي وإرسال رسول أو سماع كلامه ومشاهدة تلقِّي ذٰلك عنه، وهو معنى قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَداءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللهُ بِهٰذا﴾[2] ـ، فهٰذه وجوه التحريم لا تخرج عن واحد منها. والأول يلزم عليه أن يكون جميع الذكور حراماً، والثاني يلزم عليه أن تكون جميع الإناث حراماً، والثالث يلزم عليه تحريم الصنفين معاً.

فبطل ما فعلوه من تحريم بعض في حالة وبعض في حالة؛ لأن العلة على ما ذُكر تقتضي إطلاق التحريم، والأخذ عن الله بلا واسطة باطل ولم يدعوه، وبواسطة رسول كذٰلك؛ لأنه لم يأت إليهم رسول قبل النبي ﷺ، وإذا بطل جميع ذٰلك؛ ثبت المدعى، وهو أن ما قالوه افتراء على الله وضلال.

ـ **ومنها القول بالموجب**:

قال ابن أبي الإصبع: وحقيقته ردُّ كلام الخصم من فحوى كلامه.

---

(١) سورة الأنعام: ١٤٣.

(٢) سورة الأنعام: ١٤٤.

وقال غيره: هو قسمان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فثبتها لغير ذٰلك الشيء؛ كقوله تعالى: ﴿يَقُولونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إلى المَدينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأعَزُّ مِنْهـا الأذَلَّ وللهِ العِـزَّةُ﴾[1] الآية، فالأعـز وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذل عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله في الردِّ عليهم صفة العزة لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنـون، فكأنه قيل: صحيح ذٰلك، لَيخرجنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ، لكن هم الأذل المخرَج، والله ورسوله الأعز المخرِج.

والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقـه، ولم أر من أورد له مثالاً من القرآن، وقد ظفرت بآية منه، وهي قوله تعالى: ﴿ومِنْهُمُ الَّذينَ يُؤذُونَ النَّبِيَّ ويَقُولونَ هُو أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾[2].

ـ ومنهـا التسليم: وهـو أن يُفرض المُحالُ إمَّا منفيّاً أو مشروطاً بحرف الامتناع ليكون المذكور ممتنع الوقوع لامتناع وقوع شرطه، ثم يسلم وقوع ذٰلك تسليماً جدليّاً ويدل على عدم فائدة ذٰلك على تقدير وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ ومَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إلٰهٍ إذاً لَذَهَبَ كُلُّ إلٰهٍ بِما خَلَقَ ولَعَلا بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ﴾[3]، المعنى: ليس مع الله من إلٰـه، ولـو سلم أن معه سبحانه وتعالى إلٰهاً؛ لزم من ذٰلك التسليم ذهاب كل إله من الاثنين بما خلق، وعلو بعضهم على بعض، فلا يتم في العالم أمر ولا ينفذ حكم ولا ينتظم أحواله، والواقع خلاف ذٰلك، ففرض إلٰهين فصاعداً محال لما يلزم منه المحال.

---

(۱) سورة المنافقون: ٨.

(۲) سورة التوبة: ٦١.

(۳) سورة المؤمنون: ٩.

ـ ومنها **الإسجال**: وهو الإتيان بألفاظ تسجل على المخاطب وقوع ما خوطب به؛ نحو: ﴿رَبَّنا وآتِنا مَا وَعَدْتَنا على رُسُلِكَ﴾[1]، ﴿رَبَّنا وأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتي وَعَـدْتَهُم﴾[2]؛ فإن في ذلك إسجالاً بالإيتاء والإدخال حيث وصفا بالوعد من الله الذي لا يخلف وعده.

ـ ومنها **الانتقال**: وهو أن ينتقل المستدل إلى استدلال غير الذي كان آخذاً فيه؛ لكون الخصم لم يفهم وجه الدلالة من الأوَّل؛ كما جاء في مناظرة الخليل الجبار لمَّا قال له: ﴿رَبِّيَ الَّذي يُحْيي ويُميتُ﴾[3]، فقال الجبار: ﴿أَنَا أُحْيِي وأُميتُ﴾[3]، ثم دعا بمن وجب عليه القتل فأعتقه ومن لا يجب عليه فقتله، فعلم الخليل أنـه لم يفهم معنى الإحياء والإمـاتـة، أو علم ذلك وغالط بهذا الفعل، فانتقل عليه السلام إلى استدلال لا يجد الجبار له وجهاً يتخلص به منه، فقال: ﴿إنَّ اللهَ يَأْتي بالشَّمْسِ مِنَ المَشْرِقِ فأْتِ بِها مِنَ المَغْرِبِ﴾[4]، فانقطع الجبار وبهت ولم يمكنه أن يقول: أنا الآتي بها من المشرق؛ لأن من هو أسن منه يكذبه.

ـ ومنها: **المناقضة**: وهي تعليق أمر على مستحيل إشارة إلى استحالة وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿ولا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاطِ﴾[5].

ـ ومنها: **مُجاراة الخصم لِيَعْثُر**؛ بأن يسلم بعض مقدماته حيث يُراد تبكيته

---

(١) سورة آل عمران: ١٩٤.

(٢) سورة غافر: ٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٥) سورة الأعراف: ٤٠.

وإلزامه؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آباؤنا فأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ . قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[1] الآية. فقولهم: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ فيه اعتراف الرسل بكونهم مقصورين على البشرية، فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم، وليس مراداً، بل هو من مجاراة الخصم ليعثر، فكأنهم قالوا: ما ادَّعيتم من كوننا بشراً حقٌّ لا ننكره، ولكن هٰذا لا ينافي أن يمنَّ الله تعالى علينا بالرسالة.

○○○○○

(١) سورة إبراهيم: ١٠ و١١.

النوع الثامن والستُّون*

في معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه

[التفسير في اللغة:]

التفسير تفعيل من الفسر، وهو البيان والكشف، ويقال: هو مقلوب السفر، تقول: أسفر الصبح إذا أضاء. وقيل: مأخوذ من التَّفْسِرة، وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض.

[التأويل في اللغة:]

والتأويل أصله من الأول، وهو الرجوع، فكأنه صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني، وقيل: من الإيالة، وهي السياسة، كأن المؤول للكلام ساس الكلام ووضع المعنى فيه موضعه.

[التفسير والتأويل اصطلاحاً والفرق بينهما:]

اختلف في التفسير والتأويل:

فقال أبو عبيدة[1] وطائفة: هما بمعنى.

---

* هو النوع السابع والسبعون على ترتيب السيوطي.

(١) وقع في المطبوعة والمحققة: «أبو عبيد»، ولعل الصواب ما أثبته؛ كما في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن المثنى (١ / ٨٦)، وكما صرَّح بذلك ابن حجر في «فتح الباري» (١٣ / ٥٢٦).

وقد أنكر ذٰلك قوم، حتى بالغ ابن حبيب النيسابوري، فقال: قد نبغ في زماننا مفسِّرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه.

وقال الراغب[1]: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلٰهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها.

وقال غيره: التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة.

قال الماتريدي: التفسير: القطع على أن المراد من اللفظ هٰذا، والشهادة على الله أنه عنى باللفظ هٰذا، فإن قام دليل مقطوع به؛ فصحيح، وإلا فتفسير بالرأي، وهو المنهي عنه. والتأويل: ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله.

قال أبو طالب التغلبي[2]: التفسير: بيان وضع اللفظ: إما حقيقة أو مجازاً؛ كتفسير الصراط بالطريق، والصيِّب بالمطر. والتأويل: تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من (الأول)، وهو الرجوع لعاقبة الأمر. فالتأويل: إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير: إخبار عن دليل المراد؛ لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل. مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾[3] تفسيره: أنه من الرصد؛ يقال: رصدته: رقبته، والمرصاد: مفعال منه، وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه. وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة.

---

(١) مقدمة «جامع التفاسير» (ص ٤٧).

(٢) كذا في المحققة، وفي المطبوعة: «الثعلبي»، ولم يتبين لي وجه الصواب فيهما.

(٣) سورة الفجر: ١٤.

وقال الأصبهاني في «تفسيره»[1]: اعلم أن التفسير في عرف العلماء: كشف معاني القرآن وبيان المراد، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره وبحسب المعنى الظاهر وغيره. والتأويل أكثره في الجمل، والتفسير: إما أن يستعمل في غريب الألفاظ؛ نحو: البحيرة، والسائبة، والوصيلة، أو في وجيز يتبين بشرح؛ نحو: ﴿وأَقِيموا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ﴾[2]، وإما في كلام متضمِّن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها، كقوله: ﴿إنَّما النَّسيءُ زِيادَةٌ في الكُفْرِ﴾[3]، وقوله: ﴿وَلَيْسَ البِرُّ بأَنْ تَأْتُوا البُيوتَ مِن ظُهورِها﴾[4]، وأما التأويل: فإنه يستعمل مرة عاماً، ومرة خاصّاً؛ نحو الكفر المستعمل تارة في الجحود المطلق وتارة في جحود الباري عزَّ وجلَّ خاصة، والإيمان المستعمل في التصديق المطلق تارة وفي تصديق الحق أخرى، وإما في لفظ مشترك بين معان مختلفة؛ نحو لفظ: (وجد) المستعمل في الجِدَة والوَجْد والوجود[1].

وقال غيره: التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية.

وقال أبو نصر القشيري: التفسير مقصور على الاتباع والسماع، والاستنباط مما يتعلق بالتأويل.

وقال قوم منهم البغوي والكواش: التأويل: صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط.

وقال أبو حيان[5]: التفسير: علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن

---

(١) مقدمة «جامع التفاسير / تفسير الأصفهاني» (ص ٤٧)، وما بين قوسين ليس فيه.

(٢) سورة البقرة: ٤٨.

(٣) سورة التوبة: ٢٧.

(٤) سورة البقرة: ١٨٩.

(٥) «البحر المحيط» (١ / ١٣ ـ ١٤).

ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذٰلك.

قال: فقولنا: «علم» جنس.

وقولنا: «يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن» هو علم القراءة.

وقولنا: «ومدلولاتها»؛ أي: مدلولات تلك الألفاظ، وهٰذا متن علم اللغة الذي يحتاج إليه في هٰذا العلم.

وقولنا: «وأحكامها الإفرادية والتركيبية»: هٰذا يشمل علم التصريف والبيان والبديع.

وقولنا: «ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب»: يشمل ما دلالته بالحقيقة، وما دلالته بالمجاز؛ فإن التركيب يقتضي بظاهره شيئاً، ويصد عن الحمل عليه صادٌّ فيُحْمل على غيره، وهو المجاز.

وقولنا: «وتتمات لذٰلك»: هو مثل معرفة النسخ، وسبب النزول، وقصة توضح بعض ما أبهم في القرآن، ونحو ذٰلك.

وقال الزركشي: التفسير: علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذٰلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

فصلٌ
[وجه الحاجة إلى التفسير]

وأما وجه الحاجة إليه؛ فقال بعضهم: اعلم أن من المعلوم أن الله إنما

خاطب خلقه بما يفهمونه، ولذلك أرسل كل رسول بلسان قومه، وأنزل كتابه على لغتهم، وإنما احتيج إلى التفسير لما سيذكر بعد تقرير قاعدة، وهي: أن كل من وضع من البشر كتاباً؛ فإنما وضعه ليُفهم بذاته من غير شرح، وإنما احتيج إلى الشروح لأمور ثلاثة.

أحدها: كمال فضيلة المصنِّف؛ فإنه لقوَّته العلمية يجمع المعاني الدقيقة في اللفظ الوجيز، وإنما عسر فهم مراده، فقصد بالشرح ظهور تلك المعاني الخفية، ومن هنا كان شرح بعض الأئمة تصنيفه أدلَّ على المراد من شرح غيره له.

وثانيها: إغفاله بعض تتمات المسألة أو شروط لها؛ اعتماداً على وضوحها، أو لأنها من علم آخر، فيحتاج الشارح لبيان المحذوف ومراتبه.

وثالثها: احتمال اللفظ لمعان؛ كما في المجاز والاشتراك ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنف وترجيحه.

و [**هناك أمر رابع**:] قد يقع في التصانيف ما لا يخلو عنه بشر من السهو والغلط، أو تكرار الشيء، أو حذف المبهم، وغير ذلك، فيحتاج الشارح للتنبيه على ذلك.

إذا تقرَّر هذا؛ فنقول: إن القرآن إنما نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق باطنه؛ فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر مع سؤالهم النبي ﷺ في الأكثر؛ كسؤالهم لما نزل قوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيْمانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾[1]، فقالوا: وأينا لم يظلم نفسه؟! ففسَّره النبي ﷺ بالشرك، واستدل عليه بقوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[2]، وكسؤال عائشة عن

(١) سورة الأنعام: ٨٢.

(٢) سورة لقمان: ١٣.

=

الحســاب اليسير؟ فقال: «ذٰلك العرض»، وكقصة عدي بن حاتم في الخيط الأبيض والأسود[1]. . . وغير ذٰلك مما سألوا عن آحاد منه. ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه وزيادة على ذٰلك مما لم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر؛ لقصــورنـا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم، فنحن أشدّ الناس احتياجاً إلى التفسير، ومعلوم أن تفسير بعضه يكون من قبل الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، وبعضه من قبل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض. انتهى.

قال الخويبي: أما القرآن؛ فتفسيره على وجه القطع لا يُعلم إلا بأن يُسمع من الـرسـول ﷺ، وذٰلـك متعذِّر إلا في آيات قلائل، فالعلم بالمراد يستنبط بأمارات ودلائل، والحكمة فيه أن الله تعالى أراد أن يتفكَّر عباده في كتابه، فلم يأمر نبيه بالتنصيص على المراد في جميع آياته.

فصلٌ
[شرف التفسير]

وأمّا شرفه؛ فلا يخفى.

قال تعالى: ﴿يُؤتي الحِكْمَةَ مَنْ يَشاءُ ومَنْ يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثيراً﴾[2].

= والحديث صحيح عن عبدالله بن مسعود. أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، وفي مواضع أخرى، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده، (حديث رقم ١٢٤). «جامع الأصول» (٢ / ١٣٤).

(١) حديث صحيح. أخـرجه البخاري في كتاب الصوم، باب قول الله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾، وفي غيره، ومسلم في كتاب الصوم، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر. «جامع الأصول» (٢ / ٢٨).

(٢) سورة البقرة: ٢٦٩.

أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يُؤتِي الحِكْمَةَ﴾؛ قال: «المعرفة بالقرآن: ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه».

قال تعالى: ﴿وتِلْكَ الأمْثالُ نَضْرِبُها للنَّاسِ ومَا يَعْقِلُها إلَّا العَالِمُونَ﴾[1].

أخرج ابن أبي حاتم عن عمرو بن مرة؛ قال: «ما مررتُ بآية في كتاب الله لا أعرفها إلا حزنتني؛ لأني سمعت الله يقول: ﴿وتِلْكَ الأمْثالُ نَضْرِبُها للنَّاسِ ومَا يَعْقِلُها إلَّا العَالِمونَ﴾».

وأخرج البيهقي وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه»[2].

وأخرج ابن الأنباري عن أبي بكر الصديق؛ قال: «لأن أعرب آية من القرآن أحب إلي من أن أحفظ آية».

[قال السيوطي:] معنى هٰذه الآثار عندي إرادة البيان والتفسير؛ لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث، ولأنه كان في سليقتهم لا يحتاجون إلى تعلمه.

ثم رأيت ابن النقيب جنح إلى ما ذكرته، وقال: يجوز أن يكون المراد الإعراب الصناعي، وفيه بُعْد.

[حكم التفسير وفضله:]

وقد أجمع العلماء أن التفسير من فروض الكفايات وأجل العلوم الثلاثة الشرعية.

---

(١) سورة العنكبوت: ٤٣.

(٢) حديث ضعيف جداً. «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (حديث رقم ١٣٤٦).

قال الأصبهاني[1]: أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان: تفسير القرآن.

بيان ذٰلك: أن شرف الصناعة:

ـ إمّا بشرف موضوعها؛ مثل الصياغة؛ فإنها أشرف من الدباغة؛ لأن موضوع الصياغة الذهب والفضّة، وهما أشرف من موضوع الدباغة الذي هو جلد الميتة.

ـ وإما بشرف غرضها؛ مثل صناعة الطب؛ فإنها أشرف من صناعة الكناسة؛ لأن غرض الطب إفادة الصحة، وغرض الكناسة تنظيف المستراح.

ـ وإما بشدة الحاجة إليه؛ كالفقه؛ فإن الحاجة إليه أشدّ من الحاجة إلى الطب، إذ ما من واقعة في الكون في أحد من الخلق إلا وهي مفتقرة إلى الفقه؛ لأن به انتظام صلاح أحوال الدنيا والدين؛ بخلاف الطب؛ فإنه يحتاج إليه بعض الناس في بعض الأوقات.

إذا عرف ذٰلك؛ فصناعة التفسير قد حازت الشرف من الجهات الثلاثة:

ـ أما من جهة الموضوع؛ فلأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، «فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، لا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه».

ـ أما من جهة الغرض؛ فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تفنى.

ـ وأما من جهة شدّة الحاجة؛ فلأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجل أو آجل مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى.

---

(١) مقدمة «جامع التفسير / تفسير الأصبهاني» (ص ٩١ ـ ٩٢) بنحوه.

النوع التاسع والستون*

في طبقات المفسرين

طبقة الصحابة

اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبدالله بن الزبير.

أما الخلفاء؛ فأكثر من روي عنه منهم: علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزرة جدّاً، وكان السبب في ذٰلك تقدُّم وفاتهم، كما أن ذٰلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر رضي الله عنه للحديث، ولا أحفظ عن أبي بكر رضي الله عنه في التفسير إلا آثاراً قليلة جدّاً، لا تكاد تجاوز العشرة، وأما علي؛ فروي عنه الكثير.

وأما ابن مسعود؛ فروي عنه أكثر مما روي عن عليٍّ.

وأما ابن عباس؛ فهو ترجمان القرآن الذي دعا له النبي ﷺ: «اللهم فقِّهْهُ في الدين، وعلمه التأويل»[1]، وقال له أيضاً: «اللهم آته الحكمة»، وفي رواية:

---

* هو النوع الثمانون على ترتيب السيوطي.

(1) حديث صحيح. أخرجه أحمد في «المسند» (١ / ٢٦٦ و٣١٤ و٣٢٨ و٣٣٥) وفي =

«اللهم علمه الحكمة»[1]، وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى.

وأما أبي بن كعب؛ فعنه نسخة كبيرة.

وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسير من التفسير؛ كأنس، وأبي هريرة، وابن عمر، وجابر، وأبي موسى الأشعري، وورد عن عبدالله بن عمرو بن العاص أشياء تتعلَّق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة وما أشبهها بأن يكون مما تحمَّله عن أهل الكتاب.

طبقة التابعين

قال ابن تيمية[2]: أعلم الناس بالتفسير: أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس؛ كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاووس، وغيرهم. وكذلك في الكوفة: أصحاب ابن مسعود. وعلماء أهل المدينة في التفسير؛ مثل: زيد بن أسلم الذي أخذ عنه ابنه عبدالرحمن بن زيد ومالك بن أنس. اهـ.

ومنهم: الحسن البصري، وعطاء بن أبي سلمة الخراساني، ومحمد بن كعب القُرَظي، وأبو العالية، والضحاك بن مزاحم، وعطية العوفي، وقتادة، ومرة الهمداني، وأبو مالك.

= «فضائل الصحابة» (٢ / ٨٤٦ و٩٥٦)، وهو عند الشيخين؛ دون قوله: «وعلمه التأويل»؛ كما قال محقق «فضائل الصحابة».

(١) حديث صحيح. أخرجه أحمد في «المسند» (١ / ٣٥٩) وفي «فضائل الصحابة» (٢ / ٩٤٩)، وابن ماجه في مقدمة «السنن»، باب في فضائل أصحاب الرسول ﷺ، (حديث رقم ١٦٦)، ولفظه: «اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب». وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (١ / ٣٣).

(٢) «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٦١).

ويليهم: الربيع بن أنس، وعبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم في آخرين.

فهٰؤلاء قدماء المفسرين، وغالب أقوالهم تلقَّوها عن الصحابة.

[طبقة أتباع التابعين]

ثم بعد هٰذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين؛ كـ «تفسير» سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبدالرزاق، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وروح بن عبادة، وعبد بن حميد، وسنيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وآخرين.

[طبقة بعدهم]

وبعدهم ابن جرير الطبري، وكتابه أجل التفاسير وأعظمهما.

ثم ابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حيان، وابن المنذر في آخرين، وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذٰلك، إلا ابن جرير؛ فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوقها بذٰلك.

[طبقة أخرى]

ثم ألف في التفسير خلائق، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال تترى، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل.

ثم صار كل من يسنح له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذٰلك عنه من يجيء بعده؛ ظانّاً أن له أصلاً، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح ومن يرجع إليهم في التفسير.

[طبقة أخرى]

ثم صنف بعد ذٰلك قوم برعوا في العلوم، فكان كل منهم يقتصر في تفسيره على الفن الذي يغلب عليه:

فالنحوي: تراه ليس له هم إلا الإعراب، وتكثير الأوجه المحتمَلَة فيه، ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته؛ كالزجاج، والواحدي في «البسيط»، وأبي حيان في «البحر» و «النهر».

والإخباري ليس له شغل إلا القصص واستيفائها والإخبار عمَّن سلف؛ سواء كانت صحيحة أو باطلة؛ كالثعلبي.

والفقيه: يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمهات الأولاد، وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تعلُّق لها بالآية، والجواب عن أدلة المخالفين؛ كالقرطبي.

وصاحب العلوم العقلية ـ خصوصاً الإمام فخر الدين ـ قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، وخرج من شيء إلى شيء، حتى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة المورَد للآية.

قال أبو حيان في «البحر»: جمع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التفسير، ولذٰلك قال بعض العلماء: فيه كل شيء إلا التفسير.

والمبتدع ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيث إنه متى لاح له شاردة من بعيد؛ اقتنصها، أو وجد موضعاً له فيه أدنى محال؛ سارع إليه.

قال البُلقيني: استخرجت من «الكشاف» اعتزالاً بالمناقيش من [قوله في تفسير] قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وأُدْخِلَ الجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾[1]: «وأي فوز أعظم من دخول الجنة»، أشار به إلى عدم الرؤية.

فإن قلت: فأي التفاسير ترشد إليه وتأمر الناظر أن يعول عليه؟

قلت: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري، الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله.

قال النووي في «تهذيبه»: كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنِّف أحد مثله.

[قال السيوطي:] وقد شرعت في تفسير جامع لجميع ما يحتاج إليه من التفاسير المنقولة، والأقوال المقولة، والاستنباطات والإشارات، والأعاريب، ونكت البلاغة، ومحاسن البدائع، وغير ذٰلك، بحيث لا يحتاج معه إلى غيره أصلاً، وسميته بـ«مجمع البحرين ومطلع البدرين»، وهو الذي جعلت هٰذا الكتاب مقدمة له، والله أسأل أن يعين على إكماله، [وصلى الله على] محمد وآله.

ooooo

(١) سورة آل عمران: ١٨٥.



النوع السبعون*

في معرفة شروط المفسر وآدابه

قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه:

أولاً: من القرآن، فما أجمل منه في مكان؛ فقد فسِّر في موضع آخر، وما اختصر في مكان؛ فقد بسط في موضع آخر.

[**ثانياً**:] فإن أعياه ذٰلك طلبه من السنة؛ فإنها شارحة للقرآن وموضحة له.

[**ثالثاً**:] فإن لم يجده من السنة رجع إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذٰلك؛ لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما اختصوا به من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح.

قال الزركشي في «البرهان»(1): للناظر في القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة:

الأول: النقل عن النبي ﷺ، وهٰذا هو الطِّراز المعلم، لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع؛ فإنه كثير، ولهٰذا قال أحمد: ثلاث كتب لا أصل

---

* هو النوع الثامن والسبعون على ترتيب السيوطي.

(1) (٢ / ١٥٧ ـ ١٥٨).

لها: المغازي، والملاحم، والتفسير. قال المحقِّقون[1] من أصحابه: مراده أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متَّصلة.

الثاني: الأخذ بقول الصحابي.

ثم قال: وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة، لكن عمل المفسرين على خلافه، فقد حكوا في كتبهم أقوالهم؛ لأن غالبها تلقَّوها من الصحابة.

الثالث: الأخذ بمطلق اللغة؛ فإن القرآن نزل بلسان عربي، وهٰذا قد ذكره جماعة، ونصَّ عليه أحمد في مواضع، لكن نقل الفضل بن زياد عنه: أنه سُئل عن القرآن يمثل له الرجل ببيت من الشعر؟ فقال: ما يعجبني.

فقيل: ظاهره المنع. ولهٰذا قال بعضهم: في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد.

وقيل: الكراهة تحمل على صرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتملة يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالباً إلا في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها.

وروى البيهقي في «الشعب» عن مالك؛ قال: «لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسِّر كتاب الله إلا جعلته نكالاً».

الرابع: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام، والمقتضب من قوّة الشرع، وهٰذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس، حيث قال: «اللهم فقِّهْهُ في الدين، وعلِّمه التأويل»[2]، والذي عناه عليٌّ بقوله: «إلا فهماً يُؤتاه الرجل في

---

(1) «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٥٩).

(2) حديث صحيح. أخرجه الشيخان؛ دون «وعلمه التأويل»، وبها أخرجه أحمد في =

القرآن»[1].

ومن هنا اختلف الصحابة في معنى الآية، فأخذ كلٌّ برأيه على منتهى نظره.

وقال ابن تيمية في كتاب[2] ألفه في هٰذا النوع: يجب أن يُعلم أن النبي ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[3] يتناول هٰذا وهٰذا.

وقد قال أبو عبدالرحمٰن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرؤون القرآن كعثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وغيرهما: «أنهم كانوا إذا تعلَّموا من النبي ﷺ عشر آيات؛ لم يتجاوزوها حتى يتعلَّموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلَّمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً».

ولهٰذا كانوا يبقون مدَّة في حفظ السورة.

وقال أنس: «كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران؛ جدَّ في أعيننا». رواه أحمد في «مسنده»[4].

وأقام ابن عمر على حفظ البقرة ثمان سنين. أخرجه في «الموطإ».

وذٰلك أن الله قال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِليكَ لِيَدَّبَّرُوا آياتِهِ﴾[5]، وقال: ﴿أَفَلا

= «المسند» (١ / ٢٦٦ و٣١٤ و٣٢٨ و٣٣٥) وفي «فضائل الصحابة» (٢ / ٨٤٦ و٩٥٦)، وصححه محقق «فضائل الصحابة».

(١) حديث صحيح. أخرجه الشيخان. «جامع الأصول» (٨ / ٢٨).

(٢) «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٣٥ - ٩٣).

(٣) سورة النحل: ٤٤.

(٤) (٣ / ١٢٠ - ١٢١).

(٥) سورة صٓ: ٢٩.

﴿يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾[1]، وتدبُّر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن.

وأيضاً؛ فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فنٍّ من العلم؛ كالطب والحساب ولا يستشرحونه، فكيف بكلام الله الذي هو في عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم؟! ولهٰذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليل جدّاً، وهو، وإن كان بين التابعين أكثر منه بين الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم.

ومن التابعين من تلقَّى جميع التفسير عن الصحابة، وربما تكلَّموا في بعض ذٰلك بالاستنباط والاستدلال.

[اختلاف السلف في التفسير:]

والخلاف بين السلف في التفسير قليل، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوُّع لا اختلاف تضادٍّ، وذٰلك صنفان:

أحدهما: أن يعبِّر واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدلُّ على معنى في المسمَّى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمَّى؛ كتفسيرهم: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[2]:

ـ بعضٌ: بالقرآن؛ أي: اتباعه.

ـ وبعضٌ: بالإسلام، فالقولان متَّفقان؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كل منهما نبَّه على وصف غير الوصف الآخر، كما أن لفظ ﴿صِرَاطَ﴾ يُشعر بوصف ثالث، وكذٰلك قول من قال: هو السنة والجماعة، وقول من قال: هو طريق العبودية، وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله... وأمثال

---

(1) سورة النساء: ٨٢.

(2) سورة الفاتحة: ٦.

ذٰلك، فهٰؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها.

الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه؛ مثاله ما نقل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾[1]، فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات والمنتهك للحرمات، والمقتصد يتناول فاعل الخيرات وتارك المحرَّمات، والسابق: يدخل فيه من سبق فتقرَّب بالحسنات مع الواجبات، فالمقتصدون أصحاب اليمين، والسابقون السابقون أولٰئك المقرَّبون.

ثم إن كلًّا منهم يذكر هٰذا في نوع من أنواع الطاعات؛ كقول القائل: السابق الذي يصلِّي أوَّل الوقت، والمقتصد الذي يصلِّي في أثنائه، والظالم لنفسه الذي يؤخِّر العصر إلى الاصفرار. أو يقول: السابق المحسن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة فقط، والظالم مانع الزكاة.

قال: وهٰذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوُّع التفسير ـ تارة لتنوُّع الأسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمَّى ـ هو الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يُظن أنه مختلف.

ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين، إما لكونه مشتركاً في اللغة؛ كلفظ ﴿قَسْوَرَةٍ﴾[2] الذي يُراد به الرامي ويراد به الأسد،

---

(١) سورة فاطر: ٣٢.

(٢) سورة المدثر: ٥١.

ولفظ: ﴿عَسْعَسَ﴾[1] الذي يُراد به إقبال الليل وإدْباره. وإمَّا لكونه متواطئاً في الأصل، لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشخصين؛ كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾[2] الآية، وكلفظ: ﴿الفجر﴾، ﴿والشفع والوتر﴾، ﴿وليال عشر﴾... وأشباه ذٰلك.

فمثل هٰذا قد يجوز أن يُراد به كل المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذٰلك.

فالأول: إما لكون الآية نزلت مرَّتين، فأريد بها هٰذا تارة، وهٰذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يُراد به معنياه، وإما لكون اللفظ متواطئاً، فيكون عامّاً إذا لم يكن لمخصصه موجب، فهٰذا النوع إذا صحَّ فيه القولان؛ كان من الصنف الثاني.

ومن الأقوال الموجودة عنهم ـ ويجعلها بعض الناس اختلافاً ـ أن يعبّروا عن المعاني بألفاظ متقاربة، كما إذا فسَّر بعضهم ﴿تُبْسَلَ﴾[3] بـ: (تحبس)، وبعضهم بـ: (ترتهن)؛ لأن كلًّا منهما قريب من الآخر.

ثم قال: **فصلٌ: والاختلاف في التفسير على نوعين:**

منه ما مستنده النقل فقط.

ومنه ما يُعلم بغير ذٰلك.

والمنقول: إمّا عن المعصوم أو غيره، ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره، ومنه ما لا يمكن ذٰلك.

---

(1) سورة التكوير: ١٧.

(2) سورة النجم: ٨.

(3) سورة الأنعام: ٧٠.

وهٰذا القسم الذي لا يمكن معرفة صحيحه من ضعيفه عامته مما لا فائدة فيه، ولا حاجة بنا إلى معرفته، وذٰلك كاختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف واسمه، وفي البعض الذي ضُرِب به القتيل من البقرة، وفي قدر سفينة نوح وخشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر. . . ونحو ذٰلك، فهٰذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان منه منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ قُبِل، وما لا بأن نقل عن أهل الكتاب ككعب ووهب؛ وقف عن تصديقه وتكذيبه؛ لقوله ﷺ: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدِّقوهم ولا تكذِّبوهم»[1].

وكذا ما نُقل عن بعض التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون؛ لم يكن بعض أقوالهم حجّة على بعض.

وما نقل في ذٰلك عن الصحابة نقلاً صحيحاً؛ فالنفس إليه أسكن مما ينقل عن التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ أو من بعض مَن سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصحابي بما يقوله؛ كيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟!

وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه؛ فهٰذا موجود كثيراً ولله الحمد، وإن قال الإمام أحمد: «ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي»، وذٰلك لأن الغالب عليها المراسيل.

---

(١) أخرجه أبو داود وأحمد وابن حبان والبيهقي عن أبي نملة الأنصاري، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥ / ٩١).

والحديث عندي محتمل للتحسين إن لم يكن حسناً. انظر: «جامع الأصول» (١٠ / ١٨٩)، ويشهد له حديث أبي هريرة في البخاري: «لا تصدقوا أهل الكتاب بما يحدثونكم عن الكتاب ولا تكذبوهم».

وأما ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل؛ فهٰذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان؛ فإن التفاسير التي يذكر فيها كلام هٰؤلاء صرفاً لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين؛ مثل: «تفسير» عبد الرزاق، والفريابي، ووكيع، وعبد بن حميد، وإسحاق، وأمثالهم:

أحدهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

والثاني: قوم فسَّروا القرآن بمجرَّد ما يسوغ أن يريده مَن كان من الناطقين بلغة العرب؛ من غير نظر إلى التكلم بالقرآن والمنزَّل عليه والمخاطب به.

فالأولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظرٍ إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون راعوا مجرَّد اللفظ، وما يجوز أن يُريد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلِّم وسياق الكلام.

ثم هٰؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذٰلك المعنى في اللغة كما يغلط في ذٰلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسَّروا به القرآن كما يغلط في ذٰلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

والأولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دلَّ عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدلَّ عليه ولم يُرَد به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً، فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقّاً، فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول، فالذين أخطؤوا فيهما ـ مثل طوائف من أهل البدع ـ اعتقدوا مذاهب باطلة، وعمدوا إلى القرآن فتأوَّلوه على رأيهم، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين؛ لا في رأيهم، ولا في تفسيرهم، وقد صنَّفوا تفاسير على أصول مذهبهم؛ مثل «تفسير» عبدالرحمٰن بن

كيسان الأصم، والجبائي، وعبدالجبار، والرماني، والزمخشري، وأمثالهم.

ومن هٰؤلاء من يكون حسن العبارة، يدس البدع في كلامه وأكثر الناس لا يعلمون؛ كصاحب «الكشاف» ونحوه، حتى يروج على خلق كثير من أهل السنة كثيرٌ من تفاسيرهم الباطلة.

و «تفسير» ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة، وأسلم من البدعة، ولو ذكر كلام السلف المأثور عنهم على وجهه؛ لكان أحسن؛ فإنه كثيراً ما ينقل من «تفسير» ابن جرير التطبري ـ وهو من أجلِّ التفاسير وأعظمها قدراً ـ ثم إنه يدع ما ينقله عن السلف ويذكر ما يزعم أنه قول المحقِّقين، وإنما يعني بهم طائفةً من أهل الكلام الذين قرَّروا أصولهم بطرقٍ من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم، وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حقٍّ حقه؛ فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في الآية تفسير، وجاء قوم فسَّروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه ـ وذٰلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين ـ صار مشاركاً للمعتزلة وغيرهم من أهلِ البدع في مثل هٰذا.

وفي الجملة؛ من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذٰلك؛ كان مخطئاً في ذٰلك، بل مبتدعاً؛ لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه؛ كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله.

وأمّا الذين أخطؤوا في الدليل لا المدلول؛ فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء، يفسِّرون القرآن بمعانٍ صحيحة في نفسها، لكن القرآن لا يدلُّ عليها؛ مثل كثير مما ذكره السلمي في «الحقائق»، فإن كان فيما ذكروه معان باطلة؛ دخل في القسم الأول. انتهى كلام ابن تيمية ملخصاً، وهو نفيسٌ جدّاً.

*** تنبيه:**

من المهم معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءة مخصوصة،

وذٰلك أنه قد يرد عنهم تفسيران في الآية الواحدة مختلفان، فيُظَن اختلافاً، وليس باختلاف، وإنما كل تفسير على قراءة، وقد تعرَّض السلف لذٰلك.

فأخرج ابن جرير في قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا إِنَّما سُكِّرَتْ أَبْصارُنا﴾[1] من طرق عن ابن عباس وغيره: أن ﴿سُكِّرَتْ﴾ بمعنى: سُدَّت، ومن طرق أنها بمعنى: أخذت.

ثم أخرج عن قتادة؛ قال: «من قرأ ﴿سُكِّرت﴾ مشدَّدة؛ فإنما يعني: سدَّت، ومن قرأ (سُكِرت) مخففة؛ فإنه يعني سُحرت».

وهٰذا الجمع من قتادة نفيس بديع.

وأمثلة هٰذا النوع كثيرة، والكافل ببيانها كتابنا «أسرار التنزيل».

[العلوم التي يحتاجها من يتصدَّى للتفسير:]

قال بعضهم: اختلف الناس في تفسير القرآن؛ هل يجوز لكل أحد الخوض فيه؟

فقال قوم: لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن، وإن كان عالماً أديباً متسعاً في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلا أن ينتهي إلى ما رُوي عن النبي ﷺ في ذٰلك.

[وقد رُدَّ هٰذا:]

قال أبو حيان[2]: ذهب بعض من عاصرناه إلى أن علم التفسير مضطرٌّ إلى النقل في فهم معاني تركيبه بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم، وأنَّ

---

(١) سورة الحجر: ١٥.

(٢) «البحر المحيط» (١ / ٥).

فهم الآيات يتوقف على ذٰلك.

قال: وليس كذٰلك.

وقال الزركشي بعد حكاية ذٰلك: الحقّ أن علم التفسير منه ما يتوقف على النقل؛ كسبب النزول والنسخ وتبيين المجمل، ومنه ما لا يتوقَّف، ويكفي في تحصيل الثقة على الوجه المعتبر.

قال: وكأن السَّبَب في اصطلاح كثير على التفرقة بين التفسير والتأويل، والتمييز بين المنقـول والمستنبط؛ ليحمل على الاعتماد في المنقول، وعلى النظر في المستنبط.

قال: واعلم أن القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لم يرد:

ـ والأول: إما أن يرد عن النبي ﷺ أو الصحابة أو رؤوس التابعين.

فالأول يبحث فيه عن صحة السند.

والثاني: ينظر في تفسير الصحابي، فإن فسَّره من حيث اللغة؛ فهم أهل اللسان؛ فلا شك في اعتمادهم، أو بما شاهده من الأسباب والقرائن؛ فلا شك فيه، وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة، فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذَّر قُدِّم ابن عباس؛ لأن النبي ﷺ بشَّره بذٰلك، حيث قال: «اللهم علِّمه التأويل»[1]، وقد رجَّح الشافعي قول زيد في الفرائض؛ لحديث: «أفرضكم زيدٌ»[2].

وأما ما ورد عن التابعين؛ فحيث جاز الاعتماد فيما سبق، فكذٰلك هنا،

---

(١) تقدم تخريجه أوَّل هٰذا النوع. انظر (ص ٣٥٤ و٥٢٥ و٥٣٢).

(٢) حديث صحيح، أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي، عن أنس، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١ / ٣٠٨) (حديث رقم ٩٠٨).

وإلا وجب الاجتهاد.

ـ وأما ما لم يرد فيه نقل؛ فهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق، وهٰذا يعتني به الراغب كثيراً في كتاب «المفردات»، فيذكر قيداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ؛ لأنه اقتضاه السياق. انتهى.

ومنهم من قال: يجوز تفسيره لمن كان جامعاً للعلوم التي يحتاج المفسِّر إليها، وهي خمسة عشر علماً:

أحدها: اللغة؛ لأن بها يُعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع، ولا يكفي في حقِّه معرفة اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر.

الثاني: النَّحو؛ لأن المعنى يتغيَّر ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بد من اعتباره.

الثالث: التصريف؛ لأن به تعرف الأبنية والصيغ، قال ابن فارس: ومَنْ فاته علمه فاته المعظم؛ لأن (وجد) مثلاً كلمة مبهمة، فإذا صرَّفناها اتَّضحت بمصادرها.

الرابع: الاشتقاق؛ لأنَّ الاسم إذا كان اشتقاقه من مادَّتين مختلفتين؛ اختلف المعنى باختلافهما؛ كالمسيح؛ هل هو من السياحة أو المسح؟

الخامس والسادس والسابع: المعاني والبيان والبديع؛ لأنه يعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهٰذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسِّر؛ لأنه لا بدَّ له من

مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك بهٰذه العلوم.

الثامن: علم القراءات؛ لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجَّح بعض الوجوه المحتملة على بعض.

التاسع: أصول الدين بما في القرآن من الآيات الدالَّة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى، فالأصوليُّ يؤوِّل ذٰلك ويستدل على ما يستحيل وما يجب وما يجوز[1].

العاشر: أصول الفقه، إذ به يعرف وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط.

الحادي عشر: أسباب النزول والقصص، إذ بسبب النزول يعرف معنى الآية المنزلة فيه بحسب ما أنزلت فيه.

الثاني عشر: الناسخ والمنسوخ ليعلم المحكم من غيره.

الثالث عشر: الفقه.

الرابع عشر: الأحاديث المبيِّنة لتفسير المجمل والمبهم.

الخامس عشر: علم الموهبة، وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم، وإليه الإشارة بحديث: «مَن عمل بما علم ورَّثه الله علم ما لم يعلم»[2].

---

(١) ليس في ظاهر الآيات القرآنية ما لا يجوز على الله، وهٰذا الكلام من السيوطي بحسب اعتقاده الذي يخالف في بعضه أهل السنة والجماعة، وانظر ما كتبه العلامة محمد الأمين الشنقيطي حول نحو هٰذه المقالة في «أضواء البيان» (٧ / ٤٣٧ ـ ٤٤٣).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ١٥) عن أنس، وقال: ذكر أحمد بن حنبل هٰذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ، فوضع هٰذا الإسناد عليه لسهولته وقربه، وهٰذا الحديث لا يحتمل بهٰذا الإسناد عن أحمد بن حنبل.

قال في «البرهان»: اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي ولا يظهر له أسراره وفي قلبه بدعة، أو كبر، أو هوى، أو حبّ الدنيا، أو وهو مصرٌ على ذنب، أو غير متحقِّق بالإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسِّر ليس عنده علم، أو راجع إلى معقوله، وهٰذه كلها حجب وموانع بعضها آكد من بعض.

[قال السيوطي:] ومن هٰذا المعنى قوله: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آياتي الَّذينَ يَتَكَبَّرُونَ في الأَرْضِ بِغَيْرِ الحَقِّ﴾[1].

قال سفيان بن عيينة: يقول: «أنزع عنهم فهم القرآن». أخرجه ابن أبي حاتم.

قال: ولعلك تستشكل علم الموهبة، وتقول: هٰذا شيء ليس في قدرة الإنسان، وليس كما ظننت من الإشكال، والطريق في تحصيله ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد.

قال ابن أبي الدنيا: وعلوم القرآن وما يستنبط منه بحرٌ لا ساحل له.

قال: فهٰذه العلوم - التي هي كالآلة للمفسِّر - لا يكون مفسِّراً إلا بتحصيلها، فمن فسَّر بدونها؛ كان مفسِّراً بالرأي المنهي عنه، وإذا فسَّر مع حصولها؛ لم يكن مفسِّراً بالرأي المنهي عنه.

قال: والصحابة والتابعون كان عندهم علوم العربية بالطبع لا بالاكتساب، واستفادوا العلوم الأخرى من النبي ﷺ.

[حكم التفسير بالرأي:]

[قال الزركشي:] لا يجوز تفسير القرآن بمجرَّد الرأي والاجتهاد من غير

---

(1) سورة الأعراف: ١٤٦.

أصل؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[1]، وقال: ﴿وأَنْ تَقُولوا عَلى اللهِ مَا لَا تَعْلَمونَ﴾[2]، وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إليهِمْ﴾[3]، فأضاف البيان إليه.

وقال ﷺ: «من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ». أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي[4].

وقال: «مَن قال في الحديث بغير علم؛ فليتبوَّأْ مقعده من النار». أخرجه أبو داود[5].

قال البيهقي في الحديث الأول: هٰذا إن صحَّ فإنما أراد ـ والله أعلم ـ الرأي الذي يغلِب من غير دليل قام عليه، وأمَّا الذي يسنده برهان؛ فالقول به جائز.

وقال في «المدخل»: في هٰذا الحديث نظر، وإن صح فإنما أراد به ـ والله أعلم ـ فَقْدَ الطريق، فسبيله أن يرجع في تفسيره ألفاظه إلى أهل اللغة، وفي معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزولها وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله وأدّوا إلينا من السنن ما يكون بياناً لكتاب الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿وأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إليهِمْ ولَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[6]، فما

---

(١) سورة الإسراء: ٣٦.

(٢) سورة البقرة: ١٦٩.

(٣) سورة النحل: ٤٤.

(٤) حديث ضعيف عن جندب بن عبدالله، ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥ / ٢٢٨)، ومحقق «جامع الأصول» (٢ / ٣).

(٥) حديث ضعيف عن ابن عباس، ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥ / ٢٢٨)، ومحقق «جامع الأصول» (٢ / ٦).

(٦) سورة النحل: ٤٤.

ورد بيانُه عن صاحب الشرع ؛ ففيه كفاية عن ذكره من بعده، وما لم يرد عنه بيانه ؛ ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ؛ ليستدلُّوا بما ورد بيانه على ما لم يرد.

قال: وقد يكون المراد به: مَن قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه؛ فيكون موافقته للصواب ـ إن وافقه من حيث لا يعرفه ـ غير محمودة.

وقال ابن الأنباري في الحديث الأوَّل: حمله بعض أهل العلم على أن الرأي معنيٌّ به الهوى، فَمَن قال في القرآن قولاً يوافق هواه، فلم يأخذه عن أئمة السلف، وأصاب ؛ فقد أخطأ ؛ لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه.

وقال في الحديث الثاني : له معنيان : أحدهما : مَن قال في مشكل القرآن بما لا يعرف من مذهب الأوائل من الصحابة والتابعين ؛ فهو متعرِّض لسخط الله تعالى. والآخر ـ وهو الأصح ـ: من قال في القرآن قولاً يعلم أن الحق غيره ؛ فليتبوأ مقعده من النار.

قال أبو الليث: النهي إنما انصرف إلى المتشابه منه، لا إلى جميعه ؛ كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾[1]؛ لأن القرآن إنما نزل حجة عن الخلق، فلو لم يجز التفسير؛ لم تكن الحجة بالغة.

فإذا كان كذٰلك ؛ جاز لمن عرف لغات العرب وأسباب النزول أن يفسِّره، وأمَّا من لم يعرف وجوه اللغة ؛ فلا يجوز أن يفسِّره إلا بمقدار ما سمع، فيكون ذٰلك على وجه الحكاية لا على وجه التفسير، ولو أنَّه يعلم التفسير، وأراد أن يستخرج من الآية حكماً أو دليل الحكم ؛ فلا بأس به، ولو قال: المراد من الآية

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

كذا؛ من غير أن يسمَع فيه شيئاً؛ فلا يحل، وهو الذي نهى عنه.

وقال الماورديُّ: قد حمل بعض المتورِّعة هٰذا الحديث على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده، ولو صحبتها الشواهد، ولم يعارض شواهدها نصٌّ صريح، وهٰذا عدولٌ عمَّا تُعُبِّدْنا بمعرفته من النظر في القرآن واستنباط الأحكام؛ كما قال تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ منهُم﴾[1]، ولو صحَّ ما ذهب إليه؛ لم يعلم شيء بالاستنباط، ولَما فهم الأكثرون من كتاب الله شيئاً.

وإن صحَّ الحديث؛ فتأويله أن من تكلم في القرآن بمجرَّد رأيه ولم يعرِّج على سوى لفظه، وأصاب الحق؛ فقد أخطأ الطريق، وإصابته الحق اتفاق، إذ الغرض أنه مجرَّد رأي لا شاهد له.

وفي الحديث: «القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه على أحسن الوجوه». أخرجه أبو نعيم[2] وغيره من حديث ابن عباس.

فقوله: «ذلول» يحتمل معنيين: أحدهما: أنه مطيع لحامليه، تنطق به ألسنتهم. والثاني: أنه موضِّح لمعانيه، حتى لا تقتصر عنه أفهام المجتهدين.

وقوله: «ذو وجوه» يحتمل معنيين: أحدهما: أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل. والثاني: أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي والترغيب والترهيب والتحليل والتحريم.

وقوله: «فاحملوه على أحسن وجوهه» يحتمل معنيين: أحدهما: الحمل

---

(١) سورة النساء: ٨٣.

(٢) حديث ضعيف جدّاً، أورده الألباني في «السلسلة الضعيفة» (تحت رقم ١٠٣٦)، واكتفى بعزوه إلى الدارقطني.

على أحسن معانيه. والثاني: أحسن ما فيه من العزائم دون الرُّخَص، والعفو دون الانتقام. وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله تعالى.

وقال ابن النقيب: جملة ما تحصَّل في معنى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال:

أحدها: التفسير من غير حصول العلوم، التي يجوز معها التفسير.

الثاني: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

الثالث: التفسير المقرِّر للمذهب الفاسد، بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً، فيرد إليه بأيِّ طريق أمكن وإن كان ضعيفاً.

الرابع: التفسير بأن مراد الله كذا على القطع من غير دليل.

الخامس: التفسير بالاستحسان والهوى.

ثم قال: واعلم أن علوم القرآن ثلاثة أقسام:

الأول: علم لم يطلع الله عليه أحداً من خلقه، وهو ما استأثر به من علوم أسرار كتابه من معرفة كنه ذاته وغيوبه التي لا يعلمها إلا هو، وهٰذا لا يجوز لأحد الكلام فيه بوجه من الوجوه إجماعاً.

الثاني: ما أطلع الله عليه نبيَّه من أسرار الكتاب واختصه به، وهٰذا لا يجوز الكلام فيه إلا له ﷺ، أو لمن أذن له. قال: وأوائل السور من هٰذا القسم، وقيل: من القسم الأول.

الثالث: علوم علمها الله نبيَّه مما أودع كتابه من المعاني الجلية والخفيَّة وأمره بتعليمها، وهٰذا ينقسم إلى قسمين:

ـ منه ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع، وهو أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والقراءات، واللغات، وقصص الأمم الماضية، وأخبار ما هو كائن من الحوادث، وأمور الحشر والمعاد.

ـ ومنه ما يؤخذ بطريق النظر والاستدلال والاستنباط والاستخراج من الألفاظ، وهو قسمان:

قسم اختلفوا في جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابهات في الصفات.

وقسم اتفقوا عليه: وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية والإعرابية؛ لأن مبناها على الأقيسة، وكذٰلك فنون البلاغة وضروب المواعظ والحكم والإشارات لا يمتنع استنباطها منه واستخراجها لمن له أهلية. انتهى ملخصاً.

وقد أخرج ابن جرير[1] وغيره من طرق عن ابن عباس؛ قال: «التفسير أربعة أوجه: وجهٌ تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى».

ثم رواه[2] مرفوعاً بسند ضعيف بلفظ: «أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسِّره العرب، وتفسير تفسِّره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى، ومَن ادَّعى علمه سوى الله تعالى؛ فهو كاذب».

قال الزركشي في «البرهان»[3] في قول ابن عباس: هٰذا تقسيم صحيح:

---

(١) «جامع البيان» (١ / ٧٥).

(٢) ما سبق (١ / ٧٦). قال ابن جرير: خبر في إسناده نظر. اهـ. والحديث من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

(٣) (٢ / ١٦٤ ـ ١٦٨)، والزيادة منه.

ـ فأمّا الذي تعرفه العرب؛ فهو الذي يرجع إلى لسانهم، وذلك اللغة والإعراب:

فأمّا اللغة؛ فعلى المفسِّر معرفة معانيها ومسمَّيات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارىء، ثم إن كان ما تتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم؛ كفى فيه خبر الواحد والاثنين، والاستشهاد بالبيت والبيتين، وإن كان يوجب العلم؛ لم يكف ذلك، بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ وتكثر شواهده من الشعر.

وأمّـا الإعـراب؛ فمـا كان اختلافه محيلاً للمعنى؛ وجب على المفسِّر والقـارىء تعلمـه؛ ليتـوصـل المفسِّر إلى معرفة الحكم، ويسلم القارىء من اللحن، وإن لم يكن محيلاً للمعنى؛ وجب تعلمه على القارىء؛ ليسلم من اللحن، ولا يجب على المفسِّـر؛ لوصوله إلى المقصود بدونه [على أن جهله نقصٌ في حق الجميع].

ـ وأما ما لا يعذر أحد بجهله؛ فهو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمِّنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد، وكل لفظ أفاد معنىً جليّاً يعلم أنه مراد الله تعالى، فهٰذا القسم لا يلتبس تأويله، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾(1)، وأنه لا شريك له في الإلٰهية، وإن لم يعلم أن (لا) موضوعة في اللغة للنفي، و(إلا) للإثبات، وأن مقتضى هٰذه الكلمة الحصر، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى: ﴿أَقِيْمُوا الصَّلَاةَ وآتُوا الزَّكَاةَ﴾(2) ونحوها من الأوامر: طلب إدخال المأمور به في الوجود، وإن لم يعلم أن صيغة (افعل) للوجوب، فما كان من هٰذا القسم لا يعذر أحدٌ يدَّعي الجهل بمعاني ألفاظه؛ لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة.

---

(1) سورة محمد: ١٩.

(2) سورة البقرة: ٤٣.

ـ وأمَّا ما لا يعلمه إلا الله تعالى؛ فهو ما يجري مجرى الغيوب؛ نحو الآي المتضمنة قيام الساعة وتفسير الروح والحروف المقطعة، وكل متشابه في القرآن عند أهل الحق؛ فلا مساغ للاجتهاد في تفسيره، ولا طريق إلى ذٰلك إلا بالتوقيف بنص من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله.

ـ وأمّا ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم؛ فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، وذٰلك استنباط الأحكام، وبيان المجمل، وتخصيص العموم، وكل لفظ احتمل معنيين فصاعداً؛ فهو الذي لا يجوِّز العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرَّد الرأي، فإن كان أحد المعنيين أظهر؛ وجب الحمل عليه؛ إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي، وإن استويا ـ والاستعمال فيهما حقيقة، لكن في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية، وفي الآخر شرعية ـ؛ فالحمل على الشرعية أولى؛ إلا أن يدلَّ دليل على إرادة اللغوية؛ كما في ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾[1]، ولو كان في أحدهما عرفية والآخر لغوية؛ فالحمل على العرفية أولى؛ [لطريانها على اللغة، ولو دار بين الشرعية والعرفية؛ فالشرعية أولى؛ لأن الشرع ألزم].

فإن تنافى اجتماعهما، ولم يمكن إرادتهما باللفظ الواحد؛ كالقرء للحيض والطهر؛ اجتهد في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه، فما ظنَّه؛ فهو مراد الله في حقِّه، وإن لم يظهر له شيء؛ فهل يتخيَّر في الحمل على أيهما شاء، أو يأخذ بالأغلظ حكماً، أو بالأخف؟ أقوال.

وإن لم يتنافيا؛ وجب الحمل عليهما عند المحقِّقين، ويكون ذٰلك أبلغ من الإعجاز والفصاحة؛ إلا إن دلَّ دليل على إرادة أحدهما.

---

(١) سورة التوبة: ١٠٣.

إذا عرف ذٰلك؛ فينزل حديث: «مَن تكلم في القرآن بغير علم؛ فليتبوَّأ مقعده من النار» على قسمين من هٰذه الأربعة:

أحدها: تفسير اللفظ؛ لاحتياج المفسِّر له إلى التبحر في معرفة لسان العرب.

والثاني: حمل اللفظ المحتمل على أحد معنييه؛ لاحتياج ذٰلك إلى معرفة أنواع من العلوم، والتبحُّر في العربية واللغة، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء، وصيغ الأمر والنهي والخبر، والمجمل والمبيَّن، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيَّد، والمحكم والمتشابه، والظاهر والمؤوَّل، والحقيقة والمجاز، والصريح والكناية، ومن الفروع ما يُدرك به الاستنباط والاستدلال على هٰذا أقل ما يحتاج إليه، ومع ذٰلك فهو على خطر، فعليه أن يقول: يحتمل كذا، ولا يجزم إلا في حكم اضطرَّ إلى الفتوى به، فأدَّى [اجتهاده إليه]، فيحرم خلافه، مع تجويز خلافه عند الله. انتهى.

فصلٌ
[في تفسير الصوفية]

وأما كلام الصوفية في القرآن؛ فليس بتفسير.

قال ابن الصلاح في «فتاويه»: وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسِّر أنه قال: صنَّف أبو عبدالرحمٰن السلمي «حقائق التفسير»، فإن كان اعتقد أن ذٰلك تفسير؛ فقد كفر.

قال ابن الصلاح: وأنا أقول: الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من ذٰلك أنه لم يذكره تفسيراً، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة؛ فإنه لو كان كذٰلك؛ كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنما ذٰلك منهم لنظير ما ورد به القرآن؛

فإن النظير يذكر بالنظير، ومع ذٰلك؛ فيا ليتهم لم يتساهلوا بمثل ذٰلك؛ لما فيه من الإيهام والإلباس.

وقال النسفي في «عقائده»: النصوص على ظاهرها، والعدول عنها إلى معان يدَّعيها أهل الباطن: إلحاد.

قال التفتازاني في «شرحه»: سمّيت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها، بل لها معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم، وقصدهم بذٰلك نفي الشريعة بالكلية.

قال: وأما ما يذهب إليه بعض المحقِّقين من أن النصوص على ظواهرها، ومع ذٰلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة؛ فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان.

[قال السيوطي:] فإن قلتَ: فقد قال الفريابي: حدثنا سفيان عن يونس بن عبيد عن الحسن؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل آية ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حدّ مطلع»[1].

وأخرج الديلمي من حديث عبدالرحمٰن بن عوف مرفوعاً: «القرآن تحت العرش له ظهر وبطن يحاجُّ العباد»[2].

وأخرج الطبراني وأبو يعلى والبزّار وغيرهم عن ابن مسعود موقوفاً: «إن هٰذا القرآن ليس منه حرف إلا له حد، ولكل حد مطلع»[3].

---

(١) الحديث مرسل بهٰذا السند.

(٢) «فردوس الأخبار» (٣ / ٢٨٠)، وفي السند كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المدني؛ قال في «التقريب» (ص ٤٦٠): ضعيف. اهـ.

(٣) وروي مرفوعاً، وهو حديث ضعيف؛ كما في «ضعيف الجامع» (٢ / ١٧)، وعزاه محقق «شرح السنة» (١ / ٢٦٣) إلى الطبري بإسنادين ضعيفين، وعزاه إلى ابن حبان؛ قال: =

قلتُ: أمّا الظهر والبطن ففي معناه أوجه:

أحدها: أنك إذا بحثت عن باطنها وقسته على ظاهرها؛ وقفت على معناها.

والثاني: أن ما من آية إلا عمل بها قوم، ولها قوم سيعملون بها؛ كما قال ابن مسعود فيما أخرجه ابن أبي حاتم.

الثالث: أن ظاهرها: لفظها، وباطنها: تأويلها.

الرابع: قال أبو عبيد ـ وهو أشبهها بالصواب ـ: إن القصص التي قصها الله تعالى عن الأمم الماضية، وما عاقبهم به، ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين، إنما حديث حدث الله به قوم، وباطنها وعظ الآخرين وتحذيرهم أن يفعلوا كفعلهم، فيحل بهم مثل ما حلَّ بهم.

وحكى ابن النقيب قولاً **خامساً**: أن ظاهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وباطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق.

ومعنى قوله: «ولكل حرف حدّ»؛ أي: منتهى فيما أراد الله من معناه، وقيل: لكل حكم مقدار من الثواب والعقاب.

ومعنى قوله: «ولكل حدٍّ مطلع»: لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصل به إلى معرفته، ويوقف به على المراد به، وقيل: كل ما يستحقه من الثواب والعقاب يطّلع عليه في الآخرة عند المجازاة.

وقال بعضهم: الظاهر التلاوة، والباطن الفهم، والحد أحكام الحلال

= وإسناده قوي. ونقل عن الهيثمي نسبته إلى البزار وأبي يعلى والطبراني في «الأوسط»، وقال الهيثمي: رجال أحدهما ثقات.

والحرام، والمطلع الإشراف على الوعد والوعيد.

[قال السيوطي:] يؤيد هٰذا ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس؛ قال: «إن القرآن ذو شجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبه، ولا تبلغ غايته، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أوغل فيه بعنف هوى، أخبار وأمثال، وحلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، وظهر وبطن، فظهره التلاوة وباطنه التأويل، فجالسوا به العلماء، وجانبوا به السفهاء».

فصلٌ
[فيما يجب على المفسِّر]

قال العلماء: يجب على المفسِّر أن يتحرَّى في التفسير مطابقة المفسَّر، وأن يتحرَّز في ذٰلك من نقص عما يحتاج إليه في إيضاح المعنى، أو زيادة لا تليق بالغرض، ومن كون المفسَّر فيه زيغ عن المعنى وعدول عن طريقه، وعليه بمراعاة المعنى الحقيقي والمجازي، ومراعاة التأليف والغرض الذي سيق له الكلام، وأن يؤاخي بين المفردات، ويجب عليه البداءة بالعلوم اللفظية، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة، فيتكلم عليها من جهة اللغة، ثم التصريف، ثم الاشتقاق، ثم يتكلم عليها بحسب التركيب، فيبدأ بالإعراب، ثم بما يتعلق بالمعاني، ثم بالبيان، ثم البديع، ثم يبيِّن المعنى المراد، ثم الاستنباط، ثم الإشارات (!).

وقال الزركشي في أوائل «البرهان»[1]: قد جرت عادة المفسرين أن يبدؤوا بذكر سبب النزول، ووقع البحث في أنه: أيما أولى البداءة به: بتقدُّم السبب

---

(١) (١ / ٣٢).

على المسبَّب، أو بالمناسبة لأنها المصححة لنظم الكلام، وهي سابقة على النزول.

قال: والتحقيق: التفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقفاً على سبب النزول؛ كآية: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلى أَهْلِهَا﴾[1]، فهٰذا ينبغي فيه تقديم ذكر السبب؛ لأنه حينئذ من باب تقديم الوسائل على المقاصد، وإن لم يتوقَّف على ذٰلك؛ فالأولى تقديم وجه المناسبة.

وقال في موضع آخر: جرت عادة المفسِّرين ممن ذكر الفضائل أن يذكرها في أوَّل كل سورة؛ لما فيها من الترغيب والحث على حفظها؛ إلا الزمخشري؛ فإنه يذكرها في أواخرها.

قال مجد الأئمة عبدالرحيم بن عمر الكرماني: سألت الزمخشري عن العلة في ذٰلك؟ فقال: لأنها صفات لها، والصفة تستدعي تقديم الموصوف.

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير: «حكى الله كذا»، فينبغي تجنُّبه.

قال الإمام أبو نصر القشيري في «المرشد»: قال معظم أئمتنا: لا يقال: كلام الله محكي، ولا يقال: حكى الله؛ لأن الحكاية الإتيان بمثل الشيء، وليس لكلامه مثل.

وتساهل قوم، فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار.

وكثيراً ما يقع من كلامهم إطلاق الزائد على بعض الحروف، [وقد تكلم عما فيه] في نوع الإعراب.

وعلى المفسِّر أن يتجنَّب ادِّعاء التكرار ما أمكنه؛ قال بعضهم: مما يدفع

---

(١) سورة النساء: ٥٨.

توهم التكرار في عطف المترادفين؛ نحو: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾[1]، ﴿صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[2] وأشباه ذٰلك: أن يعتقد أن مجموع المترادفين يحصِّل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما؛ فإن التركيب يحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذٰلك كثرة الألفاظ. انتهى.

وقال الزركشي في «البرهان»: ليكن محطّ نظر المفسِّر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي؛ لثبوت التجوُّز.

وقال في موضع آخر: على المفسِّر مراعاة مجازي الاستعمالات في الألفاظ التي يظن بها الترادف، والقطع بعدم الترادف ما أمكن؛ فإن للتركيب معنى غير معنى الإفراد، ولهٰذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد. انتهى.

وقال أبو حيّان[3]: كثيراً ما يشحن المفسرون تفاسيرهم عند ذكر الإعراب بعلل النحو، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل الفقه، ودلائل أصول الدين، وكل ذٰلك مقرَّر في تأليف هٰذه العلوم، وإنما يؤخذ ذٰلك مسلَّماً في علم التفسير دون استدلال عليه.

وكذٰلك أيضاً ذكروا ما لا يصح؛ من أسباب نزول، وأحاديث في الفضائل، وحكايات لا تناسب، وتواريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هٰذا في علم التفسير.

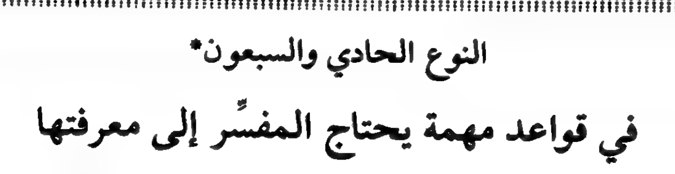
ooooo

---

(1) سورة المدثر: ٢٨.

(2) سورة البقرة: ١٥٨.

(3) «البحر المحيط» (١ / ٥).



النوع الحادي والسبعون*

في قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها

قاعدة

في الضمائر

ألف ابن الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين.

أصل وضع الضمير للاختصار، ولهٰذا قام قوله: ﴿أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وأَجْراً عَظيماً﴾[1] مقام خمسة وعشرين كلمة لو أتى بها مظهرة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِناتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصارِهِنَّ﴾[2].

قال مكي: ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها؛ فإن فيها خمسة وعشرين ضميراً.

ومن ثَمَّ لا يُعْدَل إلى المنفصل إلا بعد تعذُّر المتصل، بأن يقع في الابتداء، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[3]، أو بعد (إلا)؛ نحو: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدوا

---

* هو النوع الثاني والأربعون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٢) سورة النور: ٣١.

(٣) سورة الفاتحة: ٥.

إلَّا إيَّاهُ﴾[1].

مرجع الضمير:

لا بدَّ للضمير من مرجع يعود إليه، ويكون:

ـ ملفوظاً به سابقاً مطابقاً؛ نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾[2]، ﴿وَعَصى آدَمُ رَبَّهُ﴾[3]، ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[4].

ـ أو متضمِّناً له؛ نحو: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى﴾[5]؛ فإنه عائد على العـدل المتضمَّن له: ﴿اعْـدِلُوا﴾، ﴿وإذا حَضَرَ القِسْمَةَ أُولو القُرْبَى واليَتَامَى والمَساكِينُ فارْزُقوهُمْ مِنْهُ﴾[6]؛ أي: المقسوم لدلالة القسمة عليه.

ـ أو دالًّا عليه بالالتزام؛ نحو: ﴿إنَّا أَنْزَلْناهُ﴾[7]؛ أي: القرآن؛ لأن الإنزال يدل عليه التزاماً، ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخيهِ شَيْءٌ فاتِّباعٌ بالمَعْروفِ وأَداءٌ إليهِ﴾[8]، فـ ﴿عُفِي﴾ يستلزم عافياً، أعيد عليه الهاء من ﴿إليهِ﴾.

ـ أو متـأخـراً لفـظاً لا رتبـة مطابقـاً؛ نحـو: ﴿فأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى﴾[9]، ﴿ولاَ يُسْأَلُ عَنْ ذُنوبِهِمُ المُجْرِمونَ﴾[10]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ

---

(1) سورة الإسراء: ٢٣.

(2) سورة هود: ٤٢.

(3) سورة طه: ١٢١.

(4) سورة النور: ٤٠.

(5) سورة المائدة: ٨.

(6) سورة النساء: ٨.

(7) سورة القدر: ١.

(8) سورة البقرة: ١٧٨.

(9) سورة طه: ٦٧.

(10) سورة القصص: ٧٨.

إِنْسٌ ولا جَانٌّ﴾[1].

ـ أو رتبة أيضاً في باب ضمير الشأن والقصة، ونعم وبئس، والتنازع.

ـ أو متأخّراً دالًّا بالالتزام؛ نحو: ﴿فَلَوْلا إذا بَلَغَتِ الحُلْقومَ﴾[2]، ﴿كَلَّا إذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ﴾[3]، أضمر الروح أو النفس لدلالة الحلقوم والتراقي عليها، ﴿حَتَّى تَوارَتْ بالحِجابِ﴾[4]؛ أي: الشمس؛ لدلالة الحجاب عليها.

ـ وقد يدل عليه السياق، فيضمر ثقة بفهم السامع؛ نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْها فَانٍ﴾[5]، ﴿مَا تَرَكَ عَلى ظَهْرِها﴾[6]؛ أي: الأرض أو الدنيا، ﴿ولأَبَوَيْهِ﴾[7]؛ أي: الميت، ولم يتقدم له ذكر.

ـ وقد يعود على لفظ المذكور دون معناه؛ نحو: ﴿ومَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾[8]؛ أي: عمر معمَّر آخر.

ـ وقد يعود على بعض ما تقدَّم نحو: ﴿يُوصِيْكُمُ اللهُ في أَوْلَادِكُمْ﴾[9] إلى قوله: ﴿فإِنْ كُنَّ نِساءً﴾[9]، ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾[10] بعد قوله: ﴿والمُطَلَّقاتُ﴾؛ فإنه خاص بالرجعيات، والعائد عليه فيهن وفي غيرهن.

---

(1) سورة الرحمٰن: ٣٩.

(2) سورة الواقعة: ٨٣.

(3) سورة القيامة: ٢٦.

(4) سورة صٓ: ٣٢.

(5) سورة الرحمٰن: ٢٦.

(6) سورة فاطر: ٤٥.

(7) سورة النساء: ١١.

(8) سورة فاطر: ١١.

(9) سورة النساء: ١١.

(10) سورة البقرة: ٢٢٨.

ـ وقد يعود على المعنى؛ كقوله في آية الكلالة: ﴿فإنْ كانَتا اثْنَتَيْنِ﴾[1]، ولم يتقدم لفظ مثنى يعود عليه، [وإنما يعود إلى لفظ: (كلالة)]؛ لأن الكلالة تقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنَّى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى؛ كما يعود الضمير جمعاً على (مَنْ) حملاً على معناها.

ـ وقد يعود على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء.

قال الزمخشري: كقوله: ﴿إنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقيراً فاللهُ أَوْلى بِهِما﴾[2]؛ أي: بجنسي الفقير والغني، لدلالة ﴿غَنِيّاً﴾ أو ﴿فَقيراً﴾ على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلم به لوحَّده.

ـ وقد يذكر شيئان ويعاد الضمير إلى أحدهما، والغالب كونه للثاني؛ نحو: ﴿واسْتَعِيْنُوا بالصَّبْرِ والصَّلاةِ وإنَّها لَكَبيرةٌ﴾[3]، فأُعيد الضمير للصلاة، وقيل: للاستعانة المفهومة من ﴿اسْتَعِينُوا﴾. ﴿جَعَلَ الشَّمْسَ ضِياءً والقَمَرَ نُوراً وقَدَّرَهُ مَنازِلَ﴾[4]؛ أي: القمر؛ لأنه الذي يعلم به الشهور. ﴿واللهُ ورَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يَرْضَوْهُ﴾[5] أراد: يرضوهما، فأفرد؛ لأن الرسول هو داعي العباد والمخاطب لهم شفاها، ويلزم من رضاه رضى ربه تعالى.

ـ وقد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين؛ نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُما اللؤلُؤُ والمَرْجَانُ﴾[6]، وإنما يخرج من أحدهما[7].

---

(1) سورة النساء: ١٧٦.

(2) سورة النساء: ١٣٥.

(3) سورة البقرة: ٤٥.

(4) سورة يونس: ٥.

(5) سورة التوبة: ٦٢.

(6) سورة الرحمٰن: ٢٢.

(7) المثال غير مطابق، فقد ثبت خروجه منهما، وانظر: «أضواء البيان» (٧ / ٧٤٨ ـ =

ـ وقد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنا الإِنْسانَ مِنْ سُلالَةٍ مِن طِينٍ﴾[1]؛ يعني: آدم، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْناهُ نُطْفَةً﴾[1]، فهٰذه لولده؛ لأن آدم لم يخلق من نطفة.

ـ وقد يعود الضمير على مُلابس ما هو له؛ نحو: ﴿إلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحاها﴾[2]؛ أي: ضحى يومها، لا ضحى العشية نفسها؛ لأنه لا ضحى لها.

ـ وقد يعود على غير مشاهَد محسوس، والأصل خلافه؛ نحو: ﴿وإِذا قَضَى أَمْراً فإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكونُ﴾[3]، فضمير ﴿لَهُ﴾ عائد على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود؛ لأنه لما كان سابقاً في علم الله كونه؛ كان بمنزلة المشاهد الموجود.

* قاعدة:

الأصل عوده على أقرب مذكور، ومن ثمّ أخر المفعول الأول في قوله: ﴿وكَـذٰلـكَ جَعَلْنَـا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنْسِ والجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ﴾[4]؛ ليعود الضمير عليه لقربه.

إلا أن يكون مضافاً ومضافاً إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنه المحدَّث عنه؛ نحو: ﴿إِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوها﴾[5]، وقد يعود على المضاف إليه؛ نحو: ﴿إلى إلٰهِ مُوسى وإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِباً﴾[6].

= ٧٤٩)؛ فإنه مهم.

(١) سورة المؤمنون: ١٢ ـ ١٣.

(٢) سورة النازعات: ٤٦.

(٣) سورة البقرة: ١١٧.

(٤) سورة الأنعام: ١١٢.

(٥) سورة إبراهيم: ٣٤.

(٦) سورة غافر: ٣٧.

واختلف في ﴿أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾[1]، فمنهم من أعاده على المضاف، ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه.

*** قاعدة:**

الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتيت، ولهٰذا لما جوَّز بعضهم في ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾[2] أنَّ الضمير في الثاني للتابوت، وفي الأول لموسى؛ عابه الزمخشري، وجعله تنافراً مخرجاً للقرآن عن إعجازه، وكذا في قوله: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾[3] الضمائر لله تعالى، والمراد بتعزيره: تعزير دينه ورسوله؛ قال الزمخشري: ومن فرَّق الضمائر فقد أبعد.

وقد يُخْرَج عن هٰذا الأصل؛ كما في قوله: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾[4]؛ فإن ضمير ﴿فِيهِمْ﴾ لأصحاب الكهف، و﴿مِنْهُمْ﴾ لليهود؛ قاله ثعلب والمبرد. ومثله: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾[5]؛ قال ابن عباس: «ساء ظنه بقومه، وضاق ذرعاً بأضيافه».

وقد يُخالَف بين الضمائر حذراً من التنافر؛ نحو: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾[6]: الضمير للاثني عشر، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ﴾؛ أتى بصيغة الجمع مخالفاً لعوده على الأربعة.

---

(١) سورة الأنعام: ١٤٥.

(٢) سورة طه: ٣٩.

(٣) سورة الفتح: ٩.

(٤) سورة الكهف: ٢٢.

(٥) سورة هود: ٧٧.

(٦) سورة التوبة: ٣٦.

ضمير الفصل:

ضمير بصيغة المرفوع، مطابق لما قبله؛ تكلُّماً وخطاباً وغيبة، إفراداً وغيره.

وإنما يقع بعد مبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وقبل خبر كذٰلك؛ نحو: ﴿وأُولٰئِكَ هُمُ المُفْلِحونَ﴾[1]، ﴿وإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾[2]، ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[3].

وجـوَّز الأخفش وقـوعه بين الحال وصاحبها، وخرَّج عليه قراءة: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ﴾[4] بالنصب.

وجوَّز الجرجاني وقوعه قبل مضارع، وجعل منه: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِىءُ ويُعيدُ﴾[5].

ولا محلَّ لضمير الفصل من الإعراب، وله ثلاثة فوائد:

ـ الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع.

ـ والتأكيد، ولهٰذا سمَّاه الكوفيون: دعامة؛ لأنه يُدعَّم به الكلام؛ أي: يقوِّى ويؤكَّد، وبنى عليه بعضهم أنه لا يجمع بينه وبين [التأكيد]، فلا يُقال: زيد نفسه هو الفاضل.

ـ والاختصاص.

---

(١) سورة البقرة: ٥.

(٢) سورة الصافات: ١٦٥.

(٣) سورة المائدة: ١١٧.

(٤) سورة هود: ٧٨.

(٥) سورة البروج: ١٣.

ضمير الشأن والقصة:

ويسمَّى ضمير المجهول.

قال في «المغني»: خالف القياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزوماً، إذ لا يجوز للجملة المفسِّرة له أن تتقدَّم عليه، ولا شيء منها.

والثاني: أن مفسِّره لا يكون إلا جملة.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكّد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخ.

والخامس: أنه ملازم للإفراد.

ومن أمثلته: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1]، ﴿فإِنَّها لَا تَعْمَى الأَبْصارُ﴾[2].

وفائدته الدلالة على تعظيم المخبَر عنه وتفخيمه؛ بأن يذكر أوَّلاً مبهماً ثم يفسّر.

*** تنبيه:**

قال ابن هشام: متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن؛ فلا ينبغي أن يُحمل عليه، ومن ثمَّ ضعف قول الزمخشري في: ﴿إِنَّهُ يَراكُمْ﴾[3]: «إن اسم (إن) ضمير الشأن»، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده قراءة ﴿وقَبيلَهُ﴾ بالنصب، وضمير الشأن لا يعطف عليه.

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) سورة الحج: ٤٦.

(٣) سورة الأعراف: ٢٧.

* قاعدة:

جمع العاقلات لا يعود عليه الضمير غالباً إلا بصيغة الجمع، سواء كان للقلة أو للكثرة؛ نحو: ﴿والوَالِداتُ يُرْضِعْنَ﴾[1]، ﴿والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2].
وورد الإفراد في قوله تعالى: ﴿أَزْواجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾[3]، ولم يقل: مطهرات.

وأمّا غير العاقل؛ فالغالب في جمع الكثرة الإفراد، وفي القلة الجمع، وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾[4]، إلى أن قال: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾، فأعاد ﴿منها﴾ بصيغة الإفراد على الشهور، وهي للكثرة، ثم قال: ﴿فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ﴾، فأعاده جمعاً على: ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾، وهي للقلَّة.

وذكر الفرَّاء لهٰذه القاعدة سرّاً لطيفاً، وهو أن المميّز مع جمع الكثرة ـ وهو ما زاد على العشرة ـ لمَّا كان واحداً؛ وُحِّد الضمير، ومع القلَّة ـ وهو العشرة فما دونها ـ لما كان جمعاً؛ جُمِع الضمير.

* قاعدة:

إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى؛ بدىء باللفظ ثم بالمعنى، هٰذا هو الجادَّة في القرآن:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾[5]، ثم قال: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾؛ أفرد أوّلاً باعتبار اللفظ، ثم جمع باعتبار المعنى. وكذا: ﴿ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ

---

(1) سورة البقرة: ٢٣٣.

(2) سورة البقرة: ٢٢٨.

(3) سورة البقرة: ٢٥.

(4) سورة التوبة: ٣٦.

(5) سورة البقرة: ٨.

إليكَ وجَعَلْنَـا عَلى قُلوبِهِمْ﴾[1]. ﴿ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لي ولا تَفْتِنِّي ألا في الفِتْنَةِ سَقَطوا﴾[2]

قال الشيخ علم الـدين العراقي: ولم يجىء في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا في موضع واحد، وهو قوله: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطونِ هٰذهِ الأَنْعامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنا ومُحَرَّمٌ عَلى أَزْواجِنا﴾[3]، فأنَّث (خالصاً) على معنى (ما)، ثم راعى اللفظ فذكَّر فقال: ﴿مُحَرَّمٌ﴾. انتهى.

قال ابن الحاجب في «أماليه»: إذا حمل على اللفظ؛ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى؛ ضعف الحمل بعده على اللفظ؛ لأن المعنى أقـوى، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف.

وقال ابن جني في «المحتسب»: لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلى المعنى.

وأُورد عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ . وإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبيلِ ويَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدونَ﴾[4]، ثم قال: ﴿حَتَّى إذا جاءَنا﴾[4]؛ فقد راجع اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى.

وقـال محمـود بن حمـزة الكرماني في كتاب «العجائب»: ذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقد جاء

---

(1) سورة الأنعام: ٢٥.

(2) سورة التوبة: ٤٩.

(3) سورة الأنعام: ١٣٩.

(4) سورة الزخرف: ٣٦ ـ ٣٨.

في القرآن بخلاف ذٰلك، وهو قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقاً﴾[1].

قال ابن خالويه في «كتاب ليس»: القاعدة في (من) ونحوه الرجوع من اللفظ إلى المعنى، ومن الواحد إلى الجمع، ومن المذكَّر إلى المؤنث؛ نحو: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً﴾[2]، ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ﴾[3] إلى قوله: ﴿وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ أجمع على هٰذا النحويون.

قال: وليس في كلام العرب ولا شيء من العربية الرجوع من المعنى إلى اللفظ إلا في حرف واحد استخرجه ابن مجاهد، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ﴾[4] الآية، وحَّد في ﴿يُؤْمِنْ﴾، و﴿يَعْمَلْ﴾ و﴿يُدْخِلْهُ﴾، ثم جمع في قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾، ثم وحَّد في قوله: ﴿أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقاً﴾، فرجع بعد الجمع إلى التوحيد.

قاعدةٌ
في التذكير والتأنيث

التأنيث ضربان: حقيقي وغيره.

فالحقيقي: لا تحذف تاء التأنيث من فعله غالباً؛ إلا إن وقع فصل، وكلما كثر الفصل؛ حسن الحذف، والإثبات مع الحقيقي أَوْلى ما لم يكن جمعاً.

وأمّا غير الحقيقي؛ فالحذف فيه مع الفصل أحسن؛ نحو: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ

---

(1) سورة الطلاق: ١١.

(2) سورة الأحزاب: ٣١.

(3) سورة البقرة: ١١٢.

(4) سورة الطلاق: ١١.

مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[١]، ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾[٢]، فإن كثر الفصل ازداد حسناً؛ نحو: ﴿وأَخَذَ الَّذينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾[٣]، والإثبات أيضاً حسن؛ نحو: ﴿وأَخَذَتِ الَّذينَ ظَلَموا الصَّيْحَةَ﴾[٤]، فجمع بينهما في سورة هود. وأشار بعضهم إلى ترجيح الحذف، واستدل بأنَّ الله قدمه على الإثبات حيث جمع بينهما.

ويجوز الحذف أيضاً مع عدم الفصل حيث الإسناد إلى ظاهره، فإن كان إلى ضميره؛ امتنع.

وحيث وقع ضمير أو إشارة بين مبتدأ وخبر، أحدهما مذكَّر والآخر مؤنَّث؛ جاز في الضمير والإشارة التذكير والتأنيث؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ هٰذا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾[٥] فذكَّر والخبر مؤنث؛ لتقدم (السد) وهو مذكر، وقوله تعالى: ﴿فذانِكَ بُرْهانانِ مِنْ رَبِّكَ﴾[٦] ذكَّر والمشار إليه: (اليد) و(العصا) ـ وهما مؤنثان ـ؛ لتذكير الخبر وهو ﴿برهانان﴾.

وكل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة؛ كقوله: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٌ﴾[٧] ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾[٨]، ﴿إِنَّ البَقَرَ تَشابَهَ عَلَيْنا﴾[٩] وقرىء: ﴿تشابهت﴾، ﴿السَّماءُ مُنْفَطِرٌ

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٣.

(٣) سورة هود: ٦٧.

(٤) سورة هود: ٩٤.

(٥) سورة الكهف: ٩٨.

(٦) سورة القصص: ٣٢.

(٧) سورة الحاقة: ٧.

(٨) سورة القمر: ٢٠.

(٩) سورة البقرة: ٧٠.

بِهِ﴾[1] ﴿إذا السَّماءُ انْفَطَرَتْ﴾[2].

وجعل منه بعضهم: ﴿جَاءَتْها رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[3]، ﴿ولِسُلَيْمانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[4].

قاعدة
في التعريف والتنكير

اعلم أن لكل منهما مقاماً لا يليق بالآخر.

أمّا التنكير؛ فله أسباب:

أحدها: إرادة الوحدة؛ نحو: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى المَدينَةِ يَسْعَى﴾[5]؛ أي: رجل واحد، و ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَماً لِرَجُلٍ﴾[6].

الثاني: إرادة النوع؛ نحو: ﴿هذا ذِكْرٌ﴾[7]؛ أيّ نوع من الذكر، ﴿ولَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ﴾[8]؛ أيّ نوع منها، وهو الازدياد في المستقبل؛ لأن الحرص لا يكون على الماضي ولا على الحاضر.

---

(١) سورة المزمل: ١٨.

(٢) سورة الانفطار: ١.

(٣) سورة يونس: ٢٢.

(٤) سورة الأنبياء: ٨١.

(٥) سورة القصص: ٢٠.

(٦) سورة الزمر: ٣٩.

(٧) سورة صٓ: ٤٩.

(٨) سورة البقرة: ٩٦.

الثالث: التعظيم؛ بمعنى أنه أعظم من أن يعيّن ويعرّف؛ نحو: ﴿فأْذَنُوا بِحَرْبٍ﴾[1]؛ أي: بحرب أيٍّ حرب، ﴿سَلَامٌ عَلى إِبْراهِيمَ﴾[2].

الرابع: التكثير؛ نحو: ﴿أئِنَّ لَنا لأجْراً﴾[3]؛ أي: وافراً جزيلاً.

الخامس: التحقير؛ بمعنى: انحطاط شأنه إلى حد لا يمكن أن يُعرف، ﴿إنْ نَظُنُّ إلَّا ظَنّـاً﴾[4]؛ أي: ظنـاً حقيراً لا يُعبـأ به، وإلا لاتَّبعوه؛ لأن ذلك ديدنهم؛ بدليل: ﴿إنْ يَتَّبِعُونَ إلَّا الظَّنَّ﴾[5].

السادس: التقليل؛ نحو: ﴿وَرِضْوانٌ مِنْ اللهِ أكْبَرُ﴾[6]؛ أي: رضوان قليل منه أكبر من الجنَّات؛ لأنه رأس كل سعادة.

وعدَّ السَّكاكي من الأسباب ألا يعرف من حقيقته إلا ذلك.

وجعل منه أن تقصد التجاهل وأنك لا تعرف شخصه؛ كقوله تعالى عن الكفار أنهم قالوا: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾[7].

وعدَّ غيره منها قصد العموم؛ بأن كانت في سياق النفي؛ نحو: ﴿لَا رَيْبَ فيهِ﴾[8]، أو الشـرط؛ نحـو: ﴿وإنْ أَحَـدٌ مِنَ المُشْـرِكينَ اسْتَجـارَكَ﴾[9]، أو

---

(1) سورة البقرة: ٢٧٩.

(2) سورة الصافات: ١٠٩.

(3) سورة الشعراء: ٤١.

(4) سورة الجاثية: ٣٢.

(5) سورة الأنعام: ١١٦.

(6) سورة التوبة: ٧٢.

(7) سورة سبأ: ٧.

(8) سورة البقرة: ٢.

(9) سورة التوبة: ٦.

الامتنان؛ نحو: ﴿وأنْزَلْنا مِنَ السَّماءِ مَاءً طَهوراً﴾[١].

أما التعريف؛ فله أسباب:

ـ فبالإضمار؛ لأن المقام مقام التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

ـ وبالعلمية؛ لإحضاره بعينه في ذهن السامع؛ ابتداءً باسم مختص به؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[٢]، ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ﴾[٣]، أو لتعظيم، أو إهانة، حيث علمه يقتضي ذٰلك، فمن التعظيم ذكر يعقوب بلقبه: إسرائيل؛ لما فيه من المدح والتعظيم بكونه صفوة الله أو سري الله، ومن الإهانة قوله: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبي لَهَبٍ﴾[٤].

ـ وبالإشارة؛ لتمييزه أكمل تمييز؛ بإحضاره في ذهن السامع حسّاً؛ نحو: ﴿هٰـذا خَلْقُ اللهِ فأَرُونِي مَاذا خَلَقَ الَّـذينَ مِنْ دُونِـهِ﴾[٥]، وللتعـريض بغباوة السـامـع، حتى إنـه لا يتميَّز له الشيء إلا بإشارة الحسّ، وهٰذه الآية تصلح لذٰلك، ولبيان حاله في القرب والبعد، فيؤتى في الأول؛ بنحو: (هٰذا)، وفي الثـاني؛ بنحـو: (ذٰلـك) و(أولٰئك)، ولقصد تحقيره بالقرب؛ كقول الكفار: ﴿أَهٰذا الَّذي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾[٦]، ولقصد تعظيمه بالبعد؛ نحو: ﴿ذٰلكَ الكِتابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٧]؛ ذهاباً إلى بعد درجته، وللتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله على أنـه جدير بما يرد بعده من أجلها؛ نحو: ﴿أُولٰئكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ

---

(١) سورة الفرقان: ٤٨.

(٢) سورة الإخلاص: ١.

(٣) سورة الفتح: ٢٩.

(٤) سورة تبت: ١.

(٥) سورة لقمان: ١١.

(٦) سورة الأنبياء: ٣٦.

(٧) سورة البقرة: ٢.

وأُولئكَ هُمُ المُفْلِحونَ﴾[1].

ـ وبالموصولية؛ لكراهة ذكره بخاص اسمه: إما ستراً عليه، أو إهانة له، أو لغير ذٰلك، فيؤتى بـ (الذي) ونحوها موصولة بما صدر منه من فعل أو قول؛ نحو: ﴿والَّذي قالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُما﴾[2]، ﴿ورَاوَدَتْهُ الَّتي هُوَ في بَيْتِها﴾[3]، وقد يكون لإرادته العموم؛ نحو: ﴿إنَّ الَّذينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا﴾[4]، وللاختصار؛ نحو: ﴿لَا تَكُونُوا كالَّذينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللهُ مِمَّا قَالُوا﴾[5]؛ أي: قولهم: إنه آدر، إذ لو عدَّد أسماء القائلين لطال، وليس للعموم؛ لأن بني إسرائيل كلهم لم يقولوا في حقه ذٰلك.

ـ وبالألف واللام؛ للإشارة إلى معهود خارجي أو ذهني أو حضوري، وللاستغراق حقيقة أو مجازاً، أو لتعريف الماهية؛ [كما قُرر في نوع الأدوات في (ال)].

ـ وبالإضافة؛ لكونها أخصر طريق، ولتعظيم المضاف؛ نحو: ﴿إنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ﴾[6]، ﴿ولا يَرْضَى لِعِبادِهِ الكُفْرَ﴾[7]؛ أي: الأصفياء في الآيتين كما قاله ابن عباس وغيره، ولقصد العموم؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذينَ يُخالِفونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[8]؛ أي: كل أمره.

---

(١) سورة البقرة: ٥.

(٢) سورة الأحقاف: ١٧.

(٣) سورة يوسف: ٢٣.

(٤) سورة فصلت: ٣٠.

(٥) سورة الأحزاب: ٦٩.

(٦) سورة الحجر: ٤٢.

(٧) سورة الزمر: ٧.

(٨) سورة النور: ٦٣.

قاعدة أخرى
تتعلَّق بالتعريف والتنكير

إذا ذكر الاسم مرتين؛ فله أربع أحوال؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس.

ـ فإن كانا معرفتين؛ فالثاني هو الأول غالباً؛ دلالة على المعهود الذي هو في الأصل في اللام أو الإضافة؛ نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[1]، ﴿وَجَعَلُوا بينَهُ وبَيْنَ الجِنَّةِ نَسَباً . ولَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ﴾[2].

ـ وإن كانا نكرتين؛ فالثاني غير الأول غالباً، وإلا لكان المناسب هو التعريف؛ بناء على كونه معهوداً سابقاً؛ نحو: ﴿اللهُ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً وشَيْبَةً﴾[3]؛ فإن المراد بالضعف الأول: النطفة، وبالثاني: الطفولية، وبالثالث: الشيخوخة.

وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى: ﴿فإنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً . إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً﴾[4]، فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول، ولهذا قال ﷺ في الآية: «لن يغلب عُسر يُسرين»[5].

ـ وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة؛ فالثاني هو الأوَّل؛ حملاً على

---

(1) سورة الفاتحة: ٦ ـ ٧.

(2) سورة الصافات: ١٥٨.

(3) سورة الروم: ٥٤.

(4) سورة الشرح: ٥ ـ ٦.

(5) أخرجه: عبدالرزاق، وابن جرير، والحاكم، والبيهقي؛ عن الحسن مرسلاً. «الدر المنثور» (٨ / ٥٥١)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (٥ / ٣٧).

العهد؛ نحو: ﴿أَرْسَلْنا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً . فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[1]، ﴿مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّما السَّبِيلُ﴾[2].

ـ وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة؛ فلا يُطلق القول، بل يتوقف على القرائن، فتارة تقوم قرينة على التغاير؛ نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ المُجْرِمونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[3]، وتارة تقوم قرينة على الاتحاد؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنا للنَّاسِ فِي هٰذا القُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ . قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾[4].

وقد ذكر الشيخ بهاء الدين السبكي أن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكوراً في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل؛ بأن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر، وله به تعلُّق ظاهر وتناسب واضح، وأن يكونا من متكلِّم واحد.

قاعدة

في الإفراد والجمع

ـ من ذٰلك السماء والأرض: حيث وقع في القرآن ذكر الأرض؛ فإنها مفردة ولم تجمع؛ بخلاف السماوات؛ لثقل جمعها ـ وهو (أرضون) ـ، ولهٰذا لمَّا أريد ذكر جميع الأرضين؛ قال: ﴿ومِنَ الأرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[5]، وأما السماء؛ فذكرت تارة بصيغة الجمع، وتارة بصيغة الإفراد؛ لنكت تليق بذٰلك المحل.

ـ ومن ذٰلك الريح: ذُكرت مجموعة ومفردة، فحيث ذكرت في سياق

(1) سورة المزمل: ١٥ ـ ١٦.

(2) سورة الشورى: ٤١ ـ ٤٢.

(3) سورة الروم: ٥٥.

(4) سورة الزمر: ٢٧ ـ ٢٨.

(5) سورة الطلاق: ١٢.

الرحمة جُمعت، أو في سياق العذاب أُفردت[1].

ــ ومن ذٰلك إفراد النور وجمع الظلمات، وإفراد سبيل الحق وجمع سبل البـاطـل؛ لأن طريق الحق واحدة وطريق الباطل متشعبة متعددة، والظلمات بمنزلة طرق الباطل والنور بمنزلة طريق الحق، بل هما هما.

ــ ومن ذٰلك إفراد النار حيث وقعت، والجنة وقعت مجموعة ومفردة؛ لأن الجنان مختلفة الأنواع فحسن جمعها والنار مادة واحدة، ولأن الجنة رحمة والنار عذاب، فناسب جمع الأولى وإفراد الثانية على حد الرياح والريح.

ــ ومن ذٰلك إفراد الصديق وجمع الشافعين في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنا مِنْ شَافِعينَ ولا صَدِيقٍ حَميمٍ﴾، وحكمته كثرة الشفعاء في العادة وقلَّة الأصدقاء.

ــ ومن ذٰلك (الألباب)، لم يقع إلا مجموعاً؛ لأن مفرده ثقيل لفظاً.

ــ ومن ذٰلك مجيء المشرق والمغرب بالإفراد والتثنية والجمع، فحيث أفردا؛ فاعتباراً للجهة، وحيث ثُنِّيا لمشرق الصيف والشتاء ومغربهما، وحيث جُمِعا فاعتباراً لتعدُّد المطالع في كل فصل من فصلي السنة.

*** قاعدة:**

ــ مقابلة الجمع بالجمع: تارة تقتضي مقابلة كل فرد من هٰذا بكل فرد من

---

(1) كذا قال رحمه الله، وهو غير مسلم؛ فإن كلمة (الريح) مفردة وردت في تسعة عشر موضعاً من القرآن، منها سبعة في الخير والرحمة، وهي: يونس: ٢٢، الشورى: ٣٣، يوسف: ٩٤، الأنبياء: ٨١، سبأ: ١٢، صٓ: ٣٦، الأنفال: ٤٦. ووردت كلمة (الرياح) في القرآن عشر مرات، كلها في الخير إلا واحدة، وهي الكهف: ٤٥، وعليه تصحيح القاعدة هٰكذا: إذا جمعت الرياح في القرآن؛ فهي في الرحمة، وإذا أفردت استعملت في الرحمة والعذاب، والأخير أكثر. انظر: «المدخل إلى التفسير الموضوعي» (ص ٥٤ ـ ٥٥).

هٰذا؛ كقوله: ﴿واسْتَغْشَوْا ثِيابَهُمْ﴾[1]؛ أي: استغشى كل منهم ثوبه. وتارة يقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد المحكوم عليه؛ نحو: ﴿فاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً﴾[2]. وتارة يحتمل الأمرين، فيحتاج إلى دليل يعين أحدهما.

ـ وأما مقابلة الجمع بالمفرد؛ فالغالب ألا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه؛ كما في قوله تعالى: ﴿وعَلى الَّذينَ يُطيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعامُ مِسْكِينٍ﴾[3]؛ المعنى: على كل واحد لكل يوم طعام مسكين.

قاعدة

في الألفاظ التي يظن بها الترادف وليست منه

من ذٰلك: الخوف والخشية.

الشح والبخل.

البخل والضن.

السبيل والطريق.

جاء وأتى.

مدَّ وأمدَّ.

سقى وأسقى.

عمل وفعل.

القعود والجلوس.

التمام والكمال.

---

(١) سورة نوح: ٧.

(٢) سورة النور: ٤.

(٣) سورة البقرة: ١٨٤.

الإعطاء والإيتاء.

السنة والعام.

قاعدة

في السؤال والجواب

الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال إذا كان السؤال متوجهاً.

ـ وقد يُعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال؛ تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك، ويسميه السكاكي الأسلوب الحكيم.

ـ وقد يجيء الجواب أعم من السؤال؛ للحاجة إليه في السؤال.

ـ وقد يجيء أنقص؛ لاقتضاء الحال ذلك.

[مثال أسلوب الحكيم قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَللوالِدَيْنِ﴾[1]، فعدل عن جنس المُنْفَق ـ وهو المسؤول عنه ـ، إلى ذكر المنفَق عليه؛ لأنه أهم][2].

مثال الزيادة في الجواب قول موسى: ﴿هِيَ عَصايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْها وأَهُشُّ بِها عَلى غَنَمِي ولِيَ فيها مَآرِبُ أُخْرَى﴾[3] في جواب: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمينِكَ يا مُوسى﴾[3]؛ زاد في الجواب استلذاذاً بخطاب الله تعالى.

ومثال النقص منه: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ﴾[4] في

---

(١) سورة البقرة: ٢١٥.

(٢) هذه الزيادة من عندي؛ لأن السيوطي لم يذكر مثالاً سالماً من الاعتراض لأسلوب الحكيم.

(٣) سورة طه: ١٧ ـ ١٨.

(٤) سورة يونس: ١٥.

جواب: ﴿ائتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هٰذا أو بَدِّلْهُ﴾[1]؛ أجاب عن التبديل دون الاختراع.

قال الزمخشري: لأن التبديل في إمكان البشر دون الاختراع، فطوى ذكره للتنبيه على أنه سؤال محال.

وقال غيره: التبديل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكانه، فالاختراع أولى.

* **تنبيه:**

قد يعدل عن الجواب أصلاً، إذا كان السائل قصده التعنُّت؛ نحو: ﴿ويَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[2].

قال صاحب «الإفصاح»: إنما سأل اليهود تعجيزاً وتغليظاً إذ كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان والقرآن وعيسى وجبريل وملك آخر وصنف من الملائكة، فقصد اليهود أن يسألوه، فبأي مسمى أجابهم قالوا: ليس هو، فجاءهم الجواب مجملاً، وكان هٰذا الإجمال كيداً يردّ به كيدهم.

* **قاعدة:**

قيل: أصل الجواب أن يعاد في نفس السؤال؛ ليكون وفقه؛ نحو: ﴿أَإِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ﴾[3]، و﴿أنا﴾ في جوابه هو ﴿أنت﴾ في سؤالهم، فهٰذا أصله، ثم إنهم أتوا عوض ذٰلك بحروف الجواب اختصاراً وتركاً للتكرار.

وقد يحذف السؤال؛ ثقة بفهم السامع بتقديره؛ نحو: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ

---

(١) سورة يونس: ١٥.

(٢) سورة الإسراء: ٨٥.

(٣) سورة يوسف: ٩٠.

شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعيدُهُ قُلِ اللهُ يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعيدُهُ﴾[1]؛ فإنه لا يستقيم أن يكـون السؤال والجواب من واحد، فتعيَّن أن يكون: ﴿قُلِ اللهُ﴾ جواب سؤال، كأنهم سألوا لما سمعوا ذٰلك: فمَن يبدأ الخلق ثم يعيده؟

* **قاعدة:**

الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسميّة؛ فينبغي أن يكون الجواب كذٰلك، ويجيء كذٰلك في الجواب المقدَّر؛ إلا أن ابن مالك قال في قولك: (زيد) في جواب: (من قرأ؟): إنه من باب حذف الفعل؛ على جعل الجواب جملة فعلية.

قال: وإنمـا قدّرتـه كذٰلـك لا مبتدأ مع احتماله جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾[2]، فلما أتى بالفعلية مع فوات مشاكلة السؤال؛ علم أن تقدير الفعل أولاً أولى. انتهى.

وقال ابن الزملكاني في «البرهان»: أطلق النحويون القول بأن (زيداً) في جواب: من قام؟ فاعل على تقدير: قام زيد، والذي توجبه صناعة علم البيان أنه مبتدأ؛ لوجهين:

أحدهما: أن يّطابق الجملة المسؤول بها في الاسمية؛ كما وقع التطابق في قوله: ﴿وإذا قِيلَ لَهُمْ مَاذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾[3] في الفعلية، وإنما لم يقع التطابق في قوله: ﴿مَاذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطيرُ الأَوَّلِينَ﴾[4]؛ لأنهم لو طابقوا

---

(1) سورة يونس: ٣٤.

(2) سورة المائدة: ٤.

(3) سورة النحل: ٣٠.

(4) سورة النحل: ٢٤.

لكانوا مقرِّين بالإنزال، وهم من الإذعان به على مفاوز.

الثاني: أن اللبس لم يقع عند السائل إلا فيمن فعل الفعل، فوجب أن يتقدَّم الفاعل في المعنى؛ لأنه متعلَّق غرض السائل، وأما الفعل؛ فمعلوم عنده، ولا حاجة به إلى السؤال عنه، فحريٌّ أن يقع في الأواخر التي هي محل التكملات والفضلات.

وأشكل على هٰذا ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾[1] في جواب: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذا؟﴾[1]؛ فإن السؤال وقع عن الفاعل لا عن الفعل؛ فإنهم لم يستفهموه عن الكسر، بل عن الكاسر، ومع ذٰلك صدَّر الجواب بالفعل.

وأجيب: بأن الجواب مقدَّر دل عليه السياق، إذ (بل) لا تصلح أن يصدَّر بها الكلام، والتقدير: (ما فعلته بل فعله).

قال الشيخ عبدالقاهر: حيث كان السؤال ملفوظاً به؛ فالأكثر ترك الفعل في الجواب والاقتصار على الاسم وحده، وحيث كان مضمراً؛ فالأكثر التصريح به؛ لضعف الدلالة عليه، ومن غير الأكثر: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصَالِ . رِجالٌ﴾[2] في قراءة البناء للمفعول.

قاعدة

في الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل

الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدُّد والحدوث، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر[3].

(١) سورة الأنبياء: ٦٢.

(٢) سورة النور: ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) «نهاية الإيجاز» (ص ١٥٦).

فمن ذٰلك قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[1]، وقيل: (يبسط) لم يؤد الغرض؛ لأنـه يؤذن بمـزاولـة الكلب البسط وأنه يتجدَّد له شيء بعد شيء، فـ ﴿باسط﴾ أشعر بثبوت الصفة.

وقال تعالى في سورة الأنعام: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ ومُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾[2]؛ قال الإمام فخر الدين: لما كان الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت أشـدّ؛ أتى فيه بالمضـارع؛ ليدلَّ على التجدُّد؛ كما في قوله: ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[3].

* تنبيهات:

الأول: المراد بالتجدُّد في الماضي الحصول، وفي المضارع أن من شأنه أن يتكرَّر ويقع مرَّة بعد أخرى. صرَّح بذٰلك جماعة؛ منهم الزمخشري في قوله: ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[3].

قال الشيخ بهاء الدين السبكي: وبهٰذا يتضح الجواب عما يورد من نحو: (علم الله كذا)؛ فإن علم الله لا يتجـدَّد، وكـذا سائر الصفات الدائمة التي يستعمـل فيها الفعل، وجوابه: أن معنى (علم الله كذا) وقع علمه في الزمن المـاضي، ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذٰلك؛ فإن العلم في زمن ماض أعم من المستمر على الدوام قبل ذٰلك الزمن وبعده وغيره، ولهٰذا قال تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿الَّذي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾[4] الآيات، فأتى بالماضي في الخلق؛ لأنـه مفـروغ منـه، وبالمضارع في الهداية والإطعام والإسقاء والشفاء؛ لأنها

---

(١) سورة الكهف: ١٨.

(٢) سورة الأنعام: ٩٥.

(٣) سورة البقرة: ١٥.

(٤) سورة الشعراء: ٧٩.

متكرِّرة متجدِّدة تقع مرة بعد أخرى.

الثاني: مضمر الفعل ـ فيما ذكر ـ كمظهره، ولهٰذا قالوا: إن سلام الخليل أبلغ من سلام الملائكة، حيث: ﴿قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ﴾[1]؛ فإن نصب ﴿سَلاماً﴾ إنما يكون على إرادة الفعل؛ أي: سلمنا سلاماً، وهٰذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم، إذ الفعل متأخِّر عن وجود الفاعل؛ بخلاف سلام إبراهيم؛ فإنه مرتفع بالابتداء، فاقتضى الثبوت على الإطلاق، وهو أولى مما يعرض له الثبوت، فكأنه قصد أن يحيِّيهم بأحسن مما حيَّوه به.

الثالث: ما ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدُّد والحدوث هو المشهور عند أهل البيان.

وقد أنكره أبو المطرف بن عميرة في كتاب «التمويهات» على «التبيان» لابن الزملكاني، وقال: إنه غريب لا مستند له؛ فإن الاسم إنما يدلُّ على معناه فقط، أما كونه يثبت المعنى للشيء فلا، ثم أورد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذٰلكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ القِيامَةِ تُبْعَثُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ . والَّذينَ هُمْ بِآياتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾[3].

وقال ابن المنير: طريقة العربية تلوين الكلام، ومجيء الفعلية تارة والاسمية أخرى؛ من غير تكلُّف لما ذكروه، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخلص؛ اعتماداً على أن المقصود حاصل بدون التأكيد؛ نحو: ﴿رَبَّنا آمَنَّا﴾[4]، ولا شيء بعد ﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾[5]، وقد جاء التأكيد في كلام المنافقين،

---

(1) سورة هود: ٦٩.

(2) سورة المؤمنون: ١٥ ـ ١٦.

(3) سورة المؤمنون: ٥٧ ـ ٥٨.

(4) سورة آل عمران: ٥٣.

(5) سورة البقرة: ٢٨٥.

فقالوا: ﴿إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحونَ﴾[1].

قاعدة
في المصدر

قال ابن عطية: سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعاً؛ كقوله تعالى: ﴿فـإمسـاكٌ بِمَعْـروفٍ أَوْ تَسْـريحٌ بإحسانٍ﴾[2]، ﴿فاتِّباعٌ بالمَعْرُوفِ وأَداءٌ إليهِ بإحسـانٍ﴾[3]. وسبيل المندوبات الإتيان به منصوباً؛ كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الـرِّقـابِ﴾[4]، ولهـذا اختلفوا؛ هل كانت الوصية للزوجات واجبة؛ لاختلاف القراءة في قوله: ﴿وَصِيَّةً لأَزْواجِهِمْ﴾[5] بالرفع والنصب.

قال أبو حيان: والأصل في هٰذه التفرقة في قوله تعالى: ﴿فَقالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ﴾[6]؛ فإن الأول: مندوب، والثاني: واجب، والنكتة في ذٰلك أن الجملة الاسمية أثبت وآكد من الفعلية.

قاعدة
في العطف

هو ثلاثة أقسام:

ـ **عطف على اللفظ**: وهـو الأصـل، وشـرطه إمكان توجُّه العامل إلى

---

(1) سورة البقرة: ١١.

(2) سورة البقرة: ٢٢٩.

(3) سورة البقرة: ١٧٨.

(4) سورة محمد: ٤.

(5) سورة البقرة: ٢٤٠.

(6) سورة الذاريات: ٢٥.

المعطوف؛ [نحو: ليس أحمد بالعالم ولا القانتِ][1].

ـ عطف على المحل: وله ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهور ذٰلك المحلّ في الفصيح، فلا يجوز (مررت بزيدٍ وعمراً)؛ لأنه لا يجوز: (مررت زيداً).

ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً، وقد أجاز الفارسي في قوله: ﴿وأُتْبِعُوا في هٰذه الدُّنْيا لَعْنَةً وَيَوْمَ القِيامَةِ﴾[2]: أن يكون يوم القيامة عطفاً على محل (هٰذه).

الثاني: أن يكون الموضع بحقّ الأصالة، فلا يجوز: (هٰذا الضارب زيداً وأخيه)؛ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافته.

الثالث: وجود المحرز: أي: الطالب لذٰلك المحل، فلا يجوز: (إن زيداً وعمرٌو قاعدان»؛ لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء، وهو قد زال بدخول (إن)، وخالف في هٰذا الشرط الكسائي مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذينَ آمَنُوا والَّذينَ هَادُوا والصَّـابِئُـونَ. . .﴾[3] الآية، وأجيب بأن خبر (إن) فيها محذوف؛ أي: مأجورون أو آمنون.

ـ وعطف التوهم: نحو: (ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ)؛ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذٰلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، وقد وقع هٰذا العطف في المجزوم في قراءة غير أبي عمـرو: ﴿لَـوْلاَ أَخَّـرْتَنِي إلى أَجَـلٍ قَرِيبٍ فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ﴾[4]؛ خرجه الخليل

---

(١) هٰذه الزيادة من عندي للإيضاح.

(٢) سورة هود: ٦٠.

(٣) سورة المائدة: ٦٩.

(٤) سورة المنافقون: ١٠.

وسيبـويه على أنه عطف على التوهم؛ لأن معنى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي فَأَصَّدَّقَ﴾، ومعنى: (أَخِّرْني أَصَّدَّقْ) واحدٌ.

وقـراءة قنبـل: ﴿إِنَّـهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[1]؛ خرجه الفارسي على [عطف التوهم المجزوم]؛ لأن (مَن) الموصولة فيها معنى الشرط.

وفـي المنصـوب في قراءة حمـزة وابن عامـر: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَـاقَ يَعْقُوبَ﴾[2]؛ بفتح الباء؛ لأنه على معنى: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب.

*** تنبيه:**

ظن ابن مالك أن المراد بالتوهم الغلط، وليس كذلك كما نبَّه عليه أبو حيان وابن هشام، بل هو مقصد صواب، والمراد أنه عطف على المعنى؛ أي: جوَّز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، لا أنه غلط في ذلك، ولهذا كان الأدب أن يقال في مثل ذلك في القرآن: إنه عطف على المعنى.

*** مسألة:**

اختلف في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه:

ـ فمنعه البيانيون، وابن مالك، وابن عصفور ونقله عن الأكثرين.

ـ وأجازه الصفار وجماعة؛ مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[3]

---

(1) سورة يوسف: ٦٩.

(2) سورة هود: ٧٧.

(3) سورة البقرة: ٢٥.

في سورة البقرة، ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] في سورة الصف.

قال الزمخشري - في الأولى -: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة ثواب الكافرين.

[وقال أيضاً] - في الثانية -: إن العطف على ﴿تؤمنون﴾؛ لأنه بمعنى (آمنوا).

ورُدَّ بأن الخطاب به للمؤمنين، وبـ (بشر) للنبي ﷺ، وبأن الظاهر في ﴿تؤمنون﴾ أنه تفسير للتجارة لا طلب.

وقال السكاكي: الأمران معطوفان على (مثل) مقدَّرة، قبل ﴿يا أيُّها﴾، وحذف القول كثير.

* **مسألة:**

اختلف في جواز عطف الاسمية على الفعلية، وعكسه:

ـ فالجمهور على الجواز.

ـ وبعضهم على المنع، وقد لهج به الرازي في «تفسيره» كثيراً، [وضعَّفه ابن هشام[2]].

* **مسألة:**

اختلف في جواز العطف على معمولي عاملين:

ـ فالمشهور عن سيبويه: المنع، وبه قال المبرِّد وابن السراج وهشام.

ـ وجوَّزه الأخفش والكسائي والفرَّاء والزَّجَّاج، وخرج عليه قوله تعالى:

---

(١) سورة الصف: ١٣.

(٢) زيادة من عندي. «المغني» (ص ٦٣١ - المحققة).

﴿إنَّ فِي السَّماواتِ والأَرْضِ لآياتٍ للمُؤمنينَ . وفي خَلْقِكُمْ ومَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ . واخْتِلافِ اللَّيْلِ والنَّهارِ ومَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فأَحْيا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1]، فيمن نصب (آيات) الأخيرة.

[قال ابن هشام: والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: (في الدار زيد، والحجرة عمرٌو)][2].

* **مسألة:**

اختلف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ:

ـ فجمهور البصريِّين على المنع.

ـ وبعضهم والكوفيون على الجواز، وخرَّج عليه قراءة حمزة: ﴿واتَّقُوا اللهَ الَّذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾[3].

وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وصَدٌّ عَنْ سَبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ الحَرامِ﴾[4]: إن المسجد معطوف على ضمير ﴿بِهِ﴾، وإن لم يُعَد الجار.

قال: والذي نختاره جواز ذٰلك؛ لوروده في كلام العرب كثيراً؛ نظماً ونثراً[5]. قال: ولسنا متعبِّدين باتباع جمهور البصريين، بل نتَّبع الدليل[6].

---

(١) سورة الجاثية: ٣ ـ ٥.

(٢) زيادة من عندي. «المغني» (ص ٦٣٤ ـ المحققة).

(٣) سورة النساء: ١.

(٤) سورة البقرة: ٢١٧.

(٥) «البحر المحيط» (٢ / ١٤٧).

(٦) تكررت منه هٰذه العبارة في مواضع من «البحر المحيط» منها (٣ / ١٥٩، ٤ / ٢٧١).



النوع الثاني والسبعون*

في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسِّر

وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف.

اعلم أن معرفة ذٰلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهٰذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها؛ كما في:

قوله تعالى: ﴿وإنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾(١)، فاستعملت (على) في جانب الحق، و(في) في جانب الضلال؛ لأن صاحب الحق مُستعلٍ يصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه.

وقوله تعالى: ﴿فابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هٰذِهِ إِلى المَدينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طَعاماً فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ولْيَتَلَطَّفْ﴾(٢)؛ عطف على الجمل الأول بالفاء والأخيرة بالواو لمّا انقطع نظام الترتب؛ لأن التلطف غير مرتب على الإتيان بالطعام؛ كما كان الإتيان به مرتباً على النظر فيه، والنظر فيه مترتباً على التوجُّه في طلبه،

---

* هو النوع الأربعون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة سبأ: ٢٤.

(٢) سورة الكهف: ١٩.

والتوجه في طلبه مترتباً على قطع الجدال في المسألة عن مدة اللبث وتسليم العلم له تعالى .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّما الصَّدَقَاتُ لِلفُقَرَاءِ﴾[1] الآية عدل عن اللام إلى (في) في الأربعة الأخيرة؛ إيذاناً إلى أنهم أكثر استحقاقاً للتصدُّق عليهم ممَّن سبق ذكره باللام؛ لأن (من) للوعاء، فنبَّه باستعمالها على أنهم أحقَّاء بأن يجعلوا مظنَّة لوضع الصدقات فيهم؛ كما يوضع الشيء في وعائه مستقرّاً فيه .

قال الفارسي : إنما قال: ﴿وفي الرقاب﴾ ، ولم يقل: (وللرقاب)؛ ليدل على أن العبد لا يملك شيئاً .

وعن ابن عباس قال: «الحمد لله الذي قال: ﴿عَنْ صَلاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[2]، ولم يقل: (في صلاتهم)» .

وهٰذا سردها مرتبة على حروف المعجم :

الهمزة[3]

تأتي على وجهين :

أحدهما : الاستفهام :

وحقيقته طلب الإفهام ، ومن ثم اختصت بأمور:

أحدها : جواز حذفها .

---

(١) سورة التوبة : ٦٠ .

(٢) سورة الماعون : ٥ .

(٣) انظر: «معاني الحروف» للرماني (ص ٣٢)، «مغني اللبيب» لابن هشام (١ / ١٣) .

ثانيها: أنها ترد لطلب التصوُّر[1] والتصديق[2]؛ بخلاف (هل) فإنها للتصديق خاصة، وسائر الأدوات للتصوُّر خاصة.

ثالثها: أنها تدخل على الإثبات؛ نحو: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً﴾[3] ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾[4] وعلى النفي نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[5]، وتفيد حينئذ معنيين:

ـ أحدهما: التذكر والتنبيه؛ كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾[6].

ـ والآخر: التعجُّب من الأمر العظيم؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلى الَّذينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وهُمْ أُلوفٌ حَذَرَ المَوْتِ﴾[7].

وفي كلا الحالين هي تحذير؛ نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلينَ﴾[8].

رابعها: تقديمها على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير؛ نحو: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً﴾[9]، ﴿أَوَ أَمِنَ أَهْلُ القُرَى﴾[10]، ﴿أَثُمَّ إِذا مَا وَقَعَ﴾[11].

---

(1) التصوُّر عند أهل المنطق: هو إدراك المفرد ـ الماهية ـ من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات. «التعريفات» (ص ٥٩)، «تسهيل المنطق» (ص ٩).

(2) التصديق عند أهل المنطق: الإدراك (للمفرد) الذي معه حكم. «ضوابط المعرفة» (ص ١٤)، «تسهيل المنطق» (ص ٩).

(3) سورة يونس: ٢.

(4) سورة الأنعام: ١٤٣.

(5) سورة الشرح: ١.

(6) سورة الفرقان: ٤٥.

(7) سورة البقرة: ٢٤٣.

(8) سورة المرسلات: ١٦.

(9) سورة البقرة: ١٠٠.

(10) سورة الأعراف: ٩٨.

(11) سورة يونس: ٥١.

وسائر أخواتها يتأخر عنه كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة؛ نحو: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾[١]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[٢]، ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾[٣]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾[٤]، ﴿فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ﴾[٥]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي المُنَافِقِينَ﴾[٦].

خامسها: أنه لا يستفهم بها حتى يهجس في النفس إثبات ما يستفهم عنه؛ بخلاف (هل)؛ فإنه لما لا يترجح عنده في نفي ولا إثبات. حكاه أبو حيان عن بعضهم.

سادسها: أنها تدخل على الشرط؛ نحو: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾[٧]، ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾[٨] بخلاف غيرها.

وتخرج عن الاستفهام الحقيقي، فتأتي لمعان.

*** فائدة:**

إذا دخلت على (رأيت)؛ امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصار بمعنى (أخبرني).

وقد تبدل (ها)، وخُرِّج على ذلك قراءة قنبل: ﴿هَا أَنْتُمْ هٰؤلا﴾[٩] بالقصر.

---

(١) سورة المزمل: ١٧.

(٢) سورة التكوير: ٢٦.

(٣) سورة الأنعام: ٩٥.

(٤) سورة الأحقاف: ٣٥.

(٥) سورة الأنعام: ٨١.

(٦) سورة النساء: ٨٨.

(٧) سورة الأنبياء: ٣٤.

(٨) سورة آل عمران: ١٤.

(٩) سورة آل عمران: ١١٩.

وقد تقع في القسم، ومنه ما قرىء: ﴿ولا نكتمُ شهادةً﴾[1] بالتنوين ﴿اللهِ﴾ بالمد.

الثاني من وجهي الهمزة:

أن تكون حرفاً يُنادى به القريب، وجعل منه الفراء: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾[2] على قراءة تخفيف الميم؛ أي: يا صاحب هٰذه الصفات.

قال ابن هشام[3]: ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا)، ويقرّبه سلامته من دعوى المجاز، إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أَمَنْ هو قانت خير أم هٰذا الكافر؟ أي: المخاطب بقوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَليلاً﴾[4]، فحذف شيئان: معادل الهمزة والخبر.

(أحد)

قال أبو حاتم في كتاب «الزينة»: هو اسم أكمل من الواحد، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان لا يقوم له واحد؛ جاز في المعنى أن يقوم اثنان فأكثر؛ بخلاف قولك: لا يقوم له أحد.

وفي الأحد خصوصية ليست في الواحد؛ تقول: (ليس في الدار واحد)، فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والإنس فيعم الناس وغيرهم؛ بخلاف: (ليس في الدار أحد)؛ فإنه مخصوص بالآدميين دون غيرهم.

---

(1) سورة المائدة: ١٠٦.

(2) سورة الزمر: ٩.

(3) «مغني اللبيب» (١ / ١٣).

(4) سورة الزمر: ٨.

قال: ويأتي الأحــد في كلام العـرب بمعنى الأول وبمعنى الـواحـد، فيستعمـل في الإثبات وفي النفي؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾(1)؛ أي: واحد وأول، ﴿فابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ﴾(2).

[ويأتي الأحد بخلاف معنى الأول والواحد]، فلا يستعمل إلا في النفي؛ تقول: ما جاءني من أحد، ومنه: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾(3)، و ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾(4)، ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾(5)، ﴿ولا تُصَلِّ عَلى أَحَدٍ﴾(6).

وواحدٌ: يستعمل فيهما مطلقاً.

وأحـد: يستـوي فيه المـذكر والمؤنث؛ قال تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ﴾(7)؛ بخلاف (الواحد)، فلا يقال: كواحد من النساء، بل كواحدة.

وأحد: يصلح للإفراد والجمع.

[قال السيوطي:] ولهٰذا وصف به في قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾(8)؛ بخلاف الواحد.

والأحد: له جمع من لفظه، وهو: الأحدون والآحاد، وليس للواحد جمع من لفظه، فلا يقال: واحدون، بل: اثنان، ثلاثة.

---

(1) سورة الإخلاص: ١.

(2) سورة الكهف: ١٩.

(3) سورة البلد: ٥.

(4) سورة البلد: ٨.

(5) سورة الحاقة: ٤٨.

(6) سورة التوبة: ٨٤.

(7) سورة الأحزاب: ٣٢.

(8) سورة الحاقة: ٤٨.

والأحد: ممتنع الدخول في الضرب والعدد والقسمة وفي شيء من الحساب؛ بخلاف الواحد.

وقد تحصَّل من كلامه بينهما سبعة فروق.

وفي «أسرار التنزيل» للبارزي في سورة الإخلاص: فإن قيل: المشهور في كلام العرب أنَّ الأحد يستعمل بعد النفي والواحد بعد الإثبات. قلنا: قد اختار أبو عبيد أنهما بمعنى واحد، وحينئذ فلا يختص أحدهما بمكان دون الآخر، وإن غلب استعمال أحد في النفي، ويجوز أن يكون العدول هنا عن الغالب رعاية للفواصل. انتهى.

وقال الراغب في «مفردات القرآن»[1]: أحد يستعمل على ضربين: أحدهما: في النفي فقط، والآخر في الإثبات.

فالأول: لاستغراق جنس الناطقين، ويتناول الكثير والقليل، ولذلك صح أن يقال: ما من أحد فاضلين؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[2].

والثاني: على ثلاثة أوجه:

ـ الأول: المستعمل في العدد مع العشرات؛ نحو: أحد عشر، أحدٍ وعشرين.

ـ والثاني: المستعمل مضافاً إليه بمعنى الأول؛ نحو: ﴿أَمَّا أَحَدُكُما فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْراً﴾[3].

---

(١) (ص ١٢).

(٢) سورة الحاقة: ٤٨.

(٣) سورة يوسف: ٤١.

ـ والثالث: المستعمل وصفاً مطلقاً، ويختص بوصف الله تعالى؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1]، وأصله (وحد)؛ إلا أن وحداً يستعمل في غيره. انتهى.

(إذْ)[2]

ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي، وهو الغالب.

ثم قال الجمهور: لا تكون إلا ظرفاً؛ نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[3].

أو مضافاً إليها الظرف؛ نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنا﴾[4]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾[5]، ﴿وأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرونَ﴾[6].

وقال غيرهم: تكون مفعولاً به؛ نحو: ﴿واذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَليلاً﴾[7]، وكذا المذكورة في أوائل القصص كلها مفعول به بتقدير: (اذكر).

وبدلاً منه؛ نحو: ﴿واذْكُرْ فِي الكِتابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾[8]، فـ (إذ) بدل اشتمال من مريم على حد البدل في ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ

---

(1) سورة الإخلاص: ١.

(2) «الصاحبي» (ص ١٩٦ ـ ١٩٧)، «مغني اللبيب» (١ / ٨٠).

(3) سورة التوبة: ٤٠.

(4) سورة آل عمران: ٨.

(5) سورة الزلزلة: ٤.

(6) سورة الواقعة: ٨٤.

(7) سورة الأعراف: ٢٠.

(8) سورة مريم: ١٦.

فيهِ﴾[1]، ﴿واذْكُـرُوا نِعْمَـةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِياءَ﴾[2]؛ أي: اذكروا النعمة التي هي الجعل المذكور، فهي بدل كل من كل.

والجمهور يجعلونها في الأول ظرفاً لمفعول محذوف؛ أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفي الثاني: ظرفاً لمضاف إلى المفعول محذوف؛ أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد ذلك التصريح به في: ﴿واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْداءً﴾[3].

*** فائدة:**

أخرج ابن أبي حاتم من طريق السّدي عن أبي مالك؛ قال: «ما كان في القرآن (إن) بكسر الألف فلم يكن، وما كان (إذ) فقد كان».

الـوجه الثاني: أن تكون للتعليل؛ نحو: ﴿ولَنْ يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ في العَذابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[4]؛ أي: ولن ينفعكم اليوم إشراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا.

الوجه الثالث: التوكيد بأن تحمل على الزيادة. قاله أبو عبيدة[5]، وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آيات؛ منها: ﴿وإِذْ قَالَ رَبُّكَ للمَلائِكَةِ﴾[6].

الـرابع: التحقيق؛ كـ (قد)، وحملت عليه الآية المذكورة، وجعل منه

---

(1) سورة البقرة: ٢١٧.

(2) سورة المائدة: ١٠.

(3) سورة آل عمران: ١٠٣.

(4) سورة الزخرف: ٣٩.

(5) «مجاز القرآن» (١ / ٣٦ ـ ٣٧).

(6) سورة البقرة: ٣٠.

السهيلي قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾[1].

قال ابن هشام: وليس القولان بشيء.

(إذا)[2]

على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال؛ نحو: ﴿فأَلْقَاهَا فإذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[3]، ﴿فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إذا هُمْ يَبْغُونَ﴾[4]، ﴿وإذا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إذا لَهُمْ مَكْرٌ في آياتِنا﴾[5].

واختلف في (إذا) هٰذه: فقيل: إنها حرف، وعليه الأخفش، ورجَّحه ابن مالك. وقيل: ظرف مكان، وعليه المبرد، ورجحه ابن عصفور. وقيل: ظرف زمان، وعليه الزجاج، ورجحه الزمخشري.

الثاني: أن تكون لغير المفاجأة:

ـ فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجمل الفعلية[6]، وتحتاج لجواب، وتقع في الابتداء عكس الفجائية.

---

(١) سورة آل عمران: ٨٠.

(٢) «الصاحبي» (ص ١٩٣)، «مغني اللبيب» (١ / ٨٧).

(٣) سورة طٰه: ٢٠.

(٤) سورة يونس: ٣٢.

(٥) سورة يونس: ٢١.

(٦) هٰذا قول جمهور النحاة؛ إلا أنه غير مسلَّم، وفيه تعسُّف مع نصوص القرآن في المواضع =

والفعل بعدها إمّا ظاهر؛ نحو: ﴿إذا جَاءَ نَصْرُ اللهِ﴾[1]، أو مقدّر؛ نحو: ﴿إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[2].

وجوابها إما فعل؛ نحو: ﴿فإذا جَاءَ أَمْرُ اللهِ قَضَى بِالحَقِّ﴾[3]. أو جملة اسمية مقرونة بالفاء؛ نحو: ﴿فإذا نُقِرَ في النَّاقُورِ فذٰلك يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسيرٌ﴾[4]، ﴿فإذا نُفِخَ في الصُّورِ فلا أَنْسَابَ﴾[5]. أو فعلية طلبية كذٰلك؛ نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[6]. أو اسمية مقرونة بـ (إذا) الفجائية؛ نحو: ﴿إذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إذا أَنْتُمْ تَخْـرُجُـونَ﴾[7]، ﴿فإذا أَصابَ بِهِ مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ إذا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[8]. وقد يكون مقدر لدلالة ما قبله عليه أو لدلالة المقام.

ــ وقد تخرج إذا عن الظرفية عند قوم، والجمهور أنكروا خروجها عن الظرفية.

ــ وقد تخرج عن الاستقبال:

فترد للحال؛ نحو: ﴿واللَّيْلِ إذا يَغْشَى﴾[9] فإن الغشيان مقارن الليل،

= التي دخلت فيها (إذا) الشرطية على الأسماء، ولعل الصواب ـ إن شاء الله ـ أن دخولها على الأفعال هو الغالب فقط. انظر ما كتبه حول هٰذه المسألة د. أحمد مكي الأنصاري في كتابه «نظرية النحو القرآني» (ص ٥٩ ـ ٦٥).

(١) سورة النصر: ١.

(٢) سورة الانشقاق: ١.

(٣) سورة غافر: ٧٨.

(٤) سورة المدثر: ٨ ـ ٩.

(٥) سورة المؤمنون: ١٠١.

(٦) سورة الحجر: ٩٨.

(٧) سورة الروم: ٢٥.

(٨) سورة الروم: ٤٨.

(٩) سورة الليل: ١.

﴿والنَّهارِ إذا تَجَلَّى﴾[1]، ﴿والنَّجْمِ إذا هَوَى﴾[2].

وللماضي؛ نحو: ﴿وإذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً﴾[3] الآية؛ فإن الآية نزلت بعد الرؤية والانفضاض، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلاَ عَلى الَّذينَ إذا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[4]، ﴿حَتَّى إذا بَلَغَ مَطْلعَ الشَّمْسِ﴾[5]، ﴿حَتَّى إذا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾[6].

ـ وقد تخرج عن الشرطية؛ نحو: ﴿وإذا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرونَ﴾[7]، ﴿والَّذينَ إذا أَصابَهُمُ البَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾[8]، فـ(إذا) في الآية ظرف لخبر المبتدإ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواباً؛ لاقترنت بالفاء، وقول بعضهم: إنه على تقديرها؛ مردود بأنها لا تحذف إلا لضرورة، وقول آخر: إن الضمير توكيد لا مبتدأ، أو إن ما بعده الجواب؛ تعسّف، وقول آخر: جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها؛ تكلف من غير ضرورة.

* **تنبيهات:**

الأول: قد تستعمل (إذا) للاستمرار في الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة كما يستعمل الفعل المضارع لذلك، ومنه: ﴿وإذا لَقُوا الَّذينَ آمَنُوا

---

(1) سورة الليل: ٢.

(2) سورة النجم: ١.

(3) سورة الجمعة: ١١.

(4) سورة التوبة: ٩٢.

(5) سورة الكهف: ٩٠.

(6) سورة الكهف: ٩٦.

(7) سورة الشورى: ٣٧.

(8) سورة الشورى: ٣٩.

قَالُوا آمَنَّا وإذا خَلَوْا إلى شَياطِينِهِمْ قَالُوا إنَّا مَعَكُمْ إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئونَ﴾[1]؛ أي: إن هٰذا شأنهم أبداً، وكذا قوله تعالى: ﴿وإذا قَامُوا إلى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالى﴾[2].

الثاني: ذكر ابن هشام في «المغني»[3]: (إذ ما)، ولم يذكر (إذا ما)، وقد ذكرها الشيخ بهاء الدين السبكي في «عروس الأفراح» في أدوات الشرط.

فأما (إذ ما)؛ فلم يقع في القرآن، ومذهب سيبويه أنها حرف، وقال المبرد وغيره: إنها باقية على الظرفية.

وأما (إذا ما)؛ فوقعت في القرآن في قوله تعالى: ﴿وإذا مَا غَضِبُوا﴾[4]، ﴿وإذا مَا أَتَـوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾[5]، ولم أر من تعرَّض لكونها باقية على الظرفية أو محوَّلة إلى الحرفية، ويحتمل أن يجري فيها القولان في (إذ ما)، ويحتمل أن يجزم ببقائها على الظرفية؛ لأنها أبعد عن التركيب؛ بخلاف (إذ ما).

الثالث [في الفرق بين (إذا) و (إن)]:

ـ تختص (إذا) بدخولها على المتيقَّن والمظنون والكثير الوقوع؛ بخلاف (إن)؛ فإنها تستعمل في المشكوك والموهوم والنادر.

ولهٰذا قال تعالى: ﴿إذا قُمْتُمْ إلى الصَّلاةِ فاغْسِلُوا﴾[6]، ثم قال: ﴿وإنْ كُنْتُمْ جُنُباً فاطَّهَّرُوا﴾[6]، فأتى بـ (إذا) في الوضوء لتكرره وكثرة أسبابه، وبـ (إن)

---

(١) سورة البقرة: ١٤.

(٢) سورة النساء: ١٤٢.

(٣) (١ / ٨٧).

(٤) سورة الشورى: ٣٧.

(٥) سورة التوبة: ٩٢.

(٦) سورة المائدة: ٦.

في الجنابة لندرة وقوعها بالنسبة إلى الحدث.

وقال تعالى: ﴿فإذا جَاءَتْهُمُ الحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هٰذِهِ وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْديهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1]: أتى في جانب الحسنة بـ (إذا)؛ لأن نعم الله على العباد كثيرة ومقطوع بها، وبـ (إن) في جانب السيئة؛ لأنها نادرة الوقوع ومشكوك فيها.

قال الخُوَيِّي: الذي أظنه أنَّ (إذا) يجوز دخولها على المتيقَّن والمشكوك؛ لأنها ظرف وشرط، فبالنظر إلى الشرط تدخل على المشكوك، وبالنظر إلى الظرف تدخل على المتيقَّن كسائر الظروف.

ـ [و] خالفت (إذا) (إنَّ) أيضاً في إفادة العموم.

ـ وفي أنَّ المشروط بها إذا كان عدماً يقع الجزاء في الحال، وفي (إن) لا يقع حتى يتحقق اليأس من وجوده.

ـ وفي أن جزاءها مستعقب لشرطها على الاتصال، لا يتقدَّم ولا يتأخَّر؛ بخلاف (إن).

ـ وفي أن مدخولها لا تجزمه؛ لأنها لا تتمحض شرطاً.

* **خاتمة:**

قيل: قد تأتي (إذا) زائدة، وخُرِّج عليه ﴿إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[2]؛ أي: انشقت السماء؛ كما قال: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾[3].

---

(١) سورة الأعراف: ١٣١.

(٢) سورة الانشقاق: ١.

(٣) سورة القمر: ١.

(إذاً)[1]

قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء.

قال الشلوبين[2]: في كل موضع.

قال الفارسي: في الأكثر.

والأكثر أن تكون جواباً لـ (إن) أو (لو) ظاهرتين أو مقدَّرتين.

قال الفراء: وحيث جاءت بعدها اللام؛ فقبلها (لو) مقدرة إن لم تكن ظاهرة؛ نحو: ﴿إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾.

وهي حرف ينصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصاله، أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية.

قال النحاة: وإذا وقعت بعد الواو والفاء؛ جاز فيها الوجهان؛ نحو: ﴿وَإِذاً لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ﴾[3]، ﴿فَإِذاً لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ﴾[4]، وقرىء شاذّاً بالنصب فيهما.

قال ابن هشام[5]: التحقيق أنه إذا قيل: (إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك) ـ يعني: تقدم (إذن) شرط وجزاء وعطفت ـ؛ فإن قدّرت العطف على

---

(١) انظر: «معاني الحروف» (ص ١١٦)، «الصاحبي» (ص ١١٨)، «مغني اللبيب» (ص ٣٠ ـ المحققة).

(٢) قال السيوطي: (الشلوبين) اثنان: المشهور أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي، والآخر أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد المالقي، ويعرف بالشلوبين الصغير. اهـ. «بغية الوعاة» (ص ٤٣٦).

(٣) سورة الإسراء: ٧٦.

(٤) سورة النساء: ٥٣.

(٥) «مغني اللبيب» (١ / ٢٢)، ونقلت كلامه بنصه، وجاء السيوطي بالمعنى فأشكل.

الجـواب جزمت وبـطل عمل (إذن) لوقوعها حشواً، أو [قدّرت العطف] على الجملتين جميعاً؛ جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف، وقيل: يتعيَّن النصب؛ لأن ما بعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أول، ومثل ذٰلك: (زيد يقوم وإذن أحسن إليه)؛ إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان.

وقال غيره: (إذاً) نوعان:

الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط، بحيث لا يفهم من غيرها؛ نحو: (أزورك غداً)، فتقول: (إذاً أكرمك)، وهي في هٰذا الوجه عاملة، تدخل على الجمل الفعلية، فتنصب المضارع المستقبل المتصل إذا صدّرت.

والثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدّم أو منبهة على مسبب حصل في الحـال، وهي حينئذ غير عاملة؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها، والعامل يعتمد عليه؛ نحو: (إن تأتيني إذاً آتيك)، (والله إذاً لأفعلن)، ألا ترى أنها لو سقطت لفهم الارتباط، وتدخل هٰذه على الاسمية، فتقول: (إذاً أنا أكرمك)، ويجوز توسّطها وتأخرها، ومن هٰذا قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذاً﴾[1] فهي مؤكّدة للجواب مرتبطة بما تقدم.

*** تنبيه:**

الجمهـور على أن (إذاً) يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القرّاء، وجوَّز قوم ـ منهم المبرد والمازني ـ في غير القرآن الوقوف عليها بالنون؛ كـ (لَهن) و (إن)، وينبني على الخلاف في الوقوف عليها كتابتُها، فعلى الأول تكتب بالألف كما رسمت في المصحف، وعلى الثاني بالنون.

وأقول: الإجماع في القرآن على الوقف عليها وكتابتها بالألف دليل على

(١) سورة البقرة: ١٤٥.

أنها اسم منوَّن لا حرف آخره نون، خصوصاً أنها لم تقع فيه ناصبة للمضارع، فالصواب إثبات هٰذا المعنى لها.

(أف)

كلمة تَستعمل عند التضجُّر والتكرُّه.

وقد حكى أبو البقاء[1] في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾[2] قولين:

أحدهما: أنه اسم لفعل الأمر؛ أي: كفا واتركا.

والثاني: أنه اسم لفعل ماض؛ أي: كرهت وتضجرت.

وحكى غيره **ثالثاً**: أنه اسم لفعل مضارع؛ أي: أتضجر منكما.

وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء[3]: ﴿أُفٍّ لَكُمْ﴾:

فأحاله أبو البقاء على ما سبق في الإسراء، ومقتضاه تساويهما في المعنى.

وقال العُزيزي في «غريبه» هنا؛ أي: بئساً لكم.

وفسّر صاحب «الصحاح» (أف)؛ بمعنى: قذراً.

وقال في «الارتشاف»: (أف): أتضجر.

وفي «البسيط»: معناه التضجر، وقيل: الضجر، وقيل: تضجرت. ثم حكى فيها تسعاً وثلاثين لغة.

---

(١) «إملاء ما من به الرحمٰن» (٢ / ٩٠).

(٢) سورة الإسراء: ٢٣.

(٣) سورة الأنبياء: ٦٧.

(ال)[1]

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي) وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين؛ نحو: ﴿إِنَّ المُسْلِمِينَ والمُسْلِماتِ﴾[2] إلى آخر الآية، ﴿التَّائِبُونَ العَابِدُونَ﴾[3].

وقيل: هي حينئذ حرف تعريف، وقيل: موصول حرفي.

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية:

ـ إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذِكرياً؛ نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً . فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[4]، ﴿فيها مِصْباحٌ المِصْبَاحُ فِي زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ كَأَنَّها كَوْكَبٌ﴾[5]، وضابط هٰذه أن يسد الضمير مسدّها مع مصحوبها.

ـ أو معهوداً ذهنيّاً؛ نحو: ﴿إذ هُمَا فِي الغَارِ﴾[6]، ﴿إِذ يُبَايِعُونَكَ﴾[7].

ـ أو معهوداً حضوريّاً؛ نحو: ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[8]، ﴿اليَوْمَ

---

(١) «معاني الحروف» للرماني (ص ٦٥)، «مغني اللبيب» (١ / ٤٩).

(٢) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٣) سورة التوبة: ١١٢.

(٤) سورة المزمل: ١٥ ـ ١٦.

(٥) سورة النور: ٣٥.

(٦) سورة التوبة: ٤٠.

(٧) سورة الفتح: ١٨.

(٨) سورة المائدة: ٣.

﴿أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّباتُ﴾[1].

قال ابن عصفور: وكذا كل واقعة بعد اسم الإشارة أو (أي) في النداء و (إذا) أو في اسم الزمان الحاضر؛ نحو: (الآن).

والجنسية:

ـ إمّا لاستغراق الأفراد، وهي التي يخلفها (كل) حقيقة؛ نحو: ﴿خُلِقَ الإنْسانُ ضَعِيفاً﴾[2]، ﴿عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ﴾[3]، ومن دلائلها صحة الاستثناء من مدخولها؛ نحو: ﴿إِنَّ الإنْسانَ لَفي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذينَ آمَنُوا﴾[4]، ووصفه بالجمع؛ نحو: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾[5].

ـ وإما لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي يخلفها (كل) مجازاً؛ نحو: ﴿ذٰلكَ الكِتابُ﴾[6]؛ أي: الكتاب الكامل في الهداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة وخصائصها.

ـ وإما لتعريف الماهية والحقيقة والجنس؛ وهي التي لا يخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً؛ نحو: ﴿وَجَعَلْنا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[7]، ﴿أُولٰئكَ الَّذينَ آتَيْناهُمُ الكِتابَ والحُكْمَ والنُّبُوَّةَ﴾[8].

---

(1) سورة المائدة: ٥.

(2) سورة النساء: ٢٨.

(3) سورة الرعد: ٩.

(4) سورة العصر: ١ ـ ٣.

(5) سورة النور: ٣١.

(6) سورة البقرة: ٢.

(7) سورة الأنبياء: ٣.

(8) سورة الأنعام: ٨٩.

قيل: والفرق بين المعرف بـ (ال) هٰذه وبين اسم الجنس النكرة: هو الفرق بين المقيَّد والمطلق؛ لأن المعرَّف بها يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان:

ـ لازمة: كالتي في الموصولات على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالتي في الأعلام المقارنة لنقلها؛ كـ (اللات) و(العزى)، أو لغلبتها كـ (البيت) للكعبة، و(المدينة) لطيبة، و(النجم) للثريا، وهٰذه في الأصل للعهد.

ـ وغير لازمة؛ كالواقعة في الحال، وخرّج عليه قراءة بعضهم: ﴿لَيَخْرُجَنَّ الأعَزُّ مِنْها الأذَلَّ﴾[1]؛ بفتح الياء؛ أي: ذليلاً؛ لأن الحال واجبة التنكير، إلا أن ذٰلك غير فصيح، والأحسن تخريجه على حذف مضاف؛ أي: خروج الأذل كما قدَّره الزمخشري.

(أَلَا)[2]

بالفتح والتخفيف، وردت في القرآن على أوجه:

أحدها: التنبيه، فتدل على تحقيق ما بعدها.

قال الزمخشري: ولذٰلك قلَّ وقوع الجمل بعدها إلا مصدَّرة بنحو ما يتلقى به القسم، وتدخل على الاسمية والفعلية؛ نحو: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ﴾[3]، ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[4].

(١) سورة المنافقون: ٨.

(٢) «معاني الحروف» (ص ١١٣)، «الصاحبي» (ص ١٨١)، «مغني اللبيب» (١ / ٦٨).

(٣) سورة البقرة: ١٣.

(٤) سورة هود: ٨.

قال في «المغني»[1]: ويقـول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويهملون معناها، وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة و (لا)، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق؛ نحو: ﴿أَلَيْسَ ذٰلِكَ بِقَادِرٍ﴾[2].

الثـاني والثـالث: التحضيض والعرض، ومعناهما طلب الشيء، لكن الأول طلبٌ بحثٍّ، والثاني طلبٌ بلينٍ، وتختص فيهما بالفعلية؛ نحو: ﴿أَلَا تُقَـاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا﴾[3]، ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾[4]، ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾[5]، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ﴾[6].

(أَلَّا)[7]

بالفتح والتشديد: حرف تحضيض، لم يقع في القرآن لهٰذا المعنى ـ فيما أعلم ـ؛ إلا أنه يجوز عندي أن يخرَّج عليه قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا للهِ﴾[8]، وأما قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾[9]؛ فليست هٰذه، بل هي كلمتان: (أنْ) الناصبة ولا النافية، أو (أن) المفسرة ولا الناهية.

---

(1) (١ / ٦٨).

(2) سورة القيامة: ٤.

(3) سورة التوبة: ١٣.

(4) سورة الشعراء: ١١.

(5) سورة الذاريات: ٢٧.

(6) سورة النور: ٢٢.

(7) «مغني اللبيب» (١ / ٧٤).

(8) سورة النمل: ٢٥.

(9) سورة النمل: ٣١.

(إلّا)[1]

بالكسر والتشديد على أوجه:

أحدها: الاستثناء متصلاً؛ نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[2]، ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[3]، أو منقطعاً؛ نحو: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا﴾[4]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾[5].

الثاني: أن تكون بمعنى (غير)، فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه، ويعرب الاسم الواقع بعدها بإعراب (غير)؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[6]، فلا يجوز أن تكون هٰذه الآية للاستثناء؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، ولأنه يصير المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وهو باطل باعتبار مفهومه.

الثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة (الواو) في التشريك، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وخرّجوا عليه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[7]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ . إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ

---

(١) «الصاحبي» (ص ١٨٤)، «المغني اللبيب» (١ / ٧٠).

(٢) سورة البقرة: ٢٤٩.

(٣) سورة النساء: ٦٦.

(٤) سورة الفرقان: ٥٧.

(٥) سورة الليل: ١٩ ـ ٢٠.

(٦) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٧) سورة البقرة: ١٥٠.

سُوءٍ﴾[1]؛ أي: ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأوَّلهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

الرابع: بمعنى (بل)، ذكره بعضهم، وخرَّج عليه: ﴿مَا أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى . إِلَّا تَذْكِرَةً﴾[2]؛ أي: بل تذكرة.

الخامس: بمعنى (بدل)، ذكره ابن الصائغ، وخرَّج عليه: ﴿آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ﴾[3]؛ أي: بدل الله أو عوضه، وبه يخرج عن الإشكال المذكور في الاستثناء، وفي الوصف بـ (إلا) من جهة المفهوم.

وغلط ابن مالك فعدّ من أقسامها؛ نحو: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾[4]، وليست منها، بل هي كلمتان: (إن) الشرطية، و(لا) النافية.

*** فائدة:**

قال الرمَّاني في «تفسيره»: معنى (إلا) اللازم لها: الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم إلا زيداً؛ فقد اختصصت زيداً بأنه لم يجيء، وإذا قلت: ما جاءني إلا زيد؛ فقد اختصصته بالمجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيد إلا راكباً؛ فقد اختصصته بهذه الحالة دون غيرها من المشي والعدو ونحوه.

(الآن)

اسم للزمن الحاضر، وقد يستعمل في غيره مجازاً، وقال قوم: هي حدٌّ

---

(1) سورة النمل: ١٠ ـ ١١.

(2) سورة طه: ٢ ـ ٣.

(3) سورة الأنبياء: ٢٢.

(4) سورة التوبة: ٤٠.

للزمانين؛ أي: ظرف للماضي وظرف للمستقبل، وقد يتجوَّز عما قرب من أحدهما.

وقال ابن مالك: لوقت حضر جميعه؛ كوقت فعل الإنشاء، حال النطق به، أو بعضه؛ نحو: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ﴾[1]، ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهاباً رَصَداً﴾[2]. قال: وظرفيته غالبة لا لازمة.

واختلف في (ال) التي فيه: فقيل: للتعريف الحضوري، وقيل: زائدة لازمة.

(إلى)[3]

حرف جرّ له معان:

ـ أشهرها انتهاء الغاية زماناً؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إلى الليلِ﴾[4]، أو مكاناً؛ نحو: ﴿إلى المَسْجِدِ الأقْصى﴾[5]، أو غيرهما؛ نحو: ﴿والأمرُ إليكَ﴾[6]؛ أي: منته إليك، ولم يذكر لها الأكثرون غير هٰذا المعنى.

وزاد ابن مالك وغيره تبعاً للكوفيين معاني أخر:

ـ منها المعيَّة: وذٰلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه أو

(١) سورة الأنفال: ٦٦.

(٢) سورة الجن: ٩.

(٣) «معاني الحروف» (ص ١١٥)، «الصاحبي» (ص ١٧٩)، «مغني اللبيب» (١ / ٧٤).

(٤) سورة البقرة: ١٨٧.

(٥) سورة الإسراء: ١.

(٦) سورة النمل: ٣٣.

التعلُّق؛ نحو: ﴿مَنْ أَنْصارِي إلى اللهِ﴾[1]، ﴿وأَيْدِيَكُمْ إلى المَرافِقِ﴾[2]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إلى أَمْوالِكُمْ﴾[3].

قال الرّضي: والتحقيق أنها للانتهاء؛ أي: مضافة إلى المرافق، وإلى أموالكم.

وقال غيره: ما ورد من ذٰلك مؤوَّل على تضمين العامل، وإبقاء (إلى) على أصلها، والمعنى في الآية الأولى: من يضيف نصرته إلى نصرة الله؟ أو مَن ينصرني حال كوني ذاهباً إلى الله؟

ـ ومنها: الظرفية؛ كـ (في)؛ نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى يَوْمِ القِيامَةِ﴾[4]؛ أي: فيه، ﴿هَلْ لَكَ إلى أَنْ تَزَكَّى﴾[5]؛ أي: في أن.

ـ ومنها: مرادفة اللام، وجعل منه: والأمر إليك؛ أي: لك، وتقدم أنه من الانتهاء.

ـ ومنها: التبيين؛ قال ابن مالك: وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبّاً أو بغضاً من فعل تعجُّب أو اسم تفضيل؛ نحو: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إليَّ﴾[6].

ـ ومنها: التوكيد، وهي الزائدة؛ نحو: ﴿فاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى

---

(1) سورة آل عمران: ٥٢.

(2) سورة المائدة: ٦.

(3) سورة النساء: ٢.

(4) سورة النساء: ٨٧.

(5) سورة النازعات: ١٨.

(6) سورة يوسف: ٣٣.

إِلَيْهِمْ﴾[1] في قراءة بعضهم بفتح الواو؛ أي: تهواهم؛ قاله الفراء، وقال غيره: هو على تضمين (تهوى) معنى (تميل).

(اللهم)

المشهور أنَ معناه: يا ألله، حذفت ياء النداء وعوِّض منها الميم المشدَّدة في آخره.

وقيل: أصله يا ألله أمّنا بخير، فركب تركيب (حَيَّهلا).

وقال أبو رجاء العُطارديُّ: الميم فيها تجمع سبعين اسماً من أسمائه.

(أم)[2]

حرف عطف، وهي نوعان:

متصلة: وهي قسمان:

ـ الأول: أن يتقدَّم عليها همزة التسوية: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[3].

ـ والثاني: أن يتقدَّم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين؛ نحو: ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ﴾[4].

وسميت في القسمين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما

---

(1) سورة إبراهيم: ٣٧.

(2) «معاني الحروف» (ص ٧٠)، «الصاحبي» (ص ١٦٦)، «مغني اللبيب» (١ / ٤١).

(3) سورة المنافقون: ٦.

(4) سورة الأنعام: ١٤٤.

عن الآخر، وتسمى أيضاً معادلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في القسم الأول، والاستفهام في القسم الثاني.

ويفترق القسمان من أربعة أوجه:

أحدها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وليست تلك كذٰلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكون الجملتان فعليتين واسميتين ومختلفتين؛ نحو: ﴿سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتونَ﴾(١)، و (أم) الأخرى تقع بين المفردين، وهو الغالب فيها؛ نحو: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماءُ﴾(٢)، وبين جملتين ليسا في تأويلهما.

النوع الثاني: **منقطعة**، وهي ثلاثة أقسام:

ـ مسبوقة بالخبر المحض؛ نحو: ﴿تَنْزِيلُ الكِتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمينَ . أَمْ يَقُولونَ افْتَراهُ﴾(٣).

ـ ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام؛ نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها﴾(٤)، إذ الهمزة في ذٰلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده.

---

(١) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٢) سورة النازعات: ٢٧.

(٣) سورة السجدة: ٢.

(٤) سورة الأعراف: ١٩٥.

ـ ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة؛ نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأعْمَى والبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ﴾[1].

ومعنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثم تارة تكون له مجرّداً، وتارة تضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً.

فمن الأول: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ﴾[2]؛ لأنه لا يدخل الاستفهام على استفهام.

ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ البَناتُ ولَكُمُ البَنُونُ﴾[3]: تقديره: بل أله البنات؟ إذ لو قدرت الإضراب المحض لزم المحال.

(أَمَّا)[4]

بالفتح والتشديد، حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

ـ أمّا كونها حرف شرط؛ فبدليل لزوم الفاء بعدها؛ نحو: ﴿فأَمَّا الَّذينَ آمَنُوا فَيَعْلَمونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وأَمَّا الَّذينَ كَفَرُوا فَيَقولونَ﴾[5].

ـ وأمّا التفصيل؛ فهو غالب أحوالها؛ كقوله: ﴿أَمَّا السَّفينَةُ فَكانَتْ لِمَساكِينَ﴾[6]، ﴿وأَمَّا الغُلامُ﴾[7]، ﴿وأَمَّا الجِدارُ﴾[8].

---

(١) سورة الرعد: ١٦.

(٢) سورة الرعد: ١٦.

(٣) سورة الطور: ٣٩.

(٤) «معاني الحروف» (ص ١٢٩)، «الصاحبي» (ص ٢٠٦)، «مغني اللبيب» (١ / ٥٦).

(٥) سورة البقرة: ٢٦.

(٦) سورة الكهف: ٧٩.

(٧) سورة الكهف: ٨٠.

(٨) سورة الكهف: ٨٢.

وقد يُترك تكرارها استغناء بأحد القسمين عن الآخر.

ـ وأمّا التوكيد؛ فقال الزمخشري: فائدة (أمّا) في الكلام: إما أنْ تعطيه فضل توكيد؛ تقول: (زيد ذاهب)، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة؛ قلت: (أما زيد فذاهب)، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب.

* تنبيه:

ليس من أقسام (أما) التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذا كُنْتُمْ تَعْمَلونَ﴾[1]، بل هي كلمتان: (أم) المنقطعة، و(ما) الاستفهامية.

(إمَّا)[2]

بالكسر والتشديد، ترد لمعان:

ـ الإبهام؛ نحو: ﴿وآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأمْرِ اللهِ إمَّا يُعَذِّبُهُمْ وإمَّا يَتُوبُ عليهِمْ﴾[3].

ـ والتخيير؛ نحو: ﴿إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً﴾[4]، ﴿إمَّا أَنْ تُلْقِي وإمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقى﴾[5]، ﴿فإمَّا مَنّاً بَعْدُ وإمَّا فِداءً﴾[6].

---

(١) سورة النمل: ٨٤.

(٢) «معاني الحروف» (ص ١٣٠)، «الصاحبي» (ص ٢٠٦)، «مغني اللبيب» (١ / ٥٩).

(٣) سورة التوبة: ١٠٦.

(٤) سورة الكهف: ٨٦.

(٥) سورة طه: ٦٥.

(٦) سورة محمد: ٤.

ـ والتفصيل؛ نحو: ﴿إِمَّا شَاكِراً وإِمَّا كَفُوراً﴾[1].

* **تنبيهات:**

الأول: سيأتي أن هٰذه المعاني تكون لـ (أو) أيضاً، والفرق بينها وبين (إما) أن (إمّا) يُبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله، ولذٰلك وجب تكرارها، و(أو) يفتتح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الإبهام أو غيره، ولهٰذا لم يتكرر.

الثاني: ليس من أقسام (إما) التي في قوله: ﴿فإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً﴾[2]، بل هي كلمتان: (إن) الشرطية و(ما) الزائدة.

(إِنْ)[3]

بالكسر والتخفيف على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية؛ نحو: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾[4]، ﴿وإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ﴾[5].

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الاسمية والفعلية؛ نحو: ﴿إِنِ الكَافِرونَ إِلَّا في غُرورٍ﴾[6]، ﴿إِنْ أُمَّهاتُهُمْ إِلَّا اللَّائي وَلَدْنَهُمْ﴾[7]، ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا

---

(1) سورة الإنسان: ٣.

(2) سورة مريم: ٢٦.

(3) «معاني الحروف» (ص ٧٤)، «الصاحبي» (ص ١٧٦)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٢).

(4) سورة الأنفال: ٣٨.

(5) سورة الأنفال: ٣٨.

(6) سورة الملك: ٢٠.

(7) سورة المجادلة: ٢.

الحُسْنَى﴾(١)، ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِناثاً﴾(٢).

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله: ﴿ولَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾(٣).

وإذا دخلت النافية على الاسمية لم تعمل عند الجمهور، وأجاز الكسائي والمبرِّد إعمالها عمل (ليس)، وخرَّج عليه قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنِ الَّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثالُكُم﴾(٤).

*** فائدة:**

أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد؛ قال: «كل شيء في القرآن (إنْ) فهو إنكار».

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين، ثم الأكثر إذا دخلت على الاسمية إهمالها؛ نحو: ﴿وإِنْ كُلُّ ذٰلِكَ لَمَّا مَتاعُ الحَياةِ الدُّنْيا﴾(٥)، ﴿وإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ﴾(٦)، ﴿إِنْ هٰذانِ لَساحِرانِ﴾(٧) في قراءة حفص وابن كثير. وقد تعمل نحو: ﴿وإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٨) في قراءة الحرميين.

---

(١) سورة التوبة: ١٠٧.

(٢) سورة النساء: ١١٧.

(٣) سورة فاطر: ٤١.

(٤) سورة الأعراف: ١٩٤.

(٥) سورة الزخرف: ٣٥.

(٦) سورة يٓس: ٣٢.

(٧) سورة طٰه: ٦٣.

(٨) سورة هود: ١١١.

وإذا دخلت على الفعل؛ فالأكثر كونه ماضياً ناسخاً؛ نحو: ﴿وإِنْ كَانَتْ لَكَبيرةً﴾[1]، ﴿وإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذي أَوْحَيْنا إِليكَ﴾[2]، ﴿وإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقينَ﴾[3].

ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً؛ نحو: ﴿وإِنْ يَكَادُ الَّذين كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾[4]، ﴿وإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبينَ﴾[5].

وحيث وجدت (إن) وبعدها اللام المفتوحة؛ فهي المخففة من الثقيلة.

الرابع: أن تكون زائدة، وخُرِّج عليه: ﴿فيما إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾[6].

الخامس: أن تكون للتَّعليل؛ كـ (إذ). قاله الكوفيون [مخالفين] للجمهور.

السادس: أن تكون بمعنى (قد)، ذكره قطرب، وخرَّج عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾[7]؛ أي: قد نفعت، ولا يصح معنى الشرط فيه؛ لأنه مأمور بالتذكير على كل حال. وقال غيره: هي للشرط، ومعناه ذمهم واستبعادٌ لنفع التذكير فيهم، وقيل: التقدير: وإن لم تنفع؛ على حد قولهم: ﴿سَرَابِيلَ تَقيكُمُ الحَرَّ﴾[8].

---

(١) سورة البقرة: ٤٥.

(٢) سورة الإسراء: ٧٣.

(٣) سورة الأعراف: ١٠٢.

(٤) سورة القلم: ٥١.

(٥) سورة الشعراء: ١٨٦.

(٦) سورة الأحقاف: ٢٦.

(٧) سورة الأعلى: ٩.

(٨) سورة النحل: ٨١.

* **فائدة:**

قال بعضهم: وقع في القرآن (إن) بصيغة الشرط، وهو غير مراد في ستة مواضع: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى البِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾[1]، ﴿واشْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُـدونَ﴾[2]، ﴿وإِنْ كُنْتُمْ عَلى سَفَـرٍ ولَمْ تَجِدُوا كاتِباً فَرِهانٌ مَقْبوضَةٌ﴾[3]، ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ﴾[4]، ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾[5]، ﴿وبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ في ذٰلكَ إِنْ أَرادوا إِصْلاحاً﴾[6].

(أَنْ)[7]

بالفتح والتخفيف، على أوجه:

الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، ويقع في موضعين:

ـ الابتداء: فيكون في محل رفع؛ نحو: ﴿وأَنْ تَصُوموا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[8]، ﴿وأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ للتَّقْوى﴾[9].

ـ وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين في محل رفع؛ نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ

---

(1) سورة النور: ٣٣.

(2) سورة النحل: ١١٤.

(3) سورة البقرة: ٢٨٣.

(4) سورة الطلاق: ٤.

(5) سورة النساء: ١٠١.

(6) سورة البقرة: ٢٢٨.

(7) «معاني الحروف» (ص ٧١)، «الصاحبي» (ص ١٧٧)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٧).

(8) سورة البقرة: ١٨٤.

(9) سورة البقرة: ٢٣٧.

للَّذينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ﴾[1]، ﴿وعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾[2]. ونصب؛ نحو: ﴿نَخْشَى أَنْ تُصيبَنا دائِرَةٌ﴾[3]، ﴿وَمَا كَانَ هٰذا القُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى﴾[4]، ﴿فأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها﴾[5]. وخفض؛ نحو: ﴿أُوْذِينا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنا﴾[6]، ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ﴾[7].

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزّل منزلته؛ نحو: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِليهِمْ قَوْلاً﴾[8]، ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكونُ﴾[9]، ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكونُ﴾[10] في قراءة الرفع.

الثالث: أن تكون مفسِّرة بمنزلة (أي)؛ نحو: ﴿فأَوْحَيْنَا إِليهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ بأَعْيُنِنا﴾[11]، ﴿ونُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الجنَّةُ﴾[12]، وشرطها:

ـ أن تُسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها: ﴿وآخِرُ دَعواهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمينَ﴾[13].

---

(1) سورة الحديد: ١٦.

(2) سورة البقرة: ٢١٦.

(3) سورة المائدة: ٥٢.

(4) سورة يونس: ٣٧.

(5) سورة الكهف: ٦٩.

(6) سورة الأعراف: ١٢٩.

(7) سورة المنافقون: ١٠.

(8) سورة طٰه: ٧٩.

(9) سورة المزمل: ٢٠.

(10) سورة المائدة: ٧١.

(11) سورة المؤمنون: ٢٧.

(12) سورة الأعراف: ٤٣.

(13) سورة يونس: ١٠.

ـ وأن يتأخر عنها جملة.

ـ وأن يكون في الجملة السابقة معنى القول [لا أحرفه]، ومنه: ﴿وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[1] إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهٰذا الكلام، كما أنه ليس المراد المشي المتعارَف، بل الاستمرار على المشي.

ـ وأن لا يدخل عليها حرف جر.

الرابع: أن تكون زائدة، والأكثر أن يقع بعد (لمَّا) التوقيتية؛ نحو: ﴿ولَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً﴾[2].

الخامس: أن تكون شرطية؛ كالمكسورة؛ قاله الكوفيون، وخرَّجوا عليه: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما﴾[3]، ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ المَسْجِدِ الحَرامِ﴾[4]، ﴿صَفْحاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ﴾[5].

قال ابن هشام[6]: ويرجحه عندي تواردهما على محل واحد، والأصل التوافق، وقد قرىء بالوجهين في الآيات المذكورة، ودخول الفاء بعدها في قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾[7].

السادس: أن تكون نافية؛ قال بعضهم في قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا

---

(١) سورة صٓ: ٦.

(٢) سورة العنكبوت: ٣٣.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤) سورة المائدة: ٢.

(٥) سورة الزخرف: ٥.

(٦) «مغني اللبيب» (١ / ٣٥).

(٧) سورة البقرة: ٢٨٢.

أُوتيتُمْ﴾[1]؛ أي: لا يؤتى، والصحيح أنها مصدرية؛ أي: ولا تؤمنوا أن يؤتى أي أحد.

السابع: أن تكون للتعليل كما قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾[2]، ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾[3]، والصواب: أنها مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة.

الثامن: أن تكون بمعنى (لئلا)؛ قاله بعضهم في قوله: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾[4]، والصواب أنها مصدرية، والتقدير: كرهوا أن تضلوا.

(إنَّ)[5]

بالكسر والتشديد على أوجه:

أحدها: التأكيد والتحقيق، وهو الغالب؛ نحو: ﴿إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[6]، ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[7].

قال عبدالقاهر: والتأكيد بها أقوى من التأكيد باللام. قال: وأكثر مواقعها بحسب الاستقراء: الجواب لسؤال ظاهر أو مقدَّر إذا كان للسائل فيه ظن.

الثاني: التعليل، أثبته ابن جني وأهل البيان، ومثَّلوه بنحو: ﴿واسْتَغْفِرُوا

---

(١) سورة آل عمران: ٧٣.

(٢) سورة قٓ: ٢.

(٣) سورة الممتحنة: ١.

(٤) سورة النساء: ١٧٦.

(٥) «معاني الحروف» (ص ١٠٩)، «الصاحبي» (ص ١٧٥)، «مغني اللبيب» (١ / ٣٧).

(٦) سورة البقرة: ١٧٣.

(٧) سورة يٓس: ١٦.

اللهَ إنَّ اللهَ غفورٌ رَحيمٌ﴾[1]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾[2]، ﴿ومَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إنَّ النَّفْسَ لأمَّارَةٌ بالسُّوءِ﴾[3]، وهو نوع من التأكيد.

الثالث: معنى (نعم) أثبته الأكثرون، وخرج عليه قوم منهم المبرد: ﴿إنَّ هٰذان لَساحِرانِ﴾[4].

(أنَّ)[5]

بالفتح والتشديد على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف تأكيد، والأصح أنها فرع المكسورة، وأنها موصول حرفي، فتؤول مع اسمها وخبرها بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقّاً؛ فالمصدر المؤول به من لفظه؛ نحو: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[6]؛ أي: قدرته، وإن كان جامداً؛ قدّر بالكون.

وقد استشكل كونها للتأكيد؛ بأنك لو صرَّحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد تأكيداً!

وأجيب بأن التأكيد للمصدر المنحل، وبهٰذا يفرق بينها وبين المكسورة؛ لأن التأكيد في المكسورة للإسناد، وهٰذه لأحد الطرفين.

الثاني: أن يكوّن لغة في (لعل)، وخرج عليها: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إذا

---

(١) سورة المزمل: ٢٠.

(٢) سورة التوبة: ١٠٣.

(٣) سورة يوسف: ٥.

(٤) سورة طٰه: ٦٣.

(٥) «حروف المعاني» (ص ١١٢)، «الصاحبي» (ص ١٧٥)، «مغني اللبيب» (١ / ٣٩).

(٦) سورة الطلاق: ١٢.

جَاءَتْ لا يُؤمِنُونَ﴾[1] في قراءة الفتح ؛ أي : لعلها .

(أنَّى)[2]

اسم مشترك بين الاستفهام والشرط :

فأمّا الاستفهام ؛ فترد فيه بمعنى (كيف) ؛ نحو: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[3]، ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[4].

و(من أين) ؛ نحو: ﴿أَنَّى لَكِ هَٰذَا﴾[5] ؛ أي : من أين قلتم : أنَّى هٰذا ؛ أي : من أين جاء؟

وبمعنى (متى).

وقد ذكرت المعاني الثلاثة في قوله تعالى : ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[6].

[وبمعنى (حيث)] فقد أخرج ابن جرير عن ابن عمر وغيره أنها [في الآية بمعنى]: (حيث شئتم).

واختار أبو حيان وغيره أنها في الآية شرطية وحذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه ؛ لأنها لو كانت استفهامية ؛ لاكتفت بما بعدها ؛ كما هو شأن الاستفهامية أن تكتفي بما بعدها ؛ أي : تكون كلاماً يحسن السكوت عليه إن كان اسماً أو فعلاً .

---

(1) سورة الأنعام : ١٠٩ .

(2) «الصاحبي» (ص ٢٠٠).

(3) سورة البقرة : ٢٥٩ .

(4) سورة التوبة : ٣٠ .

(5) سورة آل عمران : ٣٧ .

(6) سورة البقرة : ٢٢٣ .

(أو)[1]

حرف عطف.

قال المتقدمون: (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء.

قال ابن هشام[2]: التحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل)، وإلى معنى الواو، وأمَّا بقية المعاني؛ فمستفادة من غيرها [يعني: من القرائن].

[فمن هٰذه المعاني:]

ـ الشك من المتكلم؛ نحو: ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمَاً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[3].

ـ الإبهام على السامع؛ نحو: ﴿وإنَّا وإيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبينٍ﴾[4].

ـ التفصيل بعد الإجمال؛ نحو: ﴿وقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارى تَهْتَدُوا﴾[5]، ﴿إلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنونٌ﴾[6]؛ أي: قال بعضهم كذا وبعضهم كذا.

ـ الإضراب؛ كـ (بل)، وخرَّج عليه: ﴿وأَرْسَلْنَاهُ إلى مِئَةِ أَلْفٍ أَو

---

(١) «معاني الحروف» (ص ٧٧)، «الصاحبي» (ص ١٧٠)، «مغني اللبيب» (١ / ٦١).

(٢) «مغني اللبيب» (١ / ٦٧)، ومنه نقلت كلامه، والسيوطي اختصر فأخل.

(٣) سورة المؤمنون: ١١٣.

(٤) سورة سبأ: ٢٤.

(٥) سورة البقرة: ١٣.

(٦) سورة الذاريات: ٥٢.

يَزِيدُونَ﴾[1]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾[2].

ـ مطلق الجمع؛ كالواو؛ نحو: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[3]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْراً﴾[4].

* **تنبيهات:**

الأول: قال أبو البقاء: (أو) في النهي نقيضة (أو) في الإباحة، فيجب اجتناب الأمرين؛ كقوله: ﴿ولا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[5]، فلا يجوز فعل أحدهما، فلو جمع بينهما؛ كان فعلاً للمنهي عنه مرتين؛ لأن كل واحد منهما أحدهما.

وقال غيره: (أو) في مثل هٰذا بمعنى الواو؛ تفيد الجمع.

قال الطيبي[6]: الأولى أنها على بابها، وإنما جاء التعميم فيها من النهي الذي فيه معنى النفي، والنكرة في سياق النفي تعم؛ لأن المعنى قبل النهي: تطيع آثماً أو كفوراً؛ أي: أي واحد منهما، فإذا جاء النهي؛ ورد على ما كان ثابتاً، فالمعنى: لا تطع واحداً منهما، فالتعميم فيها من جهة النفي، وهي على بابها.

الثاني: لكون مبناها على عدم التشريك عاد الضمير إلى مفرديها بالإفراد؛ بخلاف الواو، وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَو فَقِيراً فاللهُ أَوْلَى

(1) سورة الصافات: ١٤٧.

(2) سورة النجم: ٩.

(3) سورة طٰه: ٤٤.

(4) سورة طٰه: ١١٣.

(5) سورة الإنسان: ٢٤.

(6) في الطبعة المحققة: «الخطيبي».

بِهِما﴾[1]، فقيل: إنها بمعنى الواو، وقيل: المعنى: إن يكون الخصمان غنيين أو فقيرين.

(أولى)

في قوله تعالى: ﴿أَوْلَى لَكَ فأَوْلَى﴾[2]، وفي قوله: ﴿فأَوْلَى لَهُمْ﴾[3].

قال في الصحاح: قولهم: (أولى لك)؛ كلمة تهديد ووعيد.

قال الأصمعي: معناه: قاربه ما يهلكه؛ أي: نزل به.

قال الجوهري: ولم يقل أحد فيها أحسن مما قال الأصمعي.

وقال قوم: هو اسم فعل مبني، ومعناه: وليك شر بعد شرك، و(لك) تبيين.

وقيل: معناه: الذم لك أولى من تركه؛ محذوف المبتدأ لكثرة دورانه في الكلام.

وقيل: المعنى: أنت أولى وأجدر لهٰذا العذاب.

وقال النحاس: العرب تقول: أولى لك؛ أي: كدت تهلك، وكأنَّ تقديره: أولى لك الهلكة.

(إيْ)[4]

بالكسر والسكون، حرف جواب بمعنى (نعم)، فتكون لتصديق الخبر،

---

(١) سورة النساء: ٣٥.

(٢) سورة القيامة: ٣٥.

(٣) سورة محمد: ٢٠.

(٤) «الصاحبي» (ص ١٧٤)، «مغني اللبيب» (١ / ٧٦).

ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب.

قال النحاة: ولا تقع إلا قبل القسم.

قال ابن الحاجب: وإلا بعد الاستفهام؛ نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِيْ وَرَبِّي﴾[1].

(أيّ)[2]

بالفتح والتشديد على أوجه:

الأول: أن تكـــون شرطية؛ نحـو: ﴿أَيَّمـا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ﴾[3]، ﴿أَيّاً مَا تَدْعُو فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسْنَى﴾[4].

الثاني: استفهامية؛ نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هٰذِهِ إِيماناً﴾[5]، وإنما يُسأل بها عما يميّز أحد المتشاركين في أمر يعمهما؛ نحو: ﴿أَيُّ الفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقاماً﴾[6]؛ أي: أنحن أم أصحاب محمد؟

الثالث: موصولة؛ نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[7].

وهي في الأوجـه الثلاثة معربة، وتبنى في الوجه الثالث على الضم إذا حُذف عائدها وأضيف؛ كالآية المذكورة.

---

(١) سورة يونس: ٥٣.

(٢) «الصاحبي» (ص ١٩٩)، «مغني اللبيب» (١ / ٧٧).

(٣) سورة القصص: ٢٨.

(٤) سورة الإسراء: ١١٠.

(٥) سورة التوبة: ١٢٤.

(٦) سورة مريم: ٧٣.

(٧) سورة مريم: ٦٩.

الرابع: أن يكون وصلة إلى نداء ما فيه (ال)؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ﴾، ﴿يَا أَيُّها النبيُّ﴾.

(إِيَّا)[1]

زعم الزجاج أنه اسم ظاهر، والجمهور ضمير، ثم اختلفوا فيه على أقوال:

أحدها: أنه كله ضمير، هو وما اتصل به.

والثاني: أنه وحده ضمير، وما بعده اسم مضاف له يفسّر ما يراد به من تكلم وغيبة وخطاب؛ نحو: ﴿فإيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[2]، ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعونَ﴾[3]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[4].

والثالث: أنه وحده ضمير، وما بعده حروف تفسِّر المراد.

والرابع: أنه عماد، وما بعده هو الضمير.

وقد غلط من زعم أنه مشتق، وفيه سبع لغات قرىء بها: بتشديد الباء وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها بهاء مكسورة ومفتوحة، هٰذه ثمانية يسقط منها بفتح الهاء مع التشديد.

(أَيَّان)[5]

اسم استفهام.

---

(١) «الصاحبي» (ص ١٩٢).

(٢) سورة النحل: ٥١.

(٣) سورة الأنعام: ٤١.

(٤) سورة الفاتحة: ٤.

(٥) «الصاحبي» (ص ٢٠١).

وإنما يستفهم به عن الزمان المستقبل؛ كما جزم به ابن مالك وأبو حيان، ولم يذكر فيه خلافاً.

وذكر صاحِب «إيضاح المعاني» مجيئها للماضي.

وقال السكاكي: لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم؛ نحو: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاها﴾[1]، ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[2].

والمشهور عند النحاة أنها كـ (متى)؛ تستعمل في التفخيم وغيره.

وقال بالأول من النحاة: علي بن عيسى الربعي، وتبعه صاحب «البسيط»، فقال: إنما تستعمل في الاستفهام عن الشيء المعظَّم أمره.

(أين)[3]

اسم استفهام عن المكان؛ نحو: ﴿فأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[4]، ويرد شرطاً عامّاً في الأمكنة، و(أينما) أعم منها؛ نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾[5].

(الباء المفردة)[6]

حرف جر له معان:

أشهرها: الإلصاق، ولم يذكر سيبويه غيره، وقيل: إنه لا يفارقها.

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٧.

(٢) سورة الذاريات: ١٢.

(٣) «الصاحبي» (ص ٢٠١).

(٤) سورة التكوير: ٢٦.

(٥) سورة النحل: ٧٦.

(٦) «معاني الحروف» (ص ٣٦)، «مغني اللبيب» (١ / ١٠١).

قال في «شرح اللُّبّ»: وهو تعلُّق أحد المعنيين بالآخر.

ثم قد يكون حقيقة؛ نحو: ﴿وامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ﴾[1]؛ أي: ألصقوا المسح برؤوسكم، ﴿فامْسَحُوا بِوُجوهِكُمْ وأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾[2].

وقد يكون مجازاً؛ نحو: ﴿وإذا مَرُّوا بِهِمْ﴾[3]؛ أي: المكان يقرّبون منه.

الثاني: التعدية؛ كالهمزة؛ نحو: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾[4]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[5]؛ أي: أذهبه؛ كما قال: ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾[6].

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل؛ كباء البسملة.

الرابع: السببية، وهي التي تدخل على سبب الفعل؛ نحو: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾[7]، ﴿ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ باتِّخَاذِكُمُ العِجْلَ﴾[8]، ويعبر عنها أيضاً بالتعليل.

الخامس: المصاحبة؛ كـ(مع)؛ نحو: ﴿اهْبِطْ بِسلامٍ﴾[9]، ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بالحَقِّ﴾[10]، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[11].

---

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) سورة المائدة: ٦.

(٣) سورة المطففين: ٣٠.

(٤) سورة البقرة: ١٧.

(٥) سورة البقرة: ٢٠.

(٦) سورة الأحزاب: ٣٣.

(٧) سورة العنكبوت: ٤٠.

(٨) سورة البقرة: ٥٤.

(٩) سورة هود: ٤٨.

(١٠) سورة النساء: ١٧٠.

(١١) سورة الحجر: ٩٨.

السادس: الظرفية؛ كـ (في) زماناً ومكاناً؛ نحو: ﴿نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ﴾[1]، ﴿نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾[2].

السابع: الاستعلاء؛ كـ (على)؛ نحو: ﴿مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ﴾[3]؛ أي: عليه؛ بدليل: ﴿إلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلى أَخيهِ﴾[4].

الثامن: المجاوزة؛ كـ (عن)؛ نحو: ﴿فاسْأَلْ بِهِ خَبيراً﴾[5]؛ أي: عنه؛ بدليل: ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبائِكُمْ﴾[6].

التاسع: التبعيض؛ كـ (من)؛ نحو: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ﴾[7]؛ أي: منها.

العاشر: الغاية؛ كـ (إلى)؛ نحو: ﴿وقَدْ أَحْسَنَ بي﴾[8]؛ أي: إليَّ.

الحادي عشر: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض؛ نحو: ﴿ادْخُلوا الجَنَّةَ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلونَ﴾[9]، وإنما لم نقدرها (باء) السببية كما قال المعتزلة؛ لأن المعطى بعوض قد يعطى مجاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون سبب[10].

---

(1) سورة القمر: ٣٤.

(2) سورة آل عمران: ١٢٣.

(3) سورة آل عمران: ٧٥.

(4) سورة يوسف: ٦٤.

(5) سورة الفرقان: ٥٩.

(6) سورة الأحزاب: ٢٠.

(7) سورة الإنسان: ٦.

(8) سورة يوسف: ١٠٠.

(9) سورة النحل: ٣٢.

(10) قال هذا ابن هشام في «مغني اللبيب» (١ / ١٠٤)، وعكسه ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (٢ / ٩٢)، فجعل الباء في الآية للسببية، وفي الحديث للمقابلة والعوض؛ (أعني: =

الثاني عشر: التوكيد، وهي الزائدة، فتزاد في الفاعل وجوباً في نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾[1]، وجوازاً غالباً في نحو: ﴿كَفَى باللهِ شَهِيداً﴾[2]؛ فإن الاسم الكريم فاعل، وشهيداً نصب على الحال أو التمييز، والباء زائدة، ودخلت لتأكيد الاتصال؛ لأن الاسم في قوله: ﴿كَفَى بِاللهِ﴾ متصل بالفعل اتصال الفاعل.

(بل)[3]

حرف إضراب إذا تلاها جملة.

ثم تارة يكون معنى الإضراب الإبطال لما قبلها؛ نحو: ﴿وقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ﴾[4]؛ أي: بل هم عباد، ﴿أَمْ يَقُولونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جاءَهُمْ بالحَقِّ﴾[5].

= حديث: «لا يدخل الجنة أحدكم بعمله...»)، وقال بعد تقريره: وهذا فصل الخطاب في هذه المسألة، والقدرية الجبرية تنفي باء السببية جملة، وتنكر أن تكون الأعمال سبباً في النجاة ودخول الجنة، وتلك النصوص وأضعافها تبطل قولهم، والقدرية النفاة تثبت باء المعاوضة والمقابلة، وتزعم أن الجنة عوض الأعمال، وأنها ثمنٌ لها، وأن دخولها إنما هو بمحض الأعمال، والنصوص النافية لذلك تبطل قولهم، والعقل والفطر تبطل قول الطائفتين، ولا يصح في النصوص والعقول إلا ما ذكرناه من التفصيل. اهـ.

وانظر: «شرح النونية» (٢ / ٥٩٨) لابن عيسى، ومنه تعلم وهم من قال: إن ابن القيم قرر ما قرره ابن هشام في معنى الباء في الآية والحديث. انظر: «فتح الباري» (١١ / ٢٩٦)، و«شرح مسلم للنووي» (١٧ / ١٥٩).

(١) سورة مريم: ٣٨.

(٢) سورة النساء: ٧٩.

(٣) «معاني الحروف» (ص ٩٤)، «الصاحبي» (ص ٢٠٨)، «مغني اللبيب» (١ / ١١٢).

(٤) سورة الأنبياء: ٢٦.

(٥) سورة المؤمنون: ٧٠.

وتارة يكون معناه الانتقال من غرض إلى آخر؛ نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتابٌ يَنْطِقُ بالحَقِّ وهُمْ لَا يُظْلَمُونَ . بَلْ قُلوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هٰذا﴾[1]، فما قبل (بل) فيه على حاله، وكذا: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى . بَلْ تُؤْثِرُونَ الحَياةَ الدُّنْيا﴾[2].

وذكـر ابن مالك في «شرح كافيته» أنها لا تقع في القرآن إلا على هٰذا الوجه، ووهّمه ابن هشام، وسبق ابن مالك إلى ذٰلك صاحب «البسيط»، ووافقه ابن الحاجب، فقال في «شرح المفصَّل»: إبطال الأول وإثباته للثاني إن كان في الإثبات من باب الغلط، فلا يقع مثله في القرآن[3] اهـ.

أمّا إذا تلاها مفرد؛ فهي حرف عطف، ولم يقع في القرآن كذٰلك.

(بلى)[4]

حرف أصلي الألف، وقيل: الأصـل (بل)، والألف زائدة، وقيل: هي للتأنيث؛ بدليل إمالتها، ولها موضعان:

---

(١) سورة المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣.

(٢) سورة الأعلى: ١٤ ـ ١٦.

(٣) الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن إطلاق القول من الجانبين لا يستقيم، ولعل الصواب أن يقال: لا مانع من أن تكون (بل) بمعنى الإبطال بحسب ما يقتضيه السياق، وذٰلك مثلاً في الآيات التي يحكي فيها عز وجل مقالة للكفار ثم يبطلها بـ (بل)؛ كقوله: ﴿أم يقولون به جِنة بل جاءهم بالحق﴾، فهنا معنى الإبطال ظاهر جدّاً؛ كما أن هناك مواضع يمتنع فيها أن تكون (بل) بمعنى الإبطال، إنما تكون بمعنى الانتقال من غرض إلى آخر؛ كما في الأمثلة أعلاه، مع ملاحظة أن معنى الإبطال لا يخلو عن معنى الانتقال، ومعنى الانتقال قد يخلو من معنى الإبطال.

وكلام ابن الحاجب متجه فيما لم يكن من قبيل حكاية أقوال للكافرين، ثم إبطالها بـ (بل)؛ فإنه في هٰذا الحال يقع كثيراً في القرآن.

(٤) «معاني الحروف» (ص ١٠٥)، «الصاحبي» (ص ٢٠٧)، «مغني اللبيب» (١ / ١١٣).

أحدهما: أن تكون ردّاً لنفي يقع قبلها؛ نحو: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلى﴾[1]؛ أي: عملتم السـوء، ﴿لَا يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُـوتُ بَلى﴾[2]؛ أي: يبعثهم، ﴿زَعَمَ الَّذينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[3].

الثاني: أن تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي، فتفيد إبطاله، سواء كان الاستفهام حقيقيّاً؛ نحو: أليس زيد بقائم؟ فيقول: بلى، أو توبيخاً؛ نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ ونَجْواهُمْ بَلى﴾[4]، ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ. بَلى﴾[5]، أو تقريراً؛ نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلى﴾[6].

(بئس)

فعل لإنشاء الذم، لا يتصرَّف.

(بين)

قال الراغب[7]: هي موضوعة للخلل بين الشيئين ووسطهما؛ قال تعالى: ﴿وجَعَلْنَا بَيْنَهُما زَرْعاً﴾[8].

وتارة تستعمل ظرفاً، وتارة اسماً.

---

(١) سورة النحل: ٢٨.

(٢) سورة النحل: ٣٨.

(٣) سورة التغابن: ٧.

(٤) سورة الزخرف: ٨٠.

(٥) سورة القيامة: ٣ ـ ٤.

(٦) سورة الأعراف: ١٧٢.

(٧) «المفردات في غريب القرآن» (ص ٦٧).

(٨) سورة الكهف: ٣٢.

فمن الظرف: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾[1]، ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً﴾[2]، ﴿فاحْكُمْ بَيْنَنا بالحَقِّ﴾[3].

ولا تستعمل إلا فيما له مسافة؛ نحو: بين البلدين، أو له عدد ما: اثنان فصاعداً؛ نحو: بين الرجلين وبين القوم.

ولا يُضاف إلى ما يقتضي معنى الوحدة إلا إذا كرر؛ نحو: ﴿ومِنْ بَيْنِنا وبَيْنِكَ حِجابٌ﴾[4]، ﴿فاجْعَلْ بَيْنَنا وبَيْنَكَ مَوْعِداً﴾[5].

وقرىء قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[6] بالنصب على أنه ظرف، وبالرفع على أنه اسم مصدر بمعنى الوصل.

ويحتمل الأمرين قوله تعالى: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[7]، وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِما﴾[8]؛ أي: فراقهما.

(التاء)[9]

حرف جر، معناه القسم، يختص بالتعجب وباسم الله تعالى.

---

(١) سورة الحجرات: ١.

(٢) سورة المجادلة: ١٢.

(٣) سورة صَ: ٢٢.

(٤) سورة فصلت: ٥.

(٥) سورة طَه: ٥٨.

(٦) سورة الأنعام: ٩٤.

(٧) سورة الأنفال: ١.

(٨) سورة الكهف: ٦١.

(٩) «معاني الحروف» (ص ٤١)، «الصاحبي» (ص ١٣٨)، «مغني اللبيب» (١ / ١١٥).

قال في «الكشاف» في قوله: ﴿وتَاللهِ لأكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[1]: الباء أصل أحرف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب؛ كأنه تعجُّب من تسهّل الكيد على يديه وتأتّيه مع عتوّ نمروذ وقهره. انتهى.

(تبارك)

فعل لا يستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يستعمل إلا لله تعالى.

(تعال)

فعل لا يتصرَّف، ومن ثمَّ قيل: إنه اسم فعل.

(ثُمَّ)[2]

حرف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفي كلّ اختلاف.

(ثَمَّ)[3]

بالفتح: اسم يُشار به إلى المكان البعيد؛ نحو: ﴿وأَزْلَفْنا ثَمَّ الآخَرينَ﴾[4]، وهو ظرف لا يتصرَّف، فلذلك غلط مَن أعربه مفعولاً لـ (رأيت) في قوله: ﴿وإذا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[5]، وقرىء: ﴿فإلَيْنا مَرْجِعُهُمْ ثَمَّ اللهُ﴾[6]؛ أي:

(١) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٢) «الصاحبي» (ص ٢١٥)، «مغني اللبيب» (١ / ١١٧).

(٣) «الصاحبي» (ص ٢١٧)، «مغني اللبيب» (١ / ١١٩).

(٤) سورة الشعراء: ٦٤.

(٥) سورة الإنسان: ٢٠.

(٦) سورة يونس: ٤٦.

هنالك الله شهيد؛ بدليل: ﴿هُنَالِكَ الوَلَايَةُ للهِ الحَقِّ﴾[1].

وفي «التوشيح» لخطَّاب: (ثَمَّ): ظرف فيه معنى الإشارة إلى (حيث)؛ لأنه هو في المعنى.

(جعل)

قال الراغب[2]: لفظ عامٌّ في الأفعال كلِّها، وهو أعم من (فعل) و (صنع) وسائر أخواتها، ويتصرَّف على خمسة أوجه:

أحدها: يجري مجرى (صار) و (طفق) ولا يتعدى؛ نحو: جعل زيد يقول كذا.

والثاني: مجرى أوجد فتتعدى لمعمول واحد؛ نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورِ﴾[3].

والثالث: في إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه؛ نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً﴾[4]، ﴿وجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الجِبالِ أَكْناناً﴾[5].

والرابع: في تصيير الشيء على حالة دون حالة؛ نحو: ﴿الَّذي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِراشاً﴾[6]، ﴿وَجَعَلَ القَمَرَ فِيهِنَّ نُوراً﴾[7].

والخامس: الحكم بالشيء على الشيء: حقّاً كان؛ نحو: ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ

---

(1) سورة الكهف: ٤٤.

(2) «المفردات في غريب القرآن» (ص ٩٤).

(3) سورة الأنعام: ١.

(4) سورة النحل: ٧٢.

(5) سورة النحل: ٨١.

(6) سورة البقرة: ٢٢.

(7) سورة نوح: ١٦.

المُـرْسَلينَ﴾[1]، أو باطلاً؛ نحو: ﴿ويَجْعَلُونَ للهِ البَناتِ﴾[2]، ﴿الَّذينَ جَعَلُوا القُرآنَ عِضِينَ﴾[3].

(حاشا)

اسم بمعنى التنزيه في قوله تعالى: ﴿حَاشَا للهِ مَا عَلِمْنا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾[4]، ﴿حَاشَا للهِ مَا هٰذا بَشراً﴾[5].

وزعم قوم أنها اسم فعل معناها: أتبرأ، وتبرأت؛ لبنائها. ورُدَّ بإعرابها في بعض اللغات.

وزعم المبرد وابن جني أنها فعل، وأن المعنى في الآية: جانب يوسف المعصية لأجل الله. وهٰذا التأويل لا يتأتَّى في الآية الأخرى.

وقال الفارسي: حاشا: فعل من الحشاء، وهو الناحية؛ أي: صار في ناحية؛ أي: بَعُد مما رمي به وتنحى عنه فلم يغشه ولم يلابسه.

ولم يقع في القرآن (حاشا) إلا استثنائية.

(حتى)[6]

حرف لانتهاء الغاية؛ كـ (إلى)، لكن يفترقان في أمور:

---

(1) سورة القصص: ٧.

(2) سورة النحل: ٥٧.

(3) سورة الحجر: ٩١.

(4) سورة يوسف: ٥١.

(5) سورة يوسف: ٣١.

(6) «معاني الحروف» (ص ١١٩)، «الصاحبي» (ص ٢٢٢)، «مغني اللبيب» (١ / ١٢٢).

فتنفرد (حتى) بأنها لا تجر إلا الظاهر، وإلا الآخر المسبوق بذي أجزاء أو الملاقي له؛ نحو: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[1].

وأنها لإفادة تقضّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً.

وأنها لا يقابل بها ابتداء الغاية.

وأنها يقع بعدها المضارع المنصوب بـ (أن) المقدَّرة، ويكونان في تأويل مصدر مخفوض.

ثم لها حينئذ ثلاث معان:

ـ مرادفة (إلى)؛ نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسى﴾[2]؛ أي: إلى رجوعه.

ـ ومرادفة (كي) التعليلية؛ نحو: ﴿وَلا يَزَالُونَ يُقاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ﴾[3]، و ﴿لَا تُنْفِقُوا على مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾[4].

وتحتملهما: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتي تَبْغِي حَتَّى تَفيءَ إلى أَمْرِ اللهِ﴾[5].

ـ ومرادفة (إلا) في الاستثناء، وجعل منه ابن مالك وغيره: ﴿وَمَا يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا﴾[6].

* **مسألة:**

متى دل دليل على دخول الغاية التي بعد (إلى) و (حتى) في حكم ما

---

(١) سورة القدر: ٥.

(٢) سورة طه: ٩١.

(٣) سورة البقرة: ٢١٧.

(٤) سورة المنافقون: ٧.

(٥) سورة الحجرات: ٩.

(٦) سورة البقرة: ١٠٢.

قبلها أو عدم دخوله؛ فواضح أنه يعمل به.

فالأوَّل: نحو: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[1]، ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[1]: دلَّت السنة على دخول المرافق والكعبين في الغسل.

والثاني: نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[2]: دلَّ النهي عن الوصال على عدم دخول الليل في الصيام. ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[3]؛ فإن الغاية لو دخلت هنا؛ لوجب الإنظار حال اليسار أيضاً، وذٰلك يؤدي إلى عدم المطالبة، وتفويت حق الدائن.

وإن لم يدل دليل على واحد منهما؛ ففيهما أربعة أقوال[4]:

أحدها ـ وهو الأصح ـ: تدخل مع (حتى) دون (إلى)؛ حملاً على الغالب في البابين؛ لأن الأكثر مع القرينْة عدم الدخول مع (إلى) والدخول مع (حتى)، فوجب الحمل عليه عند التردُّد.

الثاني: تدخل فيهما عليه.

والثالث: لا فيهما.

واستدل القولان في استوائهما بقوله: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾[5]، وقرأ ابن مسعود: ﴿حَتَّى حِينٍ﴾.

---

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٤) لم يذكر الرابع، ولعله هو: إن كان ما بعد (إلى) من جنس ما قبلها؛ دخل، وإلا؛ لا.
انظر: «مغني اللبيب» (ص ١٠٤، ١٦٧ ـ ١٦٨ ـ المحققة)، و«فواتح الرحموت» (١ / ٢٤٤).

(٥) سورة البقرة: ١٨٧.

* تنبيه :

ـ ترد (حتى) ابتدائية؛ أي : حرف يبتدأ بعده الجمل؛ أي : تستأنف، فتدخل على الاسمية والفعلية المضارعية والماضوية؛ نحو: ﴿حَتَّى يَقولَ الرَّسولُ﴾[1] بالرفع، ﴿حَتَّى عَفَوْا وقَالُوا﴾[2]، ﴿حَتَّى إذا فَشِلْتُمْ وتَنازَعْتُمْ في الأمْرِ﴾[3].

وادَّعى ابن مالك أنها في الآية جارة لـ (إذا) ولـ (أن) مضمرة في الآيتين، والأكثرون على خلافه.

ـ وترد عاطفة، ولا أعلمه في القرآن؛ لأن العطف بها قليل جدّاً، ومن ثمَّ أنكره الكوفيون ألبتة.

(حيث)[4]

ظرف مكان.

قال الأخفش: وترد للزمان مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات؛ فإن الإضافة إلى الجمل كَلا إضافة، ولهٰذا قال الزجاج في قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾[5]: ما بعد (حيث) صلة لها، وليست بمضافة إليه؛ يعني أنها غير مضافة للجملة بعدها، فصارت كالصلة لها؛ أي: كالزيادة وليست جزءاً منها.

وفهم الفارسي أنه أراد أنها موصولة، فردَّ عليه.

---

(١) سورة البقرة: ٢١٤.

(٢) سورة الأعراف: ٩٥.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٢.

(٤) «مغني اللبيب» (١ / ١٣١).

(٥) سورة الأعراف: ٢٧.

ومن العرب من يعربها.

ومنهم من يبنيها على الكسر بالتقاء الساكنين، وعلى الفتح للتخفيف، وتحتملها قراءة من قرأ: ﴿مِنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمونَ﴾[1]؛ بالكسر، ﴿والله أَعْلَمُ حَيْثَ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾[2]؛ بالفتح.

والمشهور أنها لا تتصرف.

(دون)

ـ ترد ظرفاً نقيض (فوق) فلا تتصرف على المشهور، وقيل: تتصرف.

ـ وترد اسماً بمعنى (غير)؛ نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾[3]؛ أي: غيره.

وقال الزمخشري: معناه: أدنى مكان من الشيء.

ـ وتستعمل للتفاوت في الحال؛ نحو: زيد دون عمر؛ أي: في الشرف والعلم.

ـ واتسع فيه فاستعمل في تجاوز حد إلى حد؛ نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الكَافِرِينَ أَوْلِياءَ مِنْ دُونِ المؤمِنينَ﴾[4]؛ أي: لا تجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين.

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٢.

(٢) سورة الأنعام: ١٢٤.

(٣) سورة الأنبياء: ٢٤.

(٤) سورة النساء: ١٤٤.

(ذو)[1]

اسم بمعنى صاحب، وضـع للتـوصـل إلى وصف الـذوات بأسمـاء الأجنـاس؛ كمـا أن (الذي) وضعت صلة إلى وصف المعارف بالجمل، ولا يستعمل إلا مضافاً، ولا يضاف إلى ضمير ولا مشتق.

قال السهيلي: والوصف بـ (ذو) أبلغ من الوصف بـ (صاحب) والإضافة بها أشرف؛ فإن (ذو) يضاف للتابع و (صاحب) مضاف إلى المتبوع؛ تقول: أبو هريرة صاحب النبي، ولا تقـول: النبي صاحب أبي هريرة، وأمّـا (ذو) فإنك تقول: ذو المال، وذو الفرس، فتجد الاسم الأول متبوعاً غير تابع.

وبني على هٰذا الفرق أنه تعالى قال في سورة الأنبياء[2]: ﴿وذَا النُّونِ﴾، فأضافه إلى النون، وهو الحوت، وقال في سورة ﴿نٓ﴾[3]: ﴿وَلا تَكُنْ كَصَاحِبِ الحُـوتِ﴾؛ قال: والمعنى واحـد، لكن بين اللفـظين تفاوت كثير في حسن الإشارة إلى الحالتين؛ فإنه حين ذكره في معرض الثناء عليه أتى بـ (ذي)؛ لأن الإضافة بها أشرف، وبـ (النون)؛ لأن لفظه أشرف من لفظ (الحوت)؛ لوجوده في أوائل السور، وليس في لفظ الحوت ما يشرفه، لذٰلك فأتى به وبـ (صاحب) حين ذكره في معرض النهي عن اتباعه.

(رويداً)[4]

اسم لا يتكلم به إلا مصغراً مأموراً به، وهو تصغير (رود)، وهو المهل.

---

(١) «الصاحبي» (ص ٢٢٦).

(٢) آية: ٨٧.

(٣) آية: ٤٨.

(٤) «الصاحبي» (ص ٢٢٩).

(ربَّ)[1]

حرف في معناه ثمانية أقوال:

أحدها: أنها للتقليل دائماً، وعليه الأكثرون.

الثاني: للتكثير دائماً؛ كقوله: ﴿رُبَّما يَوَدُّ الَّذينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمينَ﴾[2]؛ فإنه يكثر منهم تمنِّي ذٰلك، وقال الأولون: هم مشغولون بغمرات الأهوال، فلا يفيقون، بحيث لا يتمنون ذٰلك إلا قليلاً.

الثالث: أنها لهما على السواء.

الرابع: التقليل غالباً، والتكثير نادراً، [قال السيوطي:] وهو اختياري.

الخامس: عكسه.

السادس: لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذٰلك من خارج.

السابع: للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عداه.

الثامن: لمبهم العدد، تكون تقليلاً وتكثيراً.

وتدخل عليها (ما)، فتكفّها عن عمل الجر، وتدخلها على الجمل، والغالب حينئذ دخولها على الفعلية الماضي فعلها لفظاً ومعنى، ومن دخولها على المستقبل الآية السابقة، وقيل: إنه على حد: ﴿وَنُفِخَ في الصُّورِ﴾[3].

---

(١) «معاني الحروف» (ص ١٠٦)، «الصاحبي» (ص ٢٢٨)، «مغني اللبيب» (١ / ١٣٤).

(٢) سورة الحجر: ٢.

(٣) سورة الكهف: ٩٩.

(السين)[1]

حرف يختص بالمضارع، ويخلّصه للاستقبال، ويتنزل منه منزلة الجزاء، فلذا لم تعمل فيه.

وذهب البصريون إلى أن مدَّة الاستقبال معه أضيق منها مع (سوف)، وعبارة المعربين: حرف تنفيس، ومعناها: حرف توسع؛ لأنها نقلت المضارع من الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

وذكر بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال؛ كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ﴾[2] الآية، ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾[3] الآية؛ لأن ذٰلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّاهُمْ﴾[3]، فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال.

قال ابن هشام[4]: وهٰذا لا يعرفه النحويون، بل الاستمرار مستفاد من المضارع، والسين باقية على الاستقبال، إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل.

قال: وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه؛ أفادت أنه واقع لا محالة، ولم أر من فهم وجه ذٰلك، ووجهه: أنها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه.

---

(١) «معاني الحروف» (ص ٤٢)، «مغني اللبيب» (١ / ١٣٨).

(٢) سورة النساء: ٩١.

(٣) سورة البقرة: ١٤٢.

(٤) (١ / ١٣٨).

(سوف)[1]

كالسين، وأوسع زماناً منها عند البصريين؛ لأن كثرة الحروف تدلُّ على كثرة المعنى، ومرادفة لها عند غيرهم، وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها؛ نحو: ﴿ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾[2].

قال أبو حيان: وإنما امتنع إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات، [كـ] في: (لسيدحرج)، ثم طرد الباقي.

قال ابن بابشاذ: والغالب على (سوف) استعمالها في الوعيد والتهديد، وعلى السين استعمالها في الوعد، وقد تستعمل (سوف) في الوعد، والسين في الوعيد.

(سواء)[1]

ـ تكون بمعنى مستوٍ، فتقصر مع الكسر؛ نحو: ﴿مَكَاناً سِوىً﴾[3]، وتمد مع الفتح؛ نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[4].

ـ وبمعنى الوصل، فيمد مع الفتح في نحو: ﴿فِي سَوَاءِ الجَحِيمِ﴾[5].

---

(١) «معاني الحروف» (ص ١٠٩)، «الصاحبي» (ص ٢٣٠)، «مغني اللبيب» (١ / ١٣٩).

(٢) سورة الضحى: ٥.

(٣) سورة طه: ٥٨.

(٤) سورة الصافات: ٥٥.

(٥) سورة البقرة: ٦.

ـ وبمعنى التمام، فكذلك نحو: ﴿في أربعةِ أيَّامٍ سواءً﴾[1]؛ أي: تماماً.

ويجوز أن يكون منه: ﴿واهْدِنَا إلى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾[2].

ولم ترد في القرآن بمعنى (غير).

(ساء)

فعل للذم، لا يتصرف.

(سبحان)

مصدر بمعنى التسبيح، لازم النصب والإضافة إلى مفرد ظاهر؛ نحو: ﴿وَسُبْحانَ اللهِ﴾[3]، ﴿سُبْحانَ الَّذي أَسْرَى﴾[4]، أو مضمَر؛ نحو: ﴿سُبْحانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾[5]، ﴿سُبْحانَكَ لاَ عِلْمَ لَنا﴾[6]، وهو مما أُميت فعله.

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: ﴿سُبْحانَ اللهِ﴾؛ قال: «تنزيه الله نفسه عن السوء».

(ظن)

أصله للاعتقاد الراجح؛ كقوله تعالى: ﴿إنْ ظَنَّا أَنْ يُقيما حُدودَ اللهِ﴾[7]،

(١) سورة فصلت: ١٠.
(٢) سورة صٓ: ٢٢.
(٣) سورة يوسف: ١٠٨.
(٤) سورة الإسراء: ١.
(٥) سورة النساء: ١٧١.
(٦) سورة البقرة: ٣٢.
(٧) سورة البقرة: ٢٣٠.

وقد تستعمل بمعنى اليقين ؛ كقوله تعالى : ﴿الَّذينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ﴾[1].

وقال الزركشي في «البرهان»[2] : للفرق بينهما في القرآن ضابطان :

أحدهما : أنه حيث وجد الظن محموداً مثاباً عليه ؛ فهو اليقين ، وحيث وجد مذموماً متوعداً عليه بالعقاب ؛ فهو الشك .

والثاني : أن كل ظن يتصل بعده (أنْ) الخفيفة فهو شك ؛ نحو: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ﴾[3]، وكل ظن يتصل به أنّ المشدَّدة فهو يقين ؛ كقوله : ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَهْ﴾[4]، ﴿وظَنَّ أَنَّهُ الفِراقُ﴾[5]، وقرىء : ﴿وأيقن أنه الفراق﴾ ، والمعنى في ذٰلك : (أنّ) المشدّدة للتأكيد ، فدخلت على اليقين ، والخفيفة بخلافها ، فدخلت في الشك ، ولهٰذا دخلت الأولى في نحو: ﴿فاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ﴾[6]، ﴿وعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً﴾[7]، والثانية في الحُسبان ؛ نحو: ﴿وحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[8].

ذكر ذٰلك الراغب في «تفسيره» .

وأورد على هٰذا الضابط : ﴿وظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ﴾[9].

وأجيب : بأنها هنا اتصلت بالاسم ، وهو ملجأ ، وفي الأمثلة السابقة

---

(١) سورة البقرة : ٤٦ .

(٢) (٤ / ١٥٦) .

(٣) سورة الفتح : ١٢ .

(٤) سورة الحاقة : ٢٠ .

(٥) سورة القيامة : ٢٨ .

(٦) سورة محمد : ١٩ .

(٧) سورة الأنفال : ٦٦ .

(٨) سورة المائدة : ٧١ .

(٩) سورة التوبة : ١١٨ .

اتصلت بالفعل. ذكره في «البرهان»؛ قال: فتمسَّك بهٰذا الضابط، فهو من أسرار القرآن.

(على)[1]

حرف جر له معان:

أشهرها: الاستعلاء حسّاً أو معنى؛ نحو: ﴿وَعَلَيْها وعَلى الفُلْكِ تُحْمَلونَ﴾[2]، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْها فَانٍ﴾[3]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ﴾[4]، ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾[5].

ثانيها: للمصاحبة؛ كـ (مع)؛ نحو: ﴿وآتَى المالَ عَلى حُبِّهِ﴾[6]؛ أي: مع حبه، ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ للنَّاسِ عَلى ظُلْمِهِمْ﴾[7].

ثالثها: الابتداء؛ كـ (من)؛ نحو: ﴿إذا اكْتَالُوا عَلى النَّاسِ﴾[8]؛ أي: من الناس، ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَافِظونَ . إلاَّ عَلى أَزْواجِهِمْ﴾[9]؛ أي: منهم؛ بدليل:

---

(١) «معاني الحروف» (ص ١٠٧)، «الصاحبي» (ص ٢٣٤)، «مغني اللبيب» (١ / ١٤٢).

(٢) سورة المؤمنون: ٢٢.

(٣) سورة الرحمٰن: ٢٦.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٥) سورة الشعراء: ١٤.

(٦) سورة البقرة: ١٧٧.

(٧) سورة الرعد: ٦.

(٨) سورة المطففين: ٢.

(٩) سورة المؤمنون: ٥ ـ ٦.

«احفظ عورتك إلا من زوجتك»[١].

رابعها: التعليل؛ كـ (اللام)؛ نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[٢]؛ أي: لهدايته إياكم.

خامسها: الظرفية؛ كـ (في)؛ نحو: ﴿وَدَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾[٣]؛ أي: في حين، ﴿واتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[٤]؛ أي: في زمن ملكه.

سادسها: معنى الباء؛ نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَلَّا أَقُولَ﴾[٥]؛ أي: بأن أقول؛ كما قرأ أُبيّ.

*** فائدة:**

هي في نحو: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾[٦]؛ بمعنى: الإضافة والإسناد؛ أي: أضف توكلك وأسنده إليه، كذا قيل، وعندي أنها فيه بمعنى باء الاستعانة، وفي نحو: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[٧]؛ لتأكيد التفضل لا

---

(١) حديث حسن. أخرجه الترمذي في أبواب الاستئذان، باب ما جاء في حفظ العورة، (حديث رقم ٢٩٣١)، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، كلاهما عن معاوية ابن حيدة. وحسنه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١ / ٣٢٤)، و«صحيح الترمذي» (٢ / ٣٥٩).

(٢) سورة البقرة: ١٨٥.

(٣) سورة القصص: ١٥.

(٤) سورة البقرة: ١٠٢.

(٥) سورة الأعراف: ١٠٥.

(٦) سورة الفرقان: ٥٨.

(٧) سورة الأنعام: ١٢.

الإيجاب والاستحقاق، وكذا في نحو: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنا حِسابَهُمْ﴾[1] لتأكيد المجازاة.

قال بعضهم: إذا ذكرت النعمة في الغالب مع الحمد لم تقترن بـ (على)، وإذا أريدت النعمة أتى بها، ولهذا كان ﷺ إذا رأى ما يعجبه قال: «الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات»، وإذا رأى ما يكره؛ قال: «الحمد لله على كل حال»[2].

(عن)[3]

حرف جر له معان:

أشهرها: المجاوزة؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[4]؛ أي: يجاوزونه ويبعدون عنه.

ثانيها: البدل؛ نحو: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾[5].

ثالثها: التعليل؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْراهيمَ لأبيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾[6]؛ أي: لأجل موعدة، ﴿وَمَا نَحْنُ بِتارِكي آلِهَتِنا عَنْ قَوْلِكَ﴾[7]؛ أي: لقولك.

---

(١) سورة الغاشية: ٢٦.

(٢) حديث حسن. أخرجه ابن ماجه في كتاب الآداب، باب فضل الحامدين، (حديث رقم ٣٨٠٣)، عن عائشة. وحسنه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٢ / ٣١٩)، وأورده في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (حديث رقم ٢٦٥)، وعزاه للحاكم وابن السني.

(٣) «معاني الحروف» (ص ٩٤)، «الصاحبي» (ص ٢٣٣)، «مغني اللبيب» (١ / ١٤٧).

(٤) سورة النور: ٦٣.

(٥) سورة البقرة: ٤٨.

(٦) سورة التوبة: ١١٤.

(٧) سورة هود: ٥٣.

رابعها: بمعنى (على)؛ نحو: ﴿فإنَّما يَبْخَلُ عَن نَفْسِهِ﴾[1]؛ أي: عليها.

خامسها: بمعنى (من)؛ نحو: ﴿يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبادِهِ﴾[2]؛ أي: منهم؛ بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِما﴾[3].

سادسها: بمعنى (بعد)؛ نحو: ﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ﴾[4]؛ بدليل أن في آية أخرى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ﴾[5]، ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[6]؛ أي: حالة بعد حالة.

(عسى)[7]

فعل جامد لا يتصرف، ومن ثَمَّ ادَّعى قوم أنه حرف.

ومعناه: الترجِّي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وعَسى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾[8].

قال ابن فارس: وتأتي للقرب والدنو؛ نحو: ﴿قُلْ عَسى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾[9].

---

(١) سورة محمد: ٣٨.

(٢) سورة التوبة: ١٠٤.

(٣) سورة المائدة: ٢٧.

(٤) سورة المائدة: ١٣.

(٥) سورة المائدة: ٤١.

(٦) سورة الانشقاق: ١٩.

(٧) «الصاحبي» (ص ٢٣٧)، «مغني اللبيب» (١ / ١٥١).

(٨) سورة البقرة: ٢١٦.

(٩) سورة النمل: ٧.

وقال الكسائي: كل ما في القرآن من (عسى) على وجه الخبر فهو موحّد كالآية السابقة، ووحِّد (عسى) على معنى: الأمر أن يكون كذا، وما كان على الاستفهام؛ فإنه يجمع؛ نحو: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾[1]، قال أبو عبيدة: معناه: هل عدوتم ذلك؟ وهل جزتموه؟

وأخرج ابن أبي حاتم والبيهقي وغيرهما عن ابن عباس؛ قال: «كل (عسى) في القرآن فهي واجبة».

وقال الشافعي: يقال: عسى من الله واجبة.

وفي «الكشاف» في سورة التحريم: عسى إطماع من الله تعالى لعباده وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون على ما جرت به عادة الجبابرة من الإجابة بـ (لعل) و (عسى) ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت.

والثاني: أن يكون جيء به تعليماً للعباد أنْ يكونوا بين الخوف والرجاء.

وفي «البرهان»[2]: (عسى) و (لعل) من الله واجبتان، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين؛ لأن الخلق هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون، والباري منزَّه عن ذلك.

والوجه في استعمال هذه الألفاظ أنَّ الأمور الممكنة لما كان الخلق يشكّون فيها ولا يقطعون على الكائن منها، والله يعلم الكائن منها على الصحة؛ صارت لها نسبتان: نسبة إلى الله تسمَّى: نسبة قطع ويقين، ونسبة إلى المخلوقين تسمَّى: نسبة شك وظن.

---

(١) سورة محمد: ٢٢.

(٢) (٤ / ١٥٨).

فصارت هٰذه الألفاظ لذٰلك ترد تارة بلفظ القطع ؛ بحسب ما هي عليه عند الله تعالى ؛ نحو: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ﴾[1]، وتارة بلفظ الشك ؛ بحسب ما هي عليه عند الخلق ؛ نحو: ﴿فَعَسى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بالفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾[2]، ونحو: ﴿فقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى﴾[3]، وقد علم الله حال إرسالهما ما يفضي إليه حال فرعون، لكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع .

ولما نزل القرآن بلغة العرب ؛ جاء على مذاهبهم في ذٰلك، والعرب قد تخرج الكلام المتيقن في صورة المشكوك لأغراض .

(عند)[4]

ظرف مكان تستعمل في الحضور والقرب :

ـ سواء كانا حسِّيين ؛ نحو: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عندَهُ﴾[5]، ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ المُنْتَهى . عِنْدَها جَنَّةُ المَأْوَى﴾[6] .

ـ [أم] معنويين ؛ نحو: ﴿قَالَ الَّذي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الكِتابِ﴾[7]، ﴿وإِنَّهُمْ عِنْـدَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ﴾[8]، ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَليكٍ﴾[9]، ﴿أَحْياءٌ عِنْدَ

---

(١) سورة المائدة: ٥٤ .

(٢) سورة المائدة: ٥٢ .

(٣) سورة طه: ٤٤ .

(٤) «مغني اللبيب» (١ / ١٥٥) .

(٥) سورة النمل: ٤٠ .

(٦) سورة النجم: ١٤ ـ ١٥ .

(٧) سورة النمل: ٤٠ .

(٨) سورة صٓ: ٤٧ .

(٩) سورة القمر: ٥٥ .

رَبِّهِمْ﴾[1]، ﴿ابنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً في الجَنَّةِ﴾[2]، فالمراد في هذه الآيات قرب التشريف ورفعة المنزلة.

ولا تستعمل إلا ظرفاً، أو مجرورة بـ (مِن) خاصة؛ نحو: ﴿فَمَنْ عِنْدَكَ﴾[3]، ﴿وَلَمَّا جاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾[4].

وتعاقبها (لدى) و (لدن)؛ نحو: ﴿لَدَى الحَناجِرِ﴾[5]، ﴿لَدَى الألْبابِ﴾[6]، ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وما كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[7].

وقد اجتمعتا في قوله: ﴿آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وعَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾[8]، ولو جيء فيهما بـ (عند) أو (لدن) صح، لكن تُرِكَ دفعاً للتكرار، وإنما حسن تكرار (لدى) في ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِم﴾ لتباعد ما بينهما.

وتفارق (عند) و (لدى)، (لدن)؛ من ستة أوجه:

ـ فـ (عند) و (لدى) تصلح في محل ابتداء غاية وغيرها، ولا تصلح (لدن) إلا في ابتداء غاية.

ـ و (عند) و (لدى) يكونان فضلة؛ نحو: ﴿وعِنْدَنا كِتابٌ حَفيظٌ﴾[9]،

(١) سورة آل عمران: ١٦٩.

(٢) سورة التحريم: ١١.

(٣) سورة القصص: ٢٧.

(٤) سورة البقرة: ٨٩.

(٥) سورة غافر: ١٨.

(٦) سورة يوسف: ٢٥.

(٧) سورة آل عمران: ٤٤.

(٨) سورة الكهف: ٦٥.

(٩) سورة قۤ: ٤.

﴿وَلَدَيْنا كِتَابٌ يَنْطِقُ بالحَقِّ﴾[1]، و (لدن) لا تكون فضلة.

ـ وجر (لدن) بـ (من) أكثر من نصبها، حتى إنها لم تجيء في القرآن منصوبة، وجرُّ (عند) كثير، وجر (لدى) ممتنع.

ـ و (عند) و (لدى) يعربان، و (لدن) مبنية في لغة الأكثرين.

ـ و (لدن) قد لا تضاف، وقد تضاف للجملة؛ بخلافهما.

ـ وقال الراغب[2]: (لدن) أخص من (عند) وأبلغ؛ لأنه يدل على ابتداء نهاية الفعل. انتهى.

و (عند) أمكن من (لدى) من وجهين:

ـ أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني؛ بخلاف (لدى).

ـ و (عند) تستعمل في الحاضر والغائب، ولا تستعمل (لدى) إلا في الحاضر، ذكرهما ابن الشجري وغيره.

(غير)[3]

اسم ملازم للإضافة والإبهام، فلا تتعرف ما لم تقع بين ضدين.

وفي «المفردات»[4] للراغب: (غير) تقال على أوجه:

الأول: أن تكون للنفي المجرد من غير إثبات معنى به؛ نحو: (مررت برجل غير قائم)؛ أي: لا قائم؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ

(١) سورة المؤمنون: ٦٢.

(٢) «المفردات» (ص ٤٤٩).

(٣) «الصاحبي» (ص ٢٣٨)، «مغني اللبيب» (١ / ١٥٧).

(٤) (ص ٣٦٨).

هُدىً﴾[1]، ﴿وَهُوَ في الخِصامِ غَيْرُ مُبينٍ﴾[2].

الثاني: بمعنى (إلا)، فيستثنى بها وتوصف به النكرة؛ نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرِهِ﴾[3]، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللهِ﴾[4].

الثالث: لنفي الصورة من غير مادتها؛ نحو: (الماء إذا كان حارّاً غيره إذا كان بارداً)، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلودُهُمْ بَدَّلْناهُمْ جُلوداً غَيْرَها﴾[5].

الرابع: أن يكون ذلك متناولاً لذات؛ نحو: ﴿بِما كُنْتُمْ تَقُولونَ عَلى اللهِ غَيْرَ الحَقِّ﴾[6]، ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِي رَبّاً﴾[7]، ﴿ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هٰذا﴾[8]، ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ﴾[9]. انتهى.

(الفاء)[10]

ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة، فتفيد ثلاثة أمور:

---

(1) سورة القصص: ٥٠.

(2) سورة الزخرف: ١٨.

(3) سورة الأعراف: ٨٥.

(4) سورة فاطر: ٣.

(5) سورة النساء: ٥٦.

(6) سورة الأنعام: ٩٣.

(7) سورة الأنعام: ١٦٤.

(8) سورة يونس: ١٥.

(9) سورة محمد: ٣٨.

(10) «معاني الحروف» (ص ٤٣)، «مغني اللبيب» (١ / ١٦١).

ـ أحدها: الترتيب معنوياً كان؛ نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسى فَقَضى عَلَيْهِ﴾[1]، أو ذكرياً: وهو عطف مفصَّل على مجمل؛ نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطانُ عَنْها فأَخْرَجَهُما مِمَّا كَانَا فيهِ﴾[2].

ـ ثانيها: التعقيب، وهو في كل شيء بحسبه، وبذلك ينفصل عن التراخي في نحو: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[3]، ﴿خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً﴾[4].

ـ ثالثها: السببيّة غالباً؛ نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسى فَقَضى عَلَيْهِ﴾[1]، ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[5].

وقد تجيء لمجرد الترتيب؛ نحو: ﴿فَراغَ إِلى أَهْلِهِ فَجاءَ بِعِجْلٍ سَمينٍ . فَقَرَّبَهُ إِليهِمْ﴾[6]، ﴿فأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ في صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾[7].

الوجه الثاني: أن يكون لمجرد السببية من غير عطف؛ نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ . فَصَلِّ﴾[8]، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر، وعكسه.

الثالث: أن تكون رابطة للجواب، حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً؛ بأن كان جملة اسمية؛ نحو: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبادُكَ﴾[9]، أو فعلية فعلها جامد؛

---

(١) سورة القصص: ١٥.

(٢) سورة البقرة: ٣٦.

(٣) سورة الحج: ٦٣.

(٤) سورة المؤمنون: ١٤.

(٥) سورة البقرة: ٣٧.

(٦) سورة الذاريات: ٢٦ ـ ٢٧.

(٧) سورة الذاريات: ٢٩.

(٨) سورة الكوثر: ١ ـ ٢.

(٩) سورة المائدة: ١١٨.

نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً . فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ﴾[1]، ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2]، أو إنشائي؛ نحو: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُم تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[3]، واجتمعت الاسمية والإنشائية في قوله: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِماءٍ مَعِينٍ﴾[4]، أو ماض لفظاً ومعنى؛ نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[5]، أو مقرون بحرف استقبال؛ نحو: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِ اللهُ بِقَوْمٍ﴾[6].

وكما تربط الجواب بشرطه، تربط شبه الجواب بشبه الشرط؛ نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بآياتِ اللهِ ويَقْتُلونَ النَّبِيِّينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾[7].

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، وخرج عليه الفارسي: ﴿بل اللهَ فاعْبُدْ﴾[8].

الخامس: أن تكون للاستئناف، وخرج عليه: ﴿كُنْ فَيَكونُ﴾[9] بالرفع.

(في)[10]

حرف جر له معان:

---

(1) سورة الكهف: ٣٩ ـ ٤٠.

(2) سورة البقرة: ٢٧١.

(3) سورة آل عمران: ٣١.

(4) سورة الملك: ٣٠.

(5) سورة يوسف: ٧٧.

(6) سورة المائدة: ٥٤.

(7) سورة آل عمران: ٢١.

(8) سورة الزمر: ٦٦.

(9) سورة البقرة: ١١٧.

(10) «معاني الحروف» (ص ٩٦)، «الصاحبي» (ص ٢٣٩)، «مغني اللبيب» (١ / ١٦٨).

أشهرها: الظرفية؛ مكاناً أو زماناً؛ نحو: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ . فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ . فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[1] حقيقة كالآية، أو مجازاً؛ نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[2].

ثانيها: المصاحبة؛ كـ (مع)؛ نحو: ﴿ادْخُلوا في أُمَمٍ﴾[3]؛ أي: معهم.

ثالثها: التعليل: نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذي لُمْتُنَّني فيهِ﴾[4]؛ أي: لأجله.

رابعها: الاستعلاء؛ نحو: ﴿ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذوعِ النَّخْلِ﴾[5]؛ أي: عليها.

خامسها: معنى (الباء)؛ نحو: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فيهِ﴾[6]؛ أي: بسببه.

سادسها: معنى (إلى)؛ نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْواهِهِمْ﴾[7]؛ أي: إليها.

سابعها: معنى (من)؛ نحو: ﴿يَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهيداً﴾[8]؛ أي: منهم؛ بدليل الآية الأخرى.

ثامنها: معنى (عن)؛ نحو: ﴿فَهُوَ في الآخِرَةِ أَعْمَى﴾[9]؛ أي: عنها وعن

---

(1) سورة الروم: ٢ ـ ٣.

(2) سورة البقرة: ١٧٩.

(3) سورة الأعراف: ٣٨.

(4) سورة يوسف: ٣٢.

(5) سورة طه: ٧١.

(6) سورة الشورى: ١١.

(7) سورة إبراهيم: ٩.

(8) سورة النحل: ٨٩.

(9) سورة الإسراء: ٧٢.

محاسنها.

تاسعها: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق؛ نحو: ﴿فَما مَتاعُ الحَياةِ الدُّنْيا في الآخِرَةِ إلاَّ قَليلٌ﴾[1].

عاشرها: التوكيد، وهي الزائدة؛ نحو: ﴿وقالَ ارْكَبُوا فِيها﴾[2]؛ أي: اركبوها.

(قد)[3]

حرف مختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، ماضياً كان أو مضارعاً، ولها معان:

[الأول:] التحقيق مع الماضي؛ نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنُونَ﴾[4]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها﴾[5]، وهي في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل (إنَّ) واللام في الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد.

و **[الثاني:]** التقريب مع الماضي أيضاً: تقربه من الحال، تقول: (قام زيد)، فيحتمل الماضي القريب، والماضي البعيد، فإن قلت: (قد قام)؛ اختص بالقريب.

المعنى الثالث: التقليل مع المضارع؛ قال في «المغني»[6]: وهو

(1) سورة التوبة: ٣٨.

(2) سورة هود: ٤١.

(3) «معاني الحروف» (ص ٩٨)، «الصاحبي» (ص ٢٤٠)، «مغني اللبيب» (١ / ١٧٠).

(4) سورة المؤمنون: ١.

(5) سورة الشمس: ٩.

(6) (١ / ١٣٤).

ضربان:

ـ تقليل وقوع الفعل؛ نحو: قد يصدق الكذوب.

ـ وتقليل متعلَّقه؛ نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[1]؛ أي: إن ما هم عليه هو أقل معلوماته تعالى. قال: وزعم بعضهم أنها في هٰذه الآية ونحوها للتحقيق. انتهى.

وممَّن قال بذٰلك الزمخشري، وقال: إنها دخلت لتوكيد العلم، ويرجع ذٰلك إلى توكيد الوعيد.

الرابع: التكثير، ذكره سيبويه وغيره، وخرَّج عليه الزمخشري قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾[2]؛ قال: أي ربَّما نرى، ومعناه تكثير الرؤية.

الخامس: التوقع؛ نحو: (قد يقدم الغائب)، لمن يتوقع قدومه وينتظره، و (قد قامت الصلاة)؛ لأن الجماعة منتظرون ذٰلك.

(الكاف)[3]

حرف جر له معان؛ أشهرها:

ـ التشبيه؛ نحو: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾[4].

ـ والتعليل؛ نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[5]؛ أي: لأجل هدايتكم.

---

(١) سورة النور: ٦٤.

(٢) سورة البقرة: ١٤٤.

(٣) «معاني الحروف» (ص ٤٧)، «مغني اللبيب» (١ / ١٧٦).

(٤) سورة الرحمٰن: ٢٤.

(٥) سورة البقرة: ١٩٨.

ـ والتوكيد، وهي الزائدة، وحمل عليه الأكثرون: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]؛ أي: ليس مثله شيء، ولو كانت غير زائدة؛ لزم إثبات المثل، وهو محال، والقصد بهذا الكلام نفيه.

(كاد)[2]

فعل ناقص أتى منه الماضي والمضارع فقط، له اسم مرفوع وخبر مضارع مجرَّد من (إن)، ومعناها: قارَب، فنفيها نفي للمقاربة، وإثباتها إثبات للمقاربة.

واشتهر على ألسنة كثير: أن نفيها إثبات، وإثباتها نفي، فقولك: (كاد زيد يفعل)؛ معناه: لم يفعل؛ بدليل: ﴿وإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾[3]، و(ما كاد يفعل)؛ معناه: فَعَل؛ بدليل: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[4].

وقيل: إنها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر.

وقيل: نفي الماضي إثبات؛ بدليل: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، ونفي المضارع نفي؛ بدليل: ﴿لَمْ يَكَدْ يَراها﴾[5]، مع أنه لم ير شيئاً.

والصحيح الأول: أنها كغيرها: نفيها نفي، وإثباتها إثبات، فمعنى (كاد يفعل): قارب الفعل ولم يفعل، و(ما كاد يفعل): ما قارب الفعل، فضلاً عن أن يفعل، فنفي الفعل لازم من نفي المقاربة عقلاً.

---

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) «الصاحبي» (ص ٢٤٥).

(٣) سورة الإسراء: ٧٣.

(٤) سورة البقرة: ٧١.

(٥) سورة النور: ٤٠.

وأمّا آية: ﴿فَذَبَحُوها ومَا كَادُوا يَفْعَلونَ﴾[1]؛ فهو إخبار عن حالهم في أوّل الأمر؛ فإنهم كانوا أوّلاً بعداء من ذبحها، وإثبات الفعل إنما فهم من دليل آخر، وهو قوله: (فذبحوها).

وأمّا قوله: ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ﴾[2]، مع أنه ﷺ لم يركن لا قليلاً ولا كثيراً؛ فإنه مفهوم من جهة أن (لولا) الامتناعية تقتضي ذلك.

* **فائدة:**

ترد (كاد) بمعنى (أراد)، ومنه: ﴿كَذٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾[3]، ﴿أَكَادُ أُخْفِيها﴾[4]، وعكسه كقوله: ﴿جِداراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ﴾[5]؛ أي: يكاد.

(كان)[6]

فعل ناقص متصرف، يرفع الاسم وينصب الخبر.

معناه في الأصل المضي والانقطاع؛ نحو: ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وأَكْثَرَ أَمْوالاً وأَوْلاداً﴾[7]، وتأتي بمعنى الدوام والاستمرار؛ نحو: ﴿وكَانَ اللهُ غَفوراً رَحيماً﴾[8]، ﴿وكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمينَ﴾[9]؛ أي: لم نزل كذلك، وعلى هذا

(1) سورة البقرة: ٧١.
(2) سورة الإسراء: ٧٤.
(3) سورة يوسف: ٧٦.
(4) سورة طه: ١٥.
(5) سورة الكهف: ٧٧.
(6) «الصاحبي» (ص ٢٤٦).
(7) سورة التوبة: ٦٩.
(8) سورة النساء: ٩٦.
(9) سورة الأنبياء: ٨١.

المعنى تتخرج جميع الصفات الذاتية المقترنة بـ (كان).

قال أبو بكر الرازي: (كان) في القرآن على خمسة أوجه:

ـ بمعنى الأزل والأبد؛ كقوله: ﴿وَكَانَ اللهُ عَليماً حَكيماً﴾(1).

ـ وبمعنى المضي المنقطع، وهو الأصل في معناها؛ نحو: ﴿وَكَانَ في المَدينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾(2).

ـ وبمعنى الحال؛ نحو: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾(3)، ﴿إِنَّ الصَّلاةَ كَانَتْ عَلى المُؤمنينَ كِتاباً مَوْقوتاً﴾(4).

ـ وبمعنى الاستقبال؛ نحو: ﴿يَخافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطيراً﴾(5).

ـ وبمعنى صار؛ نحو: ﴿وَكَانَ مِنَ الكَافِرينَ﴾(6) انتهى.

وترد كان بمعنى (ينبغي)؛ نحو: ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَها﴾(7)، ﴿مَا يَكُونُ لَنا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهٰذا﴾(8).

وبمعنى (حضر) أو (وجد)؛ نحو: ﴿وإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾(9)، ﴿إِلَّا أَنْ

---

(1) سورة النساء: 17.

(2) سورة النمل: 48.

(3) سورة آل عمران: 110.

(4) سورة النساء: 103.

(5) سورة الإنسان: 7.

(6) سورة البقرة: 24.

(7) سورة النمل: 60.

(8) سورة النور: 16.

(9) سورة البقرة: 280.

تَكُونَ تِجارَةً﴾[1]، ﴿وإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾[2].

وترد للتأكيد، وهي الزائدة، وجعل منه: ﴿وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[3]؛ أي: بما يعملون.

(كأنَّ)[4]

بالتشديد: حرف للتشبيه المؤكَّد؛ لأن الأكثر أنه مركب من كاف التشبيه و(أن) المؤكدة.

قال حازم: وإنما تستعمل حيث يقوى الشبه، حتى يكاد الرائي يشك في أن المشبَّه هو المشبَّه به، أو غيره، ولذلك قالت بلقيس: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾[5].

قيل: وترد للظن والشك فيما إذا كان خبرها غير جامد.

وقد تخفف؛ نحو: ﴿كَأَنْ لَمْ يَدْعُنا إلى ضُرٍّ مَسَّهُ﴾[6].

(كأين)[7]

اسم مركب من كاف التشبيه و(أي) المنونة للتنكير في العدد؛ نحو:

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٢) سورة النساء: ٤٠.

(٣) سورة الشعراء: ١١٢.

(٤) «معاني الحروف» (ص ١٢٠)، «الصاحبي» (ص ٢٤٩)، «مغني اللبيب» (١ / ١٩١).

(٥) سورة النمل: ٤٢.

(٦) سورة يونس: ١٢.

(٧) «الصاحبي» (ص ٢٤٨).

﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾[1].

(كذا)[2]

لم ترد في القرآن إلا للإشارة؛ نحو: ﴿هٰكذا عَرْشُكَ﴾[3].

(كل)[4]

اسم موضوع لاستغراق أفراد المذكور المضاف هو إليه؛ نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾[5]، والمعرف المجموع؛ نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيامَةِ فَرْداً﴾[6]، ﴿كُلُّ الطَّعامِ كَانَ حِلًّا﴾[7]، وأجزاء المفرد المعرف؛ نحو: ﴿يَطْبَعُ اللهُ عَلى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾[8] بإضافة (قلب) إلى (متكبر)؛ أي: على كل أجزائه، وقراءة التنوين لعموم أفراد القلوب.

وترد باعتبار ما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة، فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى؛ نحو: ﴿ولا تَبْسُطْها كُلَّ البَسْطِ﴾[9]؛ أي:

---

(١) سورة آل عمران: ١٤٦.

(٢) «مغني اللبيب» (١ / ١٨٧).

(٣) سورة النمل: ٤٢.

(٤) «مغني اللبيب» (١ / ١٩٣).

(٥) سورة آل عمران: ١٨٥.

(٦) سورة مريم: ٩٥.

(٧) سورة آل عمران: ٩٣.

(٨) سورة غافر: ٣٥.

(٩) سورة الإسراء: ٢٩.

بسطاً كل البسط؛ أي: تامّاً، ﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ﴾[1].

ثانيها: أن تكون توكيداً لمعرفة، ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى ضمير راجع للمؤكد؛ نحو: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعونَ﴾[2].

ثالثها: أن لا تكون تابعة، بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلى الظاهر؛ نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهينَةٌ﴾[3]، وغير مضافة؛ نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنا لَهُ الأَمْثالَ﴾[4].

*** مسألة:**

تتصل (ما) بـ (كل)؛ نحو: ﴿كُلَّما رُزِقُوا مِنها مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً﴾[5]، وهي مصدرية، لكنها نابت بصلتها عن ظرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح، والمعنى: كل وقت، ولهٰذا تسمى (ما) هٰذه المصدرية الظرفية؛ أي: النائبة عن الظرف، لا أنها ظرف في نفسها، فكلٌّ من (كلما) منصوب على الظرف لإضافته إلى شيء هو قائم مقامه، وناصبه الفعل الذي هو جواب في المعنى.

وقد ذكر الفقهاء والأصوليون أن (كلما) للتكرار؛ قال أبو حيان: وإنما ذٰلك من عموم (ما)؛ لأنَّ الظرفية مراد بها العموم، و (كل) أكدته.

(كلا وكلتا)[6]

اسمان مفردان لفظاً، مثنيان معنى، مضافان أبداً ـ لفظاً ومعنى ـ إلى كلمة

---

(١) سورة النساء: ١٢٩.

(٢) سورة الحجر: ٣٠.

(٣) سورة المدثر: ٣٨.

(٤) سورة الفرقان: ٣٩.

(٥) سورة البقرة: ٢٥.

(٦) «مغني اللبيب» (١ / ٢٠٣).

واحدة معرفة دالة على اثنين.

قال الراغب[1]: وهما في التثنية كـ (كل) في الجمع؛ قال تعالى: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾[2]، ﴿أَحَدُهُما أَوْ كِلاهُما﴾[3].

(كلَّا)[4]

مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، شدّدت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين.

وقال غيره: بسيطة، فقال سيبويه والأكثرون: حرف معناه الردع والذم، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها.

ورأى آخرون أن معنى الردع والزجر ليس مستمرّاً فيها، فزادوا معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى:

فقال الكسائي: تكون بمعنى (حقّاً).

وقال أبو حاتم: بمعنى (إلا) الاستفتاحية. قال أبو حيان: ولم يسبقه إلى ذلك أحد، وتابعه جماعة منهم الزجاج.

وقال النضر بن شميل: حرف جواب بمنزلة (إي) و (نعم)، وحملوا عليه: ﴿كَلَّا والقَمَرِ﴾.

---

(١) «المفردات» (ص ٤٤١).

(٢) سورة الكهف: ٣٣.

(٣) سورة الإسراء: ٢٣.

(٤) «معاني الحروف» (ص ١٢٢)، «الصاحبي» (ص ٢٥٠)، «مغني اللبيب» (١ / ١٨٨).

وقال الفراء وابن سعدان: بمعنى (سوف). حكاه أبو حيان في «تذكرته».

(كم)[1]

اسم مبني لازم الصدر مبهم مفتقر إلى التمييز.

ـ وترد استفهامية، ولم تقع في القرآن.

ـ وخبرية؛ بمعنى (كثير)، وإنما تقع غالباً في مقام الافتخار والمباهاة؛ نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّماواتِ﴾[2]، ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها﴾[3]، ﴿وكَمْ قَصَمْنا مِنْ قَرْيَةٍ﴾[4].

وعن الكسائي أن أصلها (كما)، فحذفت الألف؛ مثل: (بم) و (لمْ). حكاه الزجاج وردَّه بأنه لو كان كذلك لكانت مفتوحة الميم.

(كي)[5]

حرف له معنيان:

أحدهما: التعليل؛ نحو: ﴿كَيْ لَا يَكونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِياءِ﴾[6].

والثاني: معنى (أن) المصدرية؛ نحو: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾[7]؛ لصحة حلول (أن) محلَّها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل.

---

(١) «الصاحبي» (ص ٢٤١)، «مغني اللبيب» (١ / ١٨٣).

(٢) سورة النجم: ٢٦.

(٣) سورة الأعراف: ٤.

(٤) سورة الأنبياء: ١١.

(٥) «معاني الحروف» (ص ٩٩)، «مغني اللبيب» (١ / ١٨٢).

(٦) سورة الحشر: ٧.

(٧) سورة الحديد: ٢٣.

(كيف)[1]

اسم يرد على وجهين:

ـ الشرط: وخرِّج عليه: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾[2]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ في الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشاءُ﴾[3]، ﴿فَيَبْسُطُهُ في السَّماءِ كَيْفَ يَشاءُ﴾[4]، وجوابها في ذٰلك كله محذوف؛ لدلالة ما قبلها.

ـ والاستفهام: وهو الغالب، ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته.

قال الراغب[5]: وإنما يُسأل بها عمَّا يصح أن يقال فيه شبيه وغير شبيه، ولهٰذا لا يصح أن يُقال في الله: كيف؟

قال: وكلما أخبر الله بلفظ (كيف) عن نفسه؛ فهو استخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو التوبيخ؛ نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرونَ﴾[6]، ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْماً﴾[7].

(اللام)[8]

أربعة أقسام: جارة، وناصبة، وجازمة، ومهملة غير عاملة.

فالجارة: مكسورة مع الظاهر، ولها معان:

---

(1) «الصاحبي» (ص ٢٤٣)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٠٥).

(2) سورة المائدة: ٦٤.

(3) سورة آل عمران: ٦.

(4) سورة الروم: ٤٨.

(5) «المفردات» (ص ٤٤٤).

(6) سورة البقرة: ٢٨.

(7) سورة آل عمران: ٨٦.

(8) «معاني الحروف» (ص ٥١ و١٤١)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٠٧).

ـ الاستحقاق: وهي الواقعة بين معنى وذات؛ نحو: ﴿الحَمْدُ للهِ﴾[1]، ﴿لِلهِ الأمْرُ﴾[2]، ﴿وَيْلٌ للمُطَفِّفينَ﴾[3].

ـ والاختصاص؛ نحو: ﴿إنَّ لَهُ أباً﴾[4]، ﴿فإنْ كَانَ لَهُ إخْوَةٌ﴾[5].

ـ والملك؛ نحو: ﴿لَهُ ما فِي السَّماواتِ ومَا فِي الأرْضِ﴾[6].

ـ والتعليل؛ نحو: ﴿وإنَّهُ لِحُبِّ الخَيْرِ لَشديدٌ﴾[7]؛ أي: وإنه من أجل حبِّ المال لبخيل.

ـ وموافقة (إلى)؛ نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أوْحَى لَها﴾[8]، ﴿كُلٌّ يَجْرِي إلى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾[9].

ـ و (على)؛ نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ للأذْقانِ﴾[10]، ﴿دَعَانا لِجَنْبِهِ﴾[11].

ـ و (من)؛ نحو: ﴿وَنَضَعُ المَوازينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَةِ﴾[12]، ﴿لاَ يُجَلِّيها لِوَقْتِها إلاَّ هُوَ﴾[13].

---

(١) سورة الفاتحة: ١.

(٢) سورة الروم: ٤.

(٣) سورة المطففين: ١.

(٤) سورة يوسف: ٧٨.

(٥) سورة النساء: ١١.

(٦) سورة البقرة: ٢٢٥.

(٧) سورة العاديات: ٨.

(٨) سورة الزلزلة: ٥.

(٩) سورة الرعد: ٢.

(١٠) سورة الإسراء: ١٠٩.

(١١) سورة يونس: ١٢.

(١٢) سورة الأنبياء: ٤٧.

(١٣) سورة الأعراف: ١٨٧.

ـ و (عند)؛ كقراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالحَقِّ لِما جَاءَهُمْ﴾[1].

ـ و (بعد)؛ نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلوكِ الشَّمْسِ﴾[2].

ـ و (عن)؛ نحو: ﴿وقالَ الَّذينَ كَفَرُوا للَّذينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيراً مَا سَبَقُونا إِليهِ﴾[3]؛ أي: عنهم، وفي حقِّهم، لا أنهم خاطبوا به المؤمنين، وإلا لقيل: ما سبقتمونا.

ـ والتبليغ: وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه كالأَذَن.

ـ والصيرورة: وتسمى لام العاقبة؛ نحو: ﴿فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكونَ لَهُمْ عَدُوّاً وحَزَناً﴾[4]، فهٰذا عاقبة التقاطهم لا علته، إذ هي التبني.

ومنع قوم ذٰلك، وقالوا: هي للتعليل مجازاً؛ لأن كونه عدوّاً لما كان ناشئاً عن الالتقاط ـ وإن لم يكن غرضاً لهم ـ نزِّل منزلة الغرض على طريق المجاز.

وقال أبو حيان: الذي عندي أنها للتعليل حقيقة، وأنهم التقطوه ليكون لهم عدوّاً، وذٰلك على حذف مضاف تقديره: لمخافة أن يكون؛ كقوله: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾[5]؛ أي: كراهة أن تضلوا. انتهى.

ـ والتأكيد، وهي الزائدة أو المقوية للعامل الضعيف لفرعية أو تأخير؛ نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[6]، ﴿يُريدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[7]، ﴿فَعَّالٌ لِما يُريدُ﴾[8].

---

(1) سورة ق: ٥.

(2) سورة الإسراء: ٧٨.

(3) سورة الأحقاف: ١١.

(4) سورة القصص: ٨.

(5) سورة النساء: ١٧٦.

(6) سورة النمل: ٧٢.

(7) سورة النساء: ٢٦.

(8) سورة هود: ١٠٧.

ـ والتبيين للفاعل أو المفعول؛ نحو: ﴿فَتَعْساً لهُم﴾[1]، ﴿هَيْهَاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾[2].

والناصبة: هي لام التعليل.

والجازمة: هي لام الطلب؛ نحو: ﴿فَلْيَسْتَجيبوا لي ولْيُؤمِنُوا بِي﴾[3]، ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[4]، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ﴾[5]، ﴿وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[6].

وغير العاملة أربع:

ـ لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، تخليص المضارع للحال؛ نحو: ﴿لأنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[7]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُم﴾[8].

ـ واللام الزائدة في خبر (أن) المفتوحة؛ كقراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلونَ الطَّعامَ﴾[9]، والمفعول؛ كقوله: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾[10].

ـ ولام الجواب للقسم أو (لو) أو (لولا)؛ نحو: ﴿تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ﴾[11]،

---

(1) سورة محمد: ٨.
(2) سورة المؤمنون: ٣٦.
(3) سورة البقرة: ١٨٦.
(4) سورة الطلاق: ٧.
(5) سورة الزخرف: ٧٧.
(6) سورة الكهف: ٢٩.
(7) سورة الحشر: ١٣.
(8) سورة النحل: ١٢٤.
(9) سورة الفرقان: ٢٠.
(10) سورة الحج: ١٣.
(11) سورة يوسف: ٩.

﴿تَاللهِ لأكيدَنَّ أَصْنامَكُمْ﴾[1]، ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنا﴾[2]، ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾[3].

ـ واللام الموطئة، وتسمَّى المؤذنة، وهي الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها معها مبني على قسم مقدر؛ نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لاَ يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَروهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبارَ﴾[4].

(لا)[5]

على أوجه:

أحدها: أن تكون نافية؛ نحو: ﴿فَلا رَفَثَ ولا فُسوقُ ولا جِدالَ﴾[6]، ﴿لَا بَيْعٌ فيهِ ولا خُلَّةٌ ولا شَفاعَةٌ﴾[7]، ﴿ولا أَصْغَرَ ولا أَكْبَرَ إلَّا في كِتابٍ مُبينٍ﴾[8].

الوجه الثاني: أن تكون لطلب الترك، فتختص بالمضارع، وتقتضي جزمه واستقباله؛ سواء كان نهياً؛ نحو: ﴿لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي﴾[9]، ﴿لَا يَتَّخِذِ المُؤْمِنُونَ الكَافِرينَ﴾[10]، ﴿وَلَا تَنْسَوُا الفَضْلَ بينَكُمْ﴾[11]، أو دعاء؛ نحو: ﴿لَا

---

(1) سورة الأنبياء: ٥٧.

(2) سورة الفتح: ٢٥.

(3) سورة البقرة: ٢٥١.

(4) سورة الحشر: ١٢.

(5) «معاني الحروف» (ص ٨١)، «الصاحبي» (ص ٢٥٧)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٣٧).

(6) سورة البقرة: ١٩٧.

(7) سورة البقرة: ٢٥٤.

(8) سورة يونس: ٦١.

(9) سورة الممتحنة: ١.

(10) سورة آل عمران: ٢٨.

(11) سورة البقرة: ٢٣٧.

تُؤاخِذْنا﴾[1].

الثالث: التأكيد، وهي الزائدة؛ نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لا تَسْجُدَ﴾[2]، ﴿مَا مَنَعَكَ إذ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[3]، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتابِ﴾[4]؛ أي: ليعلموا.

قال ابن جني: (لا) هنا مؤكدة قائمة مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

(لات)[5]

اختلف فيها:

فقال قوم: فعل ماض بمعنى نقص.

وقيل: أصلها (ليس)، تحرَّكت الياء فقلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها، وأُبدلت السين تاء.

وقيل: هي كلمتان: (لا) النافية زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة، وحركت لالتقاء الساكنين، وعليه الجمهور.

وقيل: هي لا النافية، والتاء زائدة في أول (الحين)، واستدل له أبو عبيدة بأنه وجدها في مصحف عثمان مختلطة بـ (حين) في الخط، ﴿وَلاتَ حِينَ مَناصٍ﴾[6].

---

(1) سورة البقرة: ٢٨٦.

(2) سورة الأعراف: ١٢.

(3) سورة طه: ٩٢ ـ ٩٣.

(4) سورة الحديد: ٢٩.

(5) «الصاحبي» (ص ٢٦٤)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٥٣).

(6) سورة ص: ٣.

(لا جرم)

وردت في القرآن في خمسة مواضع متلوَّة بـ (أن) واسمها، ولم يجىء بعدها فعل، فاختلف فيها:

فقيل: (لا) نافية لما تقدم، و (جرم) فعل معناه: حقّاً، و (أن) مع ماض حيزه في موضع رفع.

وقيل: زائدة، و (جرم) معناه: كسب؛ أي: كسب لهم عملهم الندامة وما في حيزها في موضع نصب.

وقيل: هما كلمتان ركبتا وصار معناهما: حقّاً.

وقيل: معناهما: لا بد، وما بعدها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر.

(لكنَّ)[1]

مشدَّدة النون، حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه الاستدراك:

وفسِّر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذٰلك لا بد أن يتقدمها كلام مخالف لما بعدها أو مناقض له؛ نحو: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمانُ ولٰكِنَّ الشَّياطِينَ كَفَرُوا﴾[2].

وقد ترد للتوكيد مجرَّداً عن الاستدراك. قاله صاحب «البسيط».

وفسِّر الاستدراك برفع ما توهم ثبوته؛ نحو: (ما زيد شجاعاً، لكنه كريم)؛

---

(١) «معاني الحروف» (ص ١٣٣)، «الصاحبي» (ص ٢٦٨)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٩٠).

(٢) سورة البقرة: ١٠٢.

لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوهم نفي الآخر، ومثّل التوكيد بنحو: (لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجيء)، فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع.

واختار ابن عصفور أنهما لهما معاً، وهو المختار؛ كما أن (كأن) للتشبيه المؤكد، ولهذا قال بعضهم: إنها مركبة من (لكن أنَّ)، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون (لكن) للساكنين.

(لكنْ)[1]

مخففة، ضربان:

أحدهما: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، بل لمجرَّد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة؛ لاقترانها بالعاطف في قوله: ﴿ولٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمينَ﴾[2].

والثاني: عاطفة إذا تلاها مفرد، وهي أيضاً للاستدراك؛ نحو: ﴿لٰكِنِ اللهُ يَشْهَدُ﴾[3]، ﴿لٰكِنِ الرَّسولُ﴾[4]، ﴿لٰكِنِ الَّذينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾[5].

(لدى ولدن)

تقدمتا في (عند).

---

(١) «معاني الحروف» (ص ١٣٣)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٩٢).

(٢) سورة الزخرف: ٧٦.

(٣) سورة النساء: ١٦٦.

(٤) سورة التوبة: ٨٨.

(٥) سورة آل عمران: ١٩٨.

(لعل)[1]

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وله معان:

أشهرها: التوقع، وهو الترجي في المحبوب؛ نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحونَ﴾[2]، والإشفاق في المكروه؛ نحو: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَريبٌ﴾[3]، وذكر التنوخي أنها تفيد تأكيد ذلك.

الثاني: التعليل، وخُرِّج عليه: ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَذَّكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[4].

الثالث: الاستفهام، وخُرِّج عليه: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذٰلِكَ أَمْراً﴾[5]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾[6]، ولذا علَّق (يدري).

قال في «البرهان»[7]: وحكى البغوي عن الواقدي أن جميع ما في القرآن من (لعل)؛ فإنها للتعليل؛ إلا قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدونَ﴾[8]؛ فإنها للتشبيه.

قال: وكونها للتشبيه غريب، لم يذكره النحاة، ووقع في «صحيح البخاري» في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدونَ﴾[8]: أن (لعل) للتشبيه، وذكر غيره أنه

---

(١) «معاني الحروف» (ص ١٢٤)، «الصاحبي» (ص ٢٦٧)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٨٦).

(٢) سورة البقرة: ١٨٩.

(٣) سورة الشورى: ١٧.

(٤) سورة طه: ٤٤.

(٥) سورة الطلاق: ١.

(٦) سورة عبس: ٣.

(٧) (٤ / ٣٩٤).

(٨) سورة الشعراء: ١٢٩.

للرجاء المحض، وهو بالنسبة إليهم. انتهى.

(لم)[1]

حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً؛ نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[2]، والنصب بها لغة حكاها اللحياني، وخرج عليها قراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[3].

(لمَّا)[4]

على أوجه:

أحدها: أن تكون حرف جزم مختص بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ (لم)، لكن يفترقان من أوجه:

ـ أنها لا تقترن بأداة شرط.

ـ ونفيها مستمر إلى الحال، وقريب منه، ويتوقَّع ثبوته.

قال ابن مالك في ﴿لَمَّا يَذُوقوا عَذابِ﴾[5]: لم يذوقوه، وذوقه لهم متوقع.

ـ وأن نفيها آكد من نفي (لم)؛ فهي لنفي (قد فعل)، و(لم) لنفي (فعل).

---

(١) «معاني الحروف» (ص ١٠٠)، «الصاحبي» (ص ٢٥٥)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٧٧).

(٢) سورة الإخلاص: ٣.

(٣) سورة الشرح: ١.

(٤) «معاني الحروف» (ص ١٣٢)، «الصاحبي» (ص ٢٥٥)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٧٨).

(٥) سورة صٓ: ٨.

ـ وأن منفي (لما) جائز الحذف اختياراً؛ بخلاف (لم)، وهي أحسن ما يخرج عليه: ﴿وإنْ كُلًّا لَمَّا﴾[1]؛ أي: لما يهملوا أو يتركوا. قاله ابن الحاجب.

وقال ابن هشام: لكن الأولى أن يقدر: لمَّا يوفوا أعمالهم؛ أي: أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها.

الثاني: أن تدخل على الماضي، فيقتضي جملتين وجدتْ الثانية عند وجود الأولى؛ نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إلى البَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾[2]، ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وذهب جماعة إلى أنها حينئذ ظرف بمعنى (حين).

وقال ابن مالك: بمعنى (إذ)؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

الثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الاسمية والماضوية؛ نحو: ﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ﴾[3]؛ بالتشديد؛ أي: إلا، ﴿وإنْ كُلُّ ذٰلكَ لَمَّا مَتاعُ الحَياةِ الدُّنْيا﴾[4].

(لن)[5]

حرف نفي ونصب واستقبال، والنفي بها أبلغ من النفي بـ (لا)، فهو لتأكيد النفي؛ كما ذكره الزمخشري وابن الخباز، حتى قال بعضهم: وإن منعه

---

(١) سورة هود: ١١١.

(٢) سورة الإسراء: ٦٧.

(٣) سورة الطارق: ٤.

(٤) سورة الزخرف: ٣٥.

(٥) «معاني الحروف» (ص ١٠٠)، «الصاحبي» (ص ٢٥٦)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٨٤).

مكابرة، فهي لنفي: (إني أفعل)، و(لا) لنفي: (أفعل)؛ كما في (لم) و(لما).

قال بعضهم: العرب تنفي المظنون بـ(لن) والمشكوك بـ(لا). ذكره ابن الزملكاني في «التبيان».

قال ابن الزملكاني: إن (لن) لنفي ما قرب وعدم امتداد النفي، و(لا) يمتد معها النفي.

قال: وسرّ ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني، و(لا) آخرها الألف، والألف يمكن امتداد الصوت بها؛ بخلاف النون، فطابق كل لفظ معناه.

قال: ولذلك أتى بـ(لن) حيث لم يرد النفي مطلقاً، بل في الدنيا، حيث قال: ﴿لَنْ تَراني﴾[1]، وبـ(لا) في قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصارُ﴾[2]، حيث أريد نفي الإدراك على الإطلاق، وهو مغاير للرؤيا. انتهى.

وقيل: وترد (لن) للدعاء، وخرج عليه: ﴿رَبِّ بِما أَنْعَمْتَ عَليَّ فَلَنْ أَكُونَ﴾[3] الآية.

(لو)[4]

حرف شرط في المضي، يصرف المضارع إليه، بعكس (إن) الشرطية، واختلف في إفادتها الامتناع وكيفية إفادتها إياه على أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجه، ولا تدل على امتناع الشرط، ولا امتناع

(١) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٣) سورة القصص: ١٨.

(٤) «معاني الحروف» (ص ١٠١)، «الصاحبي» (ص ٢٥٢)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٥٥)

الجواب، بل هي لمجرَّد ربط الجواب بالشرط، دالة على التعليق في الماضي؛ كما دلَّت (أنْ) على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت.

قال ابن هشام: وهٰذا القول كإنكار الضروريات، إذ فَهْم الامتناع منها كالبديهي؛ فإن كل من سمع (لو فعل) فهِم عدم وقوع الفعل من غير تردُّد، ولهٰذا جاز استدراكه فتقول: (لو جاء زيد أكرمته، لكن لم يجىء).

الثاني: وهو لسيبويه؛ قال: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره؛ أي: أنها تقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقَّع غير واقع، فكأنه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته.

الثالث: وهو المشهور على ألسنة النحاة، ومشى عليه المعربون؛ أنها: حرف امتناع لامتناع؛ أي: يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، فقولك: (لو جئت لأكرمتك) دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء.

واعترض بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿ولو أَنَّ مَا في الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ والبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلماتُ اللهِ﴾[1]، ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾[2]؛ فإن عدم النفاد عند فقد ما ذكر، والتولي عند عدم الإسماع: أولى.

والرابع: وهو لابن مالك؛ أنها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي.

قال: فقيام زيد من قولك: (لو قام زيد قام عمرو): محكوم بانتفائه وبكونه

---

(١) سورة لقمان: ٢٧.

(٢) سورة الأنفال: ٣.

مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل وقع لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرُّض لذٰلك.

قال ابن هشام: وهٰذه أجود العبارات.

* تنبيه:

ـ ترد (لو) شرطية في المستقبل، وهي التي يصلح موضعها (إن)؛ نحو: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكونَ﴾[1]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾[2].

ـ ومصدرية، وهي التي يصلح موضعها (أن) المفتوحة، وأكثر وقوعها بعد (ودَّ) ونحوه؛ نحو: ﴿وَدَّ كَثيرٌ مِن أَهلِ الكتابِ لو يَرُدُّونَكُمْ﴾[3]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[4]، ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدي﴾[5]؛ أي: الرد والتعمير والافتداء.

ـ وللتمني، وهي التي يصلح موضعها (ليت)؛ نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً﴾[6]، ولهٰذا نصب الفعل في جوابها.

ـ وللتعليل، وخرج عليه: ﴿وَلَوْ عَلى أَنْفُسِكُمْ﴾[7].

(لولا)[8]

على أوجه:

(١) سورة التوبة: ٢٣.

(٢) سورة الأحزاب: ٥٢.

(٣) سورة البقرة: ١٠٩.

(٤) سورة البقرة: ٩٦.

(٥) سورة المعارج: ١١.

(٦) سورة الشعراء: ١٠٢.

(٧) سورة النساء: ١٣٥.

(٨) «معاني الحروف» (ص ١٢٣)، «الصاحبي» (ص ٢٥٢)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٧٢).

أحدها: أن تكون حرف امتناع لوجود؛ نحو: ﴿فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِن المُسَبِّحينَ لَلَبِثَ﴾[1]، ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عليكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أبداً﴾[2]، ﴿لَوْلا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنينَ﴾[3].

الثاني: أن تكون بمعنى (هلاَّ)، فهي للتحضيض والعرض في المضارع أو ما في تأويله؛ نحو: ﴿لَوْلا تَسْتَغْفِرونَ اللهَ﴾[4]، ﴿لَوْلا أَخَّرْتَني إلى أَجَلٍ قَريبٍ﴾[5]. وللتوبيخ والتنديم في الماضي؛ نحو: ﴿لَوْلا جَاؤوا عليهِ بأَرْبَعَةِ شُهَداءَ﴾[6]، ﴿فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الَّذينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ﴾[7]، ﴿فَلَوْلا إذا بَلَغَتِ الحُلْقومُ﴾[8].

الثالث: أن تكون للاستفهام، ذكره الهروي، وجعل منه: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَني﴾[9]، ﴿لَوْلا أُنْزِلَ إليهِ مَلَكٌ﴾[10]، والظاهر أنها فيهما بمعنى (هلاَّ).

الرابع: أن تكون للنفي، ذكره الهروي أيضاً، وجعل منه: ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾[11]؛ أي: فما آمنت قرية؛ أي: أهلها، عند مجيء العذاب ﴿فنفَعَها إيمانُها﴾.

---

(1) سورة الصافات: ١٤٣ ـ ١٤٤.

(2) سورة النور: ١٠.

(3) سورة سبأ: ٣١.

(4) سورة النمل: ٤٦.

(5) سورة المنافقون: ١٠.

(6) سورة النور: ١٣.

(7) سورة الأحقاف: ٢٨.

(8) سورة الواقعة: ٨٣.

(9) سورة المنافقون: ١٠.

(10) سورة الأنعام: ٨.

(11) سورة يونس: ٩٨.

والجمهور لم يثبتوا ذلك، وقالوا: المراد في الآية التوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب، ويؤيده قراءة أبي: ﴿فهلاًّ﴾، والاستثناء حينئذ منقطع.

(لوما)[1]

بمنزلة (لولا)؛ قال تعالى: ﴿لَوْما تَأْتِينا بالملائِكَةِ﴾[2].

وقال المالقي: لم ترد إلاَّ للتحضيض.

(ليت)[3]

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه التمني، وقال التنوخي: إنها تفيد تأكيده.

(ليس)[4]

فعل جامد، ومن ثم ادَّعى قوم حرفيته.

ومعناه نفي مضمون الجملة في الحال، ونفي غيره بالقرينة.

وقيل: هي لنفي الحال وغيره، وقوَّاه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتيهِمْ لَيْسَ مَصْروفاً عنهُمْ﴾[5]؛ فإنه نفي للمستقبل.

---

(١) «معاني الحروف» (ص ١٢٤)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٧٦).

(٢) سورة الحجر: ٧.

(٣) «معاني الحروف» (ص ١١٣)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٨٥).

(٤) «الصاحبي» (ص ٢٦٦)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٩٣).

(٥) سورة هود: ٨.

قال ابن مالك: وترد للنفي العام المستغرق المراد به الجنس؛ كـ (لا) التبرئة، وهو مما يغفل عنه، وخرّج عليه: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعامٌ إلَّا مِنْ ضَريعٍ﴾[1].

(ما)[2]

اسمية وحرفية.

فالاسمية؛ ترد:

ـ موصولة: بمعنى (الذي)؛ نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ومَا عِنْدَ اللهِ باقٍ﴾[3].

ويستوي فيها المذكر والمؤنّث، والمفرد والمثنى والجمع.

والغالب استعمالها فيما لا يَعْلم، وقد تستعمل في العالِم؛ نحو: ﴿والسَّماءِ وَمَا بَناها﴾[4]، ﴿وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدونَ مَا أَعْبُدُ﴾[5]؛ أي: الله.

ويجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدونَ مِن دُونِ اللهِ ما لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّماواتِ والأَرْضِ شَيْئاً ولا يَسْتَطيعونَ﴾[6].

وهٰذه معرفة؛ بخلاف الباقي.

ـ واستفهامية؛ بمعنى: أي أشيء؟

---

(١) سورة الغاشية: ٦.

(٢) «معاني الحروف» (ص ٨٦)، «الصاحبي» (ص ٢٦٩)، «مغني اللبيب» (١ / ٢٩٦).

(٣) سورة النحل: ٩٣.

(٤) سورة الشمس: ٥.

(٥) سورة الكافرون: ٣.

(٦) سورة النحل: ٧٣.

ويسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته، وأجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم؛ نحو: ﴿مَا لَوْنُها﴾[1]، ﴿مَا وَلَّاهُمْ﴾[2]، ﴿مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[3]، ﴿وَمَا الرَّحْمٰنُ﴾[4].

ولا يُسأل بها عن أعيان أولي العلم؛ خلافاً لمن أجازه، وأما قول فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ العالَمِينَ﴾[5]؛ فإنه قاله جهلاً، ولهٰذا أجابه موسى بالصفات.

ويجب حذف ألفها إذا جُرَّت، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها؛ فرقاً بينها وبين الموصولة؛ نحو: ﴿عَمَّ يَتساءَلُونَ﴾[6]، ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْراها﴾[7]، ﴿بِمَ يَرْجِعُ المُرْسَلونَ﴾[8].

ـ وشرطية؛ نحو: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ﴾[9]، ﴿وَمَا تَفْعَلوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[10].

ـ وتعجُّبية؛ نحو: ﴿فَما أَصْبَرَهُمْ عَلى النَّارِ﴾[11]، ﴿قُتِلَ الإِنْسانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾[12]، ولا ثالث لهما في القرآن إلا في قراءة سعيد بن جبير: ﴿مَا أَغَرَّكَ

---

(1) سورة البقرة: ٦٩.

(2) سورة البقرة: ١٤٢.

(3) سورة طٰه: ١٧.

(4) سورة الفرقان: ٦٠.

(5) سورة الشعراء: ٢٣.

(6) سورة النبأ: ١.

(7) سورة النازعات: ٤٣.

(8) سورة النمل: ٣٥.

(9) سورة البقرة: ١٠٦.

(10) سورة البقرة: ١٩٧.

(11) سورة البقرة: ١٧٥.

(12) سورة عبس: ١٧.

بربِّكَ الكَريمِ﴾[1]، ومحلها رفع بالابتداء، وما بعدها خبر، وهي نكرة تامة.

ـ ونكرة موصوفة؛ نحو: ﴿بَعُوضَةً فَما فَوْقَها﴾[2]، ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُمْ﴾[3]؛ أي: نعم شيئاً يعظكم به.

ـ وغير موصوفة؛ نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[4]؛ أي: نعم شيئاً هي.

والحرفية ترد:

ـ مصدرية: إما زمانية؛ نحو: ﴿فاتَّقُوا اللهَ ما اسْتَطَعْتُمْ﴾[5]؛ أي: مدة استطاعتكم.

أو غير زمانية؛ نحو: ﴿فَذُوقوا بِما نَسيتُمْ﴾[6]؛ أي: بنسيانكم.

ـ ونافية: إما عاملة عمل (ليس)؛ نحو: ﴿ما هٰذا بَشَراً﴾[7]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهاتُكُم﴾[8]، ﴿فَما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[9]، ولا رابع لها في القرآن.

أو غير عاملة؛ نحو: ﴿وَما تُنْفِقونَ إلَّا ابْتِغاءَ وَجْهِ اللهِ﴾[10]، ﴿فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ﴾[11].

---

(1) سورة الانفطار: ٦.
(2) سورة البقرة: ٢٦.
(3) سورة النساء: ٥٨.
(4) سورة البقرة: ٢٧١.
(5) سورة التغابن: ١٦.
(6) سورة السجدة: ١٤.
(7) سورة يوسف: ٣١.
(8) سورة المجادلة: ٢.
(9) سورة الحاقة: ٤٧.
(10) سورة البقرة: ٢٧٢.
(11) سورة البقرة: ١٦.

قال ابن الحاجب: وهي لنفي الحال.

ومقتضى كلام سيبويه أن فيها معنى التأكيد؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لـ (قد) في الإثبات، فكما أن (قد) فيها معنى التأكيد؛ فكذلك ما جعل جواباً لها.

ـ وزائدة للتأكيد: إما كافة؛ نحو: ﴿إِنَّما هُو إِلٰهٌ واحِدٌ﴾[1]، ﴿إِنَّما إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ واحِدٌ﴾[2]، ﴿كَأَنَّما أُغْشِيَتْ وُجوهُهُمْ﴾[3]، ﴿رُبَّما يَوَدُّ الَّذينَ كَفَروا﴾[4].

أو غير كافة؛ نحو: ﴿فإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[5]، ﴿أَيّاً ما تَدْعوا﴾[6]، ﴿فَبِما رَحْمَةٍ﴾[7]، ﴿مَثَلاً ما بَعوضَةً﴾[8]، ﴿مِمَّا خَطيئاتِهِمْ﴾[9].

(ماذا)[10]

ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهاماً، و (ذا) موصولة، وهو أرجح الوجهين في ﴿وَيَسْأَلونَكَ ماذا يُنْفِقونَ قُلِ العَفْوُ﴾[11] في قراءة الرفع؛ أي: الذي ينفقونه العفو،

(١) سورة الأنعام: ١٩.

(٢) سورة الكهف: ١١٠.

(٣) سورة يونس: ٢٧.

(٤) سورة الحجر: ٢.

(٥) سورة مريم: ٢٦.

(٦) سورة الإسراء: ١١٠.

(٧) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٨) سورة البقرة: ٢٦.

(٩) سورة نوح: ٢٥.

(١٠) «مغني اللبيب» (١ / ٣٠٠).

(١١) سورة البقرة: ٢١٩.

إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية.

الثاني: أن تكون (ما) استفهاماً، و (ذا) إشارة.

الثالث: أن يكون (ماذا) كله استفهاماً على التركيب، وهو أرجح الوجهين في ﴿مَاذا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوَ﴾[1] في قراءة النصب؛ أي: ينفقون.

الرابع: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى (شيء)، أو موصولاً بمعنى (الذي).

الخامس: أن تكون (ما) زائدة، و (ذا) للإشارة.

السادس: أن تكون (ما) استفهاماً، و (ذا) زائدة.

(متى)[2]

ترد استفهاماً عن الزمان؛ نحو: ﴿مَتى نَصْرُ اللهِ﴾[3].

وشرطاً.

(مع)[4]

اسم بدليل جرها بمن في قراءة بعضهم: ﴿هٰذا ذِكْرُ من مَعي﴾[5]، وهي فيها بمعنى (عند).

---

(١) سورة البقرة: ٢١٩.

(٢) «الصاحبي» (ص ٢٧٧)، «مغني اللبيب» (١ / ٣٣٤).

(٣) سورة البقرة: ٢١٤.

(٤) «مغني اللبيب» (١ / ٣٣٣).

(٥) سورة الأنبياء: ٢٤.

وأصلها لمكان الاجتماع أو وقته؛ نحو: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيانِ﴾[١]، ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنا غداً﴾[٢]، ﴿لَنْ نُرْسِلَهُ مَعَكُمْ﴾[٣].

وقد يراد به مجرد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزمان؛ نحو: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[٤]، ﴿وارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[٥].

وأما نحو: ﴿إنِّي مَعَكُم﴾[٦]، ﴿إِنَّ اللهَ مَعَ الَّذينَ اتَّقَوْا﴾[٧]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَما كُنْتُم﴾[٨]، ﴿إِنَّ مَعي رَبِّي سَيَهْدينِ﴾[٩]؛ فالمراد به العلم والحفظ والمعونة مجازاً[١٠].

قال الراغب[١١]: ويقتضي معنى النصرة، وأن المضاف إليه لفظ (مع) هو المنصور؛ نحو قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنا﴾[١٢]؛ أي: الذي (مع) يضاف إليه في قوله: ﴿اللهَ مَعَنا﴾ هو المنصور؛ أي: [الله] ناصرنا.

[ونحوه] الآيات المذكورة.

---

(١) سورة يوسف: ٣٦.

(٢) سورة يوسف: ٢١.

(٣) سورة يوسف: ٦٦.

(٤) سورة التوبة: ١١٩.

(٥) سورة البقرة: ٤٣.

(٦) سورة المائدة: ١٢.

(٧) سورة النحل: ١٢٨.

(٨) سورة الحديد: ٤.

(٩) سورة الشعراء: ٦٢.

(١٠) ليس هٰذا من قبيل المجاز، بل هو الظاهر المتبادر من النص. تأمل.

(١١) «المفردات» (ص ٤٧٠)، ومنه نقلت، والسيوطي اختصر فأشكل.

(١٢) سورة التوبة: ٤٠.

(مِن)[1]

حرف جر له معان:

ـ أشهرها: ابتداء الغاية مكاناً وزماناً وغيرهما؛ نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[2]، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[3]، ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾[4].

ـ والتبعيض؛ بأن يسدّ (بعض) مسدَّها؛ نحو: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[5]، وقرأ ابن مسعود: ﴿بعض ما تحبون﴾.

ـ والتبيين، وكثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما)؛ نحو: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾[6]، ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[7]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[8]، ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[9].

ـ والتعليل: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[10]، ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾[11].

ـ والفصل بالمهلة، وهي الداخلة على ثاني المتضادين؛ نحو: ﴿يَعْلَمُ

---

(١) «الصاحبي» (ص ٢٧٣)، «مغني اللبيب» (١ / ٣١٨).

(٢) سورة الإسراء: ١.

(٣) سورة التوبة: ١٠٨.

(٤) سورة النمل: ٣٠.

(٥) سورة الأعراف: ٩٢.

(٦) سورة فاطر: ٢.

(٧) سورة البقرة: ١٠٦.

(٨) سورة الأعراف: ٩٢.

(٩) سورة الحج: ٣٠.

(١٠) سورة نوح: ٢٥.

(١١) سورة البقرة: ١٩.

المُفْسِدَ مِنَ المُصْلحِ﴾[1]، ﴿لِيَميزَ اللهُ الخَبيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[2].

ـ والبدل؛ نحو: ﴿أَرَضيتُمْ بالحَياةِ الدُّنْيا مِنَ الآخِرَةِ﴾[3]؛ أي: بدلها.

ـ وتنصيص العموم؛ نحو: ﴿وما مِنْ إلٰهٍ إلَّا اللهُ﴾[4].

ـ ومعنى (الباء)؛ نحو: ﴿يَنْظُرونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[5]؛ أي: به.

ـ و(على)؛ نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ﴾[6]؛ أي: عليهم.

ـ و(في)؛ نحو: ﴿إذا نُودِيَ للصَّلاةِ مِن يوم الجُمُعَةِ﴾[7]؛ أي: فيه.

ـ و(عن)؛ نحو: ﴿قَدْ كُنَّا في غَفْلَةٍ مِنْ هٰذا﴾[8]؛ أي: عنه.

ـ و(عند)؛ نحو: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عنهُمْ أموالُهُم ولا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللهِ﴾[9]؛ أي: عنده.

ـ والتأكيد، وهي الزائدة في النفي أو النهي أو الاستفهام؛ نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلَّا يَعْلَمُها﴾[10]، ﴿مَا تَرى في خَلْقِ الرَّحمٰنِ مِنْ تَفاوُتٍ﴾[11].

---

(1) سورة البقرة: ٢٢.
(2) سورة آل عمران: ١٧٩.
(3) سورة التوبة: ٣٨.
(4) سورة آل عمران: ٦٢.
(5) سورة الشورى: ٤٥.
(6) سورة الأنبياء: ٧٧.
(7) سورة الجمعة: ٩.
(8) سورة الأنبياء: ٩٧.
(9) سورة آل عمران: ١٠.
(10) سورة الأنعام: ٥٩.
(11) سورة الملك: ٣.

ـ وأجازها قوم في الإيجاب، وخرَّجوا عليه: ﴿ولَقَدْ جاءَكَ مِن نَبإِ المُرْسَلينَ﴾[1]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيها مِنْ أساوِرَ﴾[2]، ﴿مِنْ جِبالٍ فِيها مِن بَرَدٍ﴾[3]، ﴿يَغُضُّوا مِن أَبْصارِهِم﴾[4].

(مَنْ)[5]

لا تقع إلا اسماً، فترد:

ـ موصولة؛ نحو: ﴿وَلَهُ مَن في السَّماواتِ والأَرْضِ ومَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرونَ﴾[6].

ـ وشرطية؛ نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾[7].

ـ واستفهامية؛ نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا﴾[8].

ـ ونكرة موصوفة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقولُ﴾[9]؛ أي: فريق يقول.

وهي كـ (ما) في استوائها في المذكر والمفرد وغيرهما.

والغالب استعمالها في العالِم؛ عكس (ما)، ونكتته أن (ما) أكثر وقوعاً في

---

(١) سورة الأنعام: ٣٤.

(٢) سورة الكهف: ٣١.

(٣) سورة النور: ٤٣.

(٤) سورة النور: ٣٠.

(٥) «الصاحبي» (ص ٢٧٤)، «مغني اللبيب» (١ / ٣٢٧).

(٦) سورة الأنبياء: ١٩.

(٧) سورة النساء: ١٢٣.

(٨) سورة يس: ٥٢.

(٩) سورة البقرة: ٨.

الكلام منها، وما لا يعقل أكثر ممَّن يعقل، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير، وما قلَّت للقليل؛ للمشاكلة.

قال ابن الأنباري: واختصاص (مَن) بالعالِم و (ما) بغيره في الموصولتين دون الشرطيتين؛ لأن الشرط يستدعي الفعل، ولا يدخل على الأسماء.

(مَهْما)[1]

اسم لعود الضمير عليها في ﴿مَهْما تَأْتِنا بِه﴾[2].

قال الزمخشري: عاد عليها ضمير (به)، وضمير (بها)؛ حملاً على اللفظ وعلى المعنى.

وهي شرط لما لا يعقل؛ غير الزمان؛ كالآية المذكورة.

وفيها تأكيد، ومن ثَمَّ قال قوم: إن أصلها (ما) الشرطية و (ما) الزائدة؛ أُبدلت ألف الأولى هاء؛ دفعاً للتكرار.

(النون)[3]

على أوجه:

اسم: وهي ضمير النسوة؛ نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وقُلْنَ﴾[4].

وحرف: وهي نوعان:

---

(١) «الصاحبي» (ص ٢٧٥)، «مغني اللبيب» (١ / ٣٣٠).

(٢) سورة الأعراف: ١٣٢.

(٣) «معاني الحروف» (ص ١٤٩)، «مغني اللبيب» (٢ / ٣٣٩).

(٤) سورة يوسف: ٣٢.

ـ نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة؛ نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكونَنْ﴾[1]، ﴿لَنَسْفَعَنْ بالنَّاصيةِ﴾[2]، ولم تقع الخفيفة في القرآن إلا في هٰذين الموضعين.

[قال السيوطي:] وثالث في قراءة شاذة، وهي: ﴿فإذا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ لِيَسوءوا وُجوهَكُمْ﴾[3]، ورابع في قراءة الحسن: ﴿أَلْقِياً في جَهَنَّمَ﴾[4]. ذكره ابن جني في «المحتسب»[5].

ـ ونون الوقاية، وتلحق ياء المتكلم المنصوبة بفعل؛ نحو: ﴿فاعْبُدْني﴾[6]، ﴿لَيَحْزُنُني﴾[7]، أو حرف؛ نحو: ﴿يَا لَيْتَني كُنْتُ معهُمْ﴾[8]، ﴿إنَّني أنا اللهُ﴾[9]، والمجرورة بـ (لدن)؛ نحو: ﴿مِنْ لَدُنِّي عُذْراً﴾[10]، أو (من) أو (عن)؛ نحو: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ﴾[11]، ﴿وأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي﴾[12].

(التنوين)

نون تثبت لفظاً لا خطّاً، وأقسامه كثيرة: تنوين التمكين، وتنوين التنكير،

---

(١) سورة يوسف: ٣٢.

(٢) سورة العلق: ١٥.

(٣) سورة الإسراء: ٧.

(٤) سورة قۤ: ٢٤.

(٥) (٢ / ٢٨٤).

(٦) سورة طٰه: ١٤.

(٧) سورة يوسف: ١٣.

(٨) سورة النساء: ٧٣.

(٩) سورة طٰه: ١٤.

(١٠) سورة الكهف: ٧٦.

(١١) سورة الحاقة: ٢٨.

(١٢) سورة طٰه: ٣٩.

وتنوين العوض، وتنوين الفواصل.

(نَعَم)[1]

حرف جواب، فيكون تصديقاً للمخبر، ووعداً للطالب، وإعلاماً للمستخبر، وإبدال عينها (حاء) وكسرها، وإتباع النون لها في لغات قرىء بها.

(نِعْم)

فعل لإنشاء المدح لا يتصرف.

(الهاء)[2]

ـ اسم ضمير غائب يستعمل في الجر والنصب؛ نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾[3].

ـ وحرف للغيبة، وهو اللاحق لـ (إيَّا)، وللسكت؛ نحو: ﴿مَا هِيَهْ﴾[4]، ﴿كِتَابِيَهْ﴾[5]، ﴿حِسَابِيَهْ﴾[6]، ﴿مَالِيَهْ﴾[7]، ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[8]، وقرىء بها في أواخر آي الجمع وقفاً.

---

(١) «معاني الحروف» (ص ١٠٤)، «الصاحبي» (ص ٢٧٨)، «مغني اللبيب» (٢ / ٣٤٥).

(٢) «معاني الحروف» (ص ١٤٥)، «مغني اللبيب» (٢ / ٣٤٨).

(٣) سورة الكهف: ٣٤.

(٤) سورة القارعة: ١٠.

(٥) سورة الحاقة: ١٩.

(٦) سورة الحاقة: ٢٦.

(٧) سورة الحاقة: ٢٨.

(٨) سورة البقرة: ٢٥٩.

(ها)[1]

ـ ترد اسم فعل بمعنى (خُذ)، ويجوز مد ألفه، فيتصرف حينئذ للمثنى والجمع؛ نحو: ﴿هاؤمُ اقْرَؤوا كِتابِيَهْ﴾[2].

ـ واسماً، ضميراً للمؤنث: ﴿فَألْهَمَها فُجورَها وتَقْواها﴾[3].

ـ وحرف تنبيه، فتدخل على الإشارة؛ نحو: ﴿هٰؤلاءِ﴾، ﴿هٰذانِ خَصْمانِ﴾[4]، ﴿ها هُنا﴾. وعلى ضمير الرفع المخبر عنه بإشارة؛ نحو: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولاءِ﴾. وعلى نعت؛ أي: في النداء؛ نحو: ﴿يا أَيُّها النَّاسُ﴾.

ويجوز في لغة أسد حذف ألف هٰذه وضمها إتباعاً، وعليه قراءة: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلانِ﴾[5].

(هات)

فعل أمر لا يتصرَّف، ومن ثمَّ ادَّعى بعضهم أنه اسم فعل.

(هل)[6]

حرف استفهام يطلب به التصديق دون التصور، ولا يدخل على منفي ولا شرط ولا (أن) ولا اسم بعده فعل غالباً ولا عاطف.

---

(١) «معاني الحروف» (ص ٩١)، «الصاحبي» (ص ٢٨٠)، «مغني اللبيب» (٢ / ٣٤٩).

(٢) سورة الحاقة: ١٩.

(٣) سورة الشمس: ٨.

(٤) سورة الحج: ١٩.

(٥) سورة الرحمٰن: ٣١.

(٦) «معاني الحروف» (ص ١٠٢)، «مغني اللبيب» (٢ / ٣٤٩).

قال ابن سيده: ولا يكون الفعل معها إلا مستقبلاً.

ورد بقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقّاً﴾[1].

وترد بمعنى (قد)، وبه فسر: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾[2].

وبمعنى النفي: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلَّا الإِحْسَانُ﴾[3].

ومعان أخر.

(هلم)

دعاء إلى الشيء، وفيه قولان:

أحدهما: أنَّ أصله (ها) و (لم) من قولك: لأمت الشيء؛ أي: أصلحته فحذف الألف وركّب.

وقيل: أصله (هل) (أمّ)؛ كأنه قيل: هل لك في كذا؟ أُمَّه؛ أي: اقصده، فرُكِّبا.

ولغة الحجاز تركه على حاله في التثنية والجمع، وبها ورد القرآن، ولغة تميم إلحاقه العلامات.

(هنا)

اسم يشار به للمكان القريب؛ نحو: ﴿إِنَّا هَا هُنَا قَاعِدُونَ﴾[4]، وتدخل

---

(١) سورة الأعراف: ٤٤.

(٢) سورة الإنسان: ١.

(٣) سورة الرحمٰن: ٦٠.

(٤) سورة المائدة: ٢٤.

عليه اللام والكاف، فيكون للبعيد؛ نحو: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[1]، وقد يُشار به للزمان اتساعاً، وخُرِّج عليه: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ﴾[2]، ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾[3].

(هيت)

اسم فعل بمعنى أسرع وبادر.

قال في «المحتسب»[4]: وقرىء ﴿هِئْتُ﴾؛ بوزن (جِئت)، وهو فعل بمعنى (تهيأت)، وقرىء: ﴿هيئت﴾، وهو فعل بمعنى (أصلحت).

(هيهات)

اسم فعل بمعنى (بَعُدَ)؛ قال تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[5].

قال الزجاج: البعد لما توعدون.

قيل: وهٰذا غلط أوقعه فيه اللام؛ فإن تقديره: بَعُد الأمر لما توعدون؛ أي: لأجله.

وأحسن منه أن اللام لتبيين الفاعل.

(الواو)[6]

جارة وناصبة وغير عاملة.

---

(١) سورة الأحزاب: ١١.

(٢) سورة يونس: ٣٠.

(٣) سورة آل عمران: ٣٨.

(٤) (١ / ٣٣٧).

(٥) سورة المؤمنون: ٣٦.

(٦) «معاني الحروف» (ص ٥٩)، «مغني اللبيب» (٢ / ٣٥٤).

ـ فالجارة واو القسم؛ نحو: ﴿واللهِ رَبِّنا مَا كُنَّا مُشْرِكينَ﴾[1].

ـ والناصبة واو (مع).

ـ وغير العاملة أنواع:

أحدها: واو العطف، وهي لمطلق الجمع؛ نحو: ﴿فأَنْجَيْناهُ وأَصْحابَ السَّفينَةِ﴾[2].

وتفارق سائر حروف العطف في اقترانها بـ (إما)؛ نحو: ﴿إمَّا شَاكِراً وإمَّا كَفُوراً﴾[3]، وبـ (لا) بعد النفي؛ نحو: ﴿وَمَا أَمْوالُكُمْ ولا أَوْلادُكُمْ بالَّتي تُقَرِّبُكُم﴾[4]، وبـ (لكن)؛ نحو: ﴿ولٰكنْ رَسولَ اللهِ﴾[5].

وتعطف العقد على النيف.

والعام على الخاص وعكسه؛ نحو: ﴿وَمَلائِكَتِهِ ورُسُلِهِ وجِبْريلَ ومِيكالَ﴾[6]، ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوالِدَيَّ ولِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤمِناً ولِلْمُؤمنينَ والمُؤمِناتِ﴾[7].

والشيء على مرادفه؛ نحو: ﴿صَلَواتٌ مِنْ رَبِّهِمْ ورَحْمَةٌ﴾[8]، ﴿إنَّما أَشْكُو بَثِّي وحُزْني﴾[9].

---

(1) سورة الأنعام: ٢٣.

(2) سورة العنكبوت: ١٥.

(3) سورة الإنسان: ٣.

(4) سورة سبأ: ٣٧.

(5) سورة الأحزاب: ٤٠.

(6) سورة البقرة: ٩٨.

(7) سورة نوح: ٢٨.

(8) سورة البقرة: ١٥٧.

(9) سورة يوسف: ٨٦.

والمجرور على الجوار؛ نحو: ﴿بِرؤوسِكُمْ وأَرْجُلِكُم﴾[1].

وقيل: ترد بمعنى (أو)، وحمل عليه مالك: ﴿إِنَّما الصَّدَقاتُ للفُقراءِ والمَساكينِ﴾[2] الآية.

وللتعليل: وحمل عليه الخارزنجي الواو الداخلة على الأفعال المنصوبة.

ثانيها: واو الاستئناف؛ نحو: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾[3]، ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ في الأَرْحامِ﴾[4]، إذ لو كانت عاطفة لنصب ﴿نُقِرُّ﴾ وانجزم ما بعده، ونصب ﴿أجل﴾.

ثالثها: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية؛ نحو: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾[5].

وزعم الزمخشري أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة للموصوف ولصوقها به كما تدخل على الحالية، وجعل من ذلك: ﴿وَيَقُولونَ سَبْعَةٌ وثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[6].

رابعها: واو الثمانية، ذكرها جماعة كالحريري وابن خالويه والثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا يدخلون الواو بعد السبعة إيذاناً بأنها عدد تام وأن ما بعده مستأنف، وجعلوا من ذلك قوله: ﴿سَيَقولونَ ثَلاثَةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ إلى

---

(1) سورة المائدة: ٦.

(2) سورة التوبة: ٦٠.

(3) سورة الأنعام: ٢.

(4) سورة الحج: ٥.

(5) سورة البقرة: ٣٠.

(6) سورة الكهف: ٢٢.

قولـه: ﴿سَبْعَـةٌ وثـامِنُهُمْ كَلْبُهم﴾[1]، وقـوله: ﴿التَّائِبُونَ العَابِدونَ﴾ إلى قوله: ﴿والنَّاهونَ عَنِ المُنْكَرِ﴾[2]؛ لأنه الوصف الثامن، وقوله: ﴿مُسْلِماتٍ﴾ إلى قوله: ﴿وأَبْكاراً﴾[3].

والصواب عدم ثبوتها، وأنها في الجميع للعطف.

خامسها: الزائدة، وخرَّج عليه واحدة من قوله: ﴿وتَلَّهُ للجَبينِ ونَادَيْناهُ﴾[4].

سادسها: واو ضمير الذكور في اسم أو فعل؛ نحو: ﴿المؤمِنونَ﴾، ﴿وإذا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾[5]، ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذينَ آمَنُوا﴾[6].

سابعها: واو علامة المذكورين في لغة طيىء، وخرج عليه: ﴿وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذينَ ظَلَموا﴾[7]، ﴿ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثيراً مِنْهُمْ﴾[8].

ثامنها: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها؛ كقراءة قنبل: ﴿وإليهِ النُّشورُ . وأَمِنْتُمْ﴾[9]، ﴿قالَ فِرْعَوْنُ وآمَنْتُمْ بِهِ﴾[10].

---

(1) سورة الكهف: ٢٢.

(2) سورة التوبة: ١١٢.

(3) سورة التحريم: ٥.

(4) سورة الصافات: ١٠٤.

(5) سورة القصص: ٥٥.

(6) سورة إبراهيم: ٣١.

(7) سورة الأنبياء: ٣.

(8) سورة المائدة: ٧١.

(9) سورة الملك: ١٥.

(10) سورة الأعراف: ١٢٣.

(وي كأنه)[1]

قال الكسائي: كلمة تندم وتعجب، وأصله: (ويلك)، والكاف ضمير مجرور.

وقال الأخفش: (وي): اسم فعل بمعنى أعجب، والكاف حرف خطاب، و (أن) على إضمار اللام، والمعنى: أعجب لأن الله.

وقال الخليل: (وي) وحدها، و (كأن) كلمة مستقلة للتحقيق لا التشبيه.

وقال ابن الأنباري: يحتمل (وي كأنه) ثلاثة أوجه:

ـ أن يكون (ويك) حرفاً، و (أنه) حرف، والمعنى: ألم تروا.

ـ أن يكون كذلك، والمعنى: ويلك.

ـ وأن تكون (وي) حرفاً للتعجب، و (كأنه) حرف، ووصلا خطّاً لكثرة الاستعمال؛ كما وصل ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾.

(ويل)

قال الأصمعي: (ويل) تقبيح؛ قال تعالى: ﴿وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾[2]، وقد يوضع موضع التحسُّر والتفجُّع؛ نحو: ﴿يَا وَيْلَتَنا﴾[3]، ﴿يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ﴾[4].

---

(١) «الصاحبي» (ص ٢٨٢).

(٢) سورة الأنبياء: ١٨.

(٣) سورة الكهف: ٤٩.

(٤) سورة المائدة: ٣١.

(يا)[1]

حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وهي أكثر أحرفه استعمالاً، ولهٰذا لا يقدّر عند الحذف سواها؛ نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾[2]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[3].

ولا يُنادى اسم الله و (أيتها) إلا بها.

قال الزمخشري: ويفيد التأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه يعتنى به جدّاً.

وترد للتنبيه، فتدخل على الفعل والحرف؛ نحو: ﴿أَلا يَسْجُدُوا﴾[4]، ﴿يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمونَ﴾[5].

[قال السيوطي:]

* **تنبيه:**

ها قد أتيت على شرح معاني الأدوات الواقعة في القرآن على وجه موجز مفيد محصل للمقصود منه، ولم أبسطه؛ لأن محل البسط والإطناب إنما هو تصانيفنا في فن العربية وكتبنا النحوية، والمقصود في جميع أنواع هٰذا الكتاب إنما هو ذكر القواعد والأصول لا استيعاب الفروع والجزئيات.

وقد أفرد هٰذا النوع بالتصنيف خلائق من المتقدمين؛ كالهروي في «الأزهية»، والمتأخرين؛ كابن أم قاسم في «الجنى الداني».

---

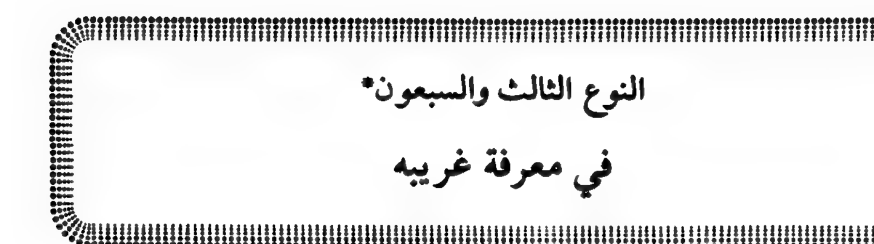
(١) «معاني الحروف» (ص ٩٢)، «الصاحبي» (ص ٢٨٧)، «مغني اللبيب» (٢ / ٣٧٣).

(٢) سورة نوح: ٢٨.

(٣) سورة يوسف: ٢٩.

(٤) سورة النمل: ٢٥.

(٥) سورة يٓس: ٢٦.



النوع الثالث والسبعون*

في معرفة غريبه

يَنْبَغي الاعتناء به؛ فقد أخرج البيهقي(١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه».

وأخرج مثله عن عمر وابن عمر وابن مسعود موقوفاً.

وأخرج(٢) من حديث ابن عمر مرفوعاً: «من قرأ القرآن فأعربه؛ كان له بكل حرف عشرون حسنة، ومن قرأه بغير إعراب؛ كان له بكل حرف عشر حسنات».

المراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة، وهو ما يقابل اللحن؛ لأن القراءة مع فقده ليست قراءة، ولا ثواب فيها(٣).

---

* هو النوع السادس والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(١) حديث ضعيف جداً. تكلم الألباني في «السلسلة الضعيفة» عليه وعلى أحاديث أخر في معناه تحت (حديث رقم ١٣٤٤ و١٣٤٥ و١٣٤٦ و١٣٤٧).

(٢) أورد في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٦٣) عن عائشة حديثاً وعن ابن مسعود حديثاً حول هٰذا المعنى، مع اختلاف في اللفظ، ونبَّه على أن في طريق كل منهما رجلاً متروكاً.

(٣) إطلاق هٰذا الحكم فيه نظر، والصواب تقييده بالعلم والقدرة، وهو ما صنعه شيخ الإسلام ابن تيمية لما سئل عمن ينصب المخفوض في صلاته؟ فأجاب: إن كان عالماً بطلت =

وعلى الخائض في ذلك التثبت والرجوع إلى كتب أهل الفن وعدم الخوض بالظن، فهٰذه الصحابة ـ وهم العرب وأصحاب اللغة الفصحى ومن نزل القرآن عليهم وبلغتهم ـ توقَّفوا في ألفاظ لم يعرفوا معناها، فلم يقولوا فيها شيئاً[1].

فأخرج أبو عبيد في «الفضائل» عن إبراهيم التيمي أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿وَفَاكِهَةً وأَبًّا﴾[2]؟ فقال: «أيّ سماء تظلني، وأي أرض تقلّني، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم».

وأخرج عن أنس: «أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَاكِهَةً وأَبًّا﴾، فقال: هٰذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه، فقال: إن هٰذا لهو التكلُّف يا عمر».

وأخرج من طريق مجاهد عن ابن عباس؛ قال: «كنت لا أدري ما ﴿فاطِرِ السَّماواتِ﴾[3] حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها؛ يقول: ابتدأتها».

صلاته؛ لأنه متلاعب في صلاته، وإن كان جاهلاً؛ لم تبطل على أحد الوجهين. «مجموع الفتاوى» (٢٢ / ٤٤٤).

وقال لما سئل عن قوم يقرؤون القرآن ويلحنون؟ قال: إذا قدروا على تصحيح صححوا، وإن عجزوا عن ذلك فلا بأس بذلك حسب استطاعتهم. «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٤٢٢).

وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢ / ٤٤٣)، و«زغل العلم» (ص ٢٥ ـ ٢٧).

(١) هٰذه الآثار وما شاكلها عن الصحابة محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، وتكلف ذلك، والبحث عن كيفية اللفظ وما وراء المعنى. «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٣٧٢ و٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٢) سورة عبس: ٣٨.

(٣) سورة فاطر: ١.

وأخرج عن ابن جريج عن سعيد بن جبير أنه سئل عن قوله: ﴿وَحَنَاناً مِنْ لَدُنَّا﴾[1]؟ فقال: «سألت عنها ابن عباس، فلم يجب فيها شيئاً».

وأخرج من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: «لا والله ما أدري ما ﴿حَنَاناً﴾».

وأخرج الفريابي: حدثنا إسرائيل: حدثنا سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس؛ قال: «كل القرآن أعلمه إلا أربعاً: ﴿غِسْلِينٍ﴾[2]، و﴿حَنَاناً﴾[1]، و﴿أَوَّاهٌ﴾[3]، و﴿الرَّقِيمِ﴾[4]».

وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة؛ قال: قال ابن عباس: «ما كنت أدري ما قوله: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وبَيْنَ قَوْمِنا بالحَقِّ﴾[5] حتى سمعت قول بنت ذي يزن: تعال أفاتحك؛ تريد: أخاصمك».

وأخرج من طريق مجاهد عن ابن عباس؛ قال: «ما أدري ما الغسلين، ولكني أظنه الزقوم»[6].

فصلٌ

معرفة هذا الفن للمفسر ضرورة؛ كما سبق في (شروط المفسر).

قال في «البرهان»: يحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة؛

---

(١) سورة مريم: ١٣.

(٢) سورة الحاقة: ٣٦.

(٣) سورة التوبة: ١١٤، وسورة هود: ٧٥.

(٤) سورة الكهف: ٩.

(٥) سورة الأعراف: ٨٩.

(٦) سورة الصافات: ٣٧، وسورة الدخان: ٤٣، وسورة الواقعة: ٥٢.

أسماء، وأفعالاً، وحروفاً.

ـ فالحروف لقلتها تكلم النحاة على معانيها، فيؤخذ ذٰلك من كتبهم.

ـ وأما الأسماء والأفعال؛ فتؤخذ من كتب علم اللغة، وأكبرها كتاب ابن السيّد[1]، ومنها: «التهذيب» للأزهري، و«المحكم» لابن سِيده، و«الجامع» للقزاز، و«الصحاح» للجوهري، و«البارع» [لأبي علي القالي][2]، و«مجمع البحرين» للصاغاني.

ـ ومن الموضوعات في الأفعال: كتاب ابن القوطية، وابن [طريف][3]، والسرقسطي. ومن أجمعها كتاب ابن القطاع.

[قال السيوطي:] وأولى ما يرجع إليه في ذٰلك ما ثبت عن ابن عباس وأصحابه الآخذين عنه؛ فإنه ورد عنهم ما يستوعب تفسير غريب القرآن بالأسانيد الثابتة الصحيحة.

فصلٌ

قال أبو بكر بن الأنباري: قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيراً الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وأنكر جماعة لا علم لهم على النحويين

---

(1) كذا في المطبوعة، ومثله في أصل «البرهان»، لكن محقق «البرهان» قال: هو تصحيف، والصواب: «ابن سيد»، وهو أحمد بن أبان بن سيد القرطبي (ت ٣٨٢هـ)، وكتابه هو «العالم في اللغة»، مرتب على الأجناس. انظر: «معجم الأدباء» (٢ / ٢٠٣)، «إنباه الرواة» (١ / ٣٠). اهـ. «البرهان» (١ / ٢٩١ ـ حاشية ٤).

(2) في المطبوعة: «البارع للفارابي»، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته؛ كما في «البرهان» (١ / ٢٩٢).

(3) في المطبوعة: «ابن الظريف»، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته؛ كما في «البرهان» (١ / ٢٩٢).

ذٰلك، وقالوا: إذا فعلتم ذٰلك؛ جعلتم الشعر أصلاً للقرآن. قالوا: وكيف يجوز أن يُحْتَجَّ بالشعر على القرآن وهو مذموم في القرآن والحديث؟!

قال: وليس الأمر كما زعموه من أنّا جعلنا الشعر أصلاً للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾، وقالَ: ﴿بِلِسانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾، وقال ابن عباس: «الشعر ديوان العرب»، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب؛ رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذٰلك منه.

ثم أخرج من طريق عكرمة عن ابن عباس؛ قال: «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر؛ فإن الشعر ديوان العرب».

وقال أبو عبيد في «فضائله»: حدثنا هشيم عن حصين بن عبدالرحمٰن عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن عتبة عن ابن عباس: «أنه كان يسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر».

قال أبو عبيد: يعني: كان يستشهد به على التفسير.

[قال السيوطي:] قد رُوِّينا عن ابن عباس كثيراً من ذٰلك، وأوعب ما رويناه عنه مسائل نافع بن الأزرق، وقد أخرج بعضها ابن الأنباري في كتاب «الوقف» والطبراني في «معجمه الكبير».

وأفرد [غريب القرآن] بالتصنيف خلائق لا يحصون؛ منهم: أبو عبيدة[1]، وأبو عمر الزاهد، وابن دريد.

ومن أشهرها كتاب العزيزي، فقد أقام في تأليفه خمس عشرة سنة يحرره

---

(1) يعني في كتابه «مجاز القرآن»، وهو مطبوع بتحقيق فؤاد سزكين، طبع مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ١٩٥٤هـ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة.

هو وشيخه أبو بكر بن الأنباري.

ومن أحسنها «المفردات» للراغب[1].

ولأبي حيان في ذٰلك تأليف مختصر في كراسين.

قال ابن الصلاح: وحيث رأيت في كتب التفسير: «قال أهل المعاني»؛ فالمراد به: مصنفو الكتب في معاني القرآن؛ كالزجاج والفراء والأخفش وابن الأنباري[2]. اهـ.

ooooo

---

(١) مطبوع متداول بتحقيق محمد سيّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

(٢) انظر ما كتبه الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» (٢ / ١٤٦ - ١٤٧) حول هذا.

النوع الرابع والسبعون*

في المبهمات

كان من السلف من يعتني به كثيراً.

قال عكرمة: طلبت الذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم أدركه الموت أربع عشرة سنة.

وللإبهام في القرآن أسباب:

أحدها: الاستغناء ببيانه في موضع آخر؛ كقوله: ﴿صِراطَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[1]؛ فإنه مبيَّن في قوله: ﴿مَعَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ﴾[2].

الثاني: أن يتعين لاشتهاره؛ كقوله: ﴿وقُلْنا يا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[3]، ولم يقل: حواء؛ لأنه ليس له غيرها. ﴿أَلَمْ تَرَ إِلى الَّذي حَاجَّ إِبْراهيمَ في رَبِّهِ﴾[4]، والمراد: نمروذ؛ لشهرة ذلك؛ لأنه المرسل إليه.

---

* هو النوع السبعون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الفاتحة: ٦.

(٢) سورة النساء: ٦٩.

(٣) سورة البقرة: ٣٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٨.

الثالث: قصد الستر عليه؛ ليكون أبلغ في استعطافه؛ نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الحَياةِ الدُّنْيا﴾[1] الآية، هو: الأخنس بن شريق، وقد أسلم بعد وحسن إسلامه.

الرابع: ألا يكون في تعيينه كبير فائدة؛ نحو: ﴿أَو كَالذي مَرَّ عَلى قَرْيَةٍ﴾[2]، ﴿واسْأَلْهُمْ عَنِ القَرْيَةِ﴾[3].

الخامس: التنبيه على العموم، وأنه غير خاص؛ بخلاف ما لو عيّن؛ نحو: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً﴾[4].

السادس: تعظيمه بالوصف الكامل دون الاسم؛ نحو: ﴿ولا يَأْتَلِ أُولو الفَضْلِ﴾[5]، ﴿والَّذي جَاءَ بِالصِّدْقِ وصَدَّقَ بِهِ﴾[6]، ﴿إِذْ يَقولُ لِصاحِبِهِ﴾[7]، والمراد: الصِّدِّيق في الكل.

السابع: تحقيره بالوصف الناقص؛ نحو: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾[8].

* **تنبيه**:

قال الزركشي في «البرهان»: لا يُبحث عن مبهم أخبر الله باستئثاره بعلمه؛ كقوله: ﴿وآخَرينَ مِنْهُمْ لا تَعْلمونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[9]. قال: والعجب

---

(١) سورة البقرة: ٢٠٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٣) سورة الأعراف: ١٦٣.

(٤) سورة النساء: ١٠٠.

(٥) سورة النور: ٢٢.

(٦) سورة الزمر: ٣٣.

(٧) سورة التوبة: ٤٥.

(٨) سورة الكوثر: ٣.

(٩) سورة الأنفال: ٦٠.

ممن تجرأ وقال: إنهم قريظة، أو من الجن.

قال السيوطي: ليس في الآية ما يدل على أن جنسهم لا يُعلم، وإنما المنفي علم أعيانهم، ولا ينافيه العلم بكونهم من قريظة أو من الجن، وهو نظير قوله في المنافقين: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكَ مِنَ الأَعْرابِ مُنافِقونَ ومِنْ أَهْلِ المَدينَةِ مَرَدُوا عَلى النِّفاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُم﴾[1]؛ فإن المنفي علم أعيانهم.

ثم القول في أولٰئك بأنهم بنو قريظة أخرجه ابن أبي حاتم عن مجاهد، والقول بأنهم من الجن أخرجه ابن أبي حاتم من حديث عبدالله بن غريب عن أبيه مرفوعاً عن النبي ﷺ، فلا جراءة.

فصلٌ

اعلم أن علم المبهمات مرجعه النقل المحض، لا مجال للرأي فيه.

أفرد هٰذا النوع بالتأليف:

- السهيلي[2].
- ثم ابن عَسْكَر[3].
- ثم القاضي بدر الدين ابن جماعة[4].

---

(١) سورة التوبة: ١٠١.

(٢) واسم كتابه: «التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن»، وهو مطبوع بتحقيق: عبد. أ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٧هـ.

(٣) واسم كتابه: «التكملة والإتمام لكتاب التعريف والإعلام».

قال الزركلي: في خزانة عاشر أفندي، بإستانبول، الرقم ٩٣، قال الميمني: نسخة جليلة نادرة في ١١٣ ورقة. اهـ. «الأعلام» (٦ / ٢٨١).

تنبيه: في المطبوعة والمحققة: ابن عساكر.

(٤) اسم كتابه: «التبيان في مبهمات القرآن»، جمع فيه بين كتاب السهيلي وكتاب ابن عَسْكر. «كشف الظنون» (١ / ٤٢٢).

ـ ولي فيه تأليف لطيف[1] جمع فوائد الكتب المذكورة مع زوائد أخرى على صغر حجمه جدّاً، [ولما كانت الكتب المؤلفة فيه وسائر التفاسير تذكر فيه أسماء المبهمات والخلاف فيها دون بيان مستند يرجع إليه أو عزو يعتمد عليه؛ ألفت الكتاب الذي ألفته مذكوراً فيه عزو كل قول إلى قائله من الصحابة والتابعين وغيرهم معزوّاً إلى أصحاب الكتب الذين خرجوا ذلك بأسانيدهم، مبيّناً فيه ما صح سنده وما ضعف، فجاء لذلك كتاباً حافلاً لا نظير له في نوعه، وقد رتبته على ترتيب القرآن.

OOOOO

(1) اسمه: «معترك الأقران في مبهمات القرآن»، وهو مطبوع، حققه: إياد خالد الطباع، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.

النوع الخامس والسبعون*

فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب

في القرآن من أسماء الأنبياء والمرسلين خمس وعشرون هم مشاهيرهم : آدم ، نوح ، إدريس ، إبـراهيم ، إسماعيل ، إسحاق ، يعقوب ، يوسف ، لوط ، هود ، صالـح ، شعيب ، موسى ، هارون ، داود ، سليمان ، أيوب ، ذو الكفل ، يونس ، إلياس ، اليسع ، زكريا ، يحيى ، عيسى .

* [فائدة :]

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس؛ قال : «لم يكن من الأنبياء من له اسمان؛ إلا عيسى ومحمد صلى الله عليهما وسلم» .

محمد ﷺ سمي في القرآن بأسماء كثيرة؛ منها : محمد ، وأحمد .

وفيه من أسماء الملائكة؛ منها : جبريل ، وميكائيل ، وهاروت ، وماروت ، والرعد ، ومالك ، والسجل ، وقعيد .

وفيه من أسماء المتقدمين غير الأنبياء والرسل؛ منها : عمران أبو مريم ، وقيل : أبو موسى أيضاً ، وأخوها هارون ، وليس بأخي موسى ؛ كما في حديث

---

* هو النوع التاسع والستون على ترتيب السيوطي .

أخرجه مسلم[1]، ولقمان.

وفيه من أسماء الصحابة: زيد بن حارثة.

وفيه من أسماء النساء: مريم لا غير.

وفيه من أسماء الكفار؛ منها: قارون، وآزر.

وفيه من أسماء الجن: أبوهم إبليس.

وفيه من أسماء القبائل؛ منها: يأجوج، ومأجوج، وقريش.

وفيه من الأقوام بالإضافة؛ منها: قوم نوح، وقوم لوط، وقوم تُبَّع.

وفيه من أسماء الأصنام التي كانت أسماء لأناس؛ منها: ودّ، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، وهي أصنام قوم نوح. واللات، والعزى، ومنات، وهي أصنام قريش.

وفيه من أسماء البلاد والبقاع والأمكنة والجبال؛ منها: بكة، والمدينة، وبدر، والمشعر الحرام، وحنين، وجمع، والكهف، وطور سيناء.

وفيه من أسماء الأماكن الأخروية؛ منها: الفردوس: وهو أعلى مكان في الجنة، وعلّيون، والكوثر، وسلسبيل وتسنيم: عينان في الجنة، وسجِّين: اسم

---

(1) يشير إلى حديث المغيرة بن شعبة؛ قال: لما قدمت نجران سألوني، فقالوا: إنكم تقرؤون: ﴿يا أخت هارون﴾ [مريم: ٢٨]، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا؟ فلما قدمت على رسول الله ﷺ سألته عن ذلك؟ فقال: «إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم».

حديث صحيح. أخرجه مسلم في كتاب الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم وما يستحب من الأسماء، (حديث رقم ٢١٣٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن، [باب] ومن سورة مريم. «صحيح سنن الترمذي» (٢٥٢٢). وحسنه الألباني. وانظر: «الدر المنثور» (٥ / ٥٠٧)، و«جامع الأصول» (٢ / ٢٣٦).

لمكان أرواح الكفار.

وفيه من المنسوب إلى الأماكن: الأمي ؛ قيل: نسبة إلى أم القرى.

وفيه من أسماء الكواكب: الشمس، والقمر، والطارق، والشعرى.

فصلٌ

أمـا الكنى ؛ فليس في القـرآن منها غير أبي لهب، واسمه عبدالعزى، ولذلك لم يذكر باسمه ؛ لأنه حرام شرعاً، وقيل: للإشارة إلى أنه جهنَّمي.

وأمـا الألقاب؛ فمنها: إسرائيل: لقب يعقوب، ومنها: المسيح: لقب عيسى، ومنها: ذو القرنين، ومنها: فرعون.

○○○○○



النوع السادس والسبعون*

من غرائب التفسير

ألف فيه محمود بن حمزة الكرماني كتاباً في مجلدين سماه: «العجائب والغرائب»[1]، ضمَّنه أقوالاً ذكرت في معاني الآيات بنكرة لا يحل الاعتماد عليها ولا ذكرها إلا للتحذير منها.

ـ من ذلك قول من قال في ﴿حٰمٓ . عسٓقٓ﴾[2]: إن الحاء: حرب علي ومعاوية، والميم: ولاية المروانية، والعين: ولاية العباسية، والسين: ولاية السفيانية، والقاف: قدوة المهدي. حكاه أبو مسلم، ثم قال: أردت بذلك أن يُعلم أن فيمن يدَّعي العلم حمقى.

ـ ومن ذلك قول من قال في ﴿الٓمٓ﴾[3]: معنى ألف: ألف الله محمداً فبعثه نبيّاً، ومعنى لام: لامه الجاحدون وأنكروه، ومعنى ميم: ميم الجاحدون المنكرون من الموم وهو البرْسام[4].

---

* هو النوع التاسع والسبعون على ترتيب السيوطي.

(١) مطبوع، بتحقيق شمران بن سركال يونس العجلي، دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.

(٢) سورة الشورى: ١ ـ ٢.

(٣) في مواضع من القرآن، منها فاتحة البقرة وآل عمران.

(٤) في المطبوعة: «الرّسام»، وأثبت ما في الطبعة المحققة، والبرسام: كلمة فارسية مركبة =

ـ ومن ذٰلك قول أبي معاذ النحوي في قوله تعالى : ﴿الَّذي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الأخْضَرِ﴾[1] ؛ يعني : إبراهيم ، ﴿ناراً﴾[1] ؛ أي : نوراً ، وهو محمد ﷺ ، ﴿فإذا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ﴾[1] .

ooooo

= من (برْ) ؛ بمعنى الصدر ، (سام) ؛ بمعنى الموت ، فالبرسام : علَّة تصيب الإنسان . «لسان العرب» (١٢ / ٤٦) ، «تاج العروس» (٨ / ١٩٩) ، وقارن بما في كتاب «براعة الاستهلال في فواتح القصائد والسور» (ص ١٧٧ ـ ٢٥٢ ، ص ٢٠٣) .

(١) سورة يٰس : ٨٠ .

النوع السابع والسبعون*

في مناسبة الآيات والسور

[تعريف المناسبة:]

المناسبة في اللغة: المشاكلة والمقاربة.

ومرجعها في الآيات ونحوها إلى: معنى رابط بينها؛ عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي أو غير ذٰلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهني؛ كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين والضدّين... ونحوه.

[فضله وفائدته:]

علم المناسبة علم شريف قلَّ اعتناء المفسرين به لدقته، وممَّن أكثر منه الإمام فخر الدين، فقال في «تفسيره»: أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط.

وقال ابن العربي في «سراج المريدين»: ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى يكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني علمٌ عظيمٌ، لم يتعرَّض له إلا عالم واحد، عمل فيه سورة البقرة، ثم فتح الله لنا فيه، فلما لم

---

* هو النوع الثاني والستون على ترتيب السيوطي.

نجد له حملة ورأينا الخلق بأوصاف البطلة؛ ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبين الله، ورددناه إليه.

وقال غيره: أول من أظهر علم المناسبة الشيخ أبو بكر النيسابوري، وكان غزير العلم في الشريعة والأدب، وكان يقول على الكرسي إذا قرئ عليه: لم جعلت هٰذه الآية إلى جنب هٰذه؟ وما الحكمة في جعل هٰذه السورة إلى جنب هٰذه السورة؟ وكان يزري على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة.

وفائدته: جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذٰلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء.

قال الإمام الرازي(1) في سورة البقرة: ومن تأمَّل في لطائف نظم هٰذه السورة وفي بدائع ترتيبها؛ علم أن القرآن؛ كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه؛ فهو أيضاً [مُعْجز بحسب](1) ترتيبه ونظم آياته، ولعل الذين قالوا: إنه معجز بحسب أسلوبه أرادوا ذٰلك، إلا أني رأيت جمهور المفسرين معرضين عن هٰذه اللطائف، غير منتبهين لهٰذه الأسرار، وليس الأمر في هٰذا الباب إلا كما قيل:

والنَّجْمُ تَسْتَصْغِـرُ الأبْصارُ صُورَتَهُ(2) والذَّنْبُ للطَّرْفِ لا للنَّجْمِ في الصِّغَرِ

[حكم طلب المناسبة في الآيات والسور:]

ـ [رأي المانعين:]

قال الشيخ عزّ الدين بن عبدالسلام: المناسبة علم حسن، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام: أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره، فإن وقع على

(1) «التفسير الكبير / مفاتيح الغيب» (٧ / ١٢٨).

(2) من «تفسير الرازي» (٧ / ١٢٨)، وفيه: «رؤيته» بدلاً من «صورته».

أسباب مختلفة؛ لم يقع فيه ارتباط، ومن ربط ذلك؛ فهو متكلف بما لا يُقْدَر عليه إلا بربط ركيك يصان عن مثله حسن الحديث فضلاً عن أحسنه؛ فإن القرآن نزل في نيف وعشرين سنة في أحكام مختلفة شرعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض.

ـ [رد المجيزين:]

قال الشيخ ولي الدِّين الملوي: قد وهم من قال: لا يطلب للآي الكريمة مناسبة؛ لأنها على حسب الوقائع المفرقة.

وفصل الخطاب: أنها على حسب الوقائع تنزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيباً وتأصيلاً، فالمصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ مرتبة سُوَره كلّها وآياته بالتوقيف كما أنزل إلى بيت العزة، ومن المعجز البيِّن أسلوبه ونظمه الباهر.

[من أنواع المناسبات في القرآن:]

فصلٌ

من هذا النوع مناسبة فواتح السور وخواتمها، وقد أفردت فيه جزءاً لطيفاً سميته: «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع».

فصلٌ

قال في «البرهان»: ومن ذلك افتتاح السور بالحروف المقطعة، واختصاص كل واحدة بما بُدئت به، حتى لم يكن لترد ﴿الٓمٓ﴾ في موضع ﴿الٓر﴾ ولا ﴿حمٓ﴾ في موضع ﴿طسٓ﴾.

قال: وذلك أن كل سورة بدئت بحرف منها؛ فإن أكثر كلماتها وحروفها مماثل له، فحق لكل سورة منها أن لا يناسبها غير الواردة فيها.

فصلٌ

ومن هذا النوع مناسبة أسماء السور لمقاصدها.

ومن «عجائب الكرماني»: إنما سميت السور السبع ﴿حمٓ﴾ على الاشتراك في الاسم لما بينهن من التشاكل الذي اختصت به، وهو أن كل واحدة منها استفتحت بالكتاب أو صفة الكتاب، مع تقارب المقادير في الطول والقصر، وتشاكل الكلام في النظام.

[طريقة طلب المناسبة:]

قال الشيخ ولي الدين الملوي: الذي ينبغي في كل آية أن يبحث أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جم، وهكذا في السور يطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقت له.

*** قاعدة:**

قال بعض المتأخرين: الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن هو أنك تنظر الغرض الذي سيقت له السورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام واللوازم التابعة له التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها، فهذا هو الأمر الكلي المهيمن

على حكم الـربط بين جميع أجزاء القرآن، فإذا عقلته؛ تبين لك وجه النظم مفصّلاً بين كل آية وآية في كل سورة. انتهى.

[كيف يكون ارتباط الآي بعضها ببعض:]

ذكر الآية بعد الأخرى إمّا أنْ يكون ظاهر الارتباط لتعلُّق الكلم بعضها ببعض وعدم تمامه بالأولى فواضح، وكذٰلك إذا كانت الثانية للأولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل. وهٰذا القسم لا كلام فيه.

وإمّا أن لا يظهر الارتباط، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى وأنها خلاف النوع المبدوء به:

فإمّا أن تكون معطوفة على الأولى بحرف من حروف العطف المشرِّكة في الحكم أو لا.

فإن كانت معـطوفـة؛ فلا بد أن يكون بينهما جهة جامعة على ما سبق تقسيمه؛ كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْها ومَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمـاءِ ومَا يَعْرُجُ فِيها﴾[1]، وقوله: ﴿واللهُ يَقْبِضُ ويَبْسُطُ وإليهِ تُرْجَعونَ﴾[2]؛ للتضاد بين القبض والبسط، والولوج والخروج، والنزول والعروج، وشبه التضاد بين السماء والأرض.

وممـا الكـلام فيه التضـاد: ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة، وقد جرت عادة القرآن إذا ذكر أحكاماً ذكر بعدها وعداً ووعيداً؛ ليكون باعثاً على العمل بما سبق، ثم يذكر آيات توحيد وتنزيه ليعلم عظم الآمر والناهي.

---

(١) سورة الحديد: ٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٤٥.

وتأمّل سورة البقرة والنساء والمائدة؛ تجده كذٰلك.

وإن لم تكن معطوفة؛ فلا بدَّ من دعامة تؤذن باتصال الكلام، وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط.

وله أسباب:

[أسباب الربط:]

أحدها: التنظير؛ فإن إلحاق النظير بالنظير من شأن العقلاء؛ كقوله: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾[1] عقب قوله: ﴿أُولٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً﴾[1]؛ فإنه تعالى أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغنائم على كره من أصحابه كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العير أو للقتال وهم له كارهون، والقصد أن كراهتهم لما فعله [من] قسمة الغنائم ككراهتهم للخروج، وقد تبين في الخروج الخير من الظفر والنصر والغنيمة وعزّ الإسلام، فكذا يكون فيما فعله في القسمة، فليطيعوا ما أمروا به، ويتركوا هوى أنفسهم.

الثاني: المضادة؛ كقوله في سورة البقرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ الآية[2]؛ فإن أول السورة كان حديثاً عن القرآن، وإن من شأنه الهداية للقوم الموصوفين بالإيمان، فلما أكمل وصف المؤمنين؛ عقَّب بحديث الكافرين، فبينهما جامع وهمي، ويسمى بالتضاد من هٰذا الوجه، وحكمته التشويق والثبوت على الأول كما قيل:

وبِضِدِّها تتبيَّن الأشياءُ

فإن قيل: هٰذا جامع بعيد؛ لأن كونه حديثاً عن المؤمنين بالعرض لا

(١) سورة الأنفال: ٤ ـ ٥.

(٢) سورة البقرة: ٦.

بالـذات، والمقصـود بالـذات الذي هو مساق الكلام، إنما هو الحديث عن القرآن؛ لأنه مفتتح القول.

قيل: لا يشترط في الجامع ذٰلك، بل يكفي التعلُّق على أي وجه كان، ويكفي في وجـه الـربط ما ذكرنا؛ لأن القصد تأكيد أمر القرآن، والعمل به، والحث على الإيمان، ولهٰذا لما فرغ من ذٰلك؛ قال: ﴿وإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا﴾[1]، فرجع إلى الأول.

الثـالث: الاستطراد؛ كقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُواري سَوْآتِكُمْ ورِيشاً ولِباسُ التَّقْوى ذٰلك خَيْرٌ﴾[2].

قال الـزمخشري: هٰذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بدو السوآت، وخصف الورق عليها؛ إظهاراً للمنة فيما خلق من اللباس، ولما في العُرْي وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن الستر باب عظيم من أبواب التقوى.

وقد خرَّجت على الاستطراد قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ المَسيحُ أَنْ يَكونَ عَبْداً للهِ ولا الملائِكَةُ المُقَرَّبونَ﴾[3]؛ فإن أوَّل الكلام ذُكر للرد على النصارى الزاعمين نبوَّة المسيح، ثم استطرد للرد على العرب الزاعمين نبوَّة الملائكة.

ويقرب من الاستطراد حتى لا يكادان يفترقان:

[**الـرابـع**:] حسن التخلُّص: وهو أن ينتقل مما ابتدىء به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلسه اختلاساً دقيق المعنى بحيث لا يشعر السامع

---

(١) سورة البقرة: ٢٣.

(٢) سورة الأعراف: ٢٦.

(٣) سورة النساء: ١٧٢.

بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع عليه الثاني؛ لشدَّة الالتئام بينهما.

وقد غلط أبو العلاء محمد بن غانم في قوله: لم يقع فيه في القرآن شيء؛ لما فيه من التكلف.

وقال: إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب في الانتقال إلى غير ملائم.

وليس كما قال؛ ففيه من التخلصات العجيبة ما يحير العقول:

وانظر إلى سورة الأعراف كيف ذكر فيها الأنبياء والقرون الماضية والأمم، ثم ذِكر موسى... إلى أن قصّ حكاية السبعين رجلاً ودعاءه لهم ولسائر أمته بقوله: ﴿واكْتُبْ لَنا في هٰذِهِ الدُّنْيا حَسَنَةً وفي الآخِرَةِ﴾[1]، وجوابه تعالى عنه، ثم تخلص بمناقب سيد المرسلين بعد تخلصه لأمته بقوله: ﴿قَالَ عَذابِي أُصيبُ بِهِ مَنْ أشاءُ ورَحْمَتي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[1]، فسأكتبها للذين من صفاتهم كيت وكيت، وهم الذين يتبعون الرسول النبي الأم... وأخذ في صفاته الكريمة وفضائله.

وفي سورة الشعراء حكى قول إبراهيم: ﴿وَلاَ تُخْزِني يَوْمَ يُبْعَثونَ﴾[2]، فتخلَّص منه إلى وصف المعاد بقوله: ﴿يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ مَالٌ ولاَ بَنُونَ﴾[3] إلخ.

وفي سورة الكهف حكى قول ذي القرنين في السد بعد دكِّه الذي هو من أشراط الساعة، ثم النفخ في الصور، وذكر الحشر ووصف ما للكفار والمؤمنين.

وقال بعضهم: الفرق بين التخلص والاستطراد: أنك في التخلص تركت

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٦.

(٢) سورة الشعراء: ٨٧.

(٣) سورة الشعراء: ٨٨.

ما كنت فيه بالكلية، وأقبلت على ما تخلصت إليه، وفي الاستطراد تمرّ بذكر الأمر الذي استطردت إليه مروراً كالبرق الخاطف، ثم تتركه وتعود إلى ما كنت فيه، كأنك لم تقصده، وإنما عرض عروضاً.

قيل: وبهٰذا يظهر أن ما في سورتي الأعراف والشعراء من باب الاستطراد لا التخلص لعوده في الأعراف إلى قصة موسى بقوله: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ﴾[1] إلخ، [ولعوده] في الشعراء إلى ذكر الأنبياء والأمم.

ويقرب من حسن التخلص:

[الخامس:] الانتقال من حديث إلى آخر تنشيطاً للسامع مفصولاً بـ ﴿هٰذا﴾؛ كقوله في سورة (صٓ) بعد ذكر الأنبياء: ﴿هٰذا ذِكْرٌ وإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾[2]؛ فإن هٰذا القرآن نوع من الذكر، لما انتهى ذكر الأنبياء ـ وهو نوع من التنزيل ـ؛ أراد أن يذكر نوعاً آخر ـ وهو ذكر الجنة وأهلها ـ، ثم لما فرغ؛ قال: ﴿هٰذا وإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾[3]، فذكر النار وأهلها.

قال ابن الأثير: ﴿هٰذا﴾ في هٰذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة أكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر.

ويقرب منه أيضاً:

[السادس:] حسن المطلب: قال الزنجاني والطيبي: وهو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدم الوسيلة؛ كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[4].

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٩.

(٢) سورة ص: ٤٩.

(٣) سورة ص: ٥٥.

(٤) سورة الفاتحة: ٥.

قال الطيبي: ومما اجتمع فيه حسن التخلص والمطلب معاً قوله تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿فإنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إلَّا رَبَّ العَالَمينَ. الَّذي خَلَقَني فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ إلى قوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْماً وأَلْحِقْني بالصَّالِحينَ﴾[1]

[أهم المصنفات في هٰذا النوع:]

ـ أفرده بالتأليف العلامة أبو جعفر بن الزبير شيخ أبي حيان في كتاب سماه: «البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن».

ـ ومن أهـل العصر الشيخ برهان الدين البقاعي في كتاب سمَّاه «نظم الدرر في تناسب الآي والسور»[2].

ـ وكتابي الذي صنفته في «أسرار التنزيل» كافل بذلك جامع لمناسبات السور والآيات، مع ما تضمنه من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة.

ـ وقد لخصت منه مناسبة السور خاصة في جزء لطيف سميته «تناسق الدرر في تناسب السور»[3].

○○○○○

---

(١) سورة الشعراء: ٧٧ ـ ٧٨.

(٢) مطبوع في الهند.

(٣) مطبوع، بتحقيق: عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.

النوع الثامن والسبعون*

في فواتح السور

قال أهل البيان: من البلاغة حسن الابتداء، وهو أن يتأنق في أوّل الكلام؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان محرَّراً؛ أقبل السامع على الكلام ووعاه، وإلا؛ أعرض عنه، ولو كان الباقي في نهاية الحسن، فينبغي أن يؤتى فيه بأعذب لفظ، وأجزله، وأرقه، وأسلسه، وأحسنه نظماً وسبكاً، وأصحه معنى، وأوضحه، وأخلاه من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس أو الذي لا يناسب.

قالوا: وقد أتت جميع فواتح السور على أحسن الوجوه وأبلغها وأكملها؛ كالتحميدات، وحروف الهجاء، والنداء، وغير ذٰلك.

اعلم أن الله تعالى افتتح سور القرآن بعشرة أنواع من الكلام لا يخرج شيء من السور عنها:

الأول: الثناء عليه تعالى، والثناء قسمان: إثبات لصفات المدح، ونفي وتنزيه من صفات النقص.

ـ فالأول: التحميد في خمس سور، و ﴿تبارك﴾ في سورتين.

---

* هو النوع الستون على ترتيب السيوطي.

ـ والثاني: التسبيح في سبع سور.

قال الكرماني في «متشابه القرآن»: التسبيح كلمة استأثر الله بها، فبدأ بالمصدر في (بني إسرائيل) لأنه الأصل، ثم بالماضي في الحديد والحشر لأنه أسبق الزمانين، ثم بالمضارع في الجمعة والتغابن، ثم بالأمر في الأعلى استيعاباً لهٰذه الكلمة من جميع جهاتها.

الثاني: حروف التهجي في تسع وعشرين سورة.

الثالث: النداء في عشر سور: خمس بنداء الرسول ﷺ: الأحزاب، والطلاق، والتحريم، والمزّمل، والمدثر. وخمس بنداء الأمة: النساء، والمائدة، والحج، والحجرات، والممتحنة.

الرابع: الجمل الخبرية؛ نحو: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الأنْفالِ﴾، ﴿بَراءَةٌ مِنَ اللهِ﴾، ﴿أَتى أَمْرُ اللهِ﴾، ﴿اقْتَرَبَ للنَّاسِ حِسابُهُم﴾، ﴿قَدْ أَفْلَحَ المُؤمِنونَ﴾، ﴿سُورةٌ أَنْزَلْناها﴾، ﴿تَنْزِيلُ الكِتابِ﴾، ﴿الَّذينَ كَفَروا﴾، ﴿إِنَّا فَتَحْنا﴾، ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾، ﴿الرَّحْمٰنُ﴾، ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ﴾، ﴿الحَاقَّةُ﴾، ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنا نُوحاً﴾، ﴿لا أُقْسِمُ﴾ في موضعين، ﴿عَبَسَ﴾، ﴿إِنَّا أَنْزَلْناهُ﴾، ﴿لَمْ يَكُنْ﴾، ﴿القارِعَةُ﴾، ﴿أَلْهاكُمُ﴾، ﴿إِنَّا أَعْطَيْناكَ﴾، فتلك ثلاث وعشرون سورة.

الخامس: القسم في خمس عشرة سورة: [سورة] أقسم فيها بالملائكة وهي الصافات. وسورتان بالأفلاك: البروج، والطارق. وست سور بلوازمها: فـ ﴿النَّجْمِ﴾ قسمٌ بالثريا، و﴿الفَجْرِ﴾ قسم بمبدإ النهار، و﴿الشَّمْس﴾ بآية النهار، و﴿الليلِ﴾ بشطر الزمان، و﴿الضُّحَى﴾ بشطر النهار، و﴿العَصْرِ﴾ بالشطر الآخر أو بجملة الزمان. وسورتان بالهواء الذي هو أحد العناصر:

﴿والـذَّارِياتِ﴾، ﴿والمُـرْسَلاتِ﴾. وسورة بالتربة التي هي منها أيضاً وهي: ﴿الـطُّور﴾. وسورة بالنبات وهي: ﴿والتِّينِ﴾. وسورة بالحيوان الناطق وهي: ﴿والنَّازِعاتِ﴾. وسورة بالبهيم وهي ﴿والعَادِياتِ﴾.

السادس: الشرط في سبع سور: الـواقعـة، والمنافقون، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، والزلزلة، والنصر.

السابع: الأمر في ست سور: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾، ﴿اقْرَأْ﴾، ﴿قُلْ يَا أَيُّها الكَافِرونَ﴾، ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، ﴿قُلْ أعوذُ﴾؛ المعوذتين.

الثامن: الاستفهام في ست: ﴿هَلْ أَتى﴾، ﴿عَمَّ يَتَساءَلونَ﴾، ﴿هَلْ أَتاكَ﴾، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، ﴿أَرَأَيْتَ﴾.

التاسع: الدُّعاء في ثلاث: ﴿وَيْلٌ للمُطَفِّفينَ﴾، ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ﴾، ﴿تَبَّتْ﴾

العاشر: التعليل في ﴿لإيلافِ قُرَيْشٍ﴾.

هٰكذا جمع أبو شامة[1]؛ قال: وما ذكرناه في قسم الدُّعاء يجوز أن يذكر مع الخبر، وكـذا الثنـاء كله خبر؛ إلا ﴿سَبِّح﴾؛ فإنه يدخل في قسم الأمر، و﴿سُبْحانَ﴾ يحتمل الأمر والخبر.

ثم نظم ذٰلك في بيتين، فقال:

أثنى على نفسِـه سبحـانَـه بثبـو	تِ المدح والسلب لما استفتح السورا
والأمرُ شَرْط الندا التعليل أقْسم والد	عا حروف التهجّي استَفهم الخبرا[2]

(١) كلام أبي شامة جميعه من «نور المسرى في تفسير آية الإسرا» (ص ٢٧ ـ ٣٣).

(٢) نقلت البيتين كما في «نور المسرى»، وهما فيه يختلفان عما في «الإتقان» قليلاً.

فائدة: علق أبو شامة على البيتين بقوله: أي: والأمر وما بعده استفتح به السور أيضاً، وهو =

ومن الابتداء الحسن نوع أخص منه يُسمَّى: **براعة الاستهلال**، وهو أن يشتمل أول الكلام على ما يناسب الحال المتكلم فيه، ويشير إلى ما سيق لأجله.

والعلم الأسنى في ذٰلك سورة الفاتحة التي هي مطلع القرآن؛ فإنها مشتملة على جميع مقاصده؛ كما قال البيهقي في «شعب الإيمان»: أخبرنا أبو القاسم بن حبيب: أنبأنا محمد بن صالح بن هانىء: أنبأنا الحسين بن الفضل: حدثنا عفان بن مسلم عن الربيع بن صبيح عن الحسن؛ قال: «أنزل الله تعالى مائة وأربعة كتب أودع علومها أربعة منها: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ثم أودع علوم التوراة والإنجيل والزبور: الفرقانَ، ثم أودع علوم القرآن: المفصَّل، ثم أودع علوم المفصل: فاتحة الكتاب. فمن علم تفسيرها؛ كان كمن علم تفسير جميع الكتب المنزلة».

وقد وجه ذٰلك بأن العلوم التي احتوى عليها القرآن وقامت بها الأديان أربعة:

ـ علم الأصول: ومداره على معرفة الله تعالى وصفاته، وإليه الإشارة بـ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ومعرفة النبوات، وإليه الإشارة بـ ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومعرفة المعاد، وإليه الإشارة بـ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

= تسعة أنواع غير النوع المذكور في البيت الأول، وهو الثناء الذي هو قسمان ثبوتي وسلبي على ما سبق ذكره. اهـ. «نور المسرى» (ص ٣٢ ـ ٣٣).

وجاء على هامش كتاب «نور المسرى» ما يلي: و(السلب) عطف على (ثبوت) لا على (المدح)؛ أي: بالسلب. ومعنى البيت الثاني في الظاهر: أن الأمر يلازم النداء غالباً، فكأنه شرط فيه؛ نحو: (يا زيد افعل كذا)، وجعل التعليل مُقْسِماً والدعاء عطف عليه؛ أي: الأمر كذٰلك، ثم ذكر أن حروف التهجي استفهمت الخبر عن معناها وتفسيرها لإشكالها، والله أعلم اهـ.

ـ وعلم العبادات: وإليه الإشارة بـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

ـ وعلم السلوك: وهو حمل النفس على الآداب الشرعية، والانقياد لرب البرية، وإليه الإشارة بـ ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ . اهْدِنا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ﴾.

ـ وعلم القصص: وهو الاطلاع على أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية؛ ليعلم المطلع على ذلك سعادة من أطاع الله وشقاوة من عصاه، وإليه الإشارة بقوله: ﴿صِرَاطَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضوبِ عَلَيْهِمْ ولا الضَّالينَ﴾.

فنبه في الفاتحة على جميع مقاصد القرآن، وهٰذا هو الغاية في براعة الاستهلال، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة والمقاطع المستحسنة وأنواع البلاغة.

وكذٰلك أوَّل سورة ﴿اقْرَأْ﴾؛ فإنها مشتملة على نظير ما اشتملت عليه الفاتحة من براعة الاستهلال؛ لكونها أوَّل ما نزل؛ فإن فيها الأمر بالقراءة والبداءة فيها باسم الله وفيه الإشارة إلى علم الأحكام، وفيها ما يتعلَّق بتوحيد الرب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل وفي هٰذه الإشارة إلى أصول الدين، وفيها ما يتعلق بالأخبار من قوله: ﴿عَلَّمَ الإِنْسانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[1]، ولهٰذا قيل: إنها جديرة أن تسمى عنوان القرآن؛ لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوَّله[2].

أفرد [هٰذا النوع] بالتأليف ابن أبي الإصبع في كتاب سمَّاه «الخواطر السوانح في أسرار الفواتح»، [منه لخصت] هنا مع زوائد من غيره.

---

(١) سورة العلق: ٥

(٢) قارن ما ذكره حول سورة ﴿اقرأ﴾ بما في «فتح الباري» (٨ / ٧١٨ ـ ٧١٩).



النوع التاسع والسبعون*

في خواتم السور

هي أيضاً مثل الفواتح في الحسن؛ لأنها آخر ما يقرع الأسماع، فلهٰذا جاءت متضمنة للمعاني البديعة، مع إيذانِ السامع بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى معه للنفوس تشوُّف إلى ما يذكر بعد؛ لأنها بين: أدعية، ووصايا، وفرائض، وتحميد، وتهليل، ومواعظ، ووعد، ووعيد، إلى غير ذٰلك:

ـ كتفصيل جملة المطلوب في خاتمة الفاتحة، إذ المطلوب الأعلى الإيمان المحفوظ من المعاصي المسببة لغضب الله والضلال، ففصَّل جملة ذٰلك بقوله: ﴿الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم﴾[1]، والمراد: المؤمنون، ولذٰلك أطلق الإنعام ولم يقيِّده؛ ليتناول كل إنعام؛ لأن من أنعم الله عليه بنعمة الإيمان؛ فقد أنعم عليه بكل نعمة؛ لأنها مستتبعة لجميع النعم، ثم وصفهم بقوله: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ولا الضَّالِّينَ﴾[1]؛ يعني: أنهم جمعوا بين النعم المطلقة ـ وهي نعمة الإيمان ـ وبين السلامة من غضب الله تعالى والضلال المسبَّبَين عن معاصيه وتعدي حدوده.

---

* هو النوع الحادي والستون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الفاتحة: ٧.

ـ وكالدعاء الذي اشتملت عليه الآيتان من آخر سورة البقرة.

ـ وكالوصايا التي ختمت بها سورة آل عمران: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وصابِرُوا﴾ الآية.

ـ وكالفرائض التي ختمت بها سورة النساء، وحسن الختم بها؛ لما فيها من أحكام الموت الذي هو آخر أمر كل حيّ، ولأنها آخر ما نزل من الأحكام.

ـ وكالتبجيل والتعظيم الذي ختمت به المائدة.

ـ وكالتحريض على العبادة بوصف حال الملائكة الذي خُتمت به الأعراف.

ـ وكالحض على الجهاد وصلة الأرحام التي ختم به الأنفال.

ـ وكوصف الرسول ومدحه والتهليل الذي ختمت به براءة.

ـ وتسليته عليه الصلاة والسلام الذي ختمت به يونس، ومثلها خاتمة هود.

ـ ووصف القرآن ومدحه الذي ختم به يوسف.

ـ والرد على من كذَّب الرسول الذي ختم به الرَّعد.

ـ ومن أوضح ما آذن بالختام خاتمة إبراهيم: ﴿هٰذا بَلاغٌ للنَّاسِ...﴾ الآية، ومثلها خاتمة الأحقاف، وكذا خاتمة الحجر بقوله: ﴿واعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ اليَقينُ﴾، وهو مفسَّر بالموت؛ فإنها في غاية البراعة.

ـ وانظر إلى سورة الزلزلة كيف بدئت بأهوال القيامة وختمت بقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾.

ـ وانظر براعة آخر آية نزلت، وهي قوله: ﴿واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعونَ فيهِ إِلى

اللهِ﴾[1] وما فيها من الإشعار بالآخرية المستلزمة بالوفاة.

ـ وكذلك آخر سورة نزلت، وهي سورة النصر، فيها الإشعار بالوفاة؛ كما أخرج البخاري[2] من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس: «أن عمر سألهم عن قوله: ﴿إذا جَاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتْحُ﴾؟ فقالوا: فتح المدائن والقصور. قال: ما تقول يا ابن عباس؟ قال: أجلٌ ضُرِبَ لمحمد، نُعِيَت له نفسه».

ooooo

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٢) (حديث رقم ٤٩٦٩)، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً﴾.



النوع الثمانون*

في فواصل الآي

[تعريف الفاصلة :]

الفاصلة : كلمة آخر الآية ؛ كقافية الشعر، وقرينة السجع .

وقال الدَّاني : كلمة آخر الجملة .

قال الجعبري : وهو خلاف المصطلح ، ولا دليل له في تمثيل سيبويه بـ ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾[1]، و ﴿مَا كُنَّا نَبْغِي﴾[2]، وليسا رأس آية ؛ لأن مراده الفواصل اللغوية لا الصناعية .

وقال القاضي أبو بكر: الفواصل: حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني .

وفرَّق الدَّاني بين الفواصل ورؤوس الآي ، فقال : الفاصلة : هي الكلام المنفصل عما بعده ، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية وغير رأس ، وكذٰلك الفواصل يكنَّ رؤوس آية وغيرها ، وكل رأس آية فاصلة ، وليس كل فاصلة رأس آية .

---

* هو النوع التاسع والخمسون على ترتيب السيوطي .

(١) سورة هود : ١٠٥ .

(٢) سورة الكهف : ٦٤ .

قال: ولأجل كون معنى الفاصلة هٰذا ذَكَر سيبويه في تمثيل القوافي: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾، وليس رأس آية بإجماع مع ﴿إذا يَسْرِ﴾، وهو رأس آية باتفاق.

[طرق معرفة الفاصلة:]

قال الجعبري: لمعرفة الفواصل طريقان: توقيفي وقياسي.

ـ أمّا التوقيفي؛ فما ثبت أنه ﷺ وقف عليه دائماً؛ تحقَّقنا أنه فاصلة، وما وصله دائماً؛ تحقَّقنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرّة ووصله أخرى؛ احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة، والوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها.

ـ وأمّا القياسي؛ فهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسبة، ولا محذور في ذٰلك؛ لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما غايته أنه محل فصل أو وصل، والوقف على كل كلمة جائز، ووصل القرآن كله جائز، فاحتاج القياس إلى طريق تعرفه فنقول:

فاصلة الآية؛ كقرينة السجعة في النثر، وقافية البيت في الشعر، وما يذكر من عيوب القافية من اختلاف الحركة والإشباع والتوجيه؛ فليس بعيب في الفاصلة، وجاز الانتقال في الفاصلة والقرينة وقافية الأرجوزة من نوع إلى آخر، بخلاف قافية القصيدة، ومن ثَمَّ ترى ﴿ترجعون﴾ مع ﴿عليم﴾، و﴿الميعاد﴾ مع ﴿الثواب﴾، و﴿الطارق﴾ مع ﴿الثاقب﴾.

والأصل في الفاصلة والقرينة المتجرِّدة في الآية والسجعة: المساواة، ومن ثم أجمع العادون على ترك عد: ﴿وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾[1] ﴿ولا المَلائِكَةُ

---

(١) سورة النساء: ١٣٣.

﴿الْمُقَرَّبونَ﴾[1] في النساء، و ﴿كَذَّبَ بِها الأَوَّلونَ﴾[2] بـ ﴿سبحانَ﴾، و ﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقينَ﴾[3] بمـريم، و ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقـونَ﴾[4] بـ ﴿طَه﴾، و ﴿مِن الظُّلماتِ إِلى النُّورِ﴾[5] و ﴿إِنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ﴾[6] بالطلاق، حيث لم يشاكل طرفيه.

وعـلى ترك عد: ﴿أَفَغَيْرَ دينِ اللهِ يَبْغُـونَ﴾[7] بآل عمـران، ﴿أَفَحُكْمَ الجَـاهِلِيَّةِ يَبْغـونَ﴾[8] بالمـائـدة، وعـدُّوا نظائـرهـا للمنـاسبة؛ نحو: ﴿لأولي الأَلْبابِ﴾[9] بآل عمران، و ﴿عَلى اللهِ كَذِباً﴾[10] بالكهف، و ﴿السَّلوى﴾[11] بـ ﴿طَه﴾.

وقال غيره: تقع الفاصلة عند الاستراحة بالخطاب لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يباين القرآن بها سائر الكلام، وتسمى فواصل؛ لأنه ينفصل عنده الكلامان، وذلك أن آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها، وأخذاً من قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آياتُهُ﴾[12].

---

(١) سورة النساء: ١٧٢.
(٢) سورة الإسراء: ٥٩.
(٣) سورة مريم: ٩٧.
(٤) سورة طَه: ١١٣.
(٥) سورة الطلاق: ١١.
(٦) سورة الطلاق: ١٢.
(٧) سوة آل عمران: ٨٣.
(٨) سورة المائدة: ٥٠.
(٩) سورة آل عمران: ١٩٠.
(١٠) سورة الكهف: ١٥.
(١١) سورة طَه: ٨٠.
(١٢) سورة هود: ١.

[الفاصلة لا تسمَّى قافية:]

ولا يجوز تسميتها قوافي إجماعاً؛ لأن الله تعالى لما سلب عنه اسم الشعر وجب سلب القافية عنه أيضاً؛ لأنها منه وخاصة به في الاصطلاح، وكما يمتنع استعمال القافية فيه يمتنع استعمال الفاصلة في الشعر؛ لأنها صفة لكتاب الله فلا تتعداه.

[السجع في القرآن:]

وهل يجوز استعمال السجع في القرآن؟ [فيه] خلاف:

ـ الجمهور على المنع؛ لأن أصله من سجع الطير، فشُرِّف القرآن أنْ يستعار لشيء منه لفظ مهمل، ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك، ولأن القرآن من صفاته تعالى، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها.

قال القاضي أبو بكر الباقلاني[1]: وذهب كثير من غير الأشاعرة إلى إثبات السجع في القرآن، وزعموا أن ذلك مما يبين به فَضْل الكلام، وأنه من الأجناس التي يقع بها التفاضل في البيان والفصاحة؛ كالجناس، والالتفات، ونحوهما.

قالوا: وهذا يفارق أمر الشعر؛ لأنه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلا مقصوداً إليه، وإذا وقع غير مقصود إليه؛ كان دون القدر الذي نسميه شعراً، وذلك القدر مما يتَّفق وجوده من المفحم كما يتفق وجوده من الشاعر، وأما ما جاء في القرآن من السجع؛ فهو كثير، لا يصح أن يتفق غير مقصود إليه.

قال الخفاجي في «سرّ الفصاحة»[2]: قول الرماني: «إن السجع عيب،

---

(١) «إعجاز القرآن» للباقلاني (ص ٥٧).

(٢) (ص ١٧٣ ـ ١٧٤).

والفواصل بلاغة» [على الإطلاق][(١)] غلط؛ فإنه إن أراد بالسجع ما يتبع المعنى وهو غير مقصود؛ فذلك بلاغة، والفواصل مثله، وإن أراد ما تقع المعاني تابعة له وهو مقصود متكلف؛ فذلك عيب، والفواصل مثله.

قال: وأظن الذي دعاهم إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل، ولم يسمّوا ما تماثلت حروفه سجعاً: رغبتهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكهنة وغيرهم، وهٰذا غرض في التسمية قريب، والحقيقة ما قلناه.

قال: والتحرير أن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفواصل.

قال: فإن قيل: إذا كان عندكم أن السجع محمود؛ فهلاّ ورد القرآن كله مسجوعاً! وما الوجه من ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع؟ قلنا: إن القرآن نزل بلغة العرب وعلى عرفهم وعادتهم، وكان الفصيح منهم لا يكون كلامه كله مسجوعاً؛ لما فيه من أمارات التكلف والاستكراه، لا سيما مع طول الكلام، فلم يرد كله مسجوعاً جرياً [به][(١)] على عرفهم في الطبقة العالية من كلامهم، ولم يخل من السجع؛ لأنه يحسن في بعض الكلام على الصفة السابقة.

قال حازم: وكيف يُعاب السجع على الإطلاق؟! وإنما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام العرب، فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم، وإنما لم يجيء على أسلوب واحد؛ لأنه لا يحسن في الكلام جميعاً أن يكون مستمرّاً على نمط واحد؛ لما فيه من التكلُّف، ولما في الطبع من الملل، ولأن الافتنان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضرب واحد، فلهٰذا وردت بعض آي القرآن متماثلة المقاطع، وبعضها غير متماثل.

---

(١) هذه الزيادات من «سر الفصاحة» (ص ١٧٣ ـ ١٧٤).

فصلٌ

قال ابن أبي الإصبع: لا تخرج فواصل القرآن عن أحد أربعة أشياء: التمكين، والتصدير، والتوشيح، والإيغال.

ـ فالتمكين ـ ويسمى: ائتلاف القافية ـ: أن يمهد الناثر للقرينة أو الشاعر للقافية تمهيداً تأتي به القافية أو القرينة متمكنة في مكانها، مستقرة في قرارها، مطمئنة في مواضعها، غير نافرة ولا قلقة، متعلقاً معناها بمعنى الكلام كله تعلُّقاً تامّاً، بحيث لو طرحت؛ لاختل المعنى واضطرب الفهم، وبحيث لو سكت عنها؛ كمله السامع بطبعه، ومن أمثلة ذٰلك:

قوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ القُرونِ يَمْشونَ في مَساكِنِهِمْ إنَّ في ذٰلك لآياتٍ أفلا يَسْمَعونَ﴾[1]، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسوقُ المَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿أفلا تُبْصِرونَ﴾[1]، فأتى في الآية الأولى بـ ﴿يَهْدِ لَهُمْ﴾ وختمها بـ ﴿يَسْمَعونَ﴾؛ لأن الموعظة فيها مسموعة ـ وهي أخبار القرون ـ، وفي الثانية بـ ﴿يَرَوْا﴾ وختمها بـ ﴿يُبْصِرونَ﴾؛ لأنها مرئية.

وقوله: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأبْصارُ وهُو يُدْرِكُ الأبْصارَ وهُو اللَّطيفُ الخَبيرُ﴾[2]؛ فإن اللطيف يناسب ما لا يدرك البصر، والخبير يناسب ما يدركه.

ـ وأما التصدير: فهو أن تكون تلك اللفظة بعينها تقدمت في أول الآية، وتسمى أيضاً ردّ العجز على الصدر.

وقال ابن المعتز: هو ثلاثة أقسام:

---

(١) سورة السجدة: ٢٦ و٢٧.

(٢) سورة المؤمنون: ١٢ ـ ١٤.

الأول: توافق آخر الفاصلة وآخر كلمة في الصدر؛ نحو: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ والمَلائِكَةُ يَشْهَدونَ وكَفَى باللهِ شَهيداً﴾[1].

والثاني: أن يوافق أوَّل كلمة منه؛ نحو: ﴿وَهَبْ لَنا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إنَّكَ أَنْتَ الوَهَّابُ﴾[2].

الثالث: أن يوافق بعض كلماته؛ نحو: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾[3].

ـ وأما التوشيح: فهو أن يكون في أوَّل الكلام ما يستلزم القافية، والفرق بينه وبين التصدير أن هٰذا دلالته معنوية وذاك لفظية.

كقوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ...﴾[4] الآية؛ فإن ﴿اصْطَفى﴾ لا يدل على أن الفاصلة ﴿العالَمينَ﴾ باللفظ؛ لأن لفظ ﴿العالمين﴾ غير لفظ ﴿اصطفى﴾، ولكن بالمعنى؛ لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختاراً على جنسه، وجنس هٰؤلاء المصْطَفَيْن: العالمون.

وكقوله: ﴿وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ...﴾[5] الآية.

قال ابن أبي الإصبع: فإن من كان حافظاً لهٰذه السورة متفطناً إلى أن مقاطع آيها النون المردفة، وسمع في صدر الآية انسلاخ النهار من الليل؛ علم أن الفاصلة ﴿مُظْلِمونَ﴾؛ لأن مَن انسلخ النهار عن ليله أظلم؛ أي: دخل في الظلمة، ولذٰلك سمّي توشيحاً؛ لأن الكلام لما دل أوله على آخره؛ نزَّل المعنى

---

(1) سورة النساء: ١٦٦.

(2) سورة آل عمران: ٨.

(3) سورة نوح: ١٠.

(4) سورة آل عمران: ٣٣.

(5) يٓس: ٣٩.

منزلة الوشاح، ونُزِّل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكشح اللذين يحوّل عليهما الوشاح.

ـ وأمّا الإيغال؛ [فموضع الكلام عنه] في نوع الإطناب.

فصلٌ
[في أقسام الفواصل]

قسّم البديعيون السجع ومثله الفواصل إلى أقسام: مطرف، ومتوازي، ومرصع، ومتوازن، ومتماثل.

ـ فالمطرف: أن تختلف الفاصلتان في الوزن وتتفقا في حروف السجع؛ نحو: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ للهِ وَقاراً . وقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْواراً﴾[1].

ـ والمتوازي: أن يتفقا وزناً وتقفية، ولم يكن ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية في الوزن والتقفية؛ نحو: ﴿فِيها سُرُرٌ مَرفوعةٌ . وأَكوابٌ مَوْضوعةٌ﴾[2].

ـ والمتوازن: أن يتفقا في الوزن دون التقفية؛ نحو: ﴿وَنَمارِقُ مَصْفُوفَةٌ وزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾[3].

ـ والمرصع: أن يتفقا وزناً وتقفية، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك؛ نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنا إِيابَهُمْ . ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنا حِسابَهُم﴾[4]، ﴿إِنَّ الأَبْرارَ لَفي نَعيمٍ . وإِنَّ الفُجَّارَ لَفي جَحيمٍ﴾[5].

---

(١) سورة نوح: ١٣ ـ ١٤.
(٢) سورة الغاشية: ١٣ ـ ١٤.
(٣) سورة الغاشية: ١٥ ـ ١٦.
(٤) سورة الغاشية: ٢٥ ـ ٢٦.
(٥) سورة الانفطار: ١٣ ـ ١٤.

ـ والمتماثل: أن يتساويا في الوزن دون التقفية، وتكون أفراد الأولى مقابلة لما في الثانية، فهو بالنسبة إلى المرصع كالمتوازن بالنسبة إلى المتوازي؛ نحو: ﴿وآتَيْناهُمُ الكِتابَ المُسْتَبينَ . وهَدَيْناهُمُ الصِّراطَ المُسْتَقيمَ﴾(١)، فالكتاب والصراط يتوازنان، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا في الحرف الأخير.

فصلٌ

بقي نوعان بديعيان متعلقان بالفواصل:

أحدهما: التشريع، وسماه ابن أبي الإصبع: التوأم، وأصله أن يبني الشاعر بيته على وزنين من أوزان العروض، فإذا أسقط منها جزءاً أو جزأين؛ صار الباقي بيتاً من وزن آخر، ثم زعم قوم اختصاصه به.

وقال آخرون: بل يكون في النثر؛ بأن يكون مبنيّاً على سجعتين؛ لو اقتصر على الأولى منهما كان الكلام تامّاً مفيداً، وإن ألحقت به السجعة الثانية؛ كانت في التمام والإفادة على حاله، مع زيادة معنى ما زاد من اللفظ.

قال ابن أبي الإصبع: وقد جاء من هٰذا الباب معظم سورة الرحمٰن؛ فإن آياتها لو اقتصر فيها على أولى الفاصلتين دون ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾(٢)؛ لكان تامّاً مفيداً، وقد كمل بالثانية، فأفاد معنى زائداً من التقرير والتوبيخ.

[قال السيوطي:] التمثيل غير مطابق، والأولى أن يمثل بالآيات التي في إثباتها ما يصح أن يكون فاصلة؛ كقوله: ﴿لِتَعْلَموا أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ

---

(١) سورة الصافات: ١١٧ ـ ١١٨.

(٢) سورة الرحمٰن: ١٨.

وأنَّ اللهَ قَدْ أحاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾[1]. . . وأشباه ذٰلك.

الثاني: الاستلزام، ويسمَّى لزوم ما لا يلزم[2]، وهو أن يُلْتَزَم في الشعر أو النثر حرفاً أو حرفين فصاعداً قبل الرويّ؛ بشرط عدم الكلفة.

ــ مثال التزام حرف: ﴿فأمَّا اليَتيمَ فَلا تَقْهَرْ. وأمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾[3]؛ التزم الهاء قبل الراء.

ــ ومثال التزام حرفين: ﴿والطُّورِ. وكِتابٍ مَسْطورٍ﴾[4].

ــ ومثال التزام ثلاثة أحرف: ﴿تَذَكَّروا فإذا هُم مُبْصرونَ. وإخوانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ في الغَيِّ ثُمَّ لا يُقْصِرونَ﴾[5].

* **تنبيهات**:

الأول: قال أهل البديع: أحسن السجع ونحوه ما تساوت قرائنه؛ نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضودٍ. وطَلْحٍ مَنْضودٍ. وظِلٍّ مَمْدودٍ﴾[6]، ويليه ما طالت قرينته الثانية؛ نحو: ﴿والنَّجْمِ إذا هَوَى. مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ ومَا غَوَى﴾[7]، أو الثالثة؛ نحو: ﴿خُذوهُ فَغُلُّوهُ. ثُمَّ الجَحيمَ صَلُّوهُ. ثُمَّ في سِلْسِلَةٍ﴾[8] الآية.

---

(1) سورة الطلاق: ١٢.

(2) إطلاق هٰذه العبارة على القرآن لا يخفى ما فيه!! إذ هو كلام الله العظيم اللطيف الخبير الحكيم.

(3) سورة الضحى: ٩ ـ ١٠.

(4) سورة الطور: ١ ـ ٢.

(5) سورة الأعراف: ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(6) سورة الواقعة: ٢٨ ـ ٣٠.

(7) سورة النجم: ١ ـ ٢.

(8) سورة الحاقة: ٣٠ ـ ٣٢.

وقال ابن الأثير: الأحسن في الثانية المساواة، وإلا فأطول قليلاً، وفي الثالثة أن تكون أطول.

وقال الخفاجي: لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى.

الثاني: قالوا: أحسن السجع ما كان قصيراً؛ لدلالته على قوة المنشىء، وأقله كلمتان؛ نحو: ﴿يَا أَيُّها المُدَّثِّرْ. قُمْ فَأَنْذِرْ﴾[1] الآيات، ﴿والمُرْسَلاتِ عُرْفاً﴾[2] الآيات، ﴿والذَّارِياتِ ذَرْواً﴾[3] الآيات، ﴿والعَادِياتِ ضَبْحاً﴾[4] الآيات. والطويل ما زاد عن العشر؛ كغالب الآيات، وما بينهما متوسط؛ كآيات سورة القمر.

الثالث: قال الزمخشري في «كشافه» القديم: لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجرَّدها إلا مع بقاء المعاني على سردها على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتآمه، فأما أنْ يهمل المعاني ويهتم بتحسين الألفاظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه؛ فليس من قبيل البلاغة، وبنى ذلك أن التقديم في ﴿وبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنونَ﴾ ليس لمجرد الفاصلة، بل لرعاية الاختصاص.

الرابع: مبنى الفواصل على الوقف، ولهذا ساغ مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس؛ كقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ مع قوله: ﴿عَذابٌ وَاصِبٌ﴾ و﴿شِهابٌ ثَاقِبٌ﴾[5]

الخامس: كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المد واللين وإلحاق

---

(١) سورة المدثر: ١ ـ ٢.

(٢) سورة المرسلات: ١.

(٣) سورة الذاريات: ١.

(٤) سورة العاديات: ١٠.

(٥) سورة الصافات: ٩ ـ ١١.

النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب بذٰلك؛ كما قال سيبويه: إنهم إذا ترنموا يلحقون الألف والياء والنون؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت، ويتركون ذٰلك إذا لم يترنموا، وجاء في القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع.

السادس: حروف الفواصل إمّا متماثلة وإما متقاربة.

ـ فالأولى: مثل: ﴿والطُّورِ . وكِتابٍ مَسْطورٍ . في رَقٍّ مَنْشورٍ . والبَيْتِ المَعْمُورِ﴾[1].

ـ والثانية: مثل: ﴿الرَّحمٰنِ الرَّحيمِ . مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[2].

قال الإمام فخر الدين وغيره: وفواصل القرآن لا تخرج عن هٰذين القسمين، بل تنحصر في المتماثلة والمتقاربة.

السابع: كثر في الفواصل التضمين والإيطاء؛ لأنهما ليسا بعيبين في النثر وإن كانا عيبين في النظم:

ـ فالتضمين: أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقة بها؛ كقوله تعالى: ﴿وإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحينَ . وباللَيلِ﴾[3].

ـ والإيطاء: تكرر الفاصلة بلفظها؛ كقوله تعالى في الإسراء: ﴿هَلْ كُنْتُ إلَّا بَشَراً رَسولاً﴾[4]، وختم بذٰلك الآيتين بعدها.

[قال السيوطي رحمه الله مصنف كتاب «الإتقان في علوم القرآن»:]

«وقد منَّ الله تعالى بإتمام هٰذا الكتاب البديع المثال، المنيع المنال،

(١) سورة الطور: ١ ـ ٤.

(٢) سورة الفاتحة: ٣ ـ ٤.

(٣) سورة الصافات: ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٤) سورة الإسراء: ٩٣.

الفائق بحسن نظامه على عقود اللآل، الجامع لفوائد ومحاسن لم تجتمع في كتاب قبله في العصور الخوال.

أسست فيه قواعـد مُعِينة على فهم الكتاب المُنْزَل، وبيّنت فيه مصاعد يُرتقى فيها للإشراف على مقاصده ويُتوصَّل، وأركزت فيه مراصد تفتح من كنوزه كل باب مقفل.

فيه لباب العقول، وعباب المنقول، وصواب كلِّ قول مقبول، محصت فيه كتب العلم على تنوُّعها، وأخذت زُبَدها ودَرّها، ومررت على رياض التفاسير على كثـرة عددهـا، واقتـطفت ثمـرهـا وزهـرهـا، وغصت بحـار فنون القرآن فاستخـرجت جواهـرهـا ودرَرهـا، وبقرت عن معادن كنوزه فخلَّصت سبائكها وسبكت فقرها، فلهٰذا تحصّل فيه من البدائع ما تُبَت عنده الأعناق بتّاً، وتجمع في كل نوع منه ما تفرق في مؤلفات شتَّى، على أني لا أبيعه بشرط البراءة من كلِّ عيب، ولا أدَّعي أنه جمع سلامة والبشر محلّ النقص بلا ريب.

هٰذا وإني في زمان ملأ الله قلوب أهليه من الحسد، وغلب عليهم اللؤم حتى جرى منهم مجرى الدّم من الجسد.

وإذا أرادَ الـلهُ نَشْـرَ فَضِـيلَةٍ ... طُوِيَتْ أَتـاحَ لَهـا لِسانَ حَسُـودِ
لَوْلا اشْتِعـالُ النَّـارِ فِيمـا جَاوَرَتْ ... مَا كَانَ يُعْـرَفُ طِيبِ عَرْفِ العُـودِ

قوم غلب عليهم الـدهر وطمهم، وأعماهم حب الرياسة وأصمَّهم، قد نكبـوا عن علم الشـريعـة ونسـوه، وأكبوا على علم الفلاسفة وتدارسوه، يريد الإنسان منهم أن يتقدم ويأبى الله إلا أن يزيده تأخيراً، ويبغي العز ولا علم عنده فلا يجد له وليّاً ولا نصيراً.

أَتُمْسِي القَـوافِي تَحْتَ غَيْرِ لِوائِنـا ... وَنَـحْـنُ عَلى نُزَّالِـهـا أُمَـراءُ؟!

ومع ذلك؛ فلا ترى إلا أنوفاً مشمرة، وقلوباً عن الحق مستكبرة، وأقوالاً تصدر عنهم مزوَّرة، كلما هديتهم إلى الحق كان أصم وأعمى لهم، كأن الله لم يوكِّل بهم حافظين يضبطون أقوالهم وأعمالهم، فالعالم بينهم مرجوم يتلاعب به الجهال والصبيان، والكامل عندهم مذموم داخل في كفه النقصان.

وآيم الله! إن هٰذا لهو الزمان الذي يلزم فيه السكوت، والمصير حلساً من أحلاس البيوت، ورد العلم إلى العمل، لولا ما ورد في صحيح الأخبار: «من علم علماً فكتمه؛ ألجمه الله بلجام من نار».

ولله درُّ القائل:

اَدْأَبْ عَلى جَمْعِ الفَضائِلِ جاهِداً	وأَدِمْ لَهـا تَعَبَ القَـريحَـةِ والجَسَدْ
واَقْصِـدْ بِهـا وَجْـهَ الإِلٰـهِ وَنَفْعَ مَنْ	بَلَغَـتْــهُ مِمَّنْ جَدَّ فيهــا واجْتَهَــدْ
واتْــرُكْ كَلامَ الحَـاسِـدينَ وبَغْيَهُمْ	هَمَـلاً فَبَعْدَ المَوْتِ يَنْقَطِعُ الحَسَدْ

وأنا أضرع إلى الله جل جلاله وعزَّ سلطانه؛ كما منَّ بإتمام هٰذا الكتاب: أن يتم النعمـة بقبوله، وأن يجعلنا من السابقين الأولين من أتباع رسوله، وألا يخيِّب أملنا؛ فهو الجواد الذي لا يخيب من أمَّله، ولا يُخذل من انقطع عمَّن سواه وأمَّ له.

* * *

ويقول راجي رحمة ربه والقبول: محمد بن عمر بن سالم بازمول:

وأتممت تهذيب كتاب «الإتقان» ليلة الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة لعام تسعة وأربعمائة بعد الألف من الهجرة.

وأسـأل الله؛ بأن له الحمـد، لا إله إلا هو، الحنان المنان، بديع السماوات والأرض، ذا الجلال والإكرام؛ أسأله أن يتقبل عملي خالصاً

لوجهه الكريم ، وأن يرزقني القبول في الدنيا والآخرة ؛ إنه سميع مجيب .

وأتممت تبييضه مع التعليق على أغلب الأنواع الساعة الثالثة من ليلة الأحد ١٩/ ٥/ ١٤١٠هـ

وأتممت التعليق عليه الساعة الثانية والربع من ليلة الجمعة ٢٤/ ٥/ ١٤١٠هـ

وراجعته وتممت ما فاتني ليلة الجمعة ١/ ٤/ ١٤١١هـ

ooooo



الفهارس

- كشاف الآيات القرآنية*.
- كشاف الأحاديث والآثار*.
- فهرس المصادر والمراجع.

---

* ملحوظة: مقدمة تهذيب وترتيب الإتقان غير داخلة ضمن هٰذه الفهارس.



كشاف الآيات القرآنية

(رقم الآية): رقم الصفحة

(رقم الآية): رقم الصفحة

(رقم الآية): رقم الصفحة

(رقم الآية): رقم الصفحة

(رقم الآية): رقم الصفحة

سورة النساء

(رقم الآية): رقم الصفحة

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

(رقم الآية): رقم الصفحة

سورة يوسف

(رقم الآية): رقم الصفحة

سورة الرعد

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة الأنبياء

(رقم الآية): رقم الصفحة

(رقم الآية): رقم الصفحة

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة يٓس

سورة الصافات

سورة صٓ

(رقم الآية): رقم الصفحة

سورة الزمر

سورة غافر

(رقم الآية): رقم الصفحة

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الدخان

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

سورة النجم

سورة القمر

سورة الرحمٰن

سورة الواقعة

(رقم الآية): رقم الصفحة

سورة الشرح

سورة التين

سورة العلق

سورة القدر

سورة البينة

سورة الزلزلة

(رقم الآية): رقم الصفحة

سورة العاديات

سورة القارعة

سورة العصر

سورة الماعون

○○○○○

كشاف الأحاديث والآثار*

طرف الحديث // (اسم الراوي) — رقم الصفحة

(أ)

* استعملنا إشارة (*) أمام الأثر فقط، والحديث بدونها.

طرف الحديث // (اسم الراوي)	رقم الصفحة

طرف الحديث // (اسم الراوي)	رقم الصفحة

طرف الحديث // (اسم الراوي)	رقم الصفحة

(ح)

(خ)

(ذ)

(ز)

(س)

(ص)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ن)

طرف الحديث // (اسم الراوي)	رقم الصفحة

(ي)

OOOOO





فهرست المصادر والمراجع*

ـ «القرآن الكريم»: برواية حفص عن عاصم.

(أ)

ـ «الإبانة عن معاني القراءات»: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

ـ «إجابة السائل شرح بغية الأمل»: لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: حسين السياغي ود. حسن الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

ـ «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان»: لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، قدم له وضبطه: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ «الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: اختارها علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد البعلي (ت ٨٠٣هـ)، مكتبة الرياض الحديثة، البطحاء، الرياض.

ـ «أخلاق أهل القرآن»: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عمرو عبداللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

* اشتمل هٰذا الفهرست على الكتب الذي ذكرت في الهامش، سواء في حالة التعريف بها دون إحالة أم في حالة الإحالة، طبعاً دون الكتب التي عرّفت بها بواسطة.

ـ «آداب الشافعي ومناقبه»: لأبي محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ «الأذكار»: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

ـ «إرشاد البصير إلى سنية التكبير عن البشير النذير ﷺ»: لأحمد الزعبي الحسيني، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الإمام مسلم، بيروت.

ـ «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»: لمحمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

ـ «أسباب نزول القرآن»: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار القبلة، جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

ـ «الأسماء والصفات»: لأحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

ـ «الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية»: لجلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

ـ «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»: لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ، على نفقة محمد عوض بن لادن.

ـ «إعجاز القرآن»: لأبي بكر محمد بن الطيِّب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

ـ «إعراب القرآن للعكبري» = «إملاء ما منَّ به الرحمٰن».

ـ «الأعلام»: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.

ـ «الإكليل في استنباط التنزيل»: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، دار الكتب العلمية.

ـ «الإمالة في القراءات واللهجات العربية»: لعبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

ـ «إملاء ما منَّ به الرحمٰن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن»: لعبدالله ابن أبي عبدالله العكبري (ت ٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

ـ «الإيمان»: لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.

(ب)

ـ «البحر المحيط»: لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

ـ «بدع القراء القديمة والمعاصرة»: لبكر بن عبدالله أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الفاروق.

ـ «براعة الاستهلال في فواتح القصائد والسور»: لمحمد بدري عبدالجليل، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت ١٤٠٥هـ.

ـ «البرهان في تجويد القرآن»: لمحمد الصادق قمحاوي، لا توجد معلومات نشر.

ـ «البرهان في علوم القرآن»: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ، دار الفكر.

ـ «البرهان في توجيه متشابه القرآن»: لتاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرماني (ت حوالي ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

ـ «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار المعرفة، بيروت.

ـ «بيان إعجاز القرآن»: لحمد الخطابي، (ت ٣٨٨هـ)، ضمن سلسلة ذخائر العرب، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد وزميله، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

(ت)

ـ «تاج العروس من جواهر القاموس»: لمحمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، دار مكتبة الحياة.

ـ «تاريخ بغداد»: لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ «تأويل مشكل القرآن»: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

ـ «التبيان في آداب حملة القرآن»: لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة دار الرشاد، جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

ـ «التبيان في أقسام القرآن»: لشمس الدين محمدِ بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

ـ «تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي»: لعبدالرحمٰن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

ـ «التذكار في أفضل الأذكار»: لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

ـ «تسهيل المنطق»: لعبدالكريم بن مراد الأثري، مطابع سجل العرب.

ـ «التعريفات»: لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، طبع دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

ـ «التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن»: لأبي القاسم عبدالرحمٰن السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد أ. مهنا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

ـ «تفسير الطبري» = «جامع البيان».

ـ «تفسير غريب القرآن»: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

ـ «تفسير القرآن العظيم»: لإسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار

الفكر.
ـ «تفسير القرطبي» = «الجامع لأحكام القرآن».
ـ «التفسير القيم»: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، جمعه: محمد أويس الندوي، حققه محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ.
ـ «التفسير الكبير»: لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة.
ـ «تفسير النسائي»: لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: سيد الجليمي، صبري الشافعي، مكتبة السنة القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
ـ «تقريب التهذيب»: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار المعرفة، الطبعة الثانية*.
ـ «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المطبعة العربية باكستان، المكتبة الأثرية باكستان.
ـ «تمام المنة في التعليق على فقه السنة»: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية ـ عمان، دار الراية ـ الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
ـ «تناسق الدرر في تناسب السور»: لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
ـ «تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة والموضوعة»: لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف وزميله، الطبعة الأولى ١٩٧٩م / ١٣٩٩هـ.
ـ «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»: لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت

---

* وقد رجعت إلى الطبعة التي حققها محمد عوامة، طبع دار البشائر الإسلامية بيروت، دار الرشيد حلب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

ويفرق بين الطبعتين بأنني عند الإحالة إلى «تقريب التهذيب» تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف أذكر رقم الجزء مع الصفحة، وعند الإحالة إلى طبعة عوامة لا أذكر سوى رقم الصفحة؛ لأن هذه الطبعة في جزء واحد، وتلك في جزءين.

١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث العربي، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ.

ـ «التورية وخلو القرآن الكريم منها»: لمحمد جابر فياض، طبع دار المنارة، جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

(ج)

ـ «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ»: لمبارك بن محمد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

ـ «جامع البيان عن تأويل القرآن»: لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة بالأوفست ١٤٠٠هـ، وهي صورة عن طبعة بولاق سنة ١٣٢٣هـ*.

ـ «الجامع الصحيح»: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، طبع مع «فتح الباري»، طبع المطبعة السلفية.

ـ «الجامع الصحيح»: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

ـ «الجامع لأحكام القرآن»: لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تصحيح: أحمد عبدالعليم البردرني وزملائه، الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ.

ـ «جمال القراء وكمال الإقراء»: لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: علي حسين البوَّاب، مكتبة التراث، مكة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مطبعة المدني.

---

* وقد رجعت إلى طبعتين أخريين:

ـ طبعة دار المعارف، بتحقيق: أحمد ومحمود شاكر، الطبعة الثانية، وهي المقصودة عند إحالتي المطلقة، خاصة في الأجزاء الأولى من القرآن.

ـ طبعة دار الفكر ١٤٠٥هـ.

وغالباً أنبه عند إحالتي إلى الطبعة، فأقول: (شاكر)؛ إشارة إلى طبعة دار المعارف، وأقول: (بولاق)؛ إشارة إلى طبعة بولاق، وأقول: (دار الفكر)؛ إشارة إلى طبعة دار الفكر.

ـ «جواهر القرآن»: لأبي حامد محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، بتحقيق محمد رشيد القباني، دار إحياء العلوم، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

(ح)

ـ «حكم القراءة للأموات؛ هل يصل ثوابها إليهم؟»: لمحمد أحمد عبدالسلام، قدم لها: عبدالعزيز الجهني، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ.

ـ «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»: لأحمد بن عبدالله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الفكر، بيروت.

ـ «حملة القرآن» للآجري = «أخلاق أهل القرآن».

ـ «الحوادث والبدع»: لأبي بكر الطرطوشي، (ت ٥٢٠هـ)، تحقيق: عبدالمجيد التركي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الغرب الإسلامي.

(د)

ـ «درة التنزيل وغرة التأويل»: للخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠هـ) وفي نسبة الكتاب اختلاف، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، تحقيق: عادل نويهض، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ.

ـ «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

ـ «الدعاء»: سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق محمد سعيد بخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

ـ «دلائل النبوة»: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

ـ «ديوان النابغة»: شرح وتقديم: عباس عبدالستار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(ر)

ـ «الرسالة»: لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد

شاكر، لا توجد معلومات عن النشر والطبع.

(ز)

ـ «زاد المعاد في هدي خير العباد»: لمحمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٥هـ.

ـ «زغل العلم»: لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد ناصر العجمي، مكتبة الصحوة الإسلامية.

(س)

ـ «سر الفصاحة»: لأبي محمد عبدالله بن محمد الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

ـ «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: لمحمد ناصر الدين الألباني، المجلد الأول والثاني المكتب الإسلامي، المجلد الثالث والرابع المكتبة الإسلامية.

ـ «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: لمحمد ناصر الدين الألباني، المجلد الأول والثاني المكتب الإسلامي، المجلد الثالث والرابع المكتبة الإسلامية.

ـ «سنن الدارمي»: لعبدالله بن عبدالرحمٰن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية.

ـ «سنن أبي داود»: لسليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، إعداد وتعليق: عزّت عبيد الدّعّاس، دار الحديث، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.

ـ «سنن الترمذي»: لمحمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر ج١ و٢، ومحمد فؤاد عبدالباقي ج٣، وإبراهيم عطوة ج٤ و٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ «سنن النسائي»: لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، دار إحياء التراث العربي.

ـ «سنن ابن ماجه»: لمحمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق:

محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي ١٣٩٥هـ.

ــ «السنن الكبير (الكبرى)» لأحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٤٤هـ.

(ش)

ــ «شـرح السنـة»: للحسين بن مسعـود البغـوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

ــ «شرح العقيدة الطحاوية»: لمحمد بن علي بن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ)، خرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السادسة ١٤٠٠هـ.

ــ «شـرح القصيدة النـونية» المسمى «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة ابن قيم الجوزية الموسومة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية»: لأحمد بن إبراهيم بن عيسى (ت ١٣٢٩هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

ــ «الشفـا بتعـريف حقوق المصطفى»: للقاضي عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الكتاب العربي ١٤٠٤هـ.

(ص)

ــ «الصـاحبي»: لأبي الحسين أحمـد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

ــ «صحيح الترغيب والترهيب»: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

ــ «صحيح الجـامع الصغير»: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

ــ «صحيح سنن أبي داود باختصار السند»: تصحيح الأحاديث لمحمد ناصر الدين الألبـاني، نشـر مكتب التـربية العربي لدول الخليج، توزيع المكتب الإسلامي، الطبعة

الأولى ١٤٠٩هـ.

ـ «صحيح سنن ابن ماجه باختصار السند»: تصحيح الأحاديث لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، توزيع المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

ـ «صحيح سنن الترمذي باختصار السند»: تصحيح الأحاديث لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، توزيع المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ «صحيح سنن النسائي باختصار السند»: تصحيح الأحاديث لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، توزيع المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

ـ «الصواعق المرسلة» = «مختصر الصواعق المرسلة».

(ض)

ـ «ضعيف الجامع الصغير»: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

ـ «ضعيف سنن ابن ماجه»: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة»: لعبدالرحمٰن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

(ط)

ـ «الطبقات»: لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، دار صادر.

ـ «طبقات الشافعية الكبرى»: لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وزميله، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

ـ «طبقات المفسرين»: لمحمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

(ع)

ـ «علاقة الإثبات والتفويض بصفات ربّ العالمين»: لرضا نعسان معطي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، مطبعة التراث، مكة.

(غ)

ـ «غرائب التفسير وعجائب التأويل»: لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ «غيث النفع في القراءات السبع»: لعلي النوري (ت ١١١٧هـ) بهامش «سراج القاري» لابن القاصح، دار الفكر، ١٤٠١هـ.

(ف)

ـ «فتاوى الإمام الشاطبي»: (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، مطبعة الكواكب، تونس.

ـ «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، ج١ ـ ٣، ترتيب وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، طبع المكتبة السلفية.

ـ «فتح الباقي على ألفية العراقي»: لزكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٥هـ)، تحقيق: محمد بن حسين العراقي الحسيني، مع «التبصرة والتذكرة بشرح العراقي»، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»: لأحمد عبدالرحمٰن البنا، مع مختصر شرحه بلوغ الأماني، نشر دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي.

ـ «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: لمحمد بن عبدالرحمٰن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

ـ «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرَّج على كتاب الشهاب»: لشيرويه بن

شهردار بن شيرويه الديلمي (ت ٥٠٩هـ)، ومعه «تسديد القوس» لابن حجر، تحقيق: فوَّاز أحمد الزمرلي وزميله، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن»: لأبي الفرج عبدالرحمٰن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ «فضائل الصحابة»: لأبي عبدالله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، مطبوعات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

ـ «فضائل القرآن»: لأبي عبدالرحمٰن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: سمير الخولي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

ـ «فضائل القرآن ومعالمه وآدابه»: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد تجاني جوهري، رسالة ماجستير بجامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، شعبة الكتاب والسنة، ١٣٩٣هـ، على الآلة الكاتبة.

ـ «فهرست ابن خير الإشبيلي»: لمحمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، نسخ ومقابلة فرنسشكة قدره زيدين وتلميذه، المكتب التجاري بيروت، ومكتبة المثنى بغداد، ومؤسسة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٢هـ.

ـ «فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت»: لمحمد عبدالعلي محمد بن نظام الدين (ت ١٢٢٥هـ)، دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ، مع «المستصفى» للغزالي.

ـ «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبدالرحمٰن المعلمي، مطبعة السنة المحمدية، مصر ١٣٩٨هـ.

ـ «في أصول النحو»: لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ.

(ق)

ـ «القول المفيد في وجوب التجويد»: لمحمد موسى نصر، طبع شركة المطابع النموذجية المساهمة.

(ك)

ـ «الكامل في القراءات الخمسين»: ليوسف بن علي الهذلي، مخطوط بالمكتبة

الأزهرية، رواق المغاربة، (٣٦٩).

ـ «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل»: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ويليه «الكافي الشافي» لابن حجر، دار المعرفة، بيروت.

ـ «كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة»: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

ـ «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»: لمصطفى بن عبدالله حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، دار العلوم الحديثة، بيروت.

ـ «كشف المعاني في المتشابه من المثاني»: لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: د. عبدالجواد خلف، توزيع دار الوفاء مصر المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

(ل)

ـ «لباب النقول في أسباب النزول»: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

ـ «لسان العرب»: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.

ـ «لسان الميزان»: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى سنة ١٣٣١هـ.

ـ «لقط اللآلىء المتناثرة في الأحاديث المتواترة»: لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(م)

ـ «مجاز القرآن»: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

ـ «مجموع الفتاوى»: لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، جمع: عبدالرحمٰن بن محمد بن قاسم، مطبعة الرسالة، سوريا، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

ـ «مختصر الصواعق المرسلة»: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، اختصار الموصلي، مع تعليقات عبدالظاهر أبو السمح.

ـ «المحلى»: لعلي بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الفكر.

ـ «المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على كثير من البدع المحدثة والعوائد المنتحلة»: لمحمد بن محمد بن محمد العبدري ابن الحاج (ت ٧٣٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

ـ «المدخل إلى التفسير الموضوعي»: لعبدالستار فتح الله سعيد، دار الطباعة والنشر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

ـ «مذكرة أصول الفقه»: لمحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

ـ «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: لشهاب الدين عبدالرحمٰن بن إسماعيل أبو شامة (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت ١٣٩٥هـ.

ـ «المستدرك على الصحيحين»: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ «المسند»: لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، الميمنية، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ*.

ـ «المسند»: لسليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.

ـ «مشكل إعراب القرآن»: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، بتحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

ـ «مشكل القرآن» لابن قتيبة = «تأويل مشكل القرآن».

---

* كما رجعت إلى «مسند أحمد»، بتحقيق: أحمد شاكر، طبع دار المعارف بمصر ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م، وعند الإحالة إلى هٰذه الطبعة أنبِّه على ذٰلك.

ـ «المصاحف»: لأبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

ـ «المصنَّف في الأحاديث والآثار»: لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، الدار السلفية، الهند، بمبي، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

ـ «المطالب العالية»: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، توزيع عباس أحمد الباز، مكة.

ـ «معاني الحروف»: لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني النحوي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة، العزيزية، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

ـ «معاني القرآن»: لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، مطبوعات مركز إحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

ـ «معترك الأقران في مبهمات القرآن»: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: إياد خالد الطبَّاع، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

ـ «معجم المؤلفين»: تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي.

ـ «المعجم الصغير»: لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ، ويليه رسالة «غنية الألمعي».

ـ «معجم قبائل العرب القديمة والحديثة»: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

ـ «المعجم الكبير»: لسليمان بن أجمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية.

ـ «المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم»: لأبي منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق: ف. عبدالرحيم، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

ـ «معرفة علوم الحديث»: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، منشورات المكتب التجاري للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

ـ «مغني اللبيب»: لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، إشراف: محمد محيي الدين عبدالحميد*.

ـ «مفاتيح الغيب»: «التفسير الكبير».

ـ «مفتاح دار السعادة»: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية.

ـ «مفتاح السعادة ومصباح السيادة»: لأحمد بن مصطفى طاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

ـ «المفردات في غريب القرآن»: لحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت.

ـ «مقدمة جامع التفاسير»: لحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

ـ «مقدمة دراسة نزهة الأعين النواظر» = «نزهة الأعين النواظر».

ـ «مقدمة في أصول التفسير»: لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عدنان زرزور، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.

ـ «المقنع في رسم مصاحف الأمصار»: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد الصادق القمحاوي، نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

ـ «ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل»: لأحمد بن الزبير الغرناطي، تحقيق: محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٥هـ.

ـ «مناقب الشافعي»: لأحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، دار النصر للطباعة.

ـ «مناقب الشافعي»: لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السقا، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

ـ «منع جواز المجاز في المنزل للتعبُّد والإعجاز»: لمحمد الأمين محمد المختار

---

* ورجعت إلى طبعة أخرى حققها مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، الطبعة السادسة ١٩٨٥م، وعند الإحالة إليها أقول: «مغني اللبيب» (المحققة).

الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، ملحق في آخر تفسيره «أضواء البيان»، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.

ـ «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول»: لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، قدَّم له عبدالرحمن الوكيل.

ـ «المنهاج في شعب الإيمان»: لأبي عبدالله الحسين الحليمي (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي محمد فوده، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

ـ «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب»: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: سمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: لأحمد بن محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.

(ن)

ـ «النبأ العظيم»: لمحمد عبدالله دراز، دار القلم، الكويت ١٤٠٠هـ.

ـ «نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر»: لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبدالكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

ـ «النشر في القراءات العشر»: لمحمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، إشراف: علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر.

ـ «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»: لأبي الفيض جعفر الحسني، طبع بالمطبعة المولوية بفاس العليا المحمية سنة ١٣٢٨هـ.

ـ «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز»: لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

ـ «نور المسرى في تفسير آية الإسرا»: لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٦هـ.

ـ «النكت في إعجاز القرآن»: للرماني (ت ٣٨٦هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله أحمد وزميله، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف بمصر،

الطبعة الثالثة.

(هـ)

ـ «هـداية الباري إلى تجويد كلام الباري»: لعبدالفتاح السيد عجمي المرصفي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، على نفقة محمد بن عوض بن لادن.

○○○○○

التنضيد والمونتاج
دار الحسن للنشر والتوزيع
عمان ـ هاتف (٦٤٨٩٧٥) ـ ص.ب (١٨٢٧٤٢)